

شرح تهذيب المنطق

لأخيه الدين عبد الله بن شهاب الدين حسين البهبادي اليزدي الموفى سنة ٩٨١ هـ

مع حواشي تذهيب تهذيب المنطق

للعلامة عبد الحي بن عبد الحلیم اللكوي الموفى سنة ١٣٠٤ هـ

وبذيله شرح الضابط

* ميرزا جان الباغوي

* العلامة بحر العلوم اللكوي

* ملا عبد الله اليزدي

* المفتي سعد الله المراد آبادي

* الفاضل عبد الحلیم اللكوي

تحقيق

عبد الحميد البرككاني



* شرح تهذيب المنطق مع حواشيه وشروح الضابطة

* الطبعة الأولى: 2018

* جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة باتفاق وعقد



جميع الحقوق محفوظة، لايسمح بإعادة وإصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو
تجزأته في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن
خطي سابق من الناشر.

all rights reserved. no part of this book may be reproduced
in a retrieval or copied in any form or by any means
without prior written permission from the publisher.



شرح تهذيب المنطق

لَمَلَّاحِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَهَابِ الدِّينِ حُسَيْنِ الْبَهَّابَادِيِّ الْيَزِيدِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٨١ هـ

مع حواشي تذهيب التهذيب

لِلْعَلَّامَةِ عَبْدِ الْحَيِّ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ اللَّكْوِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٠٤ هـ

وبذيله شرح الضابطة

* ميرزا جان الباغنوي

* العلامة بحر العلوم اللكوي

* ملا عبد الله اليزدي

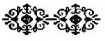
* المفتي سعد الله المراد آبادي

* الفاضل عبد الحليم اللكوي

تحقيق

عبد الحميد البرزنجي





كلمة المعلق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.
أما بعد؛ فإنه كان للعلماء قديماً اعتناءً بالغاً بالعلوم الآلية، لوجوب استحضارها في سائر العلوم، وخاصة بالمنطق منها، فلمهم فيه متون وشروح وحواش كثيرة. ومن أحسن تلك المتون كتاب «تهذيب المنطق» للعلامة التفتازاني رحمه الله تعالى، كتبه في أوج نبوغه العلمي، وكان قد شرح الشمسية - وهو من أشهر المتون الدراسية في المنطق - فهدّبه في متنه هذا. فجاء في غاية الوجازة والإتقان. واعتنى به العلماء شرحاً وتحشياً وتعليقاً.

وكان من بين شروح التهذيب الذي نال قبولاً بين العلماء منذ قرون هو شرح الفاضل ملا عبد الله اليزدي. وقد علّق عليه العلماء حواشي كثيرة، منها حواشي العلامة عبد الحي اللكنوي. وكان شرح الملا عبد الله اليزدي مع حواشيه هي الطبعة الدارجة في غير واحد من بلدان العجم لتدريسه. وقد تتبعت الطبعة المتوفرة عندنا من ملا عبد الله اليزدي مع حواشي العلامة اللكنوي فوجدت أكثر من مائة وخمسين خطأ مطبعياً ما بين فاحش شديد محرّف للمعنى، وبسيط يسير واضح أمره.
ولا يخفى أثر هذه الأخطاء في تهديد الطلبة عن مثل تلك الكتب، فأحببت أن أشارك في نشر هذا الفن الشريف بما استطعت.

والفقير يقضي جل وقته في التدريس، وقد قيل: لا يكون المدرّس محققاً، ولا المحقق مدرّساً. وهذا الأمر يصدق على الفقير. فلا أدعى تحقيقاً فيما نقلته. وإنّما هي تعليقات قيّدت في أوقات مختلفة، جلّها كانت حين التدريس، ابتغيتُ بها توضيح مسألة أو إيضاح إشارة، أو إزالة وهم، أو استدراك أمر خفتُ خفائه على الطالب إن لم يُنبّه. فمن اطّلع على خطأ فليُطلعني مشكوراً مقدّراً عمله. وأسأل الله تعالى أن ينفع به الطلبة ويجعله ذخراً لي يوم لا ينفع مال ولا بنون.

عبد الحميد التركماني

١٢ / محرم الحرام / ١٤٣٩ هـ



النسخ المعتمدة ومنهج في العمل

اخترت ثلاث نسخ مخطوطة وخمس نسخ مطبوعة.

أما المخطوطات:

- ١ - النسخة المحفوظة في مكتبة مجلس شوراي إسلامي طهران - كتابخانه، موزه، مركز أسناد مجلس شوراي إسلامي - برقم IR- ١٧٣١٦، المكتوبة في ٢٠ رجب سنة ١٠٥٣ هـ. أذكرها بـ«النسخة الإيرانية». فإذا قلت: «الإيرانيتين» فالمراد هذه والمطبوع الإيراني الذي سأذكره.
- ٢ - النسخة المحفوظة بمكتبة نور عثمانية برقم ٢٧٥١. أذكرها بـ«نور عثمانية».
- ٣ - النسخة المحفوظة بمكتبة راغب باشا برقم ٨٩٥. أذكرها بـ«راغب».

وأما المطبوعات:

- ١ - طبعة الكتاب مع حواشي العلامة اللكنوي بالمطبع العلوي المنسوب إلى محمد بخش خان اللكنوي بتصحيح المولوي الفاضل السيد محمد معشوق علي سنة ١٣٠٠ هـ.
 - ٢ - طبعة الكتاب مع حواشي العلامة اللكنوي بمطبعة قديمي كتب خانه، كراتشي. وهي طبعة مصورة من طبعة متقدمة لم أظفر بالأصل. والمطبوع الأصل طبع بسنة ١٣٥٠ هـ.
- والفرق بين الطبعتين - فيما يهمني - أن الطبعة الأولى صرح فيها بذكر اسم العلامة اللكنوي في غلاف الكتاب هكذا:

«الحمد لمن هذبنا بهذيب المنطق والكلام، وهدانا إلى سُبُل تقريب المرام، على طبع شرح تهذيب المنطق والكلام بتحشية الخبر العَلَّام والبحر الفَهَّام، هو في علوم المعقول كالبدر التمام، وفي متون المنقول كالنور في الظلام، المولوي أبي الحسنات محمد عبد الحي أدام فيضه السلام ابن الخبر القمقام البحر الطمطام مولانا محمد عبد الحليم أدخله الله دار السلام».

وأما الطبعة الثانية - في سنة ١٣٠ هـ - فلم يصرح في غلاف الكتاب بنسبة الحاشية إلى العلامة اللكنوي، بل المذكور في غلافها هذا:

«هزار ستائش بدرگاه خداوند مجيب، كه اين كتاب عجيب تصنيف فاضل لبيب عبد الله يزدي

مسمى به «شرح التهذيب» مع حاشية أعني به «تذهيب التهذيب» محشًى بحواشي قديمة وجديدة وجداول فريدة مفيدة باهتمام ناظم.

فلم يقع التصريح بنسبة الحاشية في هذه الطبعة إلى العلامة اللكنوي، ولكن حصلنا على اسم جديد لم يكن في الطبعة القديمة، وهي اسم «تذهيب التهذيب».

ويظهر بالمقارنة بين الحاشيتين أن الطبعة الثانية استنساخ للطبعة الأولى مع زيادة بعض الحواشي. ولم أقع على اسم «تذهيب التهذيب» فيما نسب إلى العلامة اللكنوي في تراجمه. ومع هذا أبقيت هذا الاسم، وأعلمت على الحواشي التي زيدت في الطبعة الثانية بعلامة (-) قبل رقم الحاشية. ونقلت جميع ما في هاتين الطبعتين من سواء كتبت على الحاشية أو بين السطور، فهي أيضاً منسوبة إلى العلامة اللكنوي.

وهاتان الطبعتان هما الأصل، وأذكرهما بـ«الهنديتين».

وقد وقع فيهما أخطاء مطبعية كثيرة، وقد ظفرت فيهما - وخاصة في الطبعة الثانية - بأكثر من مائة وخمسين خطأ - ما بين فاحش وخفيف - لم أنبه عليها إلا في موضع أو موضعين!

٣ - طبعة شرح التهذيب مع حواشي العلامة إلهي بخش المسماة «تحفه شاهجهاني». سنة ١٢٩٠ هـ. أذكرها بـ«التحفة».

٤ - طبعة المطبع العلوي علي بخش خان بالهند. أذكرها بـ«الطبعة الهندية القديمة». وقلما أذكرها.

٥ - طبعة الكتاب بعنوان «الحاشية على تهذيب المنطق» بمؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بمدينة قم، الطبعة الخامسة عشرة، سنة ١٤٣٣ هـ. وهي محشاة بحواش متعددة. وهي التي نشرتها مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، الطبعة الأولى منها سنة ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠ م. ومنها أنقل حواشي الفاضل محمد علي. فإذا قلت: «قال الفاضل محمد علي» وما يشبهه فالمرجع هذه الطبعة. وذكرتها بـ«الطبعة الإيرانية».

ومن منهج عملي:

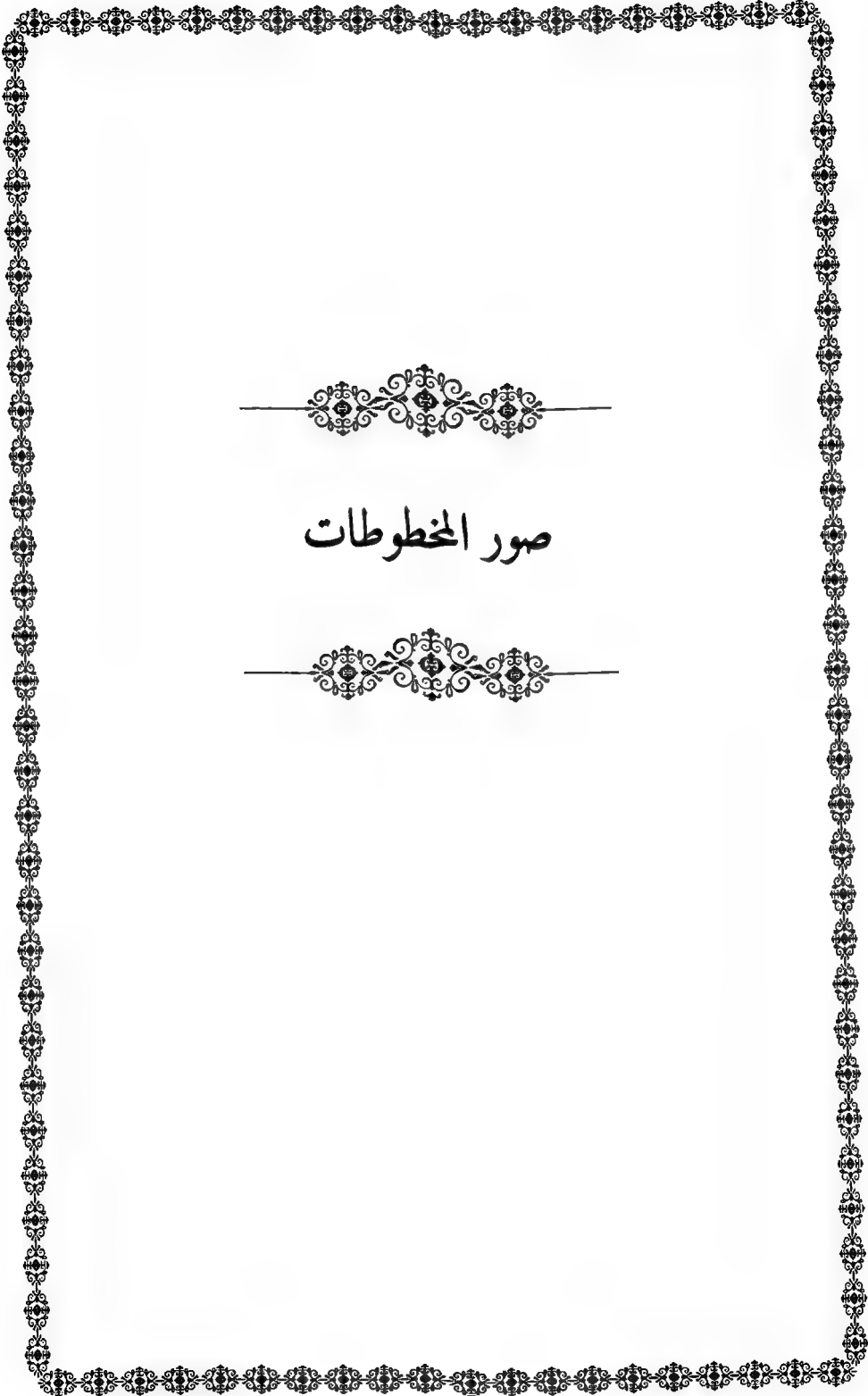
١ - الأصل - كما ذكرت - هما الطبعتان الهنديتان مع حواشي العلامة اللكنوي.

٢ - لتزمت بما في هاتين الطبعتين ما لم يضعف وجهه، فإن كان المذكور في غيره راجحاً أثبت ما فيه غيره مع التنبيه على ما في الطبعتين.

٣- ما تأكدت منه أنه خطأ مطبعي فلا أذكره ولو كان في الطبعيتين المذكورتين.

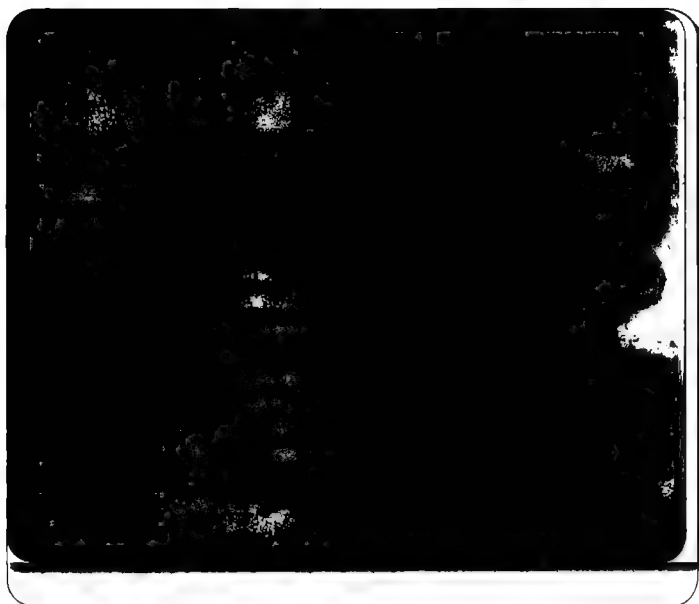
٤- لم أتعرض لذكر اختلاف النسخ إلا فيما ظننت أنه يؤثر في المعنى. وكثيراً ما ذكرت ما هو الأولى من بينها. ولم أذكر الأولوية إلا قليلاً نادراً.



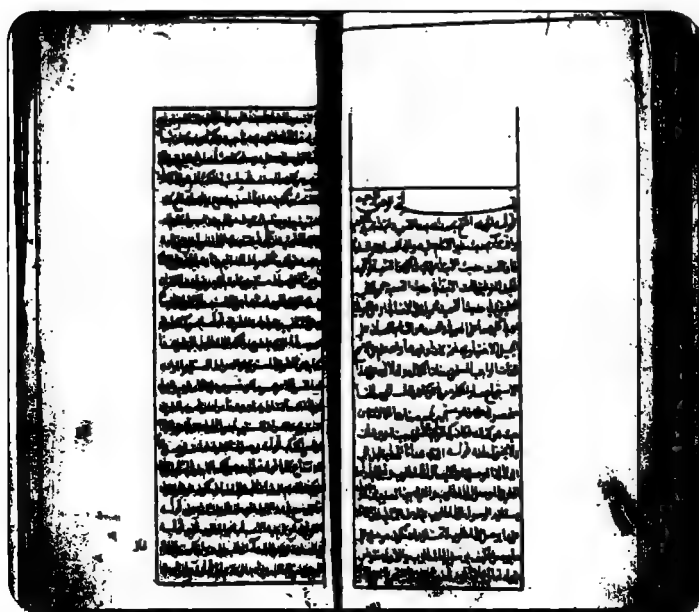
The page is framed by a wide, ornate border composed of repeating floral and geometric motifs. Two horizontal decorative dividers, each featuring a central floral element with symmetrical scrollwork, are positioned above and below the title.

صور المخطوطات

الورقة الأولى من النسخة الإيرانية



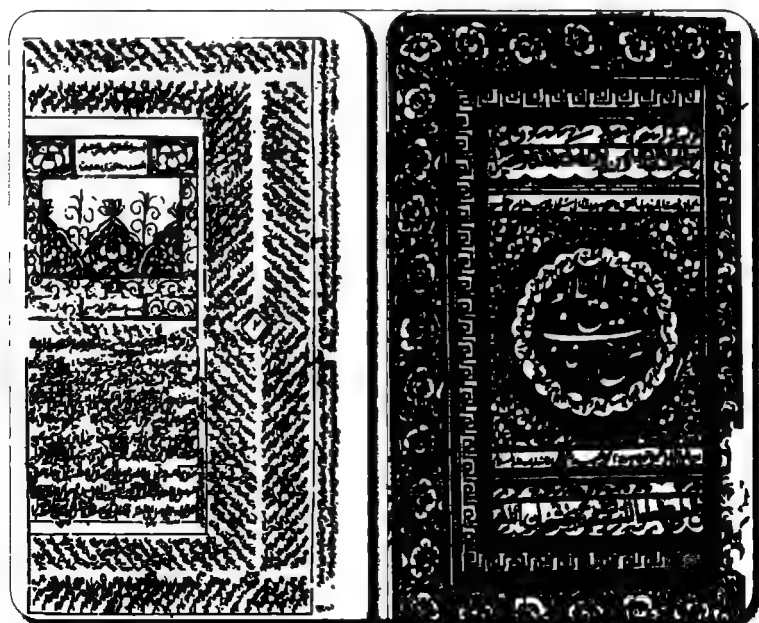
الورقة الأولى من نسخة راغب باشا



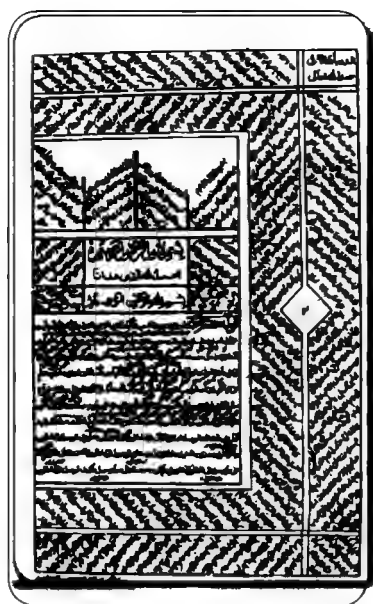
الورقة الأولى من نسخة نور عثمانية



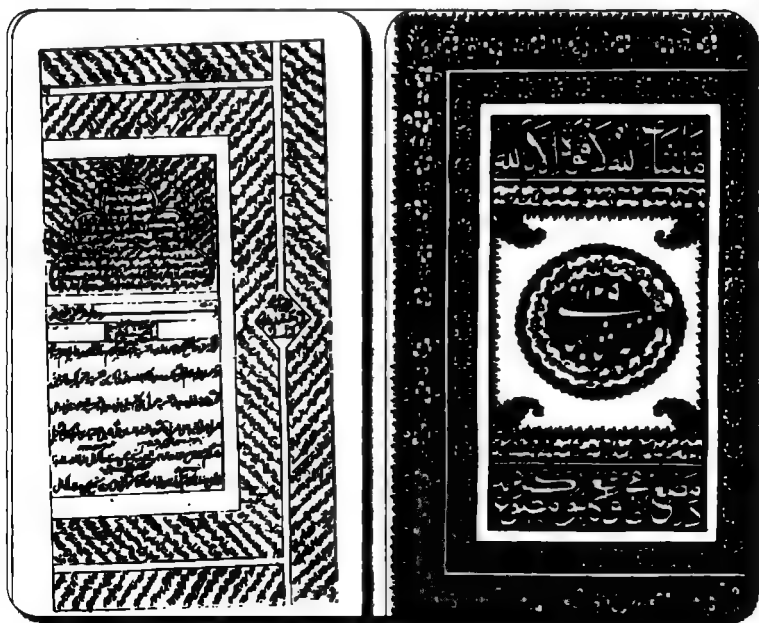
الغلاف والصفحة الأولى من طبعة الكتاب مع حواشي العلامة اللكنوي سنة ١٣٠٠ هـ



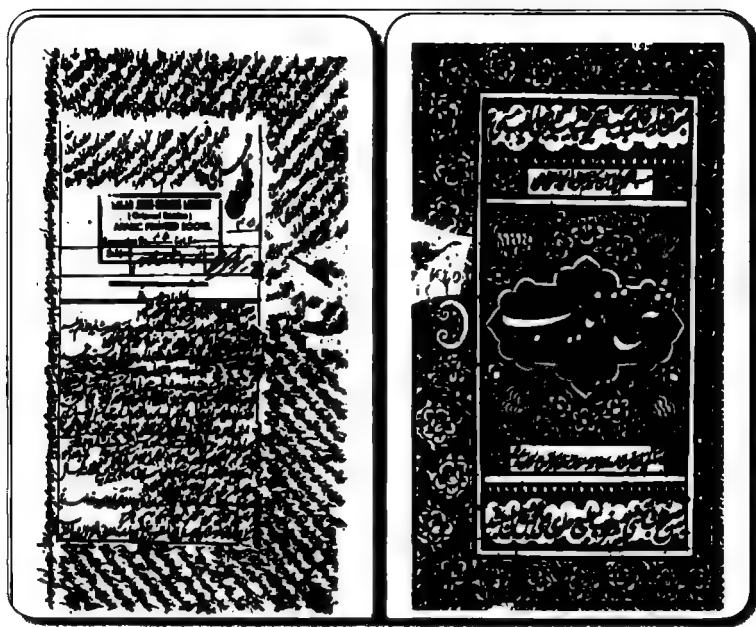
الصفحة الأولى من الطبعة الثانية للكتاب مع حواشي العلامة الكنوي ١٣٥٠ هـ



الغلاف والصفحة الأولى من تحفه شامهاني



الغلاف والصفحة الأولى من الطبعة الهندية القديمة



غلاف الطبعة الإيرانية

الحاشية

على تهذيب المنطق للتفتازاني

للمعالم الكامل والعالم الفقيه للمنطق الامامي
المول عبد الله بن شهاب الدين الحسين البزدي
المتوفى سنة ٩٨١

مركز الدراسات والبحوث
بمكة المكرمة



٨ - الإرشاد، وهو مختصر في النحو ألفه لابنه. فرغ منه سنة ٧٧٨ هـ بخوارزم.

٩، ١٠ - المقاصد وشرحه في علم الكلام. فرغ منه سنة ٧٨٤ هـ بسمرقند.

١١ - تهذيب المنطق والكلام. فرغ منه سنة ٧٨٩ هـ بسمرقند.

١٢ - شرح المفتاح في البلاغة. فرغ منه سنة ٧٨٩ هـ بسمرقند. مخطوط.

١٣ - حواشي الكشف. لم يتمه. مخطوط.

وهناك كتب أخرى نسبت إلى العلامة التفتازاني، قال الشيخ ضياء الدين: إنها تشترك في أنها لم تقع من السعد إحالة على واحد منها في كتبه التي انتهت إليها، ولم أقف على من صرح بالنقل عنها فيما طالعت من الكتب المعنية بمؤلفاته. وعد ثلاثة وعشرين كتاباً.

وقد بارك الله تعالى في كتب العلامة التفتازاني، فأقبل عليها العلماء تدريساً وتحشية. ولكتابنا تهذيب المنطق حظ وافر من الشروح والحواشي، وإليك ذكر ما ظفرت به منها:





شرح تهذيب المنطق

- ١ - شرح الشيخ أبي الفضل محمد بن إبراهيم بن علي أبي الصفا تلميذ ابن الهمام^(١).
- ٢ - شرح المولى محيي الدين محمد بن سليمان بن مسعود، أبي عبد الله الرومي الحنفي، برغموي الأصل، مصري المولد والوفاء، الشهير بالكافيه جي. المولود سنة ٧٨٨ هـ والمتوفى سنة ٨٧٩ هـ. وهو شرح مبسوط يقال أقول^(٢). مخطوط.
- ٣ - شرح الشيخ محمد بن محمد بن عبد اللطيف القاهري، أبي الفضل الحنفي المتوفى قتلاً سنة ٨٩١ هـ.
- ذكروا أن له حاشية على شرح اليزدي على التهذيب^(٣). ولكن لا يخفى أنه إن صح تاريخ وفاته فلا يصح النسبة إليه. والله تعالى أعلم.
- ٤ - جهد المقل على تهذيب المنطق لزين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الصالحي المعروف بالعيني المولود سنة ٨٣٧ هـ، والمتوفى سنة ٨٩٣ هـ. مطبوع.
- ٥ - شرح هبة الله الحسيني الشهير بشاه مير المتوفى سنة ٨٩٨ هـ. وهو شرح ممزوج مختصر. أوله: «غاية تهذيب الكلام فتح المنطق بحمد المنعم»^(٤). مخطوط.
- ٦ - شرح تهذيب المنطق والكلام للحاج محمود النيريزي - نسبة إلى نيريز من بلاد فارس - المجاز من السيد صدر الدين الدشتكي في سنة ٩٠٤ هـ.
- أوله: «إن أحسن ما يهذب به المنطق والكلام إلخ». وعليه تقرظ ولد أستاذه الأمير غياث الدين منصور الدشتكي.
- وهو شرح تمام المنطق والكلام. مخطوط^(٥).
- ٧ - شرح شيخ الإسلام أحمد بن محمد الهروي الشهير بحفيد سعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٩٠٦ هـ.

(١) كشف الظنون ١/ ٥١٧.

(٢) كشف الظنون ١/ ٥١٧، هدية العارفين ٢/ ٢٠٩.

(٣) هدية العارفين ٢/ ٢١٣.

(٤) كشف الظنون ١/ ٥١٧، الذريعة ١٣/ ١٦٤.

(٥) الذريعة ١٣/ ١٦٣.



تقريباً^(١). وهو شرح ممزوج. أوله: «أحسن ما توشح به صدور المنطق والكلام»^(٢).

٨- شرح العلامة المحقق قاضي القضاء بفارس جلال الملة والدين محمد بن أسعد الصديقي البكري الدواني الشافعي المتوفى سنة ٩٠٧ هـ^(٣). ولم يتمه، بلغ به إلى آخر مبحث القضايا الموجهة البسائط. مطبوع.

٨ / ١ - حاشية الشيخ الفاضل خواجه جمال الدين الشيرازي تلميذ العلامة الدواني. مطبوع.

وعليها حواشي الفاضل آخوند شيخ. مطبوع.

٨ / ٢ - حاشية الفاضل مير أبي الفتح السعدي المتوفى سنة ٩٥٠ هـ مع التكملة. مخطوطة.

وحاشيته بدون التكملة مطبوعة.

وعلى الحاشية الفتحة حواش منها: ١ - حاشية الشيخ الفاضل القاضي حفيد الثاري الحنفي المتوفى سنة ١١٨٨ هـ. مخطوط. ٢ - حاشية الشيخ حسن الجريدي السباهي. مخطوط. ٣ - حاشية الفاضل أحمد بن عمر بن محمد المشهور بعمر زاده وأوغلي زاده، المتوفى سنة ١١٠٧ هـ. مخطوط. ٤ - حاشية الفاضل محمد الأمدي. مخطوط. ٥ - حاشية مولانا خليل الله أفندي، مخطوط. ٦ - حاشية المولى إسماعيل أفندي. ٧ - حاشية الفاضل الكفوي. ٨ - حاشية الفاضل ناصر الدين. ٩ - حاشية الفاضل زين العابدين. ١٠ - حاشية الفاضل ملا قاسم. ١١ - حاشية الفاضل الشراشي. ١٢ - حاشية الفاضل محمود حسن. ١٣ - حاشية الفاضل صدر الدين. ١٤ - حاشية الفاضل محي الدين. ١٥ - حاشية الفاضل محمد جلي. ١٦ - حاشية الفاضل محمد شرواني.

٨ / ٣ - رسالة لمولانا أحمد القزويني كتبها في دمشق سنة ٩٥٢ هـ.

٨ / ٤ - حاشية الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد الأيبوردي الشهير بدانشمند المتوفى سنة ٩٦٦ هـ أو ٩٦٩ هـ.

٨ / ٥ - حاشية الشيخ مصلح الدين محمد بن صلاح اللاري المتوفى سنة ٩٨٠ أو ٩٧٩ هـ. وله

شرح على الأصل.

٨ / ٦ - حاشية الفاضل الملا عبد الله اليزدي. مخطوط.

(١) كذا في كشف الظنون ٥١٦/١، وفي هدية العارفين ١٣٨/١ أنه قتل سنة ٩١٦ هـ.

(٢) كشف الظنون ٥١٦/١.

(٣) كذا في كشف الظنون ٥١٥/١. وفي هدية العارفين ٢٢٤/٢ أنه توفي سنة ٩٠٨ هـ.

٧/٨ - حاشية الشيخ الفاضل المحقق المير فخر الدين محمد بن حسين الأسترابادي الحسيني السماكي المتوفى سنة ٩٨٤ هـ - شيخ المير باقر الداماد. أوله: «أمّا بعد حمد الله مفيض الصور العلمية». مخطوط.

٨/٨ - حاشية على الحاشية الدوانية مع تكملة لها للشيخ الفاضل العلامة فتح الله بن شكر الله الشيعي الشيرازي المتوفى سنة ٩٩٧ هـ^(١).

٩/٨ - حاشية الشيخ القاضي السيد الشريف نور الله بن شريف بن نور الله الحسيني المرعشي التستري المتوفى سنة ١٠١٩ هـ^(٢).

١٠/٨ - حاشية الفاضل حسين بن حسن الحسيني الخلخالي المتوفى في حدود سنة ١٠٣٠ هـ - تلميذ الفاضل ميرزا جان الباغوي، المسماة بالتنبيهات على التحقيقات من حاشية تهذيب المنطق للدواني. ذكر آقا بزرگ أنه ألفها سنة ١٠٢٤ هـ لولده برهان الدين محمد^(٣).

أولّه: «نحمدك يا من نورّ قلوب العارفين بأنوار المعارف الإلهية،... فهذه تنبيهات على التحقيقات المختفية في صفحات حاشية التهذيب». مخطوط.

١١/٨ - حاشية الشيخ إسماعيل بن قطب الدين البلگرامي المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ. وهي حاشية نفيسة^(٤).

١٢/٨ - حاشية الشيخ العلامة القاضي محمد زاهد بن القاضي محمد أسلم الحنفي الهروي الكابلي المتوفى سنة ١١٠١ هـ. وهي حاشية دقيقة جداً، تلقاها العلماء بالقبول وأدرجوها في مقرراتهم الدراسية. وكتبوا عليها حواشي كثيرة منها:

١/١٢/٨ - حاشية الشيخ العلامة القاضي مبارك بن محمد دائم بن عبد الحي الناصحي العمري الكوباموي المتوفى سنة ١١٦٢ هـ، صاحب الشرح المشهور على سلم العلوم للفاضل البهاري^(٥).

٢/١٢/٨ - حاشية الشيخ القاضي عبد النبي بن عبد الرسول بن أبي محمد العثماني الأحمد نكري

(١) نزّه الخواطر ٢٢٧/٤.

(٢) نزّه الخواطر ٤٦٢/٥.

(٣) الذريعة ٤١/٦.

(٤) نزّه الخواطر للعلامة عبد الحي الحسيني اللكنوي ٨٢/٥.

(٥) نزّه الخواطر ٢٥٥/٦.

صاحب كتاب دستور العلماء وكان تصنيفه لدستور العلماء سنة ١١٨٣ هـ^(١). وله حاشية شرح تهذيب الملا عبد الله اليزدي.

٨/١٢/٣ - حاشية الشيخ أحمد عبد الحق اللكنوي المتوفى سنة ١١٨٧ هـ^(٢).

٨/١٢/٤ - حاشية الشيخ غلام نور بن سعد الله بن أمان الله الحسيني البهاري الأورنگ آبادي المتوفى سنة ١١٨٩ هـ^(٣).

٨/١٢/٥ - حاشية الشيخ الكبير القاضي محمد ولي بن القاضي غلام مصطفى بن محمد أسعد بن قطب الدين الأنصاري السهالوي ثم اللكنوي المتوفى سنة ١١٩٨ هـ^(٤).

٨/١٢/٦ - حاشية الشيخ العلامة محمد حسن بن غلام مصطفى بن محمد أسعد بن قطب الدين الأنصاري السهالوي المتوفى سنة ١١٩٩ هـ صاحب الشرح المشهور على سلم العلوم للفاضل البهاري^(٥).

٨/١٢/٧ - حاشية الشيخ العلامة أحمد علي بن فتح محمد الحنفي السنديلوي المتوفى سنة ١٢٠٠ هـ^(٦).

٨/١٢/٨ - حاشية الشيخ الفاضل الكبير محمد عظيم بن كفاية الله الفاروقي الكوپاموي ثم الملا نوي^(٧).

٨/١٢/٩ - حاشية الشيخ الفاضل مولانا محمد قائم بن شاه مير بن محمد سعيد الإله آبادي. وله رسالة في شرح مبحث الضابطة من التهذيب أيضاً^(٨).

٨/١٢/١٠ - حاشية الشيخ العالم الصالح نعيم الله بن غلام قطب الدين العلوي النقشبدي البهرايجي المتوفى سنة ١٢١٨ هـ^(٩).

(١) نزهة الخواطر ٦/١٨٠.

(٢) نزهة الخواطر ٦/٣٢.

(٣) نزهة الخواطر ٦/٢٢٣.

(٤) نزهة الخواطر ٦/٣٧٢.

(٥) نزهة الخواطر ٦/٣٠٥.

(٦) نزهة الخواطر ٦/٣٣.

(٧) نزهة الخواطر ٦/٣٤٣.

(٨) نزهة الخواطر ٦/٣٥٤-٣٥٥.

(٩) نزهة الخواطر ٧/٥٥٧.

٨/١٢/١١ - حاشية الشيخ الإمام العالم الكبير ملك العلماء العلامة بحر العلوم عبد العلي بن نظام الدين بن قطب الدين بن عبد الحليم الأنصاري السهالوي اللكنوي المتوفى سنة ١٢٢٥هـ^(١).

٨/١٢/١٢ - حاشية الشيخ الفاضل العلامة حيدر علي بن حمد الله - صاحب الشرح المشهور على سلم العلوم - بن شكر الله الصديقي السنديلوي، المتوفى سنة ١٢٢٥هـ^(٢).

٨/١٢/١٣ - حاشية الشيخ الفاضل الكبير ملا مبین بن محب الله بن أحمد بن محمد سعيد بن قطب الدين الأنصاري اللكنوي المتوفى سنة ١٢٢٥هـ^(٣).

٨/١٢/١٤ - حاشية الإمام العالم الكبير العلامة المحدث سراج الهند حجة الله عبد العزيز بن ولي الله بن عبد الرحيم العمري الدهلوي المتوفى سنة ١٢٣٩هـ^(٤).

٨/١٢/١٥ - حاشية الشيخ الفاضل العلامة الجليل فضل إمام بن محمد أرشد بن محمد صالح العمري الحنفي الهرگامي ثم الخير آبادي المتوفى سنة ١٢٤٣هـ صاحب المرقاة - المتن المشهور في المنطق -^(٥).

٨/١٢/١٦ - حاشية الشيخ الفاضل المفتي ظهور الله بن محمد ولي بن غلام مصطفى الأنصاري اللكنوي المتوفى سنة ١٢٥٦هـ^(٦).

٨/١٢/١٧ - حاشية الشيخ الفاضل نجف علي الحسيني الشيعي النوهري الغازيپوري المتوفى سنة ١٢٦١هـ^(٧).

٨/١٢/١٨ - حاشية الشيخ الفاضل العلامة ولي الله بن حبيب الله بن محب الله الأنصاري اللكنوي المتوفى سنة ١٢٧٠هـ^(٨).

(١) نزہة الخواطر ٣١٧/٧.

(٢) نزہة الخواطر ١٧١/٧ - ١٧٢.

(٣) نزہة الخواطر ٤٤٣/٧.

(٤) نزہة الخواطر ٣٠٤/٧.

(٥) نزہة الخواطر ٤١٢/٧.

(٦) نزہة الخواطر ٢٥٤/٧.

(٧) نزہة الخواطر ٥٤٥/٧.

(٨) نزہة الخواطر ٥٧٨/٧.

- ٨/١٢/١٩ - حاشية الشيخ العلامة علي بن أحمد بن مصطفى العمري الكويطاموي القاضي إرتضا علي خان المدراسي المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ^(١).
- ٨/١٢/٢٠ - حاشية الشيخ الفاضل العلامة عبد الحكيم بن عبد الرب بن عبد العلي - بحر العلوم - بن نظام الدين الأنصاري اللكنوي المتوفى سنة ١٢٨٦ هـ^(٢).
- ٨/١٢/٢١ - حاشية الشيخ العالم الفقيه فضل رسول بن عبد المجيد بن عبد الحميد العثماني الأموي البدايوني المتوفى سنة ١٢٨٩ هـ^(٣).
- ٨/١٢/٢٢ - حاشية الشيخ الفاضل العلامة أحمد بن وحيد الحق بن وجيه الحق الهاشمي الجعفري البهلوارى من ذرية سيدنا جعفر الطيار ابن عم النبي ﷺ^(٤).
- ٨/١٢/٢٣ - حاشية الشيخ فتح علي القنوجي^(٥).
- ٨/١٢/٢٤ - حاشية الشيخ محمد وارث البنارسي^(٦).
- ٨/١٢/٢٥ - حاشية المولوي حسين بن القاضي محمد أكبر بن محمد غوث المجددي المعصومي الزبيري الضياء الإلهي^(٧).
- ٨/١٣ - حاشية الفاضل داود بن محمد القرصي الحنفي المتوفى سنة ١١٦٠ هـ. وذكره الزركلي بـ «شرح تكملة التهذيب»^(٨). مخطوط.
- ٨/١٤ - حاشية الشيخ الفاضل عنایت الله بن عبد الله الوابكني البخاري الحنفي المتوفى سنة ١١٧٦ هـ. الشهير بآخوند^(٩).
- ٨/١٥ - حاشية الشيخ الفاضل القاضي إسماعيل بن مصطفى الكلبوي الرومي الحنفي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ. مطبوع.

(١) نزهة الخواطر ٣٥٩/٧.

(٢) نزهة الخواطر ٢٧٣/٧.

(٣) نزهة الخواطر ٤١٦/٧.

(٤) نزهة الخواطر ٥٧/٧.

(٥) الثقافة الإسلامية في الهند ص: ٢٥٧.

(٦) الثقافة الإسلامية في الهند ص: ٢٥٧.

(٧) الثقافة الإسلامية في الهند ص: ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٨) الأعلام ٣٣٤/٢.

(٩) هدية العارفين ٨٠٤/١.

- ٨/١٦ - حاشية محمد بن فخر الدين الرسمداري. مخطوط.
- ٨/١٧ - حاشية المولوي محمد حسن. مخطوط.
- ٨/١٩ - التعليق العجيب لحل شرح التهذيب للجلال الدواني للعلامة عبد الحي اللكنوي بن عبد الحليم اللكنوي^(١).
- ٩ - شرح الشيخ مظفر الدين علي بن محمد الشيرازي ثم الرومي الشافعي الصوفي، نزيل بروسه، والمتوفى بها سنة ٩٢٢ هـ^(٢). مخطوط.
- ١٠ - شرح الفاضل الإسفرائيني إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي المتوفى بسمرقند سنة ٩٤٤ هـ^(٣). مخطوط.
- ١١ - شرح تهذيب المنطق للمولى عبد الرحمن الشيرازي. نسخة الأصل بخطه عند السيد هبة الدين الشهرستاني. فرغ منها سنة ٩٥٣ هـ^(٤).
- ١٢ - شرح الأمير نظام الدين عبد الحي بن عبد الوهاب بن علي الأشرفي الأسترابادي الهروي. أوله: «الحمد لله الملك المحمود إلخ»^(٥). ألفه في ٢٠ صفر سنة ٩٥٩ هـ. مخطوط.
- ١٣ - شرح التهذيب للفاضل مصلح الدين محمد بن صلاح اللاري المتوفى سنة ٩٨٠ أو ٩٧٩ هـ. وله حاشية على الحاشية الجلالية^(٦).
- ١٤ - شرح تهذيب المنطق أو الحاشية على تهذيب المنطق للملا عبد الله اليزدي. وهو كتابنا الذي بين أيدينا، وسيأتي ذكره.
- ١٥ - شرح تهذيب المنطق بالفارسية للملا عبد الله اليزدي. وسيأتي ذكره.
- ١٦ - شرح تهذيب المنطق للشيخ جمال الدين محمد بن محمود الحسيني المعروف بـ«سنائي». بالفارسية. أوله: «سپاس بی حد و قیاس بی عدّ حکیم را که زبان را منطق فصیح و دل را طریق تصور حق و تصدیق صحیح کرامت فرمود». ألفه سنة ٩٩١ هـ^(٧).

(١) الثقافة الإسلامية في الهند ص: ٢٥٨.

(٢) كشف الظنون ٥١٧/١، هدية العارفين ٧٤١/١.

(٣) هدية العارفين ٢٦/١.

(٤) الذريعة ١٦١/١٣.

(٥) الذريعة ١٦٠/١٣.

(٦) كشف الظنون ٥١٦/١.

(٧) الذريعة ١٦٤/١٣.

١٧ - الوسيط شرح تهذيب المنطق لأبي يوسف غانم بن محمد البغدادي الحنفي المتوفى سنة ١٠٣٠ هـ^(١). مخطوط.

١٨ - شرح تهذيب المنطق للشيخ المفتي عبد السلام بن أبي سعيد بن محب الله الكرمانى الديوبى، المتوفى بعد سنة ١٠٤٧ هـ^(٢).

١٩ - التهذيب على التهذيب لعبيد الله بن فضل الله الخبيصي المتوفى سنة ١٠٥٠ هـ. مطبوع. وعليه حواش منها:

١ / ١٩ حاشية الشيخ الفاضل محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ المسماة بالتجريد الشافى على تهذيب المنطق الكافى. مطبوع.

٢ / ١٩ - حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى المتوفى سنة ١٠٦١ هـ. مطبوع.

٣ / ١٩ - حاشية الشيخ حسن العطار المتوفى سنة ١١٩٠ هـ. مطبوع.

٤ / ١٩ - حاشية الشيخ محمد عبادة بن بري العدوى المالكي المتوفى سنة ١١٩٣ هـ. جمعها من تقارير شيخه الإمام أبي البركات أحمد الدردير المتوفى سنة ١٢٠١ هـ. مخطوط.

٥ / ١٩ - حاشية الشيخ محمد بن علي بن سعيد الحجري التونسي الأديب المتوفى سنة ١١٩٩ هـ. مطبوع. وعليه تصحيحات الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبى.

٦ / ١٩ - تعليقات الشيخ عبد المتعال الصعدي، سماها تجديد علم المنطق فى شرح الخبيصي على التهذيب. مطبوع.

٢٠ - شرح تهذيب المنطق فارسي للمولى عبد الرزاق بن الحسين اللاهيجي المتوفى سنة ١٠٧٢ هـ. نسخة تامة منه بخط عبد الواحد بن الحاج محمد أمين الشيرازي فى مكتبة السيد محمد المشكاة فى طهران. وهو يقرب من حاشية المولى عبد الله اليزدي^(٣). وله حاشية على حاشية الملا عبد الله اليزدي وسيأتى ذكرها.

٢١ - شرح تهذيب المنطق والكلام للار محمد الحسينى البينى، من علماء القرن الحادى عشر. مخطوط.

٢٢ - الحاشية على تهذيب المنطق لحمزة بن أبي بكر البايوردي من رجال القرن الحادى عشر تخميناً. مخطوط.

(١) هدية العارفين ١/ ٨١٢.

(٢) نزهة الخواطر ٥/ ٢٤٢.

(٣) الذريعة ١٣/ ١٦١.

٢٣- شرح تهذيب المنطق للسيد جعفر بن محمد محسن الحسيني. أوله: «تهذيب الكلام بحمد الله الملك العلّام الذي عجز عن تصوّر ذاته إلخ». فرغ منه ضحوة يوم السبت خامس رجب سنة ١١٠٦ هـ^(١).

٢٤- توضيح المنطق والكلام شرح تهذيب المنطق لمصطفى بن يوسف ابن مراد المستاري البوسني القاضي الحنفي المتوفى سنة ١١١٠ هـ^(٢).

٢٥- شرح تهذيب المنطق للشيخ الفاضل مولانا محمد شاكر بن عصمة الله بن عبد القادر العمري اللكنوي، المتوفى سنة ١١٣٣ هـ^(٣).

٢٦- شرح نظم موجبات تهذيب المنطق للشيخ منصور بن علي بن زين العابدين المنوفي المتوفى سنة ١١٣٥ هـ. مخطوط.

٢٧- شرح تهذيب المنطق للأمير بهاء الدين محمد بن محمد باقر الحسيني المختاري السبزواري النائيني الأصبهاني، المولود بها في حدود سنة ١٠٨٠ هـ والمتوفى في حدود ١١٤٠ هـ^(٤).

٢٨- شرح تهذيب المنطق للشيخ الإمام العلامة نور الدين بن محمد صالح الأحمد آبادي الكجراتي المتوفى سنة ١١٥٥ هـ. قال صاحب التزّهة: «وهو أدق مصنفاته»^(٥).

٢٩- شرح الشيخ الفاضل داود بن محمد القرصي أو القارصي المتوفى سنة ١١٦٠ هـ^(٦). مخطوط. وله تكملة شرح العلامة الدواني. مخطوط.

٣٠- شرح تهذيب المنطق للعلامة السيد صدر الدين محمد الموسوي العاملي المتوفى سنة ١٢٣٦ هـ^(٧).

٣١- شرح على قسم التصورات من تهذيب المنطق للشيخ الفاضل علي محمد بن محمد داود الأنصاري السنبهلي. صنفه سنة ١٢٤٨ هـ أوله: «سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم إلخ». ووصفه صاحب التزّهة أنه شرح بسيط^(٨)، يعني كبير.

(١) الذريعة ١٣/ ١٦٠.

(٢) إيضاح المكنون ٣/ ٣٣٩.

(٣) نزّهة الخواطر ٦/ ٣٢٤.

(٤) الذريعة ١٣/ ١٦٣.

(٥) نزّهة الخواطر ٦/ ٤٠٣، هدية العارفين ١/ ١٧٣.

(٦) الأعلام ٢/ ٣٣٤.

(٧) الذريعة ١٣/ ١٦٣.

(٨) نزّهة الخواطر ٧/ ٣٧٠.

٣٢- شرح تهذيب المنطق للشيخ علي بن الشيخ محمد علي بن حيدر الشريقي المجيراي. وهو شرح مزجي مبسوط. أوله: «إن أبهى ما ينطق به اللسان وأفضل ما ينسج على الأذهان». فرغ منه صفر سنة ١٢٦٤ هـ. مخطوط^(١).

٣٣- شرح تهذيب المنطق للشيخ سليمان بن أحمد آل عبد الجبار البحراني القطيفي نزيل مسقط والمتوفى سنة ١٢٦٦ هـ. مخطوط^(٢).

٣٤- شرح تهذيب المنطق للشيخ الفاضل شرف الدين بن هادي بن أحمد الحنفي البهلواني المتوفى سنة ١٢٨٩ هـ^(٣).

٣٥- شرح تهذيب المنطق للمولوي عنايت الله الهندي بالفارسية. أوله: «بك ثقتي ... الحمد: حمد در لغت وصفی است بجمیل اختیاری بجهت تعظیم وتبجیل، نه بطریق سخریه واستهزاء». مخطوط.

٣٦- شرح تهذيب المنطق بالفارسية للشيخ الفاضل أحمد بن محمد سعيد الأفغاني الرامپوري^(٤).
٣٧- حاشية تهذيب المنطق لمحمد علي بن قربان علي الأردبيلي. من رجال القرن الثالث عشر. أولها: «الحمد لله الذي تفرد في وحدانيته وكلت الألسن عن بيان غايته، وانحسرت العقول عن كنه معرفته». مخطوط.

٣٨- خلاصة المنطق شرح تهذيب المنطق للشيخ عثمان بن عبد المنان النقشبندي الصندوقلي (تابع ولاية إزمير) المتوفى سنة ١٣٠١ هـ^(٥).

٣٩- التحقيقات المقتبسة مع المنهيات المنتخبة المتعلقة بشرح تهذيب المنطق طبع بـلاهور ١٣١٦ هـ.
٤٠- شرح تهذيب المنطق بالفارسية للسيد محمد تقي بن محمد شفيع البوشهري. كتبه أو ان اشتغاله به من تقارير والده سنة ١٣١٩ هـ^(٦).

٤١- تنوير المشرق شرح تهذيب المنطق لأحمد المحلي طبع بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣١ هـ.

(١) الذريعة ١٣/١٦٢

(٢) الذريعة ١٣/١٦١.

(٣) نزعة الخواطر ٧/٢٣٠.

(٤) نزعة الخواطر ٧/٤١.

(٥) هدية العارفين ١/٦٢٢

(٦) الذريعة ١٣/١٦٠.

٤٢ - شرح تهذيب المنطق للعلامة الشيخ حيدر قلي خان بن نور محمد خان الملقب بالسردار الكابلي، نزيل كرماتشاه والمتوفى بها سنة ١٣٧٢ هـ^(١).

٤٣ - شرح التهذيب للشيخ العالم الفقيه عبد الغفور الحنفي الرضائي البهاري^(٢).

٤٤ - شرح مرشد بن الإمام الشيرازي. أوله: «تهذيب المنطق بتهذيب الكلام في توحيد ولي الحمد والإنعام.. إلخ»^(٣).

٤٥ - شرح تهذيب المنطق للسيد محمد حسن بن محمد كاظم الحسيني الحائري صاحب «مهجة التحقيق في التصور والتصديق»^(٤).

٤٦ - شرح تهذيب المنطق للسيد علي بن السيد محمد بن السيد حسن بن محسن الأعرجي الكاظمي^(٥).

٤٧ - شرح تهذيب المنطق للشيخ الفاضل ابن يونس الكاظمي. قال آقا بزرگ: أظن أنه الموسوم بـ «ميزان العقول». والمصرّح فيه بأنه للشيخ محمد بن يونس بن الحاج راضي بن شويهي الطويهري الحميدي الربيعي النجفي أصلاً ومسكناً، والحليّ داراً وتزهاً^(٦).

٤٨ - تركيب تهذيب المنطق لسيد حسن الأسترابادي. مخطوط.

٤٩ - ملخص تهذيب المنطق لمحمد بن راشد بن فائق الحميدي. مخطوط.

٥٠ - شرح تهذيب المنطق للشيخ عبد الباسط بن رستم علي القنوجي^(٧).

٥١ - شرح تهذيب المنطق بالأردو للشيخ عبد الرحمن الغازيوري^(٨).

٥٢ - ترجمه وتفسير تهذيب المنطق بالفارسية لحسن ملكشاهي. مطبوع^(٩).

٥٣ - لاهوتية شرح تهذيب المنطق بالفارسية لمصطفى لاهوتي. مطبوع^(١٠).

(١) الذريعة ١٣/١٦١.

(٢) نزهة الخواطر ٢٨٩/٨.

(٣) كشف الظنون ٥١٦/١.

(٤) الذريعة ١٣/١٦٠.

(٥) الذريعة ١٣/١٦٢.

(٦) الذريعة ١٣/١٦٣.

(٧) الثقافة الإسلامية في الهند للشيخ عبد الحي الحسني اللكنوي ص: ٢٥٧.

(٨) المصدر السابق.

(٩) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٦١٨/١.

(١٠) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٦١٩/١.



٥٤ - شرح تهذيب المنطق لمحمد سعد الله المراد آبادي. مطبوع^(١).

٥٦ - مفتاح التهذيب شرح تهذيب المنطق بالأردوية للمفتي سعيد أحمد البالن بوري. مطبوع.



(١) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كليور ومحمد نوري ٦١٩/١.

ملا عبد الله اليزدي

هو ملا نجم الدين عبد الله بن شهاب الدين حسين البهابادي اليزدي^(١).

نسبة إلى «بها باد» وهي قرية من قرى يزد، تقع في الجنوب الشرقي من يزد على بعد ٢١٠ كيلومتر. وهي بفتح الباء وكسر ها - جوزوا كليها - فعلى تقدير الكسر يكون «بِه» بمعنى أجود وأحسن، و«آباد» بمعنى العامر. فيكون بمعنى عمارة أحسن. وعلى تقدير الفتح «بَه» كلمة تقال عند الإعجاب والاستحسان، فيكون بمعنى: نعمت العمارة.

وقد وقع في غير واحد من المصادر نسبة «شهابادي» أو «شاه آبادي». وقد نبه غير واحد من المعاصرين أن الصحيح هو بهاباد، إذ لا وجود لمكان باسم شهاباد قريب يزد. وقد وقع التصريح في بعض كتب الملا عبد الله اليزدي بنسبة بهاباد، كما وقع في أول حاشيته على مبحث الموضوع من الحاشية الجلالية على تهذيب المنطق.

خرج لتحصيل العلوم إلى شيراز وأصفهان. ودرس في شيراز في المدرسة المنصورية مدة، ثم خرج إلى النجف. واستقر به المقام في النجف.

وكان شريك الدرس مع المولى أحمد الأردبيلي المتوفى سنة ٩٩٣ هـ، والمولى ميرزا جان حبيب الله الباغَنوي المتوفى سنة ٩٩٤ هـ، في قراءة العلوم العقلية عند المولى جمال الدين محمود الشيرازي تلميذ العلامة الجلال الدواني بأصهبهان.

وقرأ على المحقق غياث الدين منصور الدشتكي في مدرسته المنصورية بشيراز، وعلى المحقق الكركي علي بن عبد العالي العاملي. وقد نقل آقا بزرگ في الذريعة نصوصاً من كتاب الملا عبد الله اليزدي الدرة السنية في شرح الرسالة الألفية تدل على أنه أخذ من المحقق الكركي^(٢).

(١) ترجمته في رياض العلماء وحياض الفضلاء للميرزا عبد الله أفتندي الأصفهاني ٣/ ١٩١ - ١٩٤، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للميرزا باقر الموسوي الخوانساري الأصفهاني ٤/ ٢٢٨ - ٢٣٠، الذريعة إلى تصانيف الشيعة لآقا بزرك الطهراني ٦/ ٥٣، هفت إقليم أمين أحمد الرازي ص: ١٧٩، أحسن التواريخ لحسن بيگ روملو ١٢/ ٤٥٨، أمل الآمل للشيخ حر العاملي ٢/ ١٦، سفينة البحار ٢/ ١٣٢، سلافة العصر ص: ٤٩١، فوائد الرضوية ص: ٢٤٩، ماضي النجف وحاضرها ٣/ ٣٨٤، معارف الرجال ٢/ ٤.

(٢) الذريعة ٨ / ٩٨ - ٩٩

وقرأ عليه الشيخ البهائي، صرح في بعض كتبه أنه قرأ عليه كليات القانون وغيره^(١).

وفاته:

توفي سنة إحدى وثمانين وتسعمائة (٩٨١ هـ) في أواخر دولة السلطان شاه طهماسب الصفوي. جاء التصريح بسنة وفاته في أكثر المصادر المذكورة. وجاء في الأعلام للزركلي أنه توفي سنة ١٠١٥ هـ^(٢). ولعل الأقرب هو الأول.

وذكر آقا بزرگ الطهراني ناقلاً عن أحسن التواريخ^(٣) والخوانساري^(٤) أنه توفي في بلاد العراق، وجاء في الأعلام^(٥) أنه توفي بأصبهان. وزاد الخوانساري قائلاً: «وكان مدفنه الشريف أيضاً في جوار أئمة العراق صلوات الله عليهم أجمعين».

والغريب أن في بهاباد اليوم قبراً يُنسب إلى الملا عبد الله اليزدي. وقد مال بعض المعاصرين إلى أنه قبره^(٦). والله تعالى أعلم.

كتبه:

١ - الحاشية على تهذيب المنطق. وهو كتابنا هذا. جاء في رياض العلماء: «وقد فرغ رحمه الله من حاشيته على تهذيب المنطق ضحوة الأربعاء لسبع وعشرين خلون من ذي قعدة سنة سبع وستين وتسعمائة في المشهد المقدس الغروي»^(٧). وللعلماء حواش كثيرة على هذه الحاشية، سيأتي ذكرها عن قريب.

٢ - شرح فارسي على تهذيب المنطق. مخطوط. أوله: «الحمد لله در لغت وصفی است بجمل اختیاری جهت تعظیم وتجلیل» نه بطریق سخره واستهزاء. ودر اصطلاح: فعلى است که دال باشد بر تعظیم منعم از آن حیث که منعم است^(٨).

٣ - شرح على مبحث ضابطة الأشكال الأربعة من تهذيب المنطق. كتبها بأمر أستاذه جمال الدين

(١) رياض العلماء ٩٥/٥.

(٢) الأعلام ٨٠/٤.

(٣) الذريعة ٩٨/٨.

(٤) روضات الجنات ٢٣٠/٤.

(٥) الأعلام ٨٠/٤.

(٦) آخوند ملا عبد الله بهابادي صاحب حاشية لأحمد ترحمي ص: ١١٠ - ١١٢.

(٧) رياض العلماء ١٩٣/٣ - ١٩٤.

(٨) الذريعة ١٦١/١٣، رياض العلماء ١٩٤/٣.

محمود الذي هو تلميذ الدواني. أوله: «حمداً لإله هو بالحمد حقيق، إذ أُرشدنا إلى رموز التدقيق. نسألك الله هداية». مخطوط^(١). وقد خدمته بتوفيق الله تعالى مع شروح أخرى على الضابطة، وستأتيك في ذيل هذا الكتاب.

٤ - الحرارة في شرح العجالة، وهي - أي العجالة - شرح العلامة الدواني على تهذيب المنطق، لأنه قال في أوله: «هذه عجالة». وتسمية شرح الملا عبد الله اليزدي بالحرارة أي كثرة الخور والسيلان تشبيهاً بالعين.

أوله: «غاية تهذيب الكلام حمد الله العزيز العلام». ذكر فيه أنه كتبه حين تدريسه الحاشية الدوانية. مخطوط^(٢).

وحكي أنه سماها بعض بـ«نخود فولاد»، وقيل: نقطة فولاد^(٣).

نقل بعض المعاصرين عن تعلية أمل الأمل للحسيني أن للشيخ البهائي - تلميذ الملا عبد الله اليزيد وصاحب الصمدية - حاشية على هذه الحاشية^(٤).

٥ - حاشية على مبحث موضوع العلم من الحاشية الدوانية على تهذيب المنطق. أولها: «بعد الحمد والصلاة على عباده الذين اصطفى، فهذه كلمات متشرة ومعرفات متشرة، متعلقة بمبحث الموضوع من حاشية التهذيب ... علّقها فقير ربّه الأبديّ عبد الله اليزدي تذكرةً لبعض الأحياء»^(٥).

٦ - حاشية على حاشية المحقق الشريف الجرجاني على القطبي - شرح الشمسية - وعلى حاشية العلامة الجلال الدواني على حاشية الشريف. أولها: «مطلع كل منطق ومبدأ كل كلام حمد الله الملك العلام». مخطوط. وقيد صاحب الذريعة حاشية الجلال بالقديمة. وقال: منه يظهر أن للدواني، على شرح الشمسية حاشيتين: قديمة وجديدة^(٦).

٧ - حاشية على حاشية المحقق الشريف الجرجاني على شرح المطالع، وعلى حاشية العلامة الجلال الدواني على حاشية المحقق الشريف. نقل في الذريعة عن صاحب الرياض أنه رآها^(٧).

(١) الذريعة ٦ / ٥٤.

(٢) الذريعة ٧ / ١٤٥.

(٣) الذريعة ٦ / ٥٤.

(٤) آخوند ملا عبد الله بهابادي لترحي ص: ٩٧.

(٥) الذريعة ٦ / ٦٠.

(٦) الذريعة ٦ / ٣٦.

(٧) الذريعة ٦ / ٧٦، رياض العلماء ٣ / ١٩٤.

٨- حاشية على مبحث الجواهر والأعراض من شرح القوشجي على التجريد. قال صاحب الذريعة: «ذكر في فهرس تصانيفه»^(١).

٩- حاشية على الحاشية القديمة للدواني على شرح القوشجي على التجريد. مخطوط^(٢). قال في رياض العلماء: «وقد رأيها بأستراباد، وعندنا منها نسخة عتيقة أيضاً، وهي حسنة الفوائد»^(٣).

١٠- حاشية على الحاشية الجديدة للدواني على شرح القوشجي على التجريد. مخطوط.

١١- حاشية على مختصر العلامة التفتازاني على تلخيص المفتاح، وعلى حاشيته الخطائية.

وجعلها حاجي خليفة حاشيتين: حاشية على المختصر، وحاشية على الحاشية الخطائية. قال: «وعلى المختصر أيضاً حواشي عديدة، منها: ... حاشية الفاضل عبد الله بن شهاب الدين اليزدي. وهي حاشية مقبولة مفيدة. أولها: «حمداً لمن خلق الإنسان وعلمه البيان». وذكر في آخرها أنه فرغ عن تأليفها في ذي الحجة سنة ٩٦٢ هـ بالمدرسة المنصورية بشيراز. وله حاشية على حاشية الخطائي أيضاً»^(٤).

وذكرها صاحب الذريعة بعنوان الحاشية على الحاشية الخطائية على المختصر لأنها حاشية على الشرح وعلى حاشيته الخطائية^(٥).

١٢- حاشية على المطول^(٦).

١٣- حاشية على حاشية المحقق الشريف الجرجاني على المطول. مخطوط.

١٤- رسالة في التشكيك، أولها: «تحقيق التشكيك اللهم بإلهامك، وإزاحة الشكوك بنبضك وإنعامك». مخطوط^(٧).

١٥- تفسير الشهابادي. وهو حاشية على تفسير البيضاوي^(٨).

(١) الذريعة ٦/١١٥.

(٢) الذريعة ٦/٦٨.

(٣) رياض العلماء ٣/١٩٤.

(٤) كشف الظنون ١/٤٧٦.

(٥) الذريعة ٦/١٩٣، رياض العلماء ٣/١٩٤.

(٦) الذريعة ٦/٢٠٣.

(٧) الذريعة ١١/١٤٨.

(٨) الذريعة ٤/٢٧٨، ٦/٤٢.

١٦ - التجارة الرابعة في تفسير السورة والفاحة، قال المصنف في أول «الدرة السنية في شرح الرسالة الألفية» عند شرح البسملة: «إني قد بسطت القول فيه في مؤلفاتي، خصوصاً في رسالتنا المسماة بـ«التجارة الرابعة في تفسير السورة والفاحة» أي سورة التوحيد وفاحة الكتاب، لحاجة كافة المسلمين إلى معرفة تفسيرهما»^(١).

١٧ - الدرة السنية في شرح الرسالة الألفية الشهدية. صرح مؤلفه بهذه التسمية في دياحة الكتاب. وهو شرح مزج كتب المتن بالحمرة والشرح بالسواد. مخطوط^(٢).



(١) الفرعة ٣/٣٤٨.

(٢) الفرعة ٨/٩٨ - ٩٩، ١٣/١١٢.

حواشي الحاشية

١ - الحاشية على الحاشية للمولى عبد الرزاق اللاهيجي المتوفى سنة ١٠٧٢ هـ.

ومنه نسخة في مكتبة السيد جعفر بحر العلوم في النجف.

وهي مختصرة تقرب من أربعة آلاف وخمسمائة بيت، مع أنَّها بلغ إلى قوله: «ولا عكس للممكتتين» وحواشي متفرقة بعد هذا قليلاً^(١). وله شرح على تهذيب المنطق.

٢ - الحاشية على الحاشية للشيخ يعقوب بن إبراهيم بن جمال الدين بن إبراهيم البخيتاري الحويزي. تُوفي بعد المائة والألف.

قال آقا بزرگ: «كتب بخطه نسخة الحاشية اليزدية، وكتب في آخرها نسبه كما ذكرناه. وفرغ عن الكتابة في شعبان ١٠٨٥ هـ، وعلّق عليها الحواشي بخطه، وجعل رمزها (ع.ق). وتلك النسخة عند السيد آقا التستري في النجف^(٢)».

٣ - حاشية الميرزا علي رضا بن كمال الدين حسين الشيرازي الأردكاني المتخلص بـ «تجلي»، المتوفى سنة ١٠٨٥ هـ. وكان شاعراً بارعاً. وهي باللغة الفارسية. كتبها لتعليم تلميذه ميرزا إبراهيم خان عند قرائتها عليه^(٣).

طبعت حاشيته غير مرّة في ذيل حاشية الملا عبد اليزدي بطهران قديماً سنة ١٣١٥، و١٣٢٣ هـ. أوله: «الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله أجمعين».

أما بعد؛ اين قيودست سودمند ارباب تعليم وتعلم را که در حين مذاکره مخدوم جلیل القدر عظیم الشأن ابراهيم خان آيده الله بصنوف التأييد بر زبان خامه حقير علیرضا جاری گشته است، اميد است که طالبان کمال را حظی کامل از آن نصيب شود».

٤ - الحاشية على الحاشية للسيد محمد سعيد بن السيد سراج الدين قاسم بن السيد محمد الطباطبائي

(١) الذريعة (٦١/٦). أُرّخ آقا بزرگ وفاته بأنه سنة ١٠٥١، ولكن ذهب الشيخ جعفر السبحاني في مقدمته على شوارق الإلهام على التجريد في ترجمة اللاهيجي (٢١/١) أنّه خطأ، والحقّ أنّه توفي عام ١٠٧٢ هـ.

(٢) الذريعة (٦٣/٦).

(٣) الذريعة (٦١/٦، ٩/١٦٧).

المتوفى سنة ١٠٩٢ هـ. ترجمه في جامع الرواة وذكر أنه ولد في ١٠١٣ هـ^(١). أوله: «الحمد لله على تهذيب المنطق والكلام في تقرير عقائد الإسلام». مخطوط.

٥- شرح على حاشية الملا عبد الله اليزدي للشيخ علي بن الحسين الجامعي العاملي. فرغ منه سنة ١٠٩٦ هـ. وهو شرح على حاشية المولى عبد الله اليزدي مزجاً بها^(٢).

٦- الحاشية على الحاشية للمولى محسن بن محمد طاهر القزويني، المعروف بالنحوي. شرع في تدوينها بعد أن كانت متفرقة في شعبان سنة ١١٣٢ هـ، وفرغ منه بعد شهر^(٣).
أوله: «الحمد لله الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى^(٤)».

٧- حاشية فارسية على الحاشية للمولى محسن بن محمد طاهر القزويني الذي ذكرناه آنفاً. ذكر آقا بزرگ أنه وجد على ظهر نسخة من حاشيته - السابق ذكرها - أن له حاشية فارسية على الحاشية اليزدية^(٥).

٨- الحاشية على الحاشية للمولى محمد علي بن قربان علي الأردبيلي، معاصر السلطان نادر شاه. توفي في حدود ١١٦٠ هـ.

قال آقا بزرگ: «وهذه الحاشية في غاية التحقيق. أولها: «الحمد لله الذي تفرّد في وحدانيته، وكلّت الألسن عن غايته، وانحسرت العقول عن كنه معرفته».

ونسخة خط مؤلفه توجد في قم عند السيد شهاب الدين التبريزي النجفي^(٦).

٩- حاشية الشيخ القاضي عبد النبي بن عبد الرسول بن أبي محمد العثماني الأحمد نكري صاحب كتاب دستور العلماء وكان تصنيفه لدستور العلماء سنة ١١٨٣ هـ^(٧). مطبوعة. وله حاشية على المير زاهد على ملا جلال على التهذيب.

(١) الذريعة (٦١/٦).

(٢) الذريعة (١٣/١٦٢).

(٣) الذريعة (١٣/١٦١).

(٤) الذريعة (٦٢/٦).

(٥) الذريعة (٦٢/٦).

(٦) الذريعة (٦١/٦-٦٢).

(٧) نزعة الخواطر ١٨٠/٦.

- ١٠ - حاشية الشيخ الفقيه محمد أمين الحنفي الكاظمي البلديري الكشميري^(١).
- ١١ - حاشية الشيخ الفاضل إسماعيل بن المفتي وجيه الدين المراد آبادي^(٢).
- ١٢ - حاشية الشيخ العالم الفقيه برهان الدين بن سرفراز علي الأعظمي الديوي^(٣).
- ١٣ - حاشية الشيخ الفاضل العلامة عماد الدين الحنفي اللبكني^(٤).
- ١٤ - حاشية بسيطة على شرح التهذيب اليزدي للشيخ الفاضل العلامة إلهي بخش الحنفي الفيض آبادي^(٥). مساة بـ «تحفه شاهجهاني».
- ١٥ - حل تركيب منطقي لشرح تهذيب الملا عبد الله اليزدي، اخترعه المحشي الفاضل إلهي بخش بنفسه على منوال التركيب النحوي^(٦). وقد طبعت مع حاشيته المذكورة آنفاً تحفه شاهجهاني.
- ١٦ - مرصع الحواشي على الحاشية للمير صدر الدين بن نصير الدين الطباطبائي المدرسي اليزدي المتوفى سنة ١٢٤٠ هـ. ألفها لابنه السيد محمد المشتهر بالأخباري.
- وعلى مرصع الحواشي حاشية للسيد الميرزا محمد علي بن السيد محمد بن مرتضى بن محمد الأخباري بن السيد صدر الدين صاحب المرصع^(٧).
- ١٧ - الحاشية على الحاشية للسيد محمد مهدي بن محمد جعفر الموسوي. ذكرها في آخر كتابه «خلاصة الأخبار» المؤلف في سنة ١٢٥٠ هـ^(٨).
- ١٨ - الحاشية على الحاشية للمولى محسن الطهراني.
- فرغ من تأليفها في صفر سنة ١٢٥٧ هـ. ذكر آقا بزرك أنه رأى نسخة منه في كتب الشيخ عبد الجواد الحائري^(٩).
- ١٩ - ترجمة الحاشية للميرزا حسن الحائري العظيم آبادي المتوفى في حدود ١٢٦٠ هـ. مخطوط.

(١) نزعة الخواطر ٦/ ٢٩٣.

(٢) نزعة الخواطر ٧/ ٧٢.

(٣) نزعة الخواطر ٧/ ١١٠.

(٤) نزعة الخواطر ٧/ ٣٧٤.

(٥) نزعة الخواطر ٨/ ٧٤.

(٦) نزعة الخواطر ٨/ ٧٤.

(٧) الذريعة ٦/ ٦١، ١٩٨.

(٨) الذريعة ٦/ ٦٢.

(٩) الذريعة ٦/ ٦٢.

٢٠ - القسطاس المستقيم والمكيال القويم في علم الميزان. وهي تعلية على حاشية الملا عبد الله اليزدي للمولى الآقا محمد حسين الأردستاني اليزدي المتوفى سنة ١٢٧٢ هـ.

قال آقا بزرگ: «رأيت نسخة منه في كتب الحاج ميرزا علي الشهرستاني بكر بلاء. أوله: «أعلى تهذيب منطق المتكلمين، وأزكى ذكر أجناس العارفين...»^(١).

٢١ - الصراط المستقيم، وهي حاشية على حاشية الملا عبد الله اليزدي للمولى حسن بن إسماعيل اليزدي الهاشني طلائي.

أوله: «أحلى تهذيب الكملين وأجلى ذكر أجناس العارفين».

٢٢ - الطلح المنضود حاشية على حاشية المولى عبد الله اليزدي، للمولى محمد حسين بن إسماعيل. قال آقا بزرگ: ولعله الشهير بـ «هاشني طلائي» المتوفى بالخائر ١٢٧٣ هـ. ترجمناه في الكرام البررة ص: ٣٧٨. والنسخة في مكتبة البروجردى بالنجف^(٢).

٢٣ - الحاشية عليها للآقا محمد تقي بن الآقا محمد جعفر بن الآقا محمد علي الكرمانشاهي المتوفى بالنجف في ١٢٩٩ هـ. توجد عند أحفاده بكرمانشاه^(٣).

٢٤ - شرح حاشية الملا عبد الله اليزدي للميرزا حيدر علي بن الميرزا محمد مهدي بن المولى قاسم المباركه أي اللنجاني، المعروف بنديم الملك. ألفها حين كان يقرأ الحاشية على المرحوم الميرزا حسين الهمداني. وفرغ منها في ١٣٠٠ هـ. قال آقا بزرگ: «نسخة الأصل بخط المؤلف في أصفهان عند السيد محمد علي الروضاتي، تاريخها: ٢٣، ذي الحجة، ١٣٠٠»^(٤).

٢٥ - الحاشية على الحاشية للميرزا محمد بن سليمان التنكابني المتوفى سنة ١٣٠٢ هـ.

ذكر آقا بزرگ أنه قال في كتابه «قصص العلماء» أنه لم يكتب مثلها^(٥).

٢٦ - حاشية الشيخ الكبير العلامة عبد الحي بن عبد الحليم بن أمين الله الأنصاري السهالوي واللكنوي المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ^(٦). وهي الحاشية التي أخرجناها مع حاشية الملا عبد الله اليزدي.

(١) الذريعة (١٧/٧٨).

(٢) الذريعة (١٥/١٧٧).

(٣) الذريعة (٦/٦٠).

(٤) الذريعة (٢٣/٢٣).

(٥) الذريعة (٦/٦٢).

(٦) نزهة الخواطر ٨/٢٥٣.

٢٧- الحاشية على الحاشية للشيخ محمد حسن بن المولى محمد جعفر شريعتمدار المتوفى بطهران سنة ١٣١٨. ذكرت في فهرس تصانيفه^(١).

٢٨- الحاشية على الحاشية للميرزا محمد علي بن أحمد القزاجه داغي التبريزي المتوفى سنة ١٣١٠ هـ. طبع بعضها مع الحاشية المطبوعة سنة ١٣٢٣ هـ^(٢).

٢٩- تعديل الميزان على الحاشية. طبع تمامه على هامش النسخة المطبوعة سنة ١٣٢٣ هـ^(٣).

٣٠- الحاشية على الحاشية للشيخ عبد الرحيم المراغي. أوله: «نحمدك يا من قصرت الأذهان عن تصور ثنائه وتحيرت العقول» طبع جملة منه غير مرة مع الحاشية المطبوعة سنة ١٣٢٣ هـ^(٤) وفيما بعد.

٣١- الحاشية على الحاشية للميرزا عبد الغفار. طبع بعضها مع الحاشية المطبوعة سنة ١٣٢٣ هـ^(٥).

٣٢- الحاشية على الحاشية للميرزا محمد اليزدي. طبع بعضها مع الحاشية المطبوعة سنة ١٣٢٣ هـ^(٦).

٣٣- كشف الأستار، حاشية على حاشية الملا عبد الله اليزدي.

طبع جملة منه في هامش نسخة الحاشية المطبوعة في ١٣٢٣ هـ^(٧).

٣٤- رفع الغاشية عن وجه الحاشية، شرح مزجي لحاشية الملا عبد الله اليزدي، للسيد شهاب الدين بن محمود الحسيني التبريزي. ألفه سنة ١٣٣٩ هـ. قال آقا بزرك: «وكانت ولادته ١٣١٨ هـ، ويم يذكر أنه عربي أو فارسي»^(٨).

٣٥- الزوائد الجزيلة حاشية على الحاشية للسيد أبي القاسم ابن السيد رضا الطباطبائي الشهير بالعلامة التبريزي المتوفى سنة ١٣٦١ هـ. ذكره في فهرس تصانيفه^(٩).

٣٦- سعادة المتأنق في توضيح حاشية المولى عبد الله في المنطق، حاشية وشرح مزج على حاشية

(١) الذريعة (٦٠/٦).

(٢) الذريعة (٦١/٦).

(٣) الذريعة (٦١/٦).

(٤) الذريعة (٦١/٦).

(٥) الذريعة (٦١/٦).

(٦) الذريعة (٦٢/٦).

(٧) الذريعة (٦١/٦، ٢٣، ١٠).

(٨) الذريعة (١١/٢٤٣).

(٩) الذريعة (١٢/٥٩).

الملا عبد الله اليزدي، للسيد محمد حسن بن السيد عبد الرسول الطالقاني النجفي المولود سنة ١٣٥٠ هـ. فرغ منه ليلة الاثنين ٢٧ / ٢ / ١٣٧٠. والنسخة المسودة بخطه عنده بالنجف^(١).

٣٧- الحاشية عليها للشيخ إسحاق الحويزي. تنتهي إلى بحث القياس في ثلاثة آلاف بيت. أولها: «الحمد لله حق حمده. قوله: «افتتح كتابه بحمد الله» الظاهر أنه ظرف لغو متعلق بافتتح، والباء صلة».

نسخة منها في مكتبة الصدر، وأخرى منضمة إلى حاشية المولى محسن النحوي في بقية مكتبة الطهراني بکربلاء^(٢).

٣٨- الحاشية على الحاشية للمولى نظر علي بن محسن الجيلاني.

أولها: «سبحانك اللهم يا من كلَّ المنطق عن رسمه الناقص فضلاً عن حدّه التام».

عنوانها قوله قوله. تقرب من ألفين وخمسمائة بيت. نسخة منها في مكتبة الخوانساري^(٣).

٣٩- شیر وشکر، أو شرح حاشية الملا عبد الله للميرزا حسين اللاهيجي.

أوله: «قوله: ابتدأ بخير الكلام ... غرض از این کلام چه چیز است؟ جواب: رفع دو سؤال است که در اول محشی ایراد کرده ...». مخطوط^(٤).

٤٠- حاشية محمد بن محمد علي المهرندي الأصفهاني على الحاشية. وهي حاشية موجزة على مواضع من الحاشية. أوله: «الحمد لله رب العالمين ... هذه تعليقات على حاشية منطق التهذيب المنسوبة إلى المولى الأعظم والإمام الأفخم». مخطوط.

٤١- حاشية محمد علي بن عبد الغفار البیدگلي الكاشاني على الحاشية. كتبها حين تدريسه الحاشية. أولها: «الحمد لله رب العالمين، ... لما اشتغلت بمباحنة الرسالة التي كتبها مولانا عبد الله على المختصر المسمى بالتهذيب إلخ». مخطوط.

٤٢- حاشية الشيخ عبد النبي بن عبد الله الكجراتي^(٥).

(١) الذريعة (١٢/ ١٨١، ١٣/ ١٦٠).

(٢) الذريعة (٦/ ٦٠).

(٣) الذريعة (٦/ ٦٢- ٦٣).

(٤) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢٣/ ٧٢).

(٥) الثقافة الإسلامية في الهند ص: ٢٥٧.

- ٤٣ - رفع الغاشية من غوامض الحاشية للشيخ الفاضل محمد علي المدرس الأفغاني. مطبوع.
- ٤٤ - محاضرات في المنطق شرحاً لحاشية ملا عبد الله لمحمد علي محراب علي الرحيمي. مطبوع.
- ٤٥ - الكلمات العالية في شرح الحاشية بالفارسية لسيد علي حسيني. مطبوع.
- ٤٦ - التسهيل والترتيب في حل شرح التهذيب بالأردوية للشيخ القاري سيد صديق أحمد الباندوي. مطبوع.
- ٤٧ - أنوار التهذيب شرح شرح التهذيب بالأردوية لأبي سلمان زر محمد. مطبوع.
- ٤٨ - صرح اللبيب في أغراض شرح التهذيب بالأردوية للمفتي عطاء الرحمن. مطبوع.
- ٤٩ - سراج التهذيب في حل شرح التهذيب بالأردوية للشيخ محمد منظور الحق. مطبوع.
- ٥٠ - التقريب لحل شرح التهذيب بالأردوية للمفتي محمد إبراهيم. مطبوع.
- ٥١ - الآثار الباقية في شرح الحاشية لمحمد جواد ذهني تهراني. مطبوع^(١).
- ٥٢ - ترجمه وحاشيه يزدي أو گفتار منطقي لمحسن صدر رضواني. مطبوع^(٢).
- ٥٣ - حاشية على التهذيب لمصطفى الحسيني الدشتي. مطبوع^(٣).
- ٥٤ - شافيه شرح حاشيه ملا عبد الله لأبي معين حميد الدين حجت هاشمي خراساني. مطبوع^(٤).
- ٥٥ - شرح نفيس حاشيه ملا عبد الله، لمصطفى الحسيني المازندراني. مطبوع^(٥).
- ٥٦ - مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق والحاشية لمحمد علي گرامي. مطبوع^(٦).



- (١) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٢/ ٢٤٦٦.
- (٢) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٢/ ٢٤٦٦.
- (٣) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٢/ ٢٤٦٧.
- (٤) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٢/ ٢٤٦٧.
- (٥) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٢/ ٢٤٦٧.
- (٦) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٢/ ٢٤٦٧.



وفاته:

ابتلي بأمراض شديدة ثلاث مرات طول حياته وكان المرة الثالثة هي التي توفي فيها. وكانت وفاته ليلة الاثنين الموافق للثلاثين من ربيع الأول سنة ١٣٠٤ هـ وكان عمره تسعة وثلاثين سنة.

كتبه:

كان العلامة اللكنوي كثير التأليف في فنون كثيرة، فبلغ عدد مؤلفاته نحو مائة وخمسة عشر مؤلفاً!

وله في الحديث ثمانية كتب، وفي أصول الفقه كتاب واحد، وفي الفقه خمسون كتاباً، وفي الفرائض كتاب واحد، وفي الرقائق كتاب واحد، وفي التاريخ والتراجم ستة عشر كتاباً، وفي السيرة والتراجم المفردة كتابان، وفي المواليذ والوفيات ثلاثة كتب، وفي علم النحو كتابان، وفي علم الصرف خمسة كتب.

وفي العقائد:

- ١ - الآيات البينات على وجود الأنبياء في الطبقات.
- ٢ - الحاشية على حواشي الخيالي على شرح العقائد.
- ٣ - الحاشية على شرح العقائد النسفية.
- ٤ - دافع الوسواس في أثر ابن عباس.

وفي المنطق والحكمة:

- ١ - الإفادة الخطيرة في مبحث نسبة شُيع عرض شعيرة. مطبوع.
- ٢ - تعليق الحمائل على تعليق السيد الزاهد المتعلق بشرح الهياكل. مطبوع.
- ٣ - التعليق العجيب لحل حاشية الجلال لمنطق التهذيب. مطبوع.
- ٤ - تعليق على حاشية الزاهد على شرح التهذيب للدواني. مطبوع.
- ٥ - تعليق على حواشي الزاهد على شرح المواقف.
- ٦ - تعليق على حواشي الزاهد على الرسالة القطبية.
- ٧ - التعليقات على شرح الصدر الشيراز لهداية الحكمة.
- ٨ - حاشية بديع الميزان. مطبوع.
- ٩ - الحاشية على شرح التهذيب لعبد الله الزيدي. مطبوع.

- ١٠ - الحاشية شرح ملا جلال على تهذيب المنطق. مطبوع.
- ١١ - الحاشية على شرح المييزي لهداية الحكمة.
- ١٢ - الحاشية على الشمس البازغة. مطبوع.
- ١٣ - حل المغلق في بحث المجهول المطلق. مطبوع.
- ١٤ - دفع الكلال عن طلاب تعليقات الكمال على الحواشي الزاهدية المتعلقة بحاشية التهذيب للجلال. وهو تعليق على حاشية المولوي كمال الدين الكنوي المتعلقة بالحواشي الزاهدية على حواشي التهذيب للجلالية. مطبوع.
- ١٥ - الكلام المتين في تحرير البراهين. رسالة في مبحث بطلان اللامتناهي. مطبوع.
- ١٦ - الكلام الوهبي في حل بعض عبارات القطبي. مطبوع.
- ١٧ - المعارف بما في حواشي شرح المواقف. لم يتمه. مطبوع.
- ١٨ - الحاشية على لواء الهدى في الليل والدجى. وهي حاشية على حاشية الفاضل غلام يحيى البهاري على حاشية المير زاهد الهروي على الرسالة القطبية في التصور والتصديق للعلامة قطب الدين الرازي. مطبوعة.
- ١٩ - هداية السورى إلى لواء الهدى. وهو تعليق قديم على حواشي غلام يحيى البهاري المتعلقة بالحواشي الزاهدية المتعلقة بالرسالة القطبية. مطبوع. وانتقد فيه العلامة الكنوي بعض العلماء، منهم العلامة عبد الحق الخير آبادي.
- ٢٠ - نور الهدى لحملة لواء الهدى، وهي رسالة أجاب فيها عما أورده عليه العلامة عبد الحق الخير آبادي، وقد أورد فيها العلامة الكنوي إيرادات جديدة على العلامة الخير آبادي. مطبوع.
- ٢١ - علم الهدى على حواشي نور الهدى، وهي رسالة ثالثة في الرد على العلامة الخير آبادي. وهي تعليقات على نور الهدى. مطبوع.
- ٢٢ - مصباح الدجى في لواء الهدى، وهي حاشية ثانية على حاشية غلام يحيى البهاري. مطبوع.
- ٢٣ - مفيد الخائضين في جواب من رد على معين الغائضين. أجاب فيه عن الإيرادات التي أوردها بعض العلماء على كتاب والده معين الغائضين في رد المغالطين.
- ٢٤ - ميسر العسير في مبحث المثناة بالتكرير. وهو مبحث عويص في شرح ملا صدرا على هداية الحكمة الأثرية.



وفي الطب:

١- التعليق النفيس على خطبة شرح الموجز للنفيس.

٢- تكملة حل النفيس. مخطوط.

وفي علم المناظرة:

١- تعليقه على حاشية الرشيدية شرح الشريفة. مطبوع.

٢- الهداية المختارية شرح الرسالة العضدية. مطبوع.






شرح تهذيب المنطق

لملا عبد الله اليزدي

مع حواشي

العلامة عبد الحي اللكنوي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[خطبة الكتاب]

الحمد لله الذي هدانا لهذا الطريق، وجعل لنا التوفيق خير رفيق. والصلاة والسلام على من أرسله هدى هو بالافتداء حقيق، ونوراً به الاقتداء يليق، وعلى آله وأصحابه الذين ساعدوا في مناهج الصديق بالتصديق، وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق.

قوله [١]: «الحمد لله» [٢] افتتح [٣] كتابه بحمد الله [٤] بعد التسمية اتباعاً [٥] بخير الكلام، واقتداء بحديث خير الأنام عليه وآله [٦] الصلاة والسلام.

(١) قيل: في نسبة الافتتاح بالحمد مع تأخره عن البسملة إشارة إلى أن تأخر الحمد عن البسملة لا ينافي وقوع الافتتاح به، فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتحميد والابتداء بالتسمية حقيقة، فيكون هذا إجمالاً ما سيفضله بقوله: «فإن قلت: حديث الابتداء...»، فيكون ذلك تفصيلاً بعد الإجمال، فيكون الذأ وأوقع في النفوس. محمد علي ص: ١٢٨

(٢) العبارة في أكثر النسخ الخطية والطبعات الإيرانية «ابتداء». وعليه يكون المراد من «خير الكلام» حمد الله سبحانه وتعالى، ووصله بـ «بخير الكلام» يؤيده، وأما على تقدير كونه «اتباعاً» كما هو في الطبقات الهندية فالأولى أن يكون العبارة «لخير الكلام» باللام دون الباء. وعليه يكون المراد من «خير الكلام» القرآن.

(٣) وقع في أكثر الطبقات الهندية زيادة «على» قبل «آله»، وفي نسخ المخطوط بدونها، وكذا في الطبقات الإيرانية، وهو الأقرب إلى مسلك المحقق، لشهرة الشيعة بحذف «على» بين الآل والنبي ﷺ. حتى ذكر العلامة الجلال الدواني في أول حاشيته القديمة على شرح التجريد أنهم يكرهون الفصل بين النبي ﷺ وبين آله بلفظة «على»، وينقلون في ذلك حديثاً. يعني به ما ينقلونه من فصل بيني وبين آلي بعلي لم يكل شفاعة.

وللفاضل الباغنوي كلام حسن حول هذا الحديث، قال في حاشيته على قديمة الدواني على شرح التجريد: «وربما يناقش في صحة روايته عندهم. ومنهم من قرأ المكتوب بصورة «علي» اسمه ﷺ، وحمل الباء على السببية، وكان المعنى: من فصل بيني وبين آلي بسبب عداوته وخصومه لعلي ﷺ لم يكل شفاعة.

ولا يخفى أنه على تقدير صحة الرواية ينبغي حمل الحديث على هذا، إذ من المستبعد جداً أن يكون بمجرد إيراد كلمة «على» بين النبي ﷺ يلزم الحرمان من شفاعة ﷺ، كيف والمحروم من شفاعة ﷺ هو الكافر».

ويؤيد ما ذكره محمد علي في حواشيه على حاشية ملا عبد الله ص: ١٢٩ من أن نسبة الحديث إلى الشيعة بهتان، وقال: «لأن ذكر كلمة «على» مع الآل المعطوف عليه ﷺ كثير كثير في الأدعية المروية عن أئمتنا عليهم السلام، كما هو ظاهر لمن لاحظها».

ثم ذكر للحديث محملاً آخر يشبه ما ذكره الفاضل الباغنوي، قال: «فما زوي إماماً مصنوعاً مردوداً، أو الرواية بكسر اللام وتشديد الباء، والمعنى: إن من فصل بيني وبين آلي من الحسين إلى الحجة عليهم السلام بعلي بن أبي طالب ﷺ. بأن يقول: إنهم ليسوا آله ﷺ لأنهم انتسبوا إليه من قبل الأم... ولأنهم هم آله علي ﷺ. لم يكل شفاعة يوم القيامة. فتأمل». انتهى كلام محمد علي.

وهنا ملاحظة نحوية، وهي أن العطف على الضمير المجزور لا يجوز عند البصريين إلا بإعادة الحافظ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[خطبة الكتاب]

الحمد لله الذي خلق الإنسان وأدبته، والصلوة والسلام على محمدٍ قمع بنيان الكفر وخرّبته، وعلى آله وأصحابه وكلِّ واحدٍ هدّب الإسلام وذوّبته.

[١] قوله: «قوله» أي قول القائل، لأنّ القول

لكونه عَرَضاً من^(١) مقولة الفعل، لا بدّ له من محلٍّ يقوم به، وهو^(٢) القائل؛ فهو مذكورٌ حكماً؛ فلا يرَدُّ أن مرجع الضمير غيرُ مذكورٍ. (عبد النبي)

[٢] قوله: «الحمد لله» قال المحقّق نور الله الشوستري: هو عند من رأى أنّه والمدح أخوان: الوصفُ بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل؛ ومن رأى أنّه أخصّ منه^(٣) قيّده بكونه على الجميل الاختياريّ. انتهى.

قلت: إنّ ههنا مذهباً ثالثاً، وهو أن المدح أيضاً يَحْصُ بالاختياريّ كالحمد^(٤)؛ فما يُفهم من كلامه الحصر

(١) قوله: «من مقولة الفعل» ظرف مستقر متعلق بـ «كائنات» صفة لقوله: «عرضاً». وقوله: «لا بدّ له..» خبر «أنّ».

(٢) أي المحل الذي يقوم به القول هو القائل. فالقائل محلٌّ يقوم به القول.

(٣) أي من رأى أنّ الحمد أخصّ من المدح قيّد الحمد بكونه على الجميل الاختياريّ فقال: «الحمد هو الوصفُ بالجميل على الجميل الاختياريّ على جهة التعظيم والتبجيل».

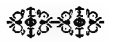
(٤) هذا المذهب ينسب إلى الزمخشري، استنبطه السيد المحقق الشريف الجرجاني من كلام الزمخشري في مواضع من الكشاف والفاق، راجع حواشيه على الكشاف (١/٤٦)، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٤٢٨-١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م). وللفاضل فخر الدين الحسيني (في حواشيه على الجلال الدواني على تهذيب المنطق) منع في استلزام كلام الزمخشري لما ذكره السيد المحقّق.

(٥) يعني أن ههنا احتمالاً آخر لم يذكره المحقّق الشوستري، وهو أنّه على تقدير كون الحمد والمدح أخوين - يعني متساويين - يصح أن يقيّد الحمد بكونه على الجميل الاختياري، فيكون الحمد - والمدح كذلك - هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياريّ. ويُفهم من كلام المحقّق الشوستري أن تقييد الحمد بالجميل الاختياري يختصّ بما إذا كان أخصّ من المدح. قلت: وللخصم أن يمنع ما ذكره مولانا عبد الحي اللكنوي، ويظهر وجهه من مراجعة حاشية الفخر الحسيني على الجلال التي ذكرتها في التعليق السابق. وفي ذكره طولٌ لا يناسب المقام.

فإن قلت^[٥]: حديث الابتداء مرويٌّ في كلِّ من التسمية والتحميد فكيف التوفيق؟
قلت: الابتداء في حديث التسمية محمولٌ^[٦] على الحقيقي، وفي حديث التحميد على الإضافي، أو
على العرفي^[٧]، أو في كليهما على العرفي.



وأما الكوفيون فأجازوه. فترك «على» في العبارة إنما يصحُّ على مذهب الكوفيين. وراجع لتفصيل المسألة شرح الجامي على الكافية
ص: ١٩٨، ١٩٩، طبعة كويت



وكان مختار المحثي رحمه الله هذا، ولأ كان عليه أن يقول: «أو في كليهما على الإضافي».

فإن قلت: ما وجه حمل الابتداء في حديث التسمية على الحقيقي، وفي حديث التحييد على الإضافي، أو على العرفي، ولو كان الأمر بالعكس لحصل التوفيق أيضاً؟

قلت: لما كان المقصود من التسمية ذكر اسم الذات والتبرك والاستعانة به، ومن التحييد إثبات اختصاص جميع المحامد بالذات، وأنت تعلم أن الذات مقدّم على إثبات الصفات به، حملنا الابتداء في التسمية على الحقيقي، وفي التحييد على الإضافي أو العرفي.

ووجه تقديم التسمية على التحييد حين حمل الابتداء في كليهما على العرفي، أو الإضافي، يفهم منه. (عبد)

[٧] «العرفي» هو الابتداء بشيء قبل المقصود.

[٥] منشأ السؤال حمل الابتداء في كليهما على الحقيقي^(١). (عبد)

[٦] قوله: «محمول على الحقيقي» وهو الابتداء على الكل. والإضافي هو ابتداء الشيء بجزء مقدّم بالنسبة إلى جزء آخر، أي سابق في الجملة، سواء كان مسبقاً بجزء آخر أو لا؛ فحينئذ بين الإضافي والحقيقي عموم وخصوص مطلق.

وإذا قيل: إن الابتداء الإضافي ابتداء الشيء بجزء سابق في الجملة ومسبوق بجزء آخر، فينبهها مبانة.

(١) بل يتوقف على غيره أيضاً، منها:

١ - أن يكون الباء للتعدي لا للاستعانة ولا للملابسة. فيكون معنى بدأت الكتاب بحمد الله: جعلت حمد الله في أول الكتاب.

٢ - وأن يكون الحديثان في مرتبة واحدة، ليس أحدهما أرجح من الآخر من حيث الصحة.

٣ - وأن لا يكون المراد من البسملة والحمدلة مطلق الذكر.

٤ - وأن لا يخصّ البسملة بالكتاب، والحمدلة بالخطبة كما اختاره ابن الحاجب.

٥ - وأن تكون آلة الامثال بالحديثين متحدة بأن يكون امتثالها معاً باللسان مثلاً، لا أن أحدهما باللسان والآخر بالجنان.

وراجع للتفصيل حاشية الفاضل السالكوتي على الخيالي على شرح العقائد النسفية للعلامة الفتازاني، مع حاشية جامع التقارير على حاشية الفاضل السالكوتي (ضمن مجموعة الحواشي البهية ٢ / ٢٩)

واعلم أن المقدمة الأولى - وهي كون الباء بمعنى التعدي - ضعيف جداً، وذلك لأنّ مُفاد التعدي في مثل قولنا: «بدأت الأمر بسم الله أو بحمد الله»، أنك جعلت بسم الله أو الحمد لله أوّل جزء من أجزاء الأمر الذي بدأت فيه. وهذا إنَّما يمكن في الأمور التي تكون من قبيل الألفاظ، إذ لا يمكن أن يُجْعَل بسم الله أو الحمد لله - وهما من الألفاظ - جزءاً غير لفظي؛ مع أن المأمور به الابتداء به في كلّ أمر ذي بال. فجعل الباء للتعدي يتنافى عموم الحديث.

وقد أشار إليه الفاضل عبد الغفور في حواشيه على الجامي، ويُنّه الفاضل السالكوتي (ص ١٣)، فراجعها.



و«الحمد» هو الثناء^[٨] باللسان^[٩] على الجميل^[١٠] الاختياري^(١)، نعمة^[١١] كان أو غيرها.

و«الله»: عَلَّمَ^(٢) - على الأصح^[١٢] - للذات^(٣) الواجب الوجود^(٤)، المستجمع لجميع صفات الكمال. ولدلالته على هذا الاستجماع صار الكلام في قوة أن يقال: «الحمد مطلقاً»^[١٣] (٥) منحصر^[١٤] في حق مَنْ هو مستجمع لجميع صفات الكمال من حيث^(٦) هو كذلك^[١٥]، فكان كدعوى الشيء^[١٦] بيّنة وبرهان^(٧) (٧) [١٧]، ولا يخفى لطفه^[١٨].



(١) مج: على الجميل الاختياري، سواء تعلق بالنعمة أو غيرها.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في شرح التخليص مختصر المعاني ص: ٧١ في مبحث تعريف المسند إليه بالعلمية: «فالله أصله الإله، حُذِفَ الهَمْزَةُ وَعُوِضَ عنها حرفُ التعريف. ثُمَّ جُعِلَ عَلَماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم. وزعم بعضهم أنه اسمٌ لمفهوم الواجب لذاته، أو المستحق للعبودية له، وكلٌّ منهما كلٌّ انحصر في فردٍ فلا يكون عَلَماً، لأنَّ مفهوم العلم جزئيٌّ.

وفيه نظر؛ لأنَّنا لا نسلمُ أنه اسمٌ لهذا المفهوم الكلِّي، كيف وقد أجمعوا على أنَّ قولنا: «لا إله إلا الله» كلمة التوحيد، ولو كان «الله» اسماً لمفهوم كلِّيٍّ لما أفادت التوحيد، لأنَّ الكلِّيَّ من حيث هو كلٌّ يحتمل الكثرة».

فظهر أنَّ القول بالعلمية في مقابلة القول بكونه اسماً لمفهوم كلِّيٍّ. وليس الكلام في الاشتقاق وعدمه، فتنبّه.

ثم إنَّ القائِلين بأنَّه علمٌ اختلفوا، فقيل: إنَّه عَلَّمَ بالوضع، وقيل: بالغلبة التحقيقية، وقيل: بالغلبة التقديرية. والمقام لا يسمع تفصيله، وللفاضل البهبائي في حاشيته - الموسومة بالتجريد - على مختصر المعاني كلامٌ حسنٌ فراجعهُ ص: ١٠٥ - ١٠٦.

(٣) كلمة الذات هنا هو المقابل للوصف، ولها معانٍ آخر منها الحقيقة والماهية، ومنها الفرد. وسيأتيك بعض منها في هذا الكتاب.

(٤) «الواجب، مضاف، و«الوجود» مضاف إليه، ولَمَّا كانت الإضافة لفظيةً جاز دخولُ اللام على المضاف.

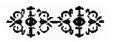
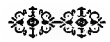
(٥) قوله: «الحمد مطلقاً» يحتمل أن يكون المراد من ذلك: الحمد المطلق أو مطلق الحمد، ويحتمل أن يكون المراد الحمد بجميع أفرادها، فعلى الأوَّل يكون إشارة إلى جعل اللام أي الذي في لفظ «الحمد» للجنس والحقيقة، وعلى الثاني إشارة إلى جعله للاستفراق. محمد علي، الحاشية ص: ١٣٥.

(٦) الحاشية تعليليةٌ. وحاصل المعنى أنَّ الحمد منحصرٌ في حقِّ مَنْ هو مستجمعٌ لجميع صفات الكمال لأجل أنَّه استجمع جميع صفات الكمال.

(٧) معنى قوله: «فكان كدعوى الشيء» بيّنة وبرهان - كما جاء في الحاشية ١٦ من اللكتوي - أنه بحيث يُعَلِّمُ منه دليلُهُ وبرهانه من غير احتياج إلى إقامة دليل على حدة.

ودعوى الشيء - بيّنة هنا هكذا: «الحمد مطلقاً منحصرٌ في حقِّ المستجمع لجميع صفات الكمال» هذه دعوى، ودليها ما يلي: «لأنَّ الحمد مطلقاً من صفات الكمال» هذه صغرى، والكبرى ما يلي: «وصفات الكمال منحصرة في حق المستجمع لجميع صفات الكمال».

وواضح أن قولنا: «الحمد لله» ليس بعينه دعوى الشيء - بيّنة وبرهانه - على التفصيل الذي سبق، فلأجله قال: «كدعوى الشيء» بيّنة وبرهان.



الصحيح المقابل للباطل، لأنَّ كلام صاحب القيل أيضاً صحيحٌ في نفسه، فإنَّ إفادة تلك الكلمة للتوحيد شرعيٌّ لا نحويٌّ.

ويرد عليه أنَّ الحدَّ غيرُ مانعٍ، لصدقه على غير لفظ «الله» من الألفاظ الموضوعة لهذه الذات في لغاتٍ أخرى.

والجواب: أنَّه تعريفٌ لفظيٌّ قصد به بيانُ المعنى الموضوع له، وهو جائزٌ بالأعم، ولذا طوّل أيضاً، وإن كان يكفي «أنه علم للذات الواجبة». (ملخص إس)

[١٣] قوله: «مطلقاً» الإطلاق مستفادٌ من اللام على «الحمد»، وإشارةٌ إلى أنَّها للاستغراق أو الجنس، فإنَّ^(٢) اختصاصَ الماهية بشيءٍ يقتضي اختصاصَ جميع أفرادها^(٣).

[١٤] قوله: «منحصر» الانحصار مستفادٌ من اللام الجارّة.

[١٥] قوله: «من حيث هو كذلك» فإنَّ الحكم على الشيء المتصف بصفةٍ صريحاً كان هذا الانصافُ أو ضمناً^(٤) يدلُّ على أنَّها علّةٌ للحكم كما يقال: «أكرمت زيداً عالماً أي من جهة علمه. (إس)

[١٦] قوله: «فكان كدعوى الشيء الخ» لما صار قوله: «الحمد لله» في تلك القوة كان دعوى هذا القول،

(٢) هذا وجه إفادة الجنس انحصارَ جميع أفراد الحمد في حقّه تعالى.

(٣) فإنَّ الماهية تتحقّق بتحقّق فردٍ واحدٍ أيضاً، فلو ثبت فردٌ واحدٌ من الحمد - مثلاً - لغير الله، بطل اختصاصُ ماهية الحمد له تعالى. وانظر للزيادة حاشية الفاضل السيالكوتي على حاشية عبد الغفور اللاري على ملا جامي على كافية ابن الحاجب (ص: ٤).

(٤) الأنصاف الصريح كما ذكره في المثال: «أكرمت زيداً عالماً»، وأمّا الأنصاف الضمني فكما هو في عبارة الكتاب: «الحمد لله» فإنَّه بمعنى: الحمد للذات الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال.

[٨] قوله: «هو الثناء الخ» لعلَّ المراد بالثناء ما كان بقصد التعظيم ظاهراً وباطناً، فلا يردُّ أنَّ الحدَّ غيرُ مانعٍ لصدقه على السخرية والاستهزاء. وقيد «اللسان» يُخرج حمدَ الله لذاته، لكونه منزهاً عنه، فلا يكون الحدُّ جامعاً؛ فإنَّما أن يقال: إن الحدَّ لحمد الإنسان^(١)، لا مطلق الحمد، أو يقال: إنَّ المراد بـ «اللسان» مبدء التعبير مطلقاً.

والمراد بـ «الاختياري» ما لا يكون باختيار الغير، كما هو المفهوم عرفاً؛ فلا يردُّ أنَّ الحدَّ لا يشمل حمدَ الله على صفاته القديمة كالقدرة، إذ هي ليست باختيارية، لأنَّها أزليّةٌ، والاختياريُّ مسبوقٌ بالإرادة، فصار حادثاً. (عبد الحليم).

[٩] قوله: «هو الثناء باللسان» الثناء هو ذكر الخير باللسان. فذكر «اللسان» بعده مبنّيٌّ على التجريد. (عبد)

[١٠] قوله: «الجميل الاختياري» أي الجميل الاختياريُّ للمحمود، بخلاف المدح فإنَّه يجوز أن يكون غيرَ اختياريٍّ أيضاً، مثل «مدحتُ اللؤلؤة على صفاتها». (ع)

[١١] قوله: «نعمّة كان أو غيرها» النعمة هي الفاضلة التي جمعها الفواضل، ومعناها العطية المتعدّية، والمراد بالتعدي ههنا هو التعلّق بالغير في تحقّقه وجوباً كالإنعام، أي إعطاء النعمة. وغير النعمة هي الفضائل التي جمع فضيلة، وهي خصلةٌ ذاتيةٌ ذاتُ فضلٍ. (عبد النبي)

[١٢] قوله: «على الأصحّ للذات» احترازٌ عمّا قيل: «إنَّه موضوعٌ لمفهومٍ كليٍّ انحصر في فردٍ»، لما يلزم عليه من عدم كون الكلمة الموضوعة للتوحيد مفيدةً له.

وإنَّما قال: «على الأصحّ» المقابل للصحيح، دون

(١) هذا الجواب ضعيفٌ جدّاً، إذ المقام مقام حمد الله تعالى. وأجلُّ أفرادِه هو حمده تعالى لذاته. وقد جعل الفاضل المحقّق عصام الدين هذا المقام قرينةً لجعل اللام في الحمد للعهد، ويكون المراد حمد الله تعالى لذاته. واستحسنه. انظر حاشيته على الجامي (ص: ٤)

قوله: «الذي هدانا» الهداية، قيل^(١): هي الدلالة الموصلة، أي الإيصال^(٢) إلى المطلوب.
وقيل^(٣)^(٢٠): هي إراءة الطريق الموصل إلى المطلوب.
والفرق^(٢١) بين هذين المعنيين أنَّ الأوَّل يستلزم الوصولَ إلى المطلوب، بخلاف الثاني، فإنَّ الدلالة^(٢٢) على ما يُوصَل إلى المطلوب لا يلزم أن تكون موصلةً إلى ما يُوصَل، فكيف تُوصَل إلى المطلوب.



(١) القائل المعتزلة.

(٢) اختلف في أن ما بعد «أي» التفسيرية هل هو عطف بيان لما قبلها أو عطف نسق؟ والجمهور على الأول وصاحب المفتاح - السكاكي

- ومن تبعه على الثاني. حواشي محمد علي، الحاشية ص: ١٣٥

(٣) القائل جمهور الأشاعرة.

أي دعوى أن جميع المحامد منحصرة في حقّه تعالى مثل دعوى الشيء مع دليله وبرهانه، أي بأن يُعلم منه دليله وبرهانه من غير احتياج إلى إقامة الدليل على حدة.

وترتيب المقدمات من الشكل الأول هكذا: الحمد مطلقاً من صفات الكمال، وصفات الكمال منحصرة في حقّ من هو مستجمع لجميع الصفات الكمالية.

فإن قيل: لم قال: «كدعوى الشيء»، مع أنه دعوى الشيء مع بينة وبرهان بعينه؟ قلت: فرق بين قولنا: «الحمد لله» وبين قولنا: «الحمد مطلقاً منحصراً إلخ، لأنّ الحمد مطلقاً من صفات إلخ». (عبد)

[١٧] قوله: «بينة وبرهان» لأنّها من القضايا الفطرية، وهي عبارة عن القضية التي قياسها معها مثل الأربعة زوج.

[١٨] قوله: «لطفه» يمكن أن يكون بضم اللام بمعنى «باكيزگی» وما قال الفاضل الأحمد نكري: «بضم السلام بمعنى باکیزه» فعجيبٌ، لمخالفة النقل والعقل. (عبدالحی)

[١٩] قوله: «أي الإيصال» لما كان الإيصال إلى المطلوب لازماً للهداية بهذا المعنى، فسرها به تنبيهاً على ذلك. (عبد)

قوله: «أي الإيصال» لما كان للمتوهم أن يتوهم أنّ المعنى الأول هو إراءة الطريق الموصلة في الواقع من دون الإيصال بأخذ اليد أو غيره، مع أنّه ليس كذلك، بل المعنى الأول هو الإيصال إلى المرام، احتاج المحثي إلى التفسير. (عبدالحی)

[٢٠] قوله: «وقيل: هي إراءة» المذكور في كلام المشايخ: أنّ الهداية عندنا خلق الاهتداء، ومثل «هداه الله فلم يهتد» مجازٌ عن الدلالة والدعوة إلى الاهتداء؛ وعند المعتزلة: بيان طريق الصواب؛ وهو باطل لقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [الفصص: ٥٦] ولقول النبي ﷺ: «اللهم اهْدِ قومي فإنهم لا يعلمون»، مع أنّه بيّن الطريق ودعاهم إلى الاهتداء.

والمشهور^(١) أنّ الهداية عند المعتزلة الدلالة الموصلة إلى المطلوب، وعندنا الدلالة على طريق يُوصل إلى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء أو لم يحصل. (شرح العقائد النسفية للفتنازاني^(٢))

[٢١] قوله: «والفرق إلخ» حاصل الفرق أنّ الوصول لازماً للمعنى الأول، لكونه مطاوعاً للإيصال كالانكسار للتكسير، دون المعنى الثاني، فإنّ الدلالة على الطريق لا تستلزم الوصول إليه فضلاً عنه إلى المطلوب. (إس)

[٢٢] قوله: «فإن الدلالة إلخ» المراد بالإيصال في كلا المعنيين الإيصال بالفعل، ضرورة أنّ الإيصال بالقوة ليس إيصالاً في الحقيقة. ولو كان المراد الإيصال مطلقاً لم يكن بين المعنيين فرقٌ تحقّقاً، إلا أنّه في الأول صفة الدلالة، وفي الثاني صفة الطريق.

(١) قال الفاضل الخبالي (ص/ ١٦٠)، ضمن مجموعة الحواشي (البيهة) في دفع ما يظهر من التعارض بين المذكور في كلام المشايخ وبين المشهور: «يمكن أن يقال: مراد المشايخ بيان الحقيقة الشرعية المرادة في أغلب استعمالات الشارع، والمشهور بين القوم هو معناه اللغوي أو العرفي، فلا منافاة».

(٢) انظر: شرح العقائد النسفية (ص/ ١٦٠)، ضمن مجموعة الحواشي (البيهة)

والأول منقوض بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا نُمُودُ فَمَهْدِيَتُهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]، إذ لا يُتصور^[٢٣] الضلال بعد الوصول إلى الحق^[٢٤].

والثاني منقوض بقوله تعالى^[٢٥]: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصر: ٥٦]، فإن النبي ﷺ كان شأنه إراءة الطريق.

والذي يُفهم من كلام المصنّف في «حاشية الكشف» هو أن الهداية لفظ مشترك^[٢٦] بين هذين المعنيين؛ وحينئذٍ يظهر اندفاع كلا النقيضين، ويرتفع الخلاف^[٢٧] من البين^[٢٨].



المعنيين أنه مستعمل فيها^(٣). (ملخص إس)

[٢٧] قوله: «ويرتفع الخلاف» أي الواقع بالنظر إلى المعنيين، فإن المراد في «فهديناهم» الإراءة، وفي «لا تهدي» الإيصال.

[٢٨] قوله: «ويرتفع الخلاف من البين» قيل: لا نسلم أنه يرتفع الخلاف من البين، فإن ما في الحاشية مذهب ثالث، والثالث لا يرفع الخلاف في الأولين.

أقول: المراد أن الخلاف كأنه مرتفع بحسب إظهار الحق، يعني: الأولان في الغلط بسبب عدم التعق في استعمال الهداية، فإذا ظهر الحق فالخلاف كالمرتفع من البين. (برهان الدين)

[٢٣] قوله: «إذ لا يتصور الخ» أي لا يُتصور الضلال بعد الوصول إلى الحق في ثمود خاصة، فإن أكثرهم لم يؤمنوا بنبيهم صالح عليه السلام، وبعضهم آمنوا ثم كفروا^(١) على ما يظهر من كتب التفسير والسير؛ فاندفع ما قيل: إنه يجوز أن يقع الضلال بعد الوصول إلى الحق بإغواء عزازيل وتشكيكه، كالكفر بعد الإيمان. (عبدالحليم)

[٢٤] قوله: «الوصول إلى الحق» قيل: يجوز الضلال بعد الوصول إلى الحق بالارتداد. ولينعم الجواب جواب الوالد العلّام والأستاذ المهام مدّ ظلّه. وقال الفاضل الأحمد نكري: «والجواب أن الضلالة لا يتصور بعد الوصول إلى الحق، والمتردّد لما لم يكن واصلاً إلى الحق كفر بالله تعالى». انتهى.

قلت: قد يصير رجلٌ واصلٌ إلى الله تعالى عارفٌ بالحق مرتدّاً، وقد شاهدنا ذلك، فهذا الجواب لا يُشفي العليل. (عبدالحلي)

[٢٥] نزل تسليّة للنبي ﷺ حين لقّن عمّه أبا طالب حين وفاته وما أجابه، وعرض له حزنٌ كثيرٌ.

[٢٦] قوله: «لفظ مشترك» فيه نظرٌ، فإنك قد عرفت أن لفظ «الهداية» حقيقة في المعنى الثاني، مجاز في المعنى الأول. ولا يفهم من كلام المصنّف الاشتراك بين المعنيين؛ فإن ما يظهر منه هو تعدّد الاستعمال، لا تعدّد المعنى الموضوع له. وذلك ظاهر؛ كيف وقد قال المصنّف في شرح المقاصد: «إنّ القول الأول ممّا اخترعه المعتزلة»^(٢). فلعلّ مراد الشارح من كونه مشتركاً بين

بناء على أنه الخالق واحده، خلافاً للمعتزلة بناء على أصلهم الفاسد، أنه لو خلق فيهم الهدى والضلال لما صح منه المدح والثواب والذم والعقاب، فحملوا الهداية على الإرشاد إلى طريق الحق بالبيان ونصب الأدلة أو الإرشاد في الآخرة إلى طريق الجنة، والإضلال على الإهلاك والتعذيب والتسمية والتثبيت والتلقيب بالضال أو الوجان ضالاً. (انظر: شرح المقاصد ٣١٠/٥ - ٣١١، طبعة صالح موسى شرف)

(٣) لا يبعد أن يقصد الشارح - ملا عبد الله البزدي - قائلاً بالاشتراك بمعنى أنه موضوع لها ابتداءً، وذلك لأن الشيعة قائلون بأن الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين وبين عدم الإهلاك كما صرح به المير أبو الفتح في حاشيته على الجلال على تذهيب النطق [الحاشية رقم: ١/٢]، وجعله مفاداً كلام المحقّق الطوسي في التّجريد.

ومع هذا يصحّ حمل الاشتراك هنا على كونه مستعملًا فيها، لأنّ الشارح بصدد نقل كلام العلّامة التفتازاني في حاشية الكشف.

(١) كذا في المطبعتين عتدي، وحق العبارة: «ثم لم يكفروا». والله أعلم.

(٢) لم أجده في شرح المقاصد، وخلاصة ما ذكره هناك أنّ الآيات المشتمة على اتصاف الباري تعالى بالهداية والإضلال فهي عندنا راجعة إلى خلق الإيمان والاهتداء والكفر والضلال،

ومحصولُ كلام المصنّف في تلك الحاشية^(١) أن الهداية تتعدّى إلى المفعول الثاني تارةً بنفسه نحو: ﴿أَفَدِنَا صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الفاتحة: ٦]، وتارةً بـ «إلى»^(٢) نحو: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وتارةً باللام نحو: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٩]، فمعناها على الاستعمال الأول هو الإيصال، وعلى الثانيين إراءة الطريق^(٣).

قوله: «سواء الطريق» أي وسطه الذي يُفضي سالكه إلى المطلوب البتّة. وهذا كناية^(٤) عن الطريق المستوي، إذ هما متلازمان. وهذا مراد^(٥) من فُسّر^(٦) بالطريق المستوي والصراط المستقيم. ثم المراد به إمّا نفس الأمر عموماً^(٧)، أو خصوص ملّة الإسلام، والأوّل أولى لحصول البراعة^(٨) الظاهرة بالقياس إلى قسمي الكتاب.

قوله: «وجعل لنا الظرف»^(٩) إمّا متعلّق بـ «جعل»، واللام للارتفاع^(١٠) كما قيل في قوله تعالى: ﴿جَعَلْ لَكُمْ الْأَرْضَ فَرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وإمّا بـ «رفيق»، ويكون^(١١) تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لكونه ظرفاً، والظرف ممّا يُتوسّع فيه ما لا يُتوسّع في غيره. والأوّل أقرب لفظاً^(١٢)، والثاني معنى^(١٣).

(١) جاء في الكشف ١٥/١ في تفسير الآية ﴿أَفَدِنَا صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الفاتحة: ٦]: «هدى أصله أن يتعدى باللام أو يلى» وعلق عليه العلامة الفتازاني بالورقة: ١٤: «سيجيء من كلامه ما يدل على الفرق من جهة المعنى بين المتعدي بنفسه والمتعدي بالحرف، وبالجملة فلا كلام في عجيء هديته الطريق وهديته للطريق وإلى الطريق.

وقد يفرق بينهما بأن معنى الأوّل الإذهاب إلى المقصد والإيصال، فهذا يُستند إلى الله تعالى خاصّة. ومعنى الثاني الدلالة وإراءة الطريق، فيستند إلى النبي ﷺ مثل: ﴿وَالَّذِي يَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وإلى القرآن مثل: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٩].

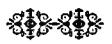
(٢) ولكن بناء على هذا التفصيل الذي ذكره المصنّف رحمه الله في حاشية الكشف - وقد نقلناه في الحاشية السابقة فانظر فيه - يرد النقص بآيات منها: قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ اللَّهِ نُورٌ﴾ [البقرة: ١٢٩]، وعن مؤمن آل فرعون: ﴿يَقُولُ أَتَيْمُونِي أَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٣٨]، وعن فرعون: ﴿وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]، قوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البالد: ١٠].

(٣) المُفسّر هو العلامة الدواني في حاشيته على غريب المنطق انظر الحاشية رقم ٣ منها.

قوله: «وهذا مراد من فُسّر» قال المولوي إساعيل: «دفع إيراد على المحقّق الدواني، حيث فسّر قول المصنّف: «سواء الطريق» بـ «الطريق المستوي والصراط المستقيم»؛ تقريره: إنّ هذا التفسير يشتمل على تكلفات ثلاثة، لأنه ١- جعل السواء بمعنى الاستواء، ٢- ثمّ استعمله بمعنى المستوي، ٣- ثم جعل الإضافة من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف. ولا يخفى أنّه مع مخالفة اللغة تكلفٌ وتعسفٌ أيضاً.

فأجاب من جانبه بقوله: «وهذا مراد إلخ». وعصّل الجواب أنّ هذا التفسير ليس ترجمة اللفظ وبيان أصل التركيب، حتى يكون مفصّياً إلى التكلفات الثلاثة المذكورة، بل هو إشارة إلى أنّ «سواء الطريق» كناية عن الطريق المستوي، ولا مضابطة فيه، فإنّه يصحّ تفسير طويل النجاد بطويل القامة؛ فسواء الطريق بمعنى وسط الطريق، وهو كناية عن الطريق المستوي. نقلاً عن حاشية تحفه شاهجهاني على ملا عبد الله ص: ١٤، طبعة قديمي كتب خانة.

(٤) قوله: «والأوّل أقرب لفظاً» أي وأبعد معنى. ووجه البُعد المعنوي على ما ذهب إليه المحنّي هنا أنّ المتبادر من اللام التعليل، =



[٢٩] قوله: «وتارة يلبي» وإذ قد عرفت هذا، فاعلم أن تقدير «وأما نمود إلخ» وأما نمود فهديناهم إلى الحق أو للحق، وتقدير «إنك إلخ» إنك لا تهدي من أحببت الحق. (برهان الدين)

[٣٣] قوله: «الحصول البراعة» قال الأحمد نكري: «الشائعة في الخطب». انتهى.

أقول: هذا شاهد على أن المراد بها براعة الاستهلال، وليس كذلك، وإلا لاختل معنى عبارته، بل المراد به المناسبة، فافهم^(٢). (عبد الحي)

[٣٤] قوله: «الظرف» الظاهر أن قوله: «لنا» ظرف لغو لا مستقر، وحيث إننا أن يتعلّق بـ «جعل»، أو «التوفيق»، أو «الرفيق». (نور الله الشوستري)

[٣٥] قوله: «واللام للانتفاع» فيه إشارة إلى دفع ما قيل من أن المعنى على هذا باطل، فإنه يلزم كون أفعال الله تعالى معللة بالأغراض والغايات^(٣). (إس)

[٣٦] قوله: «ويكون تقديم معمول إلخ» جواب سؤال هو أن تعلّق بـ «رفيق» باطل، فإنه مقدّم على المضاف، فيلزم تقديم معمول المضاف إليه عليه. (إس)

[٣٧] قوله: «والأول أقرب» يعني تعلّق الظرف بـ «جعل» أقرب من جهة اللفظ، وهو ظاهر، لا من جهة المعنى، وإن كان صحيحاً، كما مرّ - إلا أنه لا يخلو من بُعد. وأما تعلّق بـ «رفيق» فأقرب من جهة المعنى، فإن معنى الرفيق لا يتمّ بدونه، لا من جهة اللفظ، وإن كان التركيب صحيحاً لما فيه من التكلف. (إس)

[٣٠] قوله: «وهذا كناية إلخ» الكناية لفظ قصيد بمعنى معنى ثانٍ يكون ملزوماً للأول مثل: «طويل النجاد»، فإنه كناية عن «طويل القامة»، وكذا «سواء الطريق» كناية عن «الطريق المستوي»، فإن معنى سواء الطريق: «وسط الطريق»، وهو لازم لـ «الطريق المستوي».

وفي قوله: «متلازمان» بصيغة المشاركة إشارة إلى دفع شبهة هي أنه ذهب بعضهم^(١) إلى أن الكناية لفظ قصيد من معناه لازمه، فكيف يصح الكناية بهذا المعنى؟ وجه الدفع ظاهر، فإن «الطريق المستوي» كما أنه ملزوم لمعنى «سواء الطريق» كذلك لازم له أيضاً، فإن التلازم بين الشئين يستدعي كون كلّ منهما لازماً وملزوماً. ووجه التلازم بينهما ظاهر، فإننا إذا فرضنا نقطتين بينهما خطوطاً فالذي يكون وسطاً منهما يكون مستقيماً البتّة، وكذا العكس وهذا ظاهر. (إس)

[٣١] قوله: «وهذا مراد إلخ» أي كون قوله: «سواء الطريق» كناية عن «الطريق المستوي». وليس مراده أن السواء بمعنى الاستواء، حتى يرد أن السواء بمعنى الوسط لا الاستواء. (عبد)

[٣٢] قوله: «إنما نفس الأمر عموماً» أي العقائد الحقّة حال كونها تعمّ عموماً لشمولها القواعد المنطقية والعقائد الكلامية، أو خصوص ملّة الإسلام أي إمّا

(٢) كذا في المطبوعتين عندي، وحق العبارة: «ثم لم يكفروا». والله أعلم.

(٣) ووجه الدفع أن اللام ليس بمعنى الغرض والغاية، بل للانتفاع كما في قوله تعالى: «جعل لكم الأرض فراشاً».

(١) يعني أن المراد من البراعة في كلام الشارح ملا عبد الله هي المناسبة، وليس المصطلح، وهو الإتيان في المقدمة بعبارات هي من المقاصد في الفن، إذ ليس «سواء الطريق» من المقاصد والمصطلحات المذكورة في هذا الفن، ولا في علم الكلام.

قوله: «التوفيق» هو توجيه الأسباب نحو المطلوب الخير^[٣٨].

قوله: «والصلاة» هي بمعنى الدعاء أي طلب الرحمة، وإذا أسند إلى الله تعالى يُجرد عن معنى الطلب، ويراد به الرحمة مجازاً^[٣٩].

قوله: «على من أرسله» لم يُصرَّح^[٤٠] باسمه العظيم تعظيماً^[٤١] وإجلالاً، و^(١) تنبيهاً على أنه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه إلا إليه^[٤٢].

واختار من بين الصفات هذه، لكونها مستلزماً لسائر الصفات الكمالية، مع ما فيه من التصريح^[٤٣] بكونه العظيم مرسلًا، فإن^[٤٤] الرسالة فوق النبوة^[٤٥]، فإنَّ المرسل هو النبي الذي أرسل إليه وحي وكتاب.

= فَيُتَوَقَّمُ كَوْنُ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى مَعْلَلَةً بِالْغَرَضِ، وَهُوَ بَاطِلٌ. وَقَدْ دَفَعَ هَذَا الْبُعْدَ بِأَنَّ اللَّامَ لِلانْتِفَاعِ وَلَيْسَ لِلتَّعْلِيلِ.

ولكنه في حاشيته على ملا جلال الدواني على تهذيب المنطق صرح بأنه لا حرج من تعليل فعل الله بغرضي راجع إلى العبد كما هو مذهب أهل الحق - وهم الشيعة عنده، وقال ورقة ١٧: «والوجه عندي أَنَّ رُكَاكْتَهُ الْمَعْنُوَّةُ أَنَّ جَعَلَ الْعَبْدَ نَفْسَهُ غَرَضًا لِأَنَّهُ يَكُونُ بَاعِثًا عَلَى فِعْلِ الْحَقِّ وَسَبِيلًا لَهُ، فِيهِ شَيْءٌ مِنْ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ وَإِنْ طَابَقَ الْوَاقِعُ، وَلِذَا قَدِيرٌ مِثْلُ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي مَعْرُضِ عَدِّ الْإِحْسَانِ وَالْإِمْتِنَانِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ رِزْقًا وَالسَّمَاءَ بَنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢].

وبما قُورِتَ ظَهَرَ فُسَادُ مَا يَقَالُ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ جَعْلُهُ مُتَعَلِّقًا بِ«جَعَلَ» وَاللَّامُ لِلانْتِفَاعِ عَلَى مَا قِيلَ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ فَتُدَبَّرُ. وَذَهَبَ الْفَاضِلُ الْمِيرُ زَاهِدُ الْهَرَوِيِّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى مَلَا جَلَالِ الدَّوَانِيِّ عَلَى تَهْذِيبِ الْمُنْطَقِ ص: ٥٢ - ٥٤ إِلَى أَنَّ وَجْهَ الْبُعْدِ وَالرَّكَائِدَةُ أَنَّ الْخَيْرَ مَعْتَبَرٌ فِي مَفْهُومِ التَّوْفِيقِ بِحَسَبِ الْعَرَفِ وَالشَّرْعِ، فَإِذَا تَعَلَّقَ الْغَرْفُ بِ«جَعَلَ» يَكُونُ الْمَجْعُوعُ «التَّوْفِيقُ»، وَالْمَجْعُوعُ إِلَيْهِ «خَيْرٌ رَفِيقٌ»، وَهُوَ بَاطِلٌ، لِاسْتِحَالَةِ تَخَلُّلِ الْجَعْلِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَذَاتِيَّتِهِ. فَكَوْنُ اللَّامِ لِلانْتِفَاعِ لَا يَدْفَعُ الْبُعْدَ.

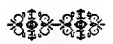
وذهب الفاضل ميرزا جان الباغوي إلى أن الخير من لوازم التوفيق، فيلزم على تقدير تعلق «لنا» ب«جعل» تخلل الجعل بين الملزوم واللازم. انظر حواشي القاضي مبارك على المير زاهد على الجلال الدواني على تهذيب المنطق ص: ٢٥.

وأما قرب الثاني - أي تعلق «لنا» ب«رفيق» - معنى فلخلوه عما لزم تعلقه ب«جعل». ولما يلزم من تعلق «لنا» ب«رفيق» أن يكون الحمد على نعمة، وواضح أن الحمد من الخادم الذي وصلته نعمة من المحمود أقوى من غيره.

وأما القرب اللفظي في الأوّل والبعد اللفظي في الثاني فواضح، فإنَّ الأصل في العاملِ الفعلِ والتقدّم، وكلاهما متحقّق في الأوّل ومتبقي في الثاني.

(١) سقط السواو العاطف في نسخة مجلس. وفي أكثر الطباعات الإيرانية والمندية بالسواو العاطفة كما هو المدرج. وعلى تقدير العطف المتبادر أن لترك التصريح وجهين: الأوّل: التعظيم والإجلال، والثاني: التنبيه على إلخ. وأما على تقدير الفصل وترك العاطف فالمتبادر أن وجه الترك واحد وهو التعظيم والإجلال. وأما قوله: «تنبيها» فإنه وجه كون ترك التصريح بالاسم تعظيماً وإجلالاً والأمر كله يدور على الظن والظاهر، فيمكن تقرير العبارة على غير هذا الوجه أيضاً.

وينبغي أن يعلم أن قوله: «تعظيماً وإجلالاً وتنبيهاً» مفعول له لقوله: «لم يصرّح» الذي بمعنى ترك التصريح، إذ المفعول له يكون لفعلٍ وليس لعدم فعلٍ، فوجب تأويل عدم التصريح بترك التصريح. وهذا كما ذكر أصحاب الحواشي على الجامي في قوله أول شرحه ص: ١٨، طبعه كويته: لم يصدر رسالته هذه بحمد الله... هضماً لنفسه... وتفصيله في حواشي السيلالكوتي وملا نور محمد على عبد الغفور على الجامي ص: ١٠، طبعه كويته المصورة من طبعة المطبع المجنبياني بهدلي سنة ١٣٢٩ هـ فراجع.



باسم الله تعالى، وأنَّ الله تعالى صفات لا يتبادر الذهن منها إلا إليه، فهي بمنزلة الأعلام له، فلم يذكر صفة منها؟ (ملخص إس)

[٤٢] قوله: «لا يتبادر الذهن منه إلا إليه» لأنَّ المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل.

[٤٣] قوله: «مع ما فيه من التصريح» أي اختار وصف الرسالة للعلّة المذكورة مع أنَّ في اختيار هذا الوصف تصريحاً بكونه عليه السلام مرسلًا. (عبد)

[٤٤] قوله: «فإن الرسالة إلخ» جوابٌ عما يُقال: ما الفائدة في التصريح بكونه ﷺ مرسلًا. وحاصل الجواب بيان عظمة شأنه ورفعة مكانه. (ع)

[٤٥] قوله: «فوق النبوة» باعتبار الرتبة؛ فلا يرد أنَّ النبوة أعمُّ من الرسالة، والأعمُّ من الشيء يكون فوقه ولذا يقال: إنَّ الجوهر فوق الجسم. (إس)

[٣٨] قوله: «وهو توجيه الأسباب إلخ» هذا مفهومه الشرعي، وأمّا المفهوم اللغوي فاعتبر المطلوب فيه، خيرًا كان أو شرًّا.

[٣٩] قوله: «الرحمة مجازاً» وههنا مجاز آخر، فإنَّ الرحمة رقة القلب بحيث يقتضي الإحسان، والله منزّه عن القلب، فالمراد غاية الرحمة، وهو الإحسان. (ملخص إس)

[٤٠] قوله: «لم يصريح باسمه» لأنَّ في الكناية من شخص من التعظيم ما ليس في ذكر علمه صريحاً بالضرورة. (ع)

[٤١] قوله: «تعظيماً» هذه الوجوه نكاتٌ بعد الوقوع، فيكتفي فيها أدنى توجيه؛ فلا يرد أنَّ عظمة الله تعالى فوق عظمة الرسول وجلاله، فيلزم أن لا يُصرَّح



قوله: «هدى» [١] إما مفعولٌ له لقوله: «أرسله» وحيثُ يُراد بالهدى هدايةُ الله، حتى يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلن به، [٢] أو حالٌ عن الفاعل، [٣] أو ^(١) عن المفعول ^[٤٦]؛ وحيثُ ^[٤٧] فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ^(٢)، أو يقال: أُطلق على ذي الحال مبالغةً ^[٤٨]، نحو: «زيدٌ عدلٌ».

قوله: «بالاهتداء» مصدرٌ مبنيٌّ للمفعول ^[٤٩] أي بأن يُهتدى به ^[٥٠].

والجملة [١] صفةٌ لقوله: «هدى» ^[٥١]، [٢] أو يكونان حالين مترادفين ^[٥٢]، [٣] أو متداخلين ^[٥٣]، [٤] ويحتمل الاستيناف ^[٥٤] أيضاً.

وقس على هذا قوله «نوراً» مع الجملة التالية.



(١) وقع في نسخة مجلس «بل» بدل «أو»، فإن صحَّ فيكون إشارة إلى رجحان كونه حالاً عن المفعول، لأن المقام - كما في حاشية اللكنوي رقم ٤٦ - مقام الصلاة على النبي ﷺ، وكونه تعالى هادياً علم من قوله: «الذي هدانا».

(٢) فيكون مجازاً لغوياً - كما في حاشية اللكنوي ٤٧. وأما على تقدير إطلاقه على ذي الحال مبالغةً فيكون مجازاً عقلياً.

بجانبه لا يخلو من سوء الأدب. (عبد)

[٥٠] قوله: «أي بأن يُهتدى به» فإن قيل: الاهتداء لازم، واللازم منزّه ومبرّئ عن التهمة بالمفعولية، فكيف يصحُّ أن يقال: الاهتداء مصدرٌ بمعنى المفعول؟

قلنا: إنَّ الاهتداء متعدّدٌ بواسطة حرف الجر، وتقديرُ الكلام «بالاهتداء به» أي بأن يُهتدى به بصيغة المجهول، فيكون من باب الحذف. وإلى هذا الجواب أشار المحثي بقوله: «بأن يُهتدى به». (عبد)

[٥١] قوله: «صفة لقوله هُدىّ» سواءً كان «هُدىّ» حالاً عن الفاعل أو المفعول. (ع)

[٥٣] قوله: «مترادفَيْن» هما الحالان من ذي حالٍ واحد. (ع)

[٥٤] قوله: «متداخِلَيْن» أي إذا كان قوله: «هو بالاهتداء حقيقٌ» حالاً من الضمير في «هُدىّ» بمعنى الهادي.

والمتداخِلان هما الحالان اللَّذان يكون الحالُ الثانية من معمول الحال الأولى.

قوله: «أو متداخِلَيْن» هنا احتمال آخر، لبعده لم يتعرّض له الشارح، وهو أنَّ أحدهما حالٌ عن ضمير الفاعل والآخر عن ضمير المفعول، فليساً حالَيْن مترادفَيْن لتعدّد ذي الحال، ولا متداخِلَيْن، فإنَّ الحالَ الثاني ليس حالاً من ضمير الحال الأولى. (ملخص إس)

[٥٥] قوله: «الاستيناف» أي جملةٌ مستأنفة، أي جواباً عن سؤالٍ مقدّر كأنَّ سائلاً يقول: لم أرسله هُدىّ؟ فأجاب بأنّه بالاهتداء حقيقٌ. وحيثُ قد يكون ضمير «هو» راجعاً إلى «مَن أرسله». (ع)

بمعنى «بأن يهتدى به». ولكنّه يكون وصفاً للشيء بحال متعلّقه. فيكون جعله مبنياً للمفعول أولى.

[٤٦] قوله «أو عن المفعول» هذا أولى، فإنَّ المقام مقام الصلوة على النبي ﷺ، وأيضاً كونه تعالى هادياً قد علّم من قوله: «الحمد لله الذي هدانا». (عبد)

[٤٧] قوله: «وحيثُ قد فالمصدر» أي حين كون هدى حالاً - سواءً كان عن الفاعل أو عن المفعول - لا بدّ أن يُجمل المصدر - أي هُدى - بمعنى الهادي، لأنَّ الحال يكون محمولاً على ذي الحال في الحقيقة، ولا يصحُّ حملُ المصدر مواطأةً على شيء، فقولُه: «هُدىّ» حيثُ مجازٌ لغويٌّ^(١)، أي مجازٌ في الطرف. (ملخص عبد)

[٤٨] قوله: «مبالغة» لا يخفى عليك أنَّ هذا النحو من المجاز أبلغٌ في مقام التعريف^(٢)، فإنّه قُصِدَ أنَّ زيدا مثلاً صدر عنه العدلُ كثيراً حتى صار كأنّه عينُ العدل. (إس)

[٤٩] قوله: «مصدرٌ مبنٍ للمفعول» لا للفاعل، لأنَّ الاهتداء بمعنى «راه يافتن»، وهو سبحانه وتعالى منزّه عنه^(٣)، والرسول جلّ برهانه هادٍ، ونسبة الاهتداء

(١) وهو الكلمة المستعملة في غير ما وُضعت له في اصطلاح التخاطب.

وهو بخلاف المجاز العقليّ ويقال له المجاز الحكميّ والمجاز في الإثبات والإسناد المجازي. ويُعرّف بإسناد الفعل أو معناه إلى ملابسٍ له غير ما هو له بتأويل.

والحاصل أنَّ الكلمة لا تكون بمعناها الحقيقيّ في المجاز اللغوي، وأما في المجاز العقليّ فتكون بمعناها الحقيقي، وإنّما التجوّز في الإسناد، حيث تُسند إلى غير ما هي له. وليس هذا مقام تفصيل هذا المبحث، راجع للمزيد كتب البلاغة.

(٢) يعني به مقام المدح. وكلمة «التعريف» في لغة المعجم قد يُراد بها المدح. فلا تقل: كيف حكم بأنَّ المجاز يكون أبلغ في التعريف، مع أنَّ المجاز لا يجوز في التعريف.

(٣) هذا بناءٌ على كون «هُدىّ» حالاً عن فاعل «أرسله». وقوله: «والرسول جلّ برهانه هادٍ إلخ» بناءً على كون «هدى» حالاً عن المفعول.

ولا يخفى أنّه يجوز أن يجعل «الاهتداء» مبنياً للفاعل، ويكون

قوله: «به» متعلق بـ «الافتداء»، لا بـ «يليق»^(١)، فإنَّ افتدانا به ~~الشيء~~ إنما يليق بنا، لا به، فإنَّه كما^[٥٦] لنا، لا له.

وحيثُ تقديمِ الظرف، لقصدِ الحصر^[٥٧]، والإشارة إلى أنَّ ملَّته ناسخةٌ لمللِ سائرِ الأنبياء. وأما الافتداء بالأئمة^[٥٨] فيقال: إنَّه افتداءٌ به حقيقة^[٥٩]. أو يقال: الحصرُ إضافي^[٦٠] بالنسبة إلى سائرِ الأنبياء عليهم السلام.

قوله: «وعلى آله» أصله «أهل» بدليلِ أهيل^[٦١]، خُصَّ استعمالُه في الأشراف^[٦٢]. وآلُ النبي ﷺ عترته المعصومون^[٦٣].

قوله: «وأصحابه»^[٦٤] هم المؤمنون الذين أدركوا صحبةَ النبي ﷺ مع الإيمان^[٦٥].

قوله: «في مناهج» جمع مَنهَج، وهو الطريق الواضح.

قوله: «الصدق» الخبر والاعتقاد^[٦٦] إذا طابَقَ الواقعَ كان الواقعُ أيضاً مطابقاً له، فإنَّ المفاعلة من الطرفين، فهو من حيث إنه مطابق للواقع - بالكسر^(٢) - يُسمَّى صدقاً، ومن حيث إنه مطابق له - بالفتح - يُسمَّى حقاً.

وقد يُطلقُ الصدقُ والحقُّ على نفس المطابقة^(٣)^[٦٧] أيضاً.

(١) فيكون أصل العبارة هكذا: «ونوراً يليق بنا الافتداء به».

ولو أخذنا «الافتداء» مبنياً للفاعل على صيغة التكلُّم، يصح تعلق «به» بـ «يليق». ويكون في العبارة تقدير «به» آخر، وهو المتعلق بـ «الافتداء» هكذا: «ونوراً يليق به الافتداء به». ويكون المعنى: ويليق به أن تقتدي به. ويجوز كذلك أن نأخذ «الافتداء» مبنياً للمفعول. ويكون المعنى: ونوراً يليق به أن يقتدى به. والحاصل أنَّ هنا تقادير ثلاثة. ويليق تعلق «به» بـ «يليق» على التقديرين الأخيرين. ولكنه لما كانا وصفاً للشيء بحال متعلِّقه، وليس وصفاً له حقيقة ترك التمرُّض له. فنبَّه.

(٢) ذهب الفاضل العصام انظر: العصام على الجامي ص: ٣٢، طبعة تركية قديمة، ١٢٩٩ هـ - إلى أنَّ مثل هذه العبارات بمنزلة الإعجام، فينبغي أن يُرى ولا يُقرأ. ولا ينفى أن قرائته أولى لثلاث خُطى السامع القارئ كما قال الفاضل عصمت انظر: عصمت على الجامي ص: ٥٩، طبعة المطبعة العامرة، ١٢٨٩ هـ.

(٣) في نسخة راغب ومجلس، وكذا في الطبقات الإبرانية: «المطابقة والمطابقة». وفي نسخة نور عثمانية «المطابقة» فقط، وهو الواقع في الطبقات الهندية كما يظهر من حاشية الكُنُوي رقم ٦٧. ويظهر من تلك الحاشية أنَّ المقصود من «المطابقة» أيضاً المطابقة والمطابقة.

والغرض من هذا الكلام دفع ما يُوهَّم من تعريف الصدق بـ «الخبر المطابق للواقع» - الذي هو حاصل قول المحمّدي: «الخبر والاعتقاد إذا طابَقَ إلخ» - بأنَّهم عرّفوا الخبر - والقضية - بـ «قول مجتمَل الصدق والكذب». فيلزم الدور، إذ معرفة الخبر تتوقّف على معرفة الصدق، ومعرفة الصدق تتوقّف على معرفة الخبر، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما أخذ في تعريف الآخر. وتقرير الجواب: أنَّ الصدق قد يُطلَق على مجرد المطابقة، فلا يلزم الدور.

[٥٦] قوله: «كَيْلٌ» الكمال ما يتم به النور في ذاته وفعله. وكَيْلُ الإنسان علماً وعملاً باقتداء نبي زمانه. (ع)

[٥٧] قوله: «لَقَصْدِ الْحَصْرِ» لأنَّ تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر. فالمعنى: لا يليق الاقتداء إلا بنبينا ﷺ، فحصل من هنا الإشارة إلخ، فالواو في قوله: «والإشارة» بمعنى مع. (عبد)

[٥٨] قوله: «وَأَمَّا الْاِقْتِدَاءُ بِالْأُئِمَّةِ» جوابُ عمَّا يقال: إنَّ الاقتداء بالأئمة صحيح بالإجماع، فالحصر المذكور ممنوع. (ع)

[٥٩] قوله: «اِقْتِدَاءٌ بِهِ حَقِيقَةٌ» يعني أنَّ اقتداءنا بالأئمة ليس مغايراً لاقتداء النبي ﷺ، بل هو عينه، كيف وهم تابعون للنبي ﷺ ومقتدون به. (إس)

[٦٠] قوله: «الْحَصْرُ إِضَافِيٌّ» الحصر على قسمين: [١] حصرٌ حقيقيٌّ، وهو ما يكون بالنسبة إلى جميع ما عدا الشيء. [٢] وحصرٌ إضافيٌّ، وهو ما يكون بالنسبة إلى بعض ما عداه.

فالحصر المُفَاد من تقديم الظرف هو الحصر بالمعنى الثاني، بأن يقال: إنَّ هذا الحصر بالنسبة إلى جميع الأنبياء لا بالنسبة إلى جميع ما عداه ﷺ، فاقتداؤنا بالأئمة لا يضرُّ في الحصر، فإنَّ الأئمة ليسوا بأنبياء. (إس)

[٦١] قوله: «بَدَلِيلٌ أَهْمِيلٌ» فإنَّ التصغير معيارُ الكلمات يُرَدُّها إلى حروفها الأصلية، ثم بُدِّلَ الهاءُ همزةً، لكونها من حروف الحلق، فبُدِّلَتِ الهمزة الثانية الساكنة بالألف على قانون آمن. (عبد)

[٦٢] قوله: «فِي الْأَشْرَافِ» شرافةٌ في الدين كانت، أو في الدنيا فقط كآلِ فرعون؛ فلا يُقال: أَلِ الْحَجَّامِ.

[٦٣] قوله: «الْمَعْصُومُونَ» أي المحفوظون^(١)

عن ارتكاب الصغائر والكبائر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]. (إس)

قوله: «الْمَعْصُومُونَ» هذا عند الشيعة، وإنَّما اختاره المحسِّي بناءً على مذهبه. (عبد)

[٦٤] قوله: «وَأَصْحَابُهُ» اعلم أنَّ الفرق بين الأصحاب والصحابة أنَّ الأصحاب أعمُّ من الصحابة، فإنَّ الأصحاب مطلقاً تُطْلَقُ على أصحاب النبي ﷺ وغيره أيضاً، بخلاف الصحابة، فإنَّها لا تُطْلَقُ إلا على أصحابه ﷺ، فهو كالعَلَمِ لهم. (إس)

[٦٥] قوله: «مَعَ الْإِيْبَانِ» أي مع استمرار الإيْبَانِ ويقائه عند الوفاة. (ع)

[٦٦] قوله: «الْاِعْتِقَادُ» هو ربط القلب بالشيء مطابقاً للواقع أو لا.

[٦٧] قوله: «عَلَى نَفْسِ الْمَطَابَقَةِ» أي لا على الخبر والاعتقاد المطابق والمطابق، بل على نفس المطابقة، وليس المراد بنفس المطابقة أن لا يُعْتَبَرُ فيها جهتان مختلفتان كما توهم الفاضل المراد آبادي، بل المطابقة إذا اعتُبرت من جانب الواقع تُسَمَّى حقاً، وإذا اعتُبرت من جانب الحكم تُسَمَّى صدقاً، فتفكَّر ولا تزل. (عبدالحليم)

الأنبياء معصومون، والأولياء محفوظون.
والأظهر حملُ على العصمة الاصطلاحية لأنَّها مراد الشَّارح ملا عبد الله اليزدي بناءً على مذهبه.

(١) أشار المحسِّي بتفسيره بالمحفوظين إلى أنَّ العصمة بالمعنى اللُّغَوِي، وليس الاصطلاحِي. وإلى ما اشتهر بينهم من أنَّ

قوله: «التصديق» متعلق بقوله: «سعدوا» أي بسبب^[٦٨] التصديق والإيمان بما جاء به النبي ﷺ.

قوله: «وصعدوا في معارج الحق» يعني بلغوا أقصى مراتب الحق^[٦٩]، فإن الصعود على جميع مراتبه يستلزم ذلك.

قوله: «بالتحقيق» ظرف لغو، متعلق بـ «سعدوا» كما مر، أو مستقر^[٧٠]، خبر مبتدأ محذوف، أي هذا الحكم متلبس بالتحقيق، أي متحقق^[٧١].





كقولنا: «زيد في الدار» أي حاصل، أو خاصاً كقولنا: «في البصرة» أي مقيم، واللغو ما يقابله^(١). (أبو الفتح)

[٧١] قوله: «متلبس» إنها فسر به لئلا يتوهم أن معنى قوله: «متلبس بالتحقيق» قريب به، فلا يثبت تحقق حكم الصعود.

[٦٨] قوله: «أي بسبب» يعني أن الباء للسببية.

(ع)

[٦٩] قوله: «بلغوا أقصى مراتب الحق» فإن الجمع المضاف للاستغراق، والبلوغ إلى أقصى مراتب الحق لازم لذلك المعنى، فذكر الملزوم وأراد اللازم، لكونه أنسب لمقام المدح.

[٧٠] قوله: «أو مستقر» قال المحقق الشريف: «إن الظرف المستقر ما كان متعلقه مقدراً، سواء كان عاماً



(١) انظر كلامه في حاشيته على الكشاف (٢٨/١)

وبعد؛ فهذا غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام، وتقريب المرام من تقرير عقائد الإسلام. جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الإفهام، وتذكراً لمن أراد أن يتذكر من ذوي الأفهام، سيما الولد الأعز الحفي الحرّ بالإكرام، سمي حبيب الله عليه التحية والسلام، لا زال له من التوفيق قوام، ومن التأييد عصام، وعلى الله التوكّل وبه الاعتصام.

قوله: «وبعد» هو من الغايات، ولها حالات ثلاث، لأنّها إمّا أن يُذكر معها المضاف إليه، أو لا، وعلى الثاني إمّا أن يكون نسياً منسياً، أو منوياً، فعلى الأوّلين معربة، وعلى الثالث مبنية على الضم.

قوله: «فهذا»^(١) الفاء إمّا على توهم «أمّا»^(٢)، أو على تقديرها^(٣) في نظم الكلام.

وهذا^(٤) إشارة^(٥) إلى المرتب الحاضر في الذهن من المعاني المخصوصة المعبرة عنها بالألفاظ المخصوصة، أو تلك الألفاظ الدالة على المعاني المخصوصة، سواء^(٦) كان وضع الدّياجة قبل التصنيف أو بعده، إذ لا وجود للألفاظ المرتبة^(٧) ولا للمعاني أيضاً في الخارج.

فإن كانت الإشارة إلى الألفاظ، فالمراد^(٨) بالكلام الكلام اللفظي؛ وإن كانت إلى المعاني، فالمراد به الكلام النفسي الذي يدلّ عليه الكلام اللفظي^(٩).

(١) ذهب الفاضل حفيد الفتازاني - المشهور بشيخ الإسلام - في شرحه على التهذيب ورقة ٤٣، نسخة كوبريلي محمد عاصم وغيره إلى أن المقدمة إن كانت إلحاقية فهذا إشارة إلى الموجود الحاضر. فردّ عليهم العلامة الدواني الحاشية رقم ١٠ بأن «هذا» على كلا التقديرين - سواء كانت إلحاقية أو لم تكن - إشارة إلى الحاضر في الذهن. وتبعه من جاء بعده ومنهم المحقّي ملا عبد الله اليزدي. وذهب الفاضل فخر الدين الحسيني في حاشيته على الجلال على تهذيب المنطق ورقة ٩، نسخة مجلس: ١٠٥٣٣٤ إلى تصحيح القائل بالفرق، وأيده بوجوه، خلاصتها: أنّه يجوز أن يكون مراده من الخارج ما هو أعم من الخارج حقيقة أو حكماً. ولالألفاظ - وللمعاني كذلك - ضرب من الحضور في الخارج باعتبار حضور النقوش الدالة عليها في الخارج. فيجوز أن يُنزل هذا النوع من الحضور منزلة الحضور في الخارج.

على أنّه يمكن تصحيح قوله على تقدير حمل الخارج على الخارج حقيقة أيضاً، حيث لا يُسلّم لزوم الحضور في الخارج بجميع الأجزاء لصحة جواز الشيء مُشاراً إليه، فيجوز أن يكون الحضور في الخارج ببعض الأجزاء كافياً في صحة كونه مشاراً إليه. وهذا كما ذكر المفسرون في وجه البعد في «ذلك» في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ [البقرة: ٢] حيث قالوا: إن الكتاب هو اللفظ، واللفظ إذا أطلق انقضى، والمقتضي في حكم المتباعد.

(٢) اعلم أنّ دلالة الكلام اللفظي على الكلام النفسي ليس من قبيل دلالة الكلام اللفظي على معناه الموضوع له، بل هي من دلالة الأثر على المؤثر، والتي تُسمّى بالدلالة العقلية، كما أشار إليه الفاضل الخيالي في حاشيته على شرح العقائد النسفية ضمن مجموعة الحواشي البهية ١/ ١١٩، طبعة المكتبة الرشيدية، كويته، مصورة من طبعة فرج الله زكي الكردي، ١٣٣٢ هـ. وصرّح به الفاضل أحمد الجندي في حاشيته على شرح العقائد النسفية ضمن مجموعة الحواشي البهية ١/ ١٢٠، والفاضل الكليني في حاشيته على شرح العقائد العنصرية ٢/ ٢٣٤، دار الطباعة العامرة، ١٣١٧ هـ.

[٤] قوله: «وهذه إشارة إلخ» يعني أن اسم الإشارة موضوعٌ للمشار إليه بالإشارة الحسية، والمشار إليه ههنا ليس بموجودٍ في الخارج حاضراً في الحسّ سوى النقوش، لا المعاني كما هو الظاهر، ولا الألفاظ المرتبة، إذ لا وجود لها في الخارج، فالمشار إليه هو المرتب الحاضر في الذهن على سبيل المجاز، تزيلاً للمعقول منزلة المحسوس نصّاً على كمال ظهوره بحيث يصح أن يُشار إليه. (عبد)

[٥] قوله: «سواء كانت إلخ» فيه دفعٌ لما قيل من أن وضع الديباجة إن كان بعد التصنيف فالإشارة إلى الحاضر في الخارج. (إس)

[٦] قوله: «المرتبة» في توصيف الألفاظ بالترتيب إشارة إلى أن الألفاظ، وإن كانت موجودة في الخارج، لكن لا مرتبة مجمعة بل متعاقبة، والإشارة ههنا تقتضي الترتب، فإن المشار إليه ههنا الكتاب المرتب.

[٧] قوله: «فالمراد إلخ» وحيث يندفع ما قيل: إن المراد بالكلام إمّا الكلام اللفظي، فبطل احتمال أن يكون «هذا» إشارة إلى المعاني المرتبة، فإنها يتمتع كونها مخبراً عنها بالكلام اللفظي؛ وإمّا الكلام النفسي فبطل أن يكون المشار إليه بـ «هذا» الألفاظ، لا متناع أن تكون مخبراً عنها بالكلام النفسي، فتأمل. (ملخص إس)

٢/ ٦٠-٦١. ثم قال: «وبالجملة كلا الوجهين ذكرهما السيد قدس سره، وتبعه من جاء بعده، لكن الشيخ الرضي صرح بأن تقدير «أمّا» مشروطة بكون ما بعد الفاء أمراً أو نبأً وما قبلها منصوباً به كقوله: «وربك فكبر». والأولى أن يقال: إتيان الفاء لإجراء الظرف مجرى الشرط.

وانظر كذلك حاشية الفاضل العصام على شرح العقائد النسفية (ضمن مجموعة الحواشي البهية ٤/ ٦٥٥). وعلّق الفاضل الكفوي على كلام الفاضل العصام بأنّه يمكن أن يقال تقدير الكلام ههنا: «وبعد فاعلم أن...». وقال بمثله الفاضل ولي الدين (٤/ ٥٠). وكأن في قول الفاضل السيالكوتي: «والأولى أن يقال» إشارة إلى هذا الوجه.

[١] قوله: «فهذا» اعلم أن المشار إليه بـ «هذا» هو الكتاب، وهو كسائر ما يُذكر فيه يحتمل سبع احتمالات: يحتمل ١- أن يكون عبارة عن الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة؛ ٢- وأن يكون عبارة عن النقوش المخصوصة الدالة على تلك المعاني بتوسط تلك الألفاظ؛ ٣- وأن يكون عبارة عن المعاني المخصوصة من حيث إنها مدلولات لتلك الألفاظ والنقوش؛ ٤- وأن يكون عبارة عن مجموع الألفاظ والنقوش من حيث الدلالة على المعاني؛ ٥- وأن يكون عبارة عن مجموع النقوش والمعاني؛ ٦- وأن يكون عبارة عن مجموع الألفاظ والمعاني؛ ٧- وأن يكون عبارة عن مجموع الألفاظ والمعاني والنقوش؛ فهذه احتمالات سبعة؛ لكن حمل «غاية تهذيب الكلام» فيما نحن فيه على قوله: «هذا» استلزم انحصار المشار إليه في اثنين منها، وهما المعاني فقط، والألفاظ فقط. (نور الله)

[٢] قوله: «توهم أمّا» يعني لما اعتادوا ذكرها في أمثال هذا المقام حكم العقل حكماً كاذباً باعتبار توهم أنّها مذكورة في النظم فأتى بالفاء. (عبد)

[٣] قوله: «أو على تقديرها» والفرق بين توهم «أمّا» وتقديرها، أن معنى توهم «أمّا» حكم العقل بواسطة الوهم أنّها مذكورة في الكلام بواسطة اعتيادهم بها في أمثال هذا المقام، فيكون حكماً كاذباً^(١). ومعنى التقدير أن يُقدّر «أمّا» في نظم الكلام، ويُجعل في الأحكام كالمذكور، فهو حكم مطابق للواقع^(٢). (عبد)

(١) يظهر من هذا أن مراد السيد المحقّق ليس ببيان جواز الإتيان بالفاء هنا، بل مراده كيف وقع للمصنّف أن يأتي بالفاء. فاستدراك الفاضل السيالكوتي - فيما سنقله في التعليق القادم - ليس في محله، لأنه مبنيّ على أن توهم «أمّا» بيان جواز الإتيان بالفاء. وليس فليس. فتدبّر.

(٢) الحاشية منقولة من حاشية الفاضل السيالكوتي على الخيالي على شرح العقائد النسفية (ضمن مجموعة الحواشي البهية

قوله: «غاية تهذيب الكلام» حمله على «هذا»^[٨] إمّا بناءً على المبالغة نحو: «زيد عدل»، أو بناءً على أن التقدير: «هذا كلامٌ مهذبٌ غايةً التهذيب»، فحذف الخبر، وأقيم المفعول المطلق^[٩] مقامه، وأعرّب بإعرابه على طريق مجاز الحذف^[١٠].

قوله: «في تحرير المنطق»^[١١] والكلام^[١٢] لم يقل: «في بيانها» لما في لفظ «التحرير» من الإشارة^[١٣] إلى أن هذا البيان خالٍ عن الحشو والزوائد.

والمنطق: آلة^[١٤] قانونية^[١٥] نعصم مراعاتها^[١٦] الذهن عن الخطأ في الفكر.

والكلام: هو العلم الباحث عن أحوال المبدأ والمعاد، على نهج قانون الإسلام.

قوله: «وتقريب المرام» بالجرّ عطفٌ على «التهذيب»، أي هذا غايةً تقريب المقصد^[١٧] إلى الطبايع والأفهام^[١٨]. والحمل^[١٩] على طريق المبالغة^[٢٠]؛ أو التقدير: هذا مقربٌ غايةً التقريب^[٢١].



(١) بين هذا المجاز والمجاز المنقسم إلى العقلي واللغوي اشتراكٌ لفظي. وعرفه الفرويني في التلخيص بأنه كلمةٌ تغير حكم إعرابها بحذف لفظٍ أو زيادة لفظٍ. وتفصيله في مختصر المعاني ص: ٤٣٠ - ٤٣١، مكتبة حفية، كويت، باكستان، بتحشية مولانا محمود حسن الديوبندي، مصورة من الطبعة سنة ١٣٥٩ هـ.

(٢) فيكون من باب الإسناد المجازي والمجاز في الإسناد. وحاصل قوله: «أو التقدير هذا مقرب إلخ» أنه من باب مجاز الحذف.

المنطق وتنقيش الكلام، ولا يخفى أنه باطل، فلا بد من أن يكون المراد منه المعنى الاصطلاحي، فعلم أن كتابه هذا خالٍ عن الحشو والزوائد. (إس)

[١٤] قوله: «آلة» بين القوة العاقلة ومنفعليها، وهي^(٣) المبادئ في وصول أثرها - الذي هو الترتيب - إليها. (عبد)

[١٥] قوله: «آلة قانونية» أي آلة هي قانون، من نسبة الخاص إلى العام كما يقال: «زيد إنسان». والقانون لفظ يوناني أو سرياني بمعنى مسطر الكتاب، وفي الاصطلاح: قضية كلية تشتمل على أحكام جزئيات موضوعها. (محصل الكتب)

[١٦] قوله: «مراعاتها» لا نفسها، فإن المنطق بدون الرعاية ليس بعاصم، وإلا لما وقع الخطأ من المنطقيين.

[١٧] قوله: «المقصد» أي مقصود الكلام أو مقصود علماء الإسلام وهو تقرير العقائد وإثباتها بالدليل. (عبد)

[١٨] قوله: «إلى الطبايع والأفهام» فيه إشارة إلى أن التقريب يتعدى إلى مفعولين: بنفسه إلى الأول، وبواسطة إلى الثاني، فمفعولاه الأول «المرام» بمعنى المقصود، ومفعوله الثاني «إلى الطبايع». (إس)

[١٩] قوله: «والحمل» أي حمل «تقريب المرام» على «هذا».

[٢٠] قوله: «مقرب» فالخبر محذوف. و«غاية التقريب» مفعول مطلق قائم مقامه.

(٣) أي منفعل القوة العاقلة هي المبادئ، وقوله: «في وصول ..» ظرف مستقر صفة «آلة»، وقوله: «أثرها» أي أثر القوة العاقلة، وقوله: «إليها» متعلق بـ «وصول» والضمير المجرور راجع إلى «المبادئ». فحاصل المعنى: أن المنطق آلة بين القوة العاقلة وبين المبادئ، في وصول أثر القوة العاقلة إلى المبادئ، وأثر القوة العاقلة هو الترتيب.

[٨] قوله: «حمله على هذا» يعني أن «التهذيب» مصدر، وحمل المصدر على شيء بالمواطأة باطل، فلا بد حيثئذ من ارتكاب التكلف، فإنما أن يقال: إن ههنا مجازاً في النسبة، فيكون الحمل بطريق المبالغة. (إس)

[٩] قوله: «المفعول المطلق» هذا إن جوزنا كون المفعول المطلق من غير لفظ العامل في غير المصدر. وإن لم نجوز قلنا بحذف المصدر أيضاً ثم إقامة تابعه مقام المفعول^(١). (يزدي على شرح ملا جلال للتهذيب)

[١٠] قوله: «مجاز الحذف» وهو أن يكون اللفظ على معناه مع تقدير ما. (محصل الكتب)

[١١] قوله: «في تحرير المنطق» متعلق بـ «التهذيب»، كذا قيل. قلت: ويمكن أن يكون متعلقاً بمحذوف ويكون حالاً؛ والتقدير: هذا غاية تهذيب الكلام كائناً في تحرير المنطق والكلام. (عبد الحي)

[١٢] قوله: «والكلام» سمّوا ما يفيد معرفة أحوال الأدلة إجمالاً في إفادتها الأحكام بـ «أصول الفقه»، ومعرفة العقائد عن أدلتها التفصيلية بـ «الكلام». (الفتازاني^(٢))

[١٣] قوله: «من الإشارة» وجه الإشارة ظاهر، فإن التحرير له معنى لغوي، وهو الترقيم والنقش، ومعنى اصطلاحياً وهو التبيين بياناً خالياً عن الحشو والزوائد. ولا شك أن المعنى اللغوي ههنا غير صحيح، كيف والمعنى حيثئذ هذا غاية تهذيب الكلام في ترقيم

(١) عبارة اليزدي في النسخة المخطوطة عندي يختلف قليلاً من هذا، وفي نقل عبارته الكاملة يضاحك للبهيم قال (الورقة: ٢٧): «كلام مهذب غاية التهذيب، فيكون فيه حذف الموصوف والصفة ثم إقامة مفعولها المطلق مقامها. هذا إن جوزنا كون المفعول المطلق من غير لفظ العامل غير المصدر، وإن لم نجوز قلنا بحذف المصدر أيضاً ثم إقامة تابعه مقامه على طبق ما ذكر في خير مقدم».

(٢) انظر: شرح العقائد النسفية ص: ١٦٠-١٨، ضمن مجموعة الحواشي البهية.

قوله: «من تقرير عقائد الإسلام» بيان لـ «المرام». والإضافة في «عقائد الإسلام» بيانية^(١) [٢١].
 إن كان الإسلام عبارة عن نفس الاعتقادات^[٢٢]، وإن كان عبارة^[٢٣] عن مجموع الإقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالأركان، أو كان عبارة^[٢٤] عن مجرد الإقرار باللسان فالإضافة لامية^[٢٥].
 قوله: «جعلته تبصرة» أي مبصراً^[٢٦]، ويحتمل^[٢٧] التجوُّز في الإسناد. وكذا قوله: «تذكرة»^[٢٨].
 قوله: «لدى الإفهام» بالكسر، أي تفهيم الغير إيَّاه^[٢٩]، أو تفهيمه للغير، والأوَّل للمتعلم، والثاني للمعلم.

قوله: «من ذوي الأفهام» بفتح الهمزة جمع فَهْم.

والظرف إمَّا في موضع الحال من فاعل «يتذكَّر»، أو متعلِّق بـ «يتذكَّر» بتضمين معنى الأخذ^[٣٠] أو التعلم، أي: «يتذكَّر آخِذاً أو متعلِّماً من ذوي الأفهام»، فهذا أيضاً^[٣١] يحتمل الوجهين.



(١) لا يصحُّ هنا الإضافة البيانية المصطلح عليها في النحو، لأنَّ النسبة بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة البيانية المصطلح عليها - التي تكون بمعنى من - يجب أن تكون العموم والخصوص الوجهي على ما هو المشهور، ويجب أن يكون المضاف إليه أصلاً للمضاف أيضاً على ما ذكره ملا جامي ص: ١٧٦ - ١٧٧، طبعة المكتبة الرشيدية، كويت. ولا يتحقق هذا الشرط هنا، فالمراد هو ما نبّه عليه المحثي في حاشية رقم ٩٣. وهو أن المضاف إليه بيان للمضاف.

فلا يرد ما ذكره الفاضل عبد الحليم اللكنوي المنقول كلامه في الحاشية ٩٤، إذ بناء كلامه على حمل الإضافة البيانية على المعنى المصطلح عليها.

ولكن لا ينبغي أن مقابلة الشارح هذه الإضافة بالإضافة اللامية مما يرجح كون مراده من البيانية المعنى المصطلح، إذ على تقدير إرادة أن المضاف إليه بيان للمضاف تكون من الإضافة بمعنى اللام، فلا وجه للمقابلة، فتدبر.

أنَّ المصدر يأبى عن أن يُسندَ إلى شيء.

وتقرير الدفع أنَّ ههنا مجازاً لغوياً، فالتبصرة بمعنى المبصر مجازاً لغوياً، أو مجازاً عقلياً فإسناد التبصرة إلى الكتاب مبالغة. (إس)

[٢٧] قوله: «ويحتمل التجوُّز في الإسناد» أو ما بهذا إلى الضعف، لأنَّ مقصد المصنِّفين مدحُ كتبهم بالوصف الواقعي، لا بالادِّعاء الاختراعي.

[٢٨] قوله: «تذكِّرة» فإنَّه بمعنى المذكر، فالمجاز لغوياً؛ أو المراد بها نفسُ التذكِّرة، فالمجاز عقلياً.

[٢٩] قوله: «أي تفهيم الغير إياه» أنت تعلم أنَّ الإفهام يتعدَّى إلى مفعولين، ومفعوله الأوَّل ههنا محذوف، أعني مطالب الكتاب ومسائله ومقاصده. (إس)

[٣٠] قوله: «بتضمين معنى الأخذ» هو عبارة عن إرادة معنى الفعل أو شُبْهه عن لفظٍ فعلٍ آخر أو معناه، وجعل أحدهما حالاً والآخر أصلاً. (عبد)

[٣١] قوله: «فهذا أيضاً» أي قوله: «وتذكِّرة الخ». ويحتمل أن يكون للمعلِّم أو المتعلِّم مثل قوله: «تبصرة»، لأنَّ قوله: «من ذوي الأفهام» إذا كان متعلِّقاً بقوله: «ثابتاً» أو «كائناً» فيكون حالاً من الضمير المستكنِّ في قوله: «أن يتذكَّر»، فيكون ظرفاً مستقراً لاستقراره مقامَ متعلِّق^(١)، فحنيئذ لا يُراد بـ «من أراد أن يتذكَّر» إلا المعلِّم لأنَّ معنى ذوي الأفهام أصحاب العلوم، ومن صفات صاحب العلم التعليم لا التعلُّم، ولا يلزم تحصيل الحاصل، وهو محال. وإذا كان قوله: «من ذوي الأفهام» متعلِّقاً بقوله: «يتذكَّر» بعد تضمين معنى

[٢١] قوله: «بيانية» المراد بالإضافة البيانية ههنا ما يكون المضاف إليه بياناً للمضاف؛ فلا يرد أنَّ «الإسلام» على تقدير أن يكون المراد منه الاعتقاد ليس عبارة عن مطلق الاعتقاد، بل اعتقادٌ مخصوص، فيكون إضافة العقائد إلى الإسلام من قبيل إضافة العام إلى الخاص كـ «علم الفقه»، وهي لاميةٌ كما صرَّح في النحو؛ فإنَّ كون الإضافة لامية لا ينافي كونها بيانية بمعنى أن يكون المضاف إليه بياناً للمضاف. (إس)

[٢٢] قوله: «عن نفس الاعتقادات» لعمري كيف اجتزأ الشارحُ ومحقِّقو هذا الشرح على أنَّ الإضافة بيانية إذا كان الإسلام عبارة عن نفس الاعتقادات، فإنَّ الحقَّ أنَّ «العقائد» جمع عقيدة، وهي القضية التي يتعلَّق بها التصديق. و«الاعتقادات» التصديقات. فبين العقائد والإسلام فرقٌ بالعلم والمعلوم، ليس بينهما عمومٌ ولا اتِّخاذٌ حتى يكون الإضافة بيانية؛ بل الإضافة على التقدير الأوَّل والتقديرين الآخرين لاميةٌ بأدنى ملابسة، فافهم ولا تكن من المقلِّدين للأموات. (عبد الحليم)

قوله: «عبارة عن نفس الاعتقادات» كما ذهب إليه أكثر الأئمة.

[٢٣] قوله: «وإن كان عبارة عن مجموع الخ» كما هو مسلَك المعتزلة.

[٢٤] قوله: «أو كان عبارة عن مجرد الإقرار الخ» كما هو مذهب الكرامية.

[٢٥] قوله: «لامية» بأدنى ملابسة، أمَّا في الأوَّل فملابسة الجزء، وأمَّا في الثاني فملابسة المدلول.

[٢٦] قوله: «أي مبصراً» دفعُ توهم، وهو أنَّ الجعل يتعدَّى إلى مفعولين، فالمفعول الأوَّل ضمير المفعول الراجع إلى «الكتاب»، والثاني هو قوله: «تبصرة»، ويكون مفعوله الثاني مُسنداً إلى الأوَّل، فيلزم أن يكون «التبصرة» مسنداً إلى «الكتاب»، مع

(١) مُفاد هذا التعليل أنَّ «مستقر» على صيغة اسم الفاعل. والمشهور أنَّه على صيغة اسم المفعول وأصله: «مستقرٌّ فيه» لاستقرار معنى العامل وعمله وإعرايه وضميره فيه.

قوله: «سَيِّئًا» السَّيِّئُ بمعنى المثل، يقال: «هما سَيَّان» أي مثلان، وأصل «سَيِّئًا» «لا سَيِّئًا»^[٣٢]، حُذِفَ «لا» في اللفظ، لكنه مرادٌ بمعنى. و«ما» زائدة، أو موصولة، أو موصوفة. وهذا أصله، ثم استعمل بمعنى خصوصاً^[٣٣]، وفيما بعده ثلاثة أوجه^[٣٤].

قوله: «الحَفَيِّ» الشفيق.

قوله: «الحَرِيَّ» اللاتق.

قوله: «قوام» أي ما يقوم به أمره.

قوله: «التأييد» أي التقوية، من الأيد بمعنى القوة^[٣٥].

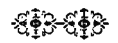
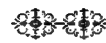
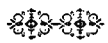
قوله: «عِصَام» أي ما يُعَصَم به أمره من الزَّلَل.

قوله: «وعلى الله» قَدَّمَ الظرفَ ههنا لقصد الحصر^[٣٦]، وفي قوله: «به» لرعاية السجع أيضاً.

قوله: «التوَكُّل» هو التمسُّك بالحقِّ، والانقطاع عن الخلق.

قوله: «الاعتصام» وهو التثبُّت والتمسُّك.





[٣٥] قوله: «بمعنى القوة» مصدر من قَوِيَ كما أنَّ التأييد مصدر من أَيْدَ، فإنَّ مصدر فَعَلَ يجيء على تفعيلٍ وتفعلةٍ، والأيد من الثلاثي المجرَّد بمعنى القوة، فالتأييد بمعنى التقوية، فإنَّ الترادف بين المجرَّدين يستلزم الترادف بين الزيدين. (إس)

[٣٦] قوله: «لقصد الحصر» فإنَّ تقديم ما يستحقُّ التأخيرَ يفيد الحصرَ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ تَعَبُدُ وَإِنَّكَ تُسَبِّحُ﴾ [الفاتحة: ٥]. (إس)

الأخذ والتعلُّم فيكون ظرفاً لغواً، لإلغائه عن أن يقوم مقام متعلِّقه لكونه مذكوراً، فحيثُذ يكون من أراد أخذاً ومتعلِّماً من ذوي الأفهام، فيكون «من أراد أن يتذكَّر» حيثُذ المتعلِّم كما لا يخفى. (عبد)

[٣٢] قوله: «لا سيَّما» سواء كان مع «لا» أو بدونه، يُستعمل بمعنى خصوصاً، فعلى تقدير عدم كونه مراداً يبطل استعمال «سيَّما» بدون «لا» بمعناه، لعدم المناسبة الضرورية في النقل حيثُذ. (إس)

[٣٣] قوله: «ثم استعمل بمعنى خصوصاً» وعدَّه النُّحاة من كلمات الاستثناء. وتحقيقه أنَّه من كلمات الاستثناء عن الحكم المتقدِّم ليُحكَّم على ما بعده على وجهٍ أتمَّ بحكم من جنس الحكم السابق. (ملا جلال^(١))

[٣٤] قوله: «وفيها بعده ثلاثة أوجه» الرفعُ جائزٌ على الخبرية عن المبتدأ المحذوف، والابتدائية على أن يكون الخبرُ محذوفاً، وكلمة «ما» حيثُذ موصولةٌ أو موصوفةٌ، وهذه الجملة صلةٌ أو صفةٌ؛ والجرُّ على أن يكون «السيَّي» مضافاً إلى بعده، ولفظة «ما» زائدةٌ؛ والنصب على المفعولية بحذف الفعل أعني «أعني». (ملخص إس)



(١) حاشية ملا جلال على تهذيب المنطق (ص: ١١٠-١٢)، المكتبة الحَقَّانية، بشار).



القسم الأول في المنطق



١- مقدمة

٢- التصورات

٣- التصديقات

٤- خاتمة

القسم الأول في المنطق

قوله: «القسم الأول»^[١] لما عَلِمَ ضمناً^[٢] في قوله: «في تحرير المنطق والكلام» أن كتابه على قسمين، لم يحتاج إلى التصريح بهذا^[٣]، فصَحَّ تعريف «القسم الأول» بلام العهد، لكونه معهوداً ضمناً. وهذا^[٤] بخلاف المقدمة، فإنَّها لم يُعَلِّمْ وجودها سابقاً، فلم تكن معهودَةً، فلذا نكَّرها وقال: «مقدمة».

قوله: «في المنطق» إن قيل^[٥]: ليس القسم الأول إلا المسائل المنطقية، فما توجبه الظرفية^[٦]؟ قلت^[٧]: يجوز أن يراد بـ «القسم الأول» الألفاظ والعبارات، وبـ «المنطق» المعاني، فيكون المعنى: إنَّ هذه الألفاظ في بيان هذه المعاني. ويحتمل وجوهاً أخرى.

والتفصيل أن القسم الأول عبارة عن أحد المعاني السبعة^[٨]: إمَّا الألفاظ أو المعاني، أو النقوش، أو المركب من الاثنين^[٩]، أو الثلاثة.

والمنطق عبارة عن أحد معاني خمسة: إمَّا الملكة^[١٠]، أو العلم بجميع المسائل^[١١]، أو بالقدر المعتدُّ به الذي يحصل به العصمة، أو نفس المسائل جميعاً، أو نفس القدر المعتدُّ به.

فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلاثون احتمالاً، يُقدَّر في بعضها «البيان»، وفي بعضها «التحصيل»، وفي بعضها «الحصول»، حيثما وجده العقل السليم مناسباً^[١٢].



(١) هذا الإيراد يرجع إلى ما أورده العلامة الفتازاني في شرحه المطول على التلخيص ص: ١٣-١٤، طبعة مكتبة الداوري، قم، الأولى، ١٤٢٤هـ مع حاشية السيد الشريف، مصورة من طبعة تركية قديمة على قولهم: «مقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه». والجواب يرجع إلى ما أجاب به السيد المحقق الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول. فراجع للمزيد.

[القسم الأول]

[٦] قوله: «فما توجه الظرفية» فَإِنَّ الظرفية نسبة بين الظرف والمظروف. ويقضي التغاير بينهما، فكيف يصحُّ الاتحاد بينهما؟ (إس)

[٧] قوله: «عن أحد المعاني السبعة» فيه أنَّ القسم الأول جزء الكتاب، فيحتمل ما يحتمله الكتاب، والكتاب يحتمل المعاني الثلاثة: ١- الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة، ٢- والمعاني المخصوصة المعبرة عنها بالألفاظ المخصوصة، ٣- ومجموعها. وأمّا احتمال النقوش فلا اعتداده، فإنَّ غرض المدوِّنين لا يتعلق بها، فلعلَّ الشارح جَوَّز الاحتمالات السبعة نظراً إلى الظاهر. (عبد الحليم)

[٨] قوله: «أو المركَّب من الاثنين» ويتحقَّق فيه صورٌ ثلاث: الأوَّل الألفاظ والمعاني، والثاني: المعاني مع النقوش، والثالث: الألفاظ مع النقوش. والمركَّب من الثلاثة احتِمالٌ واحدٌ. (إس.)

[٩] قوله: «الملكة» هي كَيْفِيَّةٌ راسخةٌ في النفس الناطقة في تحصيل كمالها بعد كمال ممارستها واعتيادها به واشتغالها به. (ع)

[١٠] قوله: «العلم بجميع المسائل» أي بجميع أصولها، وإلا فالعلوم تتزايد بالأفكار. (عبد)

[١١] قوله: «حيثما وجدته» فإن كان «المنطق» عبارة عن الملكة، و«القسم الأول» عن أحد المعاني السبعة، فالْمَقْدَرُ «الخصوص». وإن كان «المنطق» عبارة عن العلم بجميع المسائل أو بالقدر المعتدّ به الذي يحصل به العصمة، و«القسم الأول» عن أحد تلك المعاني فالْمَقْدَرُ «التحصّل». وإن كان «المنطق» عبارة عن نفس المسائل جميعاً أو عن نفس القدر المعتدّ به، و«القسم الأول» عن أحد تلك المعاني، فالْمَقْدَرُ «البيان». (ظهور الله)

[١] قوله: «القسم الأول» هو الطرف الأول من الكتاب على معانيها المحتملة التي سبقت الإشارة إليها. (شوستري)

[٢] قوله: «لَمْ عَلِمْ ضَمناً إلخ» جوابٌ عما يَرُدُّ أَوَّلًا: أَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَقْسِمْ كِتَابَهُ عَلَى قَسْمَيْنِ حَتَّى يَكُونَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مَعْلُوماً وَأَنَّهُ فِي أَيِّ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ مَجْهُولاً، فَيَكُونُ قوله: «الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فِي الْمُنْطَقِ» مفيداً لِهَذِهِ الْفَائِدَةِ^(١).

وثانياً: أنه لما لم يُعَلِّم القسم الأول فلا يصح تعريفه بلام العهد.

وثالثاً: أنه ما وجه تنكير المقدّمة مع أنّها غير معلومة سابقاً أيضاً.


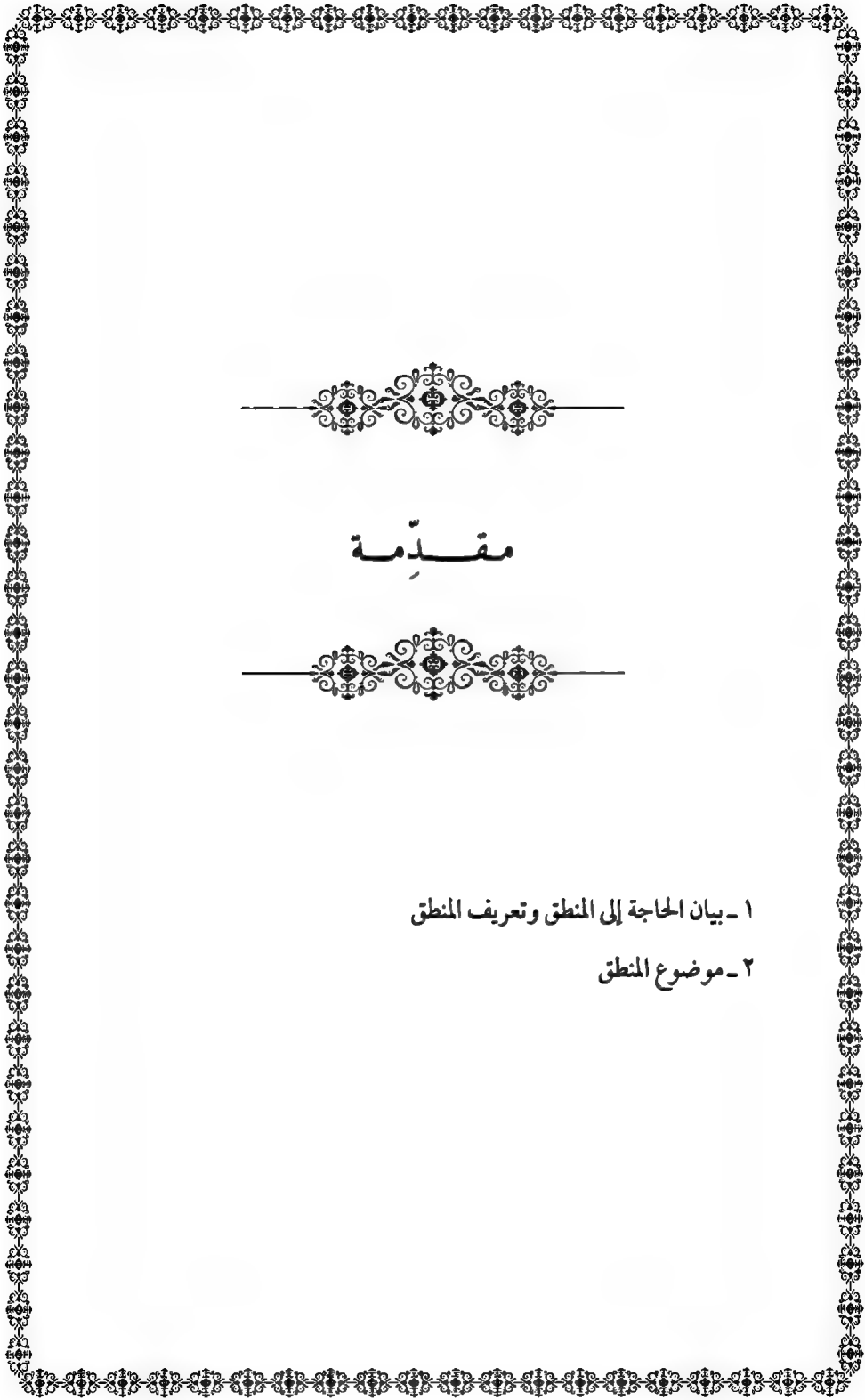
فقوله: «لَمَّا عَلِمَ ضَمْنَا» إلى قوله: «لَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّصْرِيحِ بِهَذَا» إشارة إلى الجواب عن السؤال الأول. وقوله: «فَصَحَّ الْخ» إشارة إلى الجواب عن الثاني. وقوله: «وهذا بخلاف المقدمة الخ» جواب عن الثالث. (عبد)

[٣] قوله: «بهذا» أي بأن الكتاب مرتَّبٌ على قسمين.


[٤] قوله: «وهذا» أي أن الكتاب مرتَّبٌ على قسمين.

[٥] قوله: «فإن قيل» حاصله أنه قال المصنف: «القسم الأول في المنطق»، ومن المعلوم أن القسم جزء من الكتاب، وهو المسائل المنطقية كالكتاب، والمنطق أيضاً هي المسائل المنطقية؛ فمعنى «القسم الأول في المنطق» المسائل المنطقية في المسائل المنطقية. فيلزم ظرفية الشيء لنفسه، وهو باطل.

(١) حاصله أنه لو عُلم من قَبْلُ كَوْنُ الْكِتَابِ فِي قِسْمَيْنِ دُونَ أَنْ يُعْلَمَ أَتَمُّهَا فِي أَيِّ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ، لَكَانَ قَوْلُهُ: «الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فِي الْمَنْطِقِ» مَقِيداً. وَلَمْ يُعْلَمَ سَابِقاً أَنَّ الْكِتَابَ فِي قِسْمَيْنِ، فَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: «الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فِي الْمَنْطِقِ» مَقِيداً.



مقدمة



١ - بيان الحاجة إلى المنطق وتعريف المنطق

٢ - موضوع المنطق

مقدمة

[في بيان الحاجة إلى المنطق وتعريف المنطق]

العلمُ إن كان إذعاناً للنسبة فتصديقٌ، وإلا فتصورٌ^(١).

ويقتسمان بالضرورة الضرورة والاكتساب بالنظر.

وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول.

وقد يقع فيه الخطأ.

فاحتيج^[١] إلى قانونٍ يعصمُ عنه في الفكر، وهو المنطق.

قوله: «مقدمة»^[٢] أي هذه مقدمة^[٣]. يُبين فيها أمورٌ ثلاثة: [١] رسمُ المنطق، [٢] وبيانُ الحاجة إليه، [٣] وموضوعه.



(١) قدم المصنف التصديق على التصور، مع تقدم التصور على التصديق تقدماً طبعياً، لأنه لاحظ جانب المفهوم، ومفهوم التصديق وجودي ومفهوم التصديق عدمي. والوجودي أشرف من العدمي.

[مقدمة]

[في بيان الحاجة إلى المنطق، وتعريف المنطق]

الإنسانية المجردة عن شائبة مغالطة الوهم^(٣)، وللمنطق إمدادٌ ضعيفٌ بعد هذا التمييز؛ فإليه حاجةٌ ضعيفةٌ. (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٢] قوله: «مقدمة» هذه المقدمة في تقسيم العلم إلى التصور والتصديق، وتقسيوها إلى البديهي والنظري، وتعريف النظر، وبيان حاجة الناس إلى المنطق، وتعيين موضوعه. (شيخ الإسلام)

[٣] قوله: «هذه مقدمة» تنبيهٌ على أن قوله: «مقدمة» مرفوعةٌ على الخبرية. (إس)

قوله: «هذه مقدمة» المقدمة: ما يتوقف عليه الشروع في المسائل في الجملة، إمّا مطلقاً، وهو تعريف العلم وغايته، وإمّا مقيداً بزيادة البصيرة، وهو بيان الموضوع وغير ذلك من الأشياء التي تفيد زيادة بصيرة للشارع. ويسمى طائفةً من الكلام المشتغل عليها^(٤) «مقدمة» تجزئاً. والمصنّف^(٥) يسمي الأوّل^(٦) مقدمة العلم، والثاني^(٧) مقدمة الكتاب. (شوستري)

(٣) هذا مسلّم، ولكن التجرد عن الأوهام لعامة الخلق في هذه الشأنة متعذر، ورعاية القواعد المنطقيّة وعدم إهمالها ممكن. (انظر: مرآة الشروح - شرح ملا مبين على السلم - ص: ٤٢-٤٣، مطبعة الشركة، قرآن، ١٣٢١ هـ، ١٩٠٣ م، وتحرير كنديا ص: ٧٣، طبعة رحمانية، بشاور).

(٤) أي على تعريف العلم وغايته وبيان موضوع. (٥) انظر شرحه المطول على التلخيص (ص: ١٣). (٦) وهو ما يتوقف عليه الشروع في المسائل في الجملة. (٧) وهو طائفة من الكلام المشتغل على تعريف العلم وغايته وبيان موضوعه.

[١] قوله: «فاحتيج» مُفَرَّغٌ على قوله: «وقد يقع فيه الخطأ». وقد استشكل تعريفه عليه بأنّه لا يلزم من وقوع الخطأ في النظر الجزئي الاحتياج إلى قانون كلي؛ وذلك لأنّه يجوز أن تكفي الفطرة في العصمة، ويكون وقوع الخطأ لعدم إعمالها. ويجوز أن تُعرف الأنظار الجزئية من غير معرفة قانون كلي، فيُحتَرَزُ بتلك المعرفة عن الخطأ. وأجيب بأنّ التفرغ لظهور عدم كفاية الفطرة، إذ بعد إثبات وقوع الخطأ فيه من الإنسان لا وجه لكون الفطرة الإنسانية كافية في ذلك التمييز، وإلا لم يُتَصَوَّر وقوع الخطأ فيه من صاحبها، فلا حاجة إلى إثبات عدمه. وأمّا الأنظار الجزئية فإنّه بتعذر ضبطها لتكثرها بتكثر الأزمان، فلا بد من أمر كلي ينطبق عليها.

أقول: قال شارح «السلم»^(١): إنّ الأعظم الماهرين في المنطق ربّما يُخطِئون خطأ لا يكادون يتنبهون^(٢)، ولا يُجديهم المنطق نفعاً، كيف والمنطق قد حكم مثلاً بانتهاه مقدّمات البرهان إلى الضروريات، وربّما يلتبس الوهمي الكاذب بالضروري؛ فلم يحصل التمييز بينهما باستعمال المنطق؛ وبعد تمييز العقل بين الكاذب الوهمي والضروري لا يحتاج كثيراً إلى المنطق؛ فيأخذ العاصم ما به يحصل التمييز بين الكاذب والضروري، وهو الفطرة

(١) هو العلامة بحر العلوم عبد العلي اللكنوي في شرحه على السلم (ص: ٣٤، طبعة المطبع المصطفائي، لاهور، ص: ٢٠٩، طبعة دار الضياء، الكويت، الأولى، ١٤٣٣ هـ بتحقيق عبد النصير المليباري) (٢) أجيب عنه بأن ذلك لعدم رعايتهم قواعد المنطق.

وهي مأخوذة من مقدمة الجيش^[٤].

والمراد^(١) منها ههنا^[٥]، إن كان الكتاب عبارة عن الألفاظ والعبارات، طائفة من الكلام^[٦]، قُدمت^[٧] أمام المقصود، لارتباط المقصود بها، ونفعها^[٨] فيه؛ وإن كان عبارة عن المعاني، فالمراد من المقدمة طائفة من المعاني يُوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع.

وتجوز الاحتمالات الأخر في «الكتاب» يستدعي^[٩] جوازها في «المقدمة» التي هي جزؤه، لكن القوم لم يزدوا^[١٠] على الألفاظ والمعاني في هذا الباب.

قوله: «العلم» هو الصورة^[١١] الحاصلة من الشيء عند العقل^[١٢].

والمصنف لم يتعرض لتعريفه^[١٣] إمّا لكفاية التصوّر^(٢) بوجه ما في مقام التقسيم^(٣)،

وإمّا لأن تعريف العلم مشهور مستفيض، وإمّا لأن العلم بديهى التصوّر على ما قيل^[١٤] (١).

قوله: «إن كان» إذعاناً للنسبة أي اعتقاداً^[١٥] للنسبة الخبريّة الثبوتية، كالإذعان بأن زيداً قائم، أو السلبية، كالا اعتقاد بأنه ليس بقائم.



(١) المشهور أنهم يعرفون «المقدمة» في هذا الموضع بما يتوقف عليه الشروع، كما فعل القطب الرازي في شرح الشمسية ٢٩/١ - ٣٠. ولكن الشارح الفاضل أعرض عنه وعرفه بما هو مذكور، لأنه يرد على التعريف المشهور إيرادات، وفي دفعها تكلفات، كما لا يخفى على من نظر في شرح الشمسية.

(٢) كذا في جميع نسخ المخطوط والمطبوع سوى الطبعين الهنديين، ففيها: «اللاكتفاء بالصوّر».

(٣) يعني أن التقسيم يُفيد تصوّر المقسم بوجه ما، فاكفى به المصنف، ولم يتعرض لتعريف العلم الذي هو المقسم.

(٤) ينبغي أن ينبه أن التمريض ليس لتضعيف القول ببداية تصور العلم، فإنه قول المحققين. وإنما الضعف في كون بداهة العلم علّة لترك تعريفه في هذا المقام كما يظهر من حاشية اللكنوي الرقم ١٤، فتنبّه ولا تكن من الغافلين.

[١٢] قوله: «عند العقل» والعقل المراد للنفس الناطقة هو جوهر مجرد في ذاته لا في فعله. والعقل الذي هو مرادف الملك جوهر مجرد في ذاته وفعله. (عبد)

[١٣] قوله: «والمصنّف لم يتعرّض إلخ» جواب عما يقال: إنّ المصنّف قسّم العلم إلى قسمين قبل تعريفه، هو باطل. (ع)

[١٤] قوله: «على ما قيل» القائل الإمام الرازي في الملخص. (ع)

قوله: «على ما قيل» وجه الضعف أن كون العلم بديهياً لا يستلزم أن لا يُنبّه عليه في مقام التقسيم، فإنّ البديهي أيضاً قد يكون خفياً، فلا بدّ لإزالة الخفاء وتعيين المقيس من التنبيه عليه^(٣). (إس)

[١٥] قوله: «إن كان» إنّما اختار المصنّف هذه العبارة في تقسيم العلم دون ما اختاره الآخرون من أن «العلم إن كان إدراكاً لأنّ النسبة واقعة أو ليست بواقعة فتصديق، وإلا فتصور» لأنّها أوجز وأخصر، ولأنّها لا يرد عليها الإيرادات التي ترد على عباراتهم على ما فضّلت في موضعها. (شيخ الإسلام)

[١٦] قوله: «أي اعتقاداً» أي ربط القلب بأنّ المحمول ثابت للموضوع مثلاً في الواقع، ويُعبّر عنه بالفارسية بـ «گرویدن» و «باور کردن». (عبد)

قوله: «أي اعتقاداً» اعلم أن الاعتقاد إمّا أن يكون بحيث يبقى احتمال نقيضه فظنّ، أو لا يبقى فهو جزم؛ وهو لا يخلو إمّا أن لا يكون مطابقاً لما في نفس الأمر أو يكون، فعلى الأوّل يُسمّى جهلاً مركّباً، والثاني لا يخلو

[٤] قوله: «مقدّمة الجيش» إضافة المقدّمة إلى الجيش لبيان الأصل، لا لأخذها في الاستعمال^(١). ومقدّمة الجيش: الجماعة التي تتقدّم الجيش. وقد استعبرت لأوّل كلّ شيء. (عبد)

[٥] قوله: «المراد ههنا» إنّما قال: «ههنا» لأنّ المقدّمة في مباحث القياس تُطلّق على قضية جُعِلت جزء قياس أو حجّة. (عبد)

[٦] قوله: «طائفة» لا يقال: إنّ هذا التعريف للمقدّمة ليس بمطرّد لصدقه على غير المقدّمة من الألفاظ والعبارات الواقعة في بيان الحاجة مثلاً؛ لأنّا نقول: هذا التعريف لفظي، وهو يجوز بالأعم، فتأمل. (عبد الحلیم)

[٧] قوله: «قدّمت» إشارة إلى أنّ المختار عنده «المقدّمة» بفتح الدال. (عبد)

[٨] قوله: «ونفعها» عطف تفسيريّ.

[٩] قوله: «يستدعي» أي تجويز الاحتمالات الأخر من الاحتمالات السبع المذكورة سابقاً من كونه عبارة عن مجموع الألفاظ والمعاني، أو الألفاظ والنقوش، أو المعاني والنقوش، أو مجموع الثلاثة، أو النقوش وحدها، يستدعي جواز هذه الاحتمالات في المقدّمة أيضاً فإنّها جزء منه، فحالها كحالها. (إس)

[١٠] قوله: «لم يزيدوا إلخ» لبعدها عن المقصود، وافتقارها إلى كثرة التجوّز، فالاشتغال بها لا طائل تحته. (ع)

[١١] قوله: «هو الصورة» يعني أنّ العلم هو الصورة الناشئة المتّزعة عنه^(٢)، سواء كانت مطابقة أو لا. (عبد)

(٣) لا يخفى أنّ التنبيه يكون في التصديقات وليس التصورات، والمعرف من التصورات. ولعلّ الأولى أن نقول: كونه بديهياً يستلزم عدم التعريف الحقيقي. والمراد من التعريف هنا أعم من الحقيقي واللفظي. ويصحّ التعريف اللفظي للتصور البديهي.

(١) يعني: ليس المراد أنّ العرب كانوا يطلقون كلمة «مقدّمة الجيش» للجماعة المتقدّمة من الجيش، بل المراد أنّهم كانوا يطلقون كلمة «المقدّمة» على تلك الجماعة من الجيش.

(٢) أي عن الشيء.

فقد^[١٧] اختار مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الإذعان والحكم، دون المجموع المركب منه ومن تصور الطرفين^[١٨]، كما زعمه^[١٩] الإمام الرازي^(١).
 واختار مذهب القدماء^[٢٠] حيث جعل متعلق الإذعان والحكم الذي هو جزء أخير للقضية هو النسبة الخبرية^[٢١] الثبوتية أو السلبية، لا وقوع النسبة الثبوتية التقييدية أو لا وقوعها^(٢). وسيشير^[٢٢] إلى تثليث أجزاء القضية في مباحث القضايا.



- (١) قال في منطق الملخص ص: ٧، تحقيق أحد فرامرز قراملكي وآدبته اصغري نژاد انتشارات دانشگاه امام صادق، الطبعة الأولى، ١٣٨١ الهجرة الشمسية: «إن تصوراً إذا حكم عليه بنفي أو إثبات كان المجموع تصديقاً. وفرق ما بينها كما بين البسيط والمركب. وكل تصديقي ففيه ثلاث تصورات الخ».
- (٢) اعلم أنهم اختلفوا في التصديق هل هو يخالف التصور في ماهيته وحقيقته أم لا؟ فذهب المتقدمون - وهو الحق وعليه المحققون - أنه يخالفه في الماهية، وذهب المتأخرون إلى أنها متحدان في الماهية، وأن اختلافها في المتعلق فقط. هذا أصل الخلاف.
- ثم المتأخرون لم وجدوا أن من التصور ما هو يتعلق بالنسبة، مثل الشك، إذ لا شك أنه لا يتعلق بزيد ولا بقائم - في قولنا: «زيد قائم» - بل بنسبة القيام إلى زيد، وقد نقرر عندهم أن التصور لا يتعلق بها يتعلق به التصديق - بناء على زعمهم (و لا جرم) نسبة أخرى يتعلق بها الشك والوهم. وسؤوا النسبة التقييدية والنسبة بين بين.
- وأما المتقدمون ففقرقوا بينهما في الحقيقة والماهية، فلا خرج من تعلقهما بشيء واحد.
- وإيضاح الفرق بينهما عندهم أن التصديق إدراك حالي، والتصور إدراك غير حالي. فالإدراك التصديقي قيام زيد يعني الحكاية عن قيام زيد في الواقع، فحينما تدرك قيام زيد إدراكاً تصديقياً فإنك تدرك أن زيدا قد قام في الخارج. وأمّا الإدراك التصوري لقيام زيد فإنه بمعنى إدراك معنى قيام زيد، ليس فيه حكاية عن الواقع. فحينما تدرك قيام زيد إدراكاً تصورياً فإنك تعرف معنى قيام زيد وتعرف - مثلاً - فرق قيامه عن قموده وأنه ليس بالاضطجاع أو...!
- وواضح أن التصديق يحكي عن الواقع، والتصور ليس كذلك. هذا ليس موضع خلاف بين المتقدمين والمتأخرين، ولكن المتقدمين أدرجوا هذه الحكاية في ماهية التصديق، ولم يفعلها المتأخرون، فاضطروا إلى أن يضمّنوها متعلق التصديق، ولأجله قالوا: متعلق التصديق هو وقوع قيام زيد. ففي القضية عندهم موضوع، وهو زيد - مثلاً، ومحمول، وهو قائم، ونسبتان: الأولى: النسبة التقييدية، وهي قيام زيد، الثانية: النسبة الخبرية التامة وهي وقوع قيام زيد. وأمّا المتقدمون ففي القضية عندهم موضوع ومحمول ونسبة واحدة، يتعلق بها التصديق والإذعان فيصير نوعاً من الإدراك، ويتعلق به غيره فيصير نوعاً آخر من الإدراك. هذا إجمال القول في خلافهم، تأمل فيه تفتح لك أبواب أخرى.

والتصديق. ومعنى «زيد قائم» عندهم «زيد آن قائم است»^(٢).

والقدماء قالوا: إنَّ التصور والتصديق متغايران ذاتاً لا متعلقاً، بل التصور لا حَجَرَ فيه، حتى يتعلَّق بكلِّ شيءٍ وينقيضه وبمتعلِّق التصديق؛ فقالوا: إنَّ القضية مشتملة على ثلاثة أجزاء، ثالثها النسبة النامية الخيرية الثبوتية أو السلبية. فالشك عندهم تصورٌ وإدراكٌ يتعلَّق بتلك النسبة، لكن لا على وجه الإذعان والتسليم؛ فمعنى «زيد قائم» «زيد قائم است».

وهذا هو الحقُّ، فإنَّنا لا نفهم من «زيد قائم» إلا النسبة الواحدة، ولا نحتاج في عقده إلى نسبة أخرى، فتأمل. (عبد الحليم)

(٢) معنى «زيد قائم» عند المتقدمين - على ما قال المحشي - «زيد قائم است» وعند التأخرين: «زيد آن قائم است». وهذا التفريق من المحشي رحمه الله إشارة إلى أنَّ القضية عند المتقدمين مشتملة على رابط واحد، وعند التأخرين على رابطين. والمتأخرون لما زادوا نسبة أخرى في القضية وسَمَّوها بالنسبة بين بين والنسبة التقييدية، لا جرم تغيَّر عندهم معنى النسبة الحكمية.

وبعبارة أخرى: اتفق المتقدمون والمتأخرون على أنَّ القضية تشتمل على الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية. وزاد المتأخرون عليها النسبة التقييدية. ولكن اختلافهم في النسبة التقييدية أثر في النسبة الحكمية أيضاً، فهي عند المتقدمين صفة للمحمول، وعند التأخرين صفة للنسبة التقييدية. وحاصله أن قولنا: «زيد قائم» معناه عند المتقدمين أن مفهوم قائم متحد مع زيد. وعند التأخرين أن اتحاد القائم مع زيد مطابق لما في نفس الأمر.

فالقضية عند المتقدمين مشتملة على نسبة واحدة وهي اتحاد القائم مع زيد - مثلاً - وأما عند التأخرين فعلٌ نسبتين: الأولى: اتحاد القائم مع زيد. والثانية: مطابقة هذا الاتحاد مع الواقع. والأولى أن يعين لفظان لبيان نسبتين، ولأجله ذكر المحشي في بيان مذهب التأخرين رابطتين وهما «آن» و «است».

إمَّا أن يكون ثابتاً في الواقع بحيث لا يزول بتشكيك المشكِّك فيسمَّى يقيناً، أو لا فهو تقليدٌ. وهذه الإدراكات كلُّ واحد منها تصديقٌ.

[١٧] قوله: «فقد اختار إلخ» تفريعٌ على جعل التصديق نفس الإذعان.

[١٨] قوله: «ومن تصور الطرفين» فيه نظرٌ، فإنَّ التصديق عند الإمام مركَّبٌ من التصورات الثلاث والحكم، فلا بدَّ من ذكر تصور النسبة أيضاً، إلا أن يقال: إنَّه تركه اعتماداً على القرينة السليمة. (إس)

[١٩] قوله: «كما زعمه» أشار بقوله: «زعم» إلى ضعف مذهب الإمام.

ووجهه على ما قال السيد السند^(١) أنَّ كلاً من التصور والتصديق ممتازٌ عن الآخر بطريق خاصٍّ ليحصل به، فلا بدَّ في تقسيم العلم من ملاحظة ذلك الامتياز. وتلك الملاحظة مرعيةٌ على طور تقسيمهم دون تقسيمه.

أقول: لكن أهل العربية لا يفرِّقون بين «زعم» و«قال»، بل قالوا: إنَّ الزعم نصٌّ في القول، فأين الإشارة إلى ضعف مذهب الإمام؟ (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٢٠] قوله: «اختار مذهب القدماء» اعلم أنَّ المتأخرين لما زعموا أنَّ التصور والتصديق متحدان ذاتاً، ومتغايران بحسب المتعلِّق، ورأوا أنَّ الشك تصورٌ يتعلَّق بالنسبة، أذعنوا بأنَّ القضية مشتملة على أربعة أجزاء: ١- المحكوم عليه، ٢- وبه، ٣- والنسبة الثبوتية أو السلبية التقييدية، وسَمَّوها بالنسبة الحكمية، وهي متعلِّق الشك والوهم وغيرهما عندهم، ٤- ووقوع النسبة أو لاقوعها، وهو جزءٌ أخيرٌ للقضية ومتعلِّق الإذعان

(١) انظر كلامه في حاشيته على شرح الشمسية (١/٧٢-٧٣)

قوله: «والافتصُّورُ» سواء كان إدراكاً لأمرٍ واحدٍ كتصوُّر زيد، أو لأُمُورٍ متعدِّدةٍ بدون النسبة كتصوُّر زيد وعمرو، أو مع نسبةٍ غير تامَّةٍ كتصوُّر غلام زيد، أو تامَّةٍ إنشائيَّةٍ كتصوُّر اضرب، أو خبريَّةٍ مُدرَكَةٍ بإدراكٍ غيرٍ إذعائيٍّ كما في صورة التخييل^[٢٣] والشكِّ والوهم.

قوله: «ويقتسبان» الاقتسامُ بمعنى أخذ القسمة، على ما في «الأساس»^(١)، أي يقتسم التصوُّر والتصديقُ كلاً من وصفي الضرورة - أي الحصولِ بلا نظر^[٢٤] - والاكتسابِ - أي الحصولِ بالنظر^[٢٥]، فيأخذ^[٢٦] التصوُّرُ قسماً من الضرورة فيصيرُ ضرورياً، وقسماً من الاكتسابِ فيصيرُ كسبياً. وكذا الحال في التصديق^[٢٧].

فالمذكور في هذه العبارة صريحاً هو انقسامُ الضرورة والاكتسابِ. ويُعلَم انقسامُ كُلِّ من التصوُّر والتصديق إلى الضروري^[٢٨] والكسبيَّ ضمناً وكنايةً. وهي أبلغ^[٢٩] وأحسن من الصريح.



[٢٦] قوله: «فيأخذ» هذا مدلول العبارة صريحاً. ويلزم منه صيرورة التصور ضرورياً أو كسبياً. فثبت من ههنا أن انقسام التصور إلى الضروري والمكتسب يُعلم بالكناية التي مدارها على اللزوم. (عبد)

[٢٧] قوله: «وكذا الحال في التصديق» يعني يأخذ التصديق قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً، وقسماً من الاكتساب فيصير كسبياً. (ع)

[٢٨] قوله: «إلى الضروري» وإنما عدل عن «الضرورة» و«الاكتساب» إليهما^(١)، لأن الحمل معتبر بين الأقسام والمقسّم بالتقسيم الاصطلاحي الذي هو المقصود الأصلي.

[٢٩] قوله: «وهي أبلغ» أي الكناية أبلغ شأنًا وأحسن مكاناً من التصريح الذي يُعلم به من غير فكر وروية. ولا شك أن ما يحصل بعد التعب والمحنة يكون جليل الشأن ورفيع المكان. (عبد)

هذا النوع من التقابل. فيجب تخصيص العلم المنقسم إلى التصور والتصديق المنقسمين إلى النظري والبدهي بالعلم الحصري الحادث.

وعلم العقول لما كان قديماً لا يصلح للنظرية، إذ النظرية تقتضي سبق العدم، وهذا يناقض القدم. فلا يكون علم العقول نظرياً. وهذا يستلزم أن لا يكون بدعياً أيضاً بناء على ما قلنا من وجوب صلاحية العدمي للملكة. وحاصله أن علم العقول لا يكون نظرياً ولا بدعياً.

وهذا يقتضي أن لا يكون علم العقول منقسماً إلى التصور والتصديق أيضاً. فتدبر. وتفصيل الكلام لا يحتمله المقام.

(٤) أي الضروري والاكتسابي. أي قال الماتن: «يقتسان الضروري والاكتسابي» ولم يقل: «يقتسان الضرورة والاكتساب».

[٢١] قوله: «النسبة الخبرية» هذا في الحملية، ونسبة الاتصال والاتصال في المتصلة، ونسبة الانفصال والاتصال في المنفصلة.

[٢٢] قوله: «وسيشير» عطف على «جعل». يعني حيث يشير. (عبد)

قوله: «وسيشير» حيث قال في بحث القضايا: «يُسَمَّى المحكوم عليه موضوعاً، والمحكوم به محمولاً، والدال على النسبة رابطة». (إس)

[٢٣] قوله: «كما في صورة التخيل» هو عبارة عن حصول صورة القضية في الذهن من غير تردد وتجويز^(١). والشك: هو إدراك النسبة مع تردد فيها، وتجويز الجائتين على السواء. والوهم: تصور النسبة مع رجحان جانب مخالفيها، فهو الإدراك المرجوح. (إس)

[٢٤] قوله: «أي الحصول بلا نظر» إنما فسر الضرورة بهذا الدفع ما يوثق من أن المراد ههنا الحصول لا بمباشرة الأسباب، بدليل وقوعها مقابلاً للاكتساب، فإن الضروري المقابل للاكتساب إنما يستعمل بهذا المعنى^(٢). (ملخص إس)

[٢٥] قوله: «أي الحصول بالنظر» فسر الاكتساب بالحصول بالنظر، والضرورة بالحصول بلا نظر إشارة إلى أن بين النظري والبدهي تقابل بالعدم والملكية، والنظر وجودي.

ويتني عليه عدم انقسام علم العقول إلى التصور والتصديق^(٣). (عبد الحي)

(١) أو قل: حصول صورة القضية في الذهن من دون الحكاية عن الواقع. نفهم معنى «زيد قائم» مثلاً - ولكنك لا تلتفت إلى الواقع، ولست بصدد معرفة مطابقته للواقع.

(٢) أي بمعنى الحصول لا بمباشرة الأسباب.

(٣) ذكر المحشي أن بين النظري والبدهي تقابل العدم والملكية. وقد صرحوا بأن العدمي يجب أن يكون صالحاً للملكة في

قوله: «بالضرورة»^[٣٠] إشارة إلى أنَّ هذه القسمة بديهية لا يحتاج إلى تحشُّم الاستدلال^[٣١]، كما ارتكبه القوم^(١)؛ وذلك لأنَّنا إذا رجعنا إلى وجداننا^[٣٢] وجدنا من التصورات ما هو حاصلٌ لنا بلا نظير كتصور الحرارة^[٣٣] والبرودة، ومنها ما هو حاصلٌ بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك والجن^[٣٤]؛ وكذا من التصديقات ما يحصل بلا نظير كالتصديق بأنَّ الشمس مُشرِّقة، والنار مُحرِّقة، ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق بأنَّ العالم حادثٌ، والصانع موجودٌ^[٣٥].

قوله: «وهو ملاحظة المعقول»^[٣٦] أي النظر توجُّه النفس نحو الأمر المعلوم^[٣٧] لتحصيل أمرٍ غير معلوم^[٣٨].



[٣٠] قوله: «بالضرورة» أي بالبدهة. ويحتمل أن يكون معناه بالوجوب^(١). (شيخ الإسلام)

[٣١] قوله: «تجسّم الاستدلال» إنّما كان الاستدلال تجسّماً لأنّ من ادّعى واستدلّ، صار هدفاً لسهام المتنوع والمعارضات^(٢). (عبد)

[٣٢] قوله: «لأنّا إذا رجعنا» لإزالة الخفاء، وإشارة إلى أنّ هذا الوجدان عامٌّ لا خاصٌّ؛ فلا يردّ أنّ الوجدان لا يصير دليلاً على الغير. (عبد)

[٣٣] قوله: «كتصوّر الحرارة» فيه نظر، فإنّه لم يجوز أن يكون تصوّر الحرارة والبرودة وكذا التصديق بأنّ الشمس مشرّقة والنار محرّقة مكتسباً من النظر. وعدم شعور الاكتساب لا يستلزم عدمه، لجواز النسيان بكييفيته.

والجواب أنّ هذه الأمور حاصلّة لنا في المرتبة المسماة بالعقل بالملكة، وفي هذه المرتبة لا اكتساب بالفعل، فلا بدّ من أن يكون حصولها بلا اكتساب، وهو المطلوب. (إس)

[٣٤] قوله: «الملّك والجنّ» الملّك جوهرٌ نورانيٌّ والجنّ جوهرٌ ناريٌّ يتشكّل بأشكالٍ مختلفة.

[٣٥] قوله: «والصانع موجود» لأنّ الصانع مؤثّر في المصنوع الموجود. وكلّ مؤثّر في المصنوع الموجود موجود، ولأنّ المصنوع موجودٌ ممكنٌ، ولا بدّ للموجود

(١) تفسيره بالبدهة أولى وأقرب، وهو مختار الشراح، وبه يصحّ جعل كلام الماتن رحمه الله تعريضاً لضعف صنيع من تعرّض للاستدلال، فتنّب.

(٢) بل الأولى أن يقال: إنّما جعل الاستدلال مهناً تجسّماً لأنّ الكلام بدون أسلم، كما فصله العلامة الدواني في شرح هذا الموضع. والشارح تابع للعلامة الدواني وعبارته (ص: ١٩): «وهذا الطريق - يعني الإحالة إلى البدهة - أسلم من تكلف الاستدلال عليه...».

الممكن من موجود يرجّح أحد طرفيه، وهو الصانع. (عبد)

[٣٦] قوله: «وهو ملاحظة» وإنّما قال: «الملاحظة» ولم يقل: «حصول المعقول» أو «العلم بالشيء» لأنّ حصول المعقول والعلم به قد يتحقّق بدون التوجّه والالتفات، وحيث لم يتحقّق النظر والاكتساب. (شومستري)

قوله: «ملاحظة المعقول» وإنّما لم يقل: «ملاحظة المعقولات» لتلّا يخرج التعريف بالمفرد كتعريف الإنسان بالصاحك.

[٣٧] قوله: «نحو الأمر المعلوم» الذي حصل صورته في العقل.

ولا يخفى أنّه لو قال: «نحو الأمر المعقول» لكان أنسب بعبارة الثن، وأوفق لما سيذكره من وجه العدول عن لفظ «المعلوم» إلى «المعقول». (عبد)

[٣٨] قوله: «أمر غير معلوم» تصوريّاً كان أو تصديقيّاً. والمراد به عدم العلم بالوجه الذي يُطلّب، لا من جميع الوجوه، لأنّ طلب المجهول المطلق محالّ.

وإنّما اعتُبر الجهل في المطلوب لاستحالة استعمال المعلوم. (خلاصة عبد)

قوله: «غير معلوم» إنّما اعتُبر المصنّف الجهل في المطلوب لاستحالة استعمال المعلوم وتحصيل الحاصل بدهة.

فإن قلت: إذا كان المطلوب مجهولاً يلزم أن يكون النفس طالباً للمجهول المطلق، وهو محالّ.

قلت: قد حقّقوا أنّه لا بدّ أن لا يكون مجهولاً مطلقاً من كلّ الوجوه، بل لا بدّ أن يكون معلوماً بوجه، لتلّا يلزم طلب المجهول المطلق، ومجهولاً بوجه آخر، لتلّا يلزم تحصيل الحاصل. (شيخ الإسلام)

وفي العدول عن لفظ «المعلوم» إلى «المعقول» فوائد: [١] منها: التحرُّز^[٣٩] عن استعمال اللفظ المشترك^[٤٠] في التعريف. [٢] ومنها: التنبيه على أنَّ الفكر إنَّما يجري في المعقولات، أي الأمور الكلية^[٤١] الحاصلة في العقل، دون الأمور الجزئية، فإنَّ الجزئي لا يكون كاسباً ولا مكتسباً^[٤٢]. [٣] ومنها: رعاية السَّجَع.

قوله: «فيه الخطأ» بدليل أنَّ الفكر قد ينتهي إلى نتيجة كحدوث العالم، وقد ينتهي^[٤٣] إلى نقيضها، كقِدَم العالم^[٤٤]، فأحد الفكرين خطأ حيثُ لا محالة، وإلَّا لزم اجتماع النقيضين^[٤٥]، فلا بدَّ من قاعدة كلية^[٤٦] لو رُوِعت لم يقع الخطأ في الفكر، وهي المنطق.

فقد ثبت^[٤٧] احتياجُ الناس إلى المنطق في العصمة عن الخطأ في الفكر بثلاث مقدّمات^[٤٨]:
الأولى^[٤٩]: أنَّ العلم إمَّا تصوُّرٌ أو تصديقٌ.

والثانية: أنَّ كلاً منهما، إمَّا أن يحصل بلا نظرٍ، أو يحصل بالنظر.

والثالثة: أنَّ النظر قد يقع فيه الخطأ.

فهذه المقدّمات الثلاث تُفيد احتياجُ النَّاس في التحرُّز عن الخطأ في الفكر إلى قانونٍ، وذلك هو المنطقُ.



طرق جزئية فكرية، وامتياز صحيحها من سقيمها. ولا يلزم منه الاحتياج إلى قواعد كلية.

الجواب أن الاحتياج الأول ملزوم للاحتياج الثاني، فإن الطرق الجزئية لا سبيل إلى معرفتها لكونها غير متناهية إلا بمعرفة القواعد الكلية واستنباط الجزئيات منها. فثبت الاحتياج إلى المنطق ولو بواسطة. والمطلوب ليس إلا إثبات نفس الاحتياج إليه، لا الاحتياج بالذات^(١). فثبت المطلوب. (إس)

[٤٧] قوله: «فقد ثبت احتياج» فاندفع أن المقدمة في رسم المنطق وبيان الغاية والموضوع؛ فبيان تقسيم العلم إلى التصور والتصديق، وتقسيم كل منها إلى البديهي والنظري، وأن النظر قد يقع فيه الخطأ في المقدمة ببيان ما ليس بمقصود فيها. (خلاصة عبد)

[٤٨] قوله: «بثلاث مقدمات» فيه أن ههنا مقدمة رابعة وهي أن الفطرة الإنسانية لا تكفي في الخطأ، إذ لو كُفّت فلا حاجة إلى المنطق.

والجواب أنها داخلة في الثالثة، فإن معناها أن النظر قد يقع فيه الخطأ عن العقلاء الطالبين للصواب الهاربين عن الخطأ. وهذا لا يتصور إلا على تقدير عدم كفاية الفطرة. كذا قيل. (عبد الحليم)

[٤٩] قوله: «الأولى: أن» فإن قيل: لا حاجة في إثبات الاحتياج إلى المنطق إلى تقسيم العلم إليها، فإن تقسيمه إلى الضروري والنظري، ووقوع الخطأ في النظر يكفي في ذلك الإثبات.

والجواب أن المقصود ببيان الاحتياج إلى قسمي علم المنطق، أعني الموصول إلى التصور والموصول إلى التصديق؛ فلو لم يقسم العلم أولاً إلى التصور والتصديق، ولم يبين أن كلاً منهما ضروري ونظري، لجاز أن تكون التصورات

[٣٩] قوله: «التحرُّز» إنَّما وجب التحرُّز عن استعمال اللفظ المشترك لأن المقصود حينئذ يكون محتماً لغيره، فلا يظهر المراد على المخاطب، ولا يحصل له فائدة التعريف. (إس)

[٤٠] قوله: «اللفظ المشترك» فإنَّ العلم مشترك بين الصورة الحاصلة من الشيء، والاعتقاد الجازم المطابق للواقع.

[٤١] قوله: «أي الأمور الكلية» لما كانت المعقولات شاملة للأمور الكلية والجزئية الغير المادية فقط على مذهب، وللجزئية المادية أيضاً على مذهب، مع أن الفكر لا يجري في الأمور الجزئية مادية كانت أو غيرها فسر المعقولات بقوله: «أي الأمور الخ». (عبد)

[٤٢] قوله: «ولا مكتسبة» فإنَّ الإدراك المتعلِّق بالجزئيات هو الإحساس، وإحساس الجزئي وملاحظته لا يؤدي إلى إحساس جزئي آخر، ولا إلى إدراك كلي؛ وكذلك الإحساس لا يؤدي إليه إحساس آخر ولا إدراك أمور كلية بالترتيب. (إس)

[٤٣] قوله: «وقد ينتهي» وكذا قد يحصل بالتصور صورة شيء، وفي وقت آخر صورته الأخرى، فأحدهما غير مطابق، فوقع الخطأ. فليس وقوع الخطأ مقصوداً في التصديق كما يُتوهم من بيان الشارح. (عبد الحليم)

[٤٤] قوله: «كقدم العالم» فيه أن نقيض «العالم حادث» «العالم ليس بحادث»، لا «العالم قديم».

والجواب أن المراد بالنقيض أعم من أن يكون بلا واسطة أو بواسطة، فقدم العالم وإن ليس نقيضاً لحادث العالم لكنه ملزوم لنقيض حدوث العالم. (محصل)

[٤٥] قوله: «النقيضين» بواسطة أو بلا واسطة.

[٤٦] قوله: «فلا بد من قاعدة كلية» فيه بحث، فإن غاية ما يلزم من وقوع الخطأ في الفكر الاحتياج إلى

(١) أي الاحتياج بلا واسطة.

وَعِلْمٌ مِنْ هَذَا تَعْرِيفُ الْمُنْطَقِ^[٥٠] أَيْضاً بِأَنَّهُ قَانُونٌ يَعْصِمُ مَرَاعَاتُهُ الذَّهْنَ عَنِ الْخَطَأِ فِي الْفِكْرِ.

فَههنا^[٥١] عِلْمُ أَمْرَانِ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي وُضِعَتْ الْمَقْدِّمَةُ لِبَيَانِهَا. بَقِيَ الْكَلَامُ فِي الْأَمْرِ الثَّالِثِ، وَهُوَ تَحْقِيقُ أَنَّ مَوْضُوعَ عِلْمِ الْمُنْطَقِ مَاذَا، فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَمَوْضُوعُهُ أَه».

قَوْلُهُ: «قَانُونٌ»^[٥٢] الْقَانُونُ لَفْظٌ يُونَانِيٌّ أَوْ سُرِيَانِيٌّ، مَوْضُوعٌ فِي الْأَصْلِ لِمَسْطَرِ الْكِتَابَةِ. وَفِي الْإِصْصَالِحِ «قَضِيَّةٌ كَلِمَةٌ يُتَعَرَّفُ مِنْهَا»^[٥٣] أَحْكَامُ جُزْئِيَّاتٍ مَوْضُوعُهَا، كَقَوْلِ النَّحَاةِ: «كُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ»، فَإِنَّهُ حَكَمَ كُلِّيٌّ يُعْلَمُ مِنْهُ أَحْوَالُ جُزْئِيَّاتِ الْفَاعِلِ.



[٥١] قوله: «فهنا» دفع لما يتوهم من أن المصنّف ترك تعريف المنطق في المقدمة حيث لم يقل: «المنطق قانون الخ» مع أنه من الأمور الثلاثة التي عُقدت المقدمة لبيانها.

وجه الدفع أنه مذكور، وإن لم يكن ذكره بالاستقلال، فإنه لا مضايقة. (إس)

[٥٢] قوله: «قانون» أطلق القانون عليه مع أنه قوانين متعدّدة تعبيراً عن الكلّ باسم الجزء. وفي ذلك إشارة إلى أن تلك القوانين لا اشتراكها في جهة واحدة تُضبطها وتجعلها كشيء بمنزلة قانون واحد.

وجه التسمية بالمنطق أنه يحصل بسببه الاقتدار على النطق الظاهريّ - أعني التكلّم - والإصابة في الباطنيّ - أعني إدراك الكلّيات - والنطق يُطلق على كليهما.

فالمنطق مصدرٌ ميميٌّ على وجه المبالغة، أو اسمٌ مكانٍ لهما. (شرح تهذيب از مولانا نور الله الشوستري)

[٥٣] قوله: «يُعرّف منها» طريق المعرفة أنه يُحمّل موضوع هذه القضية - أعني الفاعل - على الجزئيّ كزيد في «ضرب زيد»، فيقال: «زيدٌ فاعلٌ»، ويُجعل هذه القضية الحاصلة من حل الموضوع على الجزئيّ صغرى الشكليّ الأول، وتلك القضية الكلية كبرى بأن يقال: «زيدٌ فاعلٌ. وكلُّ فاعلٍ مرفوعٌ»، فالتتجية: «زيدٌ مرفوعٌ» فيخرج بهذا الطريق حكمٌ زيد، وهو الرفع. (إس)

ضرورية^(١)، أو التصديقات بتامها ضرورية، فلا حاجة إلى الموصل إلى التصور أو الموصل إلى التصديق؛ فلا يثبت الاحتياج إلى جزئي علم المنطق. وقد عرفت أن المقصود ذلك. (عبد)

[٥٠] قوله: «تعريف المنطق» الرسم المشهور للمنطق أنه آلة قانونيّة تعصم الذهن عن الخطأ في الفكر.

وإنما كان آلة لأن الآلة ما لا يكون مقصوداً بالذات، بل يُقصد إليها لتحصيل الغير. والمنطق كذلك؛ لأنه يعصم في المطالب العلمية.

ومسائله قوانينٌ كليّة منطبقة على سائر جزئياته، كما إذا عرفنا أن كلّ ضرورية سالية تنعكس سالية دائمة، عرفنا أن قولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة» ينعكس إلى «لا شيء من الحجر بإنسان دائماً».

وإنما كان هذا التعريف رسماً لا حداً لأن كونه آلة عارضٌ من عوارضه. والتعريف بالعارض رسمٌ على ما ستعرفه في بحث المعرفات. (شرح التهذيب از مولانا شيخ الإسلام)

قوله: «وقد علم من هذا تعريف المنطق» فإننا إذا أثبتنا الاحتياج إليه في العصمة عن الخطأ في الفكر، علمنا أن غاية المنطق هي هذه العصمة، وإذا علمنا أن غايته هذا أخذنا منه تعريفه. (إس)



(١) كما ذهب الإمام الرازي إلى أن التصورات كلها ضرورية والتصديقات بعضها ضرورية وبعضها نظرية.

[موضوع المنطق]

وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث إنه يُوصَلُ إلى مطلوبٍ تصوُّريٍّ فيُسمَّى «معرفاً»، أو تصديقيٍّ فيُسمَّى «حجّة».

قوله: «وموضوعه» موضوع^(١) العلم^(٢): «ما يُبَحِّثُ فيه عن عوارضه الذاتية^(٣)».

والعرض الذاتي^(٤): ما يعرض للشيء^(٥)، إمَّا أَوَّلاً وبالذات^(٦)، كالتعجب اللاحق للإنسان من حيث إنه إنسانٌ، وإمَّا بواسطة أمرٍ مساوٍ لذلك الشيء^(٧)، كالضحك الذي يعرض حقيقةً للمتعجب ثم يُنسَبُ عروضه إلى الإنسان بالعرض^(٨) والمجاز، فافهم^(٩).

قوله: «المعلوم التصوري» اعلم أن موضوع المنطق هو المعرف والحجّة.



(١) للشارح - ملا عبد الله - إيراد وتحقيق في موضوع العلم، سيأتيك في مبحث أجزاء العلوم في الخاتمة، فاصبر حتى تبلفه.

(٢) اعلم أن العوارض قسماً: العوارض الذاتية، والعوارض الغريبة. وهي - ذاتية كانت وغريبة - سبعة أقسام:

١- العارض لذات المعروض كالتعجب العارض للإنسان لذات الإنسان. ٢- العارض لجزئه الأعم كالحركة بالإرادة العارضة للإنسان بواسطة حيوان. ٣- العارض لجزئه المساوي كالتكلم العارض للإنسان بواسطة كونه ناطقاً. ٤- العارض للخارج المساوي كالضحك العارض للإنسان بواسطة كونه متعجباً. ٥- العارض للخارج الأعم كالحركة العارضة للأبيض بواسطة كونه جسماً. ٦- العارض للخارج الأخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة كونه إنساناً. ٧- العارض للخارج البائس كاللون العارض للجسم بواسطة السطح.

وثلاثة منها - وهي الأول والثالث والرابع - عوارض ذاتية بالاتفاق. وثلاثة منها - وهي الخامس والسادس والسابع - عوارض غريبة بالاتفاق. واختلفوا في الثاني - أي العارض لجزئه الأعم - فذهب المتأخرون أنه من العوارض الذاتية، والمتقدمون إلى أنه من العوارض الغريبة. وهو مختار الشارح حيث قال: «العرض الذاتي: ما يعرض للشيء إما أولاً وبالذات...، وإما بواسطة أمرٍ مساوٍ لذلك الشيء» فعمم القول وألزم أن يكون مساوياً، سواء كان ذلك الأمر جزءاً أو خارجاً. فيكون العارض للجزء الأعم غريباً عنده.

وهذا بخلاف صنيع الكاتبي في الشمسية حيث قال ١/ ١٥٠، مجموعة شروح الشمسية: «موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو أي لذاته أو لما يساويه أو لجزئه» فعمم الجزء سواء كان أعم أو مساوياً، ومراده من قوله: «أو لما يساويه» هو الخارج المساوي.

[موضوع المنطق]

وإن كان العروض بواسطة أعم^(٣) كالشيء العارض للإنسان بواسطة الحيوان، أو أخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة الناطق، أو أعم من وجه كتفريق البصر العارض للإنسان الأبيض الذي هو واسطة.

ويُسمى العارض الكذائي^(٤) عرضاً غريباً.

والعارض للشيء بواسطة الجزء الأعم يختلفوا في تسميته عرضاً ذاتياً أو غريباً^(٥)، والتفصيل في موضعه. (محصل)

[٥] قوله: «أمر مساوٍ لذلك الشيء» سواء كان جزءاً له أو خارجاً عنه كإدراك المقولات اللاحقة للإنسان بواسطة أنه ناطق، والضحك العارض له بواسطة أنه متعجب. (عبد)

[٦] قوله: «بالعرض» أي بالعرض الذي هو التعجب^(٦).

(٣) المراد من الواسطة هنا وفي الاثنين التاليين - الأخص، والأعم من وجه - الواسطة الخارج كما يظهر من قوله: «والعارض للشيء بواسطة الجزء الأعم يختلفوا...».

(٤) أي الثلاثة السابقة: الأعم والأخص والأعم من وجه.

(٥) فذهب المتأخرون إلى أنه من الأعراض الذاتية، والمتقدمون إلى أنه من الأعراض الغريبة.

ولا يخفى أن الأولى أن يقال: «اختلفوا في كونه عرضاً ذاتياً أو غريباً»، إذ المتبادر من قوله أن الاختلاف في التسمية فقط. (٦) مقتضى هذا التفسير أن يكون قوله: «بالعرض» بفتح الراء.

وهو الذي سمعنا في حلق الدروس من المشايخ. وكذلك المتبادر من قولهم في مقابله: «بالذات».

ولكن المتبع لاستعمال هذه الكلمة يدرك أن هذا التأويل لا يطرد في جميع مواضع استعمالها، فالواسطة لا يكون عرضاً دائماً، فكثيراً ما يكون عيناً.

والأقرب أن يكون ضبط هذه الكلمة بسكون الراء، =

[١] قوله: «موضوع العلم» إننا عرّف موضوع العلم مطلقاً لأن معرفة موضوع المنطق موقوفة عليه، فإنه مقيد.

[٢] قوله: «الذاتية» أي المستندة إلى ذات المعروض.

[٣] قوله: «ما يعرض للشيء» المراد من العروض الحمل بالمواطأة أي الحمل بهو هو. وذكر المبادئ في التمسك كالتعجب والضحك على سبيل المسامحة^(١).

[٤] قوله: «وبالذات» أي لا بواسطة شيء آخر.

والمراد بها ههنا: ١- الواسطة في العروض، وهو أن يعرض الشيء لشيء أولاً وحقيقة، ويُنسب إلى الشيء الآخر بالعرض كحركة جالس السفينة، فإنها عارضة حقيقة للسفينة وتُنسب إلى الجالس بالعرض. ٢- وأحد قسمي الواسطة في الثبوت، وهو أن يعرض الشيء للواسطة والمعروض كليهما، لكن للواسطة أولاً ولذي الواسطة ثانياً كحركة المفتاح بواسطة حركة اليد.

«كالتمعجب اللاحق للإنسان من حيث إنه إنسان» فإنه عارض للإنسان بلا واسطة، وكالصَّبغ العارض للثوب بواسطة الصبّاغ التي هي من ثاني قسمي الواسطة في الثبوت، وهو أن يعرض الشيء للشيء من غير عروضه للواسطة لكنها آلة محضة.

«وإنما بواسطة الخ» المراد بالواسطة ههنا الواسطة في العروض وأحد قسمي الواسطة في الثبوت المنفيين هناك^(٢).

«كالضحك الخ» ههنا واسطة في الثبوت بأحد قسميه.

(١) وسيأتي في الحاشية الرقم ٧ وجه هذه المسامحة.

(٢) أي في قولنا: «لا بواسطة شيء آخر».

أما المَعْرِفُ فهو عبارة عن المعلوم التصوريّ، لكن لا مطلقاً، بل من حيث ^[٩] إنه يُوصَل إلى مجهولٍ تصوريّ، كالحَيوان الناطق الموصِل إلى تصوّر الإنسان. وأما المعلوم التصوريّ الذي لا يُوصَل إلى مجهولٍ تصوريّ، فلا يُسمّى معرّفاً، والمنطقيّ لا يبحث عنه، كالأُمور الجزئية المعلومَة من زيد وعمرو.

وأما الحُجّة فهي عبارة عن المعلوم التصديقيّ، لكن لا مطلقاً أيضاً، بل من حيث إنه يُوصَل إلى مطلوبٍ تصديقيّ كقولنا: «العالم متغيّر، وكل متغيّر حادثٌ» الموصِل إلى التصديق بقولنا: «العالم حادثٌ». وأما ما لا يُوصَل كقولنا: «النار حارّة» مثلاً فليس بحُجّة، والمنطقيّ لا ينظر فيه، بل يبحث عن المَعْرِف والحُجّة، من حيث إنهما كيف ينبغي أن يترتّباً ^[٩] حتى يُوصَل إلى المجهول.

قوله: «معرّفاً» لأنّه يعرّف ويبيّن المجهول التصوريّ.

قوله: «حُجّة» ^[١٠] لأنّها تصير سبباً للغلبة ^[١١] على الخصم، والحُجّة في اللغة: الغلبة، فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبّب.



في المعرّف هو أن يقدّم العامّ على الخاصّ، وفي الحجّة أن يُقدّم الصغرى على الكبرى.

والترتيب في الأوّل استحسانيّ، وفي الثاني ضروريّ. وقوله: «ينبغي» شاملٌ لهما، ولهذا أثره على «يجب». (إس)

[١٠] قوله: «حجّة» اعلم أنّ القدماء على أنّ موضوع المنطق المعقولات الثانية. وذهب المتأخرون إلى أنّ موضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الإيصال، كما ينظر إليه عبارة المصنّف. ولكلّ وجهة هو مولّوها.

ثم ههنا بحثٌ وهو أنّ المصنّف إن أراد أنّ الموضوع هو المعلومات من حيث الإيصال القريب فذلك لا يوافق كلام القدماء، ولا يطابق ما ذهب إليه المتأخرون أيضاً، لأنّ اتفاق الطائفتين على أنّ البحث شاملٌ للإيصال القريب والبعيد.

وإن أراد أنّ الموضوع هو المعلومات من حيث الإيصال المطلق فذلك موافقٌ ما ذهب إليه المتأخرون، لكنه لا يصحّ على هذا التقدير قوله: «فيسمى معرّفاً» في جانب التصور، ولا «حجّة» في جانب التصديق. (شوستري)

قوله: «حجّة» ولعلّ ذلك تصرّفٌ من المصنّف بضم النشر وإرجاع جميع المباحث إلى الموصل القريب، حتى يكون قولهم: «الجنس كذا» في قوة أنّ الحدّ مؤلّفٌ من الأمر الذي هو كذا، أو المعرّف جزؤه كذا. وقس عليه حال القضايا. (شرح تهذيب از ملا جلال دواني)

[١١] قوله: «لأنّها تصير سبباً للغلبة» فإنّك إذا قلت: «العالم حادث» يمنعه الخصم، ثم إذا استدلتّ عليه بأنّ العالم متغيّر، وكلّ متغيّر حادث، فقد غلبت عليه. فالاستدلال سببٌ للغلبة. واسمها في اللّغة الحجّة، فيسمّى باسمه، فهذا إلخ. (إس)

[٧] قوله: «فافهم» لعلّه إشارة إلى أنّهم يتساحون في العبارة كثيراً، فيذكرون مبدأ المحمول كالتعجب والضحك والكتابة، ويريدون بها المحمولات المشتقة منها، وإلا فالعارض للشيء يكون محمولاً عليه خارجاً عنه، والتعجب ليس بمحمولٍ على الإنسان. وإنّا يتساحون لثلاً يتبادر منه الذات، وهو ليس بعارض، بل هو المعروض. (خلاصة عبد)

[٨] قوله: «بل من حيث» فإن قلت: إذا كان الموضوع مقيّداً بالإيصال كان الإيصال من تنمّة الموضوع. وحكمه كونه مسلماً في ذلك العلم، إذ لا بدّ في كلّ علم من كونه موضوعه مسلّم الثبوت، فلم يكن من الأعراض المطلوبة في هذا الفن، بل يجب أن يكون المبحوث عنه أحوالاً تعرض للموصل بعد كونه مؤصلاً.

قلنا: إنّ الموضوع هو العلوم التصوريّ المقيّد بصحّة الإيصال، لا بنفس الإيصال، وكذا العلوم التصديقيّ. والمراد من قوله: «من حيث أنّه يُوصّل» من حيث استعداد الإيصال، فالإيصال خارجٌ عن الموضوع عارضٌ لذاته. (خلاصة عبد)

قوله: «بل من حيث أنّه يوصل» فلا يُبحث فيه ههنا من حيث إنّها موجودة أو غير موجودة، جوهرٌ أو عرضٌ، مطابقٌ لما في نفس الأمر أو غير مطابق، فإنّ البحث بهذه الحثثيات ليس من وظائف المنطق، بل العلم الإلهميّ. (إس)

[٩] قوله: «كيف ينبغي أن يترتّباً» اعلم أنّ الترتيب

= ويكون مصدراً بمعنى العروض. ويشهد له قول القاضي المبيذ في شرحه على هداية الحكمة في فصل إثبات الهوى (ص: ٥١): «لاحتيال أن لا يكون الشيء غنياً لذاته عن المحلّ، ولا محتاجاً لذاته إليه، بل بعرضٍ كلّ منهما له عن علّة خارجية».

التصورات

١ - فصل في الدلالة

٢ - المفرد والمركَّب وأقسامهما

٣ - أقسام المفرد والمركَّب باعتبار المعنى ووحدته

٤ - فصل في الكلِّي والجزئيّ

٥ - فصل في النسب بين الكلّيين

٦ - الجزئيّ الإضافيّ

٧ - الكلّيات الخمس

٨ - فصل في الكلِّي الطَّبْعِيّ والمنطقيّ والعقليّ

٩ - فصل في المعرّف

فصل [في الدلالة]

دلالة اللفظ على تمام ما وُضِعَ له مطابقةً، وعلى جزئه تَضَمُّنٌ، وعلى الخارج التزامٌ. ولا بُدُّ فيه من اللزوم عقلاً أو عرفاً^(١).

وتلزمهما المطابقة، ولو تقديرًا، ولا عكس.

قوله: «دلالة اللفظ» قد علمت^(٢) أن نظر المنطقي بالذات إنما هو في المعرف والحجة. وهما من قبيل المعاني لا الألفاظ؛ إلا أنه كما تعارف^(٣) ذكر الحد^(٤) والغاية والموضوع في صدر كتب المنطق، ليفيد بصيرة في الشروع، كذلك تعارف إيراد مباحث الألفاظ بعد المقدمة^(٥) ليُعين^(٦) على الإفادة والاستفادة. وذلك بأن يبين معاني الألفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات أهل هذا العلم من المفرد والمركب والكلي والجزئي والتواطي والمشتك وغيرها.

فالبحت عن الألفاظ من حيث الإفادة والاستفادة^(٧). وهما إنما يكونان^(٨) بالدلالة^(٩)، فلذا بدأ بذكر الدلالة. وهي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر^(١٠). والأول هو الدال، والثاني هو المدلول.

والدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية.

❦

(١) تعميم اللزوم للعقلي والعرفي من الماتن رحمه الله خروج منه عن مذهب المنطقيين واختياراً لمذهب أهل العربية. قال القزويني في التلخيص مع شرحه مختصر المعاني ص: ٣٠٨-٣٠٩، طبعة مكتبة حفية، كوتته: «وشرطه - أي الالتزام - اللزوم الذهني، ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف».

واستحسنه العلامة الجلال الدواني في شرحه على هذا المتن وقال ص: ١٣، طبعة المطبع الملكي بقران، ١٣٠٥ هـ: «فقد اختار مذهب أهل العربية، لأنه لا ريب في فهم هذا المعنى، فإسقاطه عن درجة الاعتبار غير مستحسن». واختاره القاضي المحقق محب الله البهاري في سلم العلوم ص: ٣٥، مع حاشية ضياء النجوم، طبعة كتب خانة إمدادية، ديوبند، ١٣٧٥ هـ وقال: «ولا بد من علاقة مصححة عقلية أو عرفية».

(٢) كذا في نور عثمانية وراغب باشا والطبعة الإيرانية. في الطبقات الهندية: «يتعارف» وكذا في «تعارف» الآتي في قوله: «كذلك تعارف». والمثبت هو الأول كما لا يخفى.

(٣) تفردت الطبعة الإيرانية بزيادة «في الألفاظ» بعد قوله: «يكونان». فالعبارة فيها «وهما إنما يكونان في الألفاظ بالدلالة». والظاهر أنه خطأ، إذ لولا الدلالة لما تحققت الإفادة والاستفادة، سواء كانت في الألفاظ أو في غيرها.

[فصل في الدلالة]

[١] قوله: «قد علمت أَنَّ إلخ» حاصل هذا الكلام
السؤال والجواب.

تقرير السؤال: أَنَّ المنطقي إِنَّمَا يبحث عن المَعْرِفَ
والْحَقَّ، وهما من أَقْسَمِ العِلْمِ، فَإِنَّ أَلْأَمْرَ بِهِ هُوَ الـ

على نفس مباحث الألفاظ، لكن لا على إيرادها في هذا
الكتاب بعد المقدمات. (عبد)

المعاني دون الألفاظ. فليراد محث الألفاظ في هذا الفن لا معنى له، لعدم كونه من وظائفه.

[٥] قوله: «من حيث الإفادة والاستفادة» لا من حيث إنَّها موجودة أو معدومة أو جوهر أو عرض، فإنَّ

وتقرير الجواب أنَّ إيراد هذه المباحث في هذا الفن ليس باعتبار أنَّ المنطقي يبحث عنها، بل ليُعين على الاستفادة والاستفادة، كما أنَّ إيراد ذكر الأمور الثلاثة في المقدمة لإفادة البصيرة في الشروع. (إس)

هذا ليس من وظائف المنطق.

[٦] قوله: «وهما إنَّها يكونان» جوابٌ عمَّا يقال: ما وجهُ الاشتغال ببيان الدلالة، وتقديمها على مباحث الألفاظ؟ (عبد)

[٢] قوله: «ذكرُ الحدِّ» الصواب ذكرُ الرسم^(١)،
اللَّهُمَّ إلا أن يُراد به الرسم على ما هو مذهب أهل
العربيَّة^(٢) من إطلاق الحدِّ على كلِّ من الأقسام الأربعة
للمعرف. (عبد)

[٧] قوله: «من العلم به العلمُ بشيءٍ آخر» كما يلزم
من العلم بوجود المصنوع العلمُ بوجود الصانع؛ أو من
الظنِّ به الظنُّ بشيءٍ آخر، كما يلزم من الظنِّ بوجود
السحاب عند رؤية الدخان في الجوِّ الظنُّ بوجود المطر؛

[٣] قوله: «بعد المقدمة» أي في المقاصد لشدة اتصال بينها، وتوقف إفادتها واستفادتها عليها. (عبد

[٤] قوله: «ليعين» أي إيراد مباحث الألفاظ. ولم يقل: «يتوقف الإفادة والاستفادة على ذلك» لعدم يلزم من الظن به العلم بشيء آخر فَمَا لم يوجد. (حاصل بديع الميزان^(٣))

(١) لأن حقيقة كل علم مسائله، فذكر الحدّ إنّما يكون بذكر جميع مسائله، وهذا لا يكون ولا يمكن في المقدمة. فالمذكور في المقدمة هو الرسم، وليس الحدّ، كما أنّه عليه القطب الرازي في شرح الشمسية (١/١٣٦-١٤٠).

(٢) مذهب أهل العربية هو إطلاق الحد على المعرف الجامع المانع، سواء كان حداً أو رسماً. كما ذكره الفاضل الجامي في شرحه على الكافية (ص: ٢٥٠، مكتبة شديدة، كويت). ونقل الفاضل العصام في حاشيته على الجامي (ص: ٣١، المكتبة المحمودية، اسطنبول) عن المصنّف -ابن الحاجب- أنّه مذهب أهل العربية. نصّ عليه في المختصر الأصولي.

(٣) انظر: بديع الميزان (ص/١٨).

وهذا التعميم مبني على أن المراد من العلم هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، وهو ليس اصطلاحاً المنطقيين، لأن العلم في اصطلاحهم هو الصورة الحاصلة، وهو أعم من الاعتقاد الجازم وغيره. فالتعميم ليس في موضعه. وقد أشار إليه ملا صادق في حاشيته على بديع الميزان (ص/ ١٢، طبعة مكتبة دار العلوم، كاني، رود، كويت)

وكلّ منهما إن كان بسبب وضع الواضع وتعيينه الأوّل بإزاء الثاني فوضعيّة، كدلالة لفظ «زيد» على ذاته، ودلالة الدوّالّ الأربع^[٨] على مدلولاتها؛ وإن كان بسبب اقتضاء الطبع حدوث^(١) الدالّ عند عروض المدلول فطبيعيّة، كدلالة أُنح^[٩] على وجع الصدر، ودلالة سرعة النبض على الحُمّى^(٢)؛ وإن كان بسبب أمر^[١٠] غير الوضع والطبع فالدلالة عقلية، كدلالة لفظ «ديز»^[١١] المسموع من وراء الجدار^[١٢] على وجود اللّفظ، وكدلالة الدّخان على النار^(٣).

فأقسام الدلالة ستّة^[١٣]. والمقصود بالبحث^[١٤] ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعية، إذ عليها^[١٥] مدار الإفادة والاستفادة. وهي تنقسم^[١٦] إلى مطابقة وتضمين والتزام، لأنّ دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع، إمّا على تمام الموضوع له، أو جزئه، أو على أمر خارج عنه.
قوله: «ولا بُدّ فيه» أي في دلالة الالتزام.



-
- (١) كذا في الطبعين الهنديتين، وفي غيرها: «كحدوث». وهو لا يستقيم معنًى. فالصواب ما في الهنديتين.
(٢) هذا مثال الدلالة الطبيعية الغير اللفظية. وأنكرها المحقّق السيد الشريف قدس سرّه، وجعلها من الدلالة العقلية. وأجاب عنه العلامة الجلال الدواني. وقد نقل المحقّق في الحاشية العاشرة خلاصة الإيراد والجواب فراجعها.
فيكون أقسام الدلالة عند المحقّق السيد خمسة، وهي ما سوى الدلالة الطبيعية الغير اللفظية.
(٣) الدلالة لا تتم بدون العقل، ولكنّ لما كان للوضع دخل في الأولى، وللطبع في الثانية سُمّيَتْ وضعية وطبيعية. وسَمّوا ما سواهما عقلية لعدم دخل الوضع والطبع فيها.

دلالةً طبيعية. ولا ضيرَ فيه فإنّه لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة، فتدبر. (عبد الحليم)

[١١] قوله: «لفظ ديزر» إنّما لم يقل: «لفظ زيد» ليكون المثال للمثّل له فقط، من غير شوبٍ لغيره^(٥). (عبد)

[١٢] قوله: «من وراء الجدار» إنّما قيّد به إذ لو سُمع من المشاهدة يُعلّم وجود لافظه بالمشاهدة^(٦). (عبد)

[١٣] قوله: «فأقسام الدلالة ستة» حصرُ الدلالة في اللفظية وغير اللفظية عقليًّا. وأمّا حصرُ كُلِّ منهما في الوضعية والطبيعية والعقلية فاستقرائيٌّ. (إس)

[١٤] قوله: «المقصود بالبحث» كأنّ السائل يسأل: لم اقتصر المصنّف على ذكر الدلالة اللفظية الوضعية، بأن قسّمها إلى المطابقة والتضمن والالتزام، وأعرّض عن سائر الأقسام؟ فأجاب بأنّ بحث الألفاظ إنّما هو للإفادة والاستفادة، وهما حاصلان من الدلالة اللفظية الوضعية، فهي المقصود في هذا المقام، ولا بدّ من أقسامها، ولا حاجة إلى غيرها. (برهان)

[١٥] قوله: «إذ عليها الخ» إذ الإشارةُ لا تحصل إلى المدومات. والخطوط تحتاج إلى الآلات. والعقود والنصب ليست بعامة الفهم حتى يُعلّم بها ما في الضمير. والطبائع مختلفة، فلا يحصل المقصود بالطبيعية. ودلالة التأثير قد تكون ملتبسةً مخفيةً. فما بقيت دلالةً هي أسهل

(٥) أي الدلالة الوضعية.

(٦) هذا رأي المحقّق الشريف في حاشيته على المطوّل (ص/ ٣٠١)، أول الفن الثاني، طبعة الداوري، قم، الأولى، ١٤٢٤ هـ. وإليه يميل ظاهر كلامه في حاشيته على شرح الشمسية (١/ ١٧٦-١٧٧). ويحتمل توجيهاً آخر، حاصله أنّ هذا القيد لإظهار الدلالة العقلية، فإنّ المسموع المشاهد يجمع فيه المشاهدة والدلالة العقلية.

والرأي الثاني هو الأرجح، وارتضاء غير واحد من المحققين.

[٨] قوله: «الدوالّ الأربع» وهي العقود والخطوط والنصب والإشارات. (عبد)

[٩] قوله: «كدلالة أح أح» قال مولانا داود في حواشيه على «شرح الشمسية»: «الحقّ أنّ هذا اللفظ بفتح الهمزة وضمتها مع تخفيف الحاء وتشديدها»^(١). (عبد)

[١٠] قوله: «بسبب أمر» أي علاقة أخرى، وهي علاقة التأثير، فيشمل دلالة المؤثّر على الأثر كدلالة النار على الدخان، وبالعكس كدلالته عليها، ودلالة أحد الأثرين^(٢) على آخر كدلالة الدخان على الحرارة.

وحينئذٍ يندرج الدلالة الطبيعية الغير اللفظية - كدلالة سرعة النبض على الحمّى - في الدلالة العقلية، فإنّ سرعة النبض أثر الحمى. فإذاً حصرت الدلالة في الخمسة كما تفوّّه بعضهم^(٣).

اللّهم إلا أن يقال^(٤): إنّ فيها دالتين باعتبارين، فإنّ سرعة النبض من حيث إنّهُ أثرُ الحمّى دالّةٌ عليه دلالةً عقليةً، ومن حيث إنّهُ حدث سرعة النبض بسبب اضطرار طبع الشخص عند عروض الحمّى دالّةٌ عليه

(١) انظر: حاشية قره داود على تصورات السيد (ص: ١٢٩، مطبعة أسعد أفندي، ١٢٨٥ هـ). ولكن المذكور فيه بالحاء المعجمة فتدبر.

(٢) أي المؤثّر واحد.

(٣) هو المحقّق الشريف الجرجاني. انظر: حواشيه على شرح المطالع (١/ ١٠٢)، طبعة ذوي القربى، الأولى، ١٤٣٣ هـ، وحواشيه على إيساغوجي - إن صحت نسبتُ إليه - المشهورة في ديار الهند بمير إيساغوجي (ص/ ٦). وحاشيته على شرح الشمسية (١/ ١٧٥). وأشار المحثي بكلمة «تفوّه» إلى ضعفه. ولكن ليس من المناسب استعمالُ مثلها في مثل السيّد المحقّق قدّس سرّه.

(٤) هذا تحقيق العلامة الدواني. انظر: حاشيته على تهذيب المنطق (ص/ ١٢، طبعة قازان، ١٨٨٨ م)

قوله: «من اللزوم» أي كون^[١٧] الأمر الخارج بحيث يستحيل تصوُّر الموضوع له بدونه، سواء^[١٨] كان هذا اللزوم الذهني عقلاً^[١٩] كالبحر بالنسبة إلى العمى، أو عرفاً^[٢٠] كالجود بالنسبة إلى الحاتم.

قوله: «وتلزمهما^[٢١] المطابقة ولو تقديرًا» إذ لا شك أن الدلالة الوضعية على جزء المسمى^[٢٢] ولازمه فرع الدلالة على المسمى، سواء كانت تلك الدلالة على المسمى محققة، بأن يُطلق اللفظ ويراد به المسمى، ويُفهم منه الجزء أو اللازم بالتبع^(١)، أو مقدرة، كما إذا اشتهر اللفظ^[٢٣] في الجزء أو اللازم. فالدلالة على الموضوع له، وإن لم يتحقق هناك بالفعل، إلا أنها واقعة تقديرًا، بمعنى أن لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ لكان دلالته عليه مطابقة. وإلى هذا^[٢٤] أشار بقوله: «ولو تقديرًا».



(١) هذا بيان موقفك للدلالة التضمنية والالتزامية. وبه يتضح الفرق بينهما وبين المجاز. فإرادة الجزء واللازم في الداليتين تكون في ضمن إرادة المعنى الموضوع له وتبعاً له، وأمّا في المجاز فتكون بدون واسطة المعنى الموضوع له، بل يراد الجزء واللازم قصداً. وسيأتي بيان المحضي في الحاشية رقم ٢٢ فانظر فيها.

[١٧] قوله: «كون الأمر إلخ» إشارة إلى أنَّ المراد باللزوم اللزوم الذهني.

[١٨] قوله: «سواء كان إلخ» إشارة إلى أنَّ اللزوم الذهني على قسمين: عقلي، وعرفي.

[١٩] قوله: «عقلاً» بأنَّ حكم العقل بامتناع انفكاك تصوّر الموضوع له بدون تصوّر الخارج كالبصر بالنسبة إلى العمى، فإنَّه موضوع لعدم البصر عمّا من شأنه أن يكون بصيراً. والبصر لازم عقليّ له، فإنَّ العقل حاكمٌ بأنَّه يتمتع تعقّل مفهوم العمى من غير تعقّل معنى البصر. (إس)

[٢٠] قوله: «أو عرفاً» بأنَّ يكون اللفظ بحيث لا يُطلق إلا ويتقلّد ذهنه من هذا اللازم بحسب التعارف، لا الحكم العقليّ، كالجود بالنسبة إلى الحاتم، فإنَّه لا لزوم بين الجود والحاتم عند العقل، لكنّ لما صدر الجود عن المسمّى بالحاتم كثيراً غاية الكثرة عدّ من لوازم اسم الحاتم بحسب العرف، فإن قيل: «فلان حاتم» يتقلّد منه إلى جود بحسب العرف والعادة. (إس)

[٢١] قوله: «وتلزمها» ثمَّ أراد بيان نَسَبِ بعض الدلالات الثلاث ببعضها بالاستلزام وعدمه فقال: «وتلزمها إلخ». (شيخ الإسلام)

[٢٢] قوله: «على جزء المسمّى إلخ» يرد ههنا أنَّ إطلاق اللفظ وإرادة جزء مسمّاه أو لازمه مجاز، فكيف يكونان قسماً من الوضعيّ؟

والجواب عنه أنَّ المراد أن يُطلق اللفظ ويُراد الجزء أو اللازم في ضمن الموضوع له، لا مستقلاًّ حتى يكون مجازاً^(١). (محصل)

على أنّه تلميذ الشريف الجرجاني. فلا غرو أن يكون هو الجامع. والله أعلم.

(٢) توضيح الإيراد: أنّهم عدّوا الدلالة التضمينيّة والالتزاميّة من أقسام الدلالة الوضعيّة.

وأشمل إلا الدلالة اللفظية الوضعية، فلها الاعتبار. وفي المقام تفصيل يحتاج إلى التطويل، فتدرّب. (عبد الحليم)

[١٦] قوله: «وهي تنقسم» الدلالة اللفظيّة الوضعية إن كانت على تمام ما وُضِع له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق سُمّيت «مطابقة» للتطابق بين اللفظ والمعنى. وإن كانت على جزء ما وُضِع له كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق سُمّيت «تضمناً» لكون المدلول في ضمن الموضوع له. وإن كانت على أمر خارج عنه يُلَازمه في الذهن - أي يتمتع انفكاك تصوّر المسمّى عن تصوّره - كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة سُمّيت «التراماً» لكون الدلالة بسبب اللزوم الذهني.

ولم يشترط اللزوم الخارجيّ، لأنَّ الالتزام متحقّق بدونه كالعمى فإنَّه يدلّ على البصر بالالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج. (شرح إيساغوجي از سيد شريف^(١))

(١) مير إيساغوجي (ص: ٧، طبعة مكتبة رحمانية، كوتته، بهواشي عبيد الله الكندهاري وعبد القادر الكاكري).
اشتهر نسبة هذه الحاشية إلى السيد الشريف الجرجاني في ديار الهند والأفغان ولهم عليها حواشي. ولا تخلو نسبتها إليه من خدشة، فلم يقع نسبة حاشية للسيد المحقق على إيساغوجي في كتب الفهارس والتراجم، ولا ذكرها أحد من شُرّاح إيساغوجي وعشوها ممّن تأخر السيّد. والسيد هو من هو، فلو كانت له حاشية على كتاب متداول مثل إيساغوجي لاشتهرت بين العلماء ولتداولوها.

هذا واحد، والأمر الثاني أنَّ أسلوب الكتاب لا يسير على وتيرة واحدة، فقد يدخل في جزئيات تخلو عنها أمثال شرح القطب الرازي على الشمسية، وقد يترك المسائل الأصلية ممّا لا يكاد يخلو عنها كتاب وحاشية، ويظهر للمتأمل - وخاصّة لمن مارس تدريس الكتاب - أن الكتاب مجموعةٌ جُمعت من حواشي السيد الشريف على مختلف الكتب.

ولا يبعد أن يكون هذا الجمع من صنع بعض من تأخر السيد، وقد نسب حاجي خليفة (١/٢٠٧) حاشية على إيساغوجي إلى نور الدين علي بن إبراهيم الشيرازي، ونصّ

قوله: «ولا عكس» إذ يجوز أن يكون للفظ معنى بسيطاً لا جزء له^[٢٥]، ولا لازم له^[٢٦]، فتحقق^(١) حيثئذ المطابقة بدون التضمن والالتزام. ولو كان له معنى مركب لا لازم له، تحقق التضمن بدون الالتزام. ولو^[٢٧] كان له معنى بسيطاً له لازم، تحقق الالتزام بدون التضمن. فالاستلزام^[٢٨] غير واقع في شيء من الطرفين^[٢٩].

(١) كذا في النسخ الخطية والإيرانية، وفي الهنديتين: «فتحقق». والأول أولى.

(٢) فيه أن اللازم على هذا الدليل هو عدم العلم بالاستلزام، وليس العلم بعدم الاستلزام. إذ حاصل ما ذكره هو جواز وجود لفظ لا جزء لمعناه ولا لازم له، وجواز وجود لفظ لمعناه جزء ولا لازم له، وجواز وجود لفظ لمعناه لازم ولا جزء له. أي يمكن أن يتحقق لفظ على هذه الصفة، فلا نستطيع أن نقطع بالاستلزام، أي لا نستطيع أن نتيقن بأن المطابقة تستلزم التضمن والالتزام. وأما العلم بأن المطابقة لا تستلزم التضمن والالتزام فلا يفيد هذا الدليل. وقد نبه عليه الفاضل المحاكم قطب الدين الرازي في شرح المطالع ١٠٦/١، تحقيق أبو القاسم الرحاني وفي شرح الشمسية ١٨٦/١ - ١٨٨، شروح الشمسية.

وذهب الشيخ المقتول شهاب الدين السهرودي والإمام فخر الدين الرازي إلى أن المطابقة تستلزم الالتزام. قال الشيخ المقتول في حكمة الإشراق مع شرح العلامة القطب الشيرازي ٦٣/١، طبعة بنياد حكمت صدرا: «ولا يخلو دلالة قصد عن دلالة تطفل، إذ ليس في الوجود ما لا لازم له».

وقال الإمام في منطق المخلص ص: ٢٠، تحقيق: أحمد فرامرز قراملكي وأديبه أصغري نژاد: «ولمّا لم يكن وجود الجزء لكل ماهية لازماً، وكان وجود لازم مآ لكل ماهية لازماً، وأقلّه أنّه ليس غيره، لم يلزم المطابقة التضمن، ولزمها الالتزام». وقد ردّ على الشيخ المقتول شارحه العلامة القطب الشيرازي، وعلى الإمام شارحه نجم الدين الكاتبي انظر: المنصص شرح المخلص، نسخة كوبريلي فاضل أحمد ٨٨٧، ورقة: ١٠ وحاصل جوابهم أنا قد تصور الشيء، ولا يخطر ببالنا غيره، فضلاً عن أنه ليس غيره.

واختلف المتأخرون في تقرير مذهب الإمام. فذهب جمهورهم أن الشرط عند الإمام في دلالة الالتزام هو اللزوم البيّن بالمعنى الأخص كما هو عند الجمهور. وهذا ما يقتضيه ظاهر جواب من أجاب بأننا قد تصور الشيء ولا يخطر ببالنا الغير.. إلخ، كما فعل القطب الشيرازي في شرح حكمة الإشراق، والكاتبي في المنصص، والمحقق السيد الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح الشمسية ١٨٨/١ وغيرهم.

وقد تنبّه له الفاضل عصام الدين في حاشيته على شرح الشمسية ١٤٤/١، طبعة درسمعات، ١٣٠٧ فقال في قول القطب: «لأنّ تصور كلّ ماهية يستلزم تصوّر لازم من لوازمها»: «هذا صريح في أنّ منشأ زعم الإمام أنّ سلب الغير لازمٌ ذهنيّ بالمعنى الأخصّ لكلّ ماهية، لأنّه زعم أنّه يكفي في الالتزام اللزوم البيّن بالمعنى الأعمّ، كما نقله عنه السيّد السند في حواشيه لشرح المطالع. ولو كان مبناه زعم الكفاية لما توجّه الجواب بمنع لزوم سلب الغير لكلّ معنى، لأنّه لازم بيّن بالمعنى الأعمّ بلا ريب، وكان الجواب منع الكفاية كما يقتضيه تعريف الدلالة لوضعية اللفظية، لأنّ اللازم البيّن بالمعنى الأعمّ ليس بحيث متى أُطلق اللفظ فهم للعلم بوضعه». انتهى. تدبّر في قوله: «ولو كان مبناه زعم الكفاية.. إلخ» يفتح لك الباب إن شاء الله.

وقرر آخرون مذهب الإمام تقريراً آخر فقالوا: الشرط في دلالة الالتزام عنده هو اللزوم بين بالمعنى الأعم، وليس بالمعنى الأخص. وقد نقله العصام عن المحقق الشريف الجرجاني. ونقلنا نصه آنفاً في حاشيته على شرح المطالع، ولم أجده فيها! وهو الظاهر من كلام الفناري في شرحه على إيساغوجي ص: ١٣، طبعة مطبعة عبد الله أفندي، ١٣١٢ هـ. واستظهره الفاضل محمد بن غلام محمد في الحاشية الجديدة على مير إيساغوجي ص: ٤٤ - ٤٥، مكتبة حنيفة، كوتة.

[المفرد والمركب وأقسامهما]

والموضوع إن قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه^(١) فمركب، إمّا تامّ خبر أو إنشاء، وإمّا ناقص تقيدي أو غيره؛ وإلا فمفرد، وهو إن استقلّ فمع الدلالة بهيته على أحد الأزمنة الثلاثة كلمة، وبدونها اسم، وإلا فآداة.

قوله: «الموضوع» أي اللفظ الموضوع^(٢) إن أريد^(٣) دلالة جزء منه^(٤) على جزء معناه فهو المركب، وإلا^(٥) فهو المفرد^(٦).

فالمركب إنهما يتحقّق بتحقّق أمور أربعة^(٧): الأول: أن يكون للفظ^(٨) جزء^(٩). والثاني: أن يكون لمعناه جزء^(١٠). والثالث: أن يدلّ جزء اللفظ على جزء معناه. والرابع: أن تكون هذه الدلالة مرادة. فبانفناء كلّ من القيود الأربعة^(١١) يتحقّق المفرد^(١٢). فللمركب قسم واحد، وللمفرد أقسام أربعة^(١٣):

- الأول: ما لا جزء للفظ^(١٤)، نحو همزة الاستفهام.
- الثاني: ما لا جزء لمعناه، نحو لفظ «الله».



(١) المراد معناه المطابق - كما هو المتبادر عند الإطلاق. وللعلماء القطب الرازي كلام حسن في هذه المسألة راجع للتفصيل شرحه على الشمسية مع حواشي المحقق السيد الشريف الجرجاني ١/ ١٩٥ - ٢٠٠.

(٢) في الطبقات الهندية: «يتحقّق بأمر أربع». وفي غيرها كما أثبتناه. وهو الأولى كما لا يخفى.

(٣) وقع في الطبعة الإيرانية: «للفظه» وفيه تسامح، إذ الكلام في اللفظ الموضوع. ومقتضى قوله: «للفظه» أن يكون للفظ لفظ. وكذا قوله: «الثالث: أن يدلّ جزء اللفظ» وقع فيها: «جزء لفظه». ووقع هذا الأمر في باقي النسخ أيضاً في قوله: «والثالث ما لا دلالة لجزء لفظه» والرابع ما يدلّ جزء لفظه»، فتبّه.

(٤) كذا في الطبقات الهندية. وفي غيرها: «المركب قسم واحد، والمفرد أقسام أربعة».

(٥) كان الأولى أن يقول: «ما لا جزء له» ولكنه وضع الظاهر موضع المضمحل للإيضاح. ووقع في الطبعة الإيرانية: «للفظه» وفيه ما قد أسلفناه.

[المفرد والمركب وأقسامهما]

[١] قوله: «أي اللفظ الموضوع» فيه إيحاء إلى دفع ما يُتوهم من أن حصر الموضوع في المفرد والركب لا يصح، فإن الدوال الأربع - مثلاً - موضوعة، وليست بمفردة ولا مركبة.

وحاصل الدفع أن المراد حصر اللفظ الموضوع، لا مطلق الموضوع، بدليل أن المعبر هي الدلالة اللفظية الوضعية، والدوال الأربع ليست بألفاظ.

واللفظ أعم من الحقيقي كزيد والحكمي كالمنوي في «أضرب»^(١). (عبد الحليم)

[٤] «والا» أي وإن لم يُقصَد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو مفرد. (نور الله)

[٥] قوله: «فهو المفرد» قدّم المركب على المفرد لأن مفهوم المركب وجودي، ومفهوم المفرد عدمي. والأعدام تُعرَف بملكاتها. (عبد

[٦] قوله: «فبانتفاء كل من القيود الأربعة» فإن هذه الأمور الأربعة كالمقومات للمركب، فكلّها لا يتحقّق واحدٌ من هذه الأربعة لا يتحقّق المركب، فلا بدّ من تحقّق المفرد، وإلا لبطل الحصر هنا. (إساعيل)

[٧] قوله: «يتحقّق المفرد» لأن مفهوم المركب مقيدٌ. ورفع المقيد يتحقّق برفع واحدٍ من قيوده، أو برفع جميع القيود. (عبد

(١) يعني أن المراد من اللفظ هو اللفظ المصطلح عليه في النحو، الذي يشمل المفوَّظ به الحقيقي كزيد، والمفوَّظ به الحكمي كالمنوي في «أضرب». وليس المراد أن المنوي لفظ حكمي كما يُتوهم من ظاهر قوله: «واللفظ أعم من الحقيقي والحكمي». وانظر حاشية العصام على الجامي (ص: ١٦، طبعة المكتبة المحمودية، استنبول، مصوّرة من الطبعة سنة ١٢٩٩ هـ) في التعليق على قول الفاضل الجامي: «واللفظ الحقيقي كزيد وضرب، والحكمي كالمنوي في زيد ضرب».

(٢) افترض أن لفظاً وب معناه. فاستعمال أ في ب يعني أن تذكر أ وتريد منه ب بخصوصه. وافترض أن ج من أفراد ب. فأنت ذكرت أ وأردت منه ب. فهذا ذكرٌ لج أيضاً - لكونه من أفراد ب - ولكنه استعمال أ في ب، وليس استعماله في ج. نتج لهذا، فقد يشبه الأمر.

فلو قال قائل: «الحمد لمستأهله» ففيه وجهان: الأول أن يريد بمستأهل الحمد ذات الباري عزّ اسمه. فهذا استعمال المستأهل في ذاته تعالى. والثاني: أن يريد به المعنى الوصفي

العام - أي الذي استأهل واستحق الحمد - والقائل لا يخص ذاته تعالى بالإرادة. فهذا ليس استعمال المستأهل في ذاته تعالى. وعلى الأوّل يرد الإيراد بأن أساء الله توقيفية، وليس على الثاني. وراجع للتفصيل حاشية الفاضل السالكوتي على الخيالي على شرح العقائد النسفية مع حواشي جامع التقارير على السالكوتي (ضمن مجموعة الحواشي البهية، ٥/٢)

- والثالث: ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه، كـ «زيد»، و«عبد الله» ^[٨]علماً.
- والرابع: ما يدل جزء لفظه على جزء معناه، لكن الدلالة غير مقصودة كـ «الحيوان الناطق» علماً لشخص إنساني ^[٩].
- قوله: «إِنَّمَا نَأْمُ» أي يصحُّ السكوت عليه ^[١٠] كـ «زيدٌ قائمٌ».
- قوله: «خبرٌ» إن احتمل الصدق والكذب، أي يكون من شأنه أن يتَّصف بهما ^[١١]، بأن يُقال له صادقٌ أو كاذبٌ.
- قوله: «أو إنشاءٌ» إن لم يحتملها ^[١٢].
- قوله: «وإنما ناقصٌ» إن لم يصحَّ السكوت عليه.
- قوله: «تقييدي» إن كان الجزء الثاني ^[١٣] قيدياً للأوّل ^[١٤]، نحو «غلامٌ زيدٌ»، و«رجلٌ فاضلٌ» و«قائمٌ في الدار» ^[١٥].

(١) خلاصة كلامه أن للمفرد أربعة أقسام: ١- ما لا جزء له كهمزة الاستفهام. ٢- ما لا جزء لمعناه كلفظ الجلالة. ٣- ما لا دلالة لجزءه على جزء المعنى كزيد وعبد الله علماً. ٤- ما يدل جزءه على جزء معناه، ولكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علماً لشخص إنساني.

هذا تفصيل ملا عبد الله. وهو يختلف عن تفصيل صاحب الشمسية فأقسامه عنده هكذا شرح الشمسية ١/ ١٩٢ - ١٩٥: ١- ما لا جزء له كهمزة الاستفهام. ٢- ما له جزء لكن لا دلالة له على معنى كزيد. ٣- ما له جزء دال على المعنى، ولكن المعنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله. ٤- ما له جزء دال على جزء المعنى المقصود، ولكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق علماً لشخص إنساني.

وملا عبد الله مفرد بالقسم الثاني. فلم يتعرض الكاتب لبساطة المعنى. والكاتب مفرد بالقسم الثالث. فلم يفرق ملا عبد الله بين المعنى المقصود والمعنى الغير المقصود، فهو أطلق المعنى مراده المعنى المقصود. وتستطيع أن تقول: لم يذكر المعنى الغير المقصود. ولكل وجه في ترك ما تركه، وذلك أن الأفراد والتركيب من صفات اللفظ لا المعنى، فلا جله لم يتعرض الكاتب لبساطة المعنى. والمعنى هو المقصود فما لا يكون مقصوداً لا يكون معنى، فلا جله لم يتعرض ملا عبد الله للمعنى الغير المقصود. وأتبع فيه طريقة الشيخ الرئيس حيث قال منطق الشفاء ١/ ٢٥: «والموجود في التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنّها هي التي لا تدلّ أجزاؤها على شيء».

واستغنى فريق من أهل النظر هذا الرسم. وأوجب أنّه يجب أن يُراد فيه أنّها التي لا تدلّ أجزاؤها على شيء من معنى الكل - يعني المعنى المقصود، إذ قد تدلّ أجزاء الألفاظ المفردة على معاني، ولكنّها لا تكون أجزاء معاني الجملة. وأنا أرى أنّ هذا الاستقصاء من مستقصيه سهو، وأن هذه الزيادة غير محتاج إليها للتميم بل للتفهم. وذلك أنّ اللفظ بنفسه لا يدلّ البتة، ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه، بل إنّها يدلّ بإرادة اللفاظ....».

ولم ير بعضهم حرجاً من الجمع بينهما جمعاً لجميع الاحتمالات، كما فعله الفاضل الفناري في شرحه على إيساغوجي ص: ١٣ - ١٤ فأقسامه خمسة عنده على هذا الترتيب: ١- ما لا جزء له كهمزة الاستفهام. ٢- ما لا جزء لمعناه كلفظ الجلالة. ٣- ما لا يدل جزءه على جزء المعنى كزيد. ٤- ما يدل جزءه على جزء المعنى، ولكن المعنى ليس مقصوداً كعبد الله علماً. ٥- ما دل جزءه على جزء المعنى المقصود، ولكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علماً لشخص إنساني.

[٨] «عَلَمًا» إِنَّمَا قَالَ: «عَلَمًا» لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمٍ يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ. (مُلَخَّصٌ إِنْ)

الْعَلَمِيَّةُ دَاخِلٌ تَحْتَ الْمَرْكَبِ الْإِضَافِي، فَإِنَّ جُزْءَ لَفْظِهِ كـ
«عبد» مِثْلًا دَالٌّ عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى التَّرَكِيبِيِّ الْمَقْصُودِ عَلَى
هَذَا التَّقْدِيرِ، وَهُوَ الْعِبَادِيَّةُ. (إس)

[٩] قوله: «الشخص إنساني» أي الماهية الإنسانية مع التشخيص، بأن يكون التقييد والقيّد كلاهما خارجيّين^(١)، فالحيوان - مثلاً - يدُلّ على جزء المعنى المقصود، وهو الماهية الإنسانية المعروضة للتشخيص، لكن هذه الدلالة ليست بمقصودة حالّ العلميّة، بل المقصود دلالة مجموع الحيوان الناطق على هذا المعنى الشخصي. (إس)

[١٠] قوله: «أَيُّ يَصْحُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ» أَي لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ كَالْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ عِنْدَ ذِكْرِ الْمَحْكُومِ بِهِ، وَبِالْعَكْسِ؛ فَلَا يَرُدُّ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَّ مَعَ الْفَاعِلِ مُرَكَّبٌ تَائِمٌ مَعَ أَنَّهُ لَا يَصْحُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، بَلْ

[١١] قوله: «من شأنه أن يتَّصف بهما» بأن يتَّصف في بعض الأفراد بالصدق وفي بعضها بالكذب، فهامية الخبر من حيث ذاتها^(٢) مع قطع النظر عن دليل خارجيٍّ، تحتمل الصدق والكذب؛ فلا يرد أن تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب غير جامع لخروج الأخبار التي تحتمل الصدق فقط أو الكذب فقط، كقولنا: «السياء فوقنا، والأرض فوقنا، والسياء تحتنا، والأرض تحتنا». والجواب بأنَّ الواو بمعنى «أو» يابأه لفظ «يحتمل»^(٣). (ملخص إس)

[١٢] قوله: «إن لم يحتملها» فإن مدار احتمال الصدق والكذب على الحكاية عن المحكي عنه^(٤)، وفي الإنشاء ليست الحكاية، فأني الاحتمال! (محصل)

[١٣] قوله: «الجزء الثاني قيداً للأول» سواء كان صفةً أو مضافاً إليه أو ظرفاً للأول.

[١٤] قوله: «للأوّل» المراد الأوّل والثاني بحسب الرتبة لا بحسب اللفظ، فيشمل ما قدّم فيه القيد على الملقّد لفظاً نحو «راكباً جاءني عمرو»، فإنّ الحال قيّد لعاملها قطعاً ولكنه مؤخّر عنها. (عبد)

[١٥] قوله: «وقائِمٌ في الدار» فيه إيماءٌ إلى أن ما اشتهر في حصر المركب التقيدي في الإضائي والتوصيفي يقتضض بأمثال هذا المركب التقيدي. وقد عرفت أن ذا

(٢) قوله: «ما هي الخبر من حيث ذاتها» اعتبر فيها أمران: الأول: قطع النظر عن خصوص الطرفين - الموضوع والمحمول - الثاني: قطع النظر عن دليل خارجي. ولما كان الأمر الأول واضحاً من العبارة لم يصرح به. والتفصيل في شرح القطب الرازي على الشمسية مع حاشية المحقق السيد الشريف عليه (١/ ٢٢٣ - ٢٢٤)

(٣) لأنَّ الاحتمال إنَّما يكون بين أمرين - على الأقل -.

(٤) هذا تعبيرٌ موفقٌ وجميلٌ جداً للمسألة فتدبر فيه يفتح لك.

(١) الشخص هو الكلي الطبيعي الذي اعتبر مقترناً بالعوارض المخصوصة على أن يكون التقييد والقيد داخلين في اللحاظ فقط دون المملووظ، فهما خارجان عن المملووظ. والتقييد هو اعتبار الاقتران، والعوارض هي التقييد.

فأنت - مثلاً - شخص إنسانيٌّ بمعنى أنَّنا نعتبرك إنساناً
مقترباً بعوارض مخصوصة من الولادة في زمان مخصوص
ومكان مخصوص وعن أبوين مخصوصين وذوي لون وبشرة
مخصوصة و.... إلخ. وكل هذه العوارض والصفات داخلَةٌ
في اللَّحَاط والاعتبار فقط، دون المَلْحُوظ. بمعنى أنَّنا لا
نعتبرك (الإنسان + العوارض والصفات المخصوصة) بل
نعتبرك (الإنسان) فقط، وقد قارنته العوارض.

ثم اعلم أن هذا المعنى اصطلاح المتأخرين. وأما المتقدمون فيجعلون القيد - أي العوارض والصفات المخصوصة - داخلًا في المحلوظ، والقيد خارجاً. والمقام لا يمتثل التفصيل. وراجع له حاشية الفاضل ظهور الله على المرزاهد الهروي على الجلال الدواني على تهذيب المنطق (ص/ ٦٩) - ٧٠، مكتبة القدس كويته

قوله: «أو غيره» إن لم يكن الثاني قيداً للأول، نحو «في الدار»^(١) [١٦].

قوله: «وإلا فمفرد» أي وإن لم يُقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه.

قوله: «وهو إن استقل» في الدلالة على معناه^(٢) [١٧]، بأن لا يحتاج فيها إلى ضمّ ضميّة^(٣).

قوله: «بهيئته» بأن يكون^(٤) بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية^(٥) [١٨] في مادة موضوعية، متصرفة فيها^(٦) [٢٠]، فهم واحد من الأزمنة الثلاثة، مثلاً^(٧) [٢١] هيئة «نَصَرَ»^(٨) [٢٢] - وهي المشتملة على ثلاثة حروف مفتوحة متواليّة - كلما تحققت، فهم الزمان الماضي، لكن بشرط أن يكون تحققها في ضمن مادة موضوعية، متصرفة فيها^(٩) [٢٣]، فلا يردّ النقص بنحو «جسّ» و«حجر».

قوله: «كلمة» في عرف المنطقيين، وفي عرف النحاة^(١٠) [٢٤] فعل.



(١) في النسخة الإيرانية ونور عثمانية وفي الطبعة الإيرانية زيادة «وخمسة عشر» بعد قوله: «في الدار».

(٢) ينبغي أن ينته أن عدم الاستقلال وحاجة اللفظ في الدلالة على معناه إلى ضميّة ليس لأجل ضعف في دلالة اللفظ على معناه، بل لأجل دقة المعنى، وعدم إمكان ملاحظته دون ضمّ ضميّة. وبعبارة أخرى: لا فرق بين دلالة الاسم على معناه وبين دلالة الأداة على معناها. وإنّما الاختلاف بينهما في معناهما. فمعنى الاسم يفهم بدون ضمّ ضميّة. ومعنى الأداة لا يمكن فهمه دون ضمّ ضميّة. وذلك أنّ الدلالة تكون لأجل الوضع، والوضع في كلّ سواء، فلا نقص في الدلالة. وقد يشبه الأمر على كثير من الطلبة فيظنون أنّ دلالة الأداة على معناها ضعيفة ناقصة، ودلالة الاسم على معناه قوية كاملة.

وتفصيل الأمر في مبحث الحاصل والمحصل من شرح الفاضل الجامي على كافية ابن الحاجب، وحاشية الفاضل خدام أحد على مبحث الحاصل والمحصل المسماة بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصل ضمن شرح الجامي على الكافية ص/ ١٢ - ١٦

الحال معها^(١) أيضاً مركب تقيدي، مع أنه ليس منها.

[١٦] قوله: «في الدار» اعلم أن معنى كلمة «في» الظرفية الجزئية، لا مطلق الظرفية، فالدار مقومة لمعناها، لا مخصصة له، فليس الجزء الثاني قيداً للأول^(٢).

ولا يذهب عليك أن لفظ «الدار» فقط كافٍ في التمثيل لتركبه من اللام واسم الدار، والثاني ليس قيداً مخصصاً للأول. (مولانا عبد الحليم)

[١٧] قوله: «على معناه» المطابق أو التضميني؛ فلا نقض بالفعل^(٣). (عبد)

[١٨] قوله: «بأن يكون» دفع لما يُتوهم من أن هيئة «نصر» متحققة في جسق وحجر، وليست الدلالة على زمان، فلا مدخل فيها للهيئة.

وحاصل الدفع أنه ليس المراد آية هيئة كانت، بل الهيئة المتحققة في المادة الموضوعة المتصرف فيها. وجسق

(١) أي مع الحال. وقوله: «وقد عرفت إلخ» يعني في الحاشية السابقة.

(٢) هذا تنبيه شريف. وتفصيل المسألة في مبحث الحاصل والمحصل من شرح الجامي على كافية ابن الحاجب فراجع.

(٣) توضيحه أن جمهور النحاة ذهبوا إلى أن الفعل موضوع لأمرٍ ثلاثة: الحدث والزمان والنسبة إلى الفاعل. وأنه مستقل باعتبار المعنى التضميني - أي الحدث - وغير مستقل باعتبار المعنى المطابق، لعدم استقلال النسبة إلى الفاعل.

وعلى هذا، إن كان المراد من المعنى هنا المعنى المطابق فقط، يدخل الفعل في غير المستقل. وأما إن كان أعم من المطابق والتضميني فيدخل الفعل في المستقل باعتبار معناه التضميني. فبه المحي أن المراد هنا الأعم، فلا يرد النقض بالفعل.

واعلم أنه ذهب غير واحد من متأخري المحققين إلى استقلال الفعل باعتبار المعنى المطابق. وتفصيل مذهبهم في كتاب «بغية الكامل السامي في شرح المحصول والحاصل للجامي» للشيخ محمد موسى الروحاني البازي رحمه الله (ص: ١٧٩ - ٢٢٤، إدارة التصنيف والأدب، لاهور، باكستان، ط السابعة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م) فراجع.

ليس بموضوع، وحجر ليس بمتصرف فيه.

وعندي أن الإيراد بالجسق لا يرد من الرأس، فإن المفرد من أقسام الموضوع، فليس جسق مفرداً، حتى يرد الإشكال به فتأمل.

والتقييد بالهيئة لإخراج ما دل على الزمان بجوهره لا يبيته كالأمس، فإنه ليس بكلمة. (عبد الحليم)

[١٩] قوله: «هيئة التركيبية» أي من الحروف، لا من الأسماء ولا من الأفعال.

[٢٠] قوله: «متصرف فيها» أي تصرفاً تاماً، أي أفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنثياً، وغيبةً وخطاباً وتكلاً، إلى غير ذلك. (نور الله)

[٢١] قوله: «مثلاً هيئة نصر» تصوير للأمر الكلي بالجزئي. (عبد)

[٢٢] قوله: «هيئة نصر» المراد بالهيئة الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها، وحركاتها وسكناتها. (عبد)

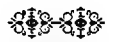
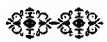
[٢٣] قوله: «متصرف فيها» فلا يرد النقض بنحو أحد ويعمل عكسين بأنهما حيث لا يدلان على الزمان، مع أن المادة متصرف فيها، لأنها حيث جامدان. والجامد مما لا يتصرف فيه. (عبد الحليم)

[٢٤] قوله: «وفي حرف إلخ» يعني أن كل كلمة عند المنطقيين فعل عن النحاة^(٤). وليس كل فعل عند

(٤) أورد عليه بعضهم أن أسماء الأفعال كلمات عند المنطقيين وليست أفعالاً عند النحويين. والحق أنه لم يأت تصريح من المنطقيين بكون أسماء الأفعال كلمات. وإنما هو قول رتبة المحقق السيد الشريف الجرجاني على المختار عنده من تعريف الكلمة. وهو غير ما ذكره العلامة الفتازاني هنا. ويدل عليه كلام السيد في حاشيته على شرح الشمسية (٢٠٨/١): «فالأولى أن يقال: ما يصلح لأن يُجبر به وحده إمّا أن يصلح لأن يُجبر عنه أيضاً أو لا، والأول الاسم، والثاني الكلمة. =

قوله: «ولا فائدة» أي وإن لم يستقل في الدلالة فائدة في عُرف المنطقيين، وحرفاً^[٢٥] في عُرف النُّحاة.





[٢٥] قوله: «وحرف إلخ» وليس كل أداة عند المنطقيين حرفاً عند النحاة، فإن «كان» ونظائره - لعدم الدلالة استقلالاً - أداة عندهم، وليست بحروف عند النحاة، فإن نظريهم إلى الألفاظ، وهي^(١) في اللفظ مشاركة للأفعال. (عبد الحليم)

النحاة كلمة عند المنطقيين، لأن صيغة المضارع المخاطب والمتكلم - لكون معناها محتملاً للصدق والكذب - ليست بكلمة عند المنطقيين، وإن كانت فعلاً عند النحاة، فإن المحتمل للصدق والكذب مركب تام، والكلمة مفرد. (عبد الحليم)



(١) أي كان ونظائره.

= فإن قلت: يلزم من ذلك أن يكون أسماء الأفعال كلمات. قلت: لا بعد ذلك، لأن هيهات إذا كان بمعنى بُعد ينبغي أن تكون كلمة مثله، وأما عد النحاة إياها أسماء فلا مور لفظية. .. إلخ.

والخاصل أن عد أسماء الأفعال كلمات موقوف - في كلام السيد المحقق - على تعريف الكلمة بما يصلح أن يخبر به وحده ولا يصلح لأن يخبر عنه. ومتقضى كلام المصنف أن يعرف بالمستقل الدال بهيته على أحد الأزمنة الثلاثة أو بما يقرب منه. فلا يلزم على تعرف المصنف أن يكون أسماء الأفعال كلمات. وتعميم الشارح - ملا عبد الله - مبني على هذا الرأي، فتنبه ولا تكن من الغافلين.

[أقسام المفرد باعتبار وحدة المعنى وكثرته]

وأيضاً إن اتحد معناه، فمع تشخيصه وضعا علم^(١)، وبدونه متواطٍ إن تساوت أفرادُه، ومشككٌ إن تفاوتت بأولِيَّةٍ أو أولَوِيَّةٍ.

وإن كثر، فإن وُضِعَ لكلٍ ابتداءً فمَشْرَكٌ؛ وإلا فإن اشتهر في الثاني فمَنْقُولٌ، يُنسَبُ إلى الناقل؛ وإلا فحقيقةٌ ومجازٌ.

قوله: «وأيضاً» مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ، أي آخَرُ أيضاً أي رجع رجوعاً^(٢).

وفيه^(٣) إشارةٌ إلى أنَّ هذه القسمة أيضاً لطلق المفرد^(٤)، لا للاسم^(٥).

وفيه بحثٌ^(٦)، لأنَّه يقتضي أن يكون الحرفُ والفعلُ، إذا كانا متَّحدَي المعنى، داخلين في العلم والمتواطِي والمشكك، مع أنَّهم لا يسمُّونها بهذه الأسماء، بل قد حُقِّقَ^(٧) في موضعه أنَّ معناه لا يتَّصف^(٨) بالكلِّيَّة والجزئيَّة^(٩)، تأمل فيه^(١٠).

قوله: «إن اتحد» أي وَحَّدَ معناه^(١١).



(١) في الطبعة الإيرانية زيادة: «وحده» وهو مراد ههنا كما لا يخفى.

(٢) عدم اتصاف معناه بالكلية والجزئية لعدم استقلال معناه كما ذكره اللكنوي في الحاشية رقم ٧. وقد ذكرت شيئاً مما يتعلق بالفعل في التعليق على الحاشية رقم ١٧ من البحث السابق - المفرد والمركب وأقسامها. وراجع للتفصيل حاشية السيد على شرح الشمسية ٢٠٩/١ - ٢١٥، ضمن شروح الشمسية وكتاب الشيخ الروحاني البازي بغية الكامل السامي في شرح المحصول والحاصل للجامي.

(٣) اعلم أنَّ صاحب الشمسية ٢٠٩/١ جعل الاسم مقسمً هذه الأقسام.

وعليه يلزم تخصيص المشترك والمنقول والحقيقة والمجاز بالاسم، مع أنَّها تتحقق في الكلمة والأداة أيضاً. ولأجله خالفه الماتن العلامة الفتازاني وجعل مقسمه المفرد. واتبع طريقة الشيخ الرئيس في الشفاء منطق الشفاء ٢/ ١٠ حيث قال: «ونحن نعني ههنا بالاسم كل لفظ دال، سواء كان ما يخص باسم الاسم أو كان ما يخص باسم الكلمة أو الثالث الذي لا يدل إلا بالمشاركة». وورد عليه ما ذكره الشارح ملا عبد الله من أنَّه يلزم عليه أن يتحقق العلم والمتواطِي والمشكك في الكلمة والأداة أيضاً، مع أنَّه لا يمكن تحققها فيها. وأجاب عنه العلامة الجلال الدواني في حاشيته على التهذيب ص: ١٥، طبعه قرآن بأنَّه تقسيمٌ لطلق المفرد. وإلى هذا الجواب أشار الشارح بقوله: «تأمل فيه». وتفصيله في الحاشية رقم ٨ من تهذيب التهذيب.

قوله: «فمع تشخيصه»^[١٠] أي جزئيته.

قوله: «وضعا»^[١١] أي بحسب الوضع، دون الاستعمال، لأن ما يكون مدلوله كلياً في الأصل ومشخصاً في الاستعمال، كأسماء الإشارة^[١٢] - على رأي المصنّف^[١٣] - لا يُسمّى عَلَمًا^[١٤].

وهنا^[١٥] كلام^[١٦] آخر، وهو أن المراد بالمعنى في هذا التقسيم إمّا الموضوع له تحقيقاً، أو ما استعمل فيه اللفظ، سواء كان وُضِعَ اللفظ بإزائه تحقيقاً أو تأويلاً^[١٧].

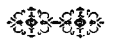
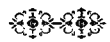
فعلى الأوّل لا يصحّ^[١٨] عدّ الحقيقة والمجاز من أقسام متكثر المعنى.

وعلى الثاني يدخل^[١٩] نحو أسماء الإشارة - على مذهب المصنّف - في متكثر المعنى، ويخرج عن أفراد متحد المعنى، فلا حاجة^[٢٠] في إخراجها إلى التقييد بقوله: «وضعا».

قوله: «إن تساوت»^[٢١] أفراده «بأن يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك الأفراد على السوية»^[٢٢].



(١) اختلفوا في أسماء الإشارة والضمائر والموصولات والمعرف باللام، هل هي موضوعة لفاهيم كليّة بشرط استعمالها في أفرادها المعينة، أو موضوعة لكل واحد من أفراد تلك المفاهيم الكلية. فذهب العلامة التفنّازي إلى الأوّل، وهو مذهب المتقدمين. وذهب العلامة العبد الإيجي والمحقّق السيد الشريف الجرجاني إلى الثاني وهو مذهب المتأخّرين. راجع حاشية السيّد على المطول ص: ٧٠، طبعة مكتبة الداوري، قم، الأولى، ١٤٢٤ هـ مصورة من طبعة عثمانية قديمة ويظهر من كلام ملا جامي أن المختار عنده هو مذهب المحقّق الشريف حيث قال ص: ٢١، مكتبة رشيدية: «ولا ينبغي عليك أن هذا الحكم منقوض بأمثال الضمائر الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركّبة، فإنّ الوضع فيها وإن كان عامّاً لكن الموضوع له خاصّ، فليس هناك مفهوم كليّ هو الموضوع له في الحقيقة». ووهم بعضهم وزعم أن مختاره مذهب العلامة التفنّازي كما حدث لصاحب معارف الكافية وعوارف الجامي ٢٧/١، طبعة المدرسة العربية قاسم العلوم، سوات، باكستان.



[١٤] قوله: «علماً» فلا بدّ من قيد الوضع.

[١٥] قوله: «وههنا» أي في تقسيم المفرد باعتبار اتحاد المعنى وتكثّره.

[١٦] قوله: «كلام» ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من المعنى في قوله: «إن اتّحد معناه» الموضوع له^(٣). والمراد من المعنى من حيث إنّه يرجع إليه ضمير «كثر» المعنى المستعمل فيه مطلقاً^(٤)، بطريق الاستخدام؛ فلا يلزم كون الحقيقة والمجاز داخلاً في متّحد المعنى وخارجاً عن تكثّر المعنى. (إس)

[١٧] قوله: «تأويلاً» كما في المجاز.

[١٨] قوله: «لا يصح» فإنّ المعنى الموضوع له حقيقة في الحقيقة والمجاز ليس إلا واحداً. إنّما المقصود باعتبار المعنى المستعمل فيه.

[١٩] قوله: «يدخل» فإنّ المعنى الموضوع له لأساء الإشارة وإن كان واحداً، وهو الأمر الكليّ، لكن المعنى المستعمل فيه متعدّد، لكونها مستعملة في الجزئيات. (إس)

[٢٠] قوله: «فلا حاجة» لكونها خارجة حيثنّذ عن قوله: «اتّحد معناه». (إس)

[٢١] قوله: «إن تساوت» في حصول الكليّ وصدقه عليها كالإنسان والشمس، فإنّ صدقها على أفرادها على السوية، وليس بعض الأفراد أولى بها من

والمراد بالمعنى المعنى الذي يُقصد باللفظ ويُستعمل فيه وينظر إليه من حيث هو مفهومه؛ فلا يرد أنّه يخرج من قوله: «إن اتّحد» الأعلام المشتركة، وكذا المتواطيات والمشكّكات المشتركة. (خلاصة عبد)

[١٠] قوله: «فمع تشخّصه» أي فمع كونه موضوعاً لمعنى جزئيّ شخصي لا يصلح تعدّده وتكثّره في نفسه علّم. وهذا على مذهب المصنّف. وأما على مذهب كثير من المحقّقين فعلم ومضمّر واسم إشارة وغيرها.

وبالجمله قد احترز بقوله: «وضعاً» علماً كان تشخّصه - على رأيه - بحسب الاستعمال. (شوستري)

[١١] قوله: «وضعاً» لا عارضاً^(١)، علّم. وفي اصطلاح المنطقين يُسمّى جزئياً حقيقياً. فلو قال هكذا مكان «علّم» لكان أوفق^(٢). (شيخ الإسلام)

[١٢] قوله: «كأسماء الإشارة» والمضمرات.

[١٣] قوله: «على رأي المصنّف» وهو أنّها موضوعة بإزاء أمر كليّ بشرط الاستعمال في الجزئيات، فالوضع عامّ والموضوع له أيضاً كذلك. وإليه يميل كلام القدماء.

وذهب بعضهم إلى أنّها موضوعة بإزاء جزئيات متعدّدة بلحاظ أمر كليّ. فالوضع عامّ والموضوع له خاصّ. (خلاصة إس)

(١) أي تشخّصه ليس عارضاً بسبب الاستعمال.

(٢) يعني لو قال: «فمع تشخّصه وضعاً جزئيّ حقيقي» بدل قوله: «علّم» لكان أوفق.

ولا يخفى أنّ الجزئيّ أعمّ من أن يكون متشخصاً وضعاً أو استعمالاً، فتبديل العلم بالجزئيّ إنّما يستقيم مع حذف قوله: «وضعاً».

(٣) الصواب أن يراد منه المعنى أعمّ من أن يكون موضوعاً له أو مستعملاً فيه، ولا يُعيّد بالموضوع له، لأنّه على تقدير التقييد به يصير قول الماتن: «وضعاً لغواً» كما لا يخفى بأدنى تأمل. ولأجل هذا ترك الشارح الفاضل التقييد في المتحد المعنى، وقيده في التكثر المعنى بقوله: «أي اللفظ إن كثر معناه المستعمل هو فيه». فتنّب.

(٤) كما يشير إليه قول الشارح فيما سيأتي: «أي اللفظ إن كثر معناه المستعمل هو فيه». نَبّه عليه المحقّق في الحاشية ٣٠.

قوله: «إن تفاوتت» أي يكون صدق هذا المعنى على بعض أفرادِهِ مقدِّماً على صدِّقه على بعضٍ آخَرَ بالعلية^[٢٣]، أو يكون صدِّقه على بعضٍ أَوَّلٍ^[٢٤] وأنسب من صدِّقه على بعضٍ آخَرَ^(١).

وغرضُه^[٢٥] من قوله: «إن تفاوتت بأولية أو أولوية» مثلاً^[٢٦]، فإنَّ التشكيك^[٢٧] لا ينحصر فيهما، بل قد يكون بالزيادة^[٢٨] والتقصان، أو بالشدة والضعف.

قوله: «وإن كثر» أي اللفظ إن كثر معناه المستعمل هو فيه^[٢٩]، فلا يخلو إما أن يكون موضوعاً لكل واحدٍ^[٣٠] من تلك المعاني ابتداءً^[٣١] بوضع على حدة^[٣٢]، أو لا يكون كذلك. والأوَّل يُسمَّى مشتركاً كـ «العين» للباصرة والذهب والرُّكبة والذات. وعلى الثاني^[٣٣]، فلا محالة أن يكون اللفظ موضوعاً لواحدٍ من تلك المعاني، إذ المفرد قسمٌ من اللفظ الموضوع^[٣٤]. ثُمَّ إِنَّهُ إن استعمل في معنى آخَرَ، فإنَّ اشتهر في الثاني وتُرك استعماله في الأوَّل، بحيث يتبادر منه الثاني إذا أُطلق مجرداً عن القرائن^[٣٥]، فهذا يُسمَّى منقولاً^[٣٦]. وإن لم يشتهر في الثاني، ولم يُهجَر في الأوَّل، بل يُستعمل تارة في الأوَّل، وأخرى في الثاني، فإن استعمل^[٣٨] في الأوَّل - أي المعنى الموضوع له - يُسمَّى اللفظ حقيقة^[٣٩]، وإن استعمل في الثاني الذي هو غير موضوع له يُسمَّى مجازاً.

(١) اعلم أنَّهم حصروا التفاوت في أربعة:

١- الأوليّة: وهي أن يكون ثبوت الكلّي لبعض الأفراد علّة لثبوته للبعض الآخر كالوجود، فإنَّ ثبوته لزيد علّة لثبوته لعمرو ابنه.
٢- الأولويّة: وهي أن يكون ثبوت الكلّي لبعض الأفراد بالنظر إلى ذاته وللبعض الآخر بالنظر إلى غيره، كالضوء فإنَّ ثبوته للشمس بالنظر إلى ذاتها وللأرض بالنظر إلى غيرها.

٣- الشدّة: وهي عبارة عن كون أحد الفردين بحيث يتنزع عنه العقل أمثال الآخر غير متمايزة في الوضع.

٤- الزيادة: وهي عبارة عن كون أحد الفردين بحيث يتنزع عنه العقل أمثال الآخر متمايزة في الوضع.

وراجع للتفصيل: شرح ملا حسن على سُلّم العلوم ص: ٧٤، طبعة المطبع اليوسفي

واعلم أن اصطلاح التشكيك أوَّل ما ذُكر ذُكر هنا في المنطق، وكان أرسطو أوَّل من بحث عنه. ولولفسن مقالة تتبع فيها اصطلاح المشكِّك في مؤلفات أرسطو، طبعت في مجموعة «منطق ومباحث ألفاظ» ص: ٤٦٥ - ٤٩٩. ثم دخل في الفلسفة. ولكن ينبغي أن ينتبه أن التشكيك في الفلسفة غيره في المنطق. فالتشكيك في المنطق - ويسميه بعض المتأخرين بالتشكيك العامي - هو ما جاء في الكتاب، وهو أن لا يكون صدق المفهوم على جميع أفرادهِ على السوية. وأما الشك في الفلسفة - ويسميه بعض المتأخرين بالتشكيك الخاصي - فهو أن يكون ما به الاختلاف عين ما به الاتفاق. ولعل أوَّل من ذكره هو الشيخ المقتول في حكمة الإشراق. ثم أخذه ملا صدرا الشيرازي واتَّخذ منه أصلاً مهماً جداً في مدرسته الفلسفية المعروفة بالحكمة المتعالية. وهذا بحثٌ فلسفيٌّ خارجٌ عن طوق هذا الكتاب، فانظر له كتب الحكمة، ولا تكلف نفسك البحث عنها قبل الإحاطة بالمباحث المنطقية وإتقانها، فالأمور مرهونة بأوقاتها. والفهم من أهم الأمور. فلا تحاول طلب ما لا تناله الآن فتكون قد ضيّعت عليك واجبك الآن، وضيّعت القادم التالي لترتبه على السابق المضيع الفاسد، ولزعمك فهمه حين لم ينبت لك فهم.

بعض. ويُسمَّى متواطئاً لتواطؤ الأفراد في معناه. من التواطؤ: التوافق. (شيخ الإسلام)

[٢٢] قوله: «على السوية» سواء كانت تلك الأفراد خارجيّة كما في الإنسان، أو ذهنيّة كما في الشمس.

[٢٣] قوله: «بالعلية» كالوجود، فإن الواجب علّة للممكن، فيكون صدقه على الواجب مقدّماً على صدقه على الممكن بالعلية. (عبد)

[٢٤] قوله: «أولى وأنسب» وهذا أيضاً كالوجود، فإن صدقه على الواجب أولى وأنسب من صدقه على الممكن، لأن وجود الواجب لذاته، ووجود الممكن بالغير. (إس)

[٢٥] قوله: «وغرضه» دفع لما يُتوهم من أنّ التشكيك لا ينحصر في التفاوت بالأولية والأولوية، فما وجه انحصاره فيها؟ (عبد)

[٢٦] قوله: «مثلاً» يعني ليس المراد الحصر.

[٢٧] قوله: «فإن التشكيك» إنّما سُمي المشكك لأنه يوقع الناظر في الشكّ بأنّه من المتواطئ، بناءً على اشتراك الأفراد فيه، أو من المشترك، بناءً على تفاوتها بأحد الوجوه الأربعة. (عبد)

[٢٩] قوله: «بالزيادة» الزيادة: انتزاع العقل عن الزائد أمثال الأنقصي متمايزة في الوضع. والشدة: هو لكن الأمثال ههنا غير متمايزة. فالأول يختصّ بالكميّات كالمقدار والعدد، والثاني بالكيفيات كالسواد والبياض.

[٢٩] قوله: «وإن كثر» عطف على قوله: «إن اتحد».

[٣٠] قوله: «معناه المستعمل هو فيه» إيلاء إلى أنّ المراد بالمعنى في هذا القسم هو المستعمل فيه.

[٣١] قوله: «لكل واحد من تلك المعاني» خرج به الحقيقة والمجاز، فإنّ الوضع ههنا للمعنى الحقيقي لا المجازي.

[٣٢] قوله: «ابتداءً» خرج به المنقول، فإنّه وإن

كان كلّ من المنقول إليه والمنقول عنه موضوعاً له اللفظ، لكن الوضع لكلّ منهما ليس ابتداءً، بل وُضع أولاً لمعنى، ثم وُضع ثانياً لمعنى آخر لمناسبة بينهما. (إس)

[٣٣] قوله: «بوضع على حدة» خرج به ما يكون وضعه عامّاً، والموضوع له خاصّاً، كأسماء الإشارات والمضمرات، فلفظ «هذا» مثلاً وإن كان موضوعاً لمعاني متعددة ابتداءً، لكن وضعه لكلّ واحد منها ليس وضعاً على حدة. (إس)

[٣٤] قوله: «وعلى الثاني» وهو ما لا يكون كذلك.

[٣٥] قوله: «من اللفظ الموضوع» فلا يرد أنّه يجوز أن لا يكون اللفظ المستعمل في المعاني الكثيرة موضوعاً لواحد منها، فلا يكون منقولاً ولا حقيقةً ومجازاً.

[٣٦] قوله: «مجرداً عن القرائن» وأمّا مع القرينة فقد يُراد المعنى الأصلي أيضاً كما في قوله تعالى: «وما من دأية في الأرض».

[٣٧] قوله: «يُسمّى منقولاً» قيل: إن أراد المصنّف مطلق النقل كما هو ظاهر كلامه فيدخل المرتجل في المنقول. وإن أراد النقل مع المناسبة كما صرح به الشارحون فيخرج المرتجل عن القسمة.

والجواب أنّ المرتجل جعله مندرجاً في المشترك كما صرح به صاحب «المحاكمات»^(١). (شوستري)

قوله: «منقولاً» لوجود النقل فيه من المعنى الأوّل إلى الثاني.

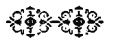
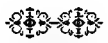
[٣٨] قوله: «فإن استعمل» إيلاء إلى أنّ الاستعمال شرط لكون اللفظ حقيقةً ومجازاً^(٢).

(١) صرح به الأرموي في المطالع وتبعه صاحب المحاكمات في شرحه (١٤٢/١ - ١٤٤)، تحقيق أبو القاسم الرحمانى.

(٢) وصرّح به العلامة الفتازاني في مختصر المعاني (ص: ٣٦٣).

ثمَّ اعلم أنَّ المنقول لا بدَّ له من ناقلٍ من المعنى الأوَّل المنقول عنه إلى المعنى الثاني المنقول إليه. فهذا الناقل إمَّا أهلُ الشرع، أو أهلُ العرفِ العامِّ، أو أهلُ عُرْفٍ واصطلاح خاصٍّ كالنحويِّ - مثلاً؛ فعلى الأوَّل يُسمَّى منقولاً شرعياً^[٤٤]، وعلى الثاني منقولاً عرفياً^[٤٥]، وعلى الثالث اصطلاحياً^[٤٦]. وإلى هذا أشار بقوله: «يُنسَب إلى الناقل».





[٤١] قوله: «منقولاً عرفياً» كالدابة فإنها في أصل اللغة لكل ما يديب على الأرض، ثم نقلها العرف العام إلى ذوات القوائم الأربع من الخيل والبغال والحمير. (عبد)

[٤٢] قوله: «منقولاً اصطلاحياً» كالكلمة، فإنها في الأصل موضوعة لعنى الجرح، ثم نقله النحاة إلى لفظ وضع لعنى في نفسه.

[٣٩] قوله: «حقيقة» كالأسد إذا استعمل في المعنى الأصلي، وهو الحيوان المفترس. وإذا استعمل في غيره كالرجل الشجاع فمجاز.

والحقيقة فعلية بمعنى الفاعل من حق الشيء إذا ثبت، فكأن الكلمة المستعملة في معناها الأصلي ثابتة في موقعها، فالتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية^(١).

والمجاز ظرف، ولا شك أن المتكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى آخر، فذلك اللفظ محل الجواز. (خلاصة عبد وإس)

[٤٠] «منقولاً شرعياً» كالصلاة فإنها في الأصل موضوعة للدعاء، ثم نقلها الشارع إلى أركان مخصوصة، وترك استعمالها في الدعاء عند عدم قيام القرينة. (إس)



(١) أولى منه ما ذكره القطب الرازي في شرح الشمسية (٢١٩/١)، شروح الشمسية) وحاصله ما ذكره السيد في حاشيته عليه (٢١٩/١) قال: «جعل لفظ الحقيقة فعلية بمعنى المفعول مأخوذاً من حق المتعدّي بأحد المعنيين (أي من حق فلان الأمر أي أثبت، أو من حققه إذا كنت منه على يقين). وحينئذ يجب أن تجعل التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية كما في الذبيحة ونظائرها. أو يجعل لفظ الحقيقة في الأصل جارية على موصوف مؤنث غير مذكور كما في قولك: «مررت بقتيلة بني فلان». وجاز أن يؤخذ من حق اللازم بمعنى الثابتة فلا إشكال في التاء». وعلى تقدير كونه من حق اللازم، لا داعي لجعل التاء للنقل، بل هي للتأنيث.

فصل [في الكلي والجزئي]

المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي، وإلا فكلي، امتنع أفراده، أو أمكنت ولم توجد، أو وُجد الواحد فقط، مع إمكان الغير، أو امتناعه، أو الكثير، مع التناهي، أو عدمه.

قوله: «المفهوم»^[١] أي ما حصل في العقل^[٢].

اعلم أن ما يُستفاد^[٣] من اللفظ باعتبار أنه فهم منه يُسمى مفهوماً، وباعتبار أنه قصد منه يُسمى معنى^[٤]، وباعتبار أن اللفظ دالٌّ عليه يُسمى مدلولاً^[٥].

قوله: «فرض صدقه»^[٦] الفرض ههنا بمعنى تجويز العقل^[٧]، لا التقدير^[٨]، فإنه لا يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين.

قوله: «امتنعت أفراده»^[٩] كشریک الباري تعالى^[١٠].

(١) كذا في الطبقات الهندية ونور عثمانية، وفي الإبرائيتين والراغب: «عند العقل». وهو أولى من «في العقل» كما يظهر من الحاشية رقم ٢ من تذهيب التهذيب. وفي نور عثمانية والراغب: «ما يحصل» بصيغة المضارع، وهو أولى من صيغة الماضي هنا كما يظهر من الحاشية المذكورة. وذلك أن المتبادر من صيغة الماضي التحقق بالفعل، بخلاف صيغة المضارع. فالمضارع أقرب إلى المقصود، إذ ليس المراد هنا كل ما حصل في الذهن، بل ما أمكن حصوله.

(٢) كذا في جميع النسخ عند الهنديين. وفيها زيادة «ومقصوداً» بعد قوله: «معنى».

(٣) والحاصل أن المفهوم والمعنى والمدلول متحدة ذاتاً ومختلفة اعتباراً.

(٤) التجويز بمعنى الحكم بالجواز. وأما التقدير فملاحظة وتصوّر. فالفرض بمعنى التجويز تصديق وحكم بالجواز. وأما الفرض بمعنى التقدير فتصوّر. ولا حجر في التصوّر. فيتعلق بكل شيء. فإذا قلت: «زوجة الخمسة ممنوع» فقد قدرت زوجة الخمسة ولم تجوِّزها. فتحقق الفرض بمعنى التقدير. وانتفى الفرض بمعنى التجويز.

(٥) اعلم أن المحال لا فرد لا في الخارج ولا في الذهن. وإنما يُتصوّر المحال بنوع مقايضة بالموجود إن كان المحال مفرداً، ويتصوّر الأجزاء الممكنة إن كان المحال مركباً. وللشيخ الرئيس بيان شافٍ للمسألة، قال في برهان الشفاء (ص: ٧٢): «والمحال لا صورة له في الوجود، فكيف يؤخذ عنه صورة في الذهن يكون ذلك المتصوّر معناه؟

فنقول: إن هذا المحال إما أن يكون مفرداً لا تركيب فيه ولا تفصيل، فلا يمكن أن يُتصوّر البتة إلا بنوع من المقايضة بالموجود، وبالنسبة إليه كقولنا الخلاء ضد الله، فإن الخلاء يُتصوّر بأنه للأجسام كالعقابيل، وضد الله يُتصوّر بأنه كمال للحرار البارد، فيكون المحال يُتصوّر بصورة أمر ممكن يُنسب إليه المحال، ويُتصوّر نسبة إليه وتنسبها به. وأما ذاته لا يكون متصوِّراً ولا معقولاً، ولا ذات له.

وأما الذي فيه تركيب ما وتفصيل مثل عزّ أيل أو عقواء وإنسان بطير، فإنها يُتصوّر أولاً بتفاصيله التي هي غير محالة. ثم يُتصوّر لتلك التفاصيل اقتراناً ما على قياس الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الدوات. فيكون هناك أشياء ثلاثة: اثنان منها جزءان، كلٌ بافراده موجود. والثالث تأليف بينهما، هو من جهة ما هو تأليف متصوّر، بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جملة ما يُوجد. فعلى هذا النحو يُعطى معنى دلالة اسم المعلوم.

فيكون المعلوم إنما يُتصوّر لتصوّر متقدّم للموجودات.

[فصل في الكلي والجزئي]

«الفرض» لثلاً يخرج الكليات الفرضية كاللاشيء، فإنها وإن لم تصدق على كثيرين في الخارج^(١)، لكنّه لا يمتنع فرضُ صدقها على الكثيرين نظراً إلى نفس مفهوماتها. (عبد الحليم)

[٦] قوله: «تجوز العقل» وهو التردّد بين الكثيرين واحتماله، وهو بالفارسية بمعنى «تواند بُود»، دون التقدير كما في مقدّم الشرطية بأن يقال: «لو كان زيد صادقاً على كثيرين فهو كلي»^(٢). وهو بالفارسية بمعنى «اگر تواند بُود». (عبد)

[٧] قوله: «امتنعت أفراد» أي جميع أفرادها في الخارج، فإن إضافة الجمع إلى الشيء يُفيد الاستغراق كما مرّ في قوله: «وصعدوا معارج الحق» في الخطبة. (عبد)

[١] قوله: «المفهوم» هذا أو أن الشروع في القسم الأوّل من المقصود، وهو المسائل التصورية. ولما كان له المبادي، وهي المباحث الكلية، ومقاصد هي مباحث المعرّف، وكان الواجب تقديم المبادي على المقاصد، قدّمها عليها فقال: «فصل المفهوم إلخ». (شيخ الإسلام)

[٢] قوله: «أي ما حصل في العقل» أي ما يمكن أن يحصل عند العقل؛ فلا يرد أن بعض الكليات غير حاصل لنا، فكيف يكون مفهوماً؛ وأن الجزئيات لا تحصل في العقل، بل في الحواس عند العقل. (خلاصة إس)

[٣] قوله: «ما يُستفاد» أي ما من شأنه أن يُستفاد من اللَّفْظ باعتبار أنّه من شأنه أن يُفهم منه؛ فلا يرد أن المفهوم قد يطلّق على ما حصل في العقل من غير أن يُستفاد من اللَّفْظ. (عبد)

[٤] قوله: «يُسَمَّى معنى» لأنّ المعنى هو المقصود.

[٥] قوله: «فرض صدقه» إنّها^(١) زاد المصنّف لفظ

(٢) المتن لا فرد له لا في الخارج ولا في الذهن. فليس الامتناع مختصاً بالأفراد الخارجية. كما ظهر من كلام المحقّق الشريف المنقول في التعليق السابق. ولكننا نتصور للممتنع أفراداً فرضية. وتفصيله في كلام الشيخ الرئيس المنقول في تعليقنا على قول الشارح: «قوله: امتنعت أفراد» كثيره الباري تعالى.

(٣) فالفرض بمعنى التقدير - كما في مقدم الشرطية - في الجزئي أيضاً جائز غير ممتنع.

(١) لا يخفى أنّ هذا الكلام يصحّ على تقدير أن يكون قوله: «فرض صدقه» جزء من تعريف الكلي، والأمر بالعكس، فإنّه جزء من تعريف الجزئي حيث قال الماتن: «المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي». فكان حق القول أن يقول: إنّها زاد لفظ «الفرض» لثلاً يدخل الكليات الفرضية إلخ.

والكليات الفرضية - كما قال المحقّق الشريف الجرجاني قدّس سره في حاشيته الصّغرى وهي حاشيته على شرح الشمسية (١/ ٢٣٥ - ٢٣٦) -: «والكليات الفرضية هي التي لا يمكن صدقها في نفس الأمر على شيء من الأشياء الخارجية والذهنية كاللاشيء، فإنّ كلّ ما يُفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة، وكلّ ما يُفرض في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة، فلا يصدق في نفس الأمر على شيء منها إلخ».

قوله: «أو أمكنت» أي لم يمتنع^[٨] أفراد^[٩]، فيشمل الواجب والممكن الخاص كليهما.

قوله: «ولم توجد» كالعنقاء^[١٠].

قوله: «مع إمكان الغير»^[١١] كالشمس.

قوله: «أو امتناعه» كمفهوم واجب الوجود.

قوله: «مع التناهي»^[١٢] كالركاب السيارة^[١٣].

قوله: «أو عدمه» كمعلومات الباري عزَّ اسمه^(١)، وكالنفوس الناطقة على مذهب الحكماء^[١٤].



(١) معلومات الباري غير متناهية بالفعل عند الحكماء. نصَّ عليه القاضي مير زاهد الهروي في حاشيته على الجلال على تهذيب المنطق ص: ٨٣، طبع قزان. وأما المتكلمون فذهب بعضهم إلى أنها غير متناهية بمعنى أنها لا تنتهي إلى حد لا يتصور فوفه آخر كما نصَّ عليه العلامة الفتازاني في شرحه على العقائد النفسية ٨٦/١. وذهب آخرون إلى أنها غير متناهية بالفعل. والتفصيل في حواشي الفاضل السيالكوني على الخيالي على شرح العقائد مع حاشية جامع التقارير على الفاضل السيالكوني ٢٢١/٢ - ٢٢٢، ضمن مجموعة الحواشي البهية.

[١٠] قوله: «كالعقاة» طائر طويل العنق ذو أنف قائمة، له جناح بالمغرب وجناح بالشرق.

[١١] قوله: «مع إمكان الغير» وجه الضبط أن يقال: الكلي إمّا أن يمتنع وجوده في ضمن الأفراد في الخارج، أو يمكن، فالأول كشرط الباري تعالى شأنه عنه. والثاني إمّا أن لا يكون موجوداً في الخارج بالفعل، أو يكون موجوداً فيه بالفعل. الأول كالعقاة. والثاني إمّا أن يوجد فرداً واحداً منه في الخارج أو كثير من الأفراد. الأول إمّا أن يكون مع إمكان غير ذلك الفرد كالشمس أو مع امتناعه كالواجب. والثاني إمّا أن يتناهي أفرادُه كالكوكبات السبعة، أو لا يتناهي كالنفس الناطقة. (شيخ الإسلام)

[١٢] قوله: «مع التناهي» أي مع تناهي أفرادِه في الخارج. والمراد بتناهي الأفراد فيه أن تكون في الخارج محصورة معدودة. (عبد)

[١٣] قوله: «كالكوكبات» مثلاً للأفراد المتناهية. والكلي هو الكوكب السيّار. وإنّا غيّر الأسلوب اعتباراً ببيان تناهي الأفراد. وكذا قوله: «كمعلومات الباري تعالى» فإنّه مثلاً للأفراد الغير المتناهية. والكلي هو معلوم الباري عزّ شأنه. وتغيير الأسلوب ههنا اعتباراً ببيان عدم تناهي الأفراد. (عبد)

قوله: «كالكوكبات السيارة» السبعة: القمر والعطارد والزهرة والشمس والمريخ والزهرة والمشتري. [١٤] قوله: «الحكماء» أي القائلين بعدم التناسخ، إنّ القائلين بالتناسخ ذهبوا إلى تناهي أفراد النفس الناطقة. (إس)

قوله: «الحكماء» القائلين بقدّم العالم^(٢).

(٢) والخلاصة أن القائلين بعدم تناهي النفوس الناطقة من الحكماء هم الذين جمعوا بين أمرين: الأول: القول بقدّم العالم، والثاني: القول بعدم التناسخ.

[٨] قوله: «أي لم يمتنع» دفع لما يُتوهم من أن المراد بالإمكان^(١) في قوله: «أو أمكنت» الإمكان العام، فلا يصحّ التقابل بقوله: «امتنعت»، لكون الممتنع قسماً من الممكن العام الذي هو عبارة عمّا يُسلب الضرورة فيه عن الجانب المخالف. أو الإمكان الخاص الذي هو عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين، فلا يشمل هذا القول الواجب لضرورة الوجود فيه، وليس ثالث من الإمكان. وحاصل الدفع أن المراد الإمكان العام المقيّد بجانب الوجود، أي سلب ضرورة العدم، فيقابل الامتناع، ويشمل الواجب، ولا ضرر. (عبد الحلیم)

قوله: «أي لم يمتنع أفرادُه» أي جميع أفرادِه في الخارج، سواء كانت جميع أفرادِه ممكنة في الخارج كالعقاة والشمس، أو كان بعضها ممكناً والبعض الآخر ممتنعاً في الخارج كالواجب تعالى شأنه. (عبد)

[٩] قوله: «أفرادُه» أي الجميع فهذا في قوة رفع الإيجاب الكلي، فهو شامل لمفهوم الواجب أيضاً، فإنّه لم يمتنع جميع أفرادِه، لوجود فرد واحد. (إس)

(١) الإمكان على قسمين: الإمكان العام والإمكان الخاص. أما الإمكان العام فهو سلب الضرورة عن طرف واحد. وأما الإمكان الخاص فهو سلب الضرورة عن الطرفين. والإمكان العام على ثلاثة أقسام:

١- الإمكان العام المطلق: وهو ما سلب فيه الضرورة عن طرف واحد دون اعتبار شيء آخر. وهذا يشمل الوجوب والامتناع والإمكان الخاص، لأنّ الوجوب فيه سلب الضرورة عن العدم، وفي الامتناع سلب الضرورة عن الوجود، وفي الإمكان الخاص سلب الضرورة عن الطرفين.

٢- الإمكان العام المقيّد بجانب الوجود: وهو ما سلب فيه الضرورة عن جانب العدم، وسواء كان في جانب الوجود ضرورة أو لا، فيشمل الوجوب والإمكان الخاص.

٣- الإمكان العام المقيّد بجانب العدم: وهو ما سلب فيه الضرورة عن جانب الوجود، سواء كان في جانب العدم ضرورة أو لا، فيشمل الامتناع والإمكان الخاص.

فصل [في النسبة بين الكليين]

الكليّان إن تفارقا كليّاً فمتباينان، وإلا فإن تصادقا كليّاً من الجانبين فمتساويان، ونقيضاهما كذلك، أو من جانب واحد فأعم وأخصّ مطلقاً، ونقيضاهما بالعكس، وإلا فمِنْ وجهٍ، وبين نقيضيهما تباينٌ جزئيٌّ كالتباينين.

قوله: «والكليّان»^[١] كُلُّ كَلَيْينٍ^(١) لا بدّ من أن يتحقّق بينهما إحدى النّسب الأربع^[٢]: التباين الكليّ، والتساوي، والعموم المطلق، والعموم من وجه؛ وذلك^[٣] لأنّها^[٤] إمّا أن لا يصدق شيءٌ منهما على شيءٍ من أفراد الآخر، أو يصدق^[٥]؛ فعلى الأوّل فهما متباينان كالإنسان والحجر^[٥]؛ وعلى الثاني، فإنّما أن لا يكون بينهما صدقٌ كليّ من جانبٍ أصلاً، أو يكون، فعلى الأوّل فهما أعمّ وأخصّ من وجهٍ، كالحيوان والأبيض^[٦]، وعلى الثاني^[٧]، فإنّما أن يكون الصدق الكليّ من الجانبين، أو من جانبٍ واحدٍ^[٨]، فعلى الأوّل فهما متساويان كالإنسان والناطق^[٩]، وعلى الثاني فهما أعمّ وأخصّ مطلقاً كالحيوان والإنسان.

(١) اعلم أنّ المراد من الكليّ في هذا الفصل الكليّ الذي له فردٌ في نفس الأمر أو الذي يمكن أن يتحقّق له فردٌ في نفس الأمر. فيخرج الكليّات الفرضية التي لا يمكن أن تصدق على شيءٍ من الأشياء خارجاً وذهناً، كاللاشيء واللاممكن بالإمكان العام وغيرهما. فالدعوى هكذا: الكليّان اللذان يصدق كلّ منهما على شيءٍ في نفس الأمر لا بدّ أن يتحقّق بينهما إحدى النّسب الأربع. فلا يرد النقص بمثل اللاشيء واللاممكن بالإمكان العام لا يصدقان على شيءٍ، فهما متباينان. فوجب أن يكون بين نقيضيهما تباينٌ جزئيّ. وذلك باطل، لأنّ الشيء والممكن العام متساويان.

هذا إذا كان الكليّان كلاهما من الكليات الفرضية. وأما إذا كان أحدهما من الكليات الفرضية والآخر غيرها فيتحقّق بينهما إحدى النسب الأربع كاللاشيء والإنسان بينهما تباين، وبين نقيضيهما - وهما الشيء والإنسان - تباين جزئيّ. وكالموجود والمعدوم - وسيذكرهما الشارح - بينهما تباين وبين نقيضيهما - وهما اللاموجود واللامعدوم - تباين جزئيّ.

راجع للتفصيل حاشية المحقق السيد الشريف الجرجاني على شرح الشمسية المشهورة بالحاشية الصغرى مع حواشي الفاضل السيالكوتي على حاشية السيد ٢٩٥/١، ضمن مجموعة شروح الشمسية.

(٢) اعلم أنّ الصدق المعتبر في النسب الثلاث: التساوي والعموم المطلق والعموم من وجه هو مطلق الصدق على أفراد الآخر. ولا يلزم أن يكون في زمان واحد، بمعنى أن يكون صدق أحدهما على أفراد الآخر في وقت صدق الآخر على أفراد الأول. وبعبارة أخرى يجب أن يصدق القضية المطلقة العامة فيه، كما نص عليه المحقّق في الحاشية رقم ١٠

وأما عدم الصدق - كما في التباين - فيلزم فيه الدوام. بمعنى أنّه يلزم انتفائه عن أفراد الآخر على وجه القضية الدائمة. فيبين النائم والمستيقظ نسبة التساوي مع أنّه يستحيل اجتماعهما في زمانٍ واحدٍ، وذلك لأنّه يصدق أنّ كلّ نائم مستيقظ بالفعل. وكل مستيقظ نائم بالفعل. وليس بينهما التباين مع صدق قولنا: «لا شيء من النائم بمستيقظ بالفعل. ولا شيء من المستيقظ بنائم بالفعل». وقتبّه ولا تكن من الغافلين.

[فصل في النسب بين الكلين]

[١] قوله: «والكليان» لما فرغ من تعريف الكلّي والجزئيّ مع الفراغ من بيان الأقسام^(١)، أراد أن يشرع في بيان الأحوال. (شومستري)

[٥] قوله: «كالإنسان، الحيوان» فإنّ الإنسان لا

في بيان الأحوال. (شوستري)

[٥] قوله: «كالإنسان والحجر» فإنَّ الإنسان لا يصدق على كلِّ ما يصدق عليه الحجر. والحجر لا يصدق على كلِّ ما يصدق عليه الإنسان.

[٢] قوله: «إحدى النسب» إنّها قدّم المصنّف بيان النسب على بيان الكليات لأنّنا ندّعي في تقسيم الكليات

الخمس أن كل واحد من الأقسام الخمس مباين للآخر، ونقول عند بيان النوع: «له معنيان، بينهما عمومٌ من وجه». وكل ذلك إنما يتضح ببيان النسب.

وفي هذا ردُّ على صاحب «الرسالة الشمسية»^(٦) الأسود والحجر الأبيض. (إس)

[٧] قوله: «على الثاني الخ» المراد بالثاني أن يكون بينهما صدقٌ كلٌّ. ولما كان هذا أعمَّ من أن يكون هناك (شوستري)

قوله: «إحدى النَّسَب الأربع» المقصود حصراً أنواع النَّسَب، والتباين الجزئي جنس يحصل بأحد النوعين: التباين الكا، والعديد من وجه. (عدد)

[٣] قوله: «وذلك» أي تحقيق إحدى النسب الأربع.

[٤] قوله: «لأنها» أي الكليين.

اعلم أنه لا يتحقق بين الجزئين إلا التباين كزيد وعمرو، أو زيد وهذا الفرس. وأمّا بين الجزئي والكلي فإن كان الجزئي في ذاته من هذا الكلي فالعموم والخصص.

الجزني لا يحمل على شيء، فلا يتحقق شيء من النسب الأربع بين الجزئين وبين الجزني والكلي.

انظر: حاشية السيلكوتي على السيد على شرح الشمية

(١) المراد أقسام الكلي، وكذلك المراد من الأحوال أحوال الكلي كما هو واضح من الشرح.

(٢) انظر: الشمسية (ضمن شروح الشمسية) ٢٩٤/١، ذكر فيها النسب بين الكليين، وقد سبقه الكليات الخمس في ٢٣٩/١.

❦ ۱۳۳ ❦

فمرجع التساوي^(١) إلى موجبتين كليتين^[١٠] نحو «كل إنسان ناطق»، و «كل ناطق إنسان».

ومرجع التباين إلى سالتين كليتين^[١١]، نحو «لا شيء من الإنسان بحجر»، و «لا شيء من الحجر بإنسان».

ومرجع العموم والخصوص مطلقاً إلى موجبة كلية موضوعها الأخص وعمولها الأعم، وسالبة جزئية^[١٢] موضوعها الأعم وعمولها الأخص، نحو «كل إنسان حيوان»، و «بعض الحيوان ليس بإنسان».

ومرجع العموم والخصوص من وجه إلى موجبة جزئية^[١٣]، وسالتين جزئيتين^[١٤]، نحو «بعض الحيوان أبيض»، و «بعض الحيوان ليس بأبيض»، و «بعض الأبيض ليس بحيوان».



(١) كلمة «المرجع» هنا مصدر ميمي. وجعله بعضهم اسم مكان - أي ما يُرجع إليه - وفسره ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصول التساوي. كما فسره العلامة التفتازاني في مثله في شرحه على تلخيص المفتاح قول القزويني يختصر المعاني مع حواشي محمود حسن ص: ٣١: «البلاغة في الكلام مرجعها أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها، كما يقال: مرجع الجود إلى الغنى». وحقق الفاضل السيالكوتي في حاشيته على شرح الشمسية ٢٩٧/١ أن الصواب هو الأول، وأنه ليس اسم مكان، وذلك لتعديته بـ «إلى» وذلك يصح على تقدير المصدر، وأما على تقدير اسم المكان فكان الواجب أن يقول: «ومرجع التساوي موجبتان كليتان». فتدبر. ولوجه أخرى راجع لتفصيلها حاشية الفاضل السيالكوتي.

للتشارك فقوله: «إن تصادقا» يفيد تشارك الكليين^(١) في الصدق، فإذا قُيد بـ «الكلي» أفاد الصدق الكلي من الجانبين، فلا حاجة إلى قوله: «من الجانبين» بعد قوله: «إن تصادقا كلياً». (عبد)

[٨] قوله: «أو من جانب واحد» بأن تصادق الكليان من جانب واحد كلياً ومن آخر جزئياً، فالكلي الذي يصدق على الآخر كلياً أعم كالحَيوان على الإنسان. والكلي الذي يصدق على الآخر جزئياً أخص كالإنسان على الحيوان. (عبد النبي)

[٩] قوله: «كالإنسان والناطق» فإن بينهما صدقاً كلياً من الجانبين، لصدق الإنسان على كل ما يصدق عليه الناطق، وصدق الناطق على كل ما يصدق عليه الإنسان. فإن قلت: الملك ناطق - أي مدرَك - وليس بإنسان. قلت النطق قوة في الإنسان بها يدرك، وليست في ملك^(٢).

[١٠] قوله: «موجبتين كليتين» أي مطلقتين عامتين، فالنائم والمستيقظ متساويان لصدق «كل نائم مستيقظ بالفعل» و«كل مستيقظ نائم بالفعل». وأما الطفل المتولد الذي مات ولم ينم فكما أنه ليس بنائم ليس بمستيقظ، إذ الاستيقاظ بيدار شذن از خواب^(٣). بقي الكلام في الطفل المتولد الذي نام ومات في نومه فإنه نائم

وليس بمستيقظ، فتدبر. (عبد الحليم)

[١١] قوله: «إلى سالتين كليتين» لأن عدم صدق هذا الكلي على جميع أفراد ذلك الكلي سالبة كلية. وعدم صدق ذلك الكلي على جميع أفراد هذا الكلي سالبة كلية أخرى. (عبد)

[١٢] قوله: «وسالبة جزئية» لم يقل: «وموجة جزئية، موضوعها الأعم ومحمولها الأخص» لأنها لازمة^(٤) لموجة كلية موضوعها الأخص ومحمولها الأعم. (عبد)

[١٣] قوله: «إلى موجبة جزئية» بل إلى موجبتين جزئيتين، لأن صدق هذا الكلي على أفراد ذلك الكلي جزئياً موجبة جزئية. وصدق ذلك الكلي على أفراد هذا الكلي جزئياً موجبة جزئية أخرى. لم يقل ذلك لأن الموجبة الجزئية لما لم تنعكس إلا بالموجة الجزئية، فتستلزم ذلك، لأن عكس القضية لازمة، بخلاف السالبة الجزئية فإنه لا عكس لها. (عبد)

[١٤] قوله: «سالتين جزئيتين» لأن عدم التصادق بين الجانبين كلياً يرفع الإيجاب الكلي. ورفع سلب جزئي. (عبد)

(٤) أي عكسها، لأن عكس الموجبة الكلية هي الموجبة الجزئية. فلذا قلنا: «كل إنسان حيوان» - مثلاً - لا حاجة إلى أن نزيد عليه «بعض الحيوان إنسان» لأنه لازم للأول.

(١) في الطبعين: «الكليات». وفي التحفة: «الكليان». والصواب ما أثبتناه.

(٢) يعني أن النطق مختص بالإنسان ولا يوجد في الملك. وتوضيحه أن الناطق وإن صح إطلاقه على الإنسان والملك، ولكنه باشتراك الاسم فقط. وذلك لأن الملك ليس جسماً، فلم يشمل الجسم الملك، فالناطق الذي مقوم للإنسان ومقسم للجسم والحيوان، غير مقول على الملك. وراجع للتفصيل: منطق الشفاء (١/ ٦٤).

(٣) يعني الاستيقاظ يكون بعد النوم، ولا يقال لطلق اليقظة.

قوله: «ونقيضاهما كذلك»^[١٥] يعني أن نقيضي المتساويين أيضاً متساويان، أي كل ما صدق عليه أحد النقيضين، صدق عليه النقيض الآخر، إذ لو صدق أحدهما بدون الآخر لصدق مع عين الآخر، ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين^[١٦]، فيصدق عين الآخر بدون عين الأول، ضرورة استحالة^(١) اجتماع النقيضين، وهذا^[١٧] يرفع التساوي بين العينين، مثلاً لو صدق اللانسان على شيء، ولم يصدق عليه اللاناطق، فيصدق عليه الناطق^[١٨] ههنا بدون الإنسان، هذا خُلف.

قوله: «ونقيضاهما بالعكس» أي نقيضاً^(٢) الأعم والأخص مطلقاً أعم وأخص مطلقاً، لكن بعكس العينين، فنقيض الأعم أخص^[١٩]، ونقيض الأخص أعم.

يعني: [١] كل ما صدق عليه نقيض الأعم، صدق عليه نقيض الأخص. [٢] وليس كل ما صدق عليه نقيض الأخص، صدق عليه نقيض الأعم.

أمّا الأول^[٢٠] فلائنه لو صدق نقيض الأعم على شيء بدون نقيض الأخص لصدق مع عين الأخص^[٢١]، فيصدق عين الأخص بدون عين الأعم^[٢٢]، هذا خُلف.

مثلاً لو صدق اللاحيوان على شيء بدون اللانسان، لصدق عليه الإنسان عينه، ويمتنع هناك صدق الحيوان، لاستحالة اجتماع النقيضين، فيصدق الإنسان بدون الحيوان^[٢٣].

وأما الثاني^[٢٤]، فلائنه بعد ما ثبت أن كل نقيض الأعم نقيض الأخص، لو كان كل نقيض الأخص نقيض الأعم، لكان النقيضان متساويين^[٢٥]، فيكون نقيضاهما - وهما العينان - متساويين لما مر^(٣)^[٢٦]، وقد كان العينان أعم وأخص مطلقاً، هذا خُلف.

قوله: «فمن وجه»^[٢٧] أي إن لم يتصادقا كلياً من الجانبين^(٤)، ولا من^(٥) جانب واحد.



(١) في النسخ الخطية والمطبوع الإيراني: «لا متناع» بدل قوله: «ضرورة استحالة». والمثبت أولى.

(٢) كذا في المطبوع الإيراني. وفي باقي النسخ: «نقيض» بصيغة المفرد، والصواب الثنية كما هو ظاهر.

(٣) في نور عثمانية والإيرانيين: «كما مر». المثبت هو المذكور في باقي النسخ، وهو أولى.

(٤) في الهنديتين والتحفة: «جانبيين». وفي غيرها محلى باللام كما أثبتناه، وهو أولى.

(٥) كذا في نور عثمانية والراغب والمطبوع الإيراني والتحفة. وهو أولى. وفي الهنديتين والنسخة الإيرانية: «أو من».

[٢٠] قوله: «أما الأول» وهو كل ما صدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض الأخص. (عبد)

[٢١] قوله: «مع عين الأخص» وإلا لا ارتفاع النقيض.

[٢٢] قوله: «بدون عين الأعم» لاستحالة اجتماع النقيضين.

[٢٣] قوله: «فيصدق الإنسان بدون الحيوان» لفرض صدق اللاحيان، وهذا خلاف المفروض، فإننا قد فرضنا أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً. ويصدق الحيوان على كل ما يصدق عليه الإنسان دون العكس. (إس)

[٢٤] قوله: «وأما الثاني» يعني أن نقيض الأخص أعم من نقيض الأعم بمعنى أنه ليس كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم. (إس)

[٢٥] قوله: «متساويين» لتصادقهما على هذا التقدير^(١). (إس)

[٢٦] قوله: «لما مر» أن نقيضي المتساويين يكون متساويين. (إس)

[٢٧] قوله: «فمن وجه» أي فهما أعم وأخص من وجه كالحیوان والأبيض، لتصادقهما في الحيوان الأبيض، وتفاوقهما في الزنجي والثلج. (تذهيب)

[١٥] قوله: «ونقيضهما كذلك» في بعض النسخ: «ونقيضهما» وهو أولى، لأنه إذا كان المضاف والمضاف إليه كلاهما مثنى لم يثن المضاف كما في قوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، لكرهية اجتماع النقيضين، إلا إذا صلح كل من فردي المثنى المضاف لأن يضاف إلى ذلك المضاف إليه لرفع الالتباس. (نور الله الشوستري)

[١٦] قوله: «ارتفاع النقيضين» يعني أنه لو لم يصدق مع عين الآخر أيضاً كما أنه لا يصدق مع نقيضه لزم ارتفاع النقيضين. (إس)

[١٧] قوله: «وهذا» أي صدق نقيض أحدهما وعين الآخر.

[١٨] قوله: «فيصدق عليه الناطق» يعني: صدق قولنا: «الإنسان ليس بلناطق» يستلزم صدق «الإنسان ناطق».

وفيه نظر، فإن القضية الأولى سالبة معدولة، والثانية موجبة محصلة، وقد تقرر في موضعه أن السالبة المعدولة أعم من الموجبة المحصلة، فكيف تستلزمها.

والجواب أن الأولى وإن كانت أعم من الثانية إلا أنهما متساويتان عند وجود الموضوع، وههنا كذلك، لوجود اللانسان كالفرس. (خلاصة إس)

[١٩] قوله: «فنقيض الأعم أخص» كاللاحيوان - مثلاً - أخص. ونقيض الأخص كاللانسان أعم. فكل ما صدق عليه اللاحيان كالحجر صدق عليه اللانسان. وليس كل ما صدق عليه اللانسان كالفرس صدق عليه اللاحيان. (برهان)

(١) أي على تقدير صدق نقيض الأعم على كل ما صدق عليه نقيض الأخص، وقد صدق نقيض الأخص على كل ما صدق عليه نقيض الأعم.

قوله: «تباين جزئي»^[٢٨] التباين الجزئي هو «صدق كل من الكليين»^(١) بدون الآخر في الجملة»^[٢٩]، فإن صدقاً معاً^(٢) أيضاً^[٣٠] كان بينهما عموم من وجه، وإن لم يصدقاً معاً أصلاً كان بينهما تباين كلي، فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه، وفي ضمن التباين الكلي أيضاً. ثم إن الأمرين اللذين بينهما عموم من وجه، قد يكون بين نقيضيهما العموم من وجه أيضاً كالحیوان والأبيض، فإن بين نقيضيهما - وهما اللحيوان والأبيض - أيضاً عموماً من وجه^[٣١]. وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحیوان والإنسان، فإن بينهما عموماً من وجه^[٣٢]، وبين نقيضيهما - وهما اللحيوان والإنسان - مباينة كلية^[٣٣]؛ فلهذا قالوا^[٣٤]: إن بين نقيضي الأعم والأخص من وجه تبايناً جزئياً، لا العموم من وجه فقط، ولا التباين الكلي فقط.

قوله: «المتابين»^[٣٥] أي كما أن بين نقيضي الأعم والأخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي^[٣٦]، فإنه لما صدق كل من العینين مع نقيض الآخر صدق كل من النقيضين مع عين الآخر، فصدق كل من النقيضين بدون الآخر في الجملة. وهو التباين الجزئي.



(١) في الطبعة الإيرانية زيادة «على شيء». وهي وإن لم تثبت في أكثر النسخ، لكنّها مرادة هنا، إذ الصدق هنا بمعنى الصدق على الشيء، وليس الصدق في الشيء. لأنّ المعتبر في الكليات هو صدق الكلّ وحمله على شيء، وليس تحقّقه، فتنبه.

(٢) كذا في جميع النسخ عدا الهنديتين. وفيهما: «أيضاً معاً». والأصوب تقديم «معاً» على «أيضاً»، لأنّه قيد الصدق، فتنبه.

[٢٨] قوله: «تباين جزئي» وإنما لم يتعرض لبيان التباين الجزئي مع أنه نسبة خامسة، لأن بعض أفراد التباين الجزئي مندرج تحت التباين، وبعضها تحت العموم من وجه^(١). (محصل)

[٢٩] قوله: «في الجملة» أي سواء كانا صادقين معاً أيضاً كما يصدق كل منهما بدون الآخر، أو لا يصدقان معاً أصلاً. (إس)

[٣٠] قوله: «أيضاً» أي مع صدق كل منهما بدون الآخر. (عبد)

[٣١] قوله: «عموماً من وجه» فإنها يصدقان معاً في مادة كالحجر الأسود، ويتحقق للحيوان بدون الألبيض في الحجر الأبيض، ويتحقق للأبيض بدون اللحيوان في الحيوان الأسود. (إس)

[٣٢] قوله: «فإن بينهما عموماً من وجه» لصدق كل منهما في الفرس ولصدق الحيوان بدون الإنسان في زيد، ولصدق الإنسان بدون الحيوان في الحجر. (إس)

[٣٣] قوله: «مبينة كلية» ضرورة امتناع صدق الخاص بدون العام. (عبد)

[٣٤] قوله: «فهذا قالوا إلخ» أي لأن بين نقيضي الأمرين اللذين بينهما عموم من وجه قد يكون عموم من وجه، وقد يكون تباين كلي، اختاروا لفظ «التباين الجزئي» الشامل لكليهما، لثلاث تنقض القاعدة بذكر أحدهما دون الآخر. (إس)

[٣٥] قوله: «كالتباينين» المقصود تشبيه نقيض الأعم والأخص من وجه كما هو مقتضى السوق.

ولقائل أن يقول: في صحة هذا التشبيه نظر، إذ لو غمضنا عن أنه يجب في التشبيه من أن يكون المشبه به أقوى، فلا ريب في أنه يجب أن يكون أعرف وأظهر في نظر المتكلم والمخاطب. والتباين الجزئي الواقع بين نقيضي المتباينين ليس بأظهر من التباين الجزئي الواقع بين نقيضي الأعم والأخص من وجه.

ولك أن تقول: إن وجه الشبه إنما يجب أن يكون أقوى أو أظهر في المشبه به لو كان الغرض من التشبيه إلحاق الناقص بالكامل، كما في قولنا: «زيد كالأسد، والقرطاس كالثلج»، لكنه قد يقصد مجرد الجمع بين الأمرين في صفة، فيجعل أحدهما مع مساواتها مشبهاً به بسبب من الأسباب كالاتهام، فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل. (نور الله)

[٣٦] قوله: «تباين جزئي» يرد عليه أن اللاشيء واللاممكن بينهما تباين كلي لعدم صدق كل منهما على الآخر، لامتناع صدقهما على شيء، مع أن بين نقيضيهما، وهما الشيء والممكن تساوياً لا تبايناً.

وأيضاً ما سبق من أن نقيض الأعم والأخص مطلقاً بالعكس، متقوض بالإنسان ولا اجتماع النقيضين، فإن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً لصدق لاجتماع النقيضين على الإنسان وغيره، مع أن بين نقيضيهما وهو اللاإنسان واجتماع النقيضين تبايناً، لعدم صدقهما على شيء.

والجواب أن بيان النسب مختص بغير نقائص المفهومات الشاملة، فتدبر. (خلاصة الحاشية للمولوي محمد إسماعيل)

(١) وبعبارة أخرى: المقصود ذكر أنواع النسب. والتباين الجزئي جنس يحصل بأحد النوعين: التباين الكلي، والعموم والخصوص من وجه، كما ذكر المحقق في الحاشية رقم ٢، فراجعها.

ثمَّ إِنَّهُ قد يتحقَّق في ضمن التَّباين الكليِّ كالموجود والمعدوم، فإنَّ بين نقيضيهما - وهما اللاموجود واللامعدوم - أيضاً تبايناً كلياً^[٢٧]. وقد يتحقَّق^[٢٨] في ضمن العموم من وجه كالإنسان والحجر، فإنَّ بين نقيضيهما - وهما اللاإنسان واللاحجر - عموماً من وجه^[٢٩]؛ ولذا قالوا: «إنَّ بين نقيضيهما مباينةً جزئيةً» حتى يصحَّ في الكلِّ. هذا^[٣٠].

اعلم أيضاً أنَّ المصنَّف آخر^[٣١] ذَكَرَ نقيضي التَّباينين لوجهين:

الأوَّل: قصد الاختصار، بقياسه على نقيض الأعم والأخصَّ من وجه.

والثاني: أنَّ تصوُّر التَّباين الجزئيِّ من حيث إِنَّهُ مجردٌ عن خصوص فرديه^[٣٢] موقوفٌ على تصوُّر فرديه اللَّذَين هما العمومُ من وجه والتَّباينُ الكليُّ. فقبَّلَ ذَكَرَ فرديه كليهما لا يتأتَّى ذكرُهُ^[٣٣].



[الجزئي الإضافي]

وقد يُقال الجزئي للأخص من الشيء^(١). وهو أعم.

قوله: «وقد يُقال» يعني أن لفظ «الجزئي» كما يُطلق على المفهوم الذي يمتنع أن يجوز صدقه على كثيرين، كذلك^[١] يُطلق على الأخص من شيء. فعلى^(٢) الأول يُقيد بقيد الحقيقي^[٢]، وعلى الثاني بالإضافي.

والجزئي بالمعنى الثاني أعم^(٣) منه بالمعنى الأول، إذ كل جزئي حقيقي^[٣] فهو مندرج تحت مفهوم عام، وأقله^(٤) المفهوم والشيء والأمر^(٤). ولا عكس^[٤]، إذ الجزئي الإضافي قد يكون كلياً كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان.

ولك أن تحمل قوله: «وهو أعم» على جواب سؤالٍ مقدّر^[٥]، كأن قائلًا^[٥] يقول: الأخص^[٥]

(١) هذا تعريف لفظي كما نصّ عليه العلامة الجلال الدواني في حاشيته على المتن ص: ٢١. وأمّا على تقدير كونه تعريفاً حقيقياً فإرد عليه أنه فاسدٌ لتعريف الشيء بنفسه. وتفصيله في حاشية المحقّق الشريف على شرح الشمسية ١/ ٣١٥.

(٢) كذا في الطبقات الهندية والتحقفة والراغب. وفي الإبرائيتين ونور عثمانية: «وعلى».

(٣) أي بين الجزئي الإضافي والجزئي الحقيقي عموم وخصوص مطلق، فالإضافي أعم مطلقاً، والحقيقي أخص مطلقاً. ونسب العلامة التفتازاني في شرحه على الرسالة الشمسية ص: ١٨٣، طبعة دار النور إلى الخونجي صاحب الكشف، والكاظمي أن الجزئي الإضافي عندهما أعم من الجزئي الحقيقي عموماً مطلقاً كان أو من وجه.

قلت: كلام الخونجي في الكشف ص: ٢٥، طبعة مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران، وكلام الكاظمي في الشمسية ١/ ٣١١، ضمن شروح الشمسية وتنزيل الأفكار ورقة ٧، نسخة راغب باشا والمتنصّ شرح الملخص ورقة ١٣، نسخة كوبريلي فاضل أحمد ككلام الجمهور، ظاهر في العموم المطلق لا يحتمل العموم من وجه. والذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الموهم للعلامة التفتازاني أن الخونجي في الكشف والكاظمي في التنزيل أتبعوا هذه المسألة بحث النّسب بين الكليين، وبدءوا بذكر العموم، وقسّاه إلى العموم المطلق والعموم من وجه. فربّما توهم أنها يفسران العموم المنسوب إلى الجزئي الإضافي، وليس كذلك.

(٤) يُعلم من هذه الأمثلة أنه لا يلزم أن يكون الأعم - هنا - ذاتياً، بل يصح أن يكون عرضياً أيضاً. وهو واضح جداً. وقد نصّ عليه القطب الرازي في شرح المطالع ١/ ١٦٤، تحقيق أبو القاسم الرحمان، وبعض محثّي ملا حسن على سلم العلوم ص: ١٠٥. ولا خلاف في المسألة لدى المنطقة. وربّما يُتوهم من عبارة الكاظمي في الشمسية أن الكلي الأعم الذي يقع تحته الجزئي الإضافي يجب أن يكون ذاتياً، حيث حيث قال في بيان وجه أعمية الجزئي الإضافي من الحقيقي ضمن شروح الشمسية ١/ ٣١١: «فلاندراج كل شخصي تحت الماهيات المعرفة عن الشخصات». فاعلم أن المراد من الماهية المعرفة ليس الذاتيات، بل المراد منه - كما قال العلامة التفتازاني شرح الشمسية ص: ١٨٤، طبعة دار النور - المفهوم الكلي الذي يفضل عليه الشخص بالشخص والهذبة، كـ «هذا الضاحك» المدرج تحت مفهوم مطلق الضاحك.

ولكن يرد على عبارة الكاظمي أن الواجب تعالى جزئي حقيقي ولا ماهية له تعالى. وقد تكلم عليه المحثّي في الحاشية رقم ٤، فراجعها.

[الجزئي الإضافي]

[١] قوله: «كذلك» يعني أنَّ لفظ «الجزئي» مشتركٌ ذاتيٌّ له أو عرضيٌّ، فلا يخلو من أن يكون تحتَ المفهوم بين المعنيين.

[٢] قوله: «يُمَيِّدُ بَقِيدَ الْحَقِيقِيِّ» يعني أَنَّهُ يُسَمَّى الْجَزْئِيَّ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ سَابِقاً جُزْئِيّاً حَقِيقِيّاً، فَإِنَّهُ جُزْئِيٌّ بِالْقِيَاسِ إِلَى نَفْسِ حَقِيقَتِهِ، لِكُونِهَا مَانِعَةً مِنَ الْإِشْتِرَاكِ

[٦] قوله: «وَلَا عَكْسَ» أَي كَلِيّاً، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مَنْدَرجاً تَحْتَ مَفْهُومٍ عَامٍّ فَهُوَ جُزْئِيٌّ حَقِيقِيٌّ. (عَصَل)

- على ما عُلِمَ سابقاً - هو الكلّي الذي يصدّق عليه كلّي آخر صدقاً كلياً، ولا يصدق هو على ذلك الآخر كذلك. والجزئيّ الإضافيّ لا يلزم أن يكون كلياً، بل قد يكون جزئياً حقيقياً. فتفسير الجزئيّ الإضافيّ^[١٠] بالأخصّ بهذا المعنى تفسيرٌ بالأخصّ.

فأجاب بقوله: «وهو أعمّ»^[١١] أي الأخصّ المذكورُ ههنا^[١٢] أعمّ من المعلوم سابقاً آنفاً^[١٣].

ومنه يُعلَمُ^[١٤] أن الجزئيّ بهذا المعنى أعمّ من الجزئيّ الحقيقي^(١). فيُعلَمُ بيانُ النسبة التزاماً^[١٥]. وهذا من فوائد بعض مشايخنا طاب الله ثراه^(٢).



(١) يرد عليه ما ذكرناه في التعليق على الحاشية رقم ٨ فراجع.

(٢) جاء في حواشي التحفة ص: ٥٦: «العل المراد منه المحقّق الدواني الأستاذ للشارح».

وهو خطأ، لأن العلامة الدواني رحمه الله حاشيته على التهذيب ص: ٢٢ شرح هذا الموضع ولم يتعرّض لهذا المعنى.

وجاء على طرّة النسخة الإيرانية: «وهو الشيخ نصر البيان الشيرازي. وهو أستاذ المصنّف».

[١١] قوله: «أعم» أي الذي صدق عليه شيء آخر صدقاً كلياً ولا يصدق هو عليه. وهذا شامل للجزئي الحقيقي أيضاً فإن كل جزئي حقيقي يصدق عليه المفهوم العام صدقاً كلياً ولا يصدق ذلك الجزئي عليه كذلك. (إس)

[١٢] قوله: «ههنا» أي في تعريف الجزئي الإضافي. (إس)

[١٣] قوله: «آنفاً» فضمير «هو» في قول المصنف: «وهو أعم» على هذا الاحتمال يكون راجعاً إلى «الأخص» المذكور في التعريف.

[١٤] قوله: «ومنه يُعلم» فإن الأخص من الشيء الذي هو تعريف للجزئي الإضافي لما صار أعم من الأخص المعلوم سابقاً فيشمل الكلي والجزئي. فالجزئي الإضافي شامل لهما^(٣). وهذا هو العموم فإنه عبارة عن شمول الشيء له ولغيره. (مولانا محمد عبد الحليم)

[١٥] قوله: «التزاماً» لا صريحاً، فإن المفهوم صريحاً هو أن الأخص المذكور ههنا أعم من الأخص المعلوم سابقاً. (إس)

قوله: «التزاماً» فلا يرد أن المشهور في هذا المقام بيان النسبة بين الجزئي الحقيقي والإضافي. وهذا لا يظهر إلا إذا كان الضمير راجعاً إلى الجزئي الإضافي كما هو مقتضى التقرير الأول. فهذا الاحتمال^(٤) ليس بشيء لأنه يفوت منه المقصود. (خلاصة إس)

على أن المشهور في المقام بيان النسبة في الجزئيتين العموم والخصوص مطلقاً، فالتوجيه المذكور مما لا وجه له، إلا أن يقال: إن السؤال ليس مبنياً على الاشتباه المذكور بل على حل اللام على العهد في قوله: «الأخص» وكونه إشارة إلى الأخص المذكور في بحث النسب ولا شبهة في أنه غير متجاوز عن الكلي فتوجه السؤال محتاج إلى الجواب المذكور.

قلنا: لا يخلو الأمر من أن المصنف إما قرره بلام العهد ثم أجاب بما أجاب، أو لم يقرره بل أراد به الاستغراق على طبق ما وقع في «الشمسية»: «كل أخص تحت أعم»^(١). فعلى الأول كيف يتأتى له أن يقول: «وهو أعم»^(٢)؟ وعلى الثاني لم يكن مضطراً في إيراد اللام حتى يرد السؤال المذكور ويلتجئ إلى الجواب، مع كونه في صدد الاختصار. (شوستري)

[٩] قوله: «الأخص» أي الأخص مطلقاً. وهو المراد من الأخص في تعريف الجزئي الإضافي. كيف ولو كان المراد أعم من الأخص مطلقاً ومن وجوه، لزم كون الأبيض جزئياً إضافياً بالقياس إلى الحيوان وبالعكس مع أنه لم يقل به أحد. (إس)

[١٠] قوله: «تفسير الجزئي الإضافي» أي تعريف الجزئي الإضافي بالأخص من الشيء ليس مساوياً له بل أخص منه لعدم شموله للجزئي الحقيقي المدرج تحته مع أن المعروف شرط مساوئته للمعرف. (إس)

(٣) قد ذكرنا في التعليق على الحاشية رقم ٨ أن عمومية الأخص من الشيء لا تستلزم عمومية الجزئي الإضافي، فراجعه.

(٤) أي ما ذكره الشارح بقوله: «ولك أن تحمل إلخ».

= ولا يصح أن يكون التعريف حقيقياً للزوم الخلل فيه على ما شرحه السيد المحقق الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح الشمسية (١/ ٣١٤-٣١٦). فلا تقل: لعل الوجه يرى أنه تعريف حقيقي.

(١) شروح الشمسية ٣١١/١.

(٢) يعني: على تقدير كون اللام للعهد يكون الأخص المذكور هنا هو المذكور هناك، فلا يصح كونه أعم منه.

[الكليات الخمس]

[الأول: الجنس]

والكليات خمس^(١):الأول: الجنس: وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق^(٢) في جواب ما هو.

فإن كان الجواب عن ماهية وعن بعض مشاركتها هو الجواب عنها وعن الكل ف قريب كالحبوان،
ولا فبعيد كالجسم النامي.

قوله: «والكليات» أي الكليات^(٣) التي لها أفراد بحسب نفس الأمر^(٤) في الذهن^(٥) أو الخارج^(٦) منحصرة في خمسة أنواع. وأما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها^(٧) خارجاً ولا ذهنياً^(٨)، فلا يتعلق بالبحث عنها غرض يعتد به^(٩).

ثم الكلي إذا نُسب إلى أفرادها المحققة في نفس الأمر، فإما أن يكون عين حقيقة تلك الأفراد^(١٠)، وهو النوع^(١١)؛ أو جزء حقيقتها؛ فإن كان تمام المشترك^(١٢) بين شيء منها وبين بعض آخر فهو الجنس؛ وإلا^(١٣) فهو الفصل. ويقال لهذه الثلاثة ذاتيات^(١٤). أو خارجاً عنها، ويقال له العرضي^(١٥)؛ فإما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة أو لا يختص، فالأول هو الخاصة، والثاني هو العرض العام. فهذا دليل انحصار الكلي في الخمسة.



(١) في نور عثمانية والإيرانيين: «على الكثرة المختلفة الحقائق».

(٢) قال الفاضل الميمني في شرح الهداية ص: ١٨، مع حواشي الفاضل عين القضاة الحيدر آبادي: «ومعنى كون الشيء موجوداً في نفس الأمر أنه موجود في نفسه، فالأمر هو الشيء».

ومحصله أن وجوده ليس متعلقاً بفرض فارضي، واعتبار معتبر، مثلاً الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة في حد ذاتها - سواء وجد فرض أو لم يوجد أصلاً، وسواء فرضها أو لم يفرضها - قطعاً».

(٣) لا تغفل عن هذه النكته، وقد يشبه على بعض الطلبة فيظن أن الكليات الفرضية لها أفراد في الذهن، وإن لم يكن لها أفراد في الخارج. وقد نقلنا عن الشيخ الرئيس في الشفاء أن المحال ليس له فرد في الخارج ولا في الذهن، فارجع إليه.

(٤) وقد يطلقون عليه «العرض» بدون ياء النسبة، ومرادهم هو العرضي. وليس مرادهم المقابل للجوهر، فتنبه. انظر شفاء الشيخ الرئيس، الجزء المنطقي ٨٥/١.

[الكليات الخمس: الأول: الجنس]

التَّعْقِيدُ والقيدُ كلاهما خارجيّان عن المَعْنُون؛ فلا يرد أن
التَّعْقِيدَ والقيدَ كليهما داخلان في الفرد؛ فكيف يكون
الكلُّ عيناَ لحقيقة الأفراد لدخول القيد والتعقيد في
الفرد دون الكلِّ، ونفصُل الفرد والشَّخص في حاشيتنا
المسماة بـ«التحققات المرضية لحلِّ الحاشية الزاهدية على
الرَّسالة القطعية»^(٢) إن شئتَ فطالِعها. (عبد الحليم)

[٨] قوله: «وهو النوع» فإن قلت: الحَدُّ التامُّ أيضاً
عينُ حقيقة الأفراد، فتعريفُ النوع ليس بمانع. قلت:
هذا تقسيم الكليات المفردة، والحَدُّ التامُّ مركَّب. (عبد)

[٩] قوله: «تمام المشترك» المراد بتمام المشترك الجزء المشترك الذي لا يكون الجزء المشترك بين الأنواع خارجاً عنه، بل كل جزء مشترك بينهما يكون إماماً نفس ذلك الجزء أو جزء منه، كالحیوان فإنه تمام المشترك بين الإنسان والفرس، والجسم أيضاً مشترك بينهما لكنه داخل في الحيوان وليس خارجاً عنه. (مولانا محمد مبین)

[١٠] قوله: «ولا» أي وإن لم يكن تمام المشترك، سواء لم يكن مشتركاً أصلاً كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، أو كان مشتركاً كالحساس بالنسبة إلى الإنسان والفرس.

[١١] قوله: «ذاتيات» أي بالمعنى الاصطلاحي للذاتي. وهو ما لا يكون خارجاً عن الذات، سواء كان عيناً لها أو جزءاً لها؛ لا بالمعنى اللغوي، وهو المنسوب إلى الذات، فإن النوع بهذا المعنى ليس ذاتياً، إذ هو عين الذات، ولا يتصور نسبة الشيء إلى نفسه. (عبد الحليم)

[١] قوله: «والكليات خمس» لما فرغ المصنف عن تعريف الكليِّ وأقسامه والنسبة بين أفرادها، شرع في بيان الكليات الخمس لأنَّه مما تتوقَّف عليه الموصِّل إلى المجهولات التصوريَّة. (عد)

[٢] قوله: «أي الكليات إلخ» فلا يرد منع انحصار الكليات في الخمس بالكليات الفرعية. (عمد)

[٣] قوله: «في الذهن» كالشمس فإن لها أفراداً ذهنيةً. (إس)

[٤] قوله: «في الخارج» كالإنسان، فإن لها أفراداً خارجية كزيد وعمر. (إس)

[٥] قوله: «لا مصداق لها» وإلا لزم اجتماع النقيضين، لأن كل ما هو في الخارج أو في الذهن يكون شيئاً وممكناً وموجوداً في الخارج أو في الذهن. (عبد

[٦] قوله: «غرض يُعتدُّ به» فإنَّ المنطق آلة العلوم الحِكْمِيَّة. ولم يوجد فيها قضية يكون موضوعها أو محمولها كلياً من الكلِّيات الفرضية. (إس)

قوله: «غرض» إذ لا كمال في معرفة أحوال
المعدومات. (عبد)

[٧] قوله: «عين حقيقة الخ» المراد بالحقيقة الماهية. وهي تستلزم الوجود الخارجي والذهني؛ فلا يرد أن الحقيقة مختصة بالوجود الخارجي، فيلزم أن لا يكون الكل بالنسبة إلى أفراد الذهن نوعاً.

والمراد بالفردِ الشَّخْصُ^(١). وهو ما يكون فيه

(٢) انظر التحقيقات المرضية (ص: ٣١-٣٢، طبعة المطبع العلوي، ١٢٧٢ هـ).

(١) قد شرحنا المراد من الشخص في التعليق على الحاشية رقم ٩ من مبحث المفرد والمركب وأقسامهما فأرجع إليها. وقس عليه القدر.

قوله: «المقول» أي المحمول^[١٧].

قوله: «في جواب ما هو» اعلم أن «ما هو» سؤال عن تمام الحقيقة^[١٧]، فإن اقتصر في السؤال على ذكر أمر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به، فيقع النوع^[١٨] في الجواب، إن كان المذكور^[١٩] أمراً شخصياً، أو الحد التام إن كان المذكور حقيقة كلية^[٢٠]. وإن جُمع في السؤال بين أمور، كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الأمور^[٢١]. ثم تلك الأمور إن كانت متفقة الحقيقة كان السؤال عن^(١) تمام الماهية المتفقة المتحدة في تلك الأمور، فيقع النوع أيضاً في الجواب. وإن كانت مختلفة الحقيقة كان السؤال عن^(٢) تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة. وقد عرفت أن تمام الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس. فيقع الجنس في الجواب.

فالجنس لا بد له^(٣) أن يقع جواباً عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة إياها في ذلك الجنس. فإن كان^[٢٢] مع ذلك^[٢٣] جواباً عن الماهية وعن كل واحد^[٢٤] من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس، فالجنس قريب كالحيوان، حيث يقع جواباً للسؤال عن الإنسان وعن كل ما يشاركه في الماهية الحيوانية.

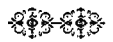
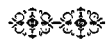
وإن لم يقع جواباً عن الماهية وعن كل ما يشاركها في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جواباً عن السؤال بالإنسان والحجر، ولا يقع^[٢٥] جواباً عن السؤال بالإنسان والشجر والفرس مثلاً.



(١) في الراغب والإيرانيين: «كان المسئول عنه تمام الماهية..».

(٢) في الراغب والإيرانيين: «كان المسئول عنه تمام...».

(٣) زيادة «له» في الهنديين فقط.



[١٧] قوله: «عن تمام» وإلا فلا وجه للاشتراك في السؤال.

[١٨] قوله: «فإن كان» شروع في تقسيم الجنس إلى القريب والبعيد. (عبد)

[١٩] قوله: «مع ذلك» أي مع وقوعه جواباً عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة إياها في ذلك الجنس. (عبد)

[٢٠] قوله: «عن كل واحدة» إيساء إلى أن الكل الواقع في عبارة المصنف الكل الإفرادي لا المجموعي. واندفع به بحث. وتقريره على ما في «شرح الشوستري»: «أن تعريف الجنس القريب صادق على البعيد، لأن الجنس البعيد كالنامي يصدق عليه أن الجواب للسؤال عن الماهية كالإنسان وعن بعض المشاركات فيه كالنباتات بـ«ما هي؟» عين الجواب للسؤال عن تلك الماهية وعن جميع المشاركات فيه بـ«ما هي؟» لأن الجواب للسؤال عن الإنسان وعن جميع المشاركات في الجسم النامي فقط، وهو الجواب للسؤال عنه وعن النباتات وكذا الكلام في سائر الأجناس البعيدة، فانتقض التعريفان طرداً وعكساً. انتهى.

وجه الاندفاع أن الجسم النامي وإن كان جواباً عن الماهية وجميع المشاركات فيه، لكنه ليس جواباً عنها وعن كل واحد من مشاركتها فيه فرادى فرادى، فإذا سألنا عن الإنسان والفرس والحصان لا يقع في الجواب «الجسم النامي» بل «الحيوان» فإنه تمام المشترك بينهما. كذا في بعض الحواشي. (عبد الحليم)

[٢١] قوله: «ولا يقع» فإن الجسم المطلق ليس تمام الحقيقة المشتركة بينهما، بل تمام المشترك هو الجسم النامي، وهو جزء منه، فهو بعض تمام المشترك. و«ما هو» لطلب تمام المشترك.

[١٢] قوله: «أي المحمول» شاملاً للكلي والجزئي أيضاً إذا لم يقدر موصوف المقول - أعني الكلي - إذا قيل بجريان الحمل في الجزئي أيضاً، وإلا فلا. (عبد)

قوله: «أي المحمول» حمل مواطأة لأنه المعتبر في باب الكليات كما هو حقيقة عند الشيخ^(١)، وفي «الأساس»^(٢) إنه مشترك بين حمل هو وحمل ذو هو الشامل لحمل التركيب وحمل الاشتقاق.

ولما اختلف في أن هذه التعريفات حدود أو رسوم. وترجيح أحد الجانبين لا يتبين إلا بمعرفة أن المصطلح وضع الألفاظ لأي، ولأي شيء اعتبر في مفهوم اللفظ - وذلك متعسراً - أخذ المصنف بالأحوط وسكت عن كونها حدوداً ورسوماً.

وفي شرح المصنف على الأصل^(٣): إن هذا التعريف رسم لأن المقولية عارضة، والتعريف بالعارض رسم. (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[١٣] قوله: «عن تمام الحقيقة» المراد بالحقيقة الماهية الكلية المعرأة عن الوجود والتشخيص، لا ما به الشيء هو؛ فلا يسئل بـ«ما هو» عما تشخصه ووجوده عين ذاته كالواجب؛ فلا يرد أن الواجب إذا سئل عنه بـ«ما هو» فيجب إجاب إذ لا نوع له. (عبد الحلي)

[١٤] قوله: «فيقع النوع» والحد التام وإن كان يمكن وقوعه أيضاً، لكن فيه تطويل بلا طائل.

[١٥] قوله: «المذكور» في السؤال.

[١٦] قوله: «حقيقة كلية» نحو الإنسان ما هو؟

(١) انظر: منطق الشفاء (١/ ٢٨).

(٢) انظر: أساس الاقتباس للنصير الطوسي (ص: ٢٩، تحقيق وتعليق سيد عبد الله أنوار، نشر مركز، تهران، طبعة أولى، ١٣٧٥ هـ ش).

(٣) انظر: شرح التسمية للعلامة الفتازاني (ص: ١٤٨، طبعة دار النور المين، الثالثة، ٢٠١٦).

[الثاني: النوع]

الثاني: النوع^(١): وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق^(٢) في جواب ما هو.

وقد يُقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو.

ويختص^(٣) باسم الإضافي، كالأول بالحقيقي.

وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه، لتصادقهما على الإنسان، وتفرقهما في الحيوان والنقطة.

قوله: «الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس» أي الماهية المقول^(٣) في جواب ما هو^(٢)، فلا يكون^(٤) إلا كلياً ذاتياً لما تحته، لا جزئياً^(٥) ولا عرضياً^(٥)، فالشخص كزيد والصنف كالرؤمي مثلاً خارجان عنها^(٦).

فالنوع الإضافي^(٧) دائماً إما أن يكون نوعاً حقيقياً مندرجاً تحت جنس^(٨) كالإنسان^(٩) تحت الحيوان، وإما جنساً مندرجاً تحت جنسٍ آخر، كالحيوان^(١٠) تحت الجسم النامي.

ففي الأول يتصادق النوع الحقيقي والإضافي. وفي الثاني يُوجد الإضافي بدون الحقيقي.

ويموز أيضاً تحقق الحقيقي بدون الإضافي فيما إذا كان النوع بسيطاً لا جزءاً له حتى يكون جنساً^(١١). وقد مثَّل بالنقطة^(١١). وفيه مناقشة^(١٢).



(١) في نور عثمانية والإيرانيين: «على الكثرة المتفقة الحقيقة».

(٢) في الهنديين: «ومختص» والمثبت أولى كما لا يخفى.

(٣) في نور عثمانية: «قوله: «الماهية» هي المقول في جواب ما هو، فلا يكون.. وهذا أوضح ممّا في باقي النسخ. فالماهية هنا ليست مطلقة، بل التي تأتي في جواب ما هو، فهي المقولة، وليست المقول عليها، فتنبّه. وعليه كان الأولى أن يؤنّت ويقال: «المقولة».

(٤) كذا في الهنديين والتحفّة والراغب. فالضمير في قوله: «يكون» يرجع إلى «جزء» أي حتى يكون ذلك الجزء جنساً. وفي الطبعة الإيرانية: «جنساً له» بزيادة «له». وهو مثل السابق، والضمير المجرور يرجع إلى «النوع». وفي نور عثمانية: «حتى يكون له جنس» فلا ضمير في «يكون». و«جنس» اسمه. والضمير المجرور يرجع إلى «النوع». والمآل واحد، وحاصله: أن النوع إذا كان بسيطاً لا يكون له جزء، فضلاً عن أن يكون له جنس.

[الثاني: النوع]

١- قوله: «الثاني النوع» إنما قدم الجنس على بين النوع الإضافي والنوع الحقيقي.

النوع، وآخر الفصل عنه مع أنَّهما جزآن له، لأنَّ بيان المعنى الثاني للنوع يتوقَّف على الجنس، وبيان أحكام الفصل من التَّقويم والتَّقسيم يتوقَّف على النوع أيضاً؛ أو لأنَّ أعمِّيَّة الجنس تقتضي تقدِّيمه، وأعمِّيَّة النوع تقتضي تقدِّيمه كما هو المشهور. (نظام الدين الكيراتي)

[٨] قوله: «مندرجاً تحت جنس» أو لم يكن مندرجاً تحتها كما أشار إليه بقوله: «ويجوز أيضاً تحقق الحقيقى بدون الإضايف إلخ» فلا يرد أن بين قوله: «دائماً إما أن يكون إلخ» وبين قوله: «ويجوز أيضاً إلخ» منافاة كما لا يخفى^(١). (عبد)

[٢] قوله: «الماهية المقول في جواب ما هو» يعني أن المراد بالماهية في تعريف النوع الإضافي ليس مطلقاً، بل ما هو مقول في جواب «ما هو؟».

[٩] قوله: «كالإنسان» فإنه نوعٌ حقيقيٌ لكونه مقولاً على كثيرين متفقين بالحقائق، ونوعٌ إضافيٌّ أيضاً من حيث إنه يقال عليه وعلى الفرس الجنس، أي الحيوان. (إس)

والفرض من هذا دفع ما يرد أن تعريف النوع الإضافي بـ «الماهية المقول الخ» ليس يانع لصدقه على الشخص والصفة، فالشخص أيضاً ماهيةٌ يُحتمل عليها وعلى غيرها الجنس في جواب «ما هو؟»، فإنه إذا سئل عن زيد وفرسٍ بـ «ما هما؟» يكون الجواب الحيوان. وكذا الصنف وهو النوع المفيد بقيد عرضي كالرومي والحبشي، فإنه إذا سئل عن الرومي والفرسي بـ «ما هما؟» يكون الجواب الحيوان. (عبد)

[١٠] قوله: «كالحيوان» فإنه ليس نوعاً حقيقياً،
مع كونه إضافياً، حيث يُقال عليه وعلى النباتات الجنس،
أي الجسم النامي.

[٣] قوله: «فلا يكون» أي النوع الإضافي. (عبد)

[١١] قوله: «مَثَلُ الْبُقْطَةِ» أي المصنَّفُ للنوع الحقيقي بدون الإضافي.

[٤] قوله: «لا جزئياً» لأنَّ الجزئيَّ ليس بماهية مقولة في جواب «ما هو؟». (عبد)

قوله: «مَثَلُ النَّقْطَةِ» فَإِنَّهُ نَوْعٌ حَقِيقِيٌّ فَقَطْ بِلَا
إِضَافِيٍّ، لَوْ جُوبَ ائْتِدَاجُ النَّوْعِ الْإِضَافِيِّ تَحْتَ جِنْسٍ، فَلَا
يُتَذَكَّرُ أَنْ يَكُونَ مَرَكَّبًا. وَالنَّقْطَةُ مِنَ الْحَقَائِقِ الْبَسِيطَةِ.

[٥] قوله: «ولا عرضياً» لأن ما هو سؤال عن

اعلم أنَّ النقطة باصطلاح الحكماء عبارة عن نهاية الخط. وهو عبارة عن نهاية السطح. وهو عبارة عن نهاية

الذاتُ. (عبد)

[٦] قوله: «خارجان عنها» فإثما لا يقعان في جواب «ما هو؟» لما علمت أن الواقع في جواب «ما هو؟» منحصر في النوع والجنس والحد الثام. (إس)

(١) يعني الله قد يوتهم من قوله: «دائماً إما أن يكون نوعاً حقيقياً مندرجاً تحت جنس» أنَّ النوع الحقيقي مطلقاً يكون مندرجاً دائماً تحت جنس، مع أنَّ الكلام هنا في النوع الإضافي، فالنوع الإضافي قد يكون نوعاً حقيقياً، ولكن ليس مطلقاً، بل النوع الحقيقي الذي وقع تحت جنس.

ولا يخفى أنه وهمٌ بعيدٌ جداً، لا يتبادر إليه الذهن! فلعل
إهماله أولى..

[٧] قوله: «فالنَّوعُ الإِضَاقِيُّ» شروعٌ في بيان النسبة

وبالجملة^[١٣] فالنسبة بينهما العموم من وجه^[١٤] (١).

قوله: «والنقطة» النقطة طَرَفُ الخطِّ. والخطُّ طَرَفُ السطح. والسطح طَرَفُ الجسم^[١٥]. فالسطح غير منقسم في العمق. والخطُّ غير منقسم في العرض والعمق. والنقطة غير منقسمة في الطول والعرض والعمق. فهي عَرَضٌ لا يقبل القسمة أصلاً^[١٦]. وإذا لم تقبل القسمة أصلاً لم يكن لها جزء، فلا يكون لها جنس^[١٧].

وفيه نظر^[١٨] فإنَّ هذا يدل على أنَّه لا جزء لها في الخارج، والجنس ليس جزءاً خارجياً، بل هو من الأجزاء العقلية. فجاز^[١٩] أن يكون للنقطة جزءاً عقلياً، وهو جنس لها، وإن لم يكن لها جزء في الخارج.



(١) وذهب المتقدمون إلى أن النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق. انظر: منطق الشفاء ١/ ٥٤ - ٥٥.

[ترتيب الأجناس والأنواع]

ثُمَّ الأجناسُ قد تَرْتَبُ متصاعدةً إلى العالي كالجوهر. ويُسمَّى «جنسُ الأجناس». والأنواعُ متنازلةً إلى السافل. ويُسمَّى «نوعُ الأنواع».

وما بينهما متوسّطات.

قوله: «متصاعدة»^[١] بأن يكون التّرقّي من الخاصّ إلى العامّ^(١). وذلك لأنّ جنس الجنس أعمُّ من الجنس، وهكذا إلى جنسٍ لا جنسٍ له فوقه^[٢]، وهو العالي و«جنسُ الأجناس»^[٣] كالجوهر.

قوله: «متنازلة»^[٤] بأن يكون التّرقّي من العامّ إلى الخاصّ^(٢). وذلك لأنّ نوع النوع يكون أخصّ من النوع^[٥]، وهكذا إلى (٣) نوعٍ لا نوعٍ له تحته^[٦]. وهو السّافل ونوعُ الأنواع كالإنسان^[٧].

قوله: «وما بينهما متوسّطات» أي ما بين العالي والسافل في سلسلتي الأنواع والأجناس تُسمّى متوسّطات. فما بين الجنس العالي والجنس السافل أجناسٌ متوسّطة^[٨]، وما بين النوع العالي والنوع السافل أنواعٌ متوسّطة.

هذا إن رجع الضّميرُ إلى مجرّد «العالي» و«السافل»^[٩]. وإن عاد إلى «الجنس العالي» و«النوع السافل» المذكورين صريحاً، كان المعنى: ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسّطات، إمّا جنسٌ متوسّطٌ فقط كالنوع العالي^[١٠]، أو نوعٌ متوسّطٌ فقط كالجنس السافل^[١١]، أو جنسٌ متوسّطٌ ونوعٌ متوسّطٌ معاً كالجسم النامي^[١٢]^(٤).

(١) في الراغب ونور عثمانية والإيرانيين: «من خاصّ إلى عامّ» بالنكير.

(٢) في الراغب ونور عثمانية والإيرانيين: «من عامّ إلى خاصّ» بالنكير.

(٣) في التحفة والراغب ونور عثمانية والإيرانيين زيادة «أن ينتهي».

(٤) انظر في هذا الجدول ليوضح المراد بوضوح أكثر:

نوع	جنس	
	عال	جوهر
عال	متوسط	جسم مطلق
متوسط	متوسط	جسم نام
متوسط	سافل	حيوان
سافل		إنسان

[ترتيب الأجناس والأنواع]

[٦] قوله: «وهكذا إلى نوع» لأن الترتيب في الأنواع الإضافية لا يجري إلا باعتبار الخصوص، فأخص الكل يكون نوعاً للكل ونوع الأنواع. (عبد)

[٧] قوله: «كالإنسان» فإنه ليس تحت نوع، بل أشخاص.

[٨] قوله: «أجناس متوسطة» واعلم أنه قد جرت عادة المنطقيين بتمثيل الجنس العالي بالجواهر، والنوع السافل بالإنسان. فكان تحت الجوهر ثلاثة أجناس: الجسم، والجسم النامي، والحيوان. وفوق الإنسان ثلاثة أنواع: الحيوان، والجسم النامي، والجسم. ولما كان المتوسط بين العالي والسافل من الأجناس والأنواع زائداً على واحد، ويصح عندهم إطلاق لفظ الجمع على ما فوق الواحد^(١) قال المصنف: «وبينها متوسطات». (عبد)

[٩] قوله: «عجود العالي والسافل» من غير اعتبار كونها صفتين للجنس والنوع.

[١٠] قوله: «كالنوع العالي» أي الجسم المطلق، فإنه جنس متوسط، إذ فوقه جنس، وهو الجوهر، وتحتَه أيضاً جنس، وليس نوعاً متوسطاً، فإنه وإن كان تحت نوع إلا أنه ليس فوقه نوع، إذ فوقه جوهر، وهو جنس الأجناس. (إس)

[١١] قوله: «كالجنس السافل» أي الحيوان فإنه نوع متوسط، إذ فوقه وتحتَه نوع إضافي. وليس جنساً

(١) فيه أن صحة إطلاق الجمع على ما فوق الواحد إنما هي في تعريفات هذا الفن كما صرح به القطب الرازي في شرح الشمسية (١١٦/١). ثم هذه أيضاً قاعدة أكثرية كما نص عليه السيالكوتي في حاشيته عليه.

[١] قوله: «متصاعدة» قد أشار المصنف بلفظ «قد» التقليلية إلى عدم الترتيب في بعض الأجناس والأنواع. فيتحقق جنس مفرد لا جنس فوقه ولا تحته كالعقل، إذا فرض أن الجوهر ليس جنساً له، وهو جنس بالنسبة إلى الأنواع العشرة التي تحته، وكل منها مُحصَر في فرد واحد.

وكذا يتحقق نوع مفرد لا نوع في شيء من طريقه كالعقل أيضاً، إذا قلنا: إن الجوهر جنس له، وتحتَه الأنواع العشرة المتفقة في حقيقة العقل كما لا يخفى. (شوستري)

[٢] قوله: «وهكذا إلى جنس الخ» يعني أنه لا بُد من الانتهاء، وإلا لزم تركب الماهية من مقومات لا تنتهى، فيتوقف تصوُّرها على إحضار كلها، وهو محال. (عبد)

[٣] قوله: «جنس الأجناس» لأن تحتَه أجناس، فيكون جنس الأجناس. (عبد)

[٤] قوله: «متنازلة» وإنما قال في الأجناس: «متصاعدة» وفي الأنواع «متنازلة» لأن الترتيب في الأنواع والأجناس إنما يتحقق باعتبار صحة الإضافة إلى شيء. وإضافة النوع إلى شيء يستدعي أن يكون النوع تحته، فيكون ترتيبه ترتب التنازل. وإضافة الجنس إلى شيء يقتضي أن يكون الجنس فوقه، فيكون ترتيبه ترتيب التصاعد. فقوله: «متصاعدة» و«متنازلة» مفعولان مطلقاً. (شوستري)

[٥] قوله: «أخص من النوع» لأن النوعية تكون باعتبار الخصوص. (إس)

ثم اعلم^[١٣] أن المصنّف لم يتعرّض للجنس المفرد^[١٤] والنوع المفرد^[١٥]، إمّا لأنّ الكلام في ما يترتب، والمفرد^[١٦] ليس داخلاً في سلسلة الترتيب^(١)؛ وإمّا لعدم تيقّن وجوده^[١٧].



(١) وأمّا من تعرّض للنوع المفرد والجنس المفرد - كصاحب الشمسية - فرأى أنّ الترتيب ملحوظ فيها عدماً، فذكرهما. ولكلّ وجهة هو مؤيّلها.

متوسطاً، فإنَّ الجنس وإن كان فوقه لكنّه ليس تحته جنس، إذ تحته الإنسان الذي هو نوع الأنواع. (إس)

[١٢] قوله: «كالجسم النامي» فإنَّ فوقه جسماً مطلقاً، وهو جنس له. وهو نوعٌ بالقياس إلى الجوهر. وتحتّه حيوانٌ، وهو نوعٌ له. وجنسٌ بالقياس إلى ما تحته، وهو الإنسان. (إس)

[١٣] قوله: «ثمَّ اعلم» جوابٌ عمّا يُقال: إنّ صاحب «الشمسية»^(١) وغيره جعلوا مراتب الأجناس والأنواع أربعاً بجعل الجنس المفرد والنوع المفرد قسماً رابعاً. فلمَّ لم يتعرَّض المصنّف بالجنس المفرد والنوع المفرد؟ (عبد)

[١٤] قوله: «للجنس المفرد» هو جنس ليس فوقه جنسٌ ولا تحته.

[١٥] قوله: «النوع المفرد» هو نوعٌ ليس فوقه نوعٌ ولا تحته.

[١٦] قوله: «والمفرد» فإنَّ الجنس الدّاخل في سلسلة الترتيب إمّا أن يكونَ عالياً، فيكونُ تحته جنسٌ. وإمّا أن يكونَ سافلاً، فيكونُ فوقه جنسٌ. وإمّا أن يكونَ متوسطاً، فيكونُ فوقه وتحتّه جنسٌ. وكذا حالُ النوعِ فيمتنع أن يدخل النوع المفرد أو الجنس المفرد في سلسلة الترتيب. (إس)

[١٧] قوله: «لعدم تيقُّن وجوده» أي وجود المفرد جنساً أو نوعاً. (عبد)

قوله: «لعدم تيقُّن وجوده» اعلم أنّهم مثّلوا للجنس المفرد بالعقل على تقدير أن يكونَ الجوهر عرضاً عامّاً له لا جنساً له، وأن يكونَ العقول العشرة أنواعاً كلّ منها منحصرٌ في شخصٍ، فلا جنس فوقه ولا تحته. ومثّلوا للنوع المفرد بالعقل على تقدير أن يكونَ الجوهر جنساً له، ويكونَ تحته أشخاصٌ عشرةٌ له، معروفةٌ بالعقول العشرة، لا أنواعٌ، فلا نوعٌ فوقه ولا تحته. فوجود الجنس المفرد والنوع المفرد غيرٌ متيقِّن. (عبد الحليم)



(١) انظر: شرح الشمسية للقطب الرازي (١/٣٢٢، ٣٢٥).

[الثالث: الفصل]

الثالث: الفصل: وهو المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته

فإن ميّزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب، وإلا فبعيد.

قوله: «أي شيء» اعلم أن كلمة «أي» موضوعة^(١) ليطْلَبَ بها ما يميّز الشيء عما يشاركه فيها أضيف إليه هذه الكلمة. مثلاً إذا أبصرت شيئاً^(٢) من بعيد، وتيقّنت أنه حيوان، لكن تردّدت في أنه هل هو إنسان أو فرس أو غيرهما؟ تقول: أي حيوان هذا؟ فيُجاب بها يخصّصه ويميّزه عن مشاركاته في الحيوانية.

إذا عرفت هذا^(٣) فنقول: إذا قلنا: «الإنسان أي شيء هو في ذاته؟»^(٤) كان المطلوب ذاتياً من ذاتيات الإنسان، يميّزه عما يشاركه في الشّيئية. فيصحّ أن يُجاب بأنه «حيوان ناطق»، كما يصحّ أن يُجاب بأنه «ناطق»، فيلزم صحّة وقوع الحدّ^(٥) في جواب «أي شيء». وأيضاً يلزم^(٦) أن لا يكون تعريف الفصل مانعاً، لصدقه على الحدّ^(٧).

وهذا ممّا استشكله^(٨) الإمام الرازي^(٩) في هذا المقام.

وأجاب عن هذا صاحب «المحاكمات»^(١٠) بأنّ معنى «أي» وإن كان بحسب اللّغة طلب المميّز مطلقاً، لكن أرباب المعقول اصطَلَحُوا على أنّه لطلب مميّز لا يكون مقولاً في جواب ما هو. وبهذا يخرج^(١١) الحدّ والجنس^(١٢) أيضاً.



(١) في المحدثين زيادة قوله: «في الأصل» هنا، ويدونها فيها عداهما. والخذف أولى لإيهام الزيادة خلاف المقصود.

(٢) في الإيرانيتين ونور عثمانية: «شبحاً».

(٣) انظر: شرح الإمام الرازي على الإشارات ٩٨/١ - ٩٩. وعبارته: «وهنا سر، وهو أن جواب ما هو وجواب أي شيء هو واحد، لأنّ الشبهة من قبيل العوارض لا من قبيل القوّمات، والطالب بأي شيء يطلب ما وراء الشبهة، فهو إذن طالب لكلّ القوّمات التي هي المطلوبة بما هو».

(٤) انظر: شرح الطوسي على الإشارات مع محاكمات القطب الرازي ٨٨ / ١.

[الثالث: الفصل]

[١] قوله: «هذا» أي المعنى الذي وُضِعَ له كلمة أي. (عبد) الفصل بالحذ. (برهان)

[٢] قوله: «الإنسان أي شيء هو في ذاته» الإنسان مبتدأ أول، و«أي شيء» مبتدأ ثان، و«هو» خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول. ولفظه «في ذاته» في موضع الحال عن «هو». والمعنى: أي شيء هو معتبراً وملحوظاً في ذاته، مع قطع النظر عن عوارضه. (ملخص حواشي)

قوله: «في ذاته» قول المصنّف: «في ذاته» ظرفٌ مستقرٌ، متعلّقه محذوفٌ، وهو «معتبراً» أو «ملاحظاً» أو غيرهما. وعلى التقادير هو في موضع الحال عن قوله: «أي شيء»، إمّا على التأويل كما ذهب إليه أكثر النحاة بأن يُجعل مفعولاً لفعلٍ مقدّر، ويكون التقدير: أي شيء يميّزه معتبراً أو ملاحظاً في ذاته، أي مع قطع النظر عن عوارضه، وإمّا بدون التأويل كما جوّزه ابن مالك. (شوستري)

[٣] قوله: «صحّة وقوع الحدّ الخ» ولم يقل به أحد، بل إنّما يجاب بالحدّ إذا سُئل عن النوع بما هو. (إس)

[٤] قوله: «وأيضاً يلزم» أي كما يلزم وقوع الحدّ التامّ في جواب أي شيء، مع أنّه لا يقع في جواب أي شيء، بل يقع في جواب ما هو.

[٥] قوله: «لصدقه على الحدّ» فإنّ مجموع الحيوان الناطق حدّ، يصدق حينئذٍ عليه أنّه المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته، مع أنّ الحدّ ليس بفصل، لأنّه مركّب من الفصل والجنس. والمركّب من الشيء وغيره مغايرٌ لذلك الشيء.

وأيضاً الكليات الخمسة قسمٌ للكليّ المفرد، لا المركّب. والحدّ مركّبٌ خارجٌ عن الخمسة.

[٦] قوله: «وهذا ممّا استشكله» وينبغي تقرير الإشكال بأنّ المطلوب من «أي شيء هو في ذاته» إن كان ما يميّز تميّزاً تامّاً يخرج الفصل البعيد عن تعريف الفصل. وإن كان ما يميّز تميّزاً في الجملة فيصدق التعريف على الجنس والحدّ التامّ.

والى هذا يشير قوله: «وبهذا يخرج الحدّ والجنس». والجواب على هذا التقرير عن هذا الإشكال أنّ المراد من الامتياز الامتياز بالذات في الجملة. فالمراد أنّ «أي شيء» لطلب المفرد المميّز بالذات في الجملة.

وعلى هذا التقدير تعيّن الفصل في جواب أي شيء هو، لا غير، فإنّ المفرد والمميّز بالذات ليس إلا الفصل. وأمّا الجنس فليس يميّز للماهية إلا بواسطة الفصل القريب. وفصله القريب فصلٌ بعيدٌ. فالمميّز في الحقيقة فصلٌ للماهية.

فإذا قلنا: «الإنسان أي شيء هو في جوهره؟» فلا يقع في الجواب إلا الناطق، فإنّه يميّز بالذات لا بواسطة شيء آخر، بخلاف الحيوان فإنّه وإن كان يميّزاً عن الجمادات والنباتات لكنّه لا بالذات، بل بواسطة فصل الإنسان، وإن كان بعيداً، وهو النامي والحساس. والحدّ مع أنّه ليس بمفرد يميّز بواسطة الفصل أيضاً.

[٧] قوله: «وبهذا يخرج» فإنّ الحدّ كالحیوان الناطق مثلاً وإن كان يميّزاً للمحدود كالإنسان، لكنّه يكون مقولاً في جواب ما هو، لما علمت أنّ الحد يقع في الجواب إذا سُئل عن الأمر الكليّ، وكذا الجنس أيضاً

وللمحقق الطوسي ههنا^[٩] مَسْلُكٌ آخَرُ^(١) أدقُّ^[١٠] وأتقن^[١١]. وهو أننا لا نسأل عن الفصل إلا بعد أن نعلم أن للشيء جنساً، بناءً على أن ما لا جنس له لا فصل له. وإذا علمنا الشيء بالجنس فنطلب ما يميزه عن المشاركات في ذلك الجنس، فنقول: «الإنسان أي حيوان هو في ذاته؟». فتعيّن الجواب^[١٢] بالناطق لا غير. فكلمة «شيء» في التعريف^[١٣] كناية^[١٤] عن الجنس المعلوم الذي يُطلب ما يميز الشيء عن مشاركاته في ذلك الجنس^[١٥]. فحيث يتدفع الإشكال بحذافيره^[١٦].

قوله: «فقريب» كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، حيث يميزه عن المشاركات في جنسه القريب، وهو الحيوان.

قوله: «فبعيد» كالحساس بالنسبة إلى الإنسان^[١٧] حيث يميزه عن المشاركات في الجنس البعيد، وهو الجسم النامي.



(١) انظر: شرح الطوسي على الإشارات ١ / ٨٧-٨٨. وكلام الشارح ليس نقلاً عن الطوسي، وإنما هو محصول كلام الطوسي وكالشرح عليه.

واقع في جواب ما هو إذا اجتمع في السؤال عن أمور^(١) مختلفة الحقائق.

فاندفع الاعتراض بوقوع الحد في جواب أي شيء، ويكون التعريف غير مانع لصدقه على الحد. (إس)

[٨] قوله: «والجنس» فإن الجنس وإن كان مميزاً ذاتياً أيضاً، إلا أنه يكون مقولاً في جواب ما هو.

[٩] قوله: «ههنا» أي في دفع الإشكال المذكور.

[١٠] قوله: «أدق» لأن فيه ملاحظة معنى الفصل.

[١١] قوله: «وأتقن» لسلامته عن الطعن الذي في جواب العلامة الرازي، وهو أن الجواب بأن أرباب المعقول اصطلاحوا بكذا، ولا مشاحة في الاصطلاح، جواب على رسم أرباب المعقول. (عبد)

[١٢] قوله: «فتعين الجواب بالناطق» لأن الجنس قد علم، فلا حاجة إلى الجواب به فقط، وإلى انضمامه مع الناطق. (عبد)

[١٣] قوله: «في التعريف» أي تعريف الفصل. (عبد)

[١٤] قوله: «كناية» ولأننا اختاروا الكناية لتعذر حصر الأجناس وذكرها في تعريف الفصل، فوضعوا لفظ «شيء» في موضعها كناية عما يشمل الأجناس كلها. قوله: «كناية» يخرج حيثئذ إشكال آخر. وهو أن لا يكون التعريف جامعاً، لعدم صدقه على الفصل البعيد، فإن الفصل البعيد لا يقع في جواب «أي شيء» إذا أريد به الجنس القريب، فإنه مساوٍ للجنس القريب، أو أعم منه؛ فكيف يميز عن المشاركات في الجنس القريب؟

وإن أراد أنه كناية عن الجنس البعيد، فلا يرتفع الإشكال الأصلي، فإن الجنس القريب والحد يميزان الشيء عن مشاركاته في الشيء الذي هو الجنس البعيد.

وإن أراد أنه كناية عن الجنس مطلقاً قريباً كان أو بعيداً فالإشكال أيضاً باق، فإن الجنس القريب يقع أيضاً في جواب «أي شيء» إذا كان الشيء كناية عن الجنس البعيد، وليس معلوم السائل، إنما المعلوم الجنس البعيد الذي كني منه بالشيء^(٢). (ملخص حاشية إس)

[١٥] قوله: «ذلك الجنس» وضع المظهر موضع المضمر لبعد المربوط. (عبد)

[١٦] قوله: «بحذفه» أي بجوانبه، جمع حذفور. [١٧] قوله: «بالنسبة إلى الإنسان» ههنا إشكال وهو أن الحساس كما أنه يميز الإنسان عن مشاركاته في الجنس البعيد، وهو الجسم النامي، كذلك الناطق يميز له أيضاً، فإن الحساس كما يميز الإنسان عن النباتات المشاركة له في الجسم النامي، كذلك الناطق أيضاً يميزه عنها، فالناطق فصل قريب، وقد صدق عليه تعريف الفصل البعيد؛ فلم يكن مانعاً.

ويمكن الجواب عنه بأن قيد «فقط» معتبر، والفصل القريب وإن كان يميز عن المشاركات في الجنس البعيد إلا أنه يميز عن المشاركات في الجنس القريب أيضاً، فافهم. (إس)

(٢) والجواب أنه كناية عن الجنس مطلقاً. ولا يرد النقص بالجنس القريب، لأن المميز بالذات هو الفصل، والجنس إنما يفيد التمييز بواسطة فصله.

(١) كذا في النسخ المطبوعة عندي، وحق العبارة أن تكون هكذا: «إذا اجتمع في السؤال أمور مختلفة إلخ» بحذف حرف «عن».

[الفصل المقوم والمقسم]

وإذا نُسب إلى ما يميّزه فمقوم، وإلى ما يميّز عنه فمقسم.
والمقوم للعالي مقومٌ للسافل، ولا عكس، والمقسم بالعكس.

قوله: «وإذا نُسب» الفصل له نسبة إلى الماهية التي هو فصلٌ يميّز لها^(١)، ونسبة إلى الجنس^[١] الذي يميّز الماهية عنه^[٢] من بين أفرادها. فهو بالاعتبار الأول يُسمّى مقوماً، لأنّه جزء الماهية ومحصلٌ لها؛ وبالاعتبار الثاني يُسمّى مقسماً^[٣] لأنّه بانضمامه إلى هذا الجنس وجوداً يُحصّل قسماً، وعدمه محصلٌ قسماً آخر، كما ترى^[٤] في تقسيم الحيوان^[٥] إلى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق.

قوله: «والمقوم للعالي» اللام للاستغراق^[٦]، أي كلّ فصلٍ مقومٌ^[٧] للعالي فهو فصلٌ مقومٌ للسافل، لأنّ مقومٌ العالي جزءٌ للعالي. والعالي جزءٌ للسافل. وجزء الجزء جزء. فمقومٌ العالي جزءٌ للسافل. ثمّ إنّ يميّز السافل عن كلّ ما يميّز العالي عنه، فيكون جزءً يميّزاً له. وهو معنى المقوم.



(١) كذا في جميع النسخ سوى الهنديتين، وفيهما: «التي هو مخصّصٌ ويميّز لها».

[الفصل المقوم والمقسم]

[١] قوله: «ونسبة إلى الجنس» اعلم أن الفصل يرفع إبهام الجنس. والمراد بعدم تحصيل الجنس كونه مبهماً، فإن الصورة الحيوانية - مثلاً - إذا حصلت عند العقل يقع التردد في أنه إنسان أو فرس، وبعد انضمام الفصل يزول هذا التردد. والجنس العالي فيه إبهام عظيم، وبعد انضمام الفصل إليه يقل. وهكذا حتى ينتهي إلى النوع الحقيقي السافل.

هو الحيوان الناطق، وبانضمام عدمه إليه قسم آخر، وهو الحيوان الغير الناطق.
ولا يخفى أن ارتكاب مثل هذا التكلف غير سديد^(٢). (إس)

[٥] قوله: «في تقسيم الحيوان» والتحقيق أنه مقسم له بمعنى أنه محصل قسم^(٣) له، لا محصل قسمين، فإن غير الناطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام عدم النطق إليه، كما أن الناطق قسم له حاصل بانضمام النطق إليه. فإذا قسم الحيوان إلى هذين القسمين كان هناك أمران مقسمان له، كل واحد محصل قسم واحد.

واعترض على قول المصنف: «وإذا نسب إلى ما يميزه فمقوم» بأن الناطق يميز الماشي مع أنه ليس مقوماً له.

وأجيب بأن المراد ما يميزه في ذاته، فإنه التمييز المعتبر في الفصل.

وقد يجاب عنه بأن قوله: «وإذا نسب الخ» مهملة. ويؤيده ما اشتهر من أن «إذا» للإهمال. وما نقل عن الشيخ من أن مهملات العلوم كليات فلعل مراده العلوم الحكمية؛ فحينئذ لا انتقاض بالناطق بالنسبة إلى الماشي. (شوستري)

[٦] قوله: «اللام» أي على «المقوم» و«العالي» و«السافل».

(٢) يعني أن تفسير المقسم بالمحصل قسمين تكلف غير سديد. ووجه كونه تكلفاً ما يأتي في الحاشية التالية.

(٣) زيادة من حاشية السيد. وهذا التحقيق (إلى قوله: «محصل قسم واحد») منقول بنصه من حاشية السيد المحقق على شرح الشمسية للقطب الرازي (١/ ٢٣٢).

ثم اعلم أنه لا يكون لشيء واحد فصلان قريبان؛ كيف فإنه حينئذ إما أن يتحصل الجنس بالمجموع فهو واحد، أو بأحدهما لا بالآخر فلا يكون الآخر فصلاً قريباً، أو بكل واحد منهما فيلزم الاستغناء عن الذاتي، فإن كل واحد كافٍ في التحصيل. (عبد الحليم)

[٢] قوله: «عنه» أي الماهية الكائنة عن الجنس^(١).
[٣] قوله: «يسمى مقسماً» فعبر المصنف عن الأول بقوله: «وإذا نسب إلى ما يميزه فمقوم»، وعن الثاني بقوله: «وإلى ما يقسم عنه فمقسم». وفيه مساعمة ظاهرة، فإنه عيّر النوع لا عن الجنس، بل عما يشارك النوع في الجنس. (شوستري)

[٤] قوله: «كما ترى» فالناطق مقسم للحيوان، أي محصل قسمين له، لأنه يحصل بانضمامه إليه قسم (١) يشير إلى أن «عنه» ليس صلة لـ «يميز» بل صلة لـ «الماهية». وإنها ارتكبت هذا التكلف للزوم الفساد، إذ على تقدير كونه صلة لـ «يميز» يلزم أن يكون الفصل مميّزاً للنوع عن الجنس! وهذا غير صحيح، بل الفصل يميزه عن المشاركات في الجنس.

ويمكن أن يقال إنه تسامح - وكان الحق «يميز» عن المشاركات في الجنس - لوضوح الأمر، كما صرح به المحقق في الحاشية التالية.

(١) يشير إلى أن «عنه» ليس صلة لـ «يميز» بل صلة لـ «الماهية». وإنها ارتكبت هذا التكلف للزوم الفساد، إذ على تقدير كونه صلة لـ «يميز» يلزم أن يكون الفصل مميّزاً للنوع عن الجنس! وهذا غير صحيح، بل الفصل يميزه عن المشاركات في الجنس.

ويمكن أن يقال إنه تسامح - وكان الحق «يميز» عن المشاركات في الجنس - لوضوح الأمر، كما صرح به المحقق في الحاشية التالية.

وليعلم أن المراد بالعالِي ههنا كُلُّ جنسٍ أو نوعٍ يكون فوقَ آخرٍ^[٨]، سواءً كان فوقه آخرٌ أو لم يكن. وكذا المراد بالسَّافِل كُلُّ جنسٍ أو نوعٍ يكون تحتَ آخرٍ^[٩]، سواءً كان تحته آخرٌ أو لا، حتى إنَّ الجنس المتوسِّطَ عالٍ بالنسبة إلى ما تحته، وسافلٌ بالنسبة إلى ما فوقه.

قوله: «ولا عكس» أي كلياً^[١٠] بمعنى أنه ليس كُلُّ ما هو مقوِّمٌ^[١١] للسَّافِل مقوِّماً للعالِي، فإنَّ النَّاظِقَ مقوِّمٌ للسَّافِل الذي هو الإنسان، وليس هو مقوِّماً للعالِي الذي هو الحيوان.

قوله: «والمقسَّم بالعكس» أي كُلُّ مقسَّمٍ للسَّافِل مقسَّمٌ للعالِي، ولا عكس، أي كلياً^[١٢].

أمَّا الأوَّلُ فلأنَّ السَّافِلَ قسَمٌ من العالِي. فكلُّ فصلٍ حصَّل^[١٣] للسَّافِل قسماً فقد حصَّل للعالِي قسماً، لأنَّ قسَمَ القسمِ قسَمٌ.

وأمَّا الثاني فلأنَّ الحَسَّاسَ - مثلاً - مقسَّمٌ للعالِي الذي هو الجسم النامي، وليس مقسِّماً^[١٤] للسَّافِل الذي هو الحيوان.



[الرابع والخامس: الخاصة والعرض العام]

الرابع: الخاصة: وهو الخارج^[١] المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط.

الخامس: العرض العام^[٢] وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها.

قوله: «وهو الخارج» أي: الكلّي الخارج^[٣]، فإنّ المقيّم معتبر^[٤] في جميع مفهومات الأقسام.

اعلم أنّ الخاصّة^[٥] تنقسم إلى خاصّة شاملة لجميع ما هي خاصّة له كالكتاب بالقوّة للإنسان، وإلى غير شاملة لجميع أفرادها كالكتاب بالفعل للإنسان.

قوله: «حقيقة واحدة» نوعيّة أو جنسيّة، فالأوّل خاصّة النوع، والثاني خاصّة الجنس. فالماشي خاصّة^[٦] للحيوان وعرض عامّ للإنسان. فافهم^[٧].

قوله: «وعلى غيرها» كالماشي يُقال^[٨] على حقيقة الإنسان وعلى غيرها من الحقائق الحيوانيّة.



[العَرَضُ اللازم والمفارق]

وكلُّ منهما إن امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر إلى الماهية أو الوجود؛ يَبْينُ يلزَمُ تصوُّره من تصوُّر الملزوم، أو من تصوُّرهما الجزمُ باللزوم، غيرُ يَبْينُ بخلافه.

ولافِعَرَضُ مفارقٌ، بدوم أو يزولُ بسرعة أو ببطءٍ.

قوله: «وكلُّ منهما» أي كلُّ واحدٍ^(١) من الخاصّة والعَرَض العامّ، وبالجملة^(٢) الكلُّ الذي هو عرضيٌّ لأفراده إمّا لازمٌ أو مفارقٌ، إذ لا يخلو إمّا أن يستحيل انفكاكه عن معروضه^(٣) أو لا، فالأوّل^(٤) هو الأوّل، والثاني هو الثاني.

ثمَّ اللازمُ ينقسم بتقسيمين^(٥):

أحدهما: أن لازم الشيء^(٦): [١] إمّا لازمٌ له بالنظر إلى نفس الماهية مع قطع النظر عن خصوص^(٧) وجوده^(٨) في الخارج أو في الذهن. وذلك بأن يكون هذا الشيءُ بحيثُ كلُّما تحقّق في الذهن أو في الخارج كان هذا اللازمُ ثابتاً له. [٢] وإمّا لازمٌ له بالنظر إلى وجوده الخارجي أو الذهني^(٩).

فهذا القسم^(٧) بالحقيقة قسمان^(٨) [٨]:

فأقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثة: أ: لازمٌ الماهية كزوجية الأربعة^(٩). ب: ولازم الوجود الخارجي كإحراق النار. ج: ولازم الوجود الذهني ككون حقيقة الإنسان كليةً. وهذا^(٥) القسمُ يُسمّى معقولاً ثانياً^(١٠) أيضاً^(١١).



(١) كذا في الهندية وهو أظهر. وفي الإيرانيين «ينقسم بقسمين». وفي الراغب ونور عثمانية «ينقسم إلى قسمين».

(٢) كذا في جميع النسخ سوى الهنديتين، وفيهما: «وجودها». والظاهر ما أثبتناه.

(٣) في التحفة والإيرانيين والراغب: «بالنظر إلى وجوده، أي إلى خصوص وجوده الخارجي أو الذهني».

(٤) في الهنديتين فقط زيادة «حاصلان» بعد قوله: «قسمان». ولا يظهر لها زيادة في المعنى!

(٥) في الطبوعات الهندية: «فهذا» ولا وجه للفاء في هذا الموضع، فالصواب ما أثبتناه وهو الموافق لباقي النسخ.

(٦) هذا هو المعقول الثاني المنطقي. وقد بيّنه المحسّي بطريقة سهلة جداً فاحفظه.

[العرض اللازم والمفارق]

[١] قوله: «أي كل واحد» إشارة إلى أن التتوين في الخاص، أي الخارجي أو الذهني، لا الوجود مطلقاً. (عبد)

[٢] قوله: «وبالجملة» خبر مقدم لقوله: «الكلّي» المؤول بـ «هذا الكلام». فالعنى: إن هذا الكلام متلبس بجملة ما في المتن من قوله: «منهما» إلى قوله: «يدوم». (عبد)

[٣] قوله: «معروضه» سواء كان ماهية من حيث هي هي، أو موجوداً ذهنياً، أو خارجياً. (عبد)

[٤] قوله: «فالأول» أي ما يستحيل انفكاكه من معروضه لازم، وما لا يكون كذلك مفارق. قيل: الحصر باطل، فإنه يجوز أن يكون العرض غير صادق على معروضه دائماً ويمكن صدقه عليه.

وفيه أن اللازم والمفارق قسمان للخاصة والعرض العام، وهما قسما الكلّي بالنظر إلى أفراده النفس الأمرية. وما لا يصدق عليه شيء لا يعدّ فرداً له وإن أمكن صدقه عليه، فافهم. (إس)

[٥] قوله: «لازم الشيء» إنما قال: «الشيء» دون «الماهية» لأن تقسيم اللازم حيثيذ فاسد في الظاهر، فإن مؤدى الكلام حيثيذ أن لازم الماهية أو لازم الوجود الخارجي أو الذهني، فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وهو كما ترى. وإذا قيل: «لازم الشيء» في المقيسم فلا يفسد التقسيم، فإن المقيسم حيثيذ لازم الشيء مطلقاً، والقسم الأول لازم الماهية من حيث هي هي، والقسم الثاني لازم الماهية الموجودة من حيث إنّه موجود في

الذهن أو الخارج.

[٦] قوله: «عن خصوص الخ» إشارة إلى أن المراد بالوجود المعرف باللام في قوله: «إلى الوجود» الوجود الخاص، أي الخارجي أو الذهني، لا الوجود مطلقاً. (عبد)

[٧] قوله: «فهذا القسم» أي لازم الشيء بالنظر إلى وجوده الخاص. (عبد)

[٨] قوله: «قسمان» أي قسمين: لازم الماهية ولازم الوجود.

[٩] قوله: «كروية الأربعة» فإن الأربعة زوج، سواء كانت في الذهن أو في الخارج، بخلاف الإحراق للنار، والكلية لحقيقة الإنسان. (عبد)

[١٠] قوله: «يُسمى معقولاً ثانياً» لأن كلية الإنسان تُعقل بعد تعقل الإنسان.

والمراد بالمعقولات الأولى ما يُتصور ويُحاذي بها أمر في الخارج كالإنسان والحيوان مثلاً، فإنه يُتصور أولاً ويحاذي به أمر في الخارج. والمراد بالمعقولات الثانية ما يُتصور ثانياً ولا يحاذي به أمر في الخارج^(١) كالحكم على الإنسان بأنه كلي، فإن كونه كلياً يُتصور بعد تصور الإنسان، وكذا كون الحيوان كلياً يُتصور بعد تصور

(١) المعقول الثاني يطلق بالاشتراك على معنيين: الأول: المعقول الثاني المنطقي، وهو ما ذكره هنا، وخلاصته أنه يعتبر فيه أمران: ١- كون الذهن ظرفاً لعروضه. ٢- كون الذهن شرطاً لعروضه. والثاني: المعقول الثاني الفلسفي، ولا يعتبر فيه الأمر الثاني. وتفصيل المسألة في الكتب المطولة.

والثاني^[١١]: أن اللازم إمّا بيّن أو غير بيّن.

والبيّن له معنيان:

أحدهما: الذي يلزم تصوّره من تصوّر الملزوم، كما يلزم تصوّر البصر من تصوّر العمى. وهذا يقال له^(١): «البيّن بالمعنى الأخصّ». وحيثُذُ غير البيّن هو اللازم الذي لا يلزم تصوّره من تصوّر الملزوم كالكتابة بالقوّة للإنسان.

والثاني: من معنَي البيّن هو الذي يلزم^[١٢] من تصوّره مع تصوّر الملزوم والنسبة بينهما^[١٣] الجزم باللزوم، كزوجيّة الأربعة، فإنّ العقل بعد تصوّر الأربعة والزوجيّة ونسبة الزوجية إليها يحكم جزمًا بأنّ الزوجية لازمة لها. وذلك يقال له: «البيّن بالمعنى الأعمّ». وحيثُذُ غير البيّن هو اللازم الذي لا يلزم^[١٤] من تصوّره مع تصوّر الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحديث للعالم^[١٥].

فهذا التقسيم^[١٦] الثاني بالحقيقة تقسيان^[١٧] إلا أن القسمين الحاصلين على كلّ تقدير إنّما يُسمَّيان بالبيّن وغير البيّن.

قوله: «يدوم» كحركة الفلّك، فإنّها دائمة للفلّك، وإن لم يمنع انفكاكها^[١٨] بالنظر إلى ذاته.

قوله: «بسرعة» كحُمرة الحجل و صُفرة الوجِل.

قوله: «أو بطيء» كالشباب^[١٩].



(١) في الهنديتين: «فهذا ما يقال له».



قوله: «لا يلزم» بل يكون الجزم موقوفاً على أمرٍ آخر. (عبد)

الحيوان، ولا يُوجد ما يحاذي به في الخارج، لأنَّ كلَّ ما يوجد في الخارج فهو جزئيٌّ. (عبد)

[١٥] قوله: «كالحدوث للعالم» فإنَّما إذا تصوَّرنا

[١١] قوله: «الثاني» أي التقسيم الثاني.

الحدوث والعالم والنسبة بينهما لا يكفي للجزم باللزوم، بل يحتاج إلى الدليل. (برهان الدين)

[١٢] قوله: «الذي يلزم» اعلم أنَّ هذا المعنى أعمُّ من المعنى الأوَّل مطلقاً، فإنَّه متى كان تصوُّر الملزوم كافياً في تصوُّر اللازم، كان تصوُّر الملزوم مع تصوُّر اللازم والنسبة بينهما كافياً في الجزم باللزوم بالطريق الأولى.

[١٦] قوله: «التقسيم» أي إلى البيِّن وغير البيِّن.

[١٧] قوله: «تقسيمان» الأوَّل: تقسيم اللازم

وهذا هو المشهور. وأنت تعلم أنَّ هذا إنَّما يظهر إذا قيل: إنَّ معنى البيِّن بالمعنى الأوَّل ما يلزم من تصوُّر الملزوم تصوُّر اللازم مع الجزم باللزوم، وإلا فيجوز في نظر العقل أن يكون تصوُّر اللازم، ولا يكون تصوُّر كليهما مع النسبة كافياً في الجزم باللزوم. ولم يقدِّم دليل على بطلانه^(١). (إس)

إلى البيِّن بالمعنى الأخصَّ وغير البيِّن بالمعنى الأخصَّ. والثاني: تقسيمه إلى البيِّن بالمعنى الأعمَّ وغير البيِّن كذلك.

[١٨] قوله: «وإن لم يمتنع انفكاكها» فيه أنَّ الحركة

يُمتنع انفكاكها عن الفلك ما دام وجودُ العلة، فتكون ضرورةً لازمةً لا عرضاً مفارقاً.

[١٣] قوله: «والنسبة بينهما» إشارةً إلى أنَّه لا بدَّ من تقدير تصوُّر النسبة في عبارة المتن، ضرورةً أنَّ تصوُّر الطرفين فقط غير كافٍ في الجزم باللزوم بينهما، بل لا بدَّ من تصوُّر النسبة أيضاً. (عبد)

وقد يجاب عنه بأنَّه يستلزم أن تكون الدائمة مساويةً للضرورة، فإنَّ كلَّ دائم لا بدَّ له من سببٍ يكون هو ممتنع الانفكاك ما دام وجوده. وهذا دقَّةٌ فلسفيةٌ، والكلام ههنا مبنيٌّ على ما هو المشهور من عموم الدائمة من الضرورية. فتدبر. (عبد الحلیم)

[١٩] قوله: «كالشباب» هذا أولى ممَّا قال بعضهم:

«كالشيب»، فإنَّ زواله إنَّما يكون بزوال الموضوع. ولو أريد الكهولة فهذا المعنى ليس بمتعارفٍ عندهم. (إس)

[١٤] قوله: «لا يلزم» اللازم الغير البيِّن بهذا المعنى أخصُّ منه بالمعنى الأوَّل، لأنَّه نقيضُ البيِّن بالمعنى الثاني، والأوَّل نقيضُ البيِّن بالمعنى الأوَّل، وقد مرَّ أنَّ النسبة بين نقيضيَّ أمرين بينهما عموم وخصوص مطلقاً بعكس العيِّن. (إس)



(١) هذا الإيراد ذكره السيد المحقق في حاشيته على القطبي شرح

الشمسية (١/ ٢٨١ - ٢٨٢).

فصل

[في الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي]

مفهوم الكلي يُسمى كلياً منطقياً، ومعرّضه^[١] طبعياً^(١)، والمجموع عقلياً. وكذا الأنواع الخمسة.

والحق أن وجود الطبعي بمعنى وجود أشخاصه.

قوله: «مفهوم الكلي»^[٢] أي ما يُطلق عليه لفظ الكلي^[٣]. يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يُسمى كلياً منطقياً، فإن^(٢) المنطقي^[٤] يقصد من الكلي هذا المعنى.

قوله: «ومعرّضه» أي ما يصدق عليه^[٥] مفهوم الكلي^(٣) كالإنسان والحيوان، يُسمى كلياً طبعياً^[٦] لوجوده في الطبائع^[٧]، يعني في الخارج على ما سيجيء.

قوله: «والمجموع» المركّب من هذا العارض والمعرّض كالإنسان الكلي والحيوان الكلي يُسمى كلياً عقلياً، إذ لا وجود له إلا في العقل^[٨].

قوله: «وكذا الأنواع الخمسة» يعني كما أن الكلي يكون منطقياً وطبعياً وعقلياً، كذلك الأنواع الخمسة - يعني الجنس والفصل والنوع والخاصة والعارض العام - تجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلاثة^(٤). مثلاً مفهوم النوع - أعني الكلي المقول على كثيرين متّفقين بالحقيقة في جواب ما هو - يُسمى نوعاً منطقياً، ومعرّضه - كالإنسان والفرس - نوعاً طبعياً^[٩]، ومجموع العارض والمعرّض - كالإنسان النوع - نوعاً عقلياً. وعلى هذا فقس البواقي.



(١) كذا في الطبقات الهندية كلّها، هنا في غيرها من هذا الكتاب ومن غير هذا الكتاب. وفي النسخ الأخرى «الطبيعي». وهو نسبة إلى الطبيعة. وحذف الياء في الطبقات الهندية للقاعدة الصرفية من حذف الياء وقلب الكسرة فتحة في فاعل وفعليّة. فضبط الكلمة بفتح الياء هنا وليس بسكونها.

(٢) في الراغب ونور عثمانية والإيرانيين: «لأنّ».

(٣) كذا في الهنديتين فقط. وفي غيرها: «هذا المفهوم».

(٤) كذا في التحفة فقط، وفي غيرها: «الثلاث». وكذا في قوله القادم: «بل الاعتبارات الثلاثة».

[فصل: في الكلي الطَّبيعي والمنطقي والعقلي]

[٨] قوله: «لا وجود إلخ» والمنطقي وإن ليس له وجودٌ إلا في العقل، إلا أنه لا يجب أن يكون مطرداً^(١). (إس)

[٩] قوله: «نوعاً طبعياً» فإن قيل: إن المعروض لكل واحد من الأنوع الخمسة لا شك في كونه معروضاً للكليّة، فهو كليّ طبيعيّ. فإذا قلت بجريان الاعتبارات فيها لزم كون الشيء الواحد كلياً طبعياً ونوعاً طبعياً أو جنساً طبعياً أو غير ذلك.

قلت: إن المصداق وإن اتحد لكن لا مضايقة فيه لاختلاف الحيثية والاعتبار، فإن الإنسان - مثلاً - من حيث إنه معروض لمفهوم الكليّ كليّ طبيعيّ، ومن حيث إنه معروض لمفهوم النوع نوع طبيعيّ، وكذا الحيوان باعتبار أنه عرض له الجنسية جنس طبيعيّ، وباعتبار أنه عرض له الكليّة كليّ طبيعيّ، وهكذا^(٢). (خلاصة إس)

(١) يعني أن هذا بيان وجه التسمية. وجه التسمية لا يجب أن يكون مطرداً، بل يكفي مناسبة.

وحاصله: أنه لا يجب من قولنا في وجه تسمية الكلي العقلي بأنه لا وجود له إلا في العقل، أن نسمي الكلي المنطقي أيضاً - لعدم وجوده في غير العقل - كلياً عقلياً.

(٢) المشهور عند المتأخرين أن مصداق الكلي من حيث هو هو دون اعتبار حيثية أخرى كليّ طبيعيّ، ومثله الجنس الطبيعي ... وهو صريح كلام المحقق الطوسي في شرح الإشارات - نقلاً من الفاضل السيلكتوي في حاشيته على السيد على الفطحي (١/ ٢٩١) -.

وعليه يرد الإيراد المذكور من كون الشيء الواحد كلياً طبعياً وجنساً طبعياً و... والجواب عنه باعتبار الحيثيات، وهو رأي المحققين، وقد ذكر القطب الرازي في شرح المطالع (١/ ١٨٢)، بتحقيق أبو القاسم الرحمانى أنه منصوص الشيخ في الشفاء (منطق الشفاء ١/ ٦٦ - ٦٧). وهو التحقيق.

- [١] قوله: «ومعروضه» الفرق بين المفهوم والمعروض أن المفهوم هو ما لا يمنع نفس تصوّره عن وقوع الشراكة فيه. والمعروض هو ما تعرض له الكليّة كالحیوان والإنسان مثلاً. ومن المعلوم أن مفهوم الكليّ ليس بعينه مفهوم الحيوان ولا جزء له، بل خارج عنه صالح لأن يُحمّل على الحيوان وعلى غيره كالإنسان والناطق ممّا تعرض له الكليّة في العقل. (محمد نظام الدين الكبرانوي)

[٢] قوله: «مفهوم الكليّ» أي الموضوع له لفظ الكليّ.

[٣] قوله: «ما يُطلق عليه إلخ» مع قطع النظر عن مادّة.

[٤] قوله: «فإن المنطقي يقصد» بمعنى أنه يأخذ مفهوم الكليات من الكليّ كالجنس والنوع والفصل من حيث هي بلا إشارة إلى مادّة مخصوصة، وإرادة عليه الأحكام، لتكون تلك الأحكام عامّة شاملة لجميع ما صدق عليه مفهوم الكليّ. (شيخ الإسلام)

[٥] قوله: «ما يصدق عليه» أي مصداقه.

[٦] قوله: «يُسمى كلياً طبعياً» لأنّه طبيعة من الطابع، أي حقيقة من الحقائق، أو لأنّه موجود في الطبيعة، أي في الخارج، كما أشار إليه بقوله: «لوجوده في الطابع». فالطبيعة لفظ مشترك بين الحقيقة والخارج. (عبد)

[٧] قوله: «لوجوده في الطابع» هذا إنمّا يظهر على مذهب القائلين بوجوده في الخارج، وأمّا عند من يقول بعدمه فيه فلا. (إس)

بل الاعتبارات الثلاثة تجري في الجزئي أيضاً^(١٠) فإننا إذا قلنا: «زيد جزئي» فمفهوم الجزئي - أعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين - يُسمى جزئياً منطقياً. ومعروضه - أعني زيدا - يُسمى جزئياً طبيعياً. والمجموع - أعني زيدا الجزئي - يُسمى جزئياً عقلياً^(١١).

قوله: «والحق أن وجود الطَّبْعِي بمعنى وجود أشخاصه»^(١٢) لا ينبغي^(١٣) أن يُشكَّ في أن الكلي المنطقي غير موجود في الخارج، فإن الكلية إنما تعرض للمفاهيمات في العقل، ولذا كانت من المعقولات الثانية. وكذا^(١٤) في أن العقلي غير موجود فيه، فإن انتفاء الجزء يستلزم^(١٥) انتفاء الكل.

وإنما النزاع^(١٦) في أن الطَّبْعِي - كالإنسان من حيث هو إنسان، الذي يعرضه الكلية في العقل - هل هو موجود في الخارج في ضمن أفراده أم لا، بل ليس الموجود فيه إلا الأفراد.



(١) لا يخفى أن إجراء الاعتبارات الثلاثة في الجزئي لا يخلو عن تكلف. ويرد عليه ما ذكره المحققي الفاضل في الحاشيتين ١١، ١٠. وأجيب عنه بأن تسمية الجزئي بهذه الأسماء بتبعية الكلي، كما أن تسمية القضايا السوالب بالحمليّة والمتمصلة والمنفصلة بتبعية الموجدات، وإلا ففيها سلب الحمل والاتصال والانفصال، فلا ضير بعدم جريان وجه التسمية في الجزئي.

والأول مذهب جمهور الحكماء^[١٧].

والثاني مذهب بعض المتأخرين، ومنهم المصنّف رحمه الله^[١٨]، ولذا قال: «الحقُّ هو الثاني». وذلك لأنّه لو وُجد الكليّ في الخارج في ضمن أفرادهِ لزم اتّصافُ الشيء الواحدِ بالصفات المتضادّة كالكلّيّة والجزئيّة، ووجودُ الشيء الواحد في الأمكنة المتعدّدة. وحسبنا فمعنى وجود الطّبيعيّ^[١٩] هو أنّ أفرادهِ موجودةٌ.

وفيه تأمّل^[٢٠]. وتحقيق الحق^[٢١] في «حواشي التجريد». فانظر^(١) فيها^(٢).



(١) زيادة «فانظر فيها» موجودة في الطبقات الهندية، ولا توجد في غيرها.

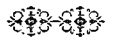
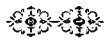
(٢) ذكر فيه الفاضل القوشجي دليلاً للقائلين بوجود الكلي الطبيعي قائلاً ١/ ١٧-٤٢٠: «وقد استدلّ على وجود ماهية لا بشرط شيء بأنّه جزءٌ من الشخص الموجود في الخارج، فإنّ الحيوان - مثلاً - جزءٌ من هذا الحيوان الموجود في الخارج. وجزءُ الموجود في الخارج موجودٌ فيه. واعتزّض عليه بأنّه إن أريد به أنّ الحيوان جزءٌ له في الخارج فهو ممنوعٌ، بل هو أوّل المسألة. وإن أريد أنّه جزءٌ في العقل فهو مسلمٌ، لكن الأجزاء العقلية للموجودات الخارجية لا يجب أن تكون موجودةً في الخارج. ألا يرى أنّ العمى جزءٌ هذا الأعمى الموجود في الخارج مع أنّه ليس بموجودٍ فيه».

فعلّق عليه العلامة الدواني قائلاً: «هذا الاستدلال مذكورٌ في الشفاء الإلهيات ص: ٢٠٢، فإنّه قرّر أنّ الحيوان بها هو حيوان... ثم بالغ في التشنيع على من زعم أنّ الموجود هو حيوانٌ ما فقط دون الحيوان بها هو حيوانٌ، وقال ص: ٢٠٤: «بل الحيوان بشرط لا شيء آخر وجوده في الذهن فقط. وأمّا الحيوان مجرداً لا بشرط شيء آخر فله وجودٌ في الأعيان، فإنّه في نفسه وفي حقيقته بلا شرط شيء آخر وإن كان مع ألف شرط يقارنه من الخارج. فالحيوان بمجرّد الحيوانية موجودٌ في الأعيان. وليس يوجب ذلك عليه أن يكون مفارقاً، بل هو الذي هو في نفسه خالٍ عن الشرائط اللاحقة موجودٌ في الأعيان، وقد اكتشف من خارج شرائط وأحوال. فهو في حدّ وحدته التي بها واحدٌ من تلك الجملة حيوانٌ مجردٌ بلا شرط شيء آخر».

ثم قال: ص: ٢٠٤: «فالحيوان مأخوذاً بموارضه هو الشيء الطبيعي، والمأخوذ بذاته هو الطبيعة التي يقال: إنّ وجودها أقدم من الوجود الطبيعي يقدّم البسيط على المركّب...».

وبعد الإحاطة بأطراف هذا المقال لا يخفى أنّ ليس مراد من قال بوجود الطبايع وجود أفرادها فقط، كما ذهب إليه الشارح تبعاً لآخرين، بل المقصود أنّه إذا وُجد زيدٌ - مثلاً، وهو في ذاته حيوانٌ ناطقٌ. فكما أنّ زيداً موجودٌ فكذا الحيوان الناطق، إذ لو لم يكن موجوداً لم يكن زيدٌ موجوداً، لقضٍ أنّ ما به هو معدومٌ. وإذا كان الحيوان الناطق موجوداً يكون الحيوان موجوداً، وكذا الناطق ضرورةً.

وراجع للتفصيل شرح القوشجي على التجريد مع حواشي الدواني ١/ ١٧-٤٢٠، مبحث اعتبارات ماهية من الفصل الثاني: ماهية ولواحقها. طبعة رائدة، قم، الأولى، ١٣٩٣ هـ،ش، فإنّي ما نقلتُ منه إلا ما يتصل بمبحث كتابنا اتصالاً مباشراً. وللعلامة الدواني بعده أجوبة على مناقشات المخالفين، تزداد بها المسألة وضوحاً وجلالةً.



[١٩] قوله: «وجود الطبيعي» أي في الخارج.

[٢٠] قوله: «وفيه تأمل» وجه التأمل أننا لا نسلم أن الشيء الواحد بالوحدة النوعية لا تتصف بالصفات المتضادة، وأن لا يوجد الشيء الواحد بالوحدة النوعية في الأمكنة المتعددة؛ بل الممتنع اتصاف الشيء الواحد بالوحدة الفردية - أي الشخصية - بالصفات المتضادة، ووجود الشيء الواحد بالوحدة الفردية في الأمكنة المتعددة. (منه)

[٢١] قوله: «ومحقق الحق» وهو أن الحق بين الفريقين ماذا، ودليل أي فريق من الفريقين صحيح وفاسد. (برهان الدين)

[١٧] قوله: «مذهب جمهور الحكماء» واستدلوا

على ذلك بأن الحيوان جزء هذا الحيوان، وهو موجود، وجزء الموجود موجود.

وفيه بحث، لأنه إن أريد بهذا الحيوان ما صدق عليه كزيد مثلاً فلا نسلم أن الحيوان جزء له، بل يجوز أن يكون زيد ماهية بسيطة لا جزء لها عقلاً، ولم يقم دليل على تركبه في العقل، فضلاً عن أن يكون مركباً من الحيوان؛ ولو سلم فهو جزء عقلي له، والجزء العقلي للموجود في الخارج لا يلزم أن يكون موجوداً في الخارج.

وإن أريد المفهوم التركيبي - أعني زيدا الحيوان مثلاً - فلا نسلم أنه موجود في الخارج، بل هو أول البحث. (نور الله)

[١٨] قوله: «منهم المصنف» ويظهر من هذا

التقرير أن حمل قول المصنف بمعنى وجود أشخاصه على التوفيق بين القولين كما حمله عليه بعضهم ضعيف جداً. (ن)



فصل [المَعْرِف]

مَعْرِفُ الشَّيْءِ^(١) مَا يُقَالُ عَلَيْهِ لِإِفَادَةِ تَصَوُّرِهِ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَسَاوِيًا وَأَجَلِيًّا، فَلَا يَصَحُّ بِالْأَعْمِّ وَالْأَخْصَّ وَالْمَسَاوِي مَعْرِفَةٌ^(٢) وَالْأَخْفَى.

والتعريف بالفصل القريب حدٌّ^(٣)، وبالحاصة رسمٌ، فإن كان مع الجنس القريب فتامٌ، وإلا فناقصٌ.

ولم يعتبروا بالعَرَضِ العامِّ.

وقد أُجِيزَ فِي الناقص أن يكون أعمَّ كاللفظيِّ، وهو ما يُقَصَّدُ بِهِ تَفْسِيرُ مَدْلُولِ اللفظ.

قوله: «مَعْرِفُ الشَّيْءِ» بعد الفراغ عن بيان ما يترَكَّبُ مِنْهُ الْمَعْرِفُ شرع في البحث عنه. وقد علمت^(٤) أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ فِي هَذَا الْفَرْقِ هُوَ الْبَحْثُ عَنْهُ وَعَنِ الْحِجَّةِ.

وعرّفه بأنّه ما يُحْمَلُ عَلَى الشَّيْءِ^(٥) - أي الْمَعْرِفُ - لِتَقْيِيدِ تَصَوُّرِ هَذَا الشَّيْءِ إِمَّا بِكُنْهه^(٦) أو بِوَجْهِه^(٧) يمتاز به^(٨) عن جميع ما عداه.



(١) وقع في أكثر الطبقات الهندية: «والمساوي معرفة وجهالة» بزيادة «جهالة»، والمثبت في النسخ الخطية والطبعات الإيرانية بدونها، وهو الراجح والأنسب بصنيع المصنف رحمه الله. وقد جاء في حواشي اللكنوي نقلاً عن المحسّني نور الله [الحاشية رقم ١٤] ما يفيد أن المثبت عنده أيضاً بدونها.

(٢) كذا في الراغب والطبعة الهندية القديمة. وفي غيرهما بدون «به». والأولى إثبات «به» كما لا يخفى.

[فصل: المعرف]

إن ذكر المعرف ليس بضروري في التعريف، وإنها يذكر
للإحضار. (عبد)

قوله: «ما يجعل على الشيء» أي يجعل الشيء
موضوعاً ذكرياً، لا حقيقياً، إذ المقصود بالتعريف
المفهوم، والموضوع الحقيقي للمعرف الأفراد.

والمحمول على الشيء قد يقصد بحمله إفادة اعتقاد
ثبوته للشيء، وهو الأكثر. وقد يقصد به إفادة تصوّره
كما يقال: زيدٌ هو الرجل الفلاني. ومنه حمل كل مقول
في الجواب. وإخراج الأول^(١) بقوله: «لإفادة تصوّره».

ثم الظاهر أن معرف المعرف بما ذكر^(٢) هو الحقيقي
لا الأعم منه ومن اللفظي، فلا يضّر عدم صدق التعريف
على التعاريف اللفظية التي مجّلت لإفادة التصديق
بالموضوع له دون إفادة تصوّره. (نور الله)

[٥] قوله: «وإنما يكنه» وحشيذ يكون المقصود
بالذات هو الاطلاع على جميع الذاتيات، لا الامتياز عن
جميع ما عدا المعرف، وإن كان هذا الاطلاع مستلزماً
لذلك. (عبد)

[٦] قوله: «أو بوجه الخ» وحشيذ يكون القصد إلى
هذا الامتياز. فهذه القضية مانعة الخلو؛ فلا يرد أن الأول
يستلزم الثاني، فلا يصحّ المقابلة.

ثم اعلم أن هذا التردد مبني على اشتراط المساواة
بين المعرف والمعرف، وأما عند عدم الاشتراط وجواز
التعريف بالأعم، فالمراد بالتصوّر في تعريف مطلق
المعرف التصوّر بوجهه ما، سواء كان بوجه يمتاز عن جميع
ما عداه أو عن بعضه؛ نعم التصوّر في المعرف الخاص -

[١] قوله: «معرف الشيء الخ» وهنا أبحاث:
أما الأول: فهو أنه يصدق على كل ما يقال في
جواب السؤال عنه أنه يقال عليه لإفادة تصوّره، فيصدق
التعريف على الجنس والعرض العام، فيكونان معرفين،
بل يصدق على النوع أيضاً، فيكون معرفاً، بخلاف
التعريف المشهور، وهو ما يستلزم تصوّره تصوّره. ولا
مخلص إلا بأن يقال: إن تعريف المصنّف للمعرف أعم
من أن يكون صحيحاً أو لا، وبعد اشتراط الشرائط
ينطبق على التعريف الصحيح، فتدبر.

وأما الثاني: فهو أن التصوّر في قوله: «لإفادة
التصور» إن أريد به بالكنهه فذلك لا يصدق على الرسوم
ولا على الحدود الناقصة؛ وإن أريد به التصوّر المطلق
سواء كان بالكنهه أو بالوجه فذلك صادق على الأعم
والأخص، فإنها يفيدان التصوّر البتّة.

وأجيب باختيار الشق الثالث، وهو أن المراد
بالتصور ما يعمّ التصوّر بالكنهه والوجه المساوي.
وحشيذ يخرج الأعم والأخص. وفيه تكلف لا يليق
بمقام التعريف. (شوستري)

[٢] قوله: «بالفصل القريب حد» يفيد أن مدار
الحديث كونه بالفصل القريب؛ «وبالخاصة رسم» يفيد أن
مدار الرسم كونه بالخاصة. (شيخ الإسلام)

[٣] قوله: «وقد علمت» أي في ذيل قول المصنّف:
«وموضوعه الخ».

[٤] قوله: «ما يجعل على الشيء» إشارة إلى أن
«المقول» في المتن بمعنى المحمول، لأنه متعدّد بـ «على».
والحمل ليس مقصوداً بالذات، بل بالعرض؛ ولذا قالوا:

(١) أي المحمول الذي يقصد بحمله على الشيء اعتقاد ثبوته له.

(٢) ما ذكر هو «ما يقال على الشيء لإفادة تصوّره».

ولهذا لم يُجزَّ أن يكون أعمَّ مطلقاً، لأنَّ الأعمَّ لا يفيد شيئاً منها، كالحيوان في تعريف الإنسان، فإنَّ الحيوان ليس كُنه الإنسان، لأنَّ حقيقة الإنسان هو الحيوان مع الناطق^(١)، وأيضاً لا يُميِّز الإنسان عن جميع ما عداه، لأنَّ بعض الحيوان هو الفرس. وكذا الحال في الأعمَّ من وجهه. وأمَّا الأخصُّ - أعني مطلقاً^(٢) - فهو وإن جاز أن يفيد تصوُّره تصوُّر الأعمَّ بالكُنه أو بوجهٍ يمتاز به عمَّا عداه، كما إذا تصوَّرت الإنسان^(٣) بأنَّه حيوانٌ ناطقٌ، فقد تصوَّرت الحيوان في ضمن الإنسان بأحد الوجهين^(٤)؛ لكن لما كان الأخصُّ أقلَّ وجوداً^(٥) في العقل، وأخفى في نظره، وشأنُ المعرَّف أن يكون أعرفَّ من المعرَّف لم يُجزَّ أن يكون أخصَّ منه أيضاً. وقد علِّم^(٦) من تعريف المعرَّف بـ «ما يُحمَل على الشيء» أنَّه لا يجوز أن يكون مبيناً للمعرَّف^(٧)؛ فتعيَّن أن يكون مساوياً له^(٨).

ثم ينبغي أن يكون أعرفَّ من المعرَّف في نظر العقل، لأنَّه معلومٌ مُوصِّل إلى تصوُّر مجهولٍ، هو المعرَّف؛ لا أخفى^(٩)، ولا مساوياً له^(١٠) في الخفاء والظهور.

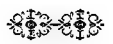
قوله «بالفصل القريب» التعريف لا بدَّ له أن يشمل على أمرٍ يختصُّ بالمعرَّف ويساويه، بناءً على ما سبق من اشتراط المساواة. فهذا الأمر إن كان ذاتياً كان فصلاً قريباً^(١١)، وإن كان عرضياً كان خاصَّةً لا لحالة^(١٢)؛ فعلى الأوَّل يُسمَّى المعرَّف حدّاً^(١٣)، وعلى الثاني رسماً^(١٤).



(١) كذا في جميع النسخ سوى الهنديتين، وفيهما: «الحيوان الناطق».

(٢) أي على تقدير كونه معرِّفاً للحيوان. فالمعرَّف - في هذا المثال - الحيوان، والمعرَّف الإنسان.

(٣) وأمَّا التعريف بالمثال - وهو تعريف بالمباين في الظاهر - فهو في الحقيقة تعريفٌ بالوصف المائل المشارك بين المعرَّف والمعرَّف، كما أشار إليه المحشي في الحاشية رقم ٢٢ فقولهم: «العلم كالنور» أي العلم مثل بالنور. وتفصيله في شرح ملا حسن على سلم العلوم ص: ١٨٦.



[١٢] قوله: «أن يكون مساوياً له» أي في الصدق. واشتراط المساواة اختيار المتأخرين. والمتقدمون جوزوا التعريف بأي شيء يصلح لإفادة التصور، مساوياً كان أو أعم أو أخص. (شوستري)

[١٣] قوله: «لا أخفى» المراد بالأخفى ما يكون مرتبته عند العقل بعد مرتبة المعرفة، ويكون المعرفة أسبق إلى العقل؛ وذلك كتعريف النار بأنه جسم كالنفس، فإن النار أسبق إلى الفهم من النفس. (عبد)

[١٤] قوله: «ولا مساوياً» كتعريف أحد المتضايقين بالآخر، كأن يقال: الأب من له ابن، والابن من له أب.

وإنما اكتفى المصنف بمنع التعريف بالمساوي معرفة، دون التعرض للمساوي جهالة، كما تعرض له الجمهور، إشعاراً إلى أن المساواة في المعرفة تستلزم المساواة في الجهالة، فلا حاجة إلى تقييد المساواة بكلا الأمرين. (نور الله)

[١٥] قوله: «فصلاً قريباً» لأن الذات غير هذا الفصل لا يكون مساوياً. (عبد)

[١٦] قوله: «خاصة لا محالة» لأن العرض المساوي ليس إلا الخاصة.

[١٧] قوله: «حدّاً» لأن الحد في اللغة المنع، وهذا المعرفة أيضاً يمنع دخول غير المعرفة فيه. (عبد النبي)

[١٨] قوله: «رسماً» لأن الرسم هو الأثر، وخاصة الشيء أثر من آثاره. ولما كان هذا التعريف بخاصة المعرفة سمي رسماً. (عبد)

أي الحد التام - هو التصور بوجه يمتاز عن جميع ما عداه. (عبد)

[٧] قوله: «أعني مطلقاً» إنما فسر الأخص به لأن الأخص من وجه دخل تحت قوله: «وكذا الحال في الأعم من وجه»، إذ الأخص من وجه هو الأعم من وجه. (إس)

[٨] قوله: «بأحد الوجهين» إما بالكُنه، إذا كان الخاص متصوراً بالكُنه، وتصور الخاص بالكُنه مستلزم لتصور العام بالكُنه، إذ لو لم يحصل العام بالكُنه كيف يحصل الخاص بالكُنه؛ وإما بالوجه، إذا كان الخاص كالإنسان متصوراً بالعرض العام كالماشي، فيُصور العام - أي الحيوان - في ضمنه به، فإن الماشي خاصة للحيوان يميزه عن جميع ما عداه، فتدبر. (عبد الحليم)

[٩] قوله: «أقل وجوداً» بالنظر إلى أن جهات تصوّره قليلة، وشرائط حصوله في العقل كثيرة، بخلاف الأعم، فإن جهات تصوّره كثيرة، إذ كلما يحصل الأخص في الذهن يحصل الأعم أيضاً فيه، دون العكس. وشرائط حصوله فيه قليلة، فإن جميع شرائط حصول الأعم شرائط حصول الأخص مع شرائط آخر أيضاً عرّضت له من جهة الخصوصية. (إس)

[١٠] قوله: «وقد علم» جواب عما يقال: كما لا يجوز أن يكون المعرفة أعم ولا أخص، كذلك لا يجوز أن يكون مبايناً؛ فلم لم يقل: فلا يصح بالأعم والأخص والمباين؟ (عبد)

[١١] قوله: «مبايناً للمعرفة» لأن المباين للشيء يمتنع أن يُجمل عليه حملاً صادقاً. (إس)



ثُمَّ كُلٌّ^[١٩] مِنْهَا إِنْ اشْتَمَلَ عَلَى الْجِنْسِ الْقَرِيبِ يُسَمَّى حَدًّا تَامًّا وَرَسْمًا تَامًّا^[٢٠]. وَإِنْ لَمْ يَشْتَمَلْ عَلَى الْجِنْسِ الْقَرِيبِ؛ سَوَاءٌ اشْتَمَلَ عَلَى الْجِنْسِ الْبَعِيدِ، أَوْ كَانَ هُنَاكَ فَصْلٌ قَرِيبٌ وَحْدَهُ^[٢١] أَوْ خَاصَّةٌ وَحْدَهَا، يُسَمَّى حَدًّا نَاقِصًا وَرَسْمًا نَاقِصًا. هَذَا مُحْصَلُ كَلَامِهِمْ، وَفِيهِ أَبْحَاثٌ^[٢٢] لَا يَسَعُهَا الْمَقَامُ.

قَوْلُهُ: «وَلَمْ يَعْتَبَرُوا بِالْعَرَضِ الْعَامِّ»^[٢٣] قَالُوا^[٢٤]: الْغَرَضُ مِنَ التَّعْرِيفِ إِمَّا الْإِطْلَاقُ عَلَى كُنْهِ الْمَعْرُوفِ، أَوْ امْتِيَازُهُ عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ؛ وَالْعَرَضُ الْعَامُّ لَا يَفِيدُ شَيْئًا مِنْهَا؛ فَلِذَا لَمْ يَعْتَبَرُوهُ فِي مَقَامِ التَّعْرِيفِ^(١).

وَالظَّاهِرُ^[٢٥] أَنَّ عَرَضَهُمْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَبَرُوهُ مُنْفَرِدًا. وَأَمَّا التَّعْرِيفُ بِمَجْمُوعِ أُمُورٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَرَضٌ عَامٌّ لِلْمَعْرُوفِ، لَكِنْ الْمَجْمُوعُ بِخَصِّهِ، كَتَّعْرِيفِ الْإِنْسَانِ بِهَاشٍ^[٢٦] مُسْتَقِيمِ الْقَامَةِ^[٢٧]، وَتَّعْرِيفِ الْخَفَّاشِ بِالطَّائِرِ الْوَلُودِ^[٢٨] فَهُوَ تَّعْرِيفٌ بِخَاصَّةٍ مُرَكَّبَةٍ. وَهُوَ مَعْتَبَرٌ عِنْدَهُمْ^(٢)، كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٣).



(١) هَذَا مَذْهَبُ عَامَّةِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَقَدْ اخْتَارَ بَعْضُهُمْ مَذْهَبَ الْمُتَقَدِّمِينَ، كَمَا هُوَ تَحْقِيقُ السَّيِّدِ الْمُحَقِّقِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الشَّمْسِيَةِ ٣٣٦/١، قَالَ: «وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمَعْرُوفَ كَوْنُهُ مُوَصَّلًا إِلَى تَصَوُّرِ الشَّيْءِ إِمَّا بِالْكُنْهِ أَوْ بِوَجْهِ مَاءٍ، سَوَاءٌ كَانَ مَعَ التَّصَوُّرِ بِالْوَجْهِ يُمَيِّزُهُ عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ أَوْ عَنْ بَعْضِ مَا عَدَاهُ».

وَهُوَ مُخْتَارُ الْفَاضِلِ مُحَبِّ اللَّهِ الْبَهَارِيِّ صَاحِبِ سُلَّمِ الْعُلُومِ انْظُرْ: مَلَا حَسَنٌ عَلَى السَّلَمِ ص: ١٨٦.

(٢) كَذَا فِي الْهِنْدِيِّينَ. وَفِي غَيْرِهِمَا: «بِخَاصَّةٍ مُرَكَّبَةٍ مَعْتَبَرَةٍ عِنْدَهُمْ». وَمَا فِي الْهِنْدِيِّينَ أَنْسَبَ بِالسِّيَاقِ.

(٣) لَعَلَّهُ الْفَاضِلُ أَثِيرُ الدِّينِ الْأَبْهَرِيُّ، لِأَنَّهُ قَالَ فِي رِسَالَةِ إِيسَاقِ جَوَاجِي ص: ١٥٨، ذَيْلُ مُقَيَّدِ فَنَارِي، طَبْعَةُ تَرْكِيا ١٣٠٥ هـ: «وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ، وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ عَنْ عَرْضِيَّاتٍ تَخْتَصُّ جَمَلَتَهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ».

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ الْفَاضِلِ فِي الْمُتَأَخِّرِينَ، وَأَمَّا الْمُتَقَدِّمُونَ فَيَجُوزُونَ التَّعْرِيفَ بِالْعَرَضِ الْعَامِّ مُطْلَقًا، وَأَمَّا التَّعْرِيفَ بِأَعْرَاضٍ عَامَّةٍ تَخْتَصُّ جَمَلَتَهَا فَلَا شَكَّ فِي جَوَازِهِ عِنْدَهُمْ، وَهُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي كِتَابِ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَمَا قَالَ فِي الْإِشَارَاتِ شَرْحَ الْإِشَارَاتِ ١٠٢/١: «وَأَمَّا إِذَا عُرِّفَ الشَّيْءُ بِقَوْلِ مُؤَلِّفٍ مِنْ أَعْرَاضِهِ وَخَوَاصِّهِ الَّتِي تَخْتَصُّ جَمَلَتَهَا بِالْاجْتِمَاعِ فَقَدْ عُرِّفَ ذَلِكَ الشَّيْءُ بِرَسْمِهِ». وَانْظُرْ كَذَلِكَ بَرَهَانَ الشِّفَاءِ ص: ٥٢.

[١٩] قوله: «ثمَّ كلُّ» فقد ظهر أنَّ المعرّف أقسامٌ أربعة: الأوّل: الحدّ التامُّ، وهو بالفصل والجنس القريبين. الثاني: الحدّ الناقصُ، وهو بالفصل القريب وحده، أو به وبالجنس البعيد. والثالث: الرسم التامُّ، وهو بالخاصّة والجنس القريب. الرابع: الرسم الناقصُ، وهو بالخاصّة وحدها، أو بها وبالجنس البعيد. (شيخ الإسلام)

ومنها: أنَّ تعريف المعرّف ههنا منقوضٌ بالملزومات بالنسبة إلى لوازمها البيّنة البديية، فإنَّ تصوراتها مفيدة لتصوّر لوازمها، مع أنَّها لم تكن معرّفات لما فُرِض من بداهة اللوازم. وأجيب بأنَّ المراد ما يفيد تصوّر الشيء بطريق النظر بقرينة أنَّ المقصود من الفنّ قوانينُ الكسب والنظر. (خلاصة الحواشي)

[٢٣] قوله: «بالعرض العامّ» هذا عند المتأخّرين. [٢٤] قوله: «قالوا» جملةٌ معلّلة لعدم الاعتبار. (عبد)

[٢٥] قوله: «والظاهر أنَّ غرضهم» دفع اعتراض يرد على قول المصنّف، وهو أنَّهم جَوَّزوا التعريف بأموٍر كلّ واحد منها عَرَضَ عامٌّ للمعرّف، لكن مجموعها مختصٌّ به، فكيف يصحُّ قولُ المصنّف: «ولم يعتبروا بالعرَض العامّ»؟ (إس)

[٢٦] قوله: «ماشٍ» يوجد في الإنسان والفرس. [٢٧] قوله: «مستقيم القامة» يُوجَد في الإنسان والشجر.

[٢٩] قوله: «بالطائر الولود» فإنَّ كَلَامَ من «الطائر» و«الولود» عَرَضٌ عامٌّ للخفاش، لوجود الطيران فيه وفي سائر الطيور، ووجود الولادة فيه وفي الإنسان. (عبد)

[١٩] قوله: «ثمَّ كلُّ» فقد ظهر أنَّ المعرّف أقسامٌ أربعة: الأوّل: الحدّ التامُّ، وهو بالفصل والجنس القريبين. الثاني: الحدّ الناقصُ، وهو بالفصل القريب وحده، أو به وبالجنس البعيد. والثالث: الرسم التامُّ، وهو بالخاصّة والجنس القريب. الرابع: الرسم الناقصُ، وهو بالخاصّة وحدها، أو بها وبالجنس البعيد. (شيخ الإسلام)

[٢١] قوله: «وحده» هذا عند من يجوّز التعريف بالمفرد، ومنهم المصنّف، حيث عرّف النظر بـ «ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول»، ولم يعتبر الترتيب^(١). (نور الله)

[٢٢] قوله: «أبحاث» منها: أنَّ الحدّ التامَّ لا يجوز حملُه على معرّفه، وهو الإنسان، لأنَّ الحمل يقتضي التغاير. والحدّ التامُّ عينُ المحدود، فكيف يكون قسماً من المعرّف الذي أخذ الحمل فيه. والجواب: أنَّ مصحّح الحمل هو التغاير من وجه مع الاتّحاد في الوجود، ولا شكَّ أنَّ بين الإنسان والحيوان الناطق تغايراً بالإجمال والتفصيل مع الاتّحاد في الوجود.

ومنها: أنَّ التعريف بالمثال شائع مع أنَّ المثال قد يكون أخصّ، كقولنا: الاسم كزبد، وقد يكون مابناً

(١) توضيحه:

١ - أنَّ المعرّف هو المعلوم التصوري الذي يُوصل إلى مجهول تصوريّ.

٢ - وإيصاله إليه إمّا يكون بالفكر والنظر.

٣ - وقد عرّفوا الفكر بـ «ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول».

٤ - وبناء على هذا التعريف لا يصح أن يكون المعرّف مفرداً، لأنّه لا يجري فيه الفكر، لأن الفكر يقتضي التعدد، لأنّه ترتيب أمور.

٥ - ولما كان المصنّف رحمه الله ممن يجوّز التعريف بالمفرد، غير تعريف الفكر فقال: «ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول».

(٢) في الطبعين: «فمثّل» هنا وفي التالي أيضاً. والصواب «مثّل».

قوله: «وقد أُجيزَ في الناقص» إشارة إلى ما أجازَه المتقدمون، حيث حَقَّقُوا^[٣٠] أَنَّهُ يجوزُ التعريفُ بالذاتيِّ الأعمَّ كتعريف الإنسان بالحيوان، فيكون حدًّا ناقصاً، أو بالعَرَض العامِّ^[٣١] كتعريفه بالماشي، فيكون رسماً ناقصاً؛ بل جَوَّزُوا التعريفَ بالعَرَضِ الأخصَّ أيضاً^[٣٢] كتعريف الحيوان^[٣٣] بالضاحك^[٣٤] لكن المصنِّف لم يعتدَّ به لزعمه أَنَّهُ تعريفٌ بالأخفى، وهو غيرُ جائزٍ أصلاً.

قوله: «كاللفظيِّ» أي كما أُجيزَ في التعريف اللفظيِّ كونه أعمَّ كقولهم: «سعدانة نبتٌ»^[٣٥].

قوله: «تفسيرٌ مدلول اللفظ» أي تعيينُ مسمى اللفظ^[٣٦] من بين المعاني المخزونة في الخاطر. فليس فيه^[٣٧] تحصيلٌ مجهولٍ عن معلومٍ كما في المعرِّف الحقيقيِّ؛ فافهم^[٣٨].



التصديقات

- ١ - أقسام القضية الحملية باعتبار الموضوع
- ٢ - أقسام القضية المحصورة
- ٣ - القضية المعدولة والمحصلة.
- ٤ - القضايا الموجّهة
- ٥ - فصل في القضية الشرطية
- ٦ - فصل في التناقض
- ٧ - فصل في العكس المستوي
- ٨ - فصل في عكس النقيض
- ٩ - فصل في القياس
- ١٠ - شرائط الأشكال الأربعة
- ١١ - ضابطة شرائط الأربعة
- ١٢ - فصل في الشرطي من الاقتراضي
- ١٣ - فصل في الاستثنائي
- ١٤ - فصل في الاستقراء
- ١٥ - التمثيل
- ١٦ - فصل في أقسام القياس باعتبار المادة

فصل في التصديقات

القضية: قولٌ يحتمل الصدق^(١) والكذب^(٢).

فإن كان الحكم فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه فحمليةٌ موجهةٌ أو سالبةٌ. ويُسمى المحكوم عليه موضوعاً؛ والمحكوم به محمولاً؛ والدالُّ على النسبة رابطة. وقد استُعبرَ لها «هو».

وإلا فشرطية. ويُسمى الجزء الأول مقدماً، والثاني تالياً

قوله: «القضية: قولٌ» القول^[٣] في عرف هذا الفن^[٤] يقال للمركب، سواء كان مركباً معقولاً أو ملفوظاً؛ فالتعريف يشتمل على القضية المعقولة والملفوظة.

قوله: «يحتمل الصدق» الصدقُ: هو المطابقة للواقع^[٥]. والكذب: هو اللامطابقة له. وهذا المعنى لا يتوقفُ معرفته على معرفة الخبر والقضية^[٦]، فلا يلزم الدورُ.

قوله: «موضوعاً» لأنه وُضِعَ وعُيِّنَ ليُحكم عليه.

قوله: «محمولاً» لأنه أمرٌ جُعِلَ محمولاً لموضوعه.

قوله: «والدالُّ على النسبة»^[٧] أي اللفظة^[٨] المذكورة^[٩] في القضية^[١٠] الملفوظة التي تدلُّ على النسبة الحكمية^[١١] تُسمى رابطة تسمية الدالِّ باسم المدلول^[١٢]، فإنَّ الرابطة حقيقة هي النسبة الحكمية.

وفي قوله: «والدالُّ على النسبة» إشارةٌ إلى أنَّ الرابطة أداة، لدالاتها على النسبة التي هي معنى حُرْفِيٌّ غيرٌ مستقلٌّ.

(١) أورد عليه أن المركب التقديدي أيضاً يحتمل الصدق والكذب، فقولنا: «زيد العالم» على الوصفية يحتمل الصدق والكذب كما يحتمله قولنا: «زيد عالم». وللسيد المحقق تحقيق في الجواب عنه، خلاصته: «أنَّ النَّسَبَ الذهنيَّ في المركبات الخبرية تُشعر من حيث هي هي بوقوع نسبٍ أخرى خارجة عنها، فلذلك احتملت عند العقل مطابقتها أو لا تطابقها. وأمَّا النَّسَبَ الذهنيَّ في المركبات التقيدية فلا إشعار لها من حيث هي هي بوقوع نسبٍ أخرى تطابقها أو لا تطابقها، بل ربَّما أشعرت بذلك من حيث إنَّ فيها إشارةً إلى نسبٍ أخرى خبرية». وتقصيله في حاشية السيد على المطول ص: ٤٢ - ٤٤، طبعة مكتبة الداوري، قم، ١٤٢٤ هـ مصورة من طبعة تركية قديمة.

(٢) كذا في الهنديتين فقط، وفي غيرها: «اللفظ المذكور».

[فصل في التصديقات]

مترادفان. فتوقفت القضية على الصدق والكذب
المتوقفين على الخير، وهذا هو الدور. (عبد)

[٥] قوله: «الخبر والقضية» إشارة إلى ترادفهما.

[٦] قوله: «الدَّالُّ على النسبة إلخ» أراد بـ«الدَّالُّ» أعمَّ من اللفظ وغيره ليشتمل الحركات، وبالدلالة صريحاً سواء كانت وضعية أو مجازية، لئلا يتناول الكلمات الحقيقية وهيئاتها، وليتناول ما هو استعارة، وبـ«النسبة» الوقوع واللاوقوع المتفق عليه في الفضية.

لا يقال: لو أريد الدلالة صريحاً لم يصدق التعريف على الرابطة الزمانية كـ «كان»؛ لأننا نقول: ليس «كان» ونحوه رابطة عند المصنّف، بل الرابطة عنده هي الحركات الإعرابية. صرّح به في شرحه للرسالة^(١).

(شوستري)

[٧] قوله: «أي اللفظة الخ» في هذا التفسير نظراً، لأنَّ الرابطة لا يجب أن تكون لفظاً، كيف وحركة الكسرة في «زيد دير» رابطة عندهم، وليست بأداة، [إذ الأداة] من أقسام اللفظ.

إن قلت: الحركة أيضاً لفظة، قلت: كلاً، وقد قال النحاة: إن أقلّ اللفظ حرفٌ واحدٌ. (إس)

[٨] قوله: «اللفظة المذكورة في القضية المفلوطة»
سواء كان مبتدأ أو فاعلاً. (عبد)

[٩] قوله: «النسبة الحكمية» التي هي مورد الحكم والإذعان. (عد)

[١] قوله: «يحتمل الصدق» اعلم أن المراد من احتمال الصدق والكذب في تعريف القضية بالنظر إلى نفس مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية الموضوع والمحمول وغير ذلك؛ فلا يرد^(١) أن القضايا البدئية الأولية كـ«اجتماع النقيضين محال» لا تحتل الكذب، والقضايا التي يحكم العقل بكذبها كـ«السماء تحتنا» لا تحتل الصدق. (إس.)

[٢] قوله: «القول إلخ» دفع لما يُتوهم من شهرة القول في اللفظ من أن تعريف القضية بهذا يختص بالقضية الملفوظة.

ثم اعلم أنه لما فرغ المصنف من بحث الموصول إلى التصور شرع في بحث الموصول إلى التصديق، وهو الحجة، وجزؤها الفضية، فقدّم بيانها. (عبد)

[٣] قوله: «في عرف هذا الفن إلخ» ثم ههنا
أبحاث:

منها: أن صرح سيّد المحققين: أنَّ القولَ في أصل اللُّغة اللَّفْظُ، حتى قيل: إنَّه يتناول المَهْمَلُ أيضاً، وإنَّما خُصَّ بالمستعمل في العرف العامِّ، ونُقِلَ في اصطلاح الميزان إلى المركَّب المعقول والمفوض. وهذا ناظرٌ إلى أنَّ القولَ لَفْظٌ مشتركٌ بين المعاني الكثيرة، فلا يناسب استعماله في مقام التعريف. والجوابُ أنَّ المقامَ قربةٌ على أنَّ المرادَ من القولِ المركَّب.

(نور الله)

[٤] قوله: «الصدق إلخ» دفعُ للاعتراض المشهور على تعريف القضية بلزوم الدور بأنَّ الصدق والكذب مطابقَةُ الخبر للواقع، وعدم مطابقتها له. والخبرُ والقضيةُ

(٢) وزاد عليه: «والذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الإعرابية، بل الرفع تحقيقاً أو تقديرًا لا غير». انظر: شرح السعد للشمسية (ص/ ٨٨-٨٩، المطبع المصطفائي، ١٣١٤هـ).

(١) لأنه يكون محصل مفهوم القضية ثبوت شيء لشيء. وتفصيله حاشية السيد على القطبي (١/ ٢٢٣)، مجموعة شروح (الشمسة)

واعلم أن الرابطة قد تُذكر في القضية^(١) وقد تُحذف. فالقضية على الأول تسمى ثلاثية^(٢) وعلى الثاني ثنائية^(٣).

قوله: «وقد استُعير^(٤) لها هو» اعلم أن الرابطة تنقسم إلى زمانية تدل^(٥) على اقتران النسبة الحكمية بأحد الأزمنة الثلاثة، وغير زمانية^(٦) بخلاف ذلك.

وذكر الفارابي^(٧) أن الحكمة الفلسفية^(٨) لما نُقلت من اللغة اليونانية إلى العربية وجد القوم أن الرابطة الزمانية في اللغة العربية هي الأفعال الناقصة^(٩) ولكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام «هَسْتُ» في الفارسية و«إِسْتِن» في اليونانية، فاستعاروا^(١٠) للرابطة الغير الزمانية لفظة «هو» و«هي» ونحوهما مع كونهما في الأصل أسماء لا أدوات. فهذا ما أشار إليه المصنف بقوله: «وقد استُعير لها هو».



(١) زيد في الطبعة الإيرانية فقط: «الملفوظة» وهو مراد هنا وإن لم يذكر، كما يدل عليه السياق.

(٢) انظر: كتاب الحروف للفارابي ص: ١١٢-١١٣، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٩٠ م. وسماه الماتن العلامة التفتازاني في شرحه على الرسالة الشمسية ص: ٢١٢، طبعة دار النور بكتاب الألفاظ والحروف.



«هو» أو «هي»، والمستعار منه هو الاسم، وعدم وجدانهم رابطة غير زمانية في كلام العرب عند احتياجهم إليها عجز وافقار. (عبد)

قوله: «الفارابي» هو أبو النصر الملقب بالمعلم الثاني. (برهان)

[١٧] قوله: «الفلسفة» أي المنسوبة إلى الفلسفة، وهي معرب فيلسوفا أي محب الحكمة. (اس)

[١٨] قوله: «هي الأفعال الناقصة» وليس المراد منها جميعها كما يترأى من ظاهر هذا الكلام، بل المراد الأفعال الوجودية^(٢) كـ «كان» و «يكون»، فاللام على الأفعال للعهد. (عبد)

[١٩] قوله: «فاستعاروا» والاستعاره هنا مستعملة في المعنى اللغوي دون الاصطلاحي، فلا يرد أنه لابد من المناسبة بين المستعار منه والمستعار له؛ فإن هذا في الاستعاره الاصطلاحية. (إسماعيل)

قوله: «فاستعاروا» جواب لـ «لما».

[١٠] قوله: «باسم المدلول» والأولى أن يقول: «بوصف المدلول»، فإن الرابطة ليست اسماً للنسبة الحكمية، إنما هو وصف لها. (إس)

[١١] قوله: «تسمى ثلاثية» اعلم أن أجزاء القضية ثلاثة عند المتقدمين: الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية؛ وأربعة عند المتأخرين: الموضوع والمحمول والنسبة التقييدية التي هي مورد الإيجاب والسلب، والنسبة التامة الخبرية؛ فمعنى قولنا: «زيد قائم» زيد أن قائم است^(١).

والتفصيل في حاشيتنا على «شرح السلم» لمولانا حمد الله رحمه الله. (عبدالحليم)

قوله: «ثلاثية» لاشتغالها على ثلاثة أجزاء، نحو زيد هو القائم.

[١٢] قوله: «ثنائية» لاشتغالها على جزئين، نحو زيد قائم.

[١٣] قوله: «وقد استعير» جواب عما يقال: إن كون الدال على النسبة الرابطة أداة ممنوع، بسند أن «هو» في «زيد هو قائم» يدل على النسبة وليس بأداة، لأنه اسم. (عبد)

قوله: «وقد استعير لها هو» أي للدلالة على النسبة.

[١٤] قوله: «تدل» صفة كاشفة.

[١٥] قوله: «وغير زمانية» أي لا تدل على الاقتراح.

[١٦] قوله: «وذكر الفارابي» اعلم أن الاستعاره لابد لها من المستعير والمستعار منه والمستعار والعجز والافتقار، فالقوم الناقلون هم المستعير، والمستعار كلمة

(٢) الأولى أن يقول: «الكلمات الوجودية».

واعلم أن الكلمة عندهم على قسمين: ١: حقيقية؛ وهي التي تدل على الحدث، والنسبة إلى الفاعل، والزمان. و٢: وجودية؛ وهي التي تدل على الآخرين فقط، ولا تدل على الحدث.

والمراد من النسبة إلى الفاعل هو ما يعبرون عنه بالوجود الرباطي وهو كون شيء شيئاً. فقبلها وجودية نسبة إلى الوجود الرباطي. والتفصيل في تحرير كنديا على السلم (ص: ٩١، طبعة رحمانية، بياور)

وقد تتبع فلم أجد في القوم من فرق بين الأفعال الناقصة وبين الكلمات الوجودية. بل يفسرون الكلمات الوجودية بالأفعال الناقصة مطلقاً. والله تعالى أعلم.

(١) أي معناه عند المتأخرين. وقد سبق كلام المحشي في مبحث بيان الحاجة إلى المنطق الحاشية رقم (٢٠) وشرحنا مراده هناك فراجع.

وقد يذكر^[٧٠] للرابطة الغير الزمانية أسماء مشتقة من الأفعال الناقصة نحو كائنٌ وموجود^[٧١] في قولنا: «زيدٌ كائنٌ قائماً» و«أميرٌ»^{[٧٢] (١)} موجودٌ شاعراً».

قوله: «ولا شرطية»^[٧٣] أي وإن لم يكن الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فالقضية شرطية سواء^[٧٤] كان الحكم فيها^[٧٥] بثبوت نسبة^[٧٦] على تقدير نسبة أخرى أو نفي ذلك الثبوت^[٧٧] أو بالمنافاة^[٧٨] بين النسبتين أو سلب تلك المنافاة، فالأولى شرطية متصلة، والثانية شرطية منفصلة^[٧٩].

واعلم أن حصر القضية في الحتمية والشرطية على ما قرره المصنّف عقلي^[٨٠] دائرٌ بين النفي والإثبات.



(١) في نور عثمانية: «أمير». الإيرانيتين: «أوميرس». والطبعة الهندية القديمة: «عمرو».

وذكره القفطي في تاريخ الحكماء ص: ٦٧-٦٨، طبعة ليبسك، ١٣٢٠ هـ قال: «أوميرس الشاعر اليوناني، كان هذا الرجل من رجال يونان الذين عانوا الصناعة الشعرية من أنواع المنطق وأجادها». وكان قبل أرسطو حيث ذكر القفطي ص: ٤٨ أن لأرسطو كتاباً في مسائل من عويص شعر أوميرس في عشرة أجزاء. وهو هوميروس أو هومر Homer صاحب الإلياذة Iliad والأوديسة Odyssey. وفي وجوده وتاريخ حياته أقوال، والمشهور أنه عاش في القرن الثامن قبل الميلاد. وانظر لتفصيل ترجمته موقع ويكيبيديا على الانترنت.

[٢٠] قوله: «وقد يُذكر إلخ» دفع لما يُتوهم من أن الأسماء المشتقة من الأفعال الناقصة - أي الوجودية أيضاً - روابطُ زمانية.

[٢٥] قوله: «كان الحكم فيها» لزوماً أو اتفاقاً.

[٢٦] قوله: «بثبوت نسبة» نحو: «كلما كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود»، فإنه حُكم فيها بثبوت نسبة الوجود إلى النهار على تقدير وجود نسبة الطلوع إلى الشمس. (إس)

قوله: «بثبوت نسبة» سواء كانت النسبتان بثبوتين أو سلبيتين أو مختلفتين. (عبد)

[٢٧] قوله: «أو نفى ذلك الثبوت» مثل: «ليس إذا كانت الشمس طالعة، فالليل موجود»، و«ليس إذا لم يكن الشمس طالعة، فالنهار موجود». عبد

[٢٨] قوله: «بالمناقاة» نحو: «ليس إما أن يكون العدد زوجاً أو منقسياً بمتساويين».

قوله: «بالمناقاة» عناداً أو اتفاقاً. (عبد)

[٢٩] قوله: «منفصلة إلخ» تُلَوّ عليك أن المنفصلة ما يكون الحكم فيه بالتنافي صريحاً، وأما الحكم بسلب الاتصال فضمني لزوماً، والسالبة المتصلة ما يكون الحكم فيه بسلب الاتصال صراحةً، وأما الحكم بالتنافي التزماني، فالمعتبر الحكم الصريح، لا الأعم منه ومن التزماني، فلا يتفرض تعريف المنفصلة بالسالبة المتصلة، وبالعكس. (عبد الحي)

[٣٠] قوله: «عقلي» يجزم العقل فيه بمجرد ملاحظة المفهوم بالانحصار.

[٢١] قوله: «كائنٌ وموجودٌ» صريح في أن المراد بالأفعال الناقصة، الأفعال الوجودية ههنا لا مطلقاً.

[٢٢] قوله: «أميرس» بضمّ الأول وفتح الثاني وسكون الياء التحتانية وكسر الرابع. (عبد)

قوله: «أميرس» اسم رجل

[٢٣] قوله: «فشرطية» إنها سُميت بالشرطية لوجود أداة الشرط فيها.

يُرد^(١) عليه أن هذا في المتصلة فظاهراً، وأما في المنفصلة فمشكلاً. والجواب عنه: أن تسمية المنفصلة بالشرطية باعتبار خروج حكمٍ ضمني، مثلاً في قولنا: «العدد إما زوج وإما فرد» إن كان فرداً فليس بزواج، وإن كان زوجاً فليس بفرد. (محصل)

[٢٤] قوله: «سواء كان» اعلم أنه لا خلاف بين أهل الميزان وأهل العرب في أن الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي. نعم! كلام السكاكي يُشعر بأن الحكم في الجزاء، والشرط قيده بمزلة الظرف والحال، فمعنى قولنا: «إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود» النهار موجودٌ حال طلوع الشمس، أو وقت طلوعه، كذا قال السيّد الشريف في حاشية «المطول»^(٢)، فالقول بأن مذهب أهل العرب أن الحكم في الجزاء، والشرط قيده، كما وقع عن صاحب السلم^(٣)، وتبعه المتأخرون، بعيدٌ عن الصواب. كيف فإن أهل العرب صرحوا: بـ «أن كَلِم المُجازاة تدلّ على سببية الأول،

(١) لا ينبغي أنه لا يجب اطراد وجه التسمية، فالإيراد ضعيف.

(٢) انظر حاشيته على المطول (ص: ١٥٣).

(٣) انظر: حمد الله على السلم (ص: ٢٠). وهو تحقيق العلامة

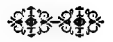
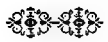
التفتازاني في المطول انظر (ص: ١٥٣).

وأما حصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة فاستقرائى^[٣١].

قوله: «مقدماً» لتقدمه في الذكر.

قوله: «تالياً» لتلوه^[٣٢] عن الجزء الأول.





[٣٢] قوله: «يُتْلَوُ» أي في أكثر الاستعمال، وإلا فقد يتقدّم الجزاء على الشرط أيضاً، كما يُقال: «النَّهَارُ موجودٌ إن كانت الشمس طالعة». (إس)

[٣١] قوله: «فاستقرائي» وهو الحصر الذي يظهر بعد التَّبَيُّع والتَّفْحُص وإن جَوَّزَ العقلُ الآخرَ، لعدم الدوران بين النقي والإثبات، فإذا تصفَّحنا الشرطيات ما وجدنا سوى المتصلة والمنفصلة، فيجوزُ العقلُ شرطيةً لا متصلةً ولا منفصلةً، بأن لا يكونَ الحكم فيها بالاتصال ولا بالانفصال، بل بأمرٍ آخر. (برهان الدين)



[أقسام القضية الحملية باعتبار الموضوع]

والموضوع إن كان شخصاً معيناً^(١) سُميت القضية شَخْصِيَّةً ومخصوصة؛ وإن كان نفس الحقيقة فطَبَعِيَّةً^(٢)؛ وإلا فإنَّ كميَّةَ أفرادهِ كُلاًّ أو بعضاً فمحصورة، كَلِيَّةٌ أو جزئية. وما به البيان سُورٌ؛ وإلا فمُهْمَلَةٌ، وتُلازمُ الجزئية.

قوله: «والموضوع»^(٣) هذا تقسيمٌ للقضية الحملية باعتبار الموضوع، ولذا^(٤) لوحظ في تسمية الأقسام حال الموضوع، فيُسمَّى ما موضوعه شخصٌ شَخْصِيَّةً، وعلى هذا القياس.

ومحصّل التقسيم أنَّ الموضوع إمَّا جزئي حقيقي^(٥) كقولنا: «هذا إنسان»؛ أو كلي؛ وعلى الثاني فإمَّا أن يكون الحكمُ على نفس حقيقة هذا الكلي^(٦) وطبيعته من حيث هي هي^(٧)، أو على أفرادهِ؛ وعلى الثاني فإمَّا أن يُبيِّنَ كميَّةَ الأفراد المحكوم عليها^(٨) بأن يُبيِّنَ أنَّ الحكم على كُلهَا أو على بعضها، أو لا يُبيِّنُ ذلك بل يُهْمَلُ؛ فالأوّل^(٩) شَخْصِيَّةٌ، والثاني^(١٠) طَبَعِيَّةٌ^(١١)، والثالث محصورة^(١٢)، والرابع مهملة^(١٣).

ثمَّ المحصورة إنَّ يُبيِّنَ فيها أنَّ الحكم على كلِّ أفراد الموضوع فكلِّيَّةٌ؛ وإنَّ يُبيِّنَ أنَّ الحكم على بعض أفرادهِ فجزئية. وكلُّ منهما إمَّا موجبة أو سالبة.

ولا بدَّ في كلِّ من تلك المحصورات الأربع^(١٤) من أمرٍ^(١٥) يُبيِّنُ كميَّةَ أفراد الموضوع. يُسمَّى ذلك الأُمْرُ بـ «السُّور» أخذاً من سُور البلد^(١٦)، إذ كما أنَّ سُورَ البلد محيطٌ به، كذلك هذا الأمرُ محيطٌ بها حُكْمٌ عليه من أفراد الموضوع.

- (١) في نور عثمانية: «شخصاً»، وفي الطبعة الإيرانية: «شخصاً»، ليس فيها زيادة «معيناً».
- (٢) كذا في الطبقات الهندية، وقد سبق أن نبهنا على الاختلاف فيه، والفصح فيه «طَبَعِيَّةٌ» بحذف الياء. وقد جُوزَ «طَبَعِيَّةٌ» ولكنّه شاذٌّ. وأكثر الطباعات العربية والإيرانية كتب القوم على إثبات الياء في مثله.
- (٣) زيادة «وطبيعته من حيث هي هي» موجودة في الهنديتين والتحفة، وغير موجودة في غيرها.
- (٤) كذا في الإيرانيين والراغب، وفي الهنديتين والتحفة: «أفراد المحكوم عليه». وفي الطبعة الهندية القديمة ونور عثمانية: «أفراد المحكوم عليها». وأمَّا الأخير فالظاهر أنّه خطأ. وأولى الباقيين ما أئبناه.
- واعلم أنَّهم اختلفوا في القضية المحصورة والمهملة هل الحكم فيها على الأفراد أم على الطبيعة، فالتأخرون على أنَّ الحكم فيها على الأفراد، وعليه عامة أصحاب المتن من الشمسية والتهديب. واختار كثير من المحققين - منهم العلامة الجلال الدواني والفاضل الباغوي والمير باقر الداماد والمير زاهد الهروي - أنَّ الحكم فيها على الطبيعة - بتفصيله المذكور في المطولات. وانظر للتفصيل: شرح حمد الله على سلم العلوم ص: ٣١ - ٣٦، طبعة نظامي كانبور، سنة ١٣٢٨ هـ بتحشية المولوي إلهي بخش فيض آبادي.
- والظاهر أنَّ الشارح الفاضل ملا عبد الله الزيدي على مذهب الجمهور. كما هو الظاهر من كلامه هنا، فيكون «الأفراد المحكوم عليها» مناسباً معه. وما في الهنديتين - «أفراد المحكوم عليه» - يقتضي أنَّ يكون المحكوم عليه هو الطبيعة دون الأفراد كما لا يخفى.
- (٥) زيادة «أخذاً من سور البلد» موجودة في الهنديتين والتحفة، ولا توجد في غيرها.

❦❦❦ أقسام القضية الحملية باعتبار الموضوع ❦❦❦

في المعنون، نحو «الإنسان نوع». وأمّا ما حُكِمَ فيه على نفس الكلّي من حيث هو هو حتّى لا يُعتَبَر العموم أيضاً فهي مهملة قدمائية. وهي أعمُّ من الطبعيّة. فنُدبِر. (عبدالحليم)

[٥] قوله: «فالأوّل» أي ما موضوعه جزئي حقيقي تُسمّى «شخصيّة» لكون الموضوع فيه شخصاً. وتسمّى «مخصوصة» أيضاً لكونه مخصوصاً معيّناً. (إس)

[٦] قوله: «الثاني» أي ما موضوعه طبيعة الكلّي.

[٧] قوله: «طبعيّة» لأنّ الحكم فيها على نفس طبيعة الموضوع دون أفرادها. (عبد)

[٨] قوله: «محصورة» لخصر أفرادها كلّاً أو بعضاً. (عبد)

[٩] قوله: «مُهَمَلّة» لأنّ بيان كمّيّة أفراد موضوعها مُهَمَلٌّ ومتروكٌ. (عبد)

[١٠] قوله: «المحصورات الأربع» أي الموجبة الكلّيّة والجزئيّة والسالبة الكلّيّة والجزئيّة.

[١١] قوله: «من أمر» هذا الأمر أعمُّ من أن يكون لفظاً كلفظة «كل» و«بعض» وغيرهما، أو لا كوقوع النكرة تحت النفي، فإنّهُ سورٌ للسلب الكلّي مع أنّه ليس بلفظ. (إس)

والفرق بينهما أن موضوع الطبعيّة يجري فيه أحكام العموم فقط. فلا يصح فيه «الإنسان كاتب». ويصح «الإنسان نوع». وموضوع المهملة القدمائية يجري فيه أحكام العموم والخصوص جميعاً، فيصح فيه «الإنسان كاتب» و«الإنسان نوع». فالمهملة القدمائية أعم من الطبعيّة.

والفصيل في شرح حمد الله على سلّم العلوم (ص: ٣٠ - ٣١).

[١] قوله: «والموضوع» أي الموضوع الذي في القضية إن كان معيّناً بالتعيين الشّخصي، سواء كان موجوداً في الذهن أو في الخارج.

ولم يقل: «جزئيّاً» لثلاثتهم اختصاصه بما في الذهن بناء على أنّ الجزئيّة من العوارض الذهنيّة.

ولم يقل «علماً» أي معنى علمياً، ليشتمل مثل هذا حيوان. (شوستري)

[٢] قوله: «ولذا» أي لكون هذا التقسيم باعتبار الموضوع. (عبد)

[٣] قوله: «إنّما جزئي حقيقي» هذا شامل للمعّم والضمير واسم الإشارة وغيرها، نحو أنا عالمٌ وزيدٌ جاهلٌ. (إس)

قوله: «جزئي حقيقي» وأمّا الحيوان فلا يكون جزئيّاً حقيقيّاً. (عبد)

[٤] قوله: «على نفس حقيقة هذا الكلّي» فيه أنّ الحكم في الطبعيّة ليس على نفس طبيعة الكلّي من حيث هي هي، بل على طبيعته من حيث العموم والوحدة الذهنيّة^(١)؛ ولكن يكون العموم معتبراً في العنوان لا

(١) المراد من الوحدة الذهنية هو العموم والإطلاق.

ويكون هذا الإطلاق في مرحلة اللّحاظ، وليس داخلياً في الملحوظ، بمعنى أنّ الملحوظ هو الطبيعة، وليس الطبيعة العامّة، والعموم في اللّحاظ فقط. إذ لو جُمِل العموم في الملحوظ لا يبقى مطلقاً، بل يصير مقيّداً. وهذا معنى قوله: «يكون العموم معتبراً في العنوان لا في المعنون».

وأمّا المهملة القدمائية فلا يكون فيه العموم في اللّحاظ أيضاً. بل الموضوع فيها الطبيعة من حيث هي هي، دون ملاحظة شيء آخر، حتى الإطلاق.

فسور الموجبة الكلية هو «كل» ولام الاستغراق^[١٢] وما يفيد معناهما من أي لغة^[١٣] كانت. وسور الموجبة الجزئية «بعض» و«واحد»^[١٤] وما يفيد معناهما^[١٥]. وسور السالبة الكلية «لا شيء» و«لا واحد»^[١٦] ونظائرهما. وسور السالبة الجزئية هو «ليس بعض»^[١٧] و«بعض ليس» و«ليس كل»^(١) وما يردفها^(٢).

قوله: «وتُلازم الجزئية»^[١٨] اعلم أن القضايا المعترية^[١٩] في العلوم هي المحصورات الأربع لا غير. وذلك^[٢٠] لأن المهملية والجزئية متلازمتان^[٢١]، إذ كلما صدق الحكم على أفراد^[٢٢] الموضوع في الجملة^[٢٣] صدق على بعض أفرادها^[٢٤] وبالعكس؛ فالمهملية مندرجة تحت الجزئية.



(١) «ليس كل» كما يكون للسلب الجزئي على التفصيل الذي ذكره المحشي في الحاشية رقم ١٧، قد يكون للسلب الكلي أيضاً على تحقيق العلامة القطب الرازي في شرح المطالع حيث قال ٥٩/٢، تحقيق أبو القاسم الرحمانى: «والصواب أن يقال: «ليس كل» و«ليس بعض» إما أن يعتبر سلبها بالقياس إلى القضية التي بعدها أو بالقياس إلى محمولها، فإن اعتبر سلبها بالقياس إلى القضية ف«ليس كل» مطابق لرفع الإيجاب الكلي، و«ليس بعض» لرفع الإيجاب الجزئي. وإن اعتبر بالقياس إلى المحمول ف«ليس كل» مطابق للسلب الكلي، و«ليس بعض» للسلب الجزئي». وحاصله ما ذكرناه في التعليق الثاني على الحاشية رقم ١٧، فراجع.

(٢) كذا في الهنديتين. وفي النسخة الإيرانية: «يساوقها». وفي غيرها: «يساويها».

الجزئي، قد يكون مستعملًا للسلب الكلي أيضاً كما في قولنا: «ليس بعض الإنسان بحجر» أي ليس كل واحد من الإنسان بحجر، بخلاف «بعض ليس» فإنه يُستعمل في السلب الجزئي دائماً.

والسرُّ فيه أنَّ البعض في «ليس بعض» نكرة وقعت تحت النفي فأفاد العموم، بخلاف «بعض ليس» فإنَّ البعض هنا ليس تحت النفي بل النفي تحتَه^(١). (إس)

[١٨] قوله: «وتلازم الجزئية» دفع لما يرد على القوم بناءً على ما تقرّر عندهم من أنَّ القضايا المعتمدة في العلوم منحصرة في المحصورات، وهو أنَّ هذا الحصر ممنوع بسند أنَّ المهمة تقع كبرى للقياس فصارت معتبرة. (عبد)

[١٩] قوله: «القضايا المعتمدة في العلوم» بأن تكون مسائل.

[٢٠] قوله: «وذلك» أي انحصار القضايا المعتمدة في المحصورات الأربع.

[٢١] قوله: «متلازمان» أي متساويتان في الصدق.

[٢٢] قوله: «صدق الحكم على أفراد الموضوع» هذا مفاد المهمة.

[٢٣] قوله: «في الجملة» أي إمّا^(٢) على كل الأفراد أو على بعضها.

(٢) هذا - كما قال السيد المحقق - كلام ظاهري. والتحقق أن «ليس» لسلب الربط، فإن اعتبرت السلب أولاً، والبعضية بعده، يكون معناه سلباً جزئياً. وإن اعتبرت البعض أولاً، والسلب بعده، كان مأكده سلب الإيجاب الجزئي. ومفاد السلب الإيجاب الجزئي هو السلب الكلي. وتفصيله في حاشية السيد على شرح الشمسية (٢٦/١)، مع حاشية السيلالكوتي.

(٣) أوضح منه أن يقال: «أي سواء على كل الأفراد أو على بعضها».

[١٢] قوله: «كلٌ ولا م الاستغراق» نحو كل إنسان حيوان والإنسان حيوان.

[١٣] قوله: «من أي لغة» كما يقال في الفارسية هر إنسان حيوان آست. (عبد)

[١٤] قوله: «بعض وواحد» نحو بعض الإنسان وواحد منه حيوان.

[١٥] قوله: «وما يفيد معنهما» كالنكرة في الإثبات مثل «إنسان جاء».

[١٦] قوله: «لا شيء ولا واحد» نحو «لا شيء من الإنسان ولا واحد منه حيوان».

[١٧] قوله: «ليس بعض» والفرق بين الأخير والأوّلين أن «ليس كل» يدلُّ على رفع الإيجاب الكلي بالمطابقة، فإذا قلنا: «ليس كل حيوان إنساناً» فمعناه المطابقي أنَّ ثبوت الإنسان لكل فرد من أفراد الحيوان مرفوع؛ وأمّا على السلب الجزئي فبالالتزام، فإنَّ المحمول على تقدير سلبه عن جميع أفراد الموضوع إمّا أن يكون مسلوباً عن كل واحد واحد منها أو عن بعض، وعلى كلا التقديرين فالسلب الجزئي متحقّق.

وقولنا: «بعض الحيوان ليس بإنسان»، و«ليس بعض الحيوان بإنسان» إمّا يدلُّ مطابقةً على أنَّ المحمول - أعني الإنسان - مسلوبٌ عن بعض الحيوان. وهذا هو السلب الجزئي. وأمّا رفع الإيجاب الكلي فمدلولُ التزامي، فإنه إذا رُفِعَ المحمولُ عن البعض لم يكن ثابتاً للكل.

وأمّا الفرق بين «ليس بعض» و«بعض ليس»^(١) فهو أنَّ «ليس بعض» مع أنَّ مدلوله المطابقي هو السلب

(١) وبينهما فرق آخر، وهو أن «بعض ليس» قد يستعمل للإيجاب العدولي بخلاف «ليس بعض» فإنه للسلب دائماً. كما نبّه عليه القطب الرازي في شرح الشمسية (٢٦/٢).

والشخصية لا يُبحث عنها بخصوصها^[٢٥]، لأنه لا كمال^[٢٦] في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها، بل إنما يُبحث عنها في ضمن المحصورات التي يُحكّم فيها على الأشخاص إجمالاً^[٢٧]. والطّبيعة لا يبحث عنها في العلوم أصلاً^[٢٨]، فإنّ الطّبائع الكليّة من حيث نفس مفهومها^[٢٩] - كما هو^[٣٠] موضوع الطّبيعة - لا من حيث^[٣١] تحقّقها في ضمن الأشخاص، غير موجودة في الخارج^[٣٢]، فلا كمال^[٣٣] في معرفة أحوالها.

فانحصر القضايا المعترّبة في المحصورات الأربع.



أقسام القضية المحصورة باعتبار وجود الموضوع

ولا بُدَّ في الموجبة من وجود الموضوع إمَّا محققاً وهي الخارجيّة، أو مقدراً فالحقيقيّة، أو ذهنياً فالذهنيّة.

قوله: «ولا بُدَّ في الموجبة» أي في صدقها^(١) من وجود الموضوع^(٢) وذلك لأنَّ الحكم في الموجبة بثبوت شيء لشيء، وثبوت شيء لشيء فرعُ ثبوت المثبت له^(٣) أعني الموضوع، فإنَّها يصدق هذا الحكم إذا كان الموضوع محققاً موجوداً، إمَّا في الخارج إن كان الحكم بثبوت المحمول له هناك، أو في الذهن كذلك.

ثمَّ القضايا الحملية المعتبرة^(٤) باعتبار وجود موضوعها لها ثلاثة أقسام:

[١] لأنَّ الحكم فيها إمَّا على الموضوع الموجود في الخارج^(٥) محققاً^(٦) نحو: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» بمعنى كلِّ إنسانٍ موجودٍ في الخارج حيوانٌ في الخارج.



(١) فصل في السيد المحقق قدس سره تفصيلاً حسناً، قال في حاشيته الصغرى - حاشيته على شرح الشمسية للقطب، وحاشيته الكبرى هي التي كتبها على شرح المطالع - ٦١ / ٢: «الإيجاب يقتضي وجود الموضوع في الذهن من حيث إنَّه حكمٌ، فلا بدَّ له من تصوُّر المحكوم عليه. ويقتضي صدقه وجوده أيضاً لأنَّ ثبوت المحمول للموضوع فرعُ ثبوته في نفسه.

والفرق بين هذين الوجودين أنَّ الوجود الذي يقتضيه الحكم إنَّما يُعتَبَرُ حالُ الحكم، أي بمقدار ما يحكم الحاكمُ بالمحمول على الموضوع كلفظةٍ مثلاً، وأنَّ الوجود الذي يقتضيه ثبوتُ المحمول للموضوع فهو بحسب ثبوته له إنَّ دائماً فداًئماً، وإنَّ ساعةً فساعةً، وإنَّ خارجاً فخارجاً، وإنَّ ذهنياً فذهناً. والسالبة تشارك الموجبة في اقتضاها للوجود الأوَّل دون الثاني...

والحاصل أنَّ انتفاء المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده؛ وأنَّ ثبوته للموضوع يقتضي وجوده؛ وأمَّا الحكم بالانتفاء والحكم بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضاء الوجود الذهني.

(٢) أي المحصورات، كما صرَّح به المحثي قبل قليل.

(٣) المراد من الخارج هنا الخارجُ عن إدراك المشاعر.

[أقسام القضية الحملية المحصورة باعتبار وجود الموضوع]

[١] قوله: «أي في صدقها» لا في ذاتها، أي فلا ضير، فتدبر. (عبد الحليم)

[٣] قوله: «الموجود في الخارج محققاً» أي يكون موضوعها، إذ قد يقال: «زيد قائم» حين عدمه، فهي حلية لكنها كاذبة. (عبد)

[٢] قوله: «فرع ثبوت المثبت له» فيه أنه منقوض بالوجود في قولنا: «زيد موجود»، فإن ثبوته لو كان فرعاً لثبوت المثبت له، فهذا الثبوت إمّا عين ذلك، فيلزم تقدّم الشيء على نفسه، أو غيره، فيلزم كون الشيء الواحد موجوداً بوجودين.

ويمكن أن يقال: إن الفرعية مقتضى نفس الثبوت^(١)، وإن تخلّفت ههنا باعتبار خصوصية الطرفين

(١) يعني أن قولنا: «ثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوت الموضوع» صادق بالنظر إلى محصل مفهوم القضية الموجبة، إذ هو ثبوت شيء لشيء، فالحكم بالفرعية بهذا الاعتبار صحيح، ولكن قد لا يصدق هذا الحكم في القضية الموجبة، ولكن ليس من حيث كونها ثبوت شيء لشيء، بل لخصوص الموضوع والمحمول. وفي مثالنا: «زيد موجود» ثبوت الوجود لزيد ليس فرع ثبوت زيد في نفسه، لا لأجل مفهوم القضية الموجبة - فإنها من تلك الحيلية يكون ثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوت الموضوع - بل لأجل خصوص المحمول، أي لأجل أن محمول هذه القضية «موجود».

وهذا مثل قولهم: إن القضية قول يحتمل الصدق والكذب، فإن المراد أن القضية بالنظر إلى محصل مفهومها - الذي هو ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه - من دون النظر إلى خصوص الطرفين ومن دون النظر إلى خصوص المتكلم يحتمل الصدق والكذب. ولكنها بالنظر إلى خصوص الطرفين أو بالنظر إلى خصوص القائل قد لا تحتمل الصدق والكذب. وعدم احتماها للصدق والكذب في هذه الحيلية لا تنافي احتماها لهما في نفسها. كذلك ما نحن فيه، فافهم.

والعلامة الجلال الدواني في حاشيته على التهذيب عبّر

بالاستلزام دون الفرعية، وقال: (ص: ٢٠، طبعة شريف جان، قرآن، ١٣٠٥ هـ): «صدق القضية الموجبة يستلزم وجود موضوعها». وانظر كذلك ص: ٤٢ منها.

وقال المير زاهد في حاشيته عليها (ص: ١٣١ - ١٣٢، طبعة المطبع الملكي، قرآن، ١٣٠٥ هـ): «لم يقل: «يتوقف على وجود موضوعها» كما هو المشهور، ليشمل الموجبة التي محمولها الوجود ونحوه. والتفصيل على ما يشهد به النظر الصحيح أن طبيعة الاتصاف تستلزم وجود الموصوف والوصف مطلقاً، سواء كان الاستلزام على سبيل التوقف أو لا، وسواء كان الوجود خارجياً أو ذهنياً. وخصوص الاتصاف الخارجي يستلزم وجوده في الذهن. وخصوص الاتصاف الانضمامي يستلزم وجود الموصوف والصفة في ظرف الاتصاف على سبيل التوقف؛ والاتصاف الانتزاعي - وهو كون الموصوف بحيث يصح انتزاع الوصف عنه - يستلزم وجود الموصوف في ظرف الاتصاف ووجود الصفة في ظرف ما لا على سبيل التوقف». وللمير زاهد في تلك الحاشية كلام آخر أعلق بالقلب وأثر مناسبة للمقام قال (ص: ١٢٠): «حكم الذهن بثبوت المحكوم به للمحكوم عليه فرع ثبوت المحكوم عليه في نفسه. فالمحكوم به مبيّن على المحكوم عليه، وهو بالنسبة إليه أصل، فلا يتنافى ذلك ما ذهب إليه المحقّق من نفي الفرعية والقول بالاستلزام، فإن الكلام ههنا في حكم الذهن بثبوت شيء لشيء، لا في نفس ثبوته له». فتدبر.

[٢] وإمّا على الموضوع الموجود في الخارج مقدراً^[٤] نحو «كل إنسان حيوان» بمعنى أن كل ما لو وُجد في الخارج كان^(١) إنساناً فهو على تقدير وجوده حيوان^(٢). وهذا الموجود المقدّر إنّما اعتبروه في الأفراد الممكنة^(٣) لا الممتنعة^[٥] كأفراد اللاشيء وشريك الباري.

[٣] وإمّا على الموضوع الموجود في الذهن كقولك: «شريك الباري ممتنع» بمعنى^[٦] أن كل ما لو وجد في العقل ويفرضه العقل شريك الباري فهو موصوف في الذهن بالامتناع^[٧]. وهذا إنّما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها أفراد ممكنة التّحقّق في الخارج^[٨].



(١) وقع في أكثر الطبقات الهندية للحاشية: «وكان» بزيادة الواو قبل «كان» الناقصة. ونص العلامة قطب الدين الرازي شرح المطالع ٩٣/٢ مؤسسة پژوهشی حکمت و فلسفه ایران، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ الهجرة الشمسية، وشرح الشمسية ٤٦/٢ أن وقوع الواو هنا خطأ لفظاً ومعنى، لأن «لو» حرف شرط يقتضي جزءاً، و «كان» جزءاً، ولا يصح عطف الجزء على الشرط. ووجه الفاضل السيالكوتي في حاشيته على شرح السيد ٤٦/٢ وقوع الواو هنا توجيهاً حسناً بتجريد «لو» عن الشرطية، لأنه قد يستعمل لمجرد الفرض كما قبل قوله تعالى: «ولو أعجبك حسنهنّ، مفروض إعجابك». وقال: «وهو المناسب للمقام، إذ لا معنى للاتصال في تفسير العملية، وكأنّه قيل: كل ما فُرض وجوده وكان ج».

(٢) لا يخفى أن هذا تفسير لمفهوم القضية الحقيقية، وهي قضية عملية، فليس في مفهومها اتصال أصلاً. وإنّما عبروا بالشرط قصداً لتعميم أفراد الموضوع بحيث يندرج فيها الأفراد المحقّقة والمقدّرة، فإنّ المتبادر من قولك: «كل ج ب» الحكم على كل ما هوج في الخارج محقّقاً، فأورد كلمة الشرط ههنا تنبيهاً على دخول الأفراد المقدّرة أيضاً في الحكم، فإنّ كلمة الشرط تستعمل في المحقّقات والمقدّرات كقولك في النهار: «إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود» وللمزيد: شرح المطالع ٨٩/٢ - ٩٠، وحاشية السيد على القطبي ٤٥/٢ - ٤٦.

(٣) ذكر السيد المحقّق قدس سرّه في حاشيته الصغرى ٤٣/٢ - ٤٤ أن اعتبار قيد الإمكان في الأفراد إنّما يحتاج إليه لإخراج الممتنعات إذا لم يُعتبر إمكان صدق الوصف العنوانيّ على ذات الموضوع بحسب نفس الأمر، بل اكتفي بمجرد فرض صدقه عليه أو إمكان فرض صدقه عليه كما في صدق الكلّي على جزئياته. وأمّا إذا اعتُبر إمكان صدق الوصف العنوانيّ على ذات الموضوع في نفس الأمر - كما هو مذهب الفارابي، أو اعتُبر مع الإمكان الصدق بالفعل - كما هو مذهب الشيخ، فلا حاجة إلى اعتبار إمكان وجود الأفراد. والمحدور مندفع فإنّ الإنسان الذي ليس بحيوان لا يصدق عليه الإنسان في نفس الأمر، فلا يدخل في قولنا: «كل إنسان حيوان». وكذا الإنسان الحجر لا يصدق عليه الإنسان في نفس الأمر، فلا يدخل في قولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر».

[القضية المعدولة والمحصّلة]

وقد يُجَعَل حرفُ السَّلْب جزءاً من جزءٍ تُسَمَّى معدولةً، وإلا فمحصّلةٌ.

قوله: «حرف السلب»^[١] كـ «لا» و «ليس» وغيرهما ممّا يشاركها في معنى السلب.

قوله: «من جزء»^[٢] أي من الموضوع^[٣] فقط، أو من المحمول فقط، أو من كليهما؛ فالقضية على الأول تُسَمَّى «معدولة الموضوع»، وعلى الثاني «معدولة المحمول»، وعلى الثالث «معدولة الطرفين».

قوله: «معدولة» لأنّ حرفَ السلب موضوعٌ لسلب النسبة، فإذا استُعْمِلَ^[٤] «لا» في هذا المعنى كان معدولاً عن معناه الأصلي، فَسُمِّيتِ القضيةُ التي هذا الحرفُ جزءً من جزئها معدولةً تسميةً للكُلِّ باسم الجزء. والقضية التي لا يكون حرفُ السلب جزءً من طرفيها تُسَمَّى محصّلةً^[٥].



[القضية المعدولة والمحصلة]

[١] قوله: «حرف السلب» في تعريف المصنّف للمعدولة مساعمة من وجوه: أحدها: أنَّ الموافق لاصطلاح الفنّ أن يقال: «أداة السلب».

وثانيها: أنَّ الظاهر أن يقال: «لفظ السلب» ليتناول لفظ «الغير».

وثالثها: أنَّ الحرف لا يكون جزءاً إلا للقضية الملفوظة، ولا يلزم في المعدولة أن يكون لفظ القضية مشتملة على حرف السلب، فإنَّ قولنا: «زيد أعمى» معدولة، مع أنَّه ليس في لفظه حرف سلب، فلا بدَّ من تقدير مضاف، أي «معنى حرف السلب».

ورابعها: أنَّ السالبة المحصلة داخلية في التعريف، لأنَّ معنى حرف السلب جزء من جزئها، وهو النسبة؛ فلا بدَّ من تخصيص الجزء بأحد الطرفين؛ فالأخصر الأوضح أن يقال: وقد يُجَعَلُ السلبُ جزءاً من طرف. (شوستري)

[٢] قوله: «من جزء» المراد به الجزء المستقل، فيُحْتَزَّز به عن النسبة لعدم استقلالها.

[٣] قوله: «أي من الموضوع» إشارة إلى أنَّ التنوين في قوله: «من جزء» للتوكيد. (عبد)



(١) وحرف السلب وإن كان موجوداً فيها، إلا أنه ليس جزءاً من طرفها. انظر: القطبي (شرح الشمسية) ١/ ٥٤.

[القضايا الموجَّهة]

[الموجَّهات البسيطة]

وقد يُصرَّح بكيفية النسبة في «موجَّهة»، وما به البيان جهة؛ وإلا في «مُطلقة»^(١).

فإن كان الحكم فيها بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع موجودة في «ضرورة مُطلقة»، أو ما دام وصفه في «مشروطة عامة»، أو في وقت معيَّن في «وقتيَّة مُطلقة»، أو غير معيَّن في «متشيرة مُطلقة»، أو بدوامها ما دام الذات في «دائمة مُطلقة»، أو ما دام الوصف في «عرفية عامة»، أو بفعليتها في «مُطلقة عامة»، أو بعدم ضرورة خلافها في «ممكنة عامة». فهذه بسائط.

قوله: «بكيفية النسبة» أي: نسبة المحمول إلى الموضوع، سواء كانت^[١] إيجابية أو سلبية، تكون لا محالة مكيفة في نفس الأمر والواقع بكيفية مثل الضرورة أو الدوام أو الإمكان أو الامتناع أو غير ذلك؛ فتلك الكيفية الواقعة في نفس الأمر تُسمَّى «مادَّة القضية»^[٢].

ثم قد يُصرَّح في القضية بأن تلك النسبة^[٣] مكيفة في نفس الأمر بكيفية كذا، فالقضية حينئذٍ تُسمَّى «موجَّهة»^[٤]. وقد لا يُصرَّح بذلك فتُسمَّى القضية «مُطلقة»^[٥].

واللفظ الدالُّ عليها في القضية المملوطة، والصورة العقلية الدالَّة عليها في القضية المعقولة تُسمَّى «جهة القضية»^[٦]. فإن طابقت الجهة المادَّة صدقت القضية، كقولنا: «كلُّ إنسان حيوان بالضرورة»، وإلا كذبت^[٧] كقولنا: «كلُّ إنسان حجر بالضرورة»^[٨].



(١) زيادة «وإلا فمُطلقة» توجد في الطبعة الهندية فقط.

القضايا الموجّهة

الموجّهات البسيطة

[٤] قوله: «تُسَمَّى مُوجَّهَةً» لاشتغالها على الجهة.
وقد تُسَمَّى «رُبَاعِيَّةً» أيضاً، لكونها حَيْثُ شَمِلَتْ عَلَى
أربعة أجزاء، رابعها هي الجهة. (إس)
[٥] قوله: «تُسَمَّى الْقَضِيَّةُ مُطْلَقَةً» لعدم كونها
مَقْيَدَةً بِالْجِهَةِ^(١). فالقضية الحملية باعتبار الجهة منقسمة
إلى مُوجَّهَةٌ ومُطْلَقَةٌ. (عبد)

[٦] قوله: «تُسَمَّى جِهَةً الْقَضِيَّةُ» لأنها تدلُّ على
جهة النسبة وحالها. فالفرق بين الجهة والمادة أن الأول
دالٌّ والثاني مدلولٌ. (إس)

[٧] قوله: «وَلَا كَذِبَتْ» إن قلت: الجهة قد تكون
غَيْرَ مُطَابِقَةٍ لِلْمَادَّةِ، والقضية صادقة، نحو «كُلُّ إِنْسَانٍ
حَيَوَانٌ بِالْإِمْكَانِ الْعَامِّ»، فَإِنَّ الْمَادَّةَ مَادَّةٌ ضَرْوَرَةٌ.
قلت: الإمكان العامُّ أعمُّ من الضرورة، فالجهة
مُطَابِقَةٌ لِلْمَادَّةِ بِمَعْنَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَبَايِنَةٌ لَهَا. (إس)

[٨] قوله: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَجَرٌ بِالضَّرُورَةِ» لو قال:
«كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ بِالضَّرُورَةِ» لكان أولى، لأنَّ كَذِبَهُ
ليس إلا لعدم مطابقة الجهة المذكورة فيه للكيفية النفسية
الأمريّة، بخلاف ما ذَكَرَ. (عبد)

[١] قوله: «سواء كانت» هذا صريحٌ في أَنَّ الْمَادَّةَ
تكون للنسبة السلبية كما تكون للنسبة الإيجابية. وقال
الشيخُ في «الشفاء» ما مُحْصَلُهُ: إِنَّ حَالَ الْمَحْمُولِ فِي نَفْسِهِ
عند الموضوع بالنسبة الإيجابية من دوام صدي أو كذب
أو لادومها مادةً، فَإِذَا أَنْ يَدُومُ الْإِيجَابُ فَهُوَ وَاجِبٌ، أَوْ
يَكْذِبُ الْإِيجَابُ دَائِمًا فَهُوَ مَمْتَنِعٌ، أَوْ لَا يَدُومُ الْإِيجَابُ وَلَا
يَكْذِبُ دَائِمًا فَهُوَ الْإِمْكَانُ.

وهذه المادة بعينها للسالبة، فَإِنَّ عَمَمُهَا يَكُونُ
مُتَّصِفًا بِأَحَدِ هَذِهِ الْأُمُورِ عِنْدَ الْإِيجَابِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
أَوْجِبَ^(١). (عبد الحليم)

[٢] قوله: «تُسَمَّى مَادَّةُ الْقَضِيَّةِ» لأنَّ مَادَّةَ الشَّيْءِ
هي ما يَتَرَكَّبُ عَنْهُ، وَيَكُونُ أَصْلًا لَهَا، فَإِذَا الْقَضِيَّةُ
أَصْلُهَا. وهي الموضوع والمحمول والنسبة، ولكن
أشرف هذه الأجزاء الثلاثة هو النسبة، وتلك الكيفية
الثابتة في نفس الأمر لازمة لها، فَسُمِّيَتْ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةُ
«مَادَّةً» تَسْمِيَةً اللَّازِمِ لِلْجِزْءِ الْأَشْرَفِ بِاسْمِ الْكُلِّ.
(عبد)

[٣] قوله: «تلك النسبة» أي نسبة المحمول إلى
الموضوع.

(١) انظر: منطق الشفاء ٣ (العبارة) / ٤٧.

وليعلم أنه ليس غرض الشيخ أن النسبة السلبية لا تتكيف
بهذه الكيفيات، بل غرضه أن المواد في الاصطلاح هي
الكيفيات للنسبة الإيجابية فقط. ووصفنا للنسبة السلبية
بها يكون باعتبار النسبة الإيجابية. وهذا بخلاف مذهب
المتأخرين حيث وصفوا النسبة السلبية دون اعتبار النسبة
الإيجابية.

(٢) ينبغي أن يتبّه أن للمطلقة معنيين: أحدهما هي القضية الغير
الموجهة. وهي هذه القضية المذكورة هنا. وثانيها: قضية
موجهة وسيأتي تفصيلها.

قوله: «فإن كان الحكم^[٩] فيها بضرورة النسبة» أي قد يكون الحكم في القضية الموجّهة بأن النسبة الثبوتية أو السلبية ضرورية، أي ممتنعة الانفكاك^[١٠] عن الموضوع^(١) على أحد أربعة أوجه:

الأول: أنّها ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة نحو «كل إنسان حيوان بالضرورة». ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة. فتسمى القضية حينئذٍ «ضرورية مطلقة» لاشتغالها على الضرورة، وعدم تقييد الضرورة بالوصف العنواني^(٢) أو الوقت^[١٢].

الثاني: أنّها ضرورية ما دام الوصف العنواني^[١٣] ثابتاً لذات الموضوع^(٣) نحو «كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً» ولا شيء منه ساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً. فتسمى حينئذٍ مشروطة عامة^[١٤] لاشتراط الضرورة^[١٥] بالوصف العنواني، ولكون هذه القضية أعم من المشروطة الخاصة^[١٦] كما ستجيء.

الثالث: أنّها ضرورية في وقت معيّن، نحو «كل قمر منخفض بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس»^[١٧] ولا شيء منالقمر بمنخفض بالضرورة وقت التربع^[١٨]. فتسمى حينئذٍ «وقتيّة مطلقة» لتقييد الضرورة بالوقت، وعدم تقييد القضية باللادوام.



(١) الضرورة المعتبرة في القضايا الموجّهة هي الضرورة بالمعنى الأعم، سواء كان منشأها الذات أو غيرها.

(٢) في نور عثمانية والإيرانيين «العنواني» ساقط.

(٣) اعلم أن المشروطة العامة تُطلق ويراد بها: ١- ما حُكِم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو بضرورة سلب المحمول عن الموضوع، بشرط أن يكون ذات الموضوع متصفاً بوصف الموضوع؛ فيكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة. واختصاراً نقول: «الضرورة فيها بشرط الوصف». ٢- ما حُكِم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو بضرورة سلب المحمول عن الموضوع في جميع أوقات ثبوت الوصف، أعم من أن يكون للوصف مدخل في تحقق الضرورة أم لا. واختصاراً نقول: «الضرورة فيها ما دام الوصف». والفرق بينهما أن الضرورة في الأول بالقياس إلى مجموع الذات والوصف، وفي الثاني بالقياس إلى ذات الموضوع فقط.

ومراد المصنّف من المشروطة العامة هي بالمعنى الثاني، لأنّه جعل الحيثيّة الممكنة نقيضاً للمشروطة العامة. وهذا بصحّ في المعنى الثاني لا الأول. صرّح به في شرحه على الشمسية ص: ١٤٦، الطبعة الهندية وسيأتي نفعه. وتمثل الشارح للمشروطة العامة بـ «كل كاتب متحرك الأصابع الخ» وهو المثال المشهور، يصحّ باعتبار المعنى الأول دون الثاني، فتنبّه.

[١٤] قوله: «مشرّطة عامّة» وهي متحقّقة حيث يكون المحمول عيّن الوصف العنواني للموضوع، أو جزؤه، ولا يتحقّق هناك ضروريّة، لإمكان انفكاك المحمول عن الموضوع، إلا أنّها تتحقّق في مادّة الضّرورة^(١).

[١٥] قوله: «لاشروط الضّرورة فيها بالوصف» فإنّ معنى قولنا: «كلّ كاتب متحرّك الأصابع ما دام كاتباً» أنّ تحرّك الأصابع ضروريّ ما دام الوصف العنواني - أي الكتابة - ثابتاً له. وكذا معنى السالبة أنّ سلب السكون ضروريّ ما دامت الكتابة ثابتة له. (إس) قوله: «الضرورة» أي ضرورة النسبة.

[١٦] قوله: «أعمّ من المشروطة الخاصّة» فإنّها عبارة عن المشروطة العامّة المقيّدة باللا دوام الذاتي، كما سيبيجي عن قريب. (إس)

[١٧] قوله: «نحو «كلّ قمرٍ إلخ» فإنّه حكم فيها بضرورة ثبوت الانظام للقمر في وقتٍ معيّن، وهو وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس، فإنّه قد تقرر في غير هذا الفن أنّ نور القمر مستفاد من ضياء الشمس، فظاهر أنّ حيلولة الأرض مانعة من تلك الإضاءة، فلا بدّ من كونه منظماً في هذا الوقت المعين. (إس)

[١٨] قوله: «وقت التربع» هو ما إذا كان بين الشمس والقمر مثلاً ربع الفلك، وهو ثلاثة بروج. كما أنّ التثليث هو أن يكون ثلثه بينهما، وهو أربعة بروج. والتسديس هو أن يكون بينهما سدسه، وهو برجان. (منهيّة بديع الميزان^(٣))

(٢) قوله: «ولا يتحقّق هناك ضروريّة» أي القضية الضرورية المطلقة. وقوله: «إلا أنّها» أي المشروطة العامة. وحاصل هذا الكلام أن المشروطة العامة أعمّ مطلقاً من الضرورية المطلقة. وهذا باعتبار المعنى الثاني من معني المشروطة العامّة، فتنبّه.

(٣) بديع الميزان (ص: ٦١، طبعة سيد المطابع، دهلي، ١٢٨٦، طبعة محمّدة بمنهيات الشارح).

[٩] قوله: «فإن كان الحكم إلخ» ثمّ الموجَّهة إمّا بسيطة أو مركّبة، فالبسيطة هي التي حقيقتها إمّا إيجاب فقط أو سلب فقط. والمركّبة ما تكون بحسب نفس مفهومها وحقيقتها ملتبّطة من إيجاب وسلب، أو سلب وإيجاب. فقدّم المصنّف البسائط لتقدّمها على المركّبات طبعاً. (شوستري)

[١٠] قوله: «ممتنعة الانفكاك» أي يستحيل انفكاك المحمول عن الموضوع في نفس الأمر، سواء كانت هذه الاستحالة ناشئة عن ذات الموضوع أو عن أمر منفصل. (إس)

[١١] قوله: «بالوصف العنواني» كما في المشروطة العامّة والوقتيّة، فإنّ الضرورة في الأوّل مقيّدة بالوصف، وفي الثاني بالوقت. (إس)

[١٢] قوله: «أو الوقت» أي بوقتٍ معيّن أو غير معيّن من جملة أوقات وجود الموضوع. فعدّم تقييد الضرورة بالوقت إضافي، وإلا فالضرورية المطلقة مقيّدة بجميع أوقات وجود الموضوع في الحقيقة. (عبد)

[١٣] قوله: «ما دام الوصف العنواني» أي الوصف التعبيري للموضوع. (إس)

اعلم أنّ ما يصدق عليه الكاتب في «كلّ كاتب متحرّك الأصابع» يُسمّى «ذات الموضوع». والكتابة التي عبّر تلك الكاتب بها بالاشتقاق منها تُسمّى «الوصف العنواني». وهو إمّا عين حقيقة الموضوع مثل «كلّ إنسان حيوان» أو جزؤها [مثل كل حيوان حسّاس]، أو خارج عنها^(١) مثل «كلّ كاتب متحرّك الأصابع».

واتّصاف ذات الموضوع بذلك الوصف العنوانيّ عقد الوضع. واتّصافه بوصف المحمول عقد الحمل. (عبد)

(١) ما بين المعقوفين ساقط في الطبعين، زدته لإقامة المعنى.

الرابع: أنَّها ضروريةٌ في وقتٍ من الأوقات كقولنا: «كُلُّ إنسانٍ متمنٍّ بالضرورة وقتاً ما»^[١٩] و«لا شيء من الإنسان بمتنٍّ بالضرورة وقتاً ما». فُسمي «متنِّرةٌ مُطلَقة»، لكون وقت الضرورة فيها متنشراً أي غيرَ معيَّن، وعدم تقييد القضية بالالادوام^[٢٠].

قوله: «فدائمة مطلقة»^[٢١] والفرق بين الضرورة والدوام أنَّ الضرورة هي استحالة انفكاك شيء عن شيء، والدوام عدم انفكاكه عنه^[٢٢] وإن لم يكن مستحيلاً^[٢٣] كدوام الحركة للفلك^(١).

ثمَّ الدَّوامُ - أعني عدم انفكاك النسبة الإيجابية أو السلبية عن الموضوع - إمَّا ذاتيٌّ أو وصفيٌّ، فإن كان الحكم في الموجهة بالدوام الذاتي، أي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة، سُمِّيت القضية دائمة^[74] لاشتغالها على الدوام، ومطلقة لعدم تقييد الدَّوام بالوصف العنوائي.

وإن كان الحكم بالدوام الوصفي، أي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع ما دام الوصفُ العنوائيّ ثابتاً لتلك الذات، سُمِّيَتْ «عرفيّة» لأنَّ أهل العُرف يفهمون هذا المعنى ^[٢٦] من القضية السالبة، بل من الموجبة أيضاً ^[٢٧] عند الإطلاق، فإذا قيل: «كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع» فهموا أنَّ هذا الحكم ^[٢٨] ثابتٌ له ما دام كاتباً، و«عامّة» لكونها أعمّ من العرفيّة الخاصّة ^[٢٩] التي سيُجىء ذكرُها.



(١) اعلم أن هذا التفريق يصح في بادئ الرأي، وليس من وظيفة فن المنطق بناء الكلام على الأصول الدقيقة التي برهنت عليها في الفلسفة، فإنها مرتبة بعد تحصيل هذا الفن - كما أشار إليه المحشي في الحاشية رقم ٢١.

والغرض منه التسهيل على طالب العلم والاعتماد على ما ينكشف في الفلسفة بعد فن المنطق. ولأجله قالوا: إن الضرورية المطلقة أخص مطلقاً من الدائمة المطلقة، وإلا فبناءً على التحقيق هما متساويان، فإن الدوام إمّا في مادة الوجود أو مادة الإمكان وكل ممكن لا بد له من علة وهذه العلة إما واجبة أو متنتهية بواسطة أو وسائط إلى الواجب بذاته، فالدوام لا بد له من الضرورة، وإن كانت بالغير. والضرورة في هذا الفن - كما قد أشرنا إليه سابقاً - أعم من أن تكون ذاتية أو بالغير. وتفصيل البحث في شرح حد الله على سلم العلوم ص: ١١٠ - ١١١

[٢٣] قوله: «وإن لم يكن مستحيلاً» فاللدوام قد يكون مع الضرورة، وقد لا يكون. (عبد)

[٢٤] قوله: «دائمة» ترك مثالها لأن المثال المذكور للضرورة المطلقة بعينه مثال للدائمة أيضاً إذا بُدِّل لفظ الضرورة باللدوام، بأن يقال: «كل إنسان حيواناً دائماً، ولا شيء من الإنسان بحجر دائماً». (إس)

[٢٥] قوله: «هذا المعنى» أي عدم انفكاك نسبة المحمول إلى الموضوع ما دام الوصف العنوائيّ ثابتاً له. (عبد)

قوله: «هذا المعنى» فإذا قيل: «لا شيء من النائم بمستيقظ»، فعنوان الاستيقاظ مسلوبٌ عن النائم ما دام نائماً. (إس)

[٢٦] قوله: «بل من الموجبة أيضاً» إنّما لم يقل: «من الموجبة والسالبة» لأن هذا المعنى إنّما هو في جميع موادّ السالبة دون الموجبة، فإنّه في بعضها مثل «كل كاتب متحرّك الأصابع» و«كل نائم مُعطلّ الحواسّ»، فإنّ أهل العرف يفهمون أنّ تحرّك الأصابع ثابتٌ للكاتب دائماً ما دام كاتباً، وتعتلّ الحواسّ ثابتٌ للنائم دائماً ما دام نائماً، دون بعضٍ كقولنا: «كل كاتب إنسان» فإنّهم لا يفهمون منه أنّ الإنسان ثابتٌ دائماً ما دام كاتباً، ما لم يُصرّح بقولنا: «دائماً»؛ فلو قال: «من السالبة والموجبة» لئوّه فهم العرف ذلك المعنى في جميع موادّ الموجبة، لأنّ الأحكام المؤرّدة في هذا الفنّ كلياتٌ؛ فمعنى قوله: «من القضية السالبة، بل من الموجبة أيضاً» من جميع موادّ القضية السالبة، بل من بعض الموجبة أيضاً. (عبد الحليم)

قوله: «من الموجبة» ليس ببعيدٍ، إذ الإسناد إلى المشتقّ يُشعرُ بعليّة المأخذ نحو قوله تعالى: ولعبدٌ مؤمنٌ خيراً من مُشرك. (ن)

[١٩] قوله: «وقتاً ما» وهو زمان انبساط النفس، كما أنّ عدم التنفّس يكون وقتاً انقباض النفس. (عبد)

[٢٠] قوله: «وعدم تقييد القضية باللدوام» كما تُقيّد المشروطة الخاصّة والعرفيّة الخاصّة والوقتيّة وغيرها على ما سيجيء تفصيلاً. (إس)

[٢١] قوله: «فدائمة مطلقة» وهي أعمُّ من الضرورية.

وأورد عليه بأنّ الممكن لا يدوم إلا لعلّة تجب، إمّا بذاتها أو بواسطة انتهائها إلى ما يجب بذاته؛ ومع وجود العلة يجب وجود المعلول. فاللدوام لا يخلو عن الضرورة بالمعنى الأعمّ الذي هو المراد ههنا، أعني امتناع الانفكاك، سواء كان ناشئاً عن ذات الموضوع [أو لا].

والجواب أنّ هذه النسبة بحسب النظر الجليّ إلى مفهوم القضايا، مع قطع النظر عن الأصول الفلسفيّة ودقائقها، فإنّ العقل في بادئ النظر يحوّز انفكاك الدوام عن الضرورة. وليس من وظائف الفنّ بناء الكلام على تلك الأصول. (شوستري)

[٢٢] قوله: «واللدوام عدم انفكاكه عنه» فاللدوام أعمُّ من الضرورة، فإنّ الشيء كلّما استحال انفكاكه عن الشيء الآخر يكون ثبوته له دائماً بالبنّة، وإلا فيكون منفكاً عنه في بعض الأوقات، فيلزم وقوع المحال؛ بخلاف ما إذا كان الشيء غير منفكٍّ عن الآخر، فإنّه لا يستلزم أن يكون ثبوته له ضرورياً، لجواز أن يكون الانفكاك ممكناً غير واقع، فإنّ الممكن لا يجب وقوعه بالفعل، كدوام الحركة للفلك.

وفي التمثيل بآداة افتراق الدوام عن الضرورة^(١) إشارةٌ ضمنيّة إلى أنّ الدوام أعمُّ من الضرورة، فإنّ تحققّ الدوام كلّما تحققت الضرورة ظاهرٌ. (إس)

(١) حيث مثّل بدوام الحركة للفلك.

قوله: «أو بفعليتها»^[٢٩] أي بتحقيق النسبة بالفعل^[٣٠]، فالمطلقة العامة هي التي حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل^(١)، أي في أحد الأزمنة الثلاثة^[٣١].

وتسميتها «بالمطلقة» لأنَّ هذا^[٣٢] هو المفهوم من القضية عند إطلاقها وعدم تقييدها بالضرورة أو الدوام أو غير ذلك من الجهات؛ و«بالعامة» لكونها أعم من الوجودية اللادائمة واللاضرورية^[٣٣] على ما سيجي.

قوله: «أو بعدم ضرورة إلخ» إذا حكم في القضية بأنَّ خلاف النسبة^[٣٤] المذكورة فيها ليس ضرورياً نحو قولنا: «زيدٌ كاتبٌ بالإمكان العام» يعني^(٢) أنَّ الكتابة غير مستحيلة له، بمعنى أنَّ سلبها عنه ليس ضرورياً. سُميت القضية حينئذٍ «ممكنة»^[٣٥] لاشتغالها على الإمكان، وهو سلب الضرورة، و«عامة» لكونها أعم من الممكنة الخاصة^[٣٦].

قوله: «فهذه بسائط»^[٣٧] أي القضايا الثمانية^[٣٨] المذكورة من جملة الموجَّهات بسائط.



(١) ذهب العلامة قطب الدين الرازي في شرح المطالع ١٨٦/٢ - ١٨٧ إلى أنَّ القضية المطلقة العامة والممكنة العامة ليستا من القضايا الموجَّهة، وأنَّ المطلقة العامة قضية، وأمَّا الممكنة العامة فليست قضية فضلاً عن أن تكون موجَّهة.

وذهب بعض المحققين إلى أنَّ مدلول النسبة التي هي جزء أخيرٍ للقضية هو الثبوت والوقوع مطلقاً، أعم من أن يكون على نهج الفعلية أو القوة، وإن كان المتبادر في العرف عند الإطلاق الثبوت على نهج الفعلية، وذلك لا يضرُّ في عمومته، كما قالوا في الوجود أنَّ المتبادر منه الوجود الخارجي، وإن كان موضوعاً للمعنى العام المشترك بينه وبين الذهني. وقد أشار إليه المحشي في الحاشية رقم

٣٥. وانظر للتفصيل شرح حمد الله على سلم العلوم ص: ١٠٤ - ١٠٨.

(٢) في الهنديتين: «بمعنى».

[٣٤] قوله: «بأنَّ خلاف النِّسبة» فإن كانت القضية إيجابيّة فخلافاً سلبيّةً، فالإمكان في الموجبة بمعنى أن سلبها ليس ضرورياً. وإن كانت سالبةً فخلافاً إيجابيّةً، فالإمكان في السالبة بمعنى أن إيجابها ليس ضرورياً.
(برهان الدين)

[٣٥] قوله: «ممكنة» ومن ههنا يتدفع ما يُتوهم من أنَّ الممكنة ليست بقضية، فضلاً عن أن تكون موجبة، فإنَّ القضية لا بدَّ فيها من الحكم - أي الوقوع واللاوقوع - والممكنة لا تشمل عليه.

ووجه الاندفاع أنَّ الحكم هو الثبوت أو السلب، وهو يتحقق في الممكنة؛ نعم إنَّ المتبادر من الحكم هو الفعلية. وهذا لا يضرُّ تحققَّ الممكنة، فتدبَّر. (عبد الحي)

[٣٦] قوله: «أعمُّ من الممكنة الخاصة» فإنَّ الحكم فيها يسلب الصَّوْرة من كلا الطرفين، فكأنَّها مركَّبة من المكنيتين العامتين كما ستعلم عن قريب. (إس)

[٣٧] قوله: «فهذه بسائط» أي معتبرة عند أهل الصناعة. وسيجيء بسائطٌ أُخر في النقوض والعكوس^(١). (شوستري)

[٣٨] قوله: «القضايا الثانية» ضرورة مطلقة، ودائمة مطلقة، ومشروطة عامة، وعرفية عامة، ووقفية مطلقة، ومنشورة مطلقة، ومطلقة عامة، ويمكنها عامة.

[٢٧] قوله: «فهموا أنَّ هذا الحكم» ولَمَّا كَانَ مُفَاد
هَذِهِ الْقَضِيَّة مَا فَهَمَهُ أَهْلُ الْعَرَفِ نُسِبَتْ إِلَى الْعَرَفِ،
وَسُمِّيَتْ عُرْفَةً. (عَد)

[٢٨] قوله: «الكونها أعم من العرفية الخاصة» فإنها بعينها عرفية عامة مفيدة باللادوام الذاتي. ولا شك أن المطلق يكون أعم من المقدّر. (إس)

[٢٩] قوله: «أو بفعليتها» عطفٌ على قوله: «بضرورة النسبة» أي فإن كان الحكمُ بفعلية النسبة الإيجابية أو السلبية. (شيخ الإسلام)

[٣٠] قوله: «أي بتحقيق النسبة بالفعل» مراد المصنّف بالفعل ههنا مقابل القوة، أعمّ من أن يكون بالقوة ثمّ خرج إلى الفعل في الحال أو الماضي أو الاستقبال على الاستمرار والدوام. (ن)

[٣١] قوله: «أي في أحد الأزمنة» فيه أنه لا يشمل المطلقة العامة التي موضوعها متعالٍ عن الزمان نحو «العقل الفعّال قديم». فالصواب أن يقال في تفسير «بالفعل»: «في الجملة» كما صرح به الثقات. (عبد الحليم)

[٣٢] قوله: «لأنّ هذا» أي كون النسبة متحقّقةً بالفعل.

قوله: «لأنَّ هذا هو» فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية المطلقة، سُمِّت بها.

[٣٣] قوله: «أعمّ من الوجودية اللادائمة» فإنّها عبارة عن المطلقة العامّة المفيدة باللا دوام؛ وكذا الوجودية اللا ضروريّة هي المطلقة العامّة مع قيد اللا ضرورة الذاتية. (إس)

(١) هما الحسنة المطلقة والحسنة الممكنة.

اعلم أنّ القضية الموجّهة إمّا بسيطة، وهي ما تكون حقيقتها^[٢٩] إمّا إيجاباً فقط أو سلباً فقط كما مرّ في الموجّهات^[٤٠] الثانية؛ وإمّا مركّبة، وهي التي تكون حقيقتها مركّبة من إيجاب وسلب، بشرط أن لا يكون الجزء الثاني فيها مذكوراً بعبارة مستقلة^[٤١]، سواء كان في اللفظ تركيب كقولنا: «كلّ إنسانٍ ضاحكٌ بالفعل لا دائماً». فقولنا: «لا دائماً» إشارة إلى حكم سلبيّ، أي: «لا شيء من الإنسان بضاحكٍ بالفعل»؛ أو لم يكن في اللفظ تركيب^[٤٢] كقولنا: «كلّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان الخاصّ» فإنّه في المعنى قضيتان^[٤٣] ممكّتان عامّتان^[٤٤] أي كلّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان العامّ، ولا شيء من الإنسان بكاتبٍ بالإمكان العام.

والعبرة^[٤٥] في الإيجاب والسلب حيثنّذ بالجزء الأوّل^[٤٦] الذي هو أصل القضية.

واعلم أيضاً أنّ القضية المركّبة إنّها تحصل بتقييد قضيّة بسيطة بقيدٍ مثل اللادوام واللاضرورة.



[٤٤] قوله: «مكتتان عاتَّان» ههنا بحثٌ، وهو أنَّ الحكم بالبساطة في غير الممكنة العامة ظاهرٌ لا ستره فيه؛ وأمَّا الممكنة العامة ففيها خفاءٌ، إذ لو قلنا: الممكنة العامة مشتملةٌ على الحكم في الجانب الموافق اتَّجه أنَّها على هذا التقدير مشتملة على حكمين مختلفين، فكيف تكون بسيطةً. وإن قلنا: إنَّها لم تكن مشتملةً على الحكم في الجانب الموافق كما هو الظاهر من عباراتهم وهو المذكور في «شرح المطالع»^(١)، اتَّجه أنَّ الممكنة لم تكن قضيةً على هذا التقدير، فما الوجه في جعلها بسيطةً؛ اللهم إلا أن يُتمسَّك بالتجوُّز. (نور الله)

[٤٥] قوله: «والعبرة إلخ» دفعٌ لما استشكله المتعلِّم من أنَّ حقيقة القضية المركَّبة لما كانت مركَّبة من الإيجاب والسلب فكانت كالحثي المشكِل فهي ليست بموجبة ولا سالبة فانحصار القضية فيهما باطل. (عبد)

[٤٦] قوله: «بالجزء الأول» يعني أنَّ الاعتبار في كون القضية المركَّبة موجبةً وسالبةً بالقضية الأولى المفهومةً بالعبارة المستقلة لكونها أصل القضية فلو كانت موجبةً يكون القضية المركَّبة موجبةً، ولو كانت سالبةً فتسمَّى سالبةً فقولنا: «كلُّ إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً» موجبةٌ. «ولا شيء من الإنسان بكاتب الإمكان الخاصَّ سالبةً». (إس)

[٣٩] قوله: «حقيقتها» أي مفهومها. (عبد)

[٤٠] قوله: «كما مرَّ في الموجَّهات» أي من أمثلتها. (عبد)

[٤١] قوله: «بعبارة مستقلة» فإنَّه لو كان مذكوراً بعبارة مستقلة بأن يقال: «كلُّ إنسان ضاحك بالفعل. ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل» لا يُسمَّى قضيةً مركَّبةً في الاصطلاح. (إس)

قوله: «بعبارة مستقلة» دالةٌ^(١) بالمطابقة على ذلك الجزء، بل بعبارة مشيرة إليه بنوع إشارة (عبد)

[٤٢] قوله: «أو لم يكن في اللفظ تركيبٌ» بأن لا يَدُلَّ بحسب اللغة، بل بحسب اصطلاحهم؛ فإنَّ لفظ الإمكان الخاصَّ بحسب اللغة لا يَدُلُّ على سلب النسبة المذكورة، بل بحسب الاصطلاح. (عبد)

[٤٣] قوله: «فإنَّه في المعنى قضيتان» فإنَّ الإمكان الخاصَّ عبارةً عن سلب الضرورة عن الجانبين، فباعتبار سلب الضرورة عن جانب الإيجاب يحصل قضية سالبةً ممكنةً عامةً، وباعتبار سلب الضرورة عن جانب السلب يحصل موجبةً ممكنةً عامةً. (إس)

(٢) انظر: شرح المطالع (١٧٨/٢)، قال: «لا حكم في الممكنة بالفعل، فإنَّنا إذا قلنا: «الإنسان كاتبٌ بالإمكان» فليس الحكم فيها إلا بسلب الضرورة عن الجانب المخالف، وأمَّا الحكم في الجانب الموافق فلم يعمَّرض له، حتى يحتمل أن يكون واقعاً وأن لا يكون».

وقد نقلنا كلام بعض المحقِّقين في المسألة في التعليق على كلام الشارح في المعلقة العامة، فراجع.

(١) أي بشرط أن لا يكون الجزء الثاني فيها مذكوراً بعبارة مستقلة دالة بالمطابقة على ذلك الجزء.

[الموجَّهات المركَّبة]

وقد تُقَيَّد العامتان والوقتيتان المطلقتان بالأدوام الذاتي، فتُسمَّى المشروطة الخاصَّة والعرفيَّة الخاصَّة والوقتية والمنتشرة.

وقد تُقَيَّد المطلقة العامَّة باللاضرورة الذاتِيَّة فتُسمَّى الوجودية اللاَّضرورية، أو بالأدوام الذاتي تُسمَّى الوجودية اللَّادائمة.

وقد تُقَيَّد الممكنة العامَّة باللاضرورة من الجانب الموافق أيضاً فتُسمَّى الممكنة الخاصَّة^[١].

وهذه مركَّبات، لأنَّ اللادوام إشارة إلى مطلقة عامَّة، واللاضرورة إلى ممكنة عامَّة مخالفتي الكيفية وموافقتي الكمية لما قَيَّد بهما.

قوله: «و قد تقيد العامتان» أي المشروطة العامة والعرفية العامَّة.

قوله: «والوقتيتان» أي الوقتية المطلقة^[٢] والمنتشرة المطلقة.

قوله: «باللادوام الذاتي»^[٣] ومعنى اللادوام^[٤] الذاتي هو أنَّ هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع موجودة. فيكون نقيضها^[٥] واقعاً البتة في زمانٍ من الأزمنة^[٦]. فيكون إشارة^[٧] إلى قضية مطلقة عامَّة مخالفة للأصل في الكيف^[٨] موافقة في الكم^[٩]، فافهم^[١٠].

قوله: «المشروطة الخاصَّة»^[١١] هي المشروطة العامَّة المقيدة بالأدوام الذاتي نحو^[١٢] «كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً»، أي لا شيء من الكاتب بمتحرِّكُ الأصابع بالفعل.

قوله: «والعرفية الخاصَّة» هي العرفية العامَّة المقيدة بالأدوام الذاتي كقولنا^[١٣]: «بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً»، أي كلُّ كاتبٍ ساكنُ الأصابع بالفعل.

قوله: «والوقتية والمنتشرة» لما قَيَّدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة بالأدوام الذاتي حُذِفَ من اسميهما لفظُ الإطلاق، فُسِّمَت^[١٤] الأولى وقتيةً والثانية منتشرةً.

[الموجهات المركبة]

-[١] [نظراً إلى طول الحاشية نقلناها إلى آخر الحواشي].
البتّة، فإنّ سلب الكتابة لو لم يكن واقعاً بالفعل لزم أن يكون ثبوت الكتابة مستمراً، هذا خلف. (إس)

[٢] قوله: «الوقتيّة المطلقة» إنّما قال لها «الوقتيتان» لاعتبار الوقت فيهما في الأوّل على سبيل التعيّن وفي الثاني على سبيل الانتشار، بخلاف ما إذا قال: «مطلقتين» فإنّه لعلّه يذهب الوهم إلى أنّ المراد الضروريّة المطلقة والدائمة المطلقة، مع أنّه ليس يصحّ تقييدهما باللادوام الذاتي كما سيحيي. (إس)

[٣] قوله: «باللادوام الذاتي» إنّما اعتبروا في المشروطة الخاصّة تقييد الحكم باللادوام الذاتي لأنّه المتعبّر في مفهومه اصطلاحاً. وأمّا تقييده باللادوام الوصفيّ واللاّضرورة الوصفيّة فغير صحيح قطعاً، لمنافاتها للضرورة الوصفيّة المتعبّرة في عامّها. وأمّا تقييده بقيود آخر وإن كان صحيحاً كاللاّضرورة الأزليّة أو الذاتية أو غيرها فلم يُعبّر فيه اصطلاحاً. وقس عليه نظائرها. (إس)

-قوله: «أو باللادوام الذاتي» عطف على قوله: «باللاّضرورة» أي المطلقة العامة قد تكون مقيّدة باللاّضرورة وتُسمّى الوجودية باللاّضرورة كما عرفتها. وقد تكون مقيّدة باللادوام وتُسمّى الوجودية اللادائمة كما في المتن. (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٤] قوله: «معنى اللادوام» أي معناه المطابقي. (عبد)

[٥] قوله: «فيكون نقيضها» فإذا قلنا: «كلّ إنسان كاتب بالفعل لا دائماً»، فالمعنى أنّ الكتابة ليست بدائمة للإنسان ما دام ذات الإنسان موجودة. وإذا لم تكن دائمة فيكون سلب الكتابة واقعاً في زمان من الأزمنة الثلاثة

[٦] قوله: «في زمان من الأزمنة» أي من أزمته

[٧] قوله: «فيكون إشارة» فيه إشارة إلى أنّ فهمها منه بالالتزام لا بالمطابقة. (عبد)

[٨] قوله: «في الكيف» أي الإيجاب والسلب.

[٩] قوله: «في الكم» أي الكليّة والجزئيّة.

[١٠] قوله: «فافهم» إشارة إلى أنّه لا يلزم من بيان معنى اللادوام إلا أنّ المطلقة العامّة المفهومة منه مخالفة للأصل في الكيف كما علمت. وأمّا كونها موافقة للأصل في الكم فلا. (إس)

[١١] قوله: «المشروطة الخاصّة» تسميتها بها يُعلم بما ذكر في أعينها. (شيخ الإسلام)

[١٢] قوله: «نحو» ونحو «لا شيء من الكاتب يسكن الأصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً» أي كلّ كاتب ساكن الأصابع بالفعل.

[١٣] قوله: «كقولنا النخ» وكقولنا: «باللادوام» كلّ كاتب متحرّك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً أي لا شيء من الكاتب بمتحرّك الأصابع بالفعل.

وإنّما مثل ههنا بالسّالية وفي السابق بالموجبة تنبيهاً على أنّ الموجبة والسّالية بيان في أداء المقصود بالتمثيل ولا اختصاص للممثل بأحدهما. (إس)

[١٤] قوله: «فسميت» فإن قلت: لم تُسمّ الأولى وقتيّة مقيّدة والثانية متشّرة مقيّدة؟

فالوقتيّة هي الوقتية المطلقة المقيّدة باللاّدوام الذاتيّ نحو^[١٥] «كلّ قمرٍ منخسفٌ بالضرورة وقت الحيلولة لا دائماً» أي لا شيء من القمر بمنخسفٍ بالفعل. والمتشّرة هي المتشّرة المطلقة المقيّدة باللاّدوام الذاتيّ نحو قولنا^[١٦]: «لا شيء من الإنسان بمتنفّسٍ بالضرورة وقتاً ما لا دائماً»، أي كلّ إنسانٍ متنفّسٌ بالفعل.

قوله: «باللاّضرورة الذاتية» ومعنى اللاّضرورة الذاتية أن هذه النسبة^[١٧] المذكورة في القضية ليست ضروريّة ما دام ذات الموضوع موجودة. فيكون هذا^[١٨] حكماً بإمكان نقيضها، لأنّ الإمكان هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل كما مرّ. فيكون مفاد اللاّضرورة الذاتية ممكنة عامّة مخالفةً للأصل في الكيف.

قوله: «الوجودية اللاّضرورية» لأنّ معنى المطلقة العامّة^[١٩] هي فعليّة النسبة ووجودها في وقتٍ من الأوقات، ولاشتغالها على اللاّضرورة.

فالوجودية اللاّضرورية هي المطلقة العامّة المقيّدة باللاّضرورة الذاتيّة نحو «كلّ إنسانٍ متنفّسٌ بالفعل لا بالضرورة» أي لا شيء من الإنسان بمتنفّسٍ بالإمكان العامّ. فهي مركّبة من المطلقة العامّة والممكنة العامّة، إحداهما موجبةٌ والأخرى سالبةٌ.

قوله: «أو باللاّدوام الذاتيّ» إنّما قيّد اللاّدوام بالذاتيّ^[٢٠]، لأنّ تقييد العامّتين باللاّدوام الوصفيّ غيرٌ صحيح، ضرورةً تثنائي^[٢١] اللاّدوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف. نعم يمكن^[٢٢] تقييد الوقتيتين المطلقتين^[٢٣] باللاّدوام الوصفيّ أيضاً^[٢٤]، لكن هذا^[٢٥] التركيب غيرٌ معتبرٌ عندهم^[٢٦].

[٢١] قوله: «ضرورة تنافي» يعني أنَّ في العائتين - أي المشروطة العامة والعرفية العامة - دواماً وصفيّاً، فلو قيّدنا بالدوام الوصفيّ لزم اجتماع النقيضين، بخلاف اللادوام الذاتيّ فإنّه لا منافاة بين الدوام بحسب الوصف وعدم الدوام بحسب الذات، لأنّا نعلم أنَّ في المشروطة العامة ضرورة وصفيّة، وهي أخصُّ من الدوام الوصفيّ، فيكون فيها دوامٌ وصفيّ البتّة، كما في العرفية العامة. (عبد)

[٢٢] قوله: «نعم إلخ» إذ يمكن أن يكون الحكم في القضية أنَّ النسبة ضروريّة في الوقت المعين كما في الوقتيّة، أو في وقتٍ ما كما في المنتشرة لا دائماً، أي وليس دائماً ما دام الوصف. (برهان)

قوله: «نعم يمكن» إيجاب لما بعده. (عبد)

[٢٣] قوله: «الملتفتين» أي الوقتيّة المطلقة والمنتشرة المطلقة.

[٢٤] قوله: «أيضاً» أي كما يُمكن تقييدهما بالادوام الذاتي كما مرّ. (عبد)

[٢٥] قوله: «لكنّ هذا» جواب سؤالٍ مقدّر، تقرير السؤال: إنّ تقييد الوقتيّتين الملتفتّين بالادوام الوصفيّ ممّا أمكن، فلم يقدّر بالذاتي فقط؟ وحاصل الدّفع أنّه غير معتبر. والمعتبر تقييدهما بالادوام الذاتيّ، فلذا قيّد به. (عبد الحلّيم)

[٢٦] قوله: «غير معتبر عندهم» إذ ربّما يكون القضية صحيحة معناها عقلاً، وغير معتبرة ومبحوث عنها في هذا الفنّ كـ «زيد قائم»، فإنّه لا يُبحث عن هذه القضية لأنّه جزئيّ. والمبحوث عنه في هذا الفنّ هو الكليّات. (برهان)

قلتُ: لأنّ المطلوب قد حصل بدون التقييد بكونها مقيّدة مع الاختصار فما الحاجة إليه؟ (إس)

[١٥] قوله: «نحو» «لا شيء من القمر بالمنخسف بالضرورة وقت الترييع لا دائماً»، أي كلّ قمر منخسف بالفعل. (عبد)

[١٦] قوله: «نحو» «كلّ إنسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لا دائماً»، أي لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل.

[١٧] قوله: «إنّ هذه النسبة» فهذه النسبة المذكورة عينُ معنى الممكنة العامة، لا أنّ الممكنة العامة لازمة لتلك النسبة المستورة. فاللا ضرورة تدلّ على الممكنة العامة مطابقة لا التزاماً. ولهذا لم يأت بلفظ الإشارة لعمومها. (عبد)

[١٨] قوله: «فيكون هذا» أي اللا ضرورة، حكماً بالإمكان العامّ. والحقّ ما عرفت أنّاً من أنّ اللادوام واللا ضرورة متساوية الأقدام في الدلالة على المطلقة العامة والممكنة العامة التزاماً. فلا حاجة إلى القول باشتراك لفظ الإشارة، حتّى يرد أنّ لفظ الإشارة ليس مشتركاً بين الدالتين بحسب الظاهر، إذ المتبادر منها الدلالة الغير الصّريحة، كما أنّ المتبادر من «المعنى» هو المعنى المطابقيّ، فكان على المصنّف أن يُورِد بدل «الإشارة» لفظاً آخر. (ع)

[١٩] قوله: «لأنّ معنى المطلقة العامة» يعني إنّما سُمّيت هذه القضية بالوجودية اللا ضرورية لكونها مشتملة على معنى الوجود أي فعليّة النسبة، وعلى اللا ضرورة الذاتية. (إس)

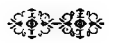
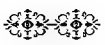
[٢٠] قوله: «إنّما قيّد اللادوام بالذاتي» أي في جميع الأحوال، لأنّ التقييد بالادوام الوصفيّ في الجميع غير صحيح، لأنّه في البعض صحيح غير معتبر، وفي البعض غير صحيح. (عبد)

واعلم أنّه ^[٢٧] كما يصحّ تقييد هذه القضايا الأربع ^[٢٩] باللّادوام الذاتي، كذلك يصحّ تقييدها باللاضروية الذاتية. وكذلك يصحّ تقييد ما سوى الشروط العامة ^[٣٠] من تلك الجملة باللاضروية الوصفية.

فلاحتمالات الحاصلة ^[٣١] من ملاحظة كلّ من تلك القضايا الأربع مع كلّ من تلك القيود الأربع ^[٣٢] ستة عشر: ثلاثة منها ^[٣٣] غير صحيحة. وأربعة منها ^[٣٤] صحيحة معتبرة. والنسعة الباقية ^[٣٥] صحيحة غير معتبرة.

واعلم ^[٣٦] أيضاً أنّه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللّادوام واللاضروية الذاتيتين، كذلك يمكن تقييدها باللّادوام واللاضروية الوصفيتين. وهذان أيضاً من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتمدة ^[٣٧]. وكما يصحّ تقييد الممكنة العامة ^[٣٨] باللاضروية الذاتية يصحّ تقييدها باللاضروية الوصفية، وكذا باللّادوام الذاتي والوصفي؛ لكن هذه الاحتمالات الثلاثة أيضاً غير معتبرة عندهم.

وينبغي أن يُعلّم أنّ التركيب لا ينحصر فيما أشرنا إليه ^[٣٩]، بل سيجيء ^[٤٠] الإشارة إلى بعض آخر ^[٤١]. ويمكن ^[٤٢] تركيبات كثيرة أخرى لم تعرّضوا لها، لكن المتفطن بعد التنبّه بما ذكره يتمكن ^[٤٣] من استخراج أيّ قدر شاء.



[٣٦] قوله: «واعلم» شروع في وجه تقييد اللادوام بالذاتي في تقييد المطلقة العامة.

[٣٧] قوله: «الغير المتعبرة» ولذا لم يتعرّض به المصنّف. ولم يتعرّض أيضاً بالممكنة العامة المقيّدة باللاضرورة الوصفية أو اللادوام الذاتي أو الوصفي، لكونها غير معتبرة في الفنّ. فالمعتبر في الفنّ ليس إلا تقييد العائتين والوقتيتين باللاودام الذاتي وتقييد المطلقة العامة باللاودام واللاضرورة الذاتيتين. (إس)

[٣٨] قوله: «الممكنة العامة» كما يكون في الممكنة الخاصة.

[٣٩] قوله «أشرنا إليه» هي أربعة وعشرون صورة.

[٤٠] قوله: «سيجيء» في العكس المستوي. (عبد)

[٤١] قوله: «بعض آخر» حينية ممكنة وحينية مطلقة.

[٤٢] قوله: «ويمكن» لأنّ كيفية النسبة غير منحصرة في الضرورة والدوام واللاضرورة واللاودام. ثمّ الدوام ثلاثة: أزلي وذاتي ووصفي. واللاضرورة التي هي الإمكان مقول بالاشتراك على أربعة معاني: الإمكان العامي والإمكان الخاصّي والإمكان الأخصّ والإمكان الاستقبالي. وتعريف كلّ منها مذكور في شرح المطالع^(١). (عبد)

[٤٣] قوله: «يتمكّن» فإنّ من علم أنّ نسبة المحمول إلى الموضوع كيفيات هي جهات يقتدر على استخراج أيّ قدر شاء من الموجّهات والمركّبة سوى ما ذكر. (عبد)

[٢٧] قوله: «واعلم أنّه إلخ» غرضه من هذا الكلام تفصيل القضايا الصحيحة والغير الصحيحة المتعبرة وغير المتعبرة بعد التقييد باللاودام واللاضرورة مطلقاً. (عبد)

[٢٩] قوله: «القضايا الأربع» عامتان ووقتيتان.

[٣٠] قوله: «ما سوى المشروطة العامة» لأنّ الحكم في المشروطة العامة بالضرورة الوصفية، فتقيدها باللاضرورة الوصفية اجتماع التقييد. (محصل)

[٣١] قوله: «فلاحتالات الحاصلة» أي الاحتمالات الخارجة بتقييد كلّ من القضايا الأربع كلّ واحد من القيود الأربع، ستة عشر، فإنّ الأربعة إذا ضربت في نفسها يحصل ستة عشر. (إس)

[٣٢] قوله: «القيود الأربعة» أي اللادوام الذاتي والوصفي، واللاضرورة الذاتية والوصفية.

[٣٣] قوله: «ثلاثة» الأول: تقييد المشروطة العامة باللاودام الوصفي. والثاني: تقييد العرفية العامة به، ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسبه كما مرّ. وثالثها: تقييد المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية فإنّه أيضاً غير صحيح كما يفهم من قوله: «وكذلك يصحّ تقييد ما سوى إلخ». (إس)

[٣٤] قوله: «وأربعة» وهي الاحتمالات المذكورة الأربعة في المتن، أي تقييد العائتين والوقتيتين باللاودام الذاتي. (إس)

[٣٥] قوله: «والسبعة الباقية» أي الاحتمالات التسعة الباقية من ستة عشر بعد خروج السبعة، صحيحة إلا أنّها غير معتبرة في الفنّ. وهي تقييد العائتين والوقتيتين باللاضرورة الذاتية. وتقييد الوقتيتين باللاودام الوصفي. وتقييد الوقتيتين والعرفية العامة باللاضرورة الوصفية. (إس)

قوله: «الوجودية اللادائمة»^[٤٦] هي المطلقةُ العامَّةُ المقيَّدةُ بالَّلادوامِ الذاتيِّ نحو^[٤٥] «لا شيء من الإنسان بمتنفِّسٍ بالفعل لا دائماً» أي كلُّ إنسانٍ متنفِّسٌ بالفعل. فهي مركبة من مطلقتين عامَّتين إحداهما^[٤٦] موجبة والأخرى سالبة.

قوله: «أيضاً» كما أنَّه حُكِمَ في الممكنة العامَّة باللاضرورة عن الجانب المخالف، فقد يُحَكَم فيها بلا ضرورة الجانب الموافق أيضاً، فتصير القضيةُ مركَّبةً من ممكنتين عامَّتين، ضرورة أنَّ سلب ضرورة الجانب المخالف هو إمكان الطَّرف الموافق، وسلب ضرورة الطرف الموافق هو إمكان الطَّرف المقابل^[٤٧]، فيكون الحكم في القضية بإمكان الطَّرف الموافق وإمكان الطرف المقابل، نحو «كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان الخاص»^[٤٨]، فإنَّ معناه كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان العام، ولا شيء من الإنسان بكاتبٍ بالإمكان العام.

قوله: «وهذه مركَّبات» أي هذه القضايا السبع المذكورة. وهي المشروطة الخاصَّة، والعرفية الخاصَّة، والوقتيَّة، والمنتشرة، والوجودية اللاضروورية، والوجودية اللادائمة، والممكنة الخاصَّة.

قوله: «مخالفتي الكيفية»^[٤٩] أي في الإيجاب والسلب. وقد مرَّ بيانُ ذلك^[٥٠] في بيان معنى اللَّادوام واللاضرورة^[٥١].

وأما الموافقة في الكميَّة^[٥٢] - أي الكليَّة والجزئية - فلأنَّ الموضوع في القضية المركَّبة أمرٌ واحدٌ، وقد حُكِمَ عليه بحُكْمين مختلفين بالإيجاب والسلب؛ فإن كان في الجزء الأوَّل على كل أفرادهِ، كان في الجزء الثاني أيضاً على كلِّها؛ وإن كان على بعض الأفراد في الأوَّل، فكذا في الثاني.

قوله: «لما قيَّد بهما» أي القضية^[٥٣] التي قيَّدت بهما - أي باللادوام واللاضرورة، يعني أصل القضية.





[٥٠] قوله: «بيان ذلك» أي بيان المخالفة في الإيجاب والسلب. (عبد)

[٥١] قوله: «في بيان معنى اللادوام واللاضرورة» فإنّ معناهما يقتضي المخالفة في كيف لأصل القضية كما لا يخفى. (عبد)

[٥٢] قوله: «وأنّ الموافقة في الكميّة» كون هذه القضية موافقة للأصل في الكليّة والجزئيّة لم يظهر من بيان معنى اللادوام. ودخوله في التفرّيع على تحقيق معنى اللادوام استطراديّ. (إس)

[٥٣] قوله: «أي القضية» يعني به أنّ المراد من «ما» الموصولة القضية التي هي الأصل. والضمير المرفوع راجع إليه. والضمير المجرور راجع إلى اللادوام واللاضرورة.

وقد جوّز بعضهم إرجاع الضمير المجرور إلى المطلقة العامّة والممكنة العامّة. ولا شكّ أنّه ركيك، فإنّ التقييد إنّما هو باللادوام واللاضرورة، لا بالقضيتين المفهوميتين. (إس)

[١] قوله: «فتسمّى الممكنة الخاصّة» لاستعمالها على الإمكان الخاصّ. سُمّي بذلك لأنّه المستعمل عند الخاصّة من الحكماء.

وهناك إمكان أخصّ، وهو سلب الضرورة المطلقة والوصفيّة والوقتيّة عن الطرفين. وهو أيضاً اعتبار الخواصّ من الحكماء.

وإمكان استقباليّ، وهو إمكان معتبر بالقياس إلى الزمان المستقبل.

قال ابن سينا: «وهو الغاية في صرافة [الإمكان]». ووجهه بما نقله شارح المطالع^(١) عنه وبسط القول في ذلك.

[٤٤] قوله: «الوجوديّة اللادائمة» وتسمّى مطلقاً «إسكندريّة» لأنّ أكثر أمثلة المعلم الأوّل للمطلقة في مادّة اللادوام تحرّزاً عن فهم الدوام، ففهم إسكندر الأفرادوسي منها اللادوام. قاله شارح المطالع^(١). (نظام الدين الكيرانوي)

[٤٥] قوله: «نحو» ونحو «كلّ إنسانٍ ضاحك بالفعل لا دائماً» أي لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل. [٤٦] قوله: «إحدهما» ففي الوجوديّة اللادائمة الموجبة الأولى موجبة والثانية سالبة، وفي السالبة بالعكس. (إس)

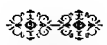
[٤٧] قوله: «المقابل» بأن يؤتى الطرف المقابل ممكنة عامّة.

[٤٨] قوله: «بالإمكان الخاصّ» فإنّ المفهوم من الإمكان الخاصّ أنّ سلب الكتابة عن الإنسان ليس بضروريّ. فحصل موجبة ممكنة عامّة، أي كلّ إنسان كاتب بالإمكان العامّ. وكذا ثبوت الكتابة له أيضاً ليس بضروريّ فحصل سالبة ممكنة عامّة، وهي لا شيء من الإنسان بكتاب بالإمكان العامّ، أي ثبوت الكتابة له ليس بضروريّ. (إس)

[٤٩] قوله: «مخالفتي الكيفية» اعلم أنّ قوله: «مخالفتي الكيفية» حالّ عن «مطلقة عامّة» وممكنة عامّة، أو صفة لها. وقوله: «موافقتي الكميّة» حالّ بعد حالّ عنهما، أو صفة بعد صفة لها. وقوله: «لما قيّد بهما» متعلّق بالمخالفة والموافقة على سبيل التّنازع. وضمير التثنية فيه عائذ إلى اللادوام واللاضرورة. والكيفيّة عبارة عن الإيجاب والسلب. والكميّة عن الكليّة والجزئيّة. (نور الله)

(٢) انظر: شرح المطالع (٢/ ١٧٥ - ١٧٦)

(١) انظر: شرح المطالع (٢/ ١٨٩) وفيه: «الأفروديسي».



وبينها وبين الممكنة العامة العموم المطلق، وهو ظاهر.

وكذلك بينها وبين الخاصتين، فتجتمعان في «كل» كاتب متحرك الأصابع لصحته بالإمكان الخاص، أو بالضرورة بشرط الكتابة لا دائماً. وتنفرد الممكنة الخاصة في نحو «كل إنسان يمشي على أربع بالإمكان الخاص». وكذلك بينها وبين الوقتيتين، فتجتمعان في «كل قمر منخفض» لصحته [بالإمكان الخاص] بالضرورة وقت الحيلولة لا دائماً، أو في وقت ما لا دائماً. وتنفرد الممكنة الخاصة في «كل إنسان يمشي على أربع بالإمكان الخاص».

وكذلك بينها وبين الوجودية اللا ضرورية، فتجتمعان في «كل إنسان متفلس» لصحته بالإطلاق لا بالضرورة، أو بالإمكان الخاص. وتنفرد الممكنة الخاصة فيما ذكر بتبديل اللا ضرورة باللا دوام.

وإنما أطلنا الكلام في تقرير هذا المقام، وأثرنا سلوك هذا السبيل من ارتكاب الإطالة بالتمثيل، وإن اعتمدنا فيه مجرد الفرض حتى صح بذلك منه البعض، حرصاً إلى إيصال المتعلمين، وتحملاً للتعب عن المحصلين، مع أن من تعرض لها من مهرة هذا الشأن كالسيد والقطب مع كونهم لم يستوعبوها إيضاحاً لم يتعرضوا لبعضها أصلاً.

وها نحن شفّعنا هذا بأن أطلعناها للحس طلوغ البدر أو الشمس، وأبرزناها في الشكل المنبري إبراز الشيخ المنبري. وهذا مثاله:

ثم هذا تقسيم لنفس الإمكان الخاص، وأمّا الإمكان العام فسيأتي في التناقض أنه ينقسم إلى إمكان عام دائم وإمكان عام حيني وإمكان عام وقفي.

ثم اعلم أن النسبة بين الممكنة الخاصة وبين الضرورية المطلقة المبينة.

وبينها^(١) وبين المشروطة العامة والوقفية المطلقة والمنتشرة المطلقة العموم الوجهي، فتجتمع في «كل منخفض مظلم» لصحته^(٢) [بالإمكان الخاص] بالضرورة بشرط الانخساف، أو في وقت الانخساف، أو في وقت ما. وتنفرد الممكنة الخاصة في «كل إنسان يمشي على اثنين بالإمكان الخاص». وتنفرد عنها في «كل إنسان حيوان».

وبينها وبين الدائمة المطلقة العموم الوجهي، فتجتمعان في «كل زنجي أسود» لصحته لا دائماً، وبالإمكان الخاص. وتنفرد الدائمة في «كل إنسان حيوان». وتنفرد الممكنة الخاصة في «كل زنجي أبيض».

وبينها وبين العرفية العامة العموم الوجهي على التقرير الذي قدّمناه بينها وبين المشروطة العامة بتبديل الضرورة بالدوام.

وبينها وبين المطلقة العامة العموم الوجهي، فتجتمعان في «كل إنسان يمشي على اثنين» لصحته بالإمكان الخاص وبالإطلاق العام. وتنفرد الممكنة الخاصة في نحو «كل إنسان يمشي على أربع بالإمكان الخاص». وتنفرد المطلقة العامة في نحو «كل إنسان حيوان بالإطلاق العام».

(١) أي بين الممكنة الخاصة.

(٢) أي لصحة قولهم: «كل منخفض مظلم».

[illegible]

فصل في القضية الشرطية

الشرطية متصلة إن حُكِمَ فيها بثبوت نسبةٍ على تقديرٍ أخرى أو بنفيها؛ لزومية إن كان ذلك بعلاقة، وإلا فانفاقية.

ومنفصلة إن حُكِمَ فيها بتنافي النسبتين أو لا تنافيهما صدقاً وكذباً وهي الحقيقية، أو صدقاً فقط فمانعة الجمع، أو كذباً فقط فمانعة الحلو^[١].

وكلُّ منها عناديةٌ إن كان التنافي لذاتي الجزئين، وإلا فانفاقية.

نمَّ الحكم في الشرطية إن كان على جميع تقادير المقدم فكليّة، أو بعضها مطلقاً فجزئية، أو معيّناً فشخصيّة، وإلا فمُهملة.

وطرفا الشرطية في الأصل قضيتان حملتان أو متصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان، إلا أنّها خرجتا بزيادة أداة الاتصال والانفصال عن التّام.

قوله: «على تقديرٍ أخرى»^[٢] سواءً كانت النسبتان ثبوتيتين^[٣]، أو سلبيتين^[٤]، أو مختلفتين^[٥] فقولنا: «كلّما لم يكن زيدٌ حيواناً لم يكن إنساناً» متصلةٌ موجبةٌ.

فالمُتصلة الموجبة ما حُكِمَ فيها باتّصال النسبتين. والسالبة^[٦] ما حُكِمَ فيها بسلبِ اتّصالهما^[٧] نحو «ليس البتّة كلّما كانت الشمس طالعةً كان الليل موجوداً».

وكذلك اللزومية^[٨]، الموجبة ما حُكِمَ فيها بالاتّصال^[٩] بعلاقة. والسالبة^[١٠] ما حُكِمَ فيها بأنه ليس هناك اتصال بعلاقة، سواءً لم يكن^[١١] هناك اتّصالٌ أو كان لكن لا بعلاقة.



(١) قوله: «كذلك» خبر مقدّم، و«اللزومية» مبتدأ مؤخر. والمعنى أنّ المتصلة اللزومية كعطلق المتصلة في أنّ مدار الإيجاب والسلب على الاتصال لعلاقة وعلى سلب ذلك الاتصال، ولا عبرة بإيجاب الطرفين وسلبها، فسواءً كان الطرفان إيجابيين أو سلبيين أو مختلفين فالقضية موجبةٌ إن حُكِمَ باتّصال النسبتين لعلاقة، وسالبةٌ إن حُكِمَ بسلب ذلك الاتصال.

وقوله: «الموجبة» ليس صفةً لـ «اللزومية»، بل هو مبتدأ وقوله: «ما حُكِمَ إلخ» خبره. انظر: حواشي محمد علي، الحاشية ص: ٣٠٣

[فصل في القضية الشرطية]

سأله: [١] قوله: «فإنه الخلو» وهي إمّا موجبة أو سالبة:

[٣] قوله: «ثبوتيين» نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

فالموجبة كقولنا: «زيدٌ إمّا في البحر أو لا يغرق»
حُكِمَ فيها بتنافي الجزئيين في الكذب، لأنَّ الكون في
البحر مع عدم الغرق يصدّقان ولا يكذبان، وإلا
لغرق في البرِّ. والسالبة كقولنا: «ليس إمّا أن يكون هذا
الشيءُ شجرةً أو حجراً» حُكِمَ فيها بعدم تنافي الجزئيين
في الكذب، وإلا لكان لساناً شجرةً وحجراً معاً. فالمنفصلة
ثلاثة أقسامٍ: حقيقة، ومناعة الجمع، ومناعة الخلو.
(تذهب)

[٤] قوله: «أو سلبيتين» نحو إن لم يكن الشمسُ
طالعة لم يكن النهار موجوداً.

[٥] قوله: «أو مختلفتين» مثل إن كانت الشمسُ
طالعة لم يكن الليل موجوداً. وإن لم يكن الشمس طالعةً
فالليل موجودٌ.

[٦] قوله: «والسالبة» يعني أنَّ الإيجاب والسلب
في الشرطية ليس باعتبار إيجاب الطرفين وسلبهما، بل

[٢] قوله: «على تقدير» ولا يُتوهم أن تعريف المتصلة صادقة على مثل قولنا: «النهار موجودٌ على تقدير ثبوت الطلوع للشمس»، و«ثبوت الوجود للنهار متصلٌ لثبوت طلوع الشمس»، وتعريف المنفصلة صادقٌ على قولنا: «زوجية العدد وفرديته منافيان». وذلك لأنَّ مفهوم الشرطيَّة معتبرٌ في مفهومات أقسامها فخرج الحملات^(١). (ن)

[٧] قوله: «يسلب اتصالهما» أي يسلب اتصال النسبتين، سواء كانتا ثبوتيتين [أو سلبيتين] أو مختلفتين، مثل: ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً. وليس البتة كلما لم يكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً. وليس البتة كلما لم يكن الشمس طالعة كان النهار موجوداً. (عد)

[٨] قوله: «بالإتصال» بين النسبتين.
قوله: «بالإتصال» نحو كُلِّهَا كانت الشمس طالعة
فالنَّهَار موجود.
[٩] قوله: «السَّالِة» اللزومِيَّة.

[١٠] قوله: «سواء لم يكن» لأنَّ انتفاء المقيد قد يحصل بانتفاء القيد والمقيد جميعاً، وتارةً بانتفاء القيد فقط. مثال الأول: «ليس التَّهَّ كُلُّهُ كانت الشمسُ طالعةً»

(١) مفهوم الشرطية هو ما سبق من أنها ليس الحكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه.

والحاشية لأبي الفتح على الجلال (ورقة ٨٦، فيض الله: ١٨٨٣). ثم قال: «ولأنَّ المراد من النسبة المأخوذة في التعريفين هو النسبة الملحوظة تقصيلاً، والنسب الملحوظة في أطراف تلك الحملات مجملات. ولأنَّ المراد من الحكم بثبوت النسبة على تقدير أخرى هو الحكم بنفس اتِّصالِ نسبةٍ بنسبةٍ أخرى، ومن الحكم بتنافي النسبتين هو الحكم بنفس تنافيهما، ومن البين أنَّ الحكم في الأمثلة المذكورة ليس بنفس الاتصال أو التنافي، أمَّا الأول فظاهر. وأمَّا الأخيران فلكون الاتصال والتنافي فيها محمولين، ولا شكَّ أنَّ الحكم إنَّما يتعلق بنسبة المحمول لا بنفسه».

وأما الاتفاقية فهي ما حُكِمَ فيها بمجرد الاتصال^[١١] أو نفيه^[١٢] من غير أن يكون^[١٣] ذلك مستنداً إلى العلاقة نحو «كلِّما كان الإنسان ناطقاً فالخمار ناهقاً»^[١٤] و«ليس كلِّما كان الإنسان ناطقاً كان الفرس ناهقاً»^[١٥]، فتدبر^[١٦].

قوله: «بعلاقة» وهي أمر^[١٧] بسببه يستصحبُ المقدم^[١٨] التالي^[١٩]، كعلية طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا: «كلِّما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجوداً».

قوله: «بتنافي النسبتين» سواء كانت النسبتان ثبوتيتين^[٢٠] أو سلبيتين^[٢١] أو مختلفتين^[٢٢]. فإن كان الحكم فيها بتنافيها فهي منفصلة موجبة. وإن كان بسلب تنافيهما فهي منفصلة سالبة^[٢٣].

قوله: «وهي الحقيقية» فالمنفصلة الحقيقية ما حُكِمَ فيها بتنافي النسبتين^[٢٤] في الصدق والكذب^[٢٥] نحو قولنا: «إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً وإمّا أن يكون هذا العدد فرداً». أو حُكِمَ فيها بسلب تنافي النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا: «ليس البتّة إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو منقسماً بمساويين»^[٢٦].



(١) كذا في الطبقات الهندية والراغب. وفي نور عثمانية والطبعة الإيرانية: «كان الخمار ناهقاً». وفي النسخة الإيرانية: «كان الفرس صاهلاً».

فلدينا صور ثلاث: ١: ليس كلِّما كان الإنسان ناطقاً كان الفرس ناهقاً. ٢: ليس كلِّما كان الإنسان ناطقاً كان الخمار ناهقاً. ٣: ليس كلِّما كان الإنسان ناطقاً كان الفرس صاهلاً.

وهذه كلها صحيحة صالحة للمثال هنا. أما الأولى فلعدم الاتصال، وأما الثاني والثالث فلعدم الاتصال العلاقي. بمعنى أن فيها اتصالاً، ولكنه ليس مستنداً إلى علاقة. وقد عرفت أنّ الاتفاقية السالبة يصحّ في الوجهين.

(٢) وهي منحصرة في ثلاث كما في الحاشية ١٧. وزاد بعضهم رابعاً وهو التضاييف. ومن اكتفى بالثلاث فيما رأى أن استعمال التضاييف في الشرط قليل الفائدة وقليل الاستعمال. وإمّا ضمّته في الصورة الثالثة، وهي ما يكون الطرفان معلولين لعلّة واحدة.

فالدليل موجود». ومثال الثاني: «ليس البتة كلما كان الإنسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً»، فإنه وإن كان بين نطق الإنسان ونطق الحمار اتصالٌ اتفاقيٌّ، لكن لا لعلاقة، فإنَّ نطق الإنسان ليس علّة لنطق الحمار. (عبد)

[١١] قوله: «بمجرد الاتصال» أي في الاتفاقيّة

الموجبة. (عبد)

[١٢] قوله: «أو نفيه» أي نفي الاتصال في الاتفاقيّة

السالبة.

[١٣] قوله: «من غير أن يكون» متعلّقٌ بـ «بمجرد»

و«نفي» على سبيل التنازع. ولم يقل: «بدون العلاقة» إشارة إلى أنَّ الاتفاقيّة ما حُكِمَ فيها بمجرد الاتصال والتوافق في الواقع بدون لحاظ العلاقة، سواء كان بينهما علاقةٌ أو لا، فتحقّق العلاقة في نفس الأمر لا يضرُّ لصدق الاتفاقيّة. فالفرق أنَّ العلاقة ملحوظةٌ في اللزوميّة دون الاتفاقيّة. (إس)

[١٤] قوله: «فالحمار ناهق» فإنه حُكِمَ فيها بمجرد

الاتصال بين ناطقيّة الإنسان وناهقيّة الحمار، من غير أن يكون بينهما علاقةٌ، بل توافقٌ ومعبيّةٌ في الواقع. [١٥] قوله: «كان الفرس ناهقاً» وأنت تعلم أنَّ الفرس لا يكون ناهقاً، فلا اتصالٌ بين نطق الإنسان ونطق الفرس.

[١٦] قوله: «فندبر» إشارة إلى أنَّ أقسام الشرطية

ثلاثة: فإنَّ الحكم فيها إمّا يلزوم فلزوميّة، إمّا بالاتفاق فاتفاقيّة، أو بالإطلاق فمطلقة. فترك القسم الثالث ممّا لا وجه له.

والجواب عنه أنَّ المطلقة لا تحقّق لها بدون اللزوميّة

والاتفاقيّة، فهي داخلةٌ تحتها. (إس)

[١٧] قوله: «وهي أمر» اعلم أنَّ العلاقة منحصرةٌ

في ثلاث صور: الأولى: أن يكون المقدم علّةً للتالي كما

في المثال المذكور في الشرح. والثانية: أن يكون التالي علّةً للمقدم كما في قولنا: «إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة». والثالثة: أن يكون كلاهما معلوليّ علّةٍ واحدةٍ كما في قولنا: «كلّما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء»، فإنَّ كلّاً منهما معلولٌ لطلوع الشمس. (إس)

[١٨] قوله: «يستصحب المقدم» أي يستلزم

ويطلب المقدم مصاحبةً التالي مع نفسه.

[١٩] قوله: «ثبوتيّين» نحو «هذا العدد إمّا زوجٌ

أو فرد» أي إن كان هذا العدد زوجاً فليس بفرد، وإن كان فرداً فليس بزوجة. وقس عليه سائر أمثلة الشرطيّة المفصلة. (عبد)

[٢٠] قوله: «أو سلبيّين» بأن يكون السلب

مأخوذاً فيهما مثل «هذا الشيء إمّا لا شجرٌ وإمّا لا حجر». فهي شرطيّة مفصلةٌ في مادّة مانعة الخلو. (عبد)

[٢١] قوله: «مختلفتين» مثل «هذا الشيء إمّا حجر

أو ليس بحجر». (عبد)

[٢٢] قوله: «فهي منفصلة سالبة» نحو «ليس هذا

العدد إمّا زوجاً أو منقسماً بمتساويين».

[٢٣] قوله: «بتنافي النسبتين» أي امتناع أن يتحقّق

النسبتان معاً وأن ينفي النسبتان معاً، فالمراد من الصدق التحقّق، ومن الكذب الانتفاء، لا معنهما المذكور سابقاً، وهو مطابقة الحكم للواقع أو اللامطابقة، لأنّها مختصّان بالأخبار، وأطراف الشرطيّة ليست بأخبار. (برهان الدين)

[٢٤] قوله: «في الصدق والكذب» يشير إلى أنَّ

قوله: «صدقا وكذبا» منصوبٌ على الظرفيّة. (عبد)

[٢٥] قوله: «أو منقسماً بمتساويين» فإنّها يصدقان.

وقد لا يصدقان بأن يكون هذا العدد فرداً.

والمنفصلة المانعة الجمع ما حُكِمَ فيها بتنافي النسبتين أو لا تنافيهما في الصدق فقط نحو^[٢٦] «هذا الشيء إما أن يكون شجراً وإما أن يكون حجراً»^[٢٧].

والمنفصلة المانعة الخلو ما حُكِمَ فيها بتنافي النسبتين أو لا تنافيهما في الكذب فقط نحو^[٢٨] «إما أن يكون زيدٌ في البحر وإما أن لا يغرق»^(١).

قوله: «أو صدقاً فقط» أي لا في الكذب^[٢٩]، أو مع قطع النظر عن الكذب، حتى جاز أن يجتمع النسبتان^[٣٠] في الكذب وأن لا يجتمعا^[٣١]. ويقال للمعنى الأول «مانعة الجمع بالمعنى الأخص»، والثاني «مانعة الجمع بالمعنى الأعم».

قوله: «أو كذباً فقط» أي لا في الصدق، أو مع قطع النظر عنه^[٣٢]، والأول مانعة الخلو بالمعنى الأخص، والثاني بالمعنى الأعم.

قوله: «لذاتيّ الجزئين» أي إن كان المنافاة بين الطرفين - أي المقدم والتالي - منافاة ناشئة عن ذاتيهما^[٣٣] في أي مادة تحقّقها، كالمنافاة بين الزوجية والفردية، لا من خصوص المادة، كالمنافاة بين السواد والكتابة في إنسان يكون أسود وغير كاتب، أو يكون كاتباً وغير أسود. فالمنافاة بين طرفي هذه المنفصلة^[٣٤] واقعةٌ لا لذاتيهما، بل بحسب خصوص المادة، إذ قد يجتمع السواد والكتابة في الصدق^[٣٥] أو في الكذب^[٣٦] في مادة أخرى. فهذه منفصلةٌ حقيقيّةٌ اتفاقيّةٌ. وتلك منفصلةٌ عناديّةٌ.

قوله: «ثم الحكم»^[٣٧] كما أنّ العملية^[٣٨] تنقسم إلى محصورة ومهملة وشخصيّة وطبعيّة، كذلك الشرطيّة أيضاً - سواء كانت متّصلة أو منفصلة - تنقسم إلى المحصورة الكلية والجزئية، والمهملة والشخصيّة. ولا يُعقل الطبعيّة ههنا^[٣٩].



(١) في الصغرى على القطبي ١/ ١٠٤: «الموجبة العنادية لما وجب تركيبها من جزئين يتمتع صدقهما وكذبهما معاً وجب أن يكون تركيبها من قضيتين ومن نقيضها أو مساوي نقيضها كقولنا: «هذا العدد إما زوج وإما لا زوج»، وقولنا: «هذا العدد إما زوج وإما فرد». والمانعة الجمع العنادية لما وجب تركيبها من جزئين يتمتع صدقهما فقط وجب أن يكون تركيبها من قضيتين ومما هو أخص من نقيضها كقولنا: «هذا الشيء إما شجر وإما حجر»، فإن كلّ واحد من الشجر والحجر أخص من نقيض الآخر. والمانعة الخلو العنادية لما وجب تركيبها من جزئين يتمتع كذبهما فقط وجب أن يكون تركيبها من قضيتين ومما هو أعم من نقيضها كقولنا: «هذا الشيء إما لا شجر وإما لا حجر»، فإن كلّاً منها أعم من نقيض الآخر».

[٢٦] قوله: «نحو» ونحو «ليس إمّا أن يكون هذا الإنسان حيواناً أو أسود».

[٢٧] قوله: «وإمّا أن يكون حجراً» فإنّها لا يصدقان. وقد يكذبان أن يكون إنساناً.

[٢٨] قوله: «نحو إمّا أن يكون الخ» فإنّه لا منافاة بين كون زيد في البحر وعدم غرقه، لاجتماعهما في الصّدق، لجواز أن يكون في الفلك.

لكنّ المنافاة إنّما هي في الكذب، وكذب زيد في البحر أنّه لا في البحر، وكذب أن لا يغرق أنّه يغرق. ولا يُمكن اجتماع غرق زيد وعدم كونه في الماء، لأنّ الغرق الحقيقي إنّما يكون في الماء لا في الأرض أو أمرٍ آخر.

ومثال السالبة: ليس إمّا أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً فإنّه لا منافاة بين كذب الشجر والحجر أي اللاشجر واللاحجر. (عبد)

[٢٩] قوله: «أي لا في الكذب» يعني أن لفظ «فقط» يتحمّل احتمالين:

الأوّل أن لا يكون بينهما تنافٍ في الكذب، بل يجوز ارتفاعهما معاً.

والثاني: أن يحكم بالتّنافي بينهما في الصّدق مع قطع النظر عن أن يكون بينهما تنافٍ في الكذب أو لا.

والفرق بينهما أن المعنى الأوّل الأخصّ من الثاني، فإنّ المعنى الأوّل يمتنع أن يجمع مع الحقيقيّة، بخلاف الثاني فإنّه يجوز أن يجمع مع الحقيقيّة، لأنّه قد حكم فيها بالتّنافي في الصّدق في الجملة. وعلى هذا فقس معنى مانعة الخلو. (إس)

[٣٠] قوله: «النسبتان» فيكون هناك مانعة الجمع فقط.

[٣١] قوله: «لا يجتمعاً» فيكون هناك مانعة الجمع والحقيقة.

[٣٢] قوله: «مع قطع النظر عنه» أي عن التّنافي في الصّدق حتّى جاز أن يجتمع النسبتان في الصّدق وأن لا يجتمعا.

[٣٣] قوله: «ناشئة عن ذاتيهما» بأن يقتضي مفهوم أحدهما أن يكون متنافياً للآخر كالنّنافي بين الزوج والفرد والشجر والحجر. (شيخ الإسلام)

[٣٤] قوله: «هذه المنفصلة» أي قولنا «الإنسان إمّا أن يكون أسود أو كاتباً». (عبد)

[٣٥] قوله: «في الصّدق» كما في الحبشي الكاتب.

[٣٦] قوله: «في الكذب» كما في الرّومي اللاكاتب. (عبد)

[٣٧] قوله: «ثمّ الحكم» هذا هو التقسيم الثاني للشرطية إلى المحصورة والمخصوصة والمهمّلة كانقسام الحملية إليها.

والفرق بين انقسام الحملية إليها باعتبار أفراد الموضوع، وانقسام الشرطية إليها باعتبار تقادير المقدّم، أي أوضاعه.

وُراد بالأوضاع الأحوال العارضة للمقدّم بالنظر إلى ما يسواه من الأمور المقارّنة للمقدّم بالإمكان أو بالفعل.

وإنّما لم تُفسّر التقادير بالأزمنة بل بالأوضاع، لاستلزام شمول الأوضاع شمول الأزمنة من غير عكس. فتدبّر. (عبد الحليم)

[٣٨] قوله: «كما أنّ الحملية» اعلم أن تقادير الشرطيات كأفراد الحمليات، فإنّ حكم اتصالاً أو انفصالاً على تقدير معيّن فخصيّة، وإلا فإنّ بين كميّة التقادير كلّاً أو بعضاً فمحصورة كلّية أو جزئية، وإلا فمهمّلة. (عبد)

[٣٩] قوله: «ولا يُعقل الطّبيعيّة ههنا» أي لا يتصوّر

قوله: «تقادير المقدم»^[٤٠] كقولنا: «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود».

قوله: «فكليّة» وسورها في المتصلة الموجبة^[٤١] «كلما» و«مهما» و«متى» وما في معناها^[٤٢] وفي المنفصلة «دائماً»^[٤٣] و«أبدأ» ونحوهما، هذا في الموجبة. وأمّا السالبة مطلقاً^[٤٤] فسورها «ليس البتّة»^[٤٥].

قوله: «أو بعضها مطلقاً» أي بعضاً غير معيّن كقولك: «قد يكون»^[٤٦] إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً.

قوله: «فجزئية» وسورها في الموجبة متصلة كانت أو منفصلة «قد يكون». وفي السالبة كذلك «قد لا يكون».

قوله: «فشخصية» كقولك: «إن جئتني اليوم أكرمك»^[٤٧].

قوله: «والا» أي وإن لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها^[٤٨]، بأن يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقاً.

قوله: «فمهملة» نحو «إذا كان الشيء إنساناً كان حيواناً».

قوله: «في الأصل» أي قبل دخول^[٤٩] أداة الاتصال والانفصال عليها.

قوله: «حملتان» كقولنا: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، فإن طرفيها^[٥٠] وهما «الشمس طالعة» و«النهار موجود» قضيتان حملتان.

إن ذكرت جهة اللزوم أو العناد أو الاتفاق كقولك: «بالضرورة كلّما كان أ ب فح د لزوماً أو اتفاقاً» و«بالضرورة دائماً إنّما أن يكون أ ب أوج د عناداً أو اتفاقاً». (عبد)

[٤٢] قوله: «وما في معناها» بأي لغة كانت. (عبد)
[٤٣] قوله: «في المنفصلة دائماً» نحو «دائماً إنّما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً».
[٤٤] قوله: «مطلقاً» متصلة كانت أو منفصلة. (عبد)

[٤٥] قوله: «ليس البتّة» نحو ليس البتّة كلّما كانت الشمس طالعة فاللّيل ليس بموجود و«البتّة إنّما أن يكون هذا الإنسان أسوداً أو كاتباً».
[٤٦] قول: «قد يكون» فإنّ الحكم فيها بلزوم الإنسانية إنّما هو على بعض تقادير كونه حيواناً. (شيخ الإسلام)

[٤٧] قوله: «كقولك إن جتّني اليوم» وكقولنا: «إنّما أن تظهر اليوم الشمس وإنّما أن لا تكون مضيئة». (صادق)
[٤٨] قوله: «ولا على بعضها» أي لا معيّناً ولا غير معيّن. (عبد)

[٤٩] قوله: «أي قبل دخول» فإنّ دخول كلّ المجازات مانع لكون الأطراف - أي المقدّم والتالي - قضايا بالفعل، فإنّ هذه الكلمات روابط بالفعل بين الأطراف. ولا شك أنّ القضية بنفسها يمتنع ربطها بغيرها. (إس)

[٥٠] قوله: «فإنّ طرفيها» لا يخفى أنّ طرفي الشرطية لا اشتماله على نسبة تفصيليّة قضيتان بالقوة القريبة من الفعل. فكلّ قضيّة بالقوة إنّما حليّة بالقوة، أو متصلة بالقوة، أو منفصلة بالقوة. فطرفاهما إنّما حليّتان

في الشرطية الطبعيّة، لأنّ الحكم في الشرطية إنّما باتّصال المقدّم بالتالي أو بنفي هذا الاتّصال، وإنّما بالانفصال والتّشافي بينهما أو نفي هذا الانفصال. فليس الحكم فيها على نفس الطّبيعة حتّى يتصوّر فيها الطّبعيّة. (عبد)

[٤٠] قوله: «تقادير المقدّم» أي الأوضاع والأحوال الحاصلة له. فإنّ كان لزوم التالي في المتصلة وعناده في المنفصلة على جميع تقاديره فكليّة، نحو «كلّما كانت الشمس طالعة فالنّهار موجود»، أي وجود النّهار لازم لكون الشمس طالعة على جميع تقاديره.

ثمّ اختلفوا في جميع الأوضاع فقال الشيخ الرئيس: الأوضاع التي يمكن اجتماعها مع المقدّم، سواء كانت ممكنة في حدّ نفسها أو لا^(١)، نحو «كلّما كان هذا إنساناً فهو حيوان»، فالحكم بلزوم الحيوانيّة على كلّ حال يمكن أن يجامع إنسانيّة زيد ككونه قائماً أو قاعداً أو كوني الفرس صاهلاً إلى غير ذلك من الأمور الممكنة المجامعة للإنسان. (برهان)

[٤١] قوله: «في المتصلة الموجبة» في الإيجاب والسلب الجزئيين فيها «قد لا يكون»، وللمتصلة وحدها «ليس كلّما»، وللمنفصلة وحدها «ليس دائماً»، وأداة المهملات المتصلة «إن» و«لو» و«إذا» والمنفصلة «إنّما».

والشرطية مطلقة إن لم يذكر فيها الجهة، وموجّهة

(١) انظر كلام الشيخ في منطق الشفاء (٢٧٢/٤ - ٢٧٣). ولا أعلم فيه خلافاً، والله تعالى أعلم. قال السيد في الصغرى على القطبي (١٠٧/٢): «وإنّا اعتبر إمكان الاجتماع مع المقدّم دون إمكان تلك الأمور في أنفسها، لأنّ تلك الأمور ربّما كانت متمنعة في نفس الأمر، لكنّها تكون ممكنة الاجتماع مع المقدّم. فإنّك إذا قلت: «كلّما كان زيد حاراً كان جسماً» كان معناه أنّ الجسميّة لازمة لحارّته على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع حارّته، ككونه ناهقاً، مع أنّ كون زيد ناهقاً مثلاً ليس ممكناً في نفس الأمر».

قوله: «أو متصّلتان» كقولنا: «كلّما إن كانت^[٥١] الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ، فكلّما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعةً»، فإنَّ طرفيها وهما قولنا: «إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ»، وقولنا: «كلّما لم يكن النهار موجوداً لم يكن الشمس طالعةً» قضيتان متصّلتان.

قوله: «أو منفصلتان» كقولنا: «كلّما كان دائماً إمّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، فدائماً إمّا أن يكون العدد منقسماً بمتساوين أو غير منقسم بهما».

قوله: «أو مختلفتان» بأن يكون أحد الطّرفين حليّةً، والآخر متّصلةً، أو أحدهما حليّةً والآخر منفصلةً، أو أحدهما متّصلةً والآخر منفصلةً.

فالأقسام ستّة^[٥٢] وعليك باستخراج ما تركناه من الأمثلة.

قوله: «عن النّسّام» أي عن أن يصحّ السكوتُ عليهما، ويحتمل الصّدق والكذب، مثلاً قولنا: «الشمس طالعةٌ» مرّكبٌ تامٌّ خبريٌّ يحتمل الصّدق والكذب. ولا نعني بالقضية إلا هذه. فإذا أدخلت عليه أداة الاتّصال مثلاً وقلت: «إن كانت الشمس طالعةً» لم يصحّ حيثنّذ^[٥٣] أن يُسكّت عليه، ولم يحتمل الصّدق والكذب، بل احتجت^[٥٤] إلى أن تضمّ إليه قولك فالنهار موجودٌ.



أو متّصلتان أو منفصلتان أو حليّةٌ ومتّصلةٌ أو حليّةٌ
ومنفصلةٌ أو متّصلةٌ ومنفصلةٌ. (نور الله)

«إِنَّمَا أَنْ لَا يَكُونَ الشَّمْسُ عَلَّةً لَوْجُودِ النَّهَارِ وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ كُلُّهَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالَعَةً فَالْنَّهَارُ مَوْجُودٌ».

[٥١] قوله: «كلّما إن كانت» هذا المجموع قضية شرطية متصلة فإنه حُكِمَ فيها بثبوت نسبة وهي عدم طلوع الشمس عند عدم وجود النهار على تقدير ثبوت نسبة أخرى وهي وجود النهار عند طلوع الشمس. (محصل)

والثاني: عكسه، مثل «إِذَا أُنْ يَكُونُ كَلَّمَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ وَإِنَّمَا أَنْ لَا يَكُونُ الشَّمْسُ عِلَّةً لَوْجُودِ النَّهَارِ».

[٥٢] قوله: «فالأقسام ستة» أي في المنصّلات، وكذا في المنفصلات.

أمّا أمثلة المنصّلات:

والثالث: أن يكون المقدم حليةً والتالي منفصلةً،
مثل: «إِذَا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ لَيْسَ عِدْداً وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ
إِذَا فَرْدٌ أَوْ زَوْجٌ».

فالأول: أن يكونَ المقدّم حليّةً والتالي متّصلةً
نحو «إن كانت الشمس علّة لوجود النّهار فكُلما كانت
الشمس طالعةً فالنّهار موجوداً».

والرَّابِع: عكسه، مثلُ «إِذَا مَا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ إِذَا مَا
فَرَدُّ أَوْ زَوْجٌ وَإِذَا مَا أَنْ يَكُونَ لَيْسَ عَدَدًا».

والثاني: عكسه نحو «إن كان كَلِّها كانت الشمسُ
طالعةً فالنَّهار موجود فوجود النَّهار معلولٌ لطلوع
الشمس».

والخامس: أن يكونَ المقدّمُ متصلةً والتالي منفصلةً،
مثل «إمّا أن يكونَ كلّما كانت الشمسُ طالعةً فالنَّهارُ
موجودٌ إمّا أن يكونَ إمّا الشمسُ طالعةٌ أو النَّهارُ
موجودٌ».

والثالث: أن يكون المقدم حليّةً والتالي منفصلةً نحو «إن كان هذا عدداً فهو إما زوج أو فرد».

والرابع: عكسه نحو «إن كان هذا إما زوج أو فرد كان هذا عدداً».

والسادس: عكسه، مثل «إِذَا أَنْ يَكُونَ إِذَا الشَّمْسُ
طَالَعَةُ أَوْ النَّهَارُ مَوْجُودٌ وَإِذَا أَنْ يَكُونَ كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ
طَالَعَةُ فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ».

والخامس: أن يكون المقدم متصلةً والتالي منفصلةً
مثل «إن كان كلُّها كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ
فدائماً إما أن يكون الشمس طالعةً وإما أن يكون النهار
موجوداً».

فَيَرْثِي عَدْدُ صُورِ الاختلافِ إلى اثني عشر. وفي كُلِّ واحدةٍ من المتصلةِ والمنفصلةِ ثلاثُ صورٍ من الاتِّفاقِ، فصارتِ الصُّورُ ثمانيةَ عشر. وكلُّ منها إمَّا موجبةٌ أو سالبةٌ فالصُّورُ ستَّةٌ وثلاثون. فليكن باستخراج الأُمثلة،

فَتَدْبُرُ. (مَحْصُلُ)

السَّادُسُ: عكسه نحو «إِنْ كَانَ دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً أَوْ النَّهَارُ مَوْجُودًا فَكَلِمًا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودًا».

[٥٣] قوله: «لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُسَكَّتْ» فَإِنَّ مَا يَسَكُتُ [عليه] وَيَحْتَمِلُ الصَّدْقَ وَالْكَذِبَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْحُكْمُ. وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ مَانِعَةٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي الْأَطْرَافِ، وَتَنْتَفِي الْحُكْمُ فِيهَا عِنْدَ دَخُولِهَا عَلَيْهَا.

وأما أمثلة المنفصلات:

[٥٤] قوله: «بل احتجبت» في صحّة السكوت.

الأول: أن يكون المقدم حمليّة والتالي متّصلة، مثل

فصل [في التناقض]

التناقض^[١] اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الأخرى، وبالعكس. ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة، والاتحاد فيما عداها.

والنقيض للضرورة الممكنة العامة، وللدائمية المطلقة العامة، وللشرطية العامة الحينية الممكنة^(١)، وللعرفية العامة الحينية المطلقة.

وللمركبة المفهوم المردّد بين نقيض الجزئين^[٢]، ولكن في الجزئية بالنسبة إلى كل فرد.

قوله: «اختلاف القضيتين» قيد بالقضيتين^[٣] دون الشئيين، إمّا لأن التناقض لا يكون بين المفردات^(٢) على ما قيل^(٣)، وإمّا لأن الكلام في تناقض القضايا^[٤].



(١) لم يتعرض ليان هاتين الموجهتين - الحينية الممكنة والحينية المطلقة - في مبحث القضايا الموجهات مع ذكرهما هنا، تنبيهاً على أنّهما ليستا من القضايا المشهورة بخلاف البساطة الباقية.

(٢) حاصل التحقيق المستفاد من كلام السيد المحقّق في حاشيته على شرح المختصر الأصولي ١/ ١٨٧-١٨٨ أنّه إن فُسر النقيضان بـ «الأمريتين المتناقضتين بالذات» - أي بالأمر اللذين يتمانعان ويتدافعان بحيث يقتضي لذاته تحقّق أحدهما في نفس الأمر انتفاء الآخر فيه وبالعكس، كالإيجاب والسلب، فإنّه إذا تحقّق الإيجاب بين الشئيين انتفى السلب، وبالعكس - لا يكون للتصور نقيض، إذ لا يستلزم تحقّق صورة انتفاء صورة أخرى، فإنّ صورتي الإنسان واللائسان كلتاهما حاصلتان لا تدافع بينهما.

وإن فُسر النقيضان بـ «الأمريتين المتناقضتين» - أي الأمرين اللذين يكون كلّ منهما ينافي الآخر لذاته، سواء كان ممانعاً في التحقق والانتفاء كما في القضايا، أو مجرّد تباعد في المفهوم بأنّه إذا قيس أحدهما بالآخر كان ذلك أشدّ بعداً ممّا سواه - كان للتصور نقيض

كالإنسان واللائسان. وراجع أيضاً حاشية السيالكوتي على الفاضل الخيالي ٢/ ١٥٨-١٦٣

ويظهر من هذا أنّ الاختلاف في نقيض التصورات لفظي، إذ القائل بالتناقض فيها يفسّره بغير ما يفسّره به الثاني.

(٣) صيغة التمريض إمّا إشارة من المحقّق إلى ضعف هذا القول. وإمّا إلى عدم توافقه لصنيع الماتن حيث قال في العكس النقيض:

«تبديل نقيضي الطرفين... أو جعل نقيض الثاني». وكون الاختلاف لفظياً يرجع الاحتمال الثاني.

[فصل في التناقض]

وإطلاق النقيض على هذا المفهوم المردّد باعتبار
أنّه لازم مساوٍ للنقيض، لا باعتبار أنّه نقيضٌ حقيقةً،
إذ نقيض الشيء بالحقيقة هو رفع ذلك الشيء. والقضية
المرتبّة لما كانت عبارةً عن مجموع قضيتين مختلفتين
بالإيجاب والسلب، فنقيضها رفعُ ذلك المجموع.
والمفهوم المردّد ليس نفس الرفع، لكنّه لازمٌ مساوٍ له.
(تأمل). (تذهب)

[٣] قوله: «قَيَّدَ بالقَضِيَّتَيْنِ» جوابٌ عما قيل: ما وجه تقييد الاختلاف بالقضيتين، ولم يَمْ يَقُلْ: «اختلاف الشيتين» لِيَعْمَ المفردات - أي التصورات - أيضاً. (عبد)

[٤] قوله: «على ما قيل» أي على المذهب الضعيف. (عبد)

قوله: «على ما قيل» بأن التناقض الحقيقي ما هو بين القضايا. وإطلاقه على ما هو في المفردات على سبيل المجاز. (إس)

[٥] قوله: «لأنَّ الكلام في تناقض القضايا» لأنَّ الكلام في أحكامها. وأمَّا تناقض المفردات الواقعة في أطراف القضايا فيُعرف بالمقايضة، فلا حاجة إلى إدراجه في تعريف التناقض.^(١)

قوله: «في تناقض القضايا» فاللام في قوله:
«التناقض» للعهد أى التناقض الذى من أحكام القضايا.

- [١] قوله: «التناقض» أصله حلُّ قَتْلِ الحبل، ثم يُقَالُ إلى مطلق الإبطال تحوُّراً على ما بُيِّنَ في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَعْضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧]. ولَمَّا كَانَ كُلُّ مِنَ الْقَضِيَّتَيْنِ يُبْطِلُ الْحُكْمَ الَّذِي أُبْرِمْتَهُ الْأُخْرَى أُطْلِقَ عَلَيْهَا مَادَّةُ النِّقَاضِ بِصِیْغَةِ التَّفَاعُلِ. (محمد نظام الدين الكرابوي)

-[٢] قوله: «المفهوم المردّد بين نقيضي الجزئين»
والمفهوم المردّد بالحقيقة منفصلة ممانعة الخلو، مركبة
من نقيضي الجزئين؛ فيكون طريق أخذ نقيض المركبة
أن نحلل المركبة إلى الجزئين، ويؤخذ لكل جزء نقيضه،
ويركّب من نقيضي الجزئين منفصلة ممانعة الخلو، فيقال:
«إمّا هذا النقيض إمّا ذاك».

ثم من أحاط بحقائق المركبات ونقائص البسائط لا يخفى عليه طريق أخذ نقيض المركبة. وإن غم عليه فلينظر إلى المشروطة الخاصة المركبة من مشروطة عامة موافقة لأصل القضية في الكيف، ومن مطلقة عامة مخالفة له في الكيف أيضاً، فإن تقيضهما إما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة، لأن تقيض الجزء الأول - أي المشروطة العامة الموافقة - هو الحينية الممكنة المخالفة، وتقيض الجزء الثاني - أي المطلقة العامة المخالفة - هو الدائمة الموافقة؛ فإذا قلنا: «بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً دائماً» فتقيضها «إمّا ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع بالإمكان الحيني، وإمّا بعض الكاتب بمتحرك الأصابع دائماً». وهذه هي المنفصلة المانعة الخلو المركبة من تقيض الجزئين.

(١) هذا قول السيد المحقق في حاشيته على شرح الشمسية (١١٨/٢). وذكر العلامة قطب الرازي في شرح المطالع (٢/٢٤٤ - ٢٤٥) أنَّ وجه التخصيص بالتناقض بين القضايا أنَّه يُتعلّق بالتناقض بين المفردات غرضٌ يعتدّ به.

قوله: «بحيث يلزم لذاته»^[٦] خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين، فإنَّهما قد تصدقان معاً^[٧] نحو «بعض الحيوان إنسان» و«بعضه ليس بإنسان». فلم يتحقَّق التناقض بين الجزئيتين^[٨] (١).

قوله: «وبالعكس»^[٩] أي وكذلك يلزم من كذب كلٍّ من القضيتين صدق الأخرى. وخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الكليتين، فإنَّهما قد تكذبان معاً نحو «لا شيء من الحيوان بإنسان» و«كلُّ حيوان إنسان». فلا يتحقَّق التناقض بين الكليتين^[١٠] أيضاً. فقد عُلِمَ^[١١] أنَّ القضيتين لو كانتا محصورتين يجب^[١٢] اختلافهما في الكم كما سيصرِّح المصنِّف به أيضاً.

قوله: «ولا بد من الاختلاف» أي يُشترط في التناقض^[١٣] أن يكون إحدى القضيتين موجبة والأخرى سالبة، ضرورة أنَّ الموجبتين - وكذا السالبتين - قد تجتمعان في الصدق^[١٤] والكذب^[١٥] معاً. ثمَّ إن كانت القضيتان محصورتين^[١٦] يجب اختلافهما في الكم أيضاً^[١٧] كما مرَّ. ثمَّ إن كانتا موجَّهتين^[١٨] يجب اختلافهما في الجهة، فإنَّ الضروريتين قد تكذبان معاً نحو «لا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة» و«كلُّ إنسان كاتب بالضرورة»^(١)؛ والممكنتين قد تصدقان معاً كقولنا: «كلُّ إنسان كاتب بالإمكان»^[١٩] والعامَّ^(٢) و«لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العامَّ».



(١) اعلم أنَّ تعيين الموضوع خارج عن مفهوم القضية؛ فلا يرد أنَّ عدم التناقض بين الجزئيتين لعدم اتحاد الموضوع، وسببُ أنَّ الاتحاد في الموضوع شرط في التناقض. انظر: شرح المطالع ١٥٦/٢

(٢) الأولى أن تُورد القضيتان الضروريتان - وكذا الممكنتان - مختلفتي الكمية، فتُورد إحداهما كليةً والأخرى جزئيةً؛ حتى لا يُنوه أنَّ الكذب في الضروريتين، والصدق في الممكنتين لعدم الاختلاف في الكم.

[١٢] قوله: «يجب اختلافهما» أي يكون إحداهما
كلية والأخرى جزئية.

[١٣] قوله: «أي يُشترط في التناقض» إشارة إلى أنَّ لفظ «لا بدَّ» قد يُستعمل في الرُّكن وتارة في الشرط، وههنا مُستعمل في الشرط بقرينة ذكره بعد التعريف؛ وإلى أنَّ الاختلاف في الكيف شرط في الجميع، والاختلاف في الكم شرط في نوع منه، وهو التناقض بين المحصورَيْن؛ فلا يرد النقض بوجود التناقض بين المخصوصتين بدون الاختلاف في الكم. (عبد)

[١٤] قوله: «في الصدق» نحو «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» و«بعض الإنسان حيوانٌ». و«لا شيء من الإنسان بفِرس» و«بعض الإنسان ليس بفِرس». (محصل)

[١٥] قوله: «والكذب» نحو «كل إنسان فرس»
و«بعض الإنسان فرس». و«لا شيء من الإنسان بناطلي»
و«بعض الإنسان ليس بناطلي».

[١٦] قوله: «محصورتين» وما في حكمهما، وهو
المهملة. (عبد)

[١٧] قوله: «في الكمّ أيضاً» أي كالاختلاف في الكف.

[١٨] قوله: «مُوجَّهَتَيْنِ» نحو «كل إنسان حيوان بالضرورة» و«بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام».

[١٩] قوله: «بالإمكان العام» هو سلب الضرورة عن جانب المخالف.

[٦] قوله: «يلزم لذاته» احتراز به عما يكون بالواسطة كقولنا: «زيد إنسان» و «زيد ليس بناطقي»، فإنه يلزم ههنا من صدق كل كذب الأخرى، إمّا لأنّ قولنا: «زيد ليس بناطقي» في قوّة قولنا: «زيد ليس بإنسان»، وإمّا لأنّ قولنا: «زيد إنسان» في قوّة قولنا: «زيد ناطق».

[٧] قوله: «فإِنَّهَا قَدْ تَصَدَّقَانِ مَعَا» واعلم أَنَّهُم أخرجوا القضايا الذهنية والغير المتعارفة عن التناقض وعن العكوس أيضاً، فلا يرد أَنَّهُ يصدق «بعض النوع إنسان» ولا يكذب نقيضه، وهو «لا شيء من النوع بإنسان»، إذ الجزئية المذكورة ليست بمتعارفة، إذ الإنسان لا يصدق على النوع صدق الكلي على جزئياته، فافهم. (عبد)

[٨] قوله: «فلم يتحقق التناقض» إذ لا يلزم هنا من صدق كل كذب الأخرى.

[٩] قوله: «وبالعكس» لقائل أن يقول: قوله: «وبالعكس» لا حاجة إليه، إذ هو مندرج في قوله: «من صدق كل كذب الأخرى»، لأن المراد من لفظ «كل» وكذا من لفظ «الأخرى» أعم من الأصل والنقيض معاً. ولو قال: «بحيث يلزم لذاته من صدق هذه القضية كذب الأخرى» لاحتاج البتة إلى قوله: «وبالعكس»^(١).
(شيخ الإسلام)

[١٠] قوله: «بين الكَلْبَيْنِ» لأنه لا يلزم من كذب كلِّ صدق الأخرى.

[١١] قوله: «فقد عُلِمَ» تفريعٌ على صدق الجزئيتين وكذب الكلّيتين.

(١) الإيراد ساقط البتة، لأنَّ المراد بالعكس في كلام المصنّف ليس ما فهمه المعترض، بل المراد هو ما ذكره الشارح ملا عبد الله من استلزام كذب كلّ صدق الأخرى. وهذا المفهوم لا يصحُّ فهمه من العبارة السابقة؛ فلا بدَّ من زيادة «وبالعكس».

قوله: «والاتحاد في ما عداها» أي ويُسْتَرَط في التناقض اتِّحاد القضيَّتين فيما عدا الأمور الثلاثة المذكورة، أعني الكم والكيف والجهة. وقد ضبطوا هذا الاتِّحاد في ضمن الاتِّحاد في الأمور الثمانية^(١) قال قائلهم قطعة:

دَر تَنَاقُض هَشْت وَحَدَث شَرَط دَانْ وَحَدَثِ مَوْضُوعٍ وَمَحْمُولٍ وَمَكَانٍ
وَحَدَثِ شَرَطٍ وَاضَافَتٍ، جِزْءٍ وَكُلٍّ قُوْتُ وَفِعْلٍ اسْتِ دَرِ آخِرِ زَمَانِ^(١)



(١) اعتبار الوحدات الثمانية قول المتقدمين.

ونقل العلامة نطب الدين الرازي في شرحه على الشمية ١٢٢/٢ عن المعلم الثاني الفارابي أنه اكتفى بوحدة واحدة فقط، وهي وحدة النسبة الحكمية.

ونقل عنه في شرح المطالع ٢٣٧/٢ أنه اكتفى بثلاث وحدات، فأدرج وحدة الشرط والجزء والكل تحت وحدة الموضوع، ووحدة المكان والإضافة والقوة والفعل تحت وحدة المحمول، فأنحصرت الوحدات في ثلاث: وحدة الموضوع والمحمول والزمان.

وبعضهم اكتفى بوحدين، وحدة الموضوع والمحمول. وأدرج وحدة الزمان تحت وحدة المحمول.

ولكن يرد على هذا القول، وعلى ثاني القولين المنسوبين إلى الفارابي ما أودعه السيد المحقق ١٢١/٢ - ١٢٢ من أن تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع، وتخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدة المحمول تحكُّم، فإن القضية إذا عكست صارت الوحدات المندرجة في وحدة الموضوع في أصل القضية مندرجة في وحدة المحمول في عكسها، وبالعكس.

فالصواب أن يقال: هذه الوحدات مندرجة في وحدتي الموضوع والمحمول مطلقاً من غير تعيين.

وبعض اكتفوا بوحديتين، وأدرجوا وحدة الزمان تحت وحدة المحمول، لاختلافه باختلاف الزمان. واكتفى بعضهم^(٢) بوحدة النسبة الحكمية، فإنَّ اختلاف شيء من الموضوع والمحمول وما يتعلق بهما يستلزم اختلاف النسبة، فتدبر. (محصل الكتب)

[٢٠] قوله: «في الأمور الثمانية» فإنه لا تناقض عند اختلاف الموضوع نحو «زيد قائم» و«عمرو ليس بقائم»؛ وعند اختلاف المحمول نحو «زيد قائم» و«زيد ليس بقاعد»؛ وعند اختلاف المكان نحو «زيد جالس» أي في السوق، و«زيد ليس بجالس» أي في الدار؛ وعند اختلاف الشرط نحو «الجسم مفروق للبصر» أي بشرط كونه أسود؛ وعند اختلاف الإضافة نحو «زيد أب» أي لعمرو، و«زيد ليس بأب» أي لبكر؛ وعند اختلاف الجزء والكُل نحو «الزنجي أسود» أي بعضه، و«الزنجي ليس بأسود» أي كله، فإنَّ عظمه أبيض؛ وعند اختلاف القوة والفعل نحو «الخمر مُسكرٌ في الدن» أي بالقوة، و«الخمر ليس بمُسكِر في الدن» أي بالفعل؛ وعند اختلاف الزمان نحو «زيد قائم» أي في الليل، و«ليس بقائم» أي في النهار.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْبَعْضَ ^(١) أَدْرَجُوا وَحْدَةَ الشَّرْطِ
وَالْجُزْءِ وَالْكُلَّ تَحْتَ وَحْدَةِ الْمَوْضُوعِ، لِاخْتِلَافِهِ بِعَدَمِ
هَذِهِ الْوَحْدَاتِ؛ وَوَحْدَةَ الْمَكَانِ وَالْإِضَافَةِ وَالْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ
تَحْتَ وَحْدَةِ الْمَحْمُولِ، لِاخْتِلَافِهِ بِعَدَمِ هَذِهِ الْوَحْدَاتِ.
فَبَقِيَ ثَلَاثُ وَحَدَاتٍ: وَحْدَةُ الْمَوْضُوعِ وَوَحْدَةُ الْمَحْمُولِ
وَوَحْدَةُ الزَّمَانِ.

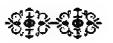
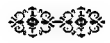


(۱) هو الفارابی

(٢) هو الفارابي، وقد نبّهناك عليه آنفاً.

قوله: «والنقيض للضرورة»^[٢١] اعلم^[٢٢] أن نقيض كل شيء رفعه. فنقيض القضية التي حكم فيها بضرورة الإيجاب أو السلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة. وسلب كل^[٢٣] ضرورة هو عين إمكان الطرف المقابل. فنقيض ضرورة الإيجاب إمكان السلب^[٢٤]. ونقيض ضرورة السلب إمكان الإيجاب^[٢٥].





أنَّ الممكنة وإن كان نقيضاً حقيقياً للضرورية، لكن الضرورية ليست نقيضاً للممكنة، بل هي نقيض مجازي لها^(٣) كما حققه البعض.

فإن قلت: لما كان المقصود بيان النقيض المجازي فكان الواجب أن يقول: «والنقيض للممكنة الضرورية».

قلت: لعله لم يأت بذلك تنبيهاً على أنَّ الحقيقي وإن لم يكن مقصوداً، لكن حيث يلزم كونها مفهومين فهو أحقُّ بالتقديم. (من شرح الشوستري)

[٢٢] قوله: «اعلم أنَّ نقيض كل شيء» وفيه أنَّ هذا في الوجود مسلّم، وأمّا في العدم فلا، فإنَّ نقيض العدم هو عدم العدم. ولا يخلو إمّا أن يكون الوجود نقيضاً أو لا:

على الأوّل يلزم أن يكون لشيء واحد نقيضان^(٤)، وهو خلاف مذهبهم؛ وأيضاً يلزم بطلان هذا القول، فإنَّ الوجود ليس رفعاً للعدم. وعلى الثاني^(٥) يبطل قوله بأنَّ التناقض يكون من الطرفين.

والجواب بأنَّ عدم العدم عين الوجود^(٦) ممّا لا يُصغى إليه، إذ لا مرة في تغاير المفهوم^(٧).

(٣) وذلك لأنَّ الإمكان سلبُ ضرورة الجانب المخالف، وأمّا الضرورة فليست إلا ضرورة النسبة المذكورة. ويلزمها سلب إمكان الجانب المخالف.

(٤) لأنَّ العدم شيء واحد، وقد صار له - على تقدير القول بأنَّ الوجود أيضاً نقيض للعدم - نقيضان، هما الوجود وعدم العدم.

(٥) أي على القول بأنَّ الوجود ليس نقيضاً للعدم.

(٦) وهو جواب العلامة القطب الرازي في شرح المطالع (٢/٢٢٧) وشرح الشمسية (٢/١٢٩) وارتضاء الفاضل

السيالكوتي في حاشيته على شرح الشمسية (٢/١٢٧).

(٧) والتناقض إمّا يكون في المفاهيم، فيكفي في عدم كون الوجود نقيضاً للعدم أن يكون مفهوم الوجود مغايراً لمفهوم عدم العدم. وتغاير مفهوميهما ضروري.

[٢١] قوله: «والنقيض» هذا شروع في بيان تعيين النقائق وتفصيلها.

وينبغي أن يُعلم قبل ذلك أنّه إذا رُفِعَ القضيةُ فربّما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم محصّل عند العقل^(١) من القضايا المعتبرة. وهذا هو النقيض الحقيقي. وربّما لم يكن رفعها قضية لها مفهوم محصّل من القضايا، بل يكون لرفعها لازم مساوٍ له محصّل واحد. وأطلق اسم النقيض عليه مجازاً، لكن ذلك بعد رعاية اتّحاد الموضوع والمحمول، حتى لا يكون «زيداً ناطقاً» نقيضاً لقولنا: «زيد ليس بإنسان» وإن كان مساوياً لنقيضه، لأنَّ المساوين كثيرة، فلو لم يُعتَبَرِ الاتّحاد لتعسّر الضبط؛ فالمراد بالنقيض في هذا المقام أحد الأمرين إمّا نفس النقيض أو لازمه المساوي.

وإنّما وجب العلم بها ذكرنا قبل الشروع فيما ذكر لثلاً يشكل من التعريف المذكور للتناقض وتعيين نقائص الموجّهات، فإنَّ الاختلاف المقتضي لذاته لا يتحقّق في أكثر تلك النقائص.

وقد يقال: لا وجه في زيادة قيد «لذاته» في تعريف التناقض احترازاً عن مثل هذا، ثم إطلاق اسم النقيض عليه تجوزاً، فإنّهم لو تركوا هذا القيد لم يضطروا إلى الإطلاق الموجب لاضطراب المحصلين.

وهنا شيء وهو أن ما سبق من التعريف والشرائط ممّا كان كافياً في معرفة النقيض الحقيقي لكل قضية كما ذكر، فكان الأولى أن يقتصر المصنّف في بيان ما اعتُبر النقيض المجازي نقيضاً له، مع أنّه قد ذكر أنَّ النقيض للضرورية الممكنة العامّة، وقد حكم العلامة الرازي في «شرح الشمسية» أنَّ التناقض بينهما حقيقي^(٢).

أقول: ما حكم به الشارح المذكور تحكّم، بل الحقُّ

(١) كذا في المطبوع، ولعل الأولى أن يقال: «عند القوم».

(٢) انظر: شرح الشمسية ٢/١٢٨ - ١٢٩.

ونقيض الدوام هو سلب الدوام. وقد عرفت^[٢٦] أنه يلزمه فعلية الطرف المقابل^[٢٧]. فرفع دوام الإيجاب يلزمه فعلية السلب. ورفع دوام السلب يلزمه فعلية الإيجاب.

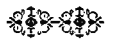
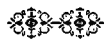
فالممكنة العامة نقيض صريح^[٢٨] للضرورة المطلقة. والمطلقة العامة لازمة لنقيض الدائمة المطلقة. ولما لم يكن^[٢٩] لنقيضها الصريح - وهو اللادوام - مفهوم محصل^[٣٠] معتبر بين القضايا المتداولة المتعارفة، قالوا: نقيض الدائمة^[٣١] هو المطلقة العامة^[٣٢].

ثم أعلم أن نسبة الحينية الممكنة^[٣٣] إلى المشروطة العامة كنسبة^[٣٤] الممكنة العامة إلى الضرورية، فإن الحينية الممكنة هي التي حُكم فيها بسلب الضرورة الوصفية - أي الضرورة ما دام الوصف - عن الجانب المخالف، فتكون نقيضاً صريحاً لما حُكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف^(١)، فقولنا: «بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً» نقيضه «ليس بعض^[٣٥] الكاتب بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالإمكان».

ونسبة الحينية المطلقة - وهي قضية حُكم فيها بفعلية النسبة حين اتّصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني - إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة؛ وذلك لأن الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة ما دام ذات الموضوع متصفاً بالوصف العنواني، فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام، ويلزمه وقوع الطرف المقابل في أوقات الوصف العنواني. وهذا معنى الحينية المطلقة المخالفة للقضية العرفية في الكيف. فنقيض قولنا: «بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً» قولنا: «ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالفعل».



(١) قد سبق - في مبحث القضايا الموجّهات البسائط - أن ذكرنا أن مراد المصنّف في المشروطة العامة هي المشروطة بالضرورة ما دام الوصف، أي المشروطة العامة بالمعنى الثاني. وذلك لجعله الحينية الممكنة نقيضاً لها. قال في شرحه على الشمسية ص: ١٤٦، طبعة هندية على هامش القطبي: «ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة... ولا ينبغي أن هذا إنما يصح إذا اعتبرنا في المشروطة بالضرورة ما دام الوصف. وأمّا إذا اعتبرنا بالضرورة بشرط الوصف، فيجوز اجتماع المشروطة والممكنة الحينية على الكذب إذا لم يكن للوصف مدخل في الضرورة كقولنا: «كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً، وليس كل كاتب بحيوان بالإمكان حين هو كاتب».



[٣٠] قوله: «مفهوم محصل» أي قضية ممتازة موضوعاً للدلالة على اللادوام.

[٣١] قوله: «نقيض الدائمة» فالمراد من النقيض ههنا أعم من النقيض الصريح والضمني.

[٣٢] قوله: «هو المطلقة العامة» نحو «كل فلان متحرك بالدوام»، ونقيضه «بعض الفلك ليس بمتحرك بالفعل».

[٣٣] قوله: «نسبة الحينية الممكنة» فالخلاصة أنه كما أن الضرورية المحكوم فيها بالضرورة الذاتية نقيضها الصريح الممكن، إذ فيها سلب الضرورة الذاتية من المقابل، كذلك المشروطة العامة المحكوم فيها بالضرورة الوصفية نقيضها الصريح الحينية الممكنة، إذ معناها سلب الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف.

وكما أن الدائمة المحكوم فيها بالدوام الذاتي لازم نقيضها المطلقة العامة المحكوم فيها بالفعلية الذاتية، كذلك العرفية العامة المحكوم فيها بالدوام الوصفي لازم نقيضها الحينية المطلقة المحكوم فيها بالفعلية الدوام الوصفي في الجانب المخالف. (برهان الدين)

[٣٤] قوله: «كنسبة» أي الحينية الممكنة نقيض صريح للمشروطة العامة. (عبد)

[٣٥] قوله: «ليس بعض الكاتب إلخ» فإنه حكيم فيها بأن الجانب المخالف - وهو ثبوت تحريك الأصابع للكاتب - ليس بضروري ما دام الكتابة. (محصل)

ويمكن أن يقال: إننا نختار الشق الأول، لعموم الرفع من الصريحي والضمني، والوجود وإن ليس رفعاً صريحاً للعدم، لكنه رفعٌ ضمني له. ومرادهم من عدم تعدد النقيض أن لا يكون لشيء واحد نقيضان صريحيان. فتفكر.

والعبارة السليمة أن يقال: «رفع كل شيء نقيضه»^(١). (عبد)

[٢٣] قوله: «وسلب كل ضرورة» أي سواء كانت ضرورة الإيجاب أو ضرورة السلب. (عبد)

[٢٤] قوله: «إمكان السلب» أي السالبة الممكنة العامة. (عبد)

[٢٥] قوله: «إمكان الإيجاب» أي الموجبة الممكنة العامة. (عبد)

[٢٦] قوله: «وقد عرفت» أي في شرح قوله: «وهذه بسائط». (عبد)

[٢٧] قوله: «فعليّة الطرف المقابل» أي المطلقة العامة المخالفة في الكيف. (عبد)

[٢٨] قوله: «نقيض صريح» نحو «كل إنسان حيوان بالضرورة»، ونقيضه «بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام»، ونحو «لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة»، ونقيضه «بعض الإنسان حجر بالإمكان العام».

[٢٩] قوله: «ولم يكن» دفع دخلٍ مقدّرٍ تقريره: إن المطلقة العامة إذا كان لازماً لنقيض الدائمة، ولم يكن نقيضها، فكيف يصح قولهم بأن المطلقة العامة نقيض الدائمة؟

(١) هذا تحقيق السيد الشريف الجرجاني في حاشيته على «شرح الشمسية». قال الفاضل السيالكوتي في التعليق عليه (١٢٦/٢): «لأنه حيثيذ يكون حكماً بالعام على الخاص، فيجوز أن يكون النقيض غير الرفع، وهو الإيجاب».

والمصنّف لم تعرّض لبيان نقيض الوقتيّة^[٣٦] والمتشرّة المطلقين من البسائط إذ لا يتعلّق بذلك غرض^[٣٧] فيما سيأتي من مباحث العكوس والأقيسة^(١)، بخلاف باقي البسائط، فتأمّل^[٣٨].

قوله: «وللمركبة» قد علمت أنّ نقيض كلّ شيء رفعه، فاعلم أنّ رفع المركّب إنّما يكون برفع أحد جزئيه لا على التعيين^(٢) ^[٣٩] بل على سبيل منع الخلو، إذ يجوز أن يكون برفع كلا جزئيه. فنقيض القضية المركبة نقيض أحد جزئيه على سبيل منع الخلو. فنقيض قولنا: «كلّ كاتب متحرّك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً» أي لا شيء من الكاتب بمتحرّك الأصابع بالفعل، قضية منفصلة مانعة الخلو^(٣)، وهي قولنا: «إنّما بعض الكاتب ليس بمتحرّك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب، وإنّما بعض الكاتب متحرّك الأصابع دائماً».

وأنت بعد اطلاعك على حقائق المركّبات ونقائق البسائط تتمكّن^[٤٠] من استخراج تفاصيل نقائص المركّبات.

قوله: «ولكن في الجزئية»^[٤١] بالنسبة إلى كلّ فرد^(٤) يعني: لا يكفي في أخذ نقيض القضية المركبة الجزئية التردّد بين نقيضي جزئيهما، وهما الكلّيتان، إذ قد يكذب^[٤٢] المركبة الجزئية كقولنا: «بعض الحيوان إنسان بالفعل لا دائماً»^(٥)، ويكذب كلا نقيضي جزئيهما أيضاً، وهما قولنا: «لا شيء»^[٤٣] من الحيوان بإنسان دائماً، وقولنا: «كلّ حيوان»^[٤٤] إنسان دائماً.



(١) فيه أنّ الماتن ذكر في فصل العكس المستوي أنّ الوقتيتين تتمكان مطلقة عامّة. وقياساً عليه تكونان مذكورتين هنا إجمالاً. وقد ذكر أنّ نقيض المركبة المفهوم المردّد بين نقيضي جزئيهما، وأحد جزئي الوقتية هي الوقتية المطلقة، وكذلك المتشرّة، فكان الأولى أن يذكر نقيضي الوقتية المطلقة والمتشرّة المطلقة. كأنّه لهذا قال: «فتأمّل».

(٢) إنّما قيّد بذلك لأنّه لا يجوز أن يكون نقيض المركّب أحد نقيضي الجزئيين على التعيين، لجواز كذب المركّب بالجزء الآخر، فحينئذ يلزم اجتماع النقيضين على الكذب، وذلك باطل. مثلاً قولنا: «كلّ إنسان حيوان بالفعل لا دائماً» لو كان نقيضه نقيض الجزء الأوّل بعينه لزم اجتماعهما على الكذب، ضرورة أنّ المركبة كاذبة بالجزء الآخر، فإنّه إشارة إلى قولنا: «لا شيء من الإنسان بحيوان بالفعل» وهو كاذب قطعاً، مع أنّ نقيض الجزء الأوّل - وهو قولنا: «ليس بعض الإنسان بحيوان بالدوام» - كاذب أيضاً. ميرزا محمد علي، الحاشية: ٣٢٠.

(٣) قد عرفت أنّ هذه القضية المانعة الخلو لازم نقيض القضية المركبة، فلا حرج من كون كليتيهما موجبتين. والاختلاف في الكيف شرط في النقيض الصريح فقط، كما أنّه على في حاشية اللكنوي برقم ٤١.

(٤) قد يتوهم أنّ هذه المركبة صادقة لصديق كلا جزئيه، وهما: «بعض الحيوان إنسان بالفعل» وهي صادقة بالذات، والجزء الآخر الذي يشير إليه اللادوام هو «بعض الحيوان ليس بإنسان بالفعل» وهي أيضاً قضية صادقة. فاعلم أنّهما صادقتان لو كانتا قضيتين مستقلّتين، وأنّما على تقدير كونها جزئي قضية مركبة فلا، إذ الحكم في القضية الواحدة على موضوع واحد، ولا يصحّ الحكم على موضوع واحد بهذين الحكمين، فتنبّه.

قوله: «تَمَكَّنَ» فَإِنَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْعُرْفِيَّةَ الْخَاصَّةَ
الْمَوْجِبَةَ الْكَلِيَّةَ مَرَكَّةً مِنْ عَرَفِيَّةٍ عَامَّةٍ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ
وَمُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ سَالِيَةٍ كُلِّيَّةٍ، وَنَقِيضُ الْأَوَّلِ السَّالِبَةُ الْجَزْئِيَّةُ
الْحَيْنِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ، وَنَقِيضُ الثَّانِي الدَّائِمَةُ الْمُطْلَقَةُ الْمَوْجِبَةُ
الْجَزْئِيَّةُ، ظَهَرَ أَنَّ نَقِيضَ الْعُرْفِيَّةِ الْخَاصَّةِ هُوَ الْمَفْهُومُ الْمَرْدُدُّ
بَيْنَ هَاتَيْنِ الْقَضِيَّتَيْنِ عَلَى سَبِيلِ مَنَعِ الْحُلُولِ.

فنقبض قولنا: «بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً» - أي لا شيء من الكتابات بمتحرك الأصابع بالفعل - قضية مانعة الخلو، هي قولنا: «إمّا ليس بعض الكتابات بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالفعل، وإمّا بعض الكتابات متحرك الأصابع دائماً».

وكذا نقيض الوجودية اللاضورية كقولنا: «كل إنسان كاتب بالفعل لا بالضرورة» - أي لا شيء منه بكاتب بالإمكان العام - الفضيحة المنفصلة المرددة بين نقيضي المطلقة العامة والممكنة العامة على سبيل منع الخلط، وهو قولنا: «إما بعض الإنسان ليس كاتباً دائماً، أو بعض الإنسان كاتبٌ بالضرورة».

وقس على هذا الوقتية والمتشعبة وغيرهما. (إس)

[٤٢] قوله: «لكنَّ في الجزئية» دفع للتوهم الناشئ من قوله: «وللمرجية» أنها وقعت مطلقة غير مقيّدة بالكلية، ومطلقات العلوم كليات، فيتوهم أن المفهوم المردّد نقض للمرجية الجزئية أيضاً. (عبد)

﴿٤٣﴾ قوله: «إذ قد يكذب» ضرورة أن بعض الحيوان إنسان دائماً، وبعضها ليس بإنسان دائماً.
قوله: «إذ قد يكذب» إذ نقيض الجزئية الكلية.
(عد)

[٤٤] قوله: «لا شيء من الحيوان» نقيض جزء
أوّل.

[۴۵] قوله: «کل حیوان» نقیض جزء ثانی.

[٣٦] قوله: «نقيض الوقتية» فنقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية. وهي التي حُكِمَ فيها بسلب الضرورة في وقتٍ معيَّن عن الجانبِ المخالف للحكم. ونقيض المنتشرة المطلقة الممكنة الدائمة. وهي التي حُكِمَ فيها بسلب الضرورة دائماً عن الجانبِ المخالف للحكم. فهما أيضاً من البسائط الغير المشهورة. ونسبتهما إلى الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة كنسبة الممكنة العامة والجزئية الممكنة إلى الضرورية المطلقة والشروط العامة. (أبو الفتح)

[۳۷] قوله: «لا يتعلّق» لا لأنّه لا نقائض لهما.
(عبد)

[۳۸] قوله: «فتأمل» إشارة إلى أنه لا بُدَّ من تنفيذها أيضاً استيفاءً للباب، وإن لم يتعلق به غرض علمي كما صرح به القوم. (إس)

[٣٩] قوله: «لا على التعين» فإنَّ رَفَعَ المركَّبِ قد يحصلُ برفع أحدِ جزئيه، وتارةً برفع كليهما.

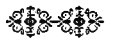
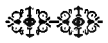
فرفعُ أحدِ جزئيه لا على التعيين - سواء كان في
ضمنِ رفعِ الجزئين أو يرفعه وحده - لازمٌ لرفعِ المركَّب.
(عدد)

[٤٠] قوله: «كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكٌ» فهذه شروطٌ
خاصّةٌ مركّبةٌ من الشروط العامّة والمطلقة العامّة،
فنفقيضُها هو نفقيضُ إحدى هاتين القضيتين على سبيل
منع الخُلُو. فنقيضُ الشروط العامّة الحينية الممكنة.
ونقيضُ المطلقة العامّة الدائمة المطلقة. فنقيضُ هذه
الشروط الخاصة هو المفهوم المردّد بين إحدى هاتين
القضيتين على سبيل منع الخُلُو. (إس)

[٤١] قوله: «تَمَكَّنَ» بَأَنْ تُحْلِلَ الْقَضِيَّةَ الْمَرْكَبَةَ إِلَى بَسَاطَتِهَا وَيُؤَخِّدَ نَقِيضَ كُلِّ قَضِيَّةٍ بَسِيطَةٍ، ثُمَّ يُجْعَلُ النِّقِضَانِ قَضِيَّةً مُنْفَصِلَةً بِإِتْيَانِ حَرْفِ التَّرْدِيدِ، وَهُوَ كَلِمَةُ «إِمَّا» (عَد)

وحينئذ فطريق أخذ نقيض المركبة الجزئية أن تُوضَعَ^[٤٦] أفراد الموضوع كلها، ضرورة أن نقيض الجزئية هي الكلية، ثم يُردّد بين نقيضي^[٤٧] الجزئين بالنسبة إلى كل واحد من الأفراد، ويقال في المثال المذكور: «كل حيوان^[٤٨] إما إنسان دائماً أو ليس بإنسان دائماً». وحينئذ فيصدق النقيض، وهي قضية حملية مرددة المحمول، فقوله: «إلى كل فرد^[٤٩] أي: من أفراد الموضوع.





بالفعل لا دائماً» - فإنَّ كلاً من هاتين القضيتين موجبتان،
ومن شرائط التناقض الاختلاف في الإيجاب والسلب
كما مرَّ، فجوابه أنَّ إطلاق النقيض ههنا على التَّجَوُّز، وفي
الحقيقة إنَّها مساوية لنقيضها. (إس)

[٤٩] قوله: «إلى كل فردٍ» يعني أنَّ التَّوْنين عوض
المضاف إليه. (عبد)

[٤٦] قوله: «أنَّ توضع» أي يؤتى القضية كناية.
(عبد)
[٤٧] قوله: «نقيضي الجزئين» أي نقيضي عمولي
الجزئين.

[٤٨] قوله: «كُلُّ حيوانٍ» إن قيل: إنَّ هذه القضية
الحملية المرددة المحمول كيف تكون نقيضاً للوجودية
اللدائمة المذكورة - أي قولنا: «بعض الحيوان إنسان»



فصل [في العكس المستوي]

العكس المستوي: تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف.

والموجبة إنما تنعكس جزئية، لجواز عموم المحمول أو التالي. والسالبة الكلية تنعكس كلية، وإلا لزم سلب الشيء عن نفسه. والجزئية لا تنعكس أصلاً، لجواز عموم الموضوع أو المقدم.

وأما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمات والعامتان حينئذ مطلقاً، والخاصتان حينئذ لا دائمة، والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقاً عامة. ولا عكس للممكتن. ومن السوالب تنعكس الدائمات دائمة مطلقاً، والعامتان عرفية عامة، والخاصتان عرفية لا دائمة في البعض. والبيان في الكل أن نقيض العكس مع الأصل يُنتج المحال. ولا عكس للبواقي بالنقض.

قوله: «طَرَفِي الْقَضِيَّة»^[١] سواء كان الطَرَفَانِ^[٢] هما الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي.

واعلم أن العكس كما يُطْلَق على المعنى المصدرِي المذكور، كذلك يُطْلَق على القضية الحاصلة من التبديل. وذلك الإطلاق مجازي، من قبيل إطلاق «اللفظ» على الملفوظ و«الخلق» على المخلوق.

قوله: «مع بقاء الصِّدْق» بمعنى أن الأصل^[٣] لو فُرض صدقه^[٤] لزم من صدقه صدق العكس، لا أنه يجب صدقهما في الواقع^[٥].

قوله: «والكيف»^[٦] يعني إن كان الأصل موجبة كان العكس موجبة. وإن كان سالبة كان سالبة.

(١) وجه التشديد ببقاء الكيف هو ما جاء في الحاشية رقم ٦ من أنهم استقروا القضايا فوجدوا القضية اللازمة الصدقي بعد العكس هي الموافقة في الكيف.

وللميرزا محمد علي في حاشيته على الحاشية ص ٧٥ تحقيق أتبع قال: «والتحقيق أن هذا الشرط - أي بقاء الكيف - مستدرك، وإن كثّر إيرادُه في كتبهم، لأنَّ اشتراط بقاء الصدق يُغني عنه، لظهور أنَّه إذا اختلف الكيف لم يبق الصدق أصلاً، ألا ترى أنَّه لا يصدق «بعض الناطق ليس بإنسان» في عكس قولنا: «كل إنسان ناطق»، مع أنَّه صادق، وكذا لا يصدق «بعض الإنسان ليس بحيوان»، مع صدق قولنا: «بعض الحيوان إنسان». وما يترأى من الصدق مع الاختلاف في الكيف كما في المثال المذكور سابقاً وأمثاله فهو ليس من حيث الذات، بل لخصوص المواد. وقد عرفت أنَّه المراد من الصِّدْق هو الصِّدْق من حيث الذات لا غير. نعم، لو قال: «مع بقاء الكيف والصدق» كما فعله بعضهم، لكان له وجه، فإنَّ إغناء المؤخر عن المقدم جائز كما مرَّت إليه الإشارة سابقاً، بخلاف إغناء المقدم عن المؤخر فإنه لا يجوز البتة.

[فصل في العكس المستوي]

[١] قوله: «طرفي القضية»^(١) أي جعل أحد

(عبد)

[٢] قوله: «بمعنى أن الأصل» يعني أنه ليس المراد

بالصدق ههنا الصدق النفس الأمري، بل ما هو شامل له وللصدق الفرضي. (عبد)

[٣] قوله: «لو فرض صدقه» نحو «كل إنسان

حجر» عكسه «بعض الحجر إنسان»، ويلزم صدقه على تقدير صدق الأصل.

وإنما شرط بقاء الصدق لأن عكس القضية لازم

لها، ويمتنع صدق الملزوم بدون صدق اللازم؛ فإن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم.

بخلاف بقاء الكذب^(٢) فإنه يجوز صدق اللازم

بدون صدق الملزوم، لجواز أن يكون اللازم أعم من الملزوم فقولنا: «كل حيوان إنسان» كاذب، وعكسه أي «بعض الإنسان حيوان» صادق، فلا مضائق. (إس)

[٤] قوله: «لا أنه يجب صدقهما» يعني ليس المراد

ببقاء الصدق أن الأصل والعكس يكونان صادقين في الواقع.

[٥] قوله: «والكيف» أي بقاءه، لأنهم تصفحوا

القضايا فلم يجدوها في الأكثر بعد التبديل صادقة لازمة إلا موافقة في الكيف. (عبد)

(٣) قيّد الشيخ المقتول في جميع مصنفاته (انظر شرح العلامة

القطب ١/ ١٣٢، طبعة بنياد حكمت صدرًا) العكس بقاء الكذب أيضاً، كما قيده الفاضل الأبهري في إيساغوجي (الفناري ص: ٤٥، طبعة تركة ١٣٠٥).

وقد نبّه العلامة القطب وغيره أنه خطأ. وصحّحه الفاضل الفناري بتأويلين لا يخلوان عن بعد. راجعهما للتفصيل.

الطرفين مكان الآخر، والآخر مكانه. والمراد بالتبديل التبديل المعنوي الذي يغيّر المعنى؛ ولهذا قالوا: «لا عكس للمنفصلات» أي لا عكس معتدّاً به للمنفصلات، لعدم الفائدة، إذ المعاندة بين الطرفين تبقى على حالها، سواء قدّم الطرف الآخر أو لا.

واعترض بأن العكس لازم القضية، مع أن قولنا: «بعض النوع إنسان» صادق، ولا يصدق عكس هذه، وهو «بعض الإنسان نوع».

وقد يجاب عنه بمنع صدق «بعض النوع إنسان»^(٣)، فإن «لا شيء من الإنسان بنوع» صادق. وينعكس إلى قولنا: «لا شيء من النوع بإنسان» فهو صادق، وهو يُناقض قولنا: «بعض النوع إنسان». (ملخص عبد النبي)

(١) قارن هذا بما قال صاحب إيساغوجي وغيره في تعريف العكس «هو أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الصدق و..» حيث يرد عليه أنه لا يشمل عكس الشرطيات.

ويرد عليه أيضاً أن الموضوع في الأصل هو ذاته، والمحمول مفهومي. وعند العكس لا يصير ذات الموضوع محمولا، ومفهوم المحمول موضوعاً.

فالماتن العلامة اختصر العبارة وتخلص عن الإيرادين أيضاً.

(٢) وجهه أن المعتبر في العلوم (في العكوس وغيرها من المباحث المنطقية) هو الحمل المتعارف. وهو الذي يكون الموضوع أو فرداً فرداً للمحمول. وليس كذلك في قولنا: «بعض النوع إنسان»، لأن فرد الموضوع فيه ليس فرداً للمحمول، بل هو نفس مفهوم المحمول. فقولنا: «بعض النوع إنسان» قضية كاذبة على تقدير الحمل المتعارف.

والتفصيل في شرح حمد الله على سلم العلوم (ص: ١٦٤).

قوله: «إنما تنعكس جزئية» يعني أن الموجبة سواء^[٧] كانت كليةً نحو «كلُّ إنسان حيوان»، أو جزئيةً نحو «بعض الإنسان حيوان» إنما تنعكس إلى الموجبة الجزئية، لا إلى الموجبة الكلية^[٨].
أمَّا صدق الموجبة الجزئية فظاهر^[٩]، ضرورة^[١٠] أنه إذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلاً^[١١] أو بعضاً^[١٢] لصدق^(١) الموضوع والمحمول في هذا الفرد^[١٣]، فيصدق الموضوع على أفراد المحمول^(٢) في الجملة.

وأما عدم صدق الكلية^[١٤]، فلأنَّ المحمول في القضية الموجبة قد يكون أعمَّ من الموضوع؛ فلو عكست القضية صار الموضوع أعمَّ، وستحيل صدق^[١٥] الأخصَّ كلياً على الأعمَّ؛ فالعكس اللازم الصدق^(٣) في جميع المواد^[١٦] هو الموجبة الجزئية.

هذا هو البيان في الحملات، وقس عليه الحال في الشرطيات^[١٧].

قوله: «لجواز عموم»^[١٨] بيان للجزء السلبي من الحصر المذكور. وأمَّا الإيجاب الجزئي فبديهى^[١٩] كما مرَّ.



(١) في الإيرانيين ونور عثمانية والراغب: «تصادق».

(٢) كذا في الطبعة الإيرانية. وفي نسخ المخطوط والطبعات الهندية: «فيصدق المحمول على أفراد الموضوع في الجملة». والذي أثبتناه هو

الظاهر المتبادر في العبارة.

(٣) كذا في نسخ المخطوط. وفي الطبعات الهندية: «اللازم الصادق». والأولى ما أثبتناه.

[٧] قوله: «سواء كانت» إشارة إلى أن اللام في قوله: «والموجبة» للاستغراق. (عبد)

[٨] قوله: «لا إلى الموجبة» إشارة إلى أن كلمة «إنها» للحصر، وله جزآن ثبوتي وسلبى. أمّا الثبوتى فهو أن كل موجبة تنعكس إلى موجبة جزئية. وأمّا السلبى فهو أن كل موجبة لا تنعكس إلى موجبة كلية. (عبد)

[٩] قوله: «فظاهر» فيه أن «كل شيخ كان شاباً» صادق، مع كذب عكسه، وهو «بعض الشاب كان شيخاً».

وقد يجاب عنه بأن «كان» مأخوذ في جانب المحمول، لا رابطة، فعكسه على هذا التقدير «بعض من كان شاباً شيخ» وهو صادق لا ما ذكر، فتدبر^(١). (مولانا محمد عبد الحليم)

[١٠] قوله: «ضرورة» تبيّة لإزالة الخفاء، فلا إشكال. ووجه الخفاء أن العكس لا بد وأن يكون موافقاً للأصل في الصدق، ففيه خفاء. (عبد)

[١١] قوله: «كلاً» أي صدقاً كلياً كما في الكلية.

[١٢] قوله: «بعضاً» أي صدقاً جزئياً كما في الجزئية. (عبد)

[١٣] قوله: «في هذا الفرد» أي فيكون هذا الفرد فرداً المحمول كما أنه فرد الموضوع، فيكون المحمول صادقاً على بعض الأفراد في الجملة، سواء صدق على جميع الأفراد أو لا.

فلو جعل ذلك المحمول الصادق على فرد الموضوع في الجملة موضوعاً وجعل الموضوع محمولاً وقيل في

«كل إنسان حيوان»: «بعض الحيوان إنسان» لكان صادقاً. فظهر صدق الموجبة الجزئية في عكس الموجبة مطلقاً. (عبد)

[١٤] قوله: «وأما عدم صدق الكلية» هذا هو الجزء السلبى للحصر المذكور. (عبد)

[١٥] قوله: «ويستحيل صدق» كيف، ولو كان الأخص صادقاً على كل ما يصدق عليه الأعم لم يبق بينهما عمومية وخصوصية أصلاً. (إس)

[١٦] قوله: «في جميع المواد» إننا قال: «في جميع المواد» إذ فيها كان المحمول مساوياً للموضوع يصدق العكس الكلى. (برهان)

[١٧] قوله: «في الشّروطيات» أي المتصلة للزّومية كقولنا: «كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً» ينعكس إلى قولنا: «قد يكون إذا كان هذا حيواناً كان إنساناً»، إذ لو انعكس إلى الكلية لزم استلزام الأعم الأخص، وهو باطل.

واعلم أنه لا عكس للسالبة الجزئية، ولا للاتّفاقيات، ولا للمنفصلات. (عبد)

- [١٨] قوله: «لجواز عموم» في بعض المواد كقولنا: «كل إنسان حيوان» و«كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة». فلو انعكستا كليتين، لزم حمل الأخص على كل أفراد الأعم في الحملية، واستلزام الأعم الأخص في الشرطية، وكلاهما محال، أمّا حمل الأخص على كل أفراد الأعم فظاهر، وأمّا استلزام الأعم للأخص فلأنه لو استلزم الأخص لزم أن يوجد الأخص كلما وجد الأعم، وذلك يبيّن البطلان.

وإذا ثبت عدم انعكاس الموجبة إلى الكلية في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها إلى الكلية مطلقاً، لأن معنى عدم انعكاس القضية أن لا يلزمها العكس لزوماً كلياً. وذلك لا يتبيّن بمجرد صدق العكس مع القضية في

(١) الحق في الجواب أن حفظ الربط الزماني بعينه ليس بلازم في العكس كما أن حفظ الجهة ليس بلازم فيه، فعكسه «بعض الشاب يكون شيخاً». والتفصيل في شرح حمد الله على السلم (ص: ١٦٧).

قوله: «ولا لزوم^[٢٠] سلب الشيء عن نفسه» تقريره أن يقال: كلما صدق قولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر» صدق قولنا: «لا شيء من الحجر بإنسان»، وإلا لصدق نقيضه^[٢١]، وهو «بعض الحجر إنسان»؛ فنضمه مع الأصل فنقول: «بعض الحجر إنسان». ولا شيء من الإنسان بحجر» ينتج «بعض الحجر ليس بحجر». وهو سلب الشيء عن نفسه. وهذا محال^(١)، منشأه هو نقيض العكس، لأن الأصل صادق^[٢٢]، والهيئة مُتَّبَعَةٌ؛ فيكون نقيض العكس باطلاً؛ فيكون العكس حقاً. وهو المطلوب.

قوله: «عموم الموضوع»^(٢) وحيث^[٢٣] يصح سلب الأخص من بعض الأعم، لكن لا يصح سلب الأعم من بعض الأخص، مثلاً يصدق «بعض الحيوان ليس بإنسان»، ولا يصدق^[٢٤] «بعض الإنسان ليس بحيوان».

قوله: «أو المقدم»^[٢٥] مثلاً يصدق^[٢٦]: «قد لا يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً»، ولا يصدق^[٢٧] «قد لا يكون إذا كان الشيء إنساناً كان حيواناً».

قوله: «وأما بحسب الجهة» يعني أن ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكم والكيف، وأما بحسب الجهة إلخ.



(١) نقل المحشي في الحاشية رقم ٥٠ إيراداً على استحالة سلب الشيء عن نفسه، خلاصته أنه يجوز سلب الشيء عن نفسه، بأن يكون صدق السالبة بسلب الموضوع. وأجيب عنه بأنه لا يصح هنا - في قولنا «بعض الحجر ليس بحجر» - أن يكون بسلب الموضوع، لأن صدقه على تقدير صدق الصغرى الموجبة - وهو قولنا: «بعض الحجر إنسان» - وهو يقتضي وجود الموضوع. وأورد عليه: أن ما استدلل به لا يتهم دليلاً، لجواز أن يكون بعض أفراد الموضوع موجوداً فيصدق الموجبة الجزئية الصغرى، وبعضها غير موجود فيصدق النتيجة السالبة الجزئية. وأجيب عنه: بأننا لا نسلم ذلك، لأن موضوع النتيجة هو الموضوع في الصغرى، فإذا ثبت أن موضوع الصغرى موجود، فلا يصح القول بانتفاء الموضوع في النتيجة، وإلا لاختلف موضوع الصغرى وموضوع النتيجة. انظر: حاشية الميرزا محمد علي، الحاشية ص: ٣٢٧

(٢) أورد عليه بعض المحققين أن السالبة الجزئية من حيث الكمية والكيفية غير آية عن الانعكاس. لأننا لو كانت آية عنه من حيث الكمية والكيفية لم تنعكس الخاصتان منها. فإطلاق القول هنا بأن السالبة الجزئية لا تنعكس غير مناسب، وقد أطلق القول بانعكاس السالبة الكلية، مع أن كثيراً من موجهاتها لا تنعكس. انظر: شرح العلامة بحر العلوم على سلم العلوم ص: ٢٠٥، طبعه المطبع المجتبي، باكستان

مادة واحدة، بل يحتاج إلى برهان منطقي على جميع المواد.
فافهمه. (تذهيب)

[١٩] قوله: «فبديهي» ولهذا لم يتعرض لبيانها
بالدليل. (عبد)

[٢٠] قوله: «والإلزام» يعني أن السالبة الكلية
تنعكس كنفيها في الكم، أي بشرط أن يكون من
الموجّهات التي سيذكر أنّها منعكسة. وهي الدائماتان
والعامتان والخاصتان. وإلا لزم إلخ. (أبو الفتح)

[٢١] قوله: «والإلزام نقيضه» وإلا لزم ارتفاع
النقيضين.

[٢٢] قوله: «لأن الأصل صادق» يعني أن الأصل
مفروض الصدق، فكيف يكون منشأ للمُحال، وإلا لكان
باطلاً. هذا خلف. والهيئة - أي الشكل الأول - متبعة بلا
شبهة، لكونه بديهي الإنتاج. فمنشأ هذا المحال ليس إلا
نقيض العكس، فهو باطل، لأن المستلزم للمُحال محال
بالضرورة. وإذا كان النقيض باطلاً فالعكس حق، وإلا
لزم ارتفاع النقيضين. فثبت المطلوب بلا شبهة. (إس)

[٢٣] قوله: «وحينئذ» أي حين عموم الموضوع.

[٢٤] قوله: «ولا يصدق» وإذا لم يصدق هذا فلا
يصدق «كل إنسان ليس بحيوان» بالطريق الأولى، فإنّ
العام كما يمتنع سلبه عن بعض أفراد الأخص، كذلك
يمتنع عن جميع أفرادها، بل امتناعه أفحش من الأول
وأزيد. فالسالبة الجزئية لا يتحقق عكسها لا كلية ولا
جزئية. (إس)

[٢٥] قوله: «أو المقدم» يرد ههنا كما أن السالبة
الكلية إنّما تنعكس سالبة كلية في ضمن بعض الموجّهات
لا مطلقاً، كذلك السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية في
الخاصتين وإن لم تنعكس في غيرهما، فإن السالبة الجزئية
منها تنعكس سالبة جزئية عريقة خاصة، كما سيصرّح به
المصنّف في بحث «عكس النقيض». ولعلّه تسامح ههنا.

بناءً على ندرة انعكاسها، واعتداداً على تحقيق الحال في
ثاني الحال.

وأما قوله: «لجواز إلخ» ففيه بحث، لأن كون
الموضوع أعم من المحمول في السالبة الجزئية الحملية
إنّما يدلّ على عدم انعكاسها إلى السالبة الجزئية الدائمة أو
الضرورية، لا على عدم الانعكاس مطلقاً، إذ ربّما يصدق
سلب الأعم عن بعض الأخصّ بجهة أخرى كالإطلاق
العام والإمكان العام، فإن الساكن بالإرادة أخصّ
مطلقاً من المتحرّك بالإرادة مع أنّه يصدق قولنا: «ليس
بعض الساكن بالإرادة متحرّكاً بالإرادة بالإطلاق العام»،
أو بالإمكان العام». (شرح تهذيب از مير أبو الفتح محمّي
شرح ملا جلال)

[٢٦] قوله: «مثلاً يصدق» الصواب أن يستدلّ
على عدم انعكاس السالبة الجزئية في غير الخاصّتين بما
اشتهر عندهم من أن ما عدهما قضايًا أخصّ بعضها
الضرورية، وبعضها الوقتية. والسالبة الجزئية لا
تنعكس منهما لصدق قولنا: «بعض الحيوان ليس بإنسان»
بالضرورة، مع كذب قولنا: «بعض الإنسان ليس
بحيوان بالإمكان العام»، ضرورة أن كلّ إنسان حيوان
بالضرورة، ولصدق قولنا: «ليس بعض القمر منخسفاً
بالضرورة وقت التربع دائماً»، مع كذب قولنا: «ليس
بعض المنخسف بقمر بالإمكان العام»، ضرورة أن كلّ
منخسف قمر بالضرورة.

ومن البين أن عدم انعكاس الأخصّ يستلزم عدم
انعكاس الأعم مطلقاً. (أبو الفتح)

[٢٧] قوله: «ولا يصدق» سرّه أنّه كما يمتنع
سلب الأعم عن بعض أفراد الأخصّ كذلك يمتنع
سلب الأعم على بعض تقادير الأخصّ، فإنّ التقادير في
الشروطية بمنزلة الأفراد في الحملية. (إس)

قوله: «الدائماتان» أي الضرورية^(١) والدائمة، مثلاً كلّها صدق قولنا: «بالضرورة أو دائماً كلُّ إنسانٍ حيوانٌ»، صدق قولنا: [٢٨] «بعض الحيوان إنسانٌ بالفعل حينَ هو حيوانٌ»، وإلا فيصدق نقيضه وهو «دائماً لا شيءٌ من الحيوان بإنسانٍ ما دام حيواناً»؛ فهو مع الأصل^[٢٩] يُنتج «لا شيءٌ من الإنسان بإنسانٍ بالضرورة أو دائماً». هذا خلفٌ.

قوله: «والعائتان» أي المشروطةُ العامّةُ والعرفيّةُ العامّةُ، مثلاً إذا صدق «بالضرورة أو باللدوام كلُّ كاتبٍ متحرّكٌ الأصابع ما دام كاتباً» صدق «بعض متحرّك الأصابع كاتبٌ بالفعل حين هو متحرّك الأصابع»، وإلا فيصدق نقيضه وهو «دائماً لا شيءٌ من متحرّك الأصابع بكاتبٍ ما دام متحرّك الأصابع». وهو مع الأصل^[٣٠] يُنتج قولنا: «بالضرورة أو باللدوام لا شيءٌ من الكاتب بكاتبٍ ما دام كاتباً». هذا خلفٌ.

قوله: «والخاصّتان» أي المشروطةُ الخاصّةُ والعرفيّةُ الخاصّةُ تنعكسان إلى حينيّةٍ مُطلقةٍ مقبّدةٍ باللدوام.

أمّا انعكاسهما إلى الحينيّة المُطلقة^[٣١]، فلائّه كلّها صدقت الخاصّتان صدقت العامّتان^[٣٢]، وقد مرَّ أن كلّها صدقت العامّتان صدقت في عكسهما^[٣٣] الحينيّة المُطلقة.

وأما اللادوام^[٣٤] فبيان صدقه أنّه لو لم يصدق لصدق نقيضه؛ ونضمُّ هذا النقيض إلى الجزء الأول من الأصل، فيُنتج نتيجة، ونضمُّ النقيض إلى الجزء الثاني من الأصل فيُنتج ما ينافي تلك النتيجة، مثلاً كلّها صدق «بالضرورة أو باللدوام كلُّ كاتبٍ متحرّك الأصابع ما دام كاتباً دائماً» صدق في العكس^[٣٥] «بعض متحرّك الأصابع كاتبٌ بالفعل حين هو متحرّك الأصابع لا دائماً».

أمّا صدق الجزء الأول فقد ظهر ممّا سبق.

وأما صدق الجزء الثاني- أي اللادوام، ومعناه «ليس بعض متحرّك الأصابع كاتباً بالفعل» - فلائّه لو لم يصدق لصدق نقيضه، وهو قولنا: «كلُّ متحرّك الأصابع كاتبٌ دائماً». فنضمُّه مع الجزء

(١) المشهور - وعليه عامة المنطقيين - أنّ الدائمتين تنعكسان دائماً. والعائتين عرفة عامّة. وذهب غير واحد من محقّقي المتأخّرين إلى أنّ كلّها تنعكس كنفسها، فالضرورة تنعكس ضروريّة، والمشروطة العامّة مشروطة عامّة.

أمّا انعكاس الدائمة والعرفيّة العامة فبياناه في المذكور في الكتاب. وأما الضرورية والمشروطة العامّة فوجه عدم انعكاسهما كنفسهما عند الجمهور أن نقيضيهما - وهما الممكنة العامة والحينية الممكنة - لا تصلحان لصغورية الشكل الأول. فلا يجري فيه دليل الخلف. فقال المجوّزون: إنّ كلّهما يستلزم صدق الممكنة العامة، والحينية الممكنة، وهما تستلزمان المطلقّة العامّة والحينية المطلقة. وتصلحان لصغورية دليل الخلف. وبالجملّة فعليّة الإمكان مستلزّمة لإمكان الفعلية. والتفصيل في شرح حمد الله على



دام متحرّك الأصابع،^(١) فَيُنتِج سلب الشيء عن نفسه. وليس منشأ الصُّغرى لفرض صدقها، ولا الهيئة لأنها بديهة الإنتاج، فهو من الكبرى، وهو نقيض العكس، فيكون باطلاً، فالعكس حقٌّ، وإلا لزم ارتفاع النقيضين. (محصل)

[٣١] قوله: «الجينية المطلقة» يعني أن وجه انعكاس المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة إلى الجينية المطلقة أنها لازمة للعائتين، لكونها منعكسيتين إليها كما مرّ، ولا شك أن العائتين لازمتان للخاصتين. ولازم لازم الشيء يكون لازماً لذلك الشيء. ولا نعي بالعكس إلا هذا القدر. (إس)

[٣٢] قوله: «صدقت العائتان» ضرورة وجود الجزء عند وجود الكل. (عبد)

[٣٣] قوله: «صدقت في عكسهما» ضرورة أن العكس لازمٌ. ووجود الملزوم يستلزم وجود اللازم. ويصير اللازم لازماً للخاص. (عبد)

[٣٤] قوله: «وأما اللادوام» يعني ليس هذا اللادوام عكس لادوام الأصل، إذ لو كان كذلك لكفى في بيانه مثل ما مرّ في بيان انعكاسهما إلى الجينية المطلقة^(٢). فمرادهم من الجينية المطلقة اللادائمة عكس المشروطة الخاصة - مثلاً - أن مجموعهما عكس لهذا المركّب، لأن الجزء الأول من العكس عكس الجزء الأول من الأصل، والثاني من الثاني.

(٢) فيه نظر، لأنه لم يسبق لا في كلام الماتن ولا في كلام المحثي بيان انعكاس المطلقة العامة. وسيأتي في كلام الماتن أن المطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة. ولعله توهم منه صاحب هذه الحاشية. ولا يصح كلامه، إذ ما ذكره الماتن من انعكاس المطلقة العامة مطلقة عامة كان في الموجبات، والمطلقة العامة في مثالنا هي سالبة، والمطلقة العامة السالبة لا عكس لها كما سيأتي في كلام الماتن والمحثي، فتدبر ولا تكن من الغافلين.

[٢٨] قوله: «صدق قولنا» قيل: يكفي في عكس الضرورية والدائمة المطلقة العامة فقط، فالجينية زائدة على الحاجة.

أقول^(١): الحكم في الدليل على المثال المذكور على أفراد الإنسان بوصف الحيوانية، والحكم في عكس ذلك المثال على أفراد الحيوان بوصف الإنسانية، فلو لم يكن جينية مطلقة لكانت مخالفة للأصل، لأنه يجوز في العكس انفكاك ذات الموضوع - وهو الحيوان - عن الوصف العنواني - وهو الحيوانية - وإن لم يتصوّر في المثال المذكور.

[٢٩] قوله: «فهو مع الأصل» يعني إذا صمّمنا هذا النقيض مع الأصل بأن نجعل الأصل لإيجابه صُغرى، وهذا النقيض كبرى، فحصل الشكّل الأول بأن يقال: «بالضرورة أو دائماً كل إنسان حيوانٌ. ودائماً لا شيء من الحيوان بإنسان ما دام حيواناً»، يُنتِج «لا شيء من الإنسان بإنسان بالضرورة أو دائماً». فيلزم سلب الشيء عن نفسه، وهو محالٌ.

فمنشأ هذا المحال إمّا الصُّغرى أو الكبرى أو الهيئة. والأول باطلٌ فإنّه مفروضُ الصدق، والثالث أيضاً باطلٌ فإنّ الشكل الأول بديهيُّ الإنتاج، فتعين الثاني. فمنشأ المحال هو نقيض العكس، فهو باطلٌ، فالعكس حقٌّ، وإلا لزم ارتفاع النقيضين، وهو محالٌ. (إس)

[٣٠] قوله: «وهو مع الأصل» بأن يقال: «بالضرورة أو باللدوام كل كاتب متحرّك الأصابع ما دام كاتباً. ولا شيء من متحرّك الأصابع بكاتب ما

(١) أقول: الإيراد غير وارد، لأنّ العكس أخصّ القضايا اللازمة بطريق التبدّل، كما صرّح به السيد في حاشيته على القطبي (١٤٢/٢). والجينية المطلقة أخصّ من المطلقة العامة، فكون العكس الجينية المطلقة لا ينافي صدق المطلقة العامة في صورة العكس.

الأول من الأصل، ونقول: «كُلُّ متحرك الأصابع كاتب دائماً». وكلُّ كاتبٍ متحرك الأصابع ما دام كاتباً. ينتج «كُلُّ متحرك الأصابع متحرك الأصابع دائماً».

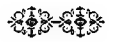
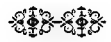
ثم نضّمه^[٣٦] إلى الجزء الثاني من الأصل، ونقول: «كُلُّ متحرك الأصابع كاتب دائماً. ولا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل». يُنتج «لا شيء من متحرك الأصابع بمتحرك الأصابع بالفعل».

وهذا ينافي النتيجة السابقة^[٣٧]، فيلزم من صدق نقيض لا دوام العكس اجتماع المتنافيين^[٣٨]، فيكون باطلاً، فيكون اللا دوام^(١) حقاً، وهو المطلوب.

قوله: «الوقتيتان والوجوديتان والمطلقةُ العامّةُ مطلقةُ عامّة» أي القضايا الخمس^[٣٩] تنعكس كلُّ واحدة منها إلى مطلقةٍ عامّةٍ فيقال: لو صدق «كُلُّ ج ب»^[٤٠] بإحدى الجهات الخمس لصدق «بعض ب ج بالفعل»؛ وإلا لصدق نقيضه، وهو «لا شيء من ب ج دائماً». وهو مع الأصل ينتج «لا شيء من ج ج». هذا خلف.



(١) في الراغب والطبعة الإيرانية: «لا دوام العكس». وهو المراد هنا، وإن لم يذكر في النسخ الأخرى.



[٣٧] قوله: «السابقة» أي الخارجة من الشكل الأول بضمّ ذلك النقيض إلى الجزء الأول من الأصل المفروض الصدق، أي كل متحرّك الأصابع متحرّك الأصابع دائماً. (إس)

[٣٨] قوله: «اجتماع المتناقضين» ولم يقل: «اجتماع النقيضين» لأن السالبة الكلية لا تكون نقيضاً اصطلاحاً للموجة الكلية على ما مرّ. (عبد الحليم)

[٣٩] قوله: «القضايا الخمس» هي الضرورة الذاتية في وقت معيّن وغير معيّن [مع اللادوام الذاتي]^(٢)، والفعلية مع اللاضرورة الذاتية، واللازوم الذاتي، والفعلية.

[٤٠] قوله: «كل ج ب» اعلم أنّهم وضعوا للموضوع كلمة «ج» وللمحمول كلمة «ب» لفوائد، منها الاختصار.

فمعنى هذه القضية «كل إنسان حيوان» مثلاً؛ فإذا قلنا: «كل إنسان حيوان بإحدى الجهات الخمس» فمعكسه «بعض الحيوان إنسان بالفعل» وهو صادق كلّما تحقّق الأصل، فإنّه لو لم يكن صادقاً لصدق نقيضه، وهو «لا شيء من الحيوان بإنسان دائماً»، فإذا ضمّمناه بالأصل بأن نجعله كبرى والأصل صغرى بأن نقول: «كل إنسان حيوان بإحدى الجهات الخمس. ولا شيء من الحيوان بإنسان دائماً» يُنتج «لا شيء من الإنسان بإنسان». وهو محال، فنقيض العكس المستلزم للمحال محال فالعكس حقّ وهو المطلوب. (إس)

وإنما قلنا إنّ هذا اللادوام ليس عكس لادوام الأصل، لأن لادوام الأصل في المثال الآتي إشارة إلى مطلقة عامّة سالبة كلية. فلو كان لادوام العكس في ذلك المثال عكساً للادوام الأصل لكان لادوام العكس إشارة إلى سالبة كلية مطلقة عامّة لأن السالبة الكلية تنعكس كنفسها، وهو إشارة إلى سالبة جزئية مطلقة عامّة. فلا ملاحظة هنا إلا إلى المجموع لا إلى الأجزاء. فافهم. (عبد)

[٣٥] قوله: «صدق في العكس» الضابطة في الموجبات أنّ ما يصدق عليه الإطلاق العامّ - وهي القضايا الإحدى عشر - فإن لم يصدق عليه اللادوام الوصفي - وهو العرفي العامّ - انعكس إلى موجبة جزئية مطلقة عامّة، سواء كان الأصل كلياً أو جزئياً، وهي خمس قضايا: الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامّة.

وإن صدق، فإن لم يكن مقيداً باللازوم انعكس إلى موجبة جزئية حينية مطلقة^(١)، وهي أربعة قضايا: الدائماتين والعامّتان. وإن كان مقيداً به انعكس إلى موجبة جزئية حينية مطلقة لا دائمة، وهما قضيتان: الخاصّتان. (ن)

[٣٦] قوله: «ثمّ نضمّ» أي ثمّ نضمّ هذا النقيض - أي قولنا: «كل متحرّك الأصابع كاتب دائماً» - إلى الجزء الثاني من الأصل، أي القضية المفهومة من لادوام الأصل، بأن يجعل هذا النقيض صغرى الشكل الأول، والجزء الثاني كبرى. (إس)

(٢) لا بد من هذه الزيادة، لأنّ الوقتيتين هما الوقتية المنتشرة، وهما من القضايا المركّبة، وليس المراد الوقتية المطلقة المنتشرة المطلقة.

(١) وقع في النسخ المطبوعة لهذه الحاشية «انعكس إلى موجبة جزئية مطلقة دائمة» وهو غير صحيح، إذ ليس عندهم قضية بهذا الاسم، ثم هو مخالف لما تقرّر عندهم من أنّ الدائميتين والعامّتين تنعكس حينية مطلقة. والتصحيح من تحفه شاهجاني (ص/ ١١٢).

قوله: «ولا عكس للمُمكنين» اعلم أنَّ صدق وصف الموضوع^[٤١] على ذاته في القضايا المعبرة في العلوم بالإمكان^[٤٢] عند الفارابي^(١)، وبالفعل عند الشيخ؛ فمعنى «كلُّ ج ب بالإمكان» على رأي الفارابي هو أنَّ كلَّ ما صدق عليه ج بالإمكان صدق عليه ب بالإمكان. ويلزمه العكس^[٤٣] حيثنَّه، وهو أنَّ بعض ما صدق عليه ب بالإمكان صدق عليه ج بالإمكان.

وعلى رأي الشيخ معنى «كلُّ ج ب بالإمكان» هو أنَّ كلَّ ما صدق عليه ج بالفعل صدق عليه ب بالإمكان، فيكون عكسه على أسلوب الشيخ هو أنَّ بعض ما صدق عليه ب بالفعل صدق عليه ج بالفعل. ولا شك أنَّه لا يلزم من صدق الأصل حيثنَّه صدق العكس.

مثلاً إذا فُرض أنَّ مركوب زيد بالفعل منحصرٌ في الفرس^[٤٤] صدق «كلُّ حمار بالفعل مركوبٌ زيد بالإمكان». ولم يصدق عكسه^[٤٥] وهو أنَّ «بعض مركوب زيد بالفعل حمارٌ بالإمكان».

فالمصنَّف لما اختار مذهب الشيخ، إذ هو المتبادر^[٤٦] في العرف واللغة، حكَّم بأنَّه لا عكس للمُمكنين^[٤٧].

(١) اعلم أنَّ المراد من الإمكان عند الفارابي هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود - كما نبَّه عليه المحنِّي في الحاشية رقم ٤٢، لا الإمكان الاستعدادي كما وهم المحقِّق الطوسي والعلامة القطب الشيرازي حيث ردَّا قولَ الفارابي بأنَّ الشيء الذي يصحُّ أن يكون إنساناً - كالنطفة - لا يقال له إنسان. فزعموا أنَّه يدخل النطفة - مثلاً - الإنسان في مثل قولنا: «كلُّ إنسان حيوان»، مع أنها ليست بحيوان.

انظر شرح الإشارات ١/ ١٦٢، دُرَّة التاج ٣٥٥، طبعة انتشارات حكمت، تصحيح سيد محمد مشكوة

(٢) اعلم أنَّ اعتبار الفعلية في عقد الوضع عند الشيخ لا يعني أنَّ المعبر عنده الوجود في الأعيان، حتى لا يشمل الموضوع إلا الأفراد التي دخلت في الوجود. بل يشمل الوجود والفرض.

وبعبارة أخرى: لو كانت الفعلية عنده مقتصرة على الوجود الخارجي لكان قولك: «كل أسود مهيَّب» يشمل الحبيشي الموجود، وأما الحبيشي الذي نفرض وجوده، فلا يشمل موضوع هذه القضية. ولما كان المعبر في الفعلية أعم من الوجود والفرض اشتمل موضوع هذه القضية الحبيشي الموجود، والحبيشي الغير الموجود الذي فرضنا وجوده.

هذا تحقيق مذهب الشيخ عند المحققين. ونعبر عنه باختصار بأنَّ المعبر عند الشيخ الفعل الشامل للوجود والفرض، والمراد من الفرض هو فرض الوجود. هذا ما حقَّقه الفاضل السيالكوئي في حاشيته على شرح الشمسية ٢/ ٤٠ - ٤١ وارتضاه القاضي البهاري صاحب السلم وشرحه حمد الله ص/ ٤٦ وملايين ٢١٦ - ٢١٧.

وزعم العلامة قطب الدين الرازي شرح المطالع ٢/ ١٠٤ - ١٠٨ أنَّ مراد الشيخ من الفرض هو فرض الاتصاف، بمعنى أنَّ قولنا: «كل أسود مهيَّب» يدخل فيه الرومي أيضاً إذا فرضناه متصفاً بالسواد بالفعل.

وفرقه عن مذهب الفارابي أنَّ الرومي يدخل في أفراد الأسود بدون الحاجة إلى الفرض، وأما على مذهب الشيخ فيدخل فيه بعد أن فرضناه أسود بالفعل.

وتبعه المير أبو الفتح في حاشيته على تهذيب المنطق، وزعم أنَّ للممكنين تنعكسان عند الشيخ على هذا التحقيق.

والصواب هو ما حقَّقه الفاضل السيالكوئي، ومراجعة حاشيته على شرح الشمسية مفيدة جداً، وقد عدَّ المفاسد المترتبة على هذا التفسير.

قوله: «تنعكس الدائماتان دائمة» أي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقاً، مثلاً إذا صدق قولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة أو بالدوام» صدق «لا شيء من الحجر بإنسان دائماً»، وإلا لصدق نقيضه، وهو «بعض الحجر إنساناً بالفعل»، وهو مع الأصل^[١٨] ينتج: «بعض الحجر ليس بحجر دائماً»، هذا خلف.

قوله: «والعائتان عرفية عامة» أي المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية عامة، مثلاً إذا صدق «بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب ساكن الأصابع ما دام كاتباً» لصدق «بالدوام لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكن الأصابع»، وإلا فيصدق نقيضه، وهو قولنا: «بعض ساكن الأصابع كاتب حين هو ساكن الأصابع بالفعل». وهو مع الأصل^[١٩] يُنتج «بعض ساكن الأصابع ليس بساكن الأصابع حين هو ساكن الأصابع»، هو محال^[٢٠].

قوله: «والخاصتان»^[٢١] أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان عرفية عامة - أي عرفية عامة سالبة كلية - مقيدة بالدوام في البعض، وهو إشارة إلى مطلقة عامة موجبة جزئية.

فنقول: إذا صدق «لا شيء من الكاتب ساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً» صدق «لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكناً لا دائماً في البعض» - أي بعض الساكن كاتب بالفعل.

يجوز كما في «العقلاء ليس بعقلاء» أي الأفراد المدومة في الخارج ليست بعقلاء في الخارج.

قال عبد الحليم: السلب والإيجاب لكونه نسبة لا يُعقل إلا بين شيئين متغايرين بالذات أو بالاعتبار، فإثبات الشيء لنفسه وسلبه عنه إنما يتصور إذا لوحظ الشيء باعتبارين يكونان مرأتين لملاحظته، ولا يكونان مأخوذتين في جانب الموضوع والمحمول.

ثم إن أريد بإثبات الشيء لنفسه وسلبه عنه أن الشيء باعتبار ثبوته ثبت له نفسه أو تسلب عنه كما في سائر الصفات فبطلانه ظاهر، وإن أريد إثباته في نفسه وسلبه كذلك صح ذلك فإن الشيء إذا كان معدوماً لصدق سلبه عن نفسه بمعنى أنه مرتفع بالمرّة وليس في نفسه وثابتاً، فاندفع ما قيل: كيف يصدق سلب الشيء عن نفسه مع أن السلب نسبة لا بُدّ له من أمرين. (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٥١] قوله: «والخاصّتان» الضابطة في السوالب أن السالبة الجزئية لا تنعكس إلا في الخاصتين، فإنها تنعكسان عرفة خاصة.

وأما السالبة الكلية فإن لم يصدق عليها الدوام الوصفي - أعني العرفي العام - فلا تنعكس أصلاً، وهي السوالب السبع الوقتيان والوجوديان [والممكنان] (١) والمطلقة العامة.

وقوله: «الموجب» يعني القضية الموجبة، لأن نقيض العكس قضية موجبة كما هو مذكور في الشرح.

وكلام المحشي هذا دفع إيراد يرد على قول الشارح: «وهو محال» وتقريره: أننا لا نسلم أن هذه النتيجة - بعض ساكن الأصابع ليس بساكن الأصابع حين هو ساكن الأصابع - محالة، لأن السالبة لا يقتضي وجود الموضوع، فتصح بسلب الموضوع أيضاً. فدفعه المحشي بأن هذه القضية السالبة صادقة على تقدير القضية الموجبة المذكورة صغرى في القياس - وهي قضية نقيض العكس - فلا تصح القضية بانعدام الموضوع.

(٢) ساقط من الأصل المطبوع. ولا يصح الكلام بدونه.

الثالث: العكس، تقريره: أن قولنا: «لا شيء من ج ب بالضرورة» ينعكس إلى قولنا: «لا شيء من ج ب بالضرورة»، وقد كان «بعض ج ب بالإمكان»، هذا خلف.

والمتأخرون قالوا بعدم انعكاسهما، وأجابوا عن هذه الاستدلالات، فعن الأولين بمنع إنتاج الصغرى الممكنة في الأول والثاني، وعن الثالث بمنع انعكاس السالبة الضرورية سالبة ضرورية.

والحق ما يُستفاد من كلام الشارح من أن المعبر في عقد الوضع لو كان صدق الوصف العنوايي على الذات بالإمكان كما هو مذهب الفارابي فهما تنعكسان إلى الممكنة العامة بالضرورة، وإن كان صدقه عليها بالفعل كما هو ظاهر من كلام الشيخ فلا عكس لها كما علمت في الشرح مشروحاً. (إس)

[٤٨] قوله: «وهو مع الأصل» بأن يجعل هذا النقيض لإيجابه صغرى، والأصل لكليته كبرى، فيلزم سلب الشيء عن نفسه. ومنشأه ليس الأصل، لأنه مفروض الصدق. وأما الهيئة لأنها بديهيّة الإنتاج، فليس إلا هذا النقيض، فيكون باطلاً، فالعكس حق. (محصل)

[٤٩] قوله: «وهو مع الأصل» بأن يجعل هذا النقيض صغرى لكونه موجباً، والأصل كبرى لكليتها.

فما لزم من سلب الشيء عن نفسه ليس منشأه هو الهيئة، لأن الشكل الأول بديهيّ الإنتاج، ولا الأصل، لأننا فرضنا صدقه، بل هذا النقيض، فيكون باطلاً، فالعكس حق. (عبد الحليم)

[٥٠] قوله: «وهو محال» لما فيه من سلب الشيء عن نفسه الموجودة، بحكم فرض صدق نقيض العكس الموجب المقتضي وجود الموضوع، لا المدومة (١) حتى

(١) العبارة في الأصل هكذا: «المقتضي وجود الموجود المدومة». وهو خطأ كما لا يخفى، وقد أصلحته إلى ما ترى، وهو الموافق للسياق.

أمّا الجزء الأول^[٥٢] فقد مرّ بيّانه^[٥٣] من أنّه لازمٌ للعامّتين، وهما لازمتان للخاصّتين، ولازمُ اللازم لازمٌ.

وأمّا الجزء الثاني^[٥٤] فلاّنه لو لم يصدق لصدق نقيضه، وهو «لا شيء من ساكن الأصابع بكتابٍ دائماً». فهذا مع اللادوام الأصل^[٥٥] وهو «كلُّ كاتبٍ ساكنُ الأصابع بالفعل» ينتج «لا شيء من الكاتب بكتابٍ دائماً». هذا خلفٌ.

وإنّما لم يلزم اللادوام^[٥٦] في الكلّ لأنّه يكذب في مثالنا هذا «كلُّ ساكنٍ كاتبٌ بالفعل» لصدق قولنا: «بعض الساكن ليس بكتابٍ دائماً» كالأرض^[٥٧].

قال المصنّف: «السّرُّ في ذلك أنّ لا دوام السالبة^[٥٨] موجبةٌ، وهي إنّما تنعكس جزئية^(١). وفيه تأمّلٌ، إذ ليس انعكاسُ المجموع إلى المجموع^[٥٩] منوطاً بانعكاس الأجزاء إلى الأجزاء، كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجّهات الموجبة على ما مرّ، فإنّ الخاصّتين الموجبتين تنعكسان إلى الحينيّة اللادائمة، مع أنّ الجزء الثاني منهما - وهو المطلقة العامّة السالبة - لا عكس لها، فتدبر^[٦٠].



[٥٧] قوله: «كالأرض» الأولى في الأمثال كالطيور، إذ يُناقش في الأرض بأن المراد من الساكن ههنا ساكن الأصابع، والأرض ليس كذلك، لعدم الأصابع لها.

وأجيب: بأن الساكن هو عديم الحركة، والأرض لعدم الأصابع لها يصدق عليها أنها ليست بمتحركة الأصابع. فافهم. (برهان الدين)

[٥٨] قوله: «أن لا دوام السالبة» يعني أن السر في أن اللادوام في العكس جزئية لا كلية أن لا دوام السالبة - أي الأصل المذكور - موجبة، إذ الجزء الثاني في المركبة مخالفة للأول في الكيف، ومن الظاهر أن عكس الموجبة سواء كانت كلية أو جزئية موجبة جزئية. (برهان الدين)

[٥٩] قوله: «إذ ليس انعكاس المجموع إلى المجموع منوطاً» كما فهمه المصنف، وظن أن لا دوام العكس عكس للادوام الأصل، والجزء الأول منه عكس للجزء الأول منه. (عبد الحي)

[٦٠] قوله: «فتدبر» لعلّه إشارة إلى أن المراد إن كان أن انعكاس المجموع إلى المجموع ليس منوطاً بانعكاس الأجزاء إلى الأجزاء في جميع المركبات فمسلم، لكنّه لا يضرنا. وإن كان المراد أنه ليس منوطاً به مطلقاً، فممنوع، فإن انعكاس المجموع منوطاً بانعكاس الأجزاء إلى الأجزاء لو كانت تلك الأجزاء قابلة للانعكاس. وأمّا إذا لم تكن قابلة له، فإمّا أن لا يكون المجموع منعكساً أصلاً، أو يكون منعكساً بطريق آخر، ولا شك أن الجزء الثاني ههنا قابل للانعكاس، لأنّه موجبة كلية، إذ هو مفهوم لا دوام السالبة الكلية، فلا تنعكس إلا إلى جزئية. فافهم. (إس)

وإن صدق عليه الدوام وهي ست قضايا، فإن صدق عليها الدوام [الذاتي] ^(١) أيضاً - وهما الدائماتان - انعكست كلية إلى الدوام الذاتي، وإلا انعكست كلية إلى الدوام الوصفي العرفي العام إن لم يكن مقيداً باللا دوام، وهما العامتان، وإن كانت مقيدة به - وهما الخاصتان - انعكست كلية إلى الدوام الوصفي مع قيد اللادوام في البعض. (نور الله)

[٥٢] قوله: «وأما الجزء الأول» أي صدقه، وهو لا شيء من ساكن الأصابع بكتاب ما دام ساكناً وهو عرفية عامة. (عبد)

[٥٣] قوله: «فقد مرّ بيانه» من أنّه إذا تحقّق الخاصتان تحقّق العامتان ضرورة وجود الجزء عند وجود الكلّ، والعامتان تنعكسان إلى العرفية العامة. (عبد)

[٥٤] قوله: «الجزء الثاني» وهو اللادوام في البعض. (عبد)

[٥٥] قوله: «فهذا مع اللادوام الأصل» بأن يقال: «كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل. ولا شيء من الساكن بكتاب دائماً».

[٥٦] قوله: «وإنما لم يلزم اللادوام» يعني لما كان القياس أن يكون اللادوام في العكس إشارة إلى موجبة كلية مطلقة عامة، لما مرّ من أن اللادوام يكون إشارة إلى مطلقة عامة مخالفة لما قيد به في الكيف وموافقة له في الكم؛ فصدق اللادوام في البعض - أي كونه إشارة إلى موجبة جزئية - نظرياً محتاج إلى البيان، فقال: «وإنما لم يلزم إلخ».

وعلى هذا يمكن أن يقال: إن قوله: «وإنما لم يلزم إلخ» جواب عن سؤالٍ مقدير. (عبد)

(١) الزيادة مني. والمعنى غير مستقيم بدون.

قوله: «يتيج» فهذا المحال إمّا أن يكون ناشئاً عن الأصل^[٦١]، أو عن نقيض العكس، أو عن هيئة تأليفها؛ لكن الأول^[٦٢] مفروض الصدق، والثالث^[٦٣] هو الشكل الأول المعلوم صحّة إنتاجه، فتعيّن الثاني^[٦٤]. وهو نقيض العكس، فيكون النقيض باطلاً، فيكون العكس حقّاً^[٦٥].

قوله: «ولا عكس للبواقى» أي السوالب الباقية^[٦٦] وهي تسعة: الوقتية المطلقة، والمنشئة المطلقة، والمطلقة العامة، والممكنة العامة من البسائط، والوقتيتان، والوجوديتان، والممكنة الخاصة من المركّبات.

قوله: «بالنقض» أي بدليل التخلف في مادّة، بمعنى أنّه يصدق الأصل في مادّة بدون العكس، فيعلم بذلك أنّ العكس غير لازم^[٦٧] لهذا الأصل.

وبيان التخلف في تلك القضايا أنّ أحصّاها - وهي الوقتية - قد تصدق بدون العكس، فإنّه يصدق «لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربع لا دائماً» مع كذب «بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام»، لصدق نقيضه^[٦٨]، وهو «كل منخسف قمر بالضرورة».

وإذا تحقّق التخلف وعدم الانعكاس في الأخصّ تحقّق في الأعمّ، إذ العكس لازم للفضية، فلو انعكس الأعمّ انعكس الأخصّ، لأنّ العكس يكون لازماً له، والأعمّ لازم للأخصّ، ولازم اللازم لازم، فيكون العكس لازماً للأخصّ أيضاً، وقد بينّا عدم انعكاسه، هذا خلف.

وانّما اخترنا في العكس الجزئية^[٦٩] لأنّها أعمّ من الكلية، والممكنة العامة لأنّها أعمّ من سائر الموجّهات. وإذا لم يصدق الأعمّ^[٧٠] لم يصدق الأخصّ بالطريق الأولى، بخلاف العكس الكلية.

[٦١] قوله: «الأصل» أي من الخاصّتين.

[٦٢] قوله: «لكن الأول» وهو الأصل. (عبد)

[٦٣] قوله: «والثالث» وهو هيئة التأليف.

[٦٤] قوله: «فتعيّن الثاني» وهو نقيض العكس.

(عبد)

[٦٥] قوله: «فيكون العكس حقاً» لأنّ ارتفاع

النقيضين محال. (عبد)

[٦٦] قوله: «أي السوالب الباقية» أي الكليات،

وأما الجزئيات فلا انعكاس فيها أصلاً إلا للخاصّتين،

فلا يُناقش أنّ قوله: «للبواقى» لا يكاد يصحّ إذ الجزئيتان

الخاصّتان من السوالب تتعكسان. (برهان الدين)

والاستدلال على عدم انعكاس السالبة الجزئية

في غير الخاصّتين بما اشتهر عندهم من أنّ ما عداها

من قضايا أخصّ بعضها الضّرورية، وبعضها الوقتية.

والسالبة الجزئية لا تنعكس منها، لصدق قولنا: «بعض

الحيوان ليس بإنسان بالضرّورة» مع كذب قولنا: «بعض

الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام» ضرورة أنّ كلّ

إنسان حيوان بالضرّورة، ولصدق قولنا: «ليس بعض

القمر منحسف بالضرّورة وقت التربع دائماً»، مع

كذب قولنا: «ليس بعض المنخسف بقمر بالإمكان

العام» ضرورة أنّ كلّ منحسف قمر بالضرّورة. ومن

البين أنّ عدم انعكاس الأخصّ يستلزم عدم انعكاس

الأعمّ مطلقاً. (أبو الفتح)

[٦٧] قوله: «غير لازم» وإلا لما تخلف.

[٦٨] قوله: «لصدق نقيضه» لأنّ الانخساف

عبارة عن انظلام القمر لا غير.

[٦٩] قوله: «وإنّا اخترنا في العكس» جواب

سؤال، وهو أنّ العكس للسالبة الكلية السالبة الكلية،

فعكس الوقتية المذكورة - لو أمكن - كانت السالبة

الكلية، فلمْ فَرَضْ الشارح الجزئية؟ ولمْ فَرَضْ الممكنة

دون الفعلية؟ (برهان الدين)

[٧٠] قوله: «وإذا لم يصدق» عدم صدق الأعمّ

يستلزم عدم صدق الأخصّ، فإنّ سلب الحيوان عن

الشيء يستلزم سلب الإنسان عنه، بخلاف عدم صدق

الأخصّ فإنّه لا يستلزم عدم صدق الأعمّ، ألا ترى أنّ

الإنسان مسلوب عن الفرس مع صدق الحيوان عليه.

فلو قيل بالكلية في العكس لكان للسائل مجال أن

يقول: سلّمنا عدم صدق الكلية السالبة في العكس، لكن

لا يلزم منه عدم صدق السالبة الجزئية، فإنّ الكلية أخصّ

من الجزئية، وعدم صدق الأخصّ لا يستلزم عدم صدق

الأعمّ، فإنّ «كلّ حيوان إنسان» كاذب، و«بعض الحيوان

إنسان» صادق، فيجوز أن لا يصدق السالبة الكلية في

عكس الوقتية، ويصدق السالبة الجزئية فيه، فلا يتمّ

التقريب، لأنّ المطلوب عدم انعكاس الوقتية مطلقاً.

وقس عليه قوله: «والممكنة العامة». (عبد)

قوله: «وإذا لم يصدق الأعمّ» في العكس.

فصل [في عكس النقيض]

عكس النقيض: تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف؛ أو جعل نقيض الثاني أولاً مع مخالفة الكيف.

وحكمُ الموجبات ههنا حكمُ السَّوَالِبِ في المستوي، وبالعكس. والبيان البيان. والنقض النقض. وقد بُيِّنَ انعكاس الخاصَّتين من الموجبة الجزئية ههنا، ومن السالبة الجزئية نُقْطَةً إلى العرفية الخاصَّة بالافتراض.

قوله: «تبديل نقيضي الطرفين»^[١١] أي جعل نقيض^[٧] الجزء الأول من الأصل جزءاً ثانياً، ونقيض الجزء الثاني أولاً.

قوله: «مع بقاء الصدق»^[١٢] أي إن كان الأصل صادقاً كان العكس صادقاً^[١٣].

قوله: «ومع بقاء الكيف» أي إن كان الأصل موجباً كان العكس موجباً، وإن كان سالباً كان سالباً، مثلاً قولنا: «كلُّ ج ب» ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: «كل ما ليس ب ليس ج». وهذا طريق القدماء.

وأما المتأخرون^[١٤] فقالوا: إنَّ عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني أولاً، وعين الأول ثانياً، مع مخالفة الكيف، أي إن كان الأصل موجباً كان العكس سالباً، وبالعكس. ويُعتَبَرُ بقاء الصدق كما مرَّ. فقولنا: «كلُّ ج ب» ينعكس إلى قولنا: «لا شيء مما ليس ب ج».

والمصنَّف لم يصرِّح^[١٥] بقولهم: «وعين الأول ثانياً» للعلم به^[١٦] ضمناً، ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقاً^[١٧]، فحيث لم يخالفه في هذا التعريف عُلِمَ اعتباره ههنا أيضاً.

ثمَّ إنَّه بيَّن المصنَّف أحكامَ عكس النقيض على طريقة القدماء، إذ فيه غنيَّة لطالب الكمال، وترك ما أورده المتأخرون^[١٨]، إذ تفصيل القول^[١٩] فيه وفيما فيه لا يسهه المجال.

قوله: «ههنا»^[٢٠] أي في عكس النقيض.



[فصل في عكس النقيض]

[٧] قوله: «للعلم به» فإنَّ السكوت في معرض البيان بيان.

[٨] قوله: «الذكره سابقاً إلخ» ويمكن أن يقال: إن عكس النقيض لازمٌ للقضية، وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم، فلذا قال أولاً: «مع بقاء الصدق» للعلة المذكورة، وتركه ثانياً لوجود تلك العلة ههنا أيضاً. (عبد)

[٩] «ما أورده المتأخرون» قال المتأخرون: إنَّ العكس على طريقة القدماء لا يجري في القضايا الموجبات التي محمولاتها من المفهومات الشاملة كالشيء والممكن العام، فلنقولنا: «كل إنسان شيء» صادق، وعكسه على ما ذكر القدماء قولنا: «كل ما ليس بشيء ليس بإنسان»، وهو كاذب، فإنَّ الموجبة تستدعي وجود الموضوع.

وكذا حال السوالب التي موضوعاتها من نقائص تلك المفهومات الشاملة.

وفيه أنَّ الأحكام مخصوصةٌ بما سوى المفهومات الشاملة ونقائضها. والتعميم إنَّما هو بقدر الطاقة البشرية. (إس)

[١٠] قوله: «إذ تفصيل القول» أي تفصيل الكلام الواقع في بيان ما أورده المتأخرون من أحكام عكس النقيض على رأيهم، وتفصيل الوارد في بيان اعتراضات ترد على ما أورده المتأخرون لا يسعه مجال المبتدي، مع أنَّه مستغن عنه بما ذكره المتقدمون من عكس النقيض وأحكامه على رأيهم. (عبد)

[١١] قوله: «ههنا» أي حكم الموجبات كليةً كانت أو جزئيةً، حليةً كانت أو شرطيةً في عكس النقيض - أي باعتبار عكس النقيض على اصطلاح القدماء والمتأخرين

[١] قوله: «تبديل نقيضي الطرفين» المراد بتبديل نقيضي الطرفين تبديل كل من الطرفين بنقيض الطرف الآخر، وإن كانت العبارة قاصرةً عن أداء هذا المعنى. (أبو الفتح)

[٢] قوله: «جعل نقيض» أعلم أنَّ لعكس النقيض أيضاً معنيين كالعكس المستوي، فقد يُطلق على المعنى المصدري - وهو المذكور - وقد يُطلق على الحاصل بالمصدر - أي القضية الحاصلة بعد العكس - والأوَّل معنى حقيقي، والثاني مجازي. (إس)

[٣] قوله: «مع بقاء الصدق» اعتبار نكرهه اند بقاء كذب را، زیرا که گاه اصل کاذب است مثل: «لا شيء من الحيوان بإنسان» وعكس نقيض آن صادق مثل «ليس بعض اللا إنسان بلا حيوان». (علي رضا)

[٤] قوله: «أي إن كان الأصل صادقاً كان العكس صادقاً» لا أنَّه يجب صدقهما في الواقع، حتى يشمل التعريف لعكوس الكواذب، فقولنا: «كل ما ليس بحجر ليس بإنسان» عكس النقيض لقولنا: «كل إنسان حجر»، فإنه صادق على تقدير صدق الأصل، وإن لم يكن كلُّ منهما صادقاً في نفس الأمر.

[٥] قوله: «وأما المتأخرون فقالوا» فعكس النقيض لقولنا: «كل إنسان حيوان» على طريقة المتأخرين قولنا: «لا شيء مما ليس بحيوان إنسان». (إس)

[٦] قوله: «والمصنَّف إلخ» إشارةً إلى جواب إيراد، وهو أنَّ المصنَّف قال: «أو جعل نقيض الثاني أولاً مع مخالفة الكيف»، والواجب بالنظر إلى مسلك المتأخرين «أو جعل نقيض الثاني أولاً وعين الأوَّل ثانياً». (برهان الدين)

قوله: «في المستوي» يعني كما أنَّ السالبة الكلية تنعكس في عكس المستوي بنفسها، والجزئية^[١٢] لا تنعكس أصلاً، كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس بنفسها^[١٣]، والجزئية لا تنعكس أصلاً، لصدق قولنا: «بعض الحيوان لا إنسان»، وكذب «بعض الإنسان لا حيوان».

وكذلك التسعُّ من الموجهات، أعني الوقتيتين المطلقتين والوقتيتين الوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة لا تنعكس^[١٤].

والبواقي تنعكس^[١٥] على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوي.

قوله: «وبالعكس» أي حكم السوالب ههنا^[١٦] حكم الموجبات في المستوي، فكما أنَّ الموجبة في المستوي لا تنعكس إلا جزئية، فكذلك السالبة ههنا لا تنعكس إلا جزئية، لجواز أن يكون نقيض المحمول في السالبة أعمُّ من الموضوع. ولا يجوز^[١٧] سلب نقيض الأخص من عين الأعم كلياً، مثلاً يصحُّ «لا شيء من الإنسان بلا حيوان»، ولا يصحُّ^[١٨] «لا شيء من الحيوان بلا إنسان»^[١٩]، لصدق «بعض الحيوان لا إنسان» كالفرس.



وكذلك بحسب الجهة الدائمتان والعامتان تنعكس^[٢٠] حينيةً مطلقةً. والخاصتان تنعكسان حينيةً مطلقةً لا دائمةً، والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقةً عامةً. ولا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوي^(١).

قوله: «والبيان البيان»^[٢١] يعني كما أن المطالب المذكورة في العكس المستوي كانت تُثبت بالخلف المذكور، فكذا ههنا^[٢٢].

قوله: «والنقض النقض»^[٢٣] أي ماذة التخلف ههنا هي ماذة التخلف ثمة.

قوله: «وقد بين انعكاس»^[٢٤] انعكاس^[٢٥] انعكاس^[٢٦] الخاصتين^[٢٦] من السالبة الجزئية في العكس المستوي إلى العرفية الخاصة فهو أن يقال^[٢٧]: متى صدق «بالضرورة أو بالدوام بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائماً» - أي بعض ج ب بالفعل - صدق «بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائماً» - أي بعض ب ج بالفعل.

وذلك بدليل الافتراض، وهو أن يُفرض ذات الموضوع - أعني «بعض ج» د. فد ب^[٢٨] بحكم لا دوام الأصل^[٢٩]. ود ج بالفعل لصدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بالفعل على ما هو التحقيق^[٣٠]. فيصدق «بعض ب ج بالفعل»، وهو لا دوام العكس.

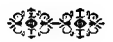
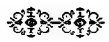
ثم نقول^[٣١]: وليس ج ما دام ب^(٢)؛ وإلا لكان د ج في بعض أوقات كونه ب، فيكون ب في بعض أوقات كونه ج، لأن الوصفين^[٣٢] إذا تقارنا في ذات ثبت كل واحدٍ منهما في زمانٍ الآخر في الجملة، وقد كان حكم الأصل أنه ليس ب ما دام ج. هذا خلف.

فصدق أن «بعض ب - أعني د - ليس ج ما دام ب». وهو الجزء الأول من العكس. فثبت العكس بكلا جزأيه، فافهم.



(١) كذا في جميع النسخ سوى الهنديتين، وفيهما: «على قياس العكس في الموجبات».

(٢) أي دليس ج ما دام ب.



[٢٥] قوله: «أما بيان انعكاس» شرع في بيان

انعكاسها بالعكس المستوي لتقدمه. (عبد)

[٢٦] قوله: «الخاصتين» مشروطة خاصة وعرفية

خاصة.

[٢٧] قوله: «فهو أن يقال» إن قيل: إن هذه عرفية

خاصة، فلا يثبت بدليل الافتراض، لأن العرفية الخاصة

تنعكس بعكس النقيض إلى العرفية الخاصة. والمدعى

انعكاسها إلى العرفية الخاصة، لا انعكاسها فقط.

قلت: بيان انعكاس العرفية الخاصة بدليل

الافتراض بعينه بيان انعكاس المشروطة الخاصة إليها.

(إس)

[٢٨] قوله: «فدب» شرع أولاً في بيان إثبات الجزء

الثاني، أعني لا دوام العكس لقلة التفصيل فيه. (عبد)

[٢٩] قوله: «بحكم لا دوام الأصل» فإنه حاكم

بأن بعض ج ب، فإذا كان بعض ج د فدب بالضرورة.

(إس)

[٣٠] قوله: «على ما هو التحقيق» أي ما ذهب إليه

الشيخ، فإنه موافق للعرف واللغة. (إس)

[٣١] قوله: «ثم نقول» أي في إثبات الجزء الأول

من العكس. (عبد)

[٣٢] قوله: «لأن الوصفين» يعني أن الوصفين إذ

اجتماعاً في ذات واحدة، فيجب أن يثبت كل واحد منهما

في زمان الآخر في الجملة - أي بالإجمال - سواء ثبت كلياً

أو جزئياً، فالكتابة والسكون - على ما قلتم - اجتماعاً في

زيد، فوجب أن يكون زيد ساكناً أيضاً في بعض أوقات

كونه كاتباً ألبتة، كما هو كاتب في بعض أوقات السكون،

مع أنه كان حكم الأصل أن بعض الكاتب كزيد ليس

بساكن ما دام الكتابة، هذا خلف. (برهان الدين)

[٢٠] قوله: «تنعكس» بعكس النقيض.

[٢١] قوله: «والبيان البيان» المراد بالبيان بيان

المدعى وإثبات الدليل عليه، وبالنقض التخلف.

يعني أن الاستدلال على انعكاس الموجبات

والسوالب الكلية والجزئية إلى عكوسها بعكس النقيض

مثل الاستدلال على انعكاسها إلى عكوسها بالعكس

المستوي في الطرق الثلاث، وهي الخلف والافتراض

والنقض، الموجب لعدم انعكاس بعضها بعكس

النقيض، مثل النقض الموجب لعدم انعكاس ذلك

البعض بالعكس المستوي. (ع)

[٢٢] قوله: «فكذا ههنا» نقول: مثلاً إذا صدق

«كل ج ب بالضرورة» صدق في عكسه «كل ما ليس ب

ليس ج دائماً»، وإلا فيصدق نقيضه، وهو «بعض ما ليس

ب ج بالفعل»، فجعلناه صغرى، والأصل كبرى، وقلنا:

«بعض ما ليس ب ج بالفعل. وكل ج ب بالضرورة»،

فينتج «بعض ما ليس ب ب». وذلك محال. وهو إنما نشأ

من الصغرى، فإن الكبرى مفروضة الصديق، والشكل

بدیهي الإنتاج، فالصغرى باطلة، وهو نقيض العكس،

فالعكس حق. وهو المطلوب. (إس)

[٢٣] قوله: «والنقض النقض» أي النقض

الموجب لعدم انعكاس بعضها بعكس النقيض مثل

النقض الموجب لعدم انعكاس ذلك البعض بالعكس

المستوي. (عبد)

[٢٤] قوله: «وقد بين» هذا بمنزلة المستنى

من الحكمين السابقين في مبحث العكس المستوي

بأن السالبة الجزئية لا تنعكس أصلاً، وفي هذا

المبحث بأن حكم الموجبات ههنا حكم السوالب

ثمة؛ فكأنه قال: إن الحكمين المذكورين في المقامين

مخصوص بما عدا الخاصتين، إذ قد بين فيهما

الانعكاس في المقامين. (ن)

وأما بيان انعكاس الخاصّتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض إلى العرفية الخاصّة فهو أن يقال: إذا صدق «بعض ج»^[٣٣] ب ما دام ج لا دائماً» - أي بعض ج ليس ب بالفعل - لصدق^[٣٤] «بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائماً» - أي ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل.

وذلك بدليل الافتراض، وهو أن يُفَرَضَ ذاتُ الموضوع - أعني بعض ج - د. فدج بالفعل على مذهب الشيخ^[٣٥]، وهو التحقيق. ود ليس ب بالفعل، وهو بحكم لا دوام الأصل^[٣٦]؛ فصدق «بعض ما ليس ب ج بالفعل». وهو ملزوم لا دوام العكس^[٣٧]، لأنّ الإثبات يلزّمه نفي النفي.

ثم نقول^[٣٨]: وليس^(١) ج بالفعل ما دام ليس ب، وإلا لكان ج في بعض أوقات كونه ليس ب، فيكون ليس ب في بعض أوقات كونه ج كما مرّ^[٣٩]، وقد كان حكم الأصل أنّه ب ما دام ج، هذا خلف.

فصدق أنّ بعض ما ليس ب^[٤٠] ليس ج ما دام ليس ب. وهو الجزء الأوّل من العكس. فثبت العكسُ بكلا جزئيه، فتأمّل.



(١) أي دليس ج بالفعل إلخ.

[٣٣] قوله: «بعض ج» أي بالضرورة أو بالدوام.
(عبد)

[٣٤] قوله: «لصدق» في عكس النقيض.

[٣٥] قوله: «مذهب الشيخ» من أن صدق العنوان
على الذات بالفعل.

[٣٦] قوله: «بحكم لا دوام الأصل» فإنه حاكمٌ
بأن بعض ج ليس ب بالفعل، وفرضناه د، فد ليس ب
بالفعل.

[٣٧] قوله: «وهو ملزومٌ لا دوام العكس» يعني أن
قولنا: «بعض ما ليس ب ج بالفعل» ملزومٌ قولنا: «ليس
بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل»، فإن مفهوم الأول
إثباتٌ، ومفهوم الثاني نفي النفي، ولا شك أن نفي النفي
ملازمٌ للإثبات. (إس)

قوله: «وهو ملزومٌ لا دوام العكس» وصدق
الملزوم يستلزم صدق اللازم، فثبت أن صدق الأصل
مستلزمٌ لصدق لا دوام العكس، فثبت الجزء الثاني من
عكس النقيض، وبقي الجزء الأول منه. (منه)

[٣٨] قوله: «ثم نقول» في إثبات الجزء الأول.

[٣٩] قوله: «كما مر» فيه أن ما سبق هو أن
الوصفين إذا تقارنا في ذاتٍ يثبت كل واحد منهما في زمانٍ
الآخر. وهذا لا يُجدي نفعاً، فإن ههنا سلبٌ وصفٌ في
زمانٍ ثبوت الوصف الآخر. ولا يلزم من القاعدة التي
سبقت سلبٌ وصفٌ في زمان ثبوت الوصف الآخر.

ويمكن أن يقال: إن السلب ههنا ليس السلب
البسيط، بل السلب العدوي، وهو أيضاً وصفٌ. والمراد
من الوصف في تلك القاعدة أعمُّ من الثبوتي والسلبِي.

ولعل قول الشارح: «فتأمل» إيهاءٌ إلى ما قلنا. (عبد
الحليم)

[٤٠] قوله: «بعض ما ليس ب» أعني د.



فصل [في القياس]

[تعريف القياس وبيان أقسامه وأجزائه]

القياس: قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر.

فإن كان مذكوراً فيه بهادته وهبته فاستثنائي، وإلا فاقترائي؛ حملي أو شرطي^(١).

وموضوع المطلوب من الحملي يُسمى أصغر، ومحموله أكبر، والمتركز أوسط؛ وما فيه الأصغر الصغرى، والأكبر الكبرى.

والأوسط ممّا محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى فهو الشّكل الأوّل؛ أو محمولها فالثاني؛ أو موضوعها فالثالث؛ أو عكس الأوّل فالرابع.

قوله: «القياس^(١) قول» أي مركّب. وهو أعم^(٢) من المؤلف، إذ قد اعتبر^(٣) في المؤلف المناسبة بين أجزائه، لأنّه مأخوذ من الألفة. صرح بذلك المحقق الشريف^(٤) في حاشية الكشف^(٥). وحينئذٍ فذكر المؤلف بعد القول من قبيل^(٦) ذكر الخاص بعد العام. وهو متعارف في التعريفات.

وفي اعتبار^(٧) التأليف بعد التركيب إشارة^(٨) إلى اعتبار الجزء الصوري^(٩) في الحجّة.

ف«القول»^(٨) يشتمل المركّبات التامة^(٩) وغيرها^(١٠) كلها.

(١) الشيخ الرئيس هو أوّل من قسم الاقترائي إلى الحملي والشرطي، وسَمّى غير الاقترائي استثنائي. وكان المتقدّمون يرون أنّ الاقترائي لا يكون إلا حملياً، والشرطي لا يكون إلا استثنائياً. ولأجله كانوا يسمّون الاستثنائي شرطياً.

قال الشيخ في منطق الشفاء ١٠٦/٤: «وهذا اسمّه استثنائي. والجمهور يسمّونه شرطياً. وإنّما لم أسمّه شرطياً إذ من الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران». وقال في الإشارات مع شرحه للمحقق الطوسي ١/٢٣٥، طبعة نشر البلاغة، قم: «فأمّا عامّة المنطقيين فإنّهم تنبّهوا للعمليات فقط، وحسبوا أنّ الشرطيات لا يكون إلا استثنائياً فقط».

(٢) كنّا في الهنديتين. وفي غيرهما: «الشريف المحقّق».

(٣) انظر حاشيته على الكشف ١/٥، طبعة دار الفكر، ١٤٢٨، ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٩ م قال: «والتأليف جمع أشياء متناسبة كما يرشد إليه اشتقاقه من الألفة».

وبقوله: «مؤلف من قضايا»^(١١) خرج ما ليس كذلك^(١٢)، كالمركبات الغير التامة^(١٣)، والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها، أمّا البسيطة^(١٤) فظاهر، وأمّا المركبة^(١٥) فلأن المتبادر من إطلاق القضايا الصريحة^(١٦)، والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك، أو لأن المتبادر^(١٧) من القضايا ما يُعدّ في عرفهم قضايا متعددة.

وبقوله: «يلزمه» خرج^(١٨) الاستقراء والتمثيل، إذ لا يلزم منها شيء، نعم يحصل منها الظن بشيء^(١٩).

وبقوله: «لذاته» خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية^(٢٠)، كقياس المساواة^(٢١) نحو «أ مساو لب. وب مساو لج»، فإنه يلزم من ذلك أن «أ مساو لج»، لكن لا لذاته، بل بواسطة مقدمة خارجية^(٢٢)، هي أن «مساوي المساوي مساو».



(١) قال العلامة الفتازاني شرح الشمسية ص: ٣٦٧، طبعة دار النور: «القياس المتّجّح لمطلوب واحد يكون بحكم الاستقراء الصحيح مؤلفاً من مقدّمين، لا أزيد ولا أنقص، لكن ذلك القياس قد تغتفر مقدّماته أو إحداهما إلى الكسب بقياس، وكذلك إلى أن ينتهي الكسب إلى المبادئ البدئية أو المسلّمة، فتكون هناك قياسات مترتبة محصلة للقياس المتّجّح للمطلوب. فسوّا ذلك قياساً مركّباً، وعُدّه من لواحق القياس».

(٢) في التحفة والطبعة الإيرانية: «بشيء آخر».

(٣) أورد عليه أن قياس المساواة حجّة، إذ هو موصول إلى تصديق. وقد حصروا الحجّة في ثلاثة: القياس والاستقراء والتمثيل. وقد أخرجوه عن القياس، وليس داخلياً في الاستقراء والتمثيل. فبطل انحصار الحجّة في الثلاثة. والجواب أنّهم حصروا الموصل بالذات في الثلاثة، فلا حرج أن يخرج منه قياس المساواة. وتفصيله أن لقياس المساواة اعتبارات ثلاثة:

الأول: اعتباره بالنسبة إلى النتيجة المطلوبة - وهي في مثالنا «أ مساو لج» - بلا انضمام المقدّمة الأجنبية - وهي في مثالنا «مساوي المساوي مساو»، وهو بهذا الاعتبار ليس داخلياً في حدّ القياس.

والثاني: اعتباره بالنسبة إلى النتيجة المطلوبة مع انضمام تلك المقدّمة. وهو بهذا الاعتبار راجع إلى قياسين داخليين في حدّ القياس.

والثالث: اعتباره بالنسبة إلى النتيجة اللازمة منه - وهي في مثالنا «أ مساو لمساو لج» - وهو بهذا الاعتبار قياس موصول بالذات.

[١٦] قوله: «القضايا الصريحة» أي القضايا المذكورة بالعبارة المستقلة. وألفاظ التعريفات يجب أن تحمّل على معانيها المتبادرة. ولا شك أن القضية الثانية من القضية المركبة ليست قضية صريحة، لعدم كونها مذكورة بالعبارة المستقلة. (إس)

[١٧] قوله: «لأنّ المتبادر» والواجب في التعريف حمل اللفظ على المعنى المتبادر. والقضية المركبة لا تُعدّ في العرف إلا قضية واحدة. (إس)

[١٨] قوله: «خرج» إذ المراد بال لزوم هو اللزوم بحسب نفس الأمر بالنظر إلى صورة القول المؤلف، مع قطع النظر عن خصوص المادّة. ونتيجة الاستقراء والتعميل ليست لازمة لهما بهذا المعنى، وإن كانت لازمة لهما بحسب العلم الظني مطلقاً، وبحسب نفس الأمر في بعض المواد، وذلك لتخلّف نتيجتهما بحسب نفس الأمر عن صورتها في بعض المواد كما في قولك: «أكثر الحيوانات يحرك فكّه الأسفل عند المضغ» فكل حيوان يحرك فكّه الأسفل عنده، لأنّه وإن تحقّق فيها اللزوم العلمي الظني لكن قد يتخلّف اللزوم بحسب نفس الأمر لعدم جريان هذا الحكم في التماسح. (أبو الفتح)

[١٩] قوله: «مقدمة خارجية» واعلم أنّ المقام الذي لا يصدق تلك المقدمة لا يصدق النتيجة، كالتناصف بأن يقال: «أ نصف ب. وب نصف لج» لا يلزم منه «أن نصف لج»، لأنّ نصف نصف الشيء ليس بنصفه، بل ربعه.

إن قيل: «الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء» مقدّمة صادقة، فيلزم منه أن يُنتج قولنا: «الطلاق موقوف على النكاح. والنكاح موقوف على تراضي الطرفين» مع أنّها كاذبة.

قلنا: إنّ هذه النتيجة صادقة، لأنّ الطلاق موقوف على تراضي الطرفين الذي توقّف عليه النكاح. (عبد)

[٢٠] قوله: «كقياس المساواة» هو في الاصطلاح

المعقول - كما هو الظاهر اللائق بنظر الفن - كان المراد بـ «القول» الأوّل و «القضايا» الأمور المعقولة. وإن كان المعرف هو الملفوظ كان المراد بها الأمور الملفوظة.

وعلى كلا التقديرين يراد بـ «القول الآخر» المعقول، لعدم لزوم التلفّظ بالقول^(١). (أبو الفتح)

[٩] قوله: «المركبات الناتئة» خبرية أو إنشائية.

[١٠] وقوله: «وغيرها» أي المركبات الناقصة تقييدية أو غيرها. (عبد)

[١١] قوله: «من قضايا» لم يقيّد المصنّف بقوله «متى سُلمت» كما قيّد به غيره إدخالاً للقضايا الكاذبة، لعموم لفظ «القضايا» من الصادقة والكاذبة. والحقّ أنّه محتاج إليه لأنّ المتبادر من القضايا الصواب. وفي التعريفات يؤخّر المتبادر كما لا يخفى. (عبد الحيّ)

[١٢] قوله: «ما ليس كذلك» أي لا يكون مؤلفاً من قضايا. (عبد)

[١٣] قوله: «كالمركبات الغير الناتئة» ومثلها المركبات الإنشائية، لأنّ كلّاً منهما ليس مؤلفاً من قضايا. ولو قال: «كالمركبات الإنشائية والناقصة» لكان أولى.

[١٤] قوله: «وأما البسيطة» أي أمّا خروج القضية البسيطة من قوله: «مؤلف من قضايا» في تعريف القياس فظاهر، فإنّها لا تصدّق عليها أنّها مؤلّفة من قضايا، بل قضية واحدة مركبة من الموضوع والمحمول، بخلاف المركبة فإنّ المراد من القضايا ما فوق الواحد، وإلا لم يكن التعريف جامعاً. فالقضية المركبة يصدق عليها أنّها مؤلّفة من قضايا لكونها مؤلّفة من قضيتين. (إس)

[١٥] قوله: «وأما المركبة» أي وأمّا خروج القضية المركبة من قوله: «مؤلف من قضايا» نظريّ أو بدعيّ خفيّ. (عبد)

(١) الحاشية مكرّرة غير هذه القطعة الأخيرة.

وقياس المساواة^[٢٢٦] مع هذه المقدمة الخارجية يرجع إلى قياسين^[٢٢٧]، وبدونها ليس من أقسام الموصّل بالذات، فاعرف ذلك^[٢٢٨].

والقول الآخر اللازم من القياس يُسمّى نتيجة ومطلوباً^[٢٢٩].

قوله: «فلن كان»^[٢٣٠] أي القول الآخر الذي هو النتيجة. والمراد بهادّته طرفاه المحكوم عليه وبه. والمراد بهيئته الترتيب الواقعي بين طرفيه، سواء تحقق في ضمن الإيجاب أو السلب^[٢٣١]؛ فإنه قد يكون المذكور في الاستثنائي نقبض النتيجة، كقولنا: «إن كان هذا إنساناً كان حيواناً. لكنّه ليس بحيوان» ينتج «أنّ هذا ليس بإنسان». والمذكور في القياس «هذا إنسان». وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة، كقولنا في المثال المذكور: «لكنّه إنسان» ينتج «أنّ هذا حيوان».

قوله: «فاستثنائي» لاشتراكه على كلمة الاستثناء، أعني «لكن»^[٢٣٢].

قوله: «وإلا» أي إن لم يكن القول الآخر مذكوراً في القياس بهادّته وهيئته. وذلك^[٢٣٣] بأن يكون مذكوراً بهادّته لا بهيئته، إذ لا يعقل وجود الهيئته بدون المادة^[٢٣٤]؛ وكذا لا يعقل قياس لا يشمل على شيء من أجزاء النتيجة المادّية والصوريّة^[٢٣٥]. ومن هذا يُعلم أنّه لو حذف قوله: «بهادّته» لكان أولى^[٢٣٦].

قوله: «فاقترااني» لاقتران^[٢٣٧] حدود المطلوب فيه وهي الأصغر والأكبر والأوسط.



[٢٦] قوله: «فإن كان» لما فرغ من تعريف القياس
 شرع في تقسيمه إلى الاستثنائي والاقترائي. وإنما قدم
 الاستثنائي لأن مفهومه وجودي، ومفهوم الاقترائي
 عدمي. (عبد)

[٢٧] قوله: «سواء تحقق في ضمن الإيجاب أو السلب» دفع لما يردُّ أن الواجب على المصنّف أن يقول: «فإن كان هو أو نقيضه مذكوراً؛ فإنَّ ما ذكره إنَّما يصدق على ما فيه وضع المقدّم، لا على ما فيه رفع التّالي.

[٢٨] قوله: «أعني لكن» بناءً على أن كلمة «إلا» التي هي أداة الاستثناء حقيقة بمعنى «لكن» في المستثنى المقطوع.

[٢٩] قوله: «وذلك» الحاصل أن الاحتمالات العقلية للنفي ترفع إلى ثلاثة، فواحد حق في نفس الأمر، والاثنان باطلان. (عبد الحي)

[٣٠] قوله: «بدون المادة» فإنَّ الهيئةَ عارضةٌ للأجزاء غيرُ منفكَّةٍ عنها.

[٣١] قوله: «المادية والصورية» فإنه لا يُتصور
كونه مُوصِلاً إلى نتيجة. (إس)

[٣٢] قوله: «الكان أولى» للاختصار في العبارة مع حصول المقصود^(١). (إس)

[٣٣] قوله: «لاقتران حدود المطلوب» أي حدوده التي لها مدخل في حصوله؛ فلا يرد أن الوسط خارج عن المطلوب.

يعني^(٢١) لَمَّا كَانَ الْقِيَاسُ الْاِقْتِرَانِيَّ مُشْتَمِلًا عَلَى أَدَاةِ الْجَمْعِ وَالْاِقْتِرَانِ وَهِيَ السَّوَاءُ الْوَاصِلَةُ سُمِّيَ اقْتِرَانِيًّا. (عبد)

ما يترُكُ من قضيتين متعلّقتين بمحمول الأولى هو موضوع الأخرى نحو «أ مساو لب. وب مساو لج» فالمحمول في الأولى لفظُ «مساو لب» ومتعلّقه أعني «ب» موضوعُ في الأخرى. (برهان الدين)

[٢١] قوله: «خارجية» غريبة عن القياس.

[٢٢] قوله: «وقياس المساواة» دفع توهم وهو أن قياس المساواة إذ رُكِّب مع هذه المقدمة، فالمجموع موصل لذاته، لا يحتاج إلى أمر آخر، فبأي قيد خرج ذلك عن الحد؟

وحاصل الدَّفْع أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى قِيَاسَيْنِ: أَوَّلُهُمَا: أَنَّ أ
مَسَاوِي لِب وَب مَسَاوِي لَج. وَثَانِيهَا: أَنَّ أ مَسَاوِي لِمَسَاوِي لَج
وَكُلُّ مَسَاوِي الْمَسَاوِي مَسَاوٍ. فَيُلْزَمُ مِنْ هَذَيْنِ الْقِيَاسَيْنِ أَنَّ
أ مَسَاوِي لَج. (برهان الدين)

[٢٣] قوله: «إلى قياسين» لا قياساً واحداً، والكلام فيه.

قوله: «إلى قياسين» صُغرى الثاني نتيجة الأول،
وكُتِّراها هذه المقدمة.

[٢٤] قوله: «فاعرف ذلك» إيشاء إلى أَنَّ قياس المساواة حجة، وليس باستقراء ولا تخمين كما هو الظاهر، فلو لم يكن داخلاً في القياس بطل انحصار الحجة في هذه الأقسام الثلاث، فتدبر. (عبد الحليم)

[٢٥] قوله: «نتيجة ومطلوباً» والفرق بالاعتبار،
فإنَّ «العالم حادث» قبل الاستدلال عليه مطلوب،
وبعدَهُ نتيجة. (عبد)

(١) ولعدم إيهامه خلاف المقصود.

(٢) لا يخفى أن هذا أولى أن يكون وجهاً آخر للتسمية.

قوله: «حملي» أي القياس الاقتراني ينقسم إلى قسمين: حملي وشرطي، لأنه إن كان مركباً من الحملات الصرفة فحملي نحو «العالم متغير». وكل متغير حادث. فالعالم حادث، وإلا^[٣٤] فشرطي، سواء تركب^[٣٥] من الشرطيات الصرفة نحو «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود». وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء. فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء؛ أو تركب من العملية الشرطية نحو «كلما كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً. وكل حيوان جسم». فكلما كان هذا الشيء إنساناً كان جسماً.

وقدّم^[٣٦] المصنّف البحث عن الاقتراني الحملي^(١) لكونه أبسط^[٣٧] من الشرطي.

قوله: «من الحملي»^[٣٨] أي من الاقتراني الحملي.

قوله: «أصغر» لكون الموضوع في الغالب^[٣٩] أخص من المحمول وأقل أفراداً منه، فيكون المحمول أكبر وأكثر أفراداً منه.

قوله: «والمتركز»^(٢) أوسط^[٤٠] لتوسطه بين الطرفين^[٤١].

قوله: «وما فيه» أي المقدمة التي فيها الأصغر. وتذكير الضمير^[٤٢] نظراً إلى لفظ الموصل^(٣).

قوله: «الصغرى» لاشتغالها على الأصغر.

قوله: «الأكبر»^(٤) أي وما فيه الأكبر الكبرى، لاشتغالها على الأكبر.

(١) في الهنديتين زيادة: «على الاقتراني الشرطي».

(٢) قيل: الحد الأوسط إذا وقع محمولاً فالمراد به المفهوم، وإذا وقع موضوع فالمراد به الذات، فلا يكون الحد الأوسط متكرراً في الأول والرابع.

والجواب عنه: أنه إذا وقع محمولاً فليس المراد منه المفهوم نفسه، بل المفهوم من حيث الصدق على الأفراد، بمعنى أننا إذا قلنا: مثلاً: «كل مثلث شكل. وكل شكل متناه» أن كل فرد من أفراد المثلث يصدق عليه مفهوم الشكل. وكل ما يصدق عليه مفهوم الشكل متناه. وليس معناه: أن كل فرد من أفراد المثلث عين مفهوم الشكل. فتدرب. وبعضهم أجاب بأن المراد من تكرّر الأوسط التكرّر بحسب الذكر، سواء كان فيه تكرّر بحسب المعنى المراد أيضاً كما في الشكل الثاني والثالث، أو بحسب الذكر فقط كما في الشكل الأول والرابع.

(٣) هذا هو التأويل المشهور بين النحويين. وفي مثله الإيراد المشهور للفاضل المدقق عصام الدين حاشيته على الجامي ص: ٣٦، طبعه المطبعة المحمودية، استنبول من أن كلمة «ما» ليست عبارة عن لفظ «المقدمة»، بل هي عبارة عما تكون المقدمة عبارة عنه. وأن تأنيث المقدمة ليست حقيقة - أي ليس معناها ومصدقها أنثى في مقابلها ذكر - كتأنيث هند مثلاً. وفيه تفصيل راجع حواشي العصام.

(٤) كذا في الرابع. وفي الطبعة الإيرانية: «قوله: «الكبرى» لاشتغالها على الأكبر». بدون «أي ما فيه الأكبر الكبرى». وفي غيرهما - الطبعات الهندية والتحقه، والنسخة الإيرانية ونور عثمانية: «قوله: «الكبرى» أي ما فيه الأكبر الكبرى لاشتغالها على الأكبر». وأولاهما في الرابع، فتأمل.

[٣٤] قوله: «ولاً» أي وإن لم يتركب من الحملات الصرفة.

[٣٥] قوله: «تركب من الشرطيات» له ثلاث احتمالات: الأول أن يكون مركباً من الشرطيتين المتصلتين. والثاني: أن يكون مركباً من المنفصلتين. والثالث: أن يكون مركباً من متصلة ومنفصلة.

وفيما تركب من حملية وشرطية اثنان: الأول: أن يكون مركباً من الحملية والمتصلة. والثاني: أن يكون مركباً منها ومن المنفصلة.

فلا احتمالات كلها في القياس الشرطي ترتقي إلى خمس احتمالات. (إس)

[٣٦] قوله: «وقدّم المصنف» وقدّم الاقتراني في التقسيم لكون بعض أفرادِه - وهو الاقتراني الحملّي البسيط - أقلّ أجزاء من أفراد الاستثنائي مطلقاً؛ ولأنّ مباحث الاقترانيّ الحملّيّ أوفر من مباحث الاستثنائيّ على ما لا يخفى. (نور الله)

[٣٧] قوله: «أبسط» أي أقلّ أجزاء^(١).

[٣٨] قوله: «من الحملّي» فيه أن هذه الاصطلاحات لا تختصّ بالاقترانيّ الحملّيّ - وهو ما كان مركباً من حمليتين صرفاً - بل يجري في الاقترانيّات الشرطية - وهي ما لم يكن كذلك - كما صرح به المصنّف في «شرح الرسالة»^(٢)؛ فالأولى أن يقول المحكّم عليه في المطلوب يُسمّى أصغرَ والمحكّم به أكبر. (ن)

[٣٩] قوله: «في الغالب» إنّما قيّد بقوله: «في الغالب» لأنّ الموضوع قد يكون مساوياً للمحمول كما يقال: «كلّ إنسان ناطق. وكلّ ناطق ضاحك». فكلّ إنسان ضاحك». وقد يكون أعمّ منه كما يقال: «بعض الحيوان إنسان. وكلّ إنسان ضاحك. فبعض الحيوان ضاحك».

[٤٠] قوله: «والتكرّر أوسط» اعلم أنّ المجهول التصوريّ يكون مجهولاً بكنهه ورسمه، فيُطلَب كنهه ورسمه. والمجهول التصديقيّ إنّما يكون مجهولاً من حيث النسبة بين طرفيها، يعني لا يُعلم أنّ نسبة الأكبر إلى الأصغر إيجابيّ أو سلبيّ. والعلم ههنا لا يحصل بمجرد الطرفين، وإلا لم يكن نظريّاً. فلا بُدّ من أمر ثالث يناسب الطرفين، إذ لو لم يكن نسبته إلى شيءٍ منهما، أو كان له نسبة إلى أحدٍ منهما دون الآخر، لا يحصل منه النسبة بين الطرفين، فهو كالدلالة في وصال المحبوب. (عبد)

[٤١] قوله: «التوسط بين الطرفين» فشرط الشّكل الأوّل في إنتاجه بحسب الكيفيّة إيجابُ الصّغرى، وبحسب الكميّة كليّة الكبرى، وبحسب الجهة فعليّة الصّغرى^(٣). (محضّل)

قوله: «الطرفين» أي طرَفَي المطلوب في الشّكل الأوّل. وهذا كافٍ في التسمية. (ب)

[٤٢] قوله: «وتذكير» جواب سؤالٍ مقدّر^(٤).

(٣) لا يخفى أنّه لا وجه لإيراد هذه الحاشية هنا!

(٤) تفريره أن المراد من «ما» الموصولة هنا المقدمة. وهي مؤنثة، فكان حق العبارة أن يقال: «وما فيها الأصغر».

(١) البسيط يطلق على معان منها: ما لا جزء له أصلاً كالنقطة والوحدة. ومنها ما هو أقلّ أجزاء، ويقال له البسيط الإضافي، كالحملية بالنسبة إلى الشرطية وإطلاقه بهذا المعنى هنا. ويطلق على معانٍ أخرى.

(٢) انظر: شرح الشمسية (ص: ٣٢١، طبعة دار النور)

قوله: «الشَّكْلُ الأوَّلُ»^[٤٣] يُسَمَّى أَوَّلًا لِأَنَّهُ إِنْتَاجُهُ بِدِيهِي^[٤٤]، وَإِنْتَاجُ الْبَوَاقِي نَظَرِيٌّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ أَسْبَقَ وَأَقْدَمَ فِي الْعِلْمِ.

قوله: «فالثاني» لاشتراكه مع الأوَّل في أشرف المقدَّمَتَيْنِ، أعني الصُّغْرَى^[٤٥].

قوله: «فالثالث» لاشتراكه مع الأوَّل في أَحْسَنَ المقدَّمَتَيْنِ، أعني الكُبْرَى.

قوله: «فالرَّابِع» لكونه في غاية البُعد عن الأوَّل^(١)^[٤٦].



(١) ولأجله لم يعتبره المتقدِّمون، ولم يذكروه من أقسام القياس كأرسطو ومن بعده. وكأنَّ أُوَّ من ذكر الشكل الرابع هو جالينوس - فاضل الأطباء - كما أشار إليه الشيخ في منطق الشفاء ١٠٧/٤. الفارابيُّ والشيخ الرئيس وإن ذكراه في أقسامه ولكنها أسقطاه عن الاعتبار، فلا يُستعمل عندهما في العلوم.

ومن غريب ما ظفرت به رسالة لمجد الدين عبد الرزاق الجيلي شيخ الإمام فخر الدين الرازي باسم «اللامع في الشكل الرابع» زعم فيها أن الشكل الرابع ليس بعيداً عن الطبع كما يقولون، وأنَّ رتبته أن يكون بعد الشكل الأوَّل، وإنَّما أُخِّرَ عن الثاني والثالث لحاجة بعض ضروبه في البيان إلى الشكل الثاني وبعضها إلى الشكل الثالث.

وأغرب منه ما قرأته في نزهة الخواطر - الإعلام بمن في الهند من الأعلام - ٩١٥/٧، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م في ترجمة الشيخ إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي أنَّ له رسالة في المنطق ادَّعى فيها أن الشكل الرابع من أجل البدييات، والشكل الأوَّل بخلافه. وأقام على ذلك الادعاء من البراهين ما لم يندفع ولم يجترئ على دفعها أحدٌ من معاصريه.

[٤٤] قوله: «لأنَّ إنتاجه بديهي» لكونه على النظم الطبيعي. وهو أن ينتقل من الأصغر إلى الأوسط، ومن الأوسط إلى الأكبر، لثلاً يتغيّر حال الأصغر والأكبر عما هما عليه في النتيجة. (عبد)

[٤٥] قوله: «أعني الصغرى» لكونها مشتملة على أشرف طرفي المطلوب، أعني الموضوع، فإنَّ الموضوع ذات وأصل، والمحمول حال وتابع له. والذات أشرف من الحال، والمتبوع من التابع.

ومن هنا ظهر كون الكبرى أحسن المقدّمتين، لاستعمالها على ما هو أحسن في المطلوب، أعني المحمول الذي هو حال وتابع للموضوع. (إس)

[٤٦] قوله: «في غاية البعد» لأنّه لا شركة له مع الأول في كلتا المقدّمتين. (عبد)

[٤٣] قوله: «الشكل الأول» نقل عن أبي العباس اللوكري^(١): «تسميته بالشكل من قبل أنّه شُبّهَ بِشَكْلِ المربع من الهندسة. وذلك أنّ المقدّمتين المقترنتين على استقامة شُبّهتا بِضِلْعٍ واحد من أضلاع المربع. والنتيجة شُبّهت بِالضِّلْعِ الذي يقابله. واشترك موضوع المقدّمة الصغرى وموضوع النتيجة شُبّه بِالضِّلْعِ الثالث. واشترك محمول المقدّمة الكبرى ومحمول النتيجة شُبّه بِالضِّلْعِ الرابع المقابل للثالث. فتسمية القياس بالشكل على طريق التشبيه».

قال الصّدر الشيرازي في «حواشي شرح حكمة الإشراف»^(٢) بعد نقل هذا الكلام: «وكذا تسمية الصغرى بالأمّ، والكبرى الأب، والحدّ الأوسط بالمادّة الفضليّة المتكرّرة المتّصلة من ظهر الأب إلى بطن الأمّ، سيما إذا كان متوسّطاً بين محمول الكبرى وموضوع الصغرى كما في السياق الأتمّ»^(٣)، والنتيجة بالولد كلام تشبيهي في غاية الحسن. نقلًا عن «شرح المرقّات» للمحقّق الخیر آبادي^(٤).

(١) انظر: شرح قصيدة أسرار الحكمة للكوكري (ضمن مجموعة منطق ومباحث ألفاظ ص: ١١٢، باهتمام مهدي محقّق وتوشی هیکو ایزوتسو، طهران، انجمن آثار ومفاخر فرهن گمی، الطبعة الأولى، ١٣٨٦ الهجرية الشمسية) والكتاب بالفارسية. والنص المنقول ترجمه ملا صدرا.

(٢) شرح حكمة الإشراف للعلامة قطب الدين الشيرازي، بتعليق ملا صدرا (٢/ ١٢٣-١٢٤)، تحقيق دكتور حسين ضيائي تربتي، انتشارات بنياد حکمت اسلامي صدرا، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ الهجرية الشمسية

(٣) المراد من السياق الأتم هو الشكل الأول. وهو اصطلاح الشيخ المقتول.

(٤) شرح المرقّات (ص: ١٧٧، باهتمام محمد رضا الحسن القادري، دار الإسلام، لاهور، طبعة مصوّرة من طبعة المطبع الانتظامي، كنفور، ١٣٣٣ هـ تصحيح المولوي عبد السبحان البهاري)

[شروط الأشكال الأربعة]

[شروط الشكل الأول]

ويُستلزم في الأول إيجاب الصغرى وفعليتها مع كليات الكبرى؛ لينتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين، ومع السالبة الكلية السالبتين بالضرورة.

قوله: «وفعليتها» ليتعدى الحكم من الأوسط إلى الأصغر. وذلك ^[١] لأن الحكم ^[٢] في الكبرى - إيجاباً كان أو سلباً - إنها هو على ما ثبت له الأوسط بالفعل، بناءً على مذهب الشيخ ^[٣]. فلو لم يُحكم في الصغرى بأن الأصغر ثبت له الأوسط بالفعل لم يلزم ^[٤] تعدي الحكم من الأوسط إلى الأصغر ^[٥].

قوله: «مع كليات الكبرى» ليلزم اندراج الأصغر في الأوسط، فيلزم من الحكم على الأوسط الحكم على الأصغر. وذلك ^[٦] لأن الأوسط محمول ههنا ^[٧] على الأصغر، ويجوز أن يكون المحمول أعم من الموضوع. فلو حُكم في الكبرى على بعض الأوسط لاحتل أن يكون الأصغر غير مندرج في ذلك البعض. فلا يلزم ^[٨] من الحكم على ذلك البعض الحكم على الأصغر، كما يُشاهد ^[٩] في قولك: «كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس».

قوله: «النتج الموجبتان» الكلية والجزئية.

واللام فيه للغاية، أي أثير ^[١٠] هذه الشروط [١] أن يُنتج الصغرى الموجبة الكلية ^[١١] والموجة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين. ففي الأول ^[١٢] يكون النتيجة موجبة كلية؛ وفي الثاني موجبة جزئية.



(١) في الهنديتين: «ثبت له الأوسط بالفعل، فلم يلزم» والظاهر أن الفاء في قوله: «فلم يلزم» خطأ.

(٢) هذا وجه اشتراط الإيجاب في الصغرى أيضاً، فلو لم يثبت الأوسط للأصغر في الصغرى لم يلزم تعدي الحكم من الأوسط إلى الأصغر. الثبوت إنها يكون في القضية الموجبة دون السالبة.

شرائط الشكّل الأوّل

- [١] قوله: «وذلك» أي التعدي.
- [٢] قوله: «لأنّ الحكم» نحو «العالم متغيّر. وكلّ متغيّر حادث». فالحكم في قولنا: «كلّ متغيّر حادث» على ما هو المتغيّر بالفعل. فلا بدّ أن يكون الحكم في الصغرى بالفعل، بأن يكون التغيّر ثابتاً للعالم بالفعل، وإلا - أي وإن لم يُحكّم في الصغرى بأنّ العالم ثابت له التغيّر بالفعل - لم يندرج في المتغيّر. فلا يتعدّى - أي لا يتجاوز - حكم الحدوث من المتغيّر إلى العالم، فلا إنتاج. (برهان الدين)
- [٣] قوله: «مذهب الشيخ» أمّا على مذهب الفارابي، وهو إمكان اتصاف ذات الموضوع بوصفه العنواني بالإمكان^(١) فليست الفعلية بشرط. (عبد)
- [٤] قوله: «وذلك» أي الزوم.
- [٥] قوله: «ههنا» أي في الشكل الأوّل في صفراء. (عبد)
- [٦] قوله: «فلا يلزم إلخ» حتى يحصل النتيجة.
- [٧] قوله: «كما يُساهم» فإنّ بعض الحيوان الذي هو محكوم عليه بالأكثر غير بعض الحيوان الذي حُكِمَ به على الأصغر. فالحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدّى إلى الأصغر، لعدم كونه مندرجاً تحت هذا البعض. وإنّما هو مندرج تحت بعض آخر. (إس)
- [٧] قوله: «أي أثر» ففي قول المصنّف: «يُنتج الموجبتان إلخ» إشارة إلى بيان دليل اشتراط فعلية
- الصغرى مع إيجابها، وكلية الكبرى أيضاً، فإنّه يفهم منه أنّه على تقدير عدم واحد من هذه الأمور يكون الكلّ عقياً غير متّيج. وقد علمت تفصيله في الشرح. (إس)
- [٨] قوله: «يُنتج الصغرى الموجبة الكلية» شرط الشكّل الأوّل في كونه مُتّيجاً غير عقيم بحسب الكيفية إيجاب الصغرى - أي كون الصغرى موجبة، كلية كانت أو جزئية - فيدخل الأصغر في الأوسط. ويتعدّى حكم الكبرى إليه.
- وأما إذا كانت سالبة فلا يلزم الاندراج، سواء كانت الكبرى موجبة أو سالبة، بل مع كلّ منهما يتحقّق الاختلاف، وهو دليل العمق.
- أمّا إذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا: «لا شيء من الإنسان بفرس. وكلّ فرس صهال». فالحقّ السلب. وإنّ بدّلنا قولنا «صهال» بقولنا «حيوان» فالحقّ الإيجاب.
- وأما إن كانت سالبة فكقولنا: «لا شيء من الإنسان بفرس. ولا شيء من الفرس بحمار أو ناطق». فالصادق في الأوّل السلب، وفي الثاني الإيجاب.
- وشرطه بحسب الكمية - أي الكلية والجزئية - كلية الكبرى إذ على تقدير كونها جزئيةً يحتل أن يكون البعض المحكوم عليه بالذّكر غير المحكوم به على الأصغر، فلا يتأتّى الإنتاج بل يوجد الاختلاف فكقولنا: كلّ إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحقّ السلب، وإنّ بدّلنا قولنا «فرس» بقولنا «صاحك» كان الحقّ الإيجاب ومتى تحقّق الاختلاف وجب العمق. (شرح ميزان منطق از مولوي فضل إمام خير آبادي)
- [٩] قوله: «ففي الأوّل» مثل «كلّ إنسان حيوان. وكلّ حيوان جسم. فكلّ إنسان جسم». وبعض

(١) كذا في النسخ المطبوعة. وقد تكرّر لفظ «الإمكان». والأول زائد، فالأولى أن يقال: «وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه العنواني بالإمكان».

[٢] وأن يُنتج الصُّغريان - يعني الموجبتين - مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين^(١٠) الكلية الجزئية، على ما سبق. وأمثلة الكلّ واضحة.

قوله: «الموجبتين» أي يُنتج الكلية والجزئية.

قوله: «السالبتين» أي يُنتج الكلية والجزئية^(١١).

قوله: «بالضرورة» متعلّق بقوله: «يُنتج». والمقصود منه الإشارة إلى أن إنتاج هذا الشكل للمحصورات الأربع^(١٢) بديهي^(١٣)، بخلاف إنتاج سائر الأشكال لتائجها، كما سيبيء تفصيلها.



(١) اعلم أنّهم رتبوا ضروب الشكل الأول والثاني بحسب النتائج، لأنّها المقصودة من القياس، فالنتيجة للأشرف مقدّم على غيره. والشرف في القضية بالإيجاب والكليّة. أمّا الإيجاب فلائّه وجود السلب عدم، والوجود أشرف من عدم. وأمّا الكليّة فلائّها أضبط في العلوم، وأخص من الجزئية والأخص أشرف من الأعم لاشتماله على أمر زائد. فالموجبة الكلية أشرف النتائج لاجتماع الشرفين، والسالبة الجزئية أخصّها لانتفائها. ويبقى الإيجاب الجزئي والسلب الكلي. والسلب الكلي أشرف من الإيجاب الجزئي، لأن شرف الإيجاب من جهة واحدة، وشرف الكليّة من وجهين كما أسلفنا. فحصل ترتيب النتائج هكذا: الموجبة الكلية، السالبة الكلية، الموجبة الجزئية، السالبة الجزئية.

(٢) إنتاج النتائج الأربع - الموجبتين والسالبتين - من خواصّ الشكل الأول، وما عداه لا ينتج الإيجاب الكلي. وذلك لأنّ حاصل الشكل الأول هو اندراج الأصغر بأكمله أو بعضه في الأوسط المحكوم عليه كلياً بالأكبر إيجاباً أو سلباً، فيكون الأصغر بأكمله أو بعضه أيضاً محكوماً عليه بالأكبر إيجاباً أو سلباً، فينتج المحصورات الأربع.

راجع للمزيد حواشي السيد المحقق الجرجاني على شرح الشمسية ١٩٦/٢ - ١٩٦

[شروط الشكل الثاني]

وفي الثاني اختلافهما في الكيف وكمية الكبرى، مع دوام الصغرى، أو انعكاس سالبة الكبرى، وكون الممكنة مع الضرورية أو الكبرى المشروطة^(١).

ليُنتج الكليتان سالبة كلية، والمختلفتان في الكم أيضاً سالبة جزئية، بالخلف، أو عكس الكبرى أو الصغرى، ثم الترتيب، ثم عكس النتيجة.

قوله: «وفي الثاني اختلافهما» أي يُشترط في هذا الشكل بحسب الكيف اختلاف المقدمتين في السلب والإيجاب. وذلك لأنه لو تألف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف^(٢)، وهو أن يكون الصادق في نتيجة القياس الإيجاب تارة، والسلب أخرى؛ فإنه لو قلنا: «كل إنسان حيوان». وكل ناطق حيوان» كان الحق الإيجاب. ولو بدلنا الكبرى بقولنا: «كل فرس حيوان» كان الحق السلب^(٣). وكذا الحال لو تألف من سالتين كقولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر». ولا شيء من الناطق بحجر» كان الحق الإيجاب. ولو قلت: «لا شيء من الفرس بحجر» كان الحق السلب. والاختلاف دليل عدم الإنتاج؛ فإن النتيجة هو القول الآخر^(٤) الذي يلزم من المقدمتين. فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق^(٥) في بعض المواد هو السالبة. ولو كان اللازم منها السالبة لما صدق في بعض المواد الموجبة.

قوله: «كمية الكبرى» أي يُشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كمية الكبرى، إذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف، كقولنا: «كل إنسان ناطق». وبعض الحيوان ليس بناطق»، كان الحق الإيجاب. ولو قلنا^(٦): «بعض الصاهل ليس بناطق» كان الحق السلب.

قوله: «مع دوام الصغرى» أي يُشترط^(٧) في هذا الشكل بحسب الجهة أمران:

الأول: أحد الأمرين:

[١] إما أن يصدق^(٨) الدوام على الصغرى^(٩) - أي^(١٠) تكون دائمة أو ضرورية^(١١).

(١) كذا في الطبقات الهندية، وفي الإبرانيين ونور عثمانية «أو كبرى مشروطة».

(٢) في الطبعة الإيرانية زيادة «في النتيجة». وهو مراد هنا كما هو ظاهر من السياق.

(٣) كذا في المنديتين والنسخة الإيرانية. وفي التحفة الراغب ونور عثمانية والطبعة الإيرانية «بأن تكون».

[شروط الشكل الثاني]

[١] قوله: «بمحصل الاختلاف» والسُرُّ فيه أنه يجوز أن يكون الأشياء المتخالفة مشتركة في ثبوت شيء واحد لها، فالحق جيتذ السلب. وكذا يجوز أن يكون الأشياء المتوافقة أيضاً مشتركة في ثبوت أمر، فالحق جيتذ الإيجاب. وهذا ظاهر من كلام الشارح.

وكذا الحال لو تألف من سالتين فإنه كما يجوز اشتراك أمور متخالفة ومتوافقة في الإيجاب^(١)، كذلك يجوز اشتراك الأشياء المتخالفة والمتوافقة في السلب أيضاً، فيكون الحق على الأول السلب، وعلى الثاني الإيجاب. (إس)

[٥] قوله: «ولو قلنا» أي بدل الكبرى.

[٦] قوله: «أي مُشْرَط» أي مُشْرَط في إنتاج
الشَّكل الثَّانِي بحسب الجهة أَمْرَانِ:

أحدهما: مفهوم مردّد بين كون الصّغرى إحدى الدائمّتين، أو كون الكبرى من القضايا السّتّ التي

لا يكون إحدى مقدمتي القياس الافتراضي من الصغرى والكبرى، والاستثنائي من الشرطية الواضعة والرافعة. أما أن لا يكون جزء من إحدى مقدمتيه فغير ملزم. (يكروزي شرح إيساغوجي^(٢))

[٤] قوله: «لما كان الحق» هذا ظاهر في غاية

الشكل الثاني مركباً من صغرى دائمة وكبرى مشروطة.
- مثلاً، فحينئذ الدوام صادق على الصغرى مع كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة سموها.

قلت: لا بأس فيه، فإنَّ الترديد ليس على سبيل الحقيقة، ولا على سبيل منع الجمع، بل على سبيل منع الخلو. ولا مضايقة في اجتماع كلا الأمرين.

[٨] قوله: «الدَّوَامُ عَلَى الصُّغَرَى» لَمَّا كَانَ يُتَوَهَّمُ أَنَّ

[٢] قوله: «كان الحقُّ السلبُ» وهو «لا شيء من الإنسان بفرس». ويقتضي القياس أن يكون النتيجة موجبة، لأنَّ المقدَّمتين موجبتان. (عبد)

[٣] قوله: «هو القول الآخر» ومعنى آخره أن لا يكون إحدى مقدّمتي القياس الاقترانيّ من الصغرى والكبرى، والاستثنائي من الشرطية الواضعة والرافعة. أمّا أن لا يكون جزء من إحدى مقدّمتيه فغير ملزم. (يكروزي شرح إيساغوجي^(٢))

[٤] قوله: «لَمَّا كَانَ الْحَقُّ» هذا ظاهرٌ في غاية

(١) قوله: «في الإيجاب» و «في السلب» متعلقان بـ «اشترك». والمراد من الأول في قوله: «فيكون الحقُّ على الأول» اشترك الأمور المتخالفة، ومن الثاني اشترك الأمور المتوافقة.

(٢) هو شرح الفاضل الفناري على إيساغوجي، اشتهر في ديار الهند والأفغان بهذا الاسم. ومعناه: المنسوب إلى يوم واحد، وذلك لأنه ذكر في مقدّمة شرحه (ص: ٣، طبعة تركية قديمة، سنة ١٣٠٥ هـ) أنّه شرع فيه غدوة يوم من أقصر أيام، وختم مع أذان مغربه. والنص المقول مذكور في (ص: ٤٩) منه.

[٢] وإما أن تكون الكبرى من القضايا السَّتَّ التي تنعكس سواها^[١١]، لا من التَّسع التي لا تنعكس سواها.

والثاني^[١٢]: أيضاً أحد الأمرين: وهو أن الممكنة لا تُستعمل في هذا الشكل إلا مع الضرورية، سواء كانت الضرورية صُغرى أو كبرى، أو مع كبرى مشروطة عامّة أو خاصّة. وحاصله: أن الممكنة إن كانت صُغرى كانت الكبرى ضرورية، أو مشروطة عامّة أو خاصّة. وإن كانت كبرى كانت الصُغرى ضرورية لا غير.

ودليل الشرطين أنه لولاها لزم الاختلاف^[١٣]. والتفصيل لا يُناسب هذا المختصر.

قوله: «يُنتج الكلّيتان» أي الضروب المنتجة في هذا الشكل أيضاً أربعة^[١٤] حاصلة من ضرب الكبرى^(١) الكلية الموجبة في الصُغرى السَّالبتين: الجزئية والكلية، وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصُغرى الموجبتين.

[١] فالضرب الأول هو المركّب من كليتين، والصُغرى موجبة، نحو «كلُّ ج ب». ولا شيء من أب». [٢] والضرب الثاني هو المركّب من كليتين، والصُغرى سالبة، نحو «لا شيء من ج ب». وكلُّ أ ب».

والنتيجة فيها سالبة كلية، نحو «لا شيء من ج أ».

وبالهما أشار المصنّف بقوله: «يُنتج الكلّيتان سالبة كلية».

[٣] والضرب الثالث هو المركّب من صُغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، نحو «بعض ج ب». ولا شيء من أب».

[٤] والضرب الرابع هو المركّب من صُغرى سالبة جزئية، وكبرى موجبة كلية، نحو «بعض ج ليس ب». وكلُّ أ ب».

والنتيجة منها سالبة جزئية، نحو «بعض ج ليس أ».

وبالهما أشار المصنّف بقوله: «والمختلفتان في الكم أيضاً»، أي القضيتان اللَّتان هما مختلفتان في الكم - كما أنَّهما مختلفتان في الكيف - يُنتج سالبة جزئية^[١٥]، بناءً على ما سبق من الشرائط.

(١) كذا في جمع النسخ سوى الهنديتين، وفيها: «الكبرى الموجبة الكلية في الصغرى السالبتين: الكلية والجزئية، وضرب الكبرى السالبة الكلية»

قوله: «بالخلف» يعني دليل إنتاج هذه الضروب لهاتين النتيجةين^[١٥] أمور:

الأول: الخلف^[١٦]. وهو أن يجعل نقيض النتيجة لإيجابه صغرى، وكبرى القياس لكليتها كبرى، لينتج من الشكل الأول ما ينافي الصغرى^[١٧]. وهذا جارٍ في الضروب الأربعة كلها^[١٨].

والثاني: عكس^[١٩] الكبرى، ليرتد^[٢٠] إلى الشكل الأول، فينتج النتيجة المطلوبة^[٢١].

وذلك^[٢٢] إنما يجري في الضرب الأول والثالث، لأن كبراهما سالبة كلية تنعكس كنفسها^[٢٣]. وأمّا الآخران فكبراهما موجبة كلية لا تنعكس إلا إلى موجبة جزئية، لا تصلح لكبروية الشكل الأول، مع أن صغراهما سالبة أيضاً لا تصلح لصغروية الشكل الأول.

والثالث: أن ينعكس الصغرى^[٢٤] فيصير شكلاً رابعاً، ثم ينعكس الترتيب - يعني يجعل عكس الصغرى كبرى، والكبرى صغرى - فيصير شكلاً أولاً، ينتج نتيجة تنعكس إلى النتيجة المطلوبة.

وذلك إنما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية ليصلح لكبروية الشكل الأول.

وهذا إنما هو في الضرب الثاني، فإن صغراه سالبة كلية، تنعكس كنفسها^[٢٥] وأمّا الأول والثالث فصغراهما موجبة^[٢٦] لا تنعكس إلا جزئية^[٢٧] وأمّا الرابع فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس ولو فرض انعكاسها^[٢٨] لا تنعكس إلا جزئية^[٢٩] أيضاً، فتدبر.



[١٥] قوله: «التَّيَحُّتَيْنِ» أي السالبة الكلية

والجزئية.

[١٦] قوله: «الحَلْف» وتصوير الحلف أن تقول:

«كُلُّ إنسان حيوانٌ. ولا شيء من الحجر بحيوانٍ»، ينتج «لا شيء من الإنسان بحجرٍ»، وإلا لصدق نقيضه، لأنَّ ارتفاع النقيضين محالٌ، وهو «بعض الإنسان حجرٌ». فإذا

جُعِلَ هذا النقيض صُغرى لتلك الكبرى ونقول: «بعض الإنسان حجرٌ». ولا شيء من الحجر بحيوانٍ»، ينتج من الشَّكل الأوَّل «بعض الإنسان ليس بحيوانٍ». وهذا منافٍ بل مناقض لصغرى الشَّكل الثاني، أعني «كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ». (عبد)

[١٧] قوله: «الصُّغرى» وهذا المحال لم ينشأ من

تلقاء الكبرى، ولا من تلك الهيئة، فإنَّ الكبرى مفروضة الصُّدق كالصُّغرى، والشَّكل الأوَّل بدعيُّ الإنتاج، فمُنشأه ليس إلا نقيض النتيجة، فهو باطلٌ، فالنتيجة حقٌّ. وقس على هذا إنتاج الضُّروب الأخر. (إس)

[١٨] قوله: «وهذا جارٍ في الضُّروب الأربع كلّها»

فإنَّ نقيض النتيجة في كُلِّ من هذه الضُّروب لا يكون إلا موجبة فإنَّ النتيجة في كلّها سالبةٌ كليةٌ أو جزئيةٌ. ونقيض السالبة تكون موجبة. وكبرى القياس كليةٌ بلا ريب، فإنَّ الشَّكل الثاني يُشترط فيه بحسب الكمية كليةٌ الكبرى. (إس)

[١٩] قوله: «عكس الكبرى» تصويره أن تقول:

«كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ ولا شيء من الحجر بحيوانٍ» ينتج «لا شيء من الإنسان بحجرٍ» لأنَّه لو انعكس الكبرى لكان شكلاً أولاً لأنَّ صغرى الشَّكل الثاني كصغرى الشَّكل الأوَّل لأنَّ الحدَّ الأوسط محمولٌ فيها إنَّها المخالفة في الكبرى، فلمَّا عكسنا صار شكلاً أولاً بالضُّرورة هكذا «كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ ولا شيء من الحيوان بحجرٍ» ينتج تلك النتيجة المطلوبة. ولما كان العكس جارياً في

الصَّغرى دون الأمر الثالث قدَّمه عليه. (عبد)

[٢٠] قوله: «ليرتدَّ» أي الشكل الثاني بسبب عكس

كبراه.

[٢١] قوله: «النتيجة المطلوبة» أي من الشكل

الثاني.

[٢٢] قوله «وذلك» أي عكس الكبرى.

[٢٣] قوله «كنفسها» فتصلح لكبرويَّة الشكل

الأوَّل.

[٢٤] قوله: «أن ينعكس الصُّغرى» تصويره أن

تقول: «لا شيء من الإنسان بحمارٍ وكُلُّ ناهقٍ حمارٌ» ينتج «لا شيء من الإنسان بناهقٍ»، لأنَّه لو عكس الصغرى إلى «لا شيء من الحمار بإنسانٍ» وضمَّ هذا العكس مع الكبرى يصير شكلاً رابعاً. ثمَّ إذا عكس الترتيب بأنَّ يقال هكذا: «كُلُّ ناهقٍ حمارٌ ولا شيء من الحمار بإنسانٍ» يصير شكلاً أولاً ينتج «لا شيء من الناهق بإنسانٍ». ثمَّ إذا عكس النتيجة وقيل: «لا شيء من الإنسان بناهقٍ» يحصل عينُ تلك النتيجة الحاصلة من الشَّكل الثاني. (عبد)

[٢٥] قوله: «تنعكس كنفسها» فعكسها كليةٌ تُجعل

صغرى في الشَّكل الرابع. ثمَّ بعد عكس الترتيب يُجعل

ذلك العكس كبرى في الشَّكل الأوَّل للكلية. (برهان

الدين)

[٢٦] قوله: «موجبة» كليةٌ في الأوَّل، وجزئية في

الثالث.

[٢٧] قوله: «جزئية» فلا تصلح لكبرويَّة الشَّكل

الأوَّل.

[٢٨] قوله: «انعكاسها» كما إذا كانت من

[شرائط الشكل الثالث]

وفي الثالث إيجابُ الصُّغرى وفعليتها مع كلية إحداهما، لِيُنتِجَ الموجبتان مع الموجبة الكلية، أو بالعكس موجبةً جزئيةً، ومع السالبة الكلية، أو الكلية مع الجزئية سالبةً جزئيةً، بالخلف أو عكس الصُّغرى، أو الكبرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة.

قوله: «إيجابُ الصُّغرى وفعليتها» لأنَّ الحكم في كبراه - سواءً كان إيجاباً أو سلباً - على ما هو أوسطٌ بالفعل، كما مرَّ، فلو لم يتحدَّ الأصغر مع الأوسط بالفعل، بأنَّ لا يتحدَّ أصلاً^[١] وتكون الصُّغرى^[٢] سالبةً، أو يتحدَّ^[٣] لكن لا بالفعل، وتكون الصُّغرى موجبةً ممكنةً، لم يتعدَّ الحكم^[٤] من الأوسط بالفعل إلى الأصغر.

قوله: «مع كلية إحداهما» لأنَّه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز أن يكون^[٥] البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالكبر، فلا يلزم تعدية الحكم من الأكبر إلى الأصغر. قوله: «الموجبتان» الضُّروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرائط المذكورة ستة، حاصلة^[٦] من ضمِّ الصُّغرى الموجبة الكلية إلى الكبريات الأربع، وضمِّ الصُّغرى الموجبة الجزئية إلى الكبريين الكلَّيتين: الموجبة والسالبة.

وهذه الضُّروب كلُّها مشتركة في أنَّها لا تُنتِج إلا جزئيةً^[٧]، لكن ثلاثة منها تُنتِج الإيجاب، وثلاثة منها تُنتِج السلب. أمَّا المنتجة^[٨] للإيجاب فأولُّها المركَّب من موجبتين كلَّيتين نحو «كل ج ب. وكل ج أ فبعض ب أ». وثانيها المركَّب من موجبة جزئية صُّغرى وموجبة كلية كبرى. وإلى هذين أشار المصنِّف بقوله: «لِيُنتِجَ الموجبتان» أي الصُّغرى الموجبة «مع الموجبة الكلية» أي الكبرى. والثالث: عكس الثاني، أعني المركَّب من موجبة كلية صُّغرى وموجبة جزئية كبرى. وإليه أشار بقوله: «أو بالعكس». فليس المرادُ «بالعكس» عكسَ الضَّربين^[٩] المذكورين، إذ ليس عكسُ الأوَّل إلا الأوَّل، فتأمل^[١٠].

[شرائط الشكل الثالث]

[١] قوله: «بأن لا يتحد أصلاً» بأن لا يكون بينهما أيضاً الاختلاف بالإيجاب والسلب. فالتحقق في المثال المذكور السلب. وإذا بدّلنا كراه بقولنا: «بعض الحيوان محلّ إيجاب».

[٢] قوله: «وتكون الضغرى» هذه الجملة مفعلة لعدم الاتحاد بين الأوسط والأصغر، وذلك لأنَّ الضغرى إذا كانت سالبة فالأصغر فيها مسلوبٌ عن الموضوع الذي هو الحدُّ الأوسط، وذلك بعينه عدم الاتحاد بينهما. (عبد الحى)

وأما المنتجة للسلب فأولها المركب من موجبة كلية وسالبة كلية. والثاني من موجبة جزئية وسالبة كلية. وإليهما أشار بقوله: «مع السالبة الكلية» أي لنتج الموجبتان مع السالبة الكلية. والثالث من موجبة كلية وسالبة جزئية كما قال: «والكلية مع الجزئية» أي الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية^(١). قوله: «بالخلف» يعني بيان إنتاج هذه الضروب لهذه النتائج إما بالخلف، وهو ههنا^(١٧) أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته كبرى، وصغرى القياس لإيجابها صغرى لنتج من الشكل الأول ما ينافي^(١٣) الكبرى. وهذا يجري^(١٤) في هذه الضروب كلها.

وأما بعكس الصغرى ليرجع^(١٥) إلى الشكل الأول. وذلك حيث يكون الكبرى كلية^(١٦) كما في الضرب الأول والثاني والرابع والخامس.

وأما بعكس الكبرى ليصير شكلاً رابعاً، ثم عكس الترتيب^(١٧) ليرتد شكلاً أولاً، وينتج نتيجة، ثم يعكس^(١٨) هذه النتيجة، فإنه المطلوب. وذلك حيث يكون الكبرى موجبة، ليصلح عكسه صغرى للشكل الأول، ويكون الصغرى كلية، ليصلح كبرى له، كما في الضرب الأول والثالث لا غير.



(١) حاصل الشكل الثالث أن الأصغر لاقى الأوسط إيجاباً، والأكبر لاقاه إيجاباً أو سلباً، فيتلاقيان في الجملة إما إيجاباً أو سلباً، فلا ينتج إلا جزئية. فثلاثة ضروب منه ينتج موجبة جزئية، وثلاثة أخرى سالبة جزئية. انظر: حواشي السيد المحقق الجرجاني على القطبي ١٩٧/٢

وترتيب ضروب هذا الشكل هكذا: [١] موجبة كلية + موجبة كلية = موجبة جزئية. [٢] موجبة كلية + سالبة كلية = سالبة جزئية. [٣] موجبة جزئية + موجبة كلية = موجبة جزئية. [٤] موجبة جزئية + سالبة كلية = سالبة جزئية. [٥] موجبة كلية + موجبة جزئية = موجبة جزئية. [٦] موجبة كلية + سالبة جزئية = سالبة جزئية.

وترتيب ضروب هذا الشكل ليس باعتبار نتائجها كما كان في الضربين الأول والثاني. بل باعتبار الضروب نفسها. فالأول أخصّ الضروب المنتجة للإيجاب، والثاني أخصّ الضروب المنتجة للسلب، والأخصّ أشرف. وتقديم الثالث والرابع على الأخيرين لاشتغالهما على كبرى الشكل الأول. وتقديم الثالث على الرابع، والخامس على السادس لشرف الإيجاب على السلب كما لا يخفى.

شروط الشكل الرابع

وفي الرابع إيجابها مع كلية الصغرى، أو اختلافها في الكيف مع كلية إحداهما؛ لنتج الموجبة الكلية مع الأربع، والجزئية مع السالبة الكلية، والسالبان مع الموجبة الكلية، وكليتها مع الموجبة الجزئية، جزئية موجبة إن لم يكن سلب، وإلا فسالبة، بالخلف أو بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة، أو بعكس المقدمتين، أو بالرد إلى الثاني بعكس الصغرى، أو الثالث بعكس الكبرى.

قوله: «وفي الرابع» أي يشترط في إنتاج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف أحد الأمرين: إمّا إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، وإمّا اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية إحداهما.

وذلك لأنه^[١] لولا أحدهما لزم إمّا أن يكون المقدمتان سالبتين^[٢]، أو موجبتين^[٣] مع كون الصغرى جزئية، أو جزئيتين^[٤] مختلفتين في الكيف. وعلى التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف. وهو دليل العقم^[٥].

أمّا على الأول فلأن الحق في قولنا: «لا شيء من الحجر بإنسان. ولا شيء من الناطق بحجر» هو الإيجاب^[٦]. ولو قلنا^[٧]: «لا شيء من الفرس بحجر»، كان الحق السلب^[٨].

وأمّا على الثاني فلأننا إذا قلنا: «بعض الحيوان إنسان. وكل ناطق حيوان»، كان الحق الإيجاب^[٩]. ولو قلنا: «وكل فرس حيوان»، كان الحق السلب^[١٠].

وأمّا على الثالث فلأن الحق في قولنا: «بعض الحيوان إنسان. وبعض الجسم ليس بحيوان»، هو الإيجاب^[١١]. ولو قلنا^[١٢]: «بعض الحجر ليس بحيوان»، كان الحق السلب^[١٣].

ثم إن المصنف لم يتعرض^[١٤] لبيان شروط الشكل الرابع بحسب الجهة^[١٥] لقلة الاعتداد^[١٦] بهذا الشكل، لكمال بعده عن الطبع. ولم يتعرض أيضاً^[١٧] لنتائج^[١٨] الاختلاطات الحاصلة من الموجّهات في شيء من الأشكال الأربعة، لطول الكلام فيها. وتفصيلها موكول إلى مطولات هذا الفن.

[شروط الشكل الرابع]

- [١] قوله: «وذلك لأنه» أي اشتراط أحد الأمرين المذكورين لإنتاج الشكل الرابع لأنه إلخ. (عبد) ليس بحجر.
- [٢] قوله: «سالبين» فانتفى الجزء الأول من الشرط الأول، وكذا الجزء الأول من الشرط الثاني. (عبد الحلبي)
- [٣] قوله: «أو موجبتين مع» فانتفى الجزء الثاني من الشرط الأول، والجزء الأول من الشرط الثاني. (عبد الحي)
- [٤] قوله: «أو جزئيتين» فانتفى الجزء الأول من الشرط الأول، والجزء الثاني من الشرط الثاني. (عبد الحي)
- [٥] قوله: «وهو دليل المقم» أي الاختلاف دليل عدم الإنتاج، لما علمت أن النتيجة لازمة. ولزوم أمرين مختلفين لذات واحدة محال. (إس)
- [٦] قوله: «هو الإيجاب» أي «بعض الإنسان ناطق».
- [٧] قوله: «ولو قلنا» أي بدل الكبرى.
- [٨] قوله: «الحق السلب» أي لا شيء من الإنسان بفرس.
- [٩] قوله: «الحق الإيجاب» أي «بعض الإنسان ناطق».
- [١٠] قوله: «الحق السلب» أي «لا شيء من الإنسان بفرس».
- [١١] قوله: «هو الإيجاب» أي «بعض الإنسان جسم».
- [١٢] قوله: «ولو قلنا» أي بدل الكبرى.
- [١٣] قوله: «الحق السلب» أي «بعض الإنسان ليس بحجر».
- [١٤] قوله: «ثم إن المصنف لم يتعرض» جواب عن سؤالٍ مقدّرٍ تقرير السؤال غني عن البيان. (عبد)
- [١٥] قوله: «بحسب الجهة» اعلم أن شرائط هذا الشكل بحسب الجهة أمور خمسة:
- الأول: أنه لا يستعمل الممكنة في هذا الشكل أصلاً موجبة كانت أو سالبة.
- والثاني: أن تكون السالبة المستعملة فيه قابلةً للانعكاس.
- والثالث: أحد الأمرين: صدق الدوام على صغرى الضرب الثالث، أو العرفي العام على كبراه.
- والرابع: أن تكون الكبرى في الضرب السادس من القضايا المنعكسة السوالب.
- والخامس: أن تكون الصغرى في الثامن إحدى الخاصتين، والكبرى عما يصدق عليه العرفي العام. (إس)
- [١٦] قوله: «القلة الاعتداد بهذا الشكل» حتى أسقطه الفارابي عن الاعتبار.
- [١٧] قوله: «ولم يتعرض أيضاً» كأن سائلاً يقول: إن المصنف تعرض لبيان شرائط الأشكال الثلاثة الأولى بحسب الجهة، ولم يتعرض لبيان نتائجها عند اختلاف الموجّهات بعضها مع بعض في شيء من تلك الثلاثة، فأجاب بقوله هذا. (عبد)
- [١٨] قوله: «للتائج الاختلاطات الحاصلة» أي إنتاج الأقسية الخاصة من اختلاطات الموجّهات بعضها إلى بعض.

قوله: «النتيج» الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب أحد الشرطين السابقين ثمانية^[١٩] حاصله من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الأربع^[٢٠]، والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية، وضم الصغرى السالبتين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية، وضم كليتها - أي الصغرى السالبة الكلية - مع الكبرى الموجبة الجزئية.

فالأولان من هذه الضروب - وهما المؤلف من موجبتين كليتين، والمؤلف من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى - ينتجان موجبة جزئية. والبواقي المشتعلة على السلب تُنتج سالبة جزئية في جميعها؛ إلا في ضرب واحد، وهو المركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية، فإنه ينتج سالبة كلية.

وفي عبارة المصنف تسامح^[٢١] حيث ثوهم أن ما سوى الأولين من هذه الضروب يُنتج السلب الجزئي. وليس كذلك كما عرفت. ولو قدم لفظ «موجبة» على «جزئية» لكان أولى^[٢٢]. والتفصيل^[٢٣] وهنا أن ضروب هذا الشكل ثمانية:

الأول: من موجبتين كليتين^[٢٤].

والثاني: من موجبة كلية صغرى^[٢٥] وموجبة جزئية كبرى. يُنتجان موجبة جزئية.

والثالث: من صغرى سالبة كلية^[٢٦] وكبرى موجبة كلية تُنتج سالبة كلية.

والرابع: عكس ذلك^[٢٧].

والخامس: من صغرى موجبة جزئية^[٢٨] وكبرى سالبة كلية.

والسادس: من سالبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى^[٢٩].

والسابع: من موجبة كلية صغرى^[٣٠] وسالبة جزئية كبرى.

والثامن: من سالبة كلية صغرى^[٣١] وموجبة جزئية كبرى.

وهذه الضروب الخمسة الباقية تُنتج سالبة جزئية. فاحفظ هذا التفصيل، فإنه نافع فيما سيجيء^(١).

(١) ترتيب هذه الضروب ليس باعتبار نتائجها، بل باعتبار أنفسها.

فقدّم الأول لأنه من موجبتين كليتين، والإيجاب الكلي أشرف القضايا الأربع. وقدّم الثاني لمشاركته الضرب الأول في إيجاب المقدّمتين وفي أحكام الاختلاط - أي الأحكام المترتبة باعتبار الجهة في تركيب القياس، وسيأتيك في شرح الشمسية إن شاء الله، وإن كان الثالث والرابع من كليتين، والكلي أشرف - وإن كان سلباً - من الجزئي - وإن كان إيجاباً.

ثمّ قدّم الثالث لارتداده إلى الشكل الأول بعكس الترتيب؛ ثمّ الرابع لكونه أحصن من الخامس؛ ثمّ الخامس على السادس لارتداده إلى الشكل الأول بعكس المقدّمتين؛ ثمّ السادس والسابع على الثامن لاشتغالهما على الإيجاب الكليّ دونّه. وقدّم السادس على السابع لارتداده إلى الشكل الثاني، دون السابع. انظر: شرح الشمسية للقطب الرازي ٢/ ٢٠٥

[١٩] قوله: «ثانية حاصلة» وأما الثانية الأخرى، وهي الصغرى الجزئية مع الموجبتين، والسالبتان مع السالبتين، والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية، والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية، فقد سقطت بالشرط المذكور - أي أحد الأمرين: إيجاب المقدمتين مع كون الصغرى كلية، أو اختلافيهما في الكيف مع كلية إحداهما - فإن كلا من هذه الصُروب لا يتحقق فيه هذا الشرط. (إس)

[٢٠] قوله: «الكبريات الأربع» المحصورات الأربع.

[٢١] قوله: «تسامح» هو في اللغة: مرذمي كردن وآسان گرفتن، وفي الاصطلاح: استعمال اللفظ في غير ما وُضع له حقيقة بلا قصد علاقة مقبولة، ولا نصب قرينة دالة عليه، اعتماداً على ظهور فهم المراد في ذلك المقام لشهرته عند الخواص والعوام.

وهنا كذلك فإن كلام المصنف «ولا فسالبة» بعطفه على «الموجبة» التي وقعت صفة لـ «جزئية» يؤهم أن موصوف «السالبة» إنما هو جزئية. فعلم من هنا أن ما سوى الضريين الأولين يتيح السلب الجزئي. وليس كذلك لما عرفت أن الضرب الواحد منه - وهو الضرب الثالث - يتيح سالبة كلية، لكن لشهرة هذا الإيراد اعتمد عليها وأراد بالسالبة أعم من أن يكون جزئياً أو كلياً، كأنه أراد عطفه على جزئية وإن كان سوق الكلام يُنايذ على خلافه. (عبد)

[٢٢] قوله: «الكان أولى» فإنه يكون المراد حيث تدل السالبة أعم من أن تكون كلية أو جزئية لعدم التقيد بالجزئية، فلا يرد حيث تدل شيء، فإن منشأ الاعتراض ليس إلا على أن الجزئية معتبرة في السالبة أيضاً حيث ذكر

جزئيةً أولاً ثم فسرها بتفسيرين على التقديرين كما لا يخفى. (إس)

قوله: «الكان أولى» جه درين وقت معنى عبارت چنین میشود که این ضرور نتیجه می دهند موجب جزئی را اگر سلب نباشد و الا سالبة نتیجه می دهند، عام از آنکه کلی باشد نتیجه یا جزئی. (علي رضا)

[٢٣] قوله: «والتفصيل مهنا» اعلم أن مراتب ضروبه ثمانية على ما ذكره الشارح. وأما المصنف فلما كان مطمح نظره الاختصار قال ما قال ولم يراع الترتيب النفس الأمري. (عبد)

[٢٤] قوله: «من موجبتين كليتين» نحو «كل ناطق إنسان. وكل كاتب ناطق».

[٢٥] قوله: «من موجبة كلية» نحو «كل إنسان ناطق. وبعض الحيوان إنسان».

[٢٦] قوله: «من صغرى سالبة كلية» نحو «لا شيء من الإنسان بحجر. وكل ناطق إنسان».

[٢٧] قوله: «عكس ذلك» أي موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى، نحو «كل إنسان ناطق. ولا شيء من الحجر بإنسان».

[٢٨] قوله: «من صغرى موجبة جزئية» نحو «بعض الحيوان إنسان. ولا شيء من الجهاد بحيوان».

[٢٩] قوله: «وموجبة كلية كبرى» نحو «بعض الحيوان ليس بإنسان. وكل فرس حيوان».

[٣٠] قوله: «من موجبة كلية صغرى» نحو «كل إنسان حيوان. وبعض الحجر ليس بإنسان».

[٣١] قوله: «من سالبة كلية صغرى» نحو «لا شيء من الفرس بإنسان. وبعض الصاهل فرس».

قوله: «بالخلف» وهو في هذا الشكل^[٣٢] أن يُؤخذ نقيض النتيجة ويضمَّ إلى إحدى المقدمتين^[٣٣]،
ليُنتج^[٣٤] ما ينعكس إلى ما يناه في المقدمة الأخرى^[٣٥].

وذلك الخلف يجري في الضرب^[٣٦] الأوَّل والثاني والثالث والرابع والخامس، دون البواقي.
وقال المصنّف في «شرح الشمسية»^[٣٧] بجريان الخلف في السادس^(١). وهذا سهو^[٣٨].

قوله: «أو بعكس الترتيب»^[٣٩] وذلك إنَّما يجري حيث تكون الكبرى موجبة^[٤٠]، والصغرى
كليَّة^[٤١]. والنتيجة مع ذلك قابلةً للانعكاس^[٤٢]، كما^[٤٣] في الأوَّل والثاني والثالث، والثامن أيضاً، إن
انعكست^[٤٤] السالبة الجزئية، كما إذا كانت إحدى الخاصتين، دون البواقي.



حجرٍ ناطقٍ» - وإذا ضُمَّ هذا النقيض إلى الكبرى وقيل: «كلُّ حجرٍ ناطقٍ. وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ» يُنتج من الشَّكل الأوَّل «كلُّ حجرٍ إنسانٌ». ويتعكس إلى «بعضُ الإنسانِ حجرٌ». ولكن لا يُمكن أن يقال: إنَّ هذا العكس منافي للصغرى، لجواز أن يكون بعضُ الإنسان الذي ليس بحجرٍ غيرَ الإنسان الذي حجرٌ. (عبد)

[٣٩] قوله: «بعكس الترتيب» ليحصل الشَّكل الأوَّل.

[٤٠] قوله: «الكبرى موجبة» لتصلح لصغريَّة الشَّكل الأوَّل.

[٤١] قوله: «والصغرى كليَّة» لتصلح لكبرويَّة الشَّكل الأوَّل.

[٤٢] قوله: «قابلية للانعكاس» لأنَّه بعد عكس الترتيب لا بدَّ من عكس النتيجة في تحصيل النتيجة المطلوبة من الشَّكل الرابع.

[٤٣] قوله: «كما في الأوَّل» تصويره «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ» يُنتج «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ»، لأنَّه إذا عكس الترتيب بأنَّ «كلُّ ناطقٍ إنسانٌ. وكلُّ إنسانٍ حيوانٌ» يصير شكلاً أولاً، ويُنتج «كلُّ ناطقٍ حيوانٌ». وإذا عكس هذه النتيجة وقيل: «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ» يحصل عين النتيجة الحاصلة من الشَّكل الرابع. وقس عليه. (عبد)

[٤٤] قوله: «وإن انعكس» متعلِّق بالضرب الثَّامن. يعني عكس الترتيب، ثمَّ عكس النتيجة الحاصلة يجري في الضرب الثَّامن الذي نتيجة السالبة الجزئيَّة إن كانت تلك النتيجة من الخاصَّتين ينعكس منهما السالبة الجزئيَّة كنفسها. (عبد)

[٣٢] قوله: «وهو في هذا الشَّكل أن يؤخذ» لا ما ذُكر في الثالث والثاني. (عبد النبي)

[٣٣] قوله: «إحدى المقدَّمتين» الصغرى أو الكبرى.

[٣٤] قوله: «ليُنتج» أي هذا الأحد، والضمُّ المفضي إلى الشَّكل الأوَّل.

[٣٥] قوله: «المقدَّمة الأخرى» المتروكة من الشَّكل الأوَّل.

[٣٦] قوله: «في الضَّرب الأوَّل» كما نقول: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ» يُنتج «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ»، وإلا لصدق نقيضه وهو «لا شيءٌ من الحيوانِ بناطقٍ». ويضمُّ هذا النقيض إلى إحدى المقدَّمتين في الشَّكل الرابع فيقال: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. ولا شيءٌ من الحيوانِ بناطقٍ» يُنتج «لا شيءٌ من الإنسانِ بناطقٍ». وهذا ينعكس إلى «لا شيءٌ من الناطقِ بإنسانٍ». وهذا العكس منافي للمقدَّمة المتروكة المفروضة صدقها - وهي «كلُّ ناطقٍ إنسانٌ» -، فالعكس باطل. والعكس لازمٌ للنتيجة. وبطلانُ اللازم يستلزم بطلانَ الملزوم. فالنتيجة أيضاً باطلةٌ.

وقس عليه جريانَ الخلف في الضَّرب الثاني المؤلَّف من موجبة كليَّة صغرى وموجبة جزئيَّة كبرى كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. وبعضُ الناطقِ إنسانٌ» يُنتج «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ»، إلى آخر المقدَّماتِ المذكورة. وكذا في الضَّرب الثالث والرابع والخامس. (عبد)

[٣٧] قوله: «شرح الشمسيَّة» المشهور بالسعدية.

[٣٨] قوله: «وهذا سهوٌ» لأنَّك تقول: «بعضُ الإنسانِ ليس بحجرٍ. وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ» يُنتج «بعضُ الحجرِ ليس بناطقٍ»، وإلا لصدق نقيضه - وهو «كلُّ

قوله: «أو بعكس»^[٤٥] المقدمتين» فيرجع إلى الشكل الأول. ولا يجري إلا حيث تكون الصغرى موجبة^[٤٦] والكبرى سالبة كلية^[٤٧]، لتنعكس إلى الكلية، كما في الرابع^[٤٨] والخامس، لا غير^[٤٩].

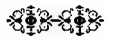
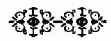
قوله: «أو بالرد»^[٥٠] إلى الثاني» ولا يجري^[٥١] إلا حيث تكون المقدمتان مختلفتين^[٥٢] في الكيف، والكبرى كلية، والصغرى قابلة للانعكاس^[٥٣]، كما في الثالث والرابع والخامس، والسادس أيضاً، إن انعكست^[٥٤] السالبة الجزئية^[٥٥] لا غير.

قوله: «بعكس الكبرى»^[٥٦] ولا يجري إلا حيث تكون الصغرى موجبة^[٥٧]، والكبرى قابلة^[٥٨] للانعكاس، وتكون الصغرى أو عكس الكبرى كلية^[٥٩].



وهذا الأخير^[٦٠] لازم للأولين في هذا الشكل فتدبر^[٦١]. وذلك كما في الأول والثاني والرابع و
الخامس، والسابع أيضاً، إن انعكس السلب الجزئي^[٦٢] دون البواقي.





[٦١] قوله: «فتدبّر» إشارة إلى منع اللزوم مع السَّنَد، فَإِنَّهُ يجوز أن تكون الكبرى الموجبة من الممكنتين، وقد عرفت أنه لا عكس للممكنتين من الموجبات. (عبد)

[٦٢] قوله: «إن انعكس السلب الجزئي» متعلّق بالسابع فإنّ كبراه سالبة جزئية، فإذا كانت من إحدى الخاصّتين انعكست، وإلا فلا. فهذا الأخير لا يجري فيه دائماً بل في وقت.

[٦٠] قوله: «وهذا الأخير» أي الدليل الأخير من دلائل إنتاج الشكل الرابع لتتأججها، وهو ردّه إلى الثالث بعكس الكبرى، لازم جارٍ دائماً، غير مقيّد بوقتٍ دون وقتٍ في الضربين الأوّلين من الشكل الرابع، فلا ينفك عنه، وأمّا في غيرهما فقد يجري وقد لا يجري، لأنّ كبرى الضرب الأوّل والثاني موجبة، وهي تنعكس دائماً، بخلاف كبرى الضرب الرابع والخامس فإنّها سالبة كلية، ويجوز أن تكون هذه الكبرى من القضايا التسع الغير المنعكسة السّوالب. (عبد)



[ضابطة شرائط الأربعة]

وضابطة شرائط الأربعة^(١) أنه لا بُدَّ لها إمّا من عموم موضوعيّة الأوسط مع مُلاقاته للأصغر بالفعل، أو حملِه على الأكبر؛ وإمّا من عموم موضوعيّة الأكبر مع الاختلاف^(٢) في الكيف، مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر.

قوله: «وضابطة شرائط الأربعة» أي الأمر الذي إذا راعيته في كلّ قياس اقتراني^(٣) حملي كان مُتّجاً ومشتبلاً على الشرائط السابقة جزماً.

قوله: «أنه لا بُدَّ» أي لا بُدَّ في إنتاج القياس من أحد الأمرين^{(٤)(٥)} على سبيل منع الحلو^(٦).

قوله: «إمّا من عموم موضوعيّة الأوسط» أي كليّة قضية^{(٧)(٨)} موضوعها^(٩) الأوسط، كالأكبر في الشّكل الأوّل، وكلّ إحدى المقدّمين في الشّكل الثالث، وكالصّغرى في الضرب الأوّل والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن^(١٠) من الشّكل الرابع.



(١) هذه الضابطة من إبداعات العلامة التفتازاني رحمه الله. فذكر أمراً إجمالياً - بعد ذكر شروط كلّ شكلٍ بالتفصيل - يشتمل على جميع ما فصلته تلك الشروط. ولأجله أقبل عليها العلماء قديماً وحديثاً، وأفردوها بالشرح وحرّروا فيه رسائل، فمنها شرح الضابطة للفاضل الشارح ملا عبد الله اليزدي، ومنها شرحها لحبيب الله الميرزا جان الباغوني، ومنها شرحها للعلامة بحر العلوم عبد العلي السهالوي، ومنها شرحها للمفتي محمد سعد الله، ومنها شرحها للفاضل عبد الحلّيم اللكنويّ رحمهم الله تعالى. وستأتيك هذه الشروح في ذيل هذا الشرح إن شاء الله تعالى.

(٢) كذا في جميع النسخ سوى الهنديين. وفيهما: «قياس حملي» دون «اقتراضي».

(٣) الأمر الأول: عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل، أو حمله على الأكبر. والأمر الثاني: عموم موضوعيّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف، مع منافاة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر.

(٤) كذا في الهنديين والتحفة. وفي الراغب والطبعة الإيرانية: «قضية كليّة». ولعلّ ما في الهنديين أوفق بالسياق.

وفي إيراد «قضية» نكرة إشارة إلى أن ليس المراد من عموم موضوعية الأوسط أن يكون كلّ قضية موضوعها الأوسط كلياً. فلا يرد أن إحدى المقدّمين في الشّكل الثالث، وكذا الصّغرى في الضرب الخامس والسادس من الشّكل الرابع جزئية، مع كون الأوسط موضوعاً فيها. انظر: حاشية الميرزا محمد علي على الحاشية ص: ٩٨ - ٩٩

قوله: «مع مُلاقاته» أي إمّا بأن يُحمَل الأوسطُ إيجاباً^[٧] على الأصغرِ بالفعل كما في صُغرى الشَّكلِ الأوَّلِ^[٨]، وإمّا بأن يُحمَل الأصغرُ على الأوسطِ إيجاباً بالفعل كما في صُغرى الشَّكلِ الثَّالثِ^[٩]، وكما في صُغرى الضَّرْبِ الأوَّلِ والثَّاني والرَّابِعِ والسَّابِعِ من الشَّكلِ الرَّابِعِ^[١٠].

ففي هذا الكلام^[١١] إشارةٌ استطراديةٌ^[١٢] إلى اشتراطِ فعليةِ الصُّغرى في هذه الضروبِ أيضاً.
قوله: «أو حمّله على الأكبر» أي مع^[١٣] حمْلِ الأوسطِ على الأكبرِ إيجاباً^(١٤)، فإنَّ السَّلْبَ سلبُ الحملِ وإنَّما الحملُ هو الإيجاب^[١٦]، وذلك كما في كُبرى الضَّرْبِ الأوَّلِ والثَّاني والثَّالثِ والثَّامِنِ^[١٧] من الشَّكلِ الرَّابِعِ.



(١) يعني أنَّ الحملَ في عبارة المصنّف بالمعنى اللُّغويّ، وليس الاصطلاحيّ الأعمّ الشامل للسلب والإيجاب. وهذا مراد الشارح ظاهراً. وقوله: «إيجاباً» تأكيدٌ وليس تقييداً، فلا يرد أن الحمل لو كان بالمعنى اللُّغويّ لما صحَّ تقييده بقوله: «إيجاباً»، إذ اللُّغوي لا يشمل غير الإيجاب. فتدبّر.

[٦] قوله: «والثامن» دون الخامس والسادس، إذ صغراها جزئية^(١).

[٧] قوله: «إيجاباً» إنما قال: «إيجاباً» إذ في السلب سلب الملاقاة، لا الملاقاة، فإن «زيد ليس بقائم» سلب ملاقاة القيام لزيد. (ب)

[٨] قوله: «كما في صغرى الشكل الأول» فأشار إلى فعلية الصغرى وإيجابها في الشكل الأول. وفيه الأوسط محمول على الأصغر. فتم إلى الآن شروطه بأسرها. (ب)

[٩] قوله: «كما في صغرى الشكل الثالث» فأشار إلى إيجابها وفعليتها أيضاً. فتم شروط الشكل الثالث بأسرها. (ب)

[١٠] قوله: «من الشكل الرابع» بخلاف الضرب الثالث والسادس والثامن منه، فإن صغراها سالبة ليس فيها الملاقاة إيجاباً. وأما الضرب الخامس فصغراه وإن كانت موجبة فتحققت الملاقاة، لكن لا يتحقق فيه ما انضم إلى هذه الملاقاة، وهو عموم موضوعية الأوسط لكونها جزئية^(٢). (عبد الحي)

[١١] قوله: «ففي هذا الكلام» دفع لما قال ميرزا جان أن لفظ «بالفعل» زائد، إذ دخل له في الشكل الرابع، فإن الإيجاب بالفعل لا يشترط في الشكل الرابع، بل الإيجاب فقط شرط فيه.

وحاصل الدفع أن الفعلية أيضاً شرط في هذه الضروب من الرابع، فلا نسلم قوله: «فلن الإيجاب بالفعل إلخ».

وما قيل من أن لفظ «بالفعل» زائد في المتن، فإن المتبادر من الملاقاة هو الإيجاب بالفعل، ففيه أن لفظ «بالفعل» تصريح لما عليم ضمناً، ولا مضائق فيه.

[١٢] قوله: «استطردية» أي غير مقصودة بالذات بل بالتبعية. (إس)

[١٣] قوله: «أي مع» إشارة إلى أن قوله: «أو حملة على الأكبر» معطوف على قوله: «ملاقاة».

[١٤] قوله: «إيجاباً» فاندفع ما قال ميرزا جان من أن الأولى أن يقول: «أو إثباته للأكبر إلخ» إذ الحمل في العرف أعم من أن يكون إيجاباً أو سلباً فلا يفيد الإيجاب فقط بخلاف الإثبات فإنه للإيجاب فقط.

[١٥] قوله: «فلن» الفاء للتعليل يعني إنما قلنا إيجاباً لأن إلخ.

[١٦] قوله: «إنما الحمل هو الإيجاب» أي في الحقيقة إذ معنى الحمل اتحاد المتغيرين بنحو. وإطلاق الحملية على السالبة للمشكلة. (ب)

[١٧] قوله: «والثامن» دون الرابع والسابع إذ جبراهما سالبة، دون السادس إذ كبراه ولو كانت موجبة لكن صغراه سالبة جزئية، فلا يدخل في عموم موضوعية الأوسط، و دون الخامس فإن كبراه أيضاً سالبة^(٣). (ب)



(٣) انظر تعليقنا على قول الشاح «فاحفظ» فيما سيأتي.

(١) انظر تعليقنا على قول الشاح «فاحفظ» فيما سيأتي.

(٢) انظر تعليقنا على قول الشاح «فاحفظ» فيما سيأتي.

فالنَّصْرَانِ الْأَوَّلَانِ قَدْ اندرجا^[١٨] تحت كَلَا شَقِيَّ التَّرِيدِ الثَّانِي^[١٩]. فهو أيضاً على سبيل منع الخلو^[٢٠] كالأَوَّل^[٢١].

وههنا تَمَّت الإشارةُ إلى شرائط إنتاج جميع ضروب الشَّكْلِ الْأَوَّلِ والثَّالِثِ وَسِتَّةِ ضُرُوبٍ مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ فَاحْفَظْ^(١).

واعلم أَنَّهُ لم يقل: «أَوِّللأكبر» أي أَوِّ «مع ملاقاته للأكبر»، حتى يكون أَخْصَرُ، لأنَّ المِلاقاةَ تَشْتَمِلُ الوَضْعَ^[٢٢] وَالْحَمْلَ^[٢٣] كَمَا تَقَدَّمَ، فيلْزَمُ كَوْنُ^[٢٤] القِيَّاسِ المُرْتَبِّ عَلَى هَيْئَةِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ مِنْ كُبْرَى كَلِيَّةٍ مُوجِبَةٍ مَعَ صُغْرَى سَالِبَةٍ مُتَّجَاً.

ويلْزَمُ أَيْضاً كَوْنُ القِيَّاسِ المُرْتَبِّ عَلَى هَيْئَةِ الشَّكْلِ الثَّالِثِ مِنْ صُغْرَى سَالِبَةٍ وَكُبْرَى مُوجِبَةٍ مَعَ كَلِيَّةٍ إِحْدَى المَقْدَمَتَيْنِ مُتَّجَاً^[٢٥]. وقد اشْتَبَهَ ذَلِكَ^[٢٦] عَلَى بَعْضِ الفُحُولِ^[٢٧] فَاعْرِفْهُ.

قوله: «وَأَمَّا مِنْ عَمُومٍ مُوَضَّوعِيَّةٍ الْأَكْبَرِ» هَذَا هُوَ الْأَمْرُ الثَّانِي مِنَ الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا بَدَّ فِي إِنتَاجِ القِيَّاسِ مِنْ أَحَدِهِمَا.

وحاصله كَلِيَّةٌ كُبْرَى يَكُونُ الْأَكْبَرُ مُوَضَّوعاً فِيهَا، مَعَ اخْتِلَافِ المَقْدَمَتَيْنِ فِي الكَيْفِ، وَذَلِكَ كَمَا فِي جَمِيعِ ضُرُوبِ^[٢٨] الشَّكْلِ الثَّانِي، وَكَمَا فِي الضَّرْبِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ وَالْخَامِسِ وَالسَّادِسِ مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ.



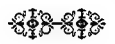
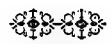
(١) الحاصل أن ههنا ثلاثة شروط: ١ عموم موضوعية الأوسط. ٢ ملاقة الأوسط للأصغر بالفعل. ٣ حل الأوسط على الأكبر. ولا بد من تحقق الشرط الأول، وأحد الشرطين الآخرين على سبيل منع الخلو. وهذا تفصيل ضروب الأشكال الثلاثة - الأول والثالث والرابع - مع وضع أرقام لبيان الشروط المتحققة من الشروط الثلاثة المذكورة:

١- ضروب الشكل الأول: [١] الموجبة الكلية + الموجبة الكلية^١. [٢] الموجبة الكلية + السالبة الكلية^١. [٣] الموجبة الجزئية^١ + الموجبة الكلية^١. [٤] الموجبة الجزئية^١ + السالبة الكلية^١.

٢- ضروب الشكل الثالث: [١] موجبة كلية^١ + موجبة كلية^١. [٢] موجبة جزئية^٢ + موجبة كلية^١. [٣] موجبة كلية^١ + موجبة جزئية^٢. [٤] موجبة كلية^١ + سالبة كلية^١. [٥] موجبة جزئية^٢ + سالبة كلية^١. [٦] موجبة كلية^١ + سالبة كلية^١.

٣- ضروب الشكل الرابع: [١] موجبة كلية^١ + موجبة كلية^٢. [٢] موجبة كلية^٢ + موجبة جزئية^٢. [٣] سالبة كلية^١ + موجبة كلية^٢. [٤] موجبة كلية^١ + سالبة كلية^١. [٥] موجبة جزئية^٢ + سالبة كلية^١. [٦] سالبة جزئية^٢ + موجبة كلية^١. [٧] موجبة كلية^١ + سالبة جزئية^٢. [٨] سالبة كلية^١ + موجبة جزئية^٢.

فتحقق الشرط الأول مع الشرط الثاني مع جميع ضروب الشكل الأول والثاني. والأول مع أحد الآخرين في ضروب الشكل الرابع، سوى الضرب الخامس - تحقق فيه الشرط الثاني فقط، والضرب السادس - تحقق فيه الشرط الثالث فقط.



قوله: «عموم موضوعية الأوسط» كَلَيْتُهُ الصغرى في كُلِّها وأشار بقوله: «مع ملاقاته للأصغر» إلى إيجاب الصغرى وفعليتها في أربعة من هذه الستة - وهي الأول والثاني والرابع والسابع - فظهر من قوله: «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر أو حله على الأكبر» جمع شرائط الأول والثالث وبعض شرائط الشكل الرابع أيضاً فافهم. (إس)

[٢٣] قوله: «تستعمل الوضع» أي كون الأوسط موضوعاً للأكبر.

[٢٤] قوله: «والحمل» أي كون الأوسط محمولاً على الأكبر.

[٢٥] قوله: «فيلزم كون» لصدق قولنا: «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأكبر» بمعنى حمل الأكبر على الأوسط. (ب)

[٢٦] قوله: «متجأ» لصدق قولنا: «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأكبر» يعني حمل الأكبر على الأوسط. (ب)

[٢٧] قوله: «اشتبه ذلك» أي وجه أن المصنف قال: «أو حله على الأكبر»، ولم يقل «أو للأكبر».

[٢٨] قوله: «على بعض الفحول» جمع فعلٍ ضدَّ الأنثى، يقال للعالم المتبحر. والمراد به العارف الجامي.

[٢٩] قوله: «ضروب الشكل الثاني» فإنَّ الأكبر موضوعٌ في كُبراه، فكليتها واجبةٌ مع الاختلاف في الكيف. وأيضاً الأكبر في كُبرى الشكل الرابع موضوعٌ فكليتها في هذه الضروب موجودةٌ مع الاختلاف. (ب)

[١٨] قوله: «قد اندرجا» إذ الأول مركَّب من موجبتين كليتين، فوجد في صغراه الملاقاة للأصغر يعني حمل الأصغر على الأوسط بالفعل وفي كُبراه الحمل على الأكبر وكذا الضرب الثاني وهو مركَّب من موجبة كليّة وموجبة جزئية، بخلاف البواقي فإنه لم يوجد فيها عموم موضوعية الأوسط إلا مع واحد من شقي التريد الثاني كما لا يخفى. (ب)

[١٩] قوله: «التريد الثاني» أي مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حله على الأكبر.

[٢٠] قوله: «على سبيل منع الخلو» فلا بأس بالجمع.

[٢١] قوله: «كالأول» أي كما أنَّ التريد الأول أعني قوله: «إنَّ من عموم موضوعية الأوسط» وإنَّما من عموم موضوعية الأكبر»، على سبيل منع الخلو لا بأس باجتماع شقيه كما في الضرب الثالث والرابع من الشكل الرابع.

[٢٢] قوله: «تمت الإشارة» فإنَّ شرائط الإنتاج في جميع ضروب الشكل الأول إيجاب الصغرى وفعليتها وكليّة الكبرى.

وكذلك شرائط إنتاج جميع ضروب الشكل الثالث أيضاً ليس إلا إيجاب الصغرى وفعليتها وكليّة إحدى المقدّمتين.

فأشار إلى إيجاب الصغرى وفعليتها في كلا الشكلين بقوله: «ملاقاة الأوسط للأصغر بالفعل»، وأشار بقوله: «عموم موضوعية الأوسط» إلى كليّة الكبرى في الشكل الأول وكليّة إحدى المقدّمتين في الشكل الثالث.

وأما الضروب الستة من الشكل الرابع - أي الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن - فيظهر من

فقد اشتمل [٣٠] الضرب الثالث والرابع منه على كلا الأمرين، ولذا [٣١] حملنا التريده الأول على منع الخلو [٣٢].

فقد أشير [٣٣] إلى جميع شرائط الشكل الأول والثالث كماً وكيفاً وجهةً، وإلى شرائط الشكل الثاني والرابع [٣٤] كماً وكيفاً [٣٥]. وبقيت شرائط الشكل الثاني بحسب الجهة، فأشار إليه بقوله: «مع منافاة الخ».

قوله: «مع منافاة» يعني أن القياس المتبع المشتمل على الأمر الثاني - أعني عموم موضوعية الأكبر، مع الاختلاف في الكيف - إذا [٣٥] كان الأوسط منسوباً ومحمولاً في كلتا مقدّمته كما في الشكل الثاني، فحينئذ لا بدّ في إنتاجه من شرط ثالث، وهو منافاة نسبية وصف [٣٦] الأوسط المحمول في الصغرى إلى وصف الأكبر الموضوع في الكبرى لنسبية وصف الأوسط المحمول كذلك إلى ذات الأصغر الموضوع في الصغرى.

يعني لا بدّ أن تكون النسبتان المذكورتان مكيفتين [٣٧] بكيفيتين [٣٨] بحيث يمتنع اجتماع هاتين النسبتين في الصّدق لو اتحد [٣٩] طرفاهما [٤٠] فرضاً [٤١].

وهذه المنافاة دائرة وجوداً [٤٢] وعدمًا مع ما مرّ من شرطي الشكل الثاني [٤٣] بحسب الجهة، فبتحققها يتحقّق الإنتاج وبانتفائها يتنفي الإنتاج.



(١) سبق تفصيل تحقق شروط الشكل الأول والثالث، وجزء منه في الشكل الرابع. وإليك تفصيله في الشكل الثاني وجميع ضروب الشكل الرابع. ونشّير إلى «عموم موضوعية الأكبر» برقم ٤، وإلى الاختلاف في الكيف برقم ٥:
ضروب الشكل الثاني: [١] موجبة كلية + سالبة كلية^{١،٥}. [٢] سالبة كلية + موجبة كلية^{١،٥}. [٣] موجبة جزئية^٢ + سالبة كلية^{١،٥}. [٤] سالبة جزئية + موجبة كلية^{٢،٥}.

ضروب الشكل الرابع: [١] موجبة كلية^{١،٢} + موجبة كلية^{٢،٤}. [٢] موجبة كلية^{١،٢} + موجبة جزئية^٢. [٣] سالبة كلية^١ + موجبة كلية^{١،٥}. [٤] موجبة كلية^{١،٢} + سالبة كلية^{١،٥}. [٥] موجبة جزئية^١ + سالبة كلية^{١،٥}. [٦] سالبة جزئية + موجبة كلية^{٢،٥}. [٧] موجبة كلية^{١،٢} + سالبة جزئية^٢. [٨] سالبة كلية^١ + موجبة جزئية^{٢،٥}.

فتتحقق شرطان. الشرط الأول مع واحد من الثاني والثالث - من الأمر الأول في الضرب الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع. وتحقق شرطاً الأمر الثاني - الشرط الرابع والخامس - في جميع ضروب الشكل الثاني، وفي الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع.

فإذا قارنت بينها ظهر لك أنه اجتمع الأمران في الضرب الثالث والرابع من الشكل الرابع.

[٣٧] قوله: «مَكَيْفَتَيْنِ بِكَيْفَتَيْنِ» كالدوام والفعل مثلاً. يعني كان نسبة الأوسط إلى وصف الأكبر مَكَيْفَةً بدوام الإيجاب مثلاً، ونسبة الأوسط إلى ذات الأصغر مَكَيْفَةً بفعلية السلب. فالدوام والفعلية متنافيان لو وُجد في القضيتين المختلفتين بالإيجاب والسلب بعد اتحاد طرفيهما نحو «زيد قائم دائماً، وزيد ليس بقائم بالفعل».

(ب)

[٣٨] قوله: «بِكَيْفَتَيْنِ» أي موجّهتين بجهتين.

[٣٩] قوله: «لو اتّحد طرفاهما» فاندفع بهذا القيد ما يتوهم من أن المنافاة المذكورة يمتنع تحققها في مقدّمتي الشكل الثاني فإنّ هاتين المقدّمتين مختلفتان في الموضوع. ووجه الدفع أن المراد كونها متنافيتين بعد فرض وحدة الموضوع، وإن كان الموضوع مختلفاً بالفعل. (إس)

[٤٠] قوله: «طرفاهما» أي الموضوع والمحمول.

[٤١] قوله: «فرضاً» فإنّه وإن لم يكن المنافاة بالفعل في «كلّ إنسان حيوان دائماً» ولا شيء من الحجر بحيوان بالفعل، لكن إذا فُرض اتّحاد طرفيهما ويقال: «كلّ إنسان حيوان» ولا شيء من الإنسان بحيوان» يتحقّق المنافاة. (ب)

[٤٢] قوله: «وجوداً وعدمًا» يعني متى وُجد الشرطان وُجدت المنافاة. ومتى لم يُوجد لم تُوجد.

[٤٣] قوله: «من شرطَي الشكل الثاني» أوّلها: المفهوم المردّد أي صدق الدوام على الصغرى أو كون الكبرى من السّت المنعكسة السوالب والوصفيّات الأربع.

وثانيهما: كون الممكنة الصغرى مع الكبرى المشروطة العامّة أو الخاصّة، أو الضرورية، أو كون الممكنة الكبرى مع الصغرى الضرورية فقط.

[٣٠] قوله: «فقد اشتمل» فإنّك قد علمت ممّا سبق أن عموم موضوعيّة الأوسط مع حمله على الأكبر يتحقّق في الثالث، وعموم موضوعيّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر يتحقّق في الرابع. (إس)

[٣١] قوله: «ولذا» أي ولهذا الاشتغال المفضي إلى اجتماع الأمرين المردّدين.

[٣٢] قوله: «على منع الخلوّ» لا على منع الجمع، ولا على الحقيقة.

[٣٣] قوله: «فقد أُشير» أي من قوله: «إنّما من عموم موضوعيّة الأوسط» إلى قوله: «وإنّما من عموم موضوعيّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف». (عبد)

[٣٤] قوله: «والرّابع كماً وكيفاً» قد علمت شرائط الضروب الستّة من الشكل الرابع سابقاً فظهر من قوله: «عموم موضوعيّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف» شرائط الضربين الباقيين من الثمانية أيضاً، فنّم شرائطه أيضاً بحسب الكيف والكمّ. (إس)

[٣٥] قوله: «إذا كان» إنّما قيّد بهذا لئلا يتوهم اشتراط المنافاة المذكورة في الضروب الأربعة من الرابع الداخلية تحت قوله: «إنّما من عموم موضوعيّة الأكبر مع الاختلاف إلخ». (إس)

[٣٦] قوله: «وصف الأوسط» لما كان المحمول عبارة عن الوصف، والموضوع عن الذات قال: «وصف الأوسط» لأنّه محمولٌ في كلتا المقدّمتين في الشكل الثاني. وأيضاً قال: «وصف الأكبر» لأنّه محمولٌ في الحقيقة وإن وقع موضوعاً في كبرى هذا الشكل.

ولم يقل: «الأصغر» بل قال: «ذات الأصغر» لأنّه موضوعٌ في الحال والمآل^(١) أيضاً. (عبد)

(١) لعله يعني بالحال حين كونه جزءاً من الصغرى، وبالمآل حين كونه جزءاً من النتيجة.

أما أنها دائرة مع الشرطين وجوداً - أي كلياً وجد الشّرطان المذكوران تحقّق المنافاة المذكورة، فلائنه إذا كانت الصّغرى^[٤٤] ممّا يصدق عليه الدّوام^[٤٥]، والكبرى آية^[٤٦] قضية كانت من الموجهات ما عدا الممكتنين - فإنّ لها^[٤٧] حكماً على جدّة سيجي^(١) - فلا شكّ أنّه حيثيّ^[٤٨] يكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام الإيجاب مثلاً^[٤٩]. ولا أقلّ من أن يكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بفعليّة^[٥٠] السّلب^(٢)، ضرورة^[٥١] أنّ المطلقة العامّة أعمّ من تلك الكبريات^[٥٢].

والمطلقة العامّة^[٥٣] تدلّ على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل. وإذا كان مسلوباً عن ذات الأكبر بالفعل كان مسلوباً عن وصفه بالفعل قطعاً^[٥٤].

ولا خفاء في المنافاة بين دوام الإيجاب وفعليّة السّلب. وإذا تحقّقت المنافاة بين شيء^[٥٥] وبين الأعمّ^[٥٦]، لزم المنافاة بينه وبين الأخصّ^[٥٧] ضرورة^(٣).

وكذا^[٥٨] إذا كانت الكبرى ممّا ينعكس^[٥٩] سالبتها، والصّغرى^[٦٠] آية قضية كانت^[٦١] سوى الممكتنين لما مرّ^[٦٢]، إذ حيثيّ يكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة الإيجاب مثلاً أو بدوامه، ولا خفاء في منافاته مع نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بفعليّة السّلب أو أخصّ^[٦٣] منها.



(١) سيذكره الشارح في الصفحة التالية بقوله: «وكذا إذا كانت الصغرى ممكنة». ثبّه عليه المحسّي في الحاشية رقم ٦٤
(٢) يعني ليس كونها فعليّة ليس متعيّناً، فقد يصح أن تكون ضرورية أو دائمة، لكن أقلّ ما يصحّ هي الفعليّة. فلا يصحّ أن تكون ممكنة. فلأجله ذكر الفعليّة. فقوله: «ضرورة أنّ المطلقة العامّة إلخ» علّة لأوليّة اعتبار الفعليّة كما قال المحسّي الفاضل في الحاشية رقم ٥١.

(٣) ولا لزم وجود الوصف من غير موصوفه، وهو محالّ. ميرزا محمد علي، الحاشية ص: ٣٦٦
(٤) لأنّ الأخصّ مستلزم للأعمّ، فإذا كان الأعمّ منافياً لشيء كان الأخصّ أيضاً كذلك، لأنّ مستلزم المنافي مناف. ميرزا محمد علي، الحاشية ص: ٣٦٦

[٤٤] قوله: «إذا كانت الصغرى» فوجد الشرطان حيثيذ الأول: المفهوم المردد بأنه صدق الدوام على الصغرى، والثاني أيضاً موجود، إذ حاصله لو كانت الممكنة، إذ قد فرضنا عدم الممكنة ههنا. (ب)

[٤٥] قوله: «الدوام» بأن تكون ضرورية أو دائمة.

[٤٦] قوله: «آية قضية كانت» أي سواء كانت من القضايا الست المنعكة السوالب أو من التسع التي لا تنعكس سوالها. (إس)

[٤٧] قوله: «ما عدا الممكتين» يعني إننا قلنا: «ما عدا الممكتين» فإن لها إلخ.

[٤٨] قوله: «حيثيذ» أي حين كون الصغرى ممّا يصدق عليه الدوام الشامل للدوام الصّرف والدوام في الضرورة، والكبرى ما عدا الممكتين. (عبد)

[٤٩] قوله: «مثلاً» إننا قال: «مثلاً» لأنّ الشروط في الشكل الثاني هو اختلاف المقدّمتين في الكيف، لا كون الصغرى موجبة، فيمكن كون الصغرى سالبة. فعل هذا التقدير يكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام السلب لا بدوام الإيجاب. (إس)

[٥٠] قوله: «بفعليّة السلب» لما اعتبر في الصغرى الإيجاب، لا بُدّ أن يُعتبر السلب في الكبرى، لأنّ الاختلاف في الكيف شرط في الشكل الثاني، ولهذا لم يقل: «بفعليّة السلب مثلاً». (عبد)

[٥١] قوله: «ضرورة» علّة لألويّة اعتبار الفعلية في إثبات المنافاة. (عبد)

[٥٢] قوله: «من تلك الكبريات» أي ما عدا الممكتين.

[٥٣] قوله: «والمطلقة العائمة» جواب سؤالٍ مقدّر. تقرير السؤال: إنه إذا كانت الكبرى مطلقة عامة

سالبة مثلاً فهي تدلّ على سلب الأوسط عن ذات الأكبر الموضوع بالفعل، لا من وصفه، والذي هو مقصودكم إثبات المنافاة بين نسبة الأوسط إلى وصف الأكبر لا إلى ذاته، وبين نسبة الصغرى. (ب)

[٥٤] قوله: «قطعاً» لأنّ الذات لازمة للوصف. والمسلوب عن اللازم لا بُدّ من أن يكون مسلوباً عن الملزوم. (عبد)

[٥٥] قوله: «بين شيء» وهو دوام الإيجاب مثلاً.

[٥٦] قوله: «وبين الأعم» وهو فعلية السلب الأعم ممّا عدا الممكتين.

[٥٧] قوله: «وبين الأخص» فإنّ المنافي للأعم يكون منافياً للأخص.

[٥٨] قوله: «وكذا إذا كانت» أي كذا يوجد المنافاة إذا كانت الكبرى موجبة مثلاً، لكن من القضايا الست التي تنعكس سالبها. وأخصّها الضرورية والدائمة. (عبد)

[٥٩] قوله: «مما ينعكس» مثل «لا شيء» من الحجر بحيوان بالفعل. وكلّ إنسان حيوان بالضرورة أو بالدوام. ولا خفاء في منفاة النسبتين عند اتحاد الطرفين مثل «كلّ إنسان حيوان بالفعل». ولا شيء من الإنسان بحيوان بالضرورة أو بالدوام. (عبد)

[٦٠] قوله: «والصغرى» أي الصغرى السالبة.

[٦١] قوله: «أي قضية كانت» وأعمّها الفعلية.

[٦٢] قوله: «لأمر» من أنّ لها حكماً على حدة.

[٦٣] قوله: «أو أخص منها» هذا إذا كانت الصغرى أخص من المطلقة العامة.

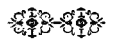
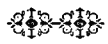
وكذا^[٦٤] إذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية أو مشروطة، إذ^[٦٥] حيثنذ يكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بإمكان الإيجاب مثلاً^[٦٦]، ونسبة^[٦٧] وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة السلب؛ أمّا في المشروطة^[٦٨] فظاهراً، وأمّا في الضرورية فلأن المحمول إذا كان ضرورياً للذات ما دامت^[٦٩] موجودة كان ضرورياً لوصفها العنوائى، لأن الذات لازمة للوصف^[٧٠]. والمحمول لازم للذات. ولازم اللازم لازم^[٧١].

وكذا إذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية^[٧٢] بمثل ما مر^(١) [٧٣].

وأما أنها^[٧٤] دائرة مع الشرطين عدماً - أي كلما انتفى أحد الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافاة المذكورة - فلأنه إذا لم يكن الصغرى ممّا يصدق عليه الدوام^[٧٥]، ولا الكبرى ممّا تنعكس سالبها، لم يكن في الصغريات أخص من المشروطة الخاصة ولا في الكبريات أخص^[٧٦] من الوقتية. ولا منافاة بين ضرورة الإيجاب مثلاً بحسب الوصف لا دائماً وبين^[٧٧] ضرورة السلب في وقت معين لا دائماً، إذ لعل^[٧٨] ذلك الوقت غير أوقات الوصف العنوائى. وإذا ارتفعت^[٧٩] بين الأخصين ارتفعت^[٨٠] بين ما هو أعم منهما ضرورة.



(١) كذا في الإبرائيتين والراغب ونور عثمانية. وفي الطبقات الهندية والتحفة: «مثلاً لما مر». والأول أصح، لأن عبارة الطبقات الهندية - «الصغرى ضرورية مثلاً» - توهم أن الصغرى تحتل غير الضرورية. وقد علمت مما سبق أنه لا يصح في الصغرى غير الضرورية فيما إذا كانت الكبرى ممكنة.



[٧٣] قوله: «لما مرَّ» فإنَّ نسبةً وصف الأوسط إلى الأكبر حيثنَّذ بإمكان السَّلب. ونسبته إلى ذات الأصغر بضرورة الإيجاب. ولا شكَّ أنَّ ضرورة الإيجاب تُنافي إمكان السَّلب. (إس)

[٧٤] قوله: «وأمَّا أنَّها» أي المنافاة.

[٦٤] قوله: «وكذا» إيفاء لما وعده سابقاً، بقوله: «فإنَّ لها حكماً إلخ». (ب)

[٦٥] قوله: «إذ حيثنَّذ» علَّة لقوله: «وكذا إذا كانت الصُّغرى ممكنة» أي كذا يُوجد المنافاة إذا إلخ، إذ حيثنَّذ يكون إلخ.

[٧٥] قوله: «الدوام» أي الدوام الذاتي والضرورة الذاتية.

[٧٦] قوله: «أخصَّ من» فإنَّ الكبرى حيثنَّذ تكون من القضايا التسع التي لا تتعكس سواها. والأخصَّ من كلِّ منها هي الوقئية. (إس)

[٧٧] قوله: «وبين» وإذا ارتفعت المنافاة بين الأخصَّ وبين أمر ارتفعت بين الأعمَّ وبين ذلك الأمر كما مرَّ. (ب)

[٦٦] قوله: «مثلاً» إنَّما قال: «مثلاً» لما مرَّ.

[٦٧] قوله: «ونسبة وصف» مثل «كلُّ كاتبٍ متحرِّك الأصابع بالإمكان. ولا شيء من الساكن بمتحرِّك بالضرورة مادام ساكناً». ولا خفاء في منافاة النسبتين عند اتِّحاد الطرفين مثل «كلُّ كاتبٍ متحرِّك بالإمكان. ولا شيء من الكاتب بمتحرِّك بالضرورة ما دام كاتباً». (عبد)

[٧٨] قوله: «إذ لعلَّ ذلك الوقت» مثل «لا شيء من المنخيف بقمر بالضرورة ما دام منخسفاً لا دائماً. وكلُّ قمرٍ مضى بالضرورة وقت التربع» ولا منافاة بين النسبتين عند اتِّحاد الطرفين كما إذا قيل: «لا شيء من المنخيف بمضيء بالضرورة وقت التربع». (عبد)

[٦٨] قوله: «أمَّا في المشروطة» لأنَّ الضرورة في المشروطة بحسب الوصف، فيكون فيها نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر ظاهراً. وأمَّا في الكبرى الضرورية فغير ظاهر لأنَّ الضرورة فيها بحسب الذات، فلا بُدَّ لنا من الإثبات فنقول: «لأنَّ المحمول إلخ». (عبد)

[٦٩] قوله: «ما دامت» أي الذات.

[٧٩] قوله: «وإذا ارتفعت» نظيره إذا ارتفعت المنافاة بين الإنسان والكاتب فقد ارتفع بين الحيوان والماشي أيضاً. فالحاصل أنَّه إذا ارتفع المنافاة بين المشروطة الخاصة والوقئية ارتفع بين غيرهما أيضاً بالضرورة. (ب)

[٨٠] قوله: «ارتفعت» فإنَّ المنافاة بين الأعمَّين يستلزم تحقُّقها بين الأخصَّين، إذ وجود الأعمَّ عين وجود الأخصَّ كما لا يخفى. (إس)

[٧٠] قوله: «للوَّصف» لامتناع قيامه بنفسه.

[٧١] قوله: «لازم» فيكون المحمول لازماً للوصف.

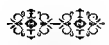
[٧٢] قوله: «ضرورية» أي على عكس ما ذكر آنفاً مثل «كلُّ إنسانٍ حيوان بالضرورة. ولا شيء من الحجر بحيوان بالإمكان العام». فيبين هاتين النسبتين منافاة لو اعتبر اتِّحاد الطرفين نحو «لا شيء من الحجر بحيوان. وكلُّ حجرٍ حيوان». (عبد)

وكذا^[٨١] إذا لم يكن الكبرى ضرورة ولا مشروطة^[٨٢] حين كون الصغرى ممكنة، كان^[٨٣] أخصّ
الكبريات الدائمة أو العرفية الخاصة أو الوقتية. ولا منافاة بين^[٨٤] إمكان الإيجاب ودوام السلب ما دام
الذات، ولا بينه^[٨٥] وبين دوام السلب بحسب الوصف^[٨٦] لا دائماً، ولا بينه وبين ضرورة^[٨٧] السلب
في وقت معين^[٨٨] لا دائماً.

وكذا^[٨٩] إذا لم تكن الصغرى ضرورة على تقدير كون الكبرى ممكنة، كان أخصّ الصغريات
المشروطة الخاصة أو الدائمة. ولا منافاة بين إمكان الإيجاب وبين ضرورة^[٩٠] السلب بحسب الوصف
لا دائماً، ولا بينه وبين دوام السلب ما دام^[٩١] الذات.

وتحقيق هذا المبحث^[٩٢] على هذا الوجه الوجهي مما تفرّدت^[٩٣] به بعون^[٩٤] الله الجليل والله يهدي
من يشاء إلى سواء السبيل. وهو حسبي ونعم الوكيل.





[٨٨] قوله: «في وقتٍ معيّنٍ» إشارة إلى كون الكبرى وقتية.

[٨٩] قوله: «وكذا إذا» أي كذا لم يوجد المنافاة عند عدم الشرط الثاني بأن لم يكن الصغرى ضروريةً على تقدير كون الكبرى ممكنةً، فإنه على هذا التقدير كان الواجب أن يكون الصغرى ضروريةً، فينتفي الشرط الثاني. وبانتفاذه ينتفي المنافاة أيضاً، فإنه لا منافاة بين النسبتين المذكورتين في «لا شيء من الساكن بكتابٍ بالدوام أو بالضرورة ما دام ساكناً لا دائماً» و«كل إنسان كاتبٌ بالإمكان العام»، فإنه لا منافاة بين إمكان الإيجاب لكتابة الساكن بحسب الذات وبين ضرورة سلب الكتابة عن ذات الساكن بحسب الوصف أو دوامها ما دام الذات. (عبد)

[٩٠] قوله: «بحسب الوصف» إشارة إلى المشروطة الخاصة.

[٩١] قوله: «مادام الذات» إشارة إلى الدائمة.

[٩٢] قوله: «وتحقيق هذا المبحث» أي شرح مبحث الضابطة.

[٩٣] قوله: «تفرّدت» التفرد: يگانه شدن.

[٩٤] قوله: «بعون الله الجليل» يعني أن تفرّدي بنفسي بلا إعانة من غيري فإن الله أعانني فيه وهذا في الطريق المستوي الموصل إليه لا غيري لأنه مختارٌ يهدي من يشاء وأقوِّض أمري إلى الله لأنه نعم الوكيل.

[٨١] قوله: «وكذا» أي كذا لم يوجد المنافاة عند انتفاء الشرط الثاني.

[٨٢] قوله: «ولا مشروطة» خاصة أو عامة.

[٨٣] قوله: «كان أخصّ» فإنّ الكبريات إمّا منعكسة السوالب أو لا؛ فعلى الأوّل لما صرّحوا بعدم الضرورية والمشروطة فلم يبق في الدائمات إلا الدائمة، وفي الوصفتين إلا العرفيتان. والعرفية الخاصة أخصّ منهما. وعلى الثاني ليس الأخصّ في تلك التسع إلا الوقتية. (ب)

[٨٤] قوله: «بين إمكان الإيجاب» مثل «كل ماشٍ ساكنٌ بالإمكان. ولا شيء من الفلك بساكنٍ دائماً»، فالمنافاة منعدمة. (ب)

[٨٥] قوله: «ولا بينه وبين دوام السلب» مثل «كل كاتبٌ ساكنٌ الأصابع بالإمكان. وبالدوام لا شيء من الراقم بساكنٍ ما دام راقماً لا دائماً». (ب)

[٨٥] قوله: «ولا بينه» أي بين إمكان الإيجاب.

«وبين دوام السلب بحسب الوصف لا دائماً» وهذا الدوام معنى العرفية الخاصة السالبة مثل «كل إنسان كاتبٌ بالإمكان. وبالدوام لا شيء من الإنسان بكتابٍ ما دام إنساناً لا دائماً». (عبد)

[٨٦] قوله: «بحسب الوصف» إشارة إلى كون الكبرى عرفية خاصة.

[٨٧] قوله: «وبين ضرورة السلب» مثل «كل قمر منخسف بالإمكان. وبالضرورة لا شيء من المنخسف بمضيء وقت التربع». (عبد)



فصل [في الشرطي من الاقتراني]

الشرطي^(١) من الاقتراني إما أن يتركب من متصلتين أو منفصلتين أو حمليّة ومتصلة أو حمليّة ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة.

ويعتقد فيه الأشكال الأربعة. وفي تفصيلها طول.

قوله: «من متصلتين» كقولنا: «كلما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود. وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء» يُنتج «كلما كانت الشمس طالعةً فالعالم مضيء».

قوله: «أو منفصلتين» كقولنا: «إمّا أن يكون العدد زوجاً، وإمّا أن يكون فرداً. ودائماً إمّا أن يكون الزوج زوج الزوج^(٢) أو يكون زوج الفرد^(٣)» يُنتج «إمّا أن يكون العدد زوج الزوج، أو يكون زوج الفرد أو يكون فرداً».

قوله: «أو حمليّة ومتصلة» نحو «كلما^(٤) كان هذا الشيء إنساناً فهو حيوان. وكلّ حيوان جسم» يُنتج «كلما كان هذا الشيء إنساناً كان جسماً»، ونحو «هذا^(٥) إنسان. وكلما كان إنساناً كان حيواناً» يُنتج «هذا حيوان»^(٦).

قوله: «أو حمليّة ومنفصلة» نحو «هذا^(٦) عدد. ودائماً إمّا أن يكون العدد زوجاً، أو يكون فرداً. فهذا إمّا أن يكون زوجاً أو فرداً^(٧)».

قوله: «أو متصلة ومنفصلة» نحو «كلما^(٧) كان هذا الشيء ثلاثة فهو عدد. ودائماً إمّا أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً» يُنتج «كلما كان هذا الشيء ثلاثة فهو إمّا أن يكون زوجاً أو فرداً».



(١) كذا في الهنديتين. وفي التحفة بعكس هذا، حيث وقع المثال الذي قُدِّمت فيه الحملية أولاً، ثمّ الذي قُدِّمت فيه الشرطية. وليس في باقي النسخ - إلايرانيين والراغب ونور عثمانية - غير المثال الثاني - ما قُدِّمت فيه الحملية. وهو الأوفق بالسياق، لأنّ الشارح الفاضل ذكر لكل قسم مثلاً واحداً. فيحتمل أن يكون المثال المذكور أولاً في الهنديتين من زيادة بعض النسخ. ولعلّه للإشارة إلى أنّ التركيب من الحملية والمتصلة يحتمل الوجهين، وليس تقديم أحدهما على الآخر ضرورياً.

(٢) النتيجة - هذا إمّا أن يكون زوجاً أو فرداً - قضية حمليّة مرَدَّة المحمول، وليست منفصلة.

قوله: «وينعقد» يعني لا بد في تلك الأقسام من اشتراك^[٨] المقدمتين في جزء يكون هو الحد الأوسط، فإما أن يكون محكوماً به في كلتا المقدمتين^[٩]، أو محكوماً عليه فيها^[١٠]، أو محكوماً به في الصغرى^[١١] ومحكوماً عليه في الكبرى، أو بالعكس^[١٢]. فالأول هو الثاني^[١٣]، والثاني هو الثالث^[١٤]، والثالث هو الأول، والرابع هو الرابع.

قوله: «وفي تفصيلها» أي في تفصيل الأشكال الأربعة في تلك الأقسام الخمسة بحسب الشرائط والضروب والنتائج طول لا يليق بالمختصرات فليطلب من مطولات المتأخرين^(١).



فصل [في الاستثنائي]

الاستثنائي يُنتج مع المتصلة وَضْعُ المَقْدَمِ ورفعُ التَّالِي؛ ومع الحقيقة وَضْعُ كُلِّ كمانعة الجمع، ورفعُه كمانعة الخلو.

وقد يختصُّ باسم قياس الخلف. وهو ما يُقصد به إثبات المطلوب بإبطال نقيضه. ومرجه إلى استثنائي واقتراضي.

قوله: «الاستثنائي^[١]» أي القياس الاستثنائي، وهو الذي يكون النتيجة فيه بهادته وهيئته.

وهذا^[٢] يتركَّب من مقدِّمة شرطية ومقدِّمة حملية، يُستثنى فيها عِبْنُ أحد جزئِي الشرطية أو نقيضه، لِيُنتج عِبْنُ الآخر أو نقيضه فالاحتمالات المتصورة في إنتاجِ كُلِّ استثنائي أربعة: وَضْعُ كُلِّ^[٣]، ورفعُ كُلِّ، لكن المُنْتِج^[٤] في كُلِّ قسمٍ منها شيءٌ^[٥].

وتفصيلُه ما أفاده المصنَّف من أنَّ الشرطية إن كانت متصلة يُنتج منها احتمالان، لأنَّ وَضْعَ المَقْدَمِ يُنتج وَضْعَ التَّالِي، لاستلزام^[٦] تحقُّقِ الملزوم تحقُّقَ اللازم^[٧]، ورفعُ التَّالِي يُنتج رفعَ المَقْدَمِ، لاستلزام انتفاء اللازم^[٨] انتفاء الملزوم. وأمَّا وَضْعُ التَّالِي فلا يُنتج وَضْعَ المَقْدَمِ، ولا رَفْعُ المَقْدَمِ يُنتج رَفْعَ التَّالِي، لجواز^[٩] أن يكون اللازمُ أعمَّ، فلا يلزم من تحقُّقه تحقُّقُ الملزوم، ولا من انتفاء الملزوم انتفاؤه.

وقد عرفتَ من هذا^[١٠] أنَّ المراد^[١١] بالمتصلة في هذا الباب اللزومية^[١٢]. واعلم^[١٣] أيضاً أنَّ المراد بالمنفصلة ههنا العنادية.

وإن كانت الشرطية منفصلة، فمانعة الجمع تُنتج من وَضْعِ كُلِّ جزءٍ^[١٤] رَفْعَ الآخر، لامتناع اجتماعهما. ولا يُنتج رَفْعُ كُلِّ وَضْعِ الآخر، لعدم امتناع الخلو عنهما. ومانعة^[١٥] الخلو بالعكس. وأمَّا الحقيقة فلَمَّا اشتملت على منع الجمع^[١٦] ومنع الخلو معاً تُنتج في الصُّور الأربع النتائج الأربع^[١٧].

[فصل الاستثنائي]

[١٠] قوله: «من هذا» أي من هذا البيان.

[١١] قوله: «أن المراد» في قوله: «يُنتج من المتصلة».

[١٢] قوله: «اللزومية» لا الاتفاقية إذ لم يكن بين المقدمتين علاقةً ومناسبةً، بل يكون الحكمُ بمحض الاتفاق، فلا يلزم من وجود واحد وجود الآخر، ولا من انتفاءه انتفاء الآخر. فلا يترتب القياسُ منها. وكذا في العنادية. (ب)

[١٣] قوله: «واعلم» قلت: الأولى أن يذكر هذا الكلام أيضاً بعد التفصيل الذي بعده، كما ذكره أن المراد من المتصلة الزمنية بعد تفصيل المتصلة. (عبد الحي)

[١٤] قوله: «من وضع كل جزء» من المقدم والتالي.

[١٥] قوله: «ومانع الخلو بالعكس» يعني أنه يُنتج من رفع كل وضع الآخر لامتناع ارتفاعهما. ولا يُنتج من وضع كل رفع الآخر، لجواز اجتماعهما معاً. (إس)

[١٦] قوله: «على منع الجمع» يعني أنها باعتبار اشتغالها على منع الجمع يُنتج من وضع المقدم رفع التالي، ومن وضع التالي رفع المقدم. وباعتبار اشتغالها على منع الخلو يُنتج من رفع المقدم وضع التالي، ومن رفع التالي وضع المقدم. (جمال)

[١٧] قوله: «النتائج الأربع» وضع كل من المقدم والتالي رفع الآخر. ورفع كل منهما وضع الآخر، كما في المثال المذكور في الشرح، فإن قوله: «لكنه زوج» وضع التالي فالتبعية رفع التالي، يعني قوله: «ليس بفرد». وأيضاً قوله: «لكنه فرد» وضع التالي، فالتبعية رفع

[١] قوله: «الاستثنائي» شروع في بيان إنتاج الاستثنائي.

[٢] قوله: «وهذا يترتب» نحو «إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود». لكن الشمس طالعة، فالأولى شرطية والثانية حملية يُستثنى فيها عين المقدم. ولو قلنا: «لكن النهار ليس بموجود» فُيُستثنى فيها نقبض التالي يُنتج في الأول عين التالي - وهو فالنهار موجود - وفي الثاني يُنتج نقبض المقدم - وهو الشمس ليست بطالعة - (ب)

[٣] قوله: «وضع كل» أي كل من المقدم والتالي.

[٤] قوله: «النتج في كل قسم منها شيء» أي في وضع كل يُنتج رفع التالي، وبالجمله وضع المقدم أو التالي قسم واحد، ورفع التالي أو المقدم قسم آخر. فالنتج في الأول وضع المقدم فقط لا رفع المقدم. (ب)

[٥] قوله: «شيء» أي احتمال.

[٦] قوله: «لاستلزام» ولأبطل الملازمة.

[٧] قوله: «تحقق اللازم» الذي هو المقدم.

[٨] قوله: «انتفاء اللازم» الذي هو التالي.

[٩] قوله: «الجواز» دليل المقدمتين: الأولى وضع التالي لا يُنتج وضع المقدم، لأن المقدم ملزوم والتالي لازم. واللازم قد يعم. فلا يلزم من تحقق الأعم كالسواد تحقق الملزوم الأخص كالحبشي، فإن الغراب الأسود ليس بحبشي. وأما الثانية رفع المقدم لا يُنتج رفع التالي، فإن اللازم قد يعم والملزوم قد يتنفي كالحبشي ولا يتنفي اللازم كالسواد.

قوله: «وَضَعُ الْمَقْدَمُ^[١٨] وَرَفَعَ التَّالِي» نحو «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا. لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ. فَهُوَ حَيَوَانٌ». «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ. فَهُوَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

قوله: «وَمِنَ الْحَقِيقَةِ» كقولنا: «إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَدَدُ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا. لَكِنَّهُ زَوْجٌ. فَلَيْسَ بِفَرْدٍ». «لَكِنَّهُ فَرْدٌ. فَلَيْسَ بِزَوْجٍ». «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِفَرْدٍ. فَهُوَ زَوْجٌ». «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ فَهُوَ فَرْدٌ».

قوله: «كِمَانَعَةِ الْجَمْعِ» نحو «إِنَّمَا هَذَا شَجَرٌ أَوْ حَجَرٌ. لَكِنَّهُ شَجَرٌ فَلَيْسَ بِحَجَرٍ». «لَكِنَّهُ حَجَرٌ فَلَيْسَ بِشَجَرٍ».

قوله: «كِمَانَعَةِ الْخُلُوعِ» نحو «هَذَا إِنَّمَا لَا شَجَرٌ أَوْ لَا حَجَرٌ. لَكِنَّهُ لَيْسَ بِلَا شَجَرٍ. فَهُوَ لَا حَجَرٌ». «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِلَا حَجَرٍ. فَهُوَ لَا شَجَرٌ».

قوله: «وَقَدْ يَخْتَصُّ» اعلم أنه قد يُسْتَدَلُّ عَلَى إثبات المدعى بأنه لولاه لصدق نقيضه، لاستحالة ارتفاع النقيضين، لكن نقيضه غير واقع، فيكون هو واقعاً كما مرَّ غير مرَّةٍ في مباحث العكوس والأقيسة. وهذا القسم من الاستدلال يُسَمَّى بِالْخُلْفِ إِنَّمَا لِأَنَّهُ يَنْجَرُ^[١٩] إِلَى الْخُلْفِ^[٢٠] - أي المحال - على تقدير صدق نقيض المطلوب، أو لِأَنَّهُ يُنْتَقَلُ مِنْهُ إِلَى الْمَطْلُوبِ مِنْ خُلْفِهِ - أي من ورائه^[٢١] - الذي هو نقيضه.

وهذا ليس قياساً واحداً، بل ينحلُّ^[٢٢] إِلَى قِيَاسَيْنِ: أَحَدُهُمَا: اقترائي شرطي. والآخر: استثنائي متَّصِلٌ يُسْتَثْنَى فِيهِ نَقِيضُ التَّالِي. هكذا: لو لم يثبت^[٢٣] المطلوبُ لثبت نقيضه. وكلُّما ثبت نقيضه ثبت المحال. يُنتِجُ لو لم يثبت المطلوبُ لثبت المحال. لكنَّ المحالَ ليس بثابت. فيلزم^[٢٤] ثبوتُ المطلوب، لكونه نقيضَ المقدَّم. ثمَّ قد يفتقر^[٢٥] بَيَانُ الشَّرْطِيَّةِ^[٢٦] - يعني قولنا: «كُلُّمَا ثبت نقيضه ثبت المحال» - إِلَى دَلِيلٍ، فَيَكْثُرُ الْقِيَاسَاتُ. كَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ الْأَصُولِ^[٢٧]. فقوله: «وَمَرَّجَعُهُ^[٢٨] إِلَى اسْتِثْنَائِيَّيْ وَاقْتِرَائِيَّيْ» معناه أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي كُلِّ قِيَاسٍ خَلْفٍ. وَقَدْ يَزِيدُ عَلَيْهِ. فَافْهَمْ^[٢٩].

المقدم، يعني قوله: «ليس بزواج». وأيضاً قوله: «لكنه ليس بفرد» رفع التالي، فالنتيجة وضع المقدم، يعني قوله: «فهو زوج». وقوله: «لكنه ليس بزواج» رفع المقدم، فالنتيجة وضع التالي يعني قوله: «فهو فرد». وهكذا في مثال مانعة الجمع ومانعة الخلو. (ب)

[١٨] قوله: «وضع المقدم رفع التالي» لكن وضع المقدم يُنتج وضع التالي، ورفع التالي يُنتج رفع المقدم. ولا عكس في شيء منها، أي لا يُنتج وضع التالي وضع المقدم ولا رفع المقدم رفع التالي، لجواز كون التالي أعم من المقدم، فلا يلزم من وضع التالي وضع المقدم، إذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص. وكذا لا يلزم من رفع المقدم رفع التالي، إذ لا يلزم من عدم الأخص عدم الأعم. هذا في الاستثنائي الاتصالي، وأمّا الاستثنائي

الانفصالي فهو إما أن يتركب من منفصلة حقيقية ووضع أحد الجزئين أو رفعه، وإما من منفصلة مانعة الجمع ووضع أحد الجزئين، وإما من منفصلة مانعة الخلو ورفع أحد الجزئين. فإن كان الأول فوضع كل واحد من الجزئين يُنتج رفع الآخر. ورفع كل واحد من الجزئين يُنتج وضع الآخر. وإن كان الثاني فوضع كل واحد من الجزئين يُنتج رفع الآخر. وإن كان الثالث فرفع كل واحد من الجزئين يُنتج وضع الآخر. (تذهيب)

[١٩] قوله: «إمّا لأنه ينجر» هذا التوجيه ظاهر من كلام الشيخ، والتوجيه الثاني من كلام المحقق الطوسي. والظاهر أن الخلف على الأول بالضم وعلى الثاني بالفتح كما لا يخفى. (إس)

[٢٠] قوله: «الخلف» بالضم

[٢١] قوله: «أي من ورائه» أي ظهره. والوراء في الفارسية پشت، ونقيض الشيء كانه ورائه. وهذا إذا كان

يفتح الخاء فإن الخلف بالفتح بمعنى الوراء، وبالضم المحال والباطل. (ب)

[٢٢] قوله: «بل ينحل» يعني أن القياس الخلف يكون مؤلفاً من اقترائي شرطي من متصلتين ومن استثنائي مشتمل على لزومية هي نتيجة الشرطي واستثناء نقيض التالي. (عبد)

[٢٣] قوله: «هكذا لو لم يثبت» كما قلنا: لو لم يصدق قولنا: «بعض الحيوان إنسان» يصدق «لا شيء من الحيوان بإنسان». وكلما صدق هذا ثبت المحال. فينتج لو لم يصدق بعض الحيوان إنسان ثبت المحال. فجعلناه شرطية وقلنا: لكن المحال ليس بثابت. فالنتيجة «بعض الإنسان حيوان» صادق. وهو المدعى. (ب)

[٢٤] قوله: «فيلزم» لأن رفع التالي يستلزم رفع المقدم.

[٢٥] قوله: «قد يفتقر» إذا كانت نظرية.

[٢٦] قوله: «بيان الشرطية» أي التي وقعت كبرى.

[٢٧] قوله: «في شرح الأصول» أي الأصول الحاجبي.

[٢٨] قوله: «ومرجعه» جواب عما قيل: إن مرجع الاستثنائي إلى قياسات فقوله: «مرجعه إلى استثنائي واقترائي» غير صحيح. وحاصل الجواب أن غرض المصنف بيان ما لا بد منه في كل قياس خلف، لا نفى الزيادة عليه. (عبد)

[٢٩] قوله: «فافهم» لعله إشارة إلى أنه يمكن إرجاعه إلى قياسين استثنائيين بأن يقال: لو لم يثبت المطلوب ثبت نقيضه، لكن نقيضه ليس بثابت، إذ لو ثبت نقيضه لثبت المحال، لكن المحال ليس بثابت. (إس)

فصل [في الاستقراء]

الاستقراء^(١): تصفُّح الجزئيات لإثبات حكم كلي^[١].

قوله: «الاستقراء^[٢] تصفُّح^[٣] الجزئيات» اعلم أنَّ الحجَّة^[٤] على ثلاثة أقسام^[٥]، لأنَّ الاستدلال إمَّا من حال الكلي^[٦] على حال جزئياته، وإمَّا من حال الجزئيات^[٧] على حال كليها، وإمَّا من حال أحد الجزئين^[٨] المندرجين تحت كليٍّ على حال الجزئي الآخر. فالأوَّل هو القياس، وقد سبق مفصلاً. والثاني هو الاستقراء. والثالث هو التمثيل. فالاستقراء هو الحجَّة^[٩] التي يُستدلُّ فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها.



(١) قد يشبه الاستقراء بالتجربة، ويذهب الوهم إلى أنَّه لا فرق بينهما، فكيف أفاد التجربة اليقين، والاستقراء الظنَّ؟

ولعل الفرق الميسور فهمه لكل ناظر أنَّ الاستقراء ينتهي على تكرار المشاهدة فقط، وأما التجربة فتنتهي على تكرار المشاهدة وعلى الحكم العقلي. فالاستقراء حيي، والتجربة برزخ بين الحي والعقلي. ولأجله قال الشيخ الرئيس في الجزء المنطقي من الحكمة العلانية دأنشنامه علائي ص: ٨١، انتشارات بنیاد حکمت صدرا، الطبعة الأولى، ١٣٩١ الهجرية الشمسية: «مجرَّبات آن مقدمات بوند که نه بنتها خرد بشاید دانستن، ونه بنتها حس، وليکن بهر دو شاید دانستن». حاصله: أنَّ المجربات مقدمات لا تُعَلَّم بمجرد العقل، ولا بمجرد الحس، بل بهما معاً.

والفرق الآخر أنَّ الاستقراء يكون بالتتبع الكمي للجزئيات، وأما التجربة فعلى أساس التتبع الكيفي للجزئيات. والمراد من التتبع الكيفي أنَّ الحكم في التجربة يكون بناء على العلم بالأسباب الذاتية، بخلاف الاستقراء.

قال بعض الفضلاء من المعاصرين: «الاستقراء كالتجربة من جهة تعميم الحكم المشاهد في بعض الجزئيات إلى جميعها، إذ لا يتجع ما لم يكن على صورة قيسا، إلا أنَّ التجربة مبنية على تعميمها الحكم على العلم بالأسباب الذاتية، لذلك أفادت اليقين البرهاني بخلاف الاستقراء فإنه يعمم بعد تكرار المشاهدة، دون العلم بالأسباب الذاتية والالتفات إليها، فلم يتعد الظن فيها يفيد. كما أنَّ الاستقراء إنما يكون بالتتبع الكمي للجزئيات،.. على خلاف التجربة التي تقوم على أساس التتبع الكيفي للجزئيات...». دستور الحكماء في شرح برهان الشفاء للدكتور أيمن المصري ص: ٤٨١

وحق البيان في الفرق بينهما لا يسعه المقام. وتفصيله في كلام الشيخ الرئيس في الفصل التاسع من المقالة الأولى من برهان الشفاء، وقد فصل الدكتور أيمن المصري تفصيلاً في الفرق بينهما فانظر في شرحه دستور الحكماء، الفصل التاسع ص: ٤٣٥

[فصل في الاستقراء]

-[١] قوله: «لإثبات حكم كلي» كما إذا تصفّعنا جزئيات الحيوان فوجدناها تُحرّك فكّها الأسفل عن المضغ، فحكمنا بأنّ كلّ حيوان يُحرّك فكّه الأسفل عن المضغ. وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يُستقرأ، ويكون حكمه مخالفاً لما استُقرئ. قاله في «التذهيب».

[٧] قوله: «وإنما من حال الجزئيات إلخ» أمّا الكلي كالحيوان وجزئياته كالإنسان والفرس والبقر وغير ذلك من أفراد الحيوان^(٣). وحالها تحرك الفكّ الأسفل عند المضغ فيُستدلّ من تصفّع حال هذه الجزئيات على حال الحيوان ويقال: كلّ حيوان يتحرّك فكّه الأسفل عند المضغ. (عبد)

[٨] قوله: «إنما من حال أحد الجزئيين إلخ» الكلي المسكّر والجزئيان المندرجان تحته الخمر والبنج وأحدهما الخمر وحالُه الحرمة والآخر البنج. (عبد النبي)

[٩] قوله: «هو الحجة التي إلخ» اعلم أنّ هذا التعريف إنّما أنّه تعريف لما يُطلَق عليه الاستقراء فالمراد يستدلّ من الجزئيات أعمّ من الأكثر والكلّ فإنّ الاستقراء بهذا المعنى شامل لما يُستدلّ فيها من حال جميع الجزئيات على حال الكليّ أو من حال أكثر الجزئيات على حاله.

وهذا كما قالوا: الاستقراء على قسمين تامّ وغير تامّ، فإنّ الأوّل يُسمّى تامّاً والثاني ناقصاً. أو تعريف لما هو الاستقراء حقيقة. فلا يخفى أنّ المراد حيثنّ أكثر الجزئيات فإنّ ما يُستدلّ فيه من حال جميع الجزئيات على حال الكليّ فهو مفيد لليقين داخل

أقول: وهذا التعريف موافق لما ذكره الإمام حجة الإسلام قال: «الاستقراء تصفّع أمور جزئية ليُحكم بحكمها على أمر يشتمل تلك الجزئيات»^(١). وهو الموافق لكلام أبي نصر الفارابي أيضاً حيث قال: «الاستقراء تصفّع شيء من الجزئيات الداخلية تحت أمر ما كليّ لتصحح ما حكم به على ذلك الأمر بالإيجاب أو السلب»^(٢). (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٢] قوله: «الاستقراء» لما فرغ من بيان القياس شرع في ما بيان أخويه.

[٣] قوله: «تصفّع» التصفح النظر على سبيل المبالغة.

[٤] قوله: «أنّ الحجة» التي هي المعلوم التصديقي الموصل إلى مجزّ هو تصديقيّ.

[٥] قوله: «على ثلاثة أقسام» فيه نظر إذ يشتمل أن يكون في بعض الحجة استدلال من الكليّ على الكليّ الآخر وهو خارج عن الأقسام الثلاثة فجوابه أنّ هذا التقسيم استقرائي لا عقليّ. (ب)

[٦] قوله: «إنما من حال الكلي إلخ» الكلي هو الحدّ

(٣) ومن هنا تعلم أنّ المراد من الجزئيات في تعريف الاستقراء هي الجزئيات الإضافية، فتنبّه ولا تكن من الغافلين.

(١) لم أجده بهذا اللفظ. عبارته منقولة في تعليقنا على قول الشارح الآتي: «وإنما ما استنبطه المصنّف من كلام الفارابي وحجة الإسلام».

(٢) انظر: المنطقيات للفارابي (١/١٤١).

هذا تعريفه الصحيح الذي لا غبار عليه. وأمّا ما استنبطه المصنّف من كلام الفارابي^[١١٠] وحجّة الإسلام^(١) واختاره^[١١١]، أعني: «تصفّح الجزئيات وتتبعها لإثبات حكم كليّ» ففيه تسامح ظاهر، فإنّ هذا التتبع ليس معلوماً تصديقياً^[١١٢] موصلاً إلى مجهول تصديقيّ، فلا يندرج تحت الحجّة. وكأنّ الباعث على هذه المسامحة هو الإشارة إلى أنّ تسمية هذا القسم من الحجّة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال، بل على سبيل النقل^[١١٣]. وههنا وجه آخر^[١١٤] سيجيء بيانه إن شاء الله تعالى في تحقيق التمثيل.

قوله: «لإثبات حكم كليّ» إمّا بطريق التوصيف^[١١٥]، فيكون إشارة إلى أنّ المطلوب في الاستقراء لا يكون حكماً جزئياً^[١١٦] كما سنحققه، وإمّا بطريق الإضافة^[١١٧]، والتنوين في «كليّ» حينئذ عوض عن المضاف إليه، أي لإثبات حكم كليّهما، أي كليّ تلك الجزئيات. وهذا^[١١٨] وإن اشتمل الحكم الجزئيّ والكليّ كليهما بحسب الظاهر^[١١٩] إلا أنّه في الواقع لا يكون المطلوب بالاستقراء إلا الكليّ. وتحقيق ذلك^[١٢٠] أنّهم قالوا: إنّ الاستقراء إمّا تامّ يتصفّح فيه حالّ الجزئيات بأسرها^[١٢١]. وهو يرجع^[١٢٢] إلى القياس المقسّم^[١٢٣] كقولنا: «كلّ حيوان إمّا ناطق أو غير ناطق. وكلّ ناطق من الحيوان حسّاس. وكلّ غير ناطق من الحيوان حسّاس». يُنتج «كلّ حيوان حسّاس». وهذا القسم يفيد اليقين.



(١) انظر المنطقيات للفارابي ١/ ١٤١، طبعة منشورات آية الله العظمى المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، ١٤٣٣ هـ. وقد نقل المحشي عبارته في الحاشية رقم ١ فانظر فيها.

وقال حجة الإسلام الغزالي في مقاصد الفلاسفة ص: ٨٩، تحقيق دكتور سليمان دنيا: «أمّا الاستقراء فهو أن تحكم من جزئيات كثيرة على الكلي الذي يشمل تلك الجزئيات». وقال في معيار العلم ص: ١٠٢، الطبعة العربية بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٤٦ هـ: «هو أن تصفّح جزئيات كثيرة داخله تحت معنى كليّ، حتى إذا وجدت حكماً في تلك الجزئيات، حكمت على ذلك الكليّ به».

تحت القياس. ولذا سمّوه «قياساً مقسباً». وإنّما يُطلق عليه لفظ الاستقراء باعتبار أنّه يحتاج في مقدماته إلى التتبع فافهم.

[٩] قوله: «هو الحجّة» فَإِنَّ الْمُقَسِّمَ يكون معتبراً في القسم.

[١٠] قوله: «من كلام الفارابي» وهو أن الاستقراء هو الحكم على كل لوجوده في أكثر الجزئيات^(١).

وقال فخر الإسلام البزدوي^(١): «هو تصفُّح أمور
جزئية يُحكم بحكمها على أمرٍ يشمَل تلك الجزئيات».
(عد)

[۱۱] قوله: «واختاره» أى المصنّف.

[۱۲] قوله: «ليس معلوماً تصديقاً» بل تصوّراً.

[١٣] قوله: «بل على سبيل النقل» أي من المعنى اللُّغَوِيِّ إلى المعنى الاصطلاحِيّ بملاحظة المناسبة بينهما. ووجهُ الإشارة أَنَّهُ جَعَلَ المعنى اللُّغَوِيَّ - أعني التَّصْفَحَ - عَمُولاً على الاستقراء الذي هو قِسْمٌ من الحِجَّةِ، ومَعْرِفَاتِهِ، مع أَنَّهُ لَا يَصِحُّ حُمْلُهُ عَلَيْهِ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَاتِهِ؛ وَمَعَ هَذَا لَمَّا جَعَلَ مَعْرِفَاتِهِ عِلْمَ أَنَّ الْمَعْنَى اللُّغَوِيَّ مُعْتَبَرٌ فِي الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ، بِحَيْثُ صَارَ كَأَنَّهُ هُوَ.

و الارنجال في اللغة: قدم تهادن بر جاي بي أنديشه.
وفي الاصطلاح: استعمال اللفظ في غير ما وُضع له بدون
ملاحظة مناسبة بينهما قصداً. وعند عدم قصد يكون
خطأ^(٣). (عبد)

(١) قد سبق نصه في الحاشية رقم ١

(٢) كذا وقع في المطبوعتين. والظاهر أنه خطأ، فحجة الإسلام هو الإمام الغزالي، وهو المشهور. وهو الأقرب أن يكون مراد الشارح.

(٣) يعنى أن الارتجال استعمال اللَّفْظ - على تفصيله المذكور - عن

[١٤] قوله: «وهنا وجه آخر» وهو أن الاستقراء يُطلق على المعنى المصدري وهو التصفُّح والتتبُّع، وعلى الحجَّة التي يقع فيها ذلك التبُّع؛ كما أن العكس يُطلق على المعنى المصدري - أي التبديل - وعلى القضية الحاصلة بعد التبديل.

فالمرادُ ههنا تعريفُ الاستقراء باعتبار المعنى الأول.
وأما تعريفُه بالمعنى الثاني فيُعرّف بالمقايضة. (إس)

[١٥] قوله: «بطريق التوصيف» يعني أن
قوله: «حكم كلي» مركّب توصيفي.

[٦] قوله: «لا يكون حكماً جزئياً» فإنَّ تتبع أكثر الجزئيات لا شكَّ أنَّه يُفيد اليقين بالحكم الجزئي كما سيظهر، فيكون داخلًا في القياس المفيد لليقين، كما أنَّ الاستقراء التامَّ داخلٌ تحته كما علمت. (إس)

[١٧] قوله: «بطريق الإضافة» أي إضافة الحكم إلى الكلّ.

[١٨] قوله: «وهذا» أي طريق الإضافة.

[١٩] قوله: «بحسب الظاهر» أي من العبارة.

[٢٠] قوله: «وتحقيق ذلك» أي تحقيق أن المطلوب بالاستقراء يكون حكماً كلياً، لا جزئياً.

[٢١] قوله: «بأسرها» أي بتمامها.

[٢٢] قوله: «يرجع إلى القياس» يعني حيثيذ
 يكون خارجاً عن الاستقراء الاصطلاحي، فلا يسمى
 استقراء، بل «قياساً مقسماً»، لأنَّ الاستقراء الذي هو
 قسم من الحجَّة اعتبر فيه تصفُّح أكثر الجزئيات، يعني
 وجود الحكم في أكثرها كما سيجي؛ ولهذا قالوا:
 «إنَّ الاستقراء لا يُفيد إلا الظنَّ». وهذا إنَّما يُصوِّر في
 الاستقراء الناقص، لا التام كما لا يخفى. (عبد)

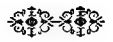
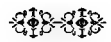
قصِد وإرادة. وأما إذا استُعِـلَ لفظٌ في غير الموضوع له من غير قصد وإرادة فهذا يكون خطأ، ولا يُقال له ارتجـالٌ.

وَأَمَّا نَاقِصٌ يَكْتَفِي بِتَبَعِ أَكْثَرِ الْجُزْئِيَّاتِ كَقَوْلِنَا: كُلُّ حَيَوَانٍ يَحْرُكُ فَكَهَّ الْأَسْفَلُ^[٢٤] عِنْدَ الْمَضْغِ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ كَذَلِكَ، وَالْفَرَسَ وَالْبَقَرَ كَذَلِكَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ تَمَّ صَادِقَاهُ^[٢٥] مِنْ أَفْرَادِ الْحَيَوَانِ. وَهَذَا الْقِسْمُ لَا يَفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، إِذْ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي لَمْ نَصَادِفْهَا مَا يَحْرُكُ فَكَهَّ الْأَعْلَى عِنْدَ الْمَضْغِ كَمَا نَسْمَعُهُ فِي التَّمَسَّاحِ^[٢٦].

وَلَا يَخْفَى^[٢٧] أَنَّ الْحَكَمَ بِأَنَّ الثَّانِي لَا يَفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ إِنَّمَا يَصَحُّ إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ الْحَكَمُ الْكُلِّيَّ. وَأَمَّا إِذَا اكْتَفِيَ بِالْجُزْئِيِّ فَلَا شَكَّ أَنَّ تَبَعَ الْبَعْضِ يَفِيدُ الْيَقِينَ^[٢٨] بِهِ، كَمَا يَقَالُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ فَرَسٌ. وَبَعْضُهُ إِنْسَانٌ. وَكُلُّ فَرَسٍ يَحْرُكُ فَكَهَّ الْأَسْفَلُ عِنْدَ الْمَضْغِ. وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَيْضاً كَذَلِكَ»^[٢٩]. يَنْتِجُ قِطْعاً: «أَنَّ بَعْضَ الْحَيَوَانِ كَذَلِكَ».

وَمِنْ هَذَا^[٣٠] عَلِمَ أَنَّ حَمْلَ عِبَارَةِ الْمَصْنُفِ^[٣١] عَلَى التَّوْصِيفِ - كَمَا هُوَ الرِّوَايَةُ - أَحْسَنُ مِنْ حَيْثُ الدَّرَايَةُ أَيْضاً، إِذْ لَيْسَ فِيهِ^[٣٢] شَائِبَةُ التَّعْرِيفِ بِالْأَعْمِّ.





[٢٩] قوله: «أيضاً كذلك» أي يترك فكّه الأسفل عند المضغ.

[٣٠] قوله: «ومن هذا» أي من أن المطلوب بالاستقراء الاصطلاحي لا يكون إلا حكماً كلياً علم أن إلخ. (عبد)

[٣١] قوله: «عبارة المصنّف» أي قوله: «حكم كلي».

[٣٢] قوله: «إذ ليس فيه» بخلاف ما إذا حملت العبارة على الإضافة فإنّ التعريف حينئذ يكون شاملاً بحسب الظاهر لما يُفيد الحكم الجزئي والكلي. والاستقراء إنّما يُفيد الحكم الكلي كما عرفت. فيتوهم في الظاهر أن هذا التعريف تعريف بالأعم وإن كان المراد حقيقة هو الحكم الكلي بقرينة ما هو المشهور من أن الاستقراء مفيد للحكم الكلي. (إس)

[٢٣] قوله: «إلى القياس المقسّم» لأنّ الحكم بوجوده في جميع الجزئيات من حيث هو جميعها يستلزم الحصر والترديد ضمناً. وهذا كافٍ في القياس المقسّم قطعاً. (أبو الفتح)

[٢٤] قوله: «فكّه الأسفل» أسنان بالاثني رافك أعلى، وزيرين رافك أسفل خواند.

[٢٥] قوله: «صادفناه» أي وجدناه.

[٢٦] قوله: «في التماسح» يقال له بالفارسيّة نهنگ.

[٢٧] قوله: «ولا يخفى أن الحكم بأنّ الثاني» من ههنا ظهر أن الاستقراء حقيقة هو الحجّة التي يستدلّ فيها من تتبّع أكثر الجزئيات على الحكم الكلي، فإنّ ما يُتتبّع فيه جميع الجزئيات يُفيد اليقين فهو داخل في الحقيقة تحت القياس. وكذا ما يُستدلّ من الجزئيات على الحكم الجزئي فإنّه أيضاً قياس حقيقة لكونه مفيداً لليقين. (محمد إسماعيل)

[٢٨] قوله: «يفيد اليقين» أي بالحكم الجزئي.



[التمثيل]

والتمثيل: بيان مشاركة جزئِيٍّ لجزئِيٍّ آخَرَ في علّة الحكم، ليثبت فيه.
و العُمدَةُ في طريقه الدّورانُ و التردّدُ.

قوله: «والتمثيل بيان مشاركة جزئِيٍّ لآخر في علّة الحكم، ليثبت فيه» أي ليثبت الحكم في الجزئِيّ الأوّل. وفي عبارة أخرى^[١]: تشبيه جزئِيٍّ بجزئِيٍّ في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبّه الحكم الثابت في المشبّه به، المعلّل^[٢] بذلك المعنى، كما يقال: النبيذ حرام، لأنّ الخمر حرام. وعلّة حرمة الخمر الإسكار^[٣]. وهو موجود في النبيذ.

وفي العبارتين تسامح، فإنّ التمثيل هو الحجّة التي يقع فيها ذلك البيان والتشبيه^[٤]. وقد عرفت النكته^[٥] في التسامح في تعريف الاستقراء. ونقول^[٦] ههنا: كما أنّ العكس يُطلق على المعنى المصدريّ - أعني التبدّل - وعلى القضية الحاصلة بالتبدّل، كذلك التمثيل يُطلق على المعنى المصدريّ، وهو التشبيه والبيان المذكوران، وعلى الحجّة التي يقع فيها ذلك التشبيه والبيان. فما ذكره^[٧] تعريف للتمثيل بالمعنى الأوّل. ويُعلم المعنى الثاني بالمقايسة. وهذا كما عرّف المصنّف العكس بالتبدّل. وقس عليه الحال فيما سبق في الاستقراء، هذا^[٨].
ولكن لا يخفى^[٩] أنّ المصنّف عدل في تعريف الاستقراء والتمثيل عن المشهور^[١٠] إلى المذكور، دفعاً لهذا التوهم بالتسامح، وهل هو^[١١] إلّا كرّر على ما قرّ عنه^[١٢].

[التمثيل]

التسامح في المشهور فيلزم الملافة بما عنه الفراءُ غيرُ صحيح، كيف وهذا أمرٌ بعيدٌ من مثل المصنّف المحقّق غايةُ البعد، بل نقول: عُدوله عنه لاختراع التعريف من عند نفسه، كيف والمصنّف ليس من زُمرة من يتبعون عبارات المشهور فقط. هذا ما خطر بالبال أو أنّ التسطير، والله يعلم ما في الضمير. (عبد الحى)

[١٠] قوله: «عن المشهور» أعني «الاستقراء» الحكم على كلِّ لوجوده في أكثر جزئياته والتمثيل هو الحكم على جزئيِّ مشارِكٍ لجزئيِّ آخر في علة الحكم. ولما كان في كلِّ من التعريفين المشهورين تسامحٌ عدلُ المصنّف عنهما وتركهما واستنبطَ عنهما تعريفين، ولم يعلم أنَّ فيها ذكره من التعريفين أيضاً تسامحاً. (عبد)

[١١] قوله: «وهل هو إلا الخ» يعني ليس هذا العُدُول رجوعاً على ما نَزَّ عنه، وهو التسامُح. وهذا مثلُ يُضَرَّب لمن تركَ أمراً احترازاً عن بلاءٍ فيه وفيما اختاره بلاءٌ سِوَاهُ كانَ عَيْنَ البلاءِ الأوَّلِ أو بلاءَ آخَرٍ.

واعلم أنَّ كَرَّ على وزن قرّ ماضي معروف بمعنى رجع. ثمَّ هو إمَّا باقٍ على الفعلية لأنَّ الفعل قد يقع تحت إلانحو «مانت إلا سيرا» أي تسير؛ أو إمَّا مصدرٌ بتقدير «أن» المصدرية أو بدونها كما في «تسمع بالأعدي خيرٌ من أن تراه».

أقول: لعل رواية هذا التطويل بلا طائل بلغ المحشي المدقّق وإلا فعند الدّراية إنّهُ مصدرٌ، فلا يلزم التطويل الخالي عن التحصيل، ولو قال قائل: هذا المثل «هل هذا إلا كثر على ما كرّر عنه» لكان له لطفٌ يصف، لأنّ الكرّ إذا كان صلته «على» كان بمعنى الرجوع، فكان المعنى على هذا: عطفٌ على ما رجّع عنه. (عبد)

[٢] قوله: «وفي عبارة أخرى» يعني مآل التعريفين واحد، وإنَّما الفرق بحسب العبارة.

[٢] قوله: «المعلل» صفة الحكم.

[٣] قوله: «الإسكار» فيه أن الخمر نجس بعينه، لا بعلّة كما في الأصول.

[٤] قوله: «وذلك البيان والتشبيه» وكل واحد منهما معلومٌ تصوُّريٌّ لا تصديقيٌّ كما لا يخفى وقد جُعِلَ معرِّفاً للتمثيل الذي هو قسمٌ من الحجَّة. وهذا وجهُ التسامح. (عبد)

[٥] قوله: «وقد عرفت النكته إلخ» وهي أن التسمية على سبيل النقل، لا على طريق الارتجال. (إس)
قوله: «النكته» أي اللفظة.

[٦] قوله: «ونقول ههنا» أي في تعريف التمثيل، بل في تعريف الاستقراء أيضاً، أي في دفع التسامح الذي يترأى بحسب الظاهر في تعريفها. (عبد)

[٧] قوله: «فما ذكره تعريفٌ للتَّمثيل بالمعنى الأول»، بقي ههنا شيءٌ وهو أَنَّ المَصْنَفَ لم يذكر المعنى الثاني. فالجواب أَنَّهُ يُعَلِّمُ بالمقايضة، نعم تَرَكَ التَّعريف بالمقايضة غيرَ مستحسنٍ، إذ يلزَمُ أَنْ يكون المذكور مقصوداً بالتبع، والمتروك مقصوداً بالذات، لأنَّه في صدِّ بيان أقسام الحجَّة. فكان اللازمُ على المَصْنَفِ أَنْ يَعْرِفَهُ بما هو من أقسامها. (عبد)

قوله: «فما ذكره» أي المصنف.

[٨] قوله: «هذا» أي خذ هذا.

[٩] قوله: «لا يخفى إلخ» أقول: الحكم بأن
عُدول المصنّف عن المشهور إلى المظنون ليس إلا لأجل

قوله: «والعمدة في طريقه الدَّورانُ والترديدُ» اعلم أنه لا بدَّ في التمثيل من ثلاث مقدمات:

الأولى: أنَّ الحكم ثابتٌ في الأصل، أي المشبه به.

والثانية: أنَّ علَّةَ الحكم في الأصل الوصفُ الكذائيُّ.

والثالثة: أنَّ ذلك الوصف موجودٌ في الفرع، أعني المشبه.

فإنَّه إذا تحقَّق العلمُ بهذه المقدمات الثلاث، يُنتقل إلى كون الحكم ثابتاً في الفرع أيضاً، وهو المطلوب من التمثيل.

ثمَّ المقدَّمة الأولى والثالثة ظاهرتان في كلِّ تمثيل. وإنَّما الإشكالُ في الثانية. وبيئتها بطرق متعدِّدة فصلوها في كتب الأصول. والمصنَّف أنَّها ذكر ما هو العمدة من بينها^[١٣]. وهو طريقان^[١٤]:

الأوَّل: الدَّوران، وهو ترتُّب الحكم على الوصف الذي له صُلُوحُ العلَّةِ وجوداً وعدمًا^[١٥]، كترتُّب الحرمة في الخمر على الإسكار، فإنَّه ما دام مُسكرًا حرامًّا، وإذا زال عنه الإسكار زالت عنه الحرمة.

قالوا: الدَّوران علامة كون المدار - أعني الوصف - علَّةً للدَّائر - أعني الحكم.

والثاني: الترديد، ويُسمَّى بـ«السبر»^[١٦] و«التقسيم»^[١٧] أيضاً. وهو أن يُفحصَ أوَّلاً أو صافُ الأصل، ويُردَّد أنَّ علَّةَ الحكم هل هذه الصفة أو تلك؟ ثم يُطلَّ ثانياً علَّةُ كلِّ حتى يَستقرَّ على وصفٍ واحدٍ. فيستفاد من ذلك^[١٨] كونُ هذا الوصف علَّةً. كما يُقال: علَّةُ حرمة الخمر إمَّا الاتِّخاذُ من العِنَبِ^[١٩]، أو المِيعانِ^[٢٠]، أو اللَّونُ المخصوصُ، أو الطَّعمُ المخصوصُ، أو الرائحةُ المخصوصةُ، أو الإسكارُ. لكن الأوَّل ليس بعلَّةٍ لوجوده في الدُّبُسِ^[٢١] بدون الحرمة. وكذا البواقي ما سوى الإسكار بمثل ما ذُكِرَ، فتعيَّن الإسكارُ للعلَّةِ.

[١٢] قوله: «على ما قرَّ عنه» ويُمكن الجواب بأنَّ الاستقراء - وكذا التمثيل - يُعرَّف بالمعنى المصدري فلا يلزم التسامح. إنَّما يلزم لو كان المقصودُ تعريفُها بالمعنى الثاني وليس كذلك، بل التعريف بهذا المعنى يُعرَّف بالمقايضة. وأمَّا تعريفُها على ما هو المشهور فهو باعتبار المعنى الثاني فافهم. (إس)

[١٦] قوله: «ويسمى بالسَّبر» المشهور بالباء المثناة التحتانية لما فيه من سَبَر الأوصاف وتَبَعُّها. وقد سمعتُ عن الأستاذ بالباء الموحَّدة بمعنى الامتحان. ووجهُ المناسبة ظاهرٌ لما فيه من امتحان الأوصاف بأنَّ علَّة الحكم هل هذه الصفة أو تلك الأخرى. (إس)

قوله: «السَّبر» بكسر السين المهملة^(١)، وسكون الباء الموحَّدة.

[١٣] قوله: «من بينها» أي بين الطرق.

[١٤] قوله: «وهو طريقان» اعلم أنَّ كِلَا الطَّرِيقَيْنِ ضعيفان، أمَّا الدَّورَانِ فلأنَّ الجزء الأخير من العلَّة التامَّة والشرط المساوي يُدار المعلول عليه، مع أنَّه ليس بعلَّة. وأمَّا الترديدُ فلأنَّ حصر العلَّة في الأوصاف المذكورة ممنوعٌ، فجاز أن يكون العلَّة غيرَ ما ذُكرت، مع أنَّ كَوْنَ المشتركِ علَّة في الأصل لا يلزم منه كَوْنُه علَّة في الفرع، لجواز أن يكون خصوصيةُ الأصل شرطاً للعلَّة، أو خصوصيةُ الفرع مانعةً منها.

[١٧] قوله: «والتقسيم الخ» سُمِّي به لأنَّ التَّبَعِ المذكورَ تقسيمٌ عقليٌّ للعلَّة، فلا بُدَّ فيه من انحصارِ أوصاف الأصل وإبطالِ علَّةِ البعض. (عبد)

[١٨] قوله: «فيستفاد من ذلك» أي من تفحص أوصاف الأصل وترديدِها لعلَّة الحكم أوْلاً وبطلانِ الكلِّ ثانياً. (فتح)

[١٩] قوله: «العنب» أنكور.

[٢٠] قوله: «الميعان» سيلان.

[٢١] قوله: «الدُّبْس» بكسر الدال وسكون الباء الموحَّدة، هو رُبُّ العنب.

كذا قيل. وللمناقشة فيه مجالٌ كما لا يخفى على من له ذهنٌ سليم وطبعٌ مستقيم. (إس)

[١٥] قوله: «وجوداً وعدماً» يعني إذا وُجد الوصفُ وُجد الحكمُ، وإنَّ عِدَمَ عِدَم.



فصل في أقسام القياس باعتبار المادة

القياس إمّا برهاني يتألف من اليقينيّات.

وأصولها: الأوليات والملاحظات والتجربيات والحسّيات والمتواترات والفطريّات.

قوله: «القياس»^(١) القياس كما ينقسم باعتبار الهيئة والصّورة إلى استثنائيّ واقتراضيّ بأقسامهما، كذلك^(٢) ينقسم باعتبار المادة إلى الصّناعات الخمس - أعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة. وقد تُسمّى «سفسطة» أيضاً^{(٣)(٤)} - لأنّ مقدّماته^(٥) إمّا أن تُفيد تصديقاً^(٦) أو تأثيراً آخر غير التصديق - أعني التخيل، الثاني^(٧) الشعر^(٨)، والأوّل إمّا أن يُفيد ظناً^(٩) أو جزماً، فالأوّل الخطابة^(١٠). والثاني إن أفاد جزماً يقينياً^(١١) فهو البرهان، وإلا فإن اعتُبر فيه عمومُ الاعتراف^(١٢) من العامّة، أو التسليم من الخصم فهو الجدل، وإلا فهو المغالطة^{(١٣)(١٤)}.

واعلم أنّ المغالطة إن استعملت في مقابلة الحكيم سُميت سفسطة^(١٥)، وإن استعملت في مقابلة غير الحكيم سُميت مشاغبة^(١٦).



(١) في الإيرانيين ونحفة وراغب: «فكذلك».

(٢) كذا في النسخ المخطوطة كلها والطبعة الإيرانية ونحفة. وفي الهنديتين سقط «أيضاً»

(٣) كذا في الطبعتين الهنديتين وراغب ونور. وفي نحفة والإيرانيين: «والثاني» بزيادة الواو، والأول أولى.

(٤) في النسخ الخطية كلها والطبعة الإيرانية: «المغالطة» بدون «هو».

فصل في أقسام القياس باعتبار المادة

- [١] قوله: «القياس» هذا بيان الصناعات الخمس. وهي أقسام الدليل باعتبار المادة كما أن الأقسام السابقة أقسام باعتبار صورته. (أبو الفتح)
- [٢] قوله: «كذلك ينقسم» إن قلت: لم تقدم مباحث الصورة على مباحث المادة، مع أن العكس أنسب، إذ المادة مقدمة على الصورة لكونها معروضة للصورة.
- قلت: لأن الصورة أشرف من المادة، فإن الشيء من الصورة بالفعل، ومن المادة بالقوة. فللصورة تقدم بالشرف على المادة؛ لأن القياس ينتج على تقدير تسليم المقدمات إذا كانت الصورة صحيحة وإن كانت المادة فاسدة، كما هو الظاهر. بخلاف ما إذا كانت الصورة فاسدة، فإنه حينئذ لا ينتج، وإن كانت المادة صحيحة، كما إذا قلنا: «كل إنسان حيوان». وبعض الحيوان صاهل. (إس)
- قوله: «ينقسم» أي القياس.
- [٣] قوله: «وقد تسمى: سفسطة» أي المغالطة.
- [٤] قوله: «لأن مقدماته» وجه ضبط الصناعات الخمس وانقسام القياس إليها بحسب المادة. (عبد)
- قوله: «مقدماته» أي مقدمات القياس.
- [٥] قوله: «تصديقاً» أي إذعاناً للنسبة.
- [٦] قوله: «الثاني الشعر» مثل: الخمر ياقوتية سيالة. وهذه المقدمات التي تُفيد التخيل كثيراً ما يأخذها الشعراء في أشعارهم. (عبد)
- [٧] قوله: «إما أن يُفيد ظناً إلخ» الظن هو الطرف الراجح. والجزم ما لا يحتمل النقيض. (عبد)
- [٨] قوله: «الخطابة» لأنها تؤخذ في الخطب والنصائح والوعظ.
- [٩] قوله: «جزماً يقينياً» أي مطابقاً للواقع، ثابتاً، راسخاً.
- [١٠] قوله: «عموم الاعتراف» أي الإقرار عن جميع الخلق مثل العدل حسن والظلم قبيح.
- والجدل قوة الخصومة. وفي الاصطلاح مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة لإنتاج قول آخر. والجدل قد يكون سائلاً وغاية سعيه إلزام الخصم وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان. وقد يكون نجياً، وغرضه أن لا يطرح مطرح الإلزام. (عبد)
- [١١] قوله: «فهو المغالطة» كسى را در غلط انداختن. وفي الاصطلاح: قياس فاسد إما من جهة المادة أو من جهة الصورة أو جهتهما معاً، يُفيد التصديق الجزمي أو الظني الغير المطابق للواقع. (عبد)
- [١٢] وقوله: «سميت سفسطة» مشتقة من «سوف» وهو الحكمة، و«اسطا» وهو التليس فمعناه الحكمة الموقعة في الالتباس والاشتباه^(١). (عبد)
- [١٣] قوله: «مشاعبة» الشغب: شور أنغيختن.

(١) سوفسطا معناه اللغوي: الحكمة، ولكنه استعمل في معنى الحكمة الموهمة. والتمويه ليس في أصل وضعه اللغوي، فتنبه.

واعلم أيضاً أنه يُعتبر^(١) في البرهان أن يكون مقدّماته بأسرها يقينية^(١٤)، بخلاف غيره من الأقسام. مثلاً يكفي في كون القياس مغالطة أن يكون إحدى مقدّمته وهمية، وإن كان الأخرى يقينية. نعم يجب أن لا يكون فيها^(١٥) ما هو أدون منها كالشعريات^(١٦)، ولا يلحق بالآدون، فإن المؤلف من مقدّمة مشهورة وأخرى مخيَّلة لا يُسمّى جدلياً^(١٧)، بل شعرياً^(١٨)، فاعرفه.

قوله: «من اليقينيّات» اليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت. فباختبار التصديق لم يشمل^(١٩) الشكّ والوهم والتخيّل وسائر التصورات. وقيد «الجزم»^(٢٠) أخرج الظنّ، و«المطابقة» الجهل المركّب^(٢١)؛ و«الثابت» التقليد.

ثم المقدّمات اليقينية إمّا بدهيّات أو نظريّات متهمّة إلى البديهيّات، لاستحالة الدّور والتسلسل^(٢٢).

قوله: «وأصولها» فأصول اليقينيّات هي البديهيّات، والنظريّات متفرّعة عليها^(٢٣).

والبديهيّات ستّة أقسام بحكم الاستقراء. ووجه الضّبط أن القضايا البديهيّة إمّا أن يكون تصوّر طرفيها مع التنبيه كافياً في الحكم والجزم، أو لا يكون. فالأوّل هو الأوّليات. والثاني إمّا أن يتوقّف على واسطة غير الحسّ الظاهر أو الباطن، أو لا. الثاني المشاهدات. وتنقسم إلى مشاهدات بالحسّ الظاهر، وتُسمّى حسيّات، وإلى مشاهدات بالحسّ الباطن، وتُسمّى وجدانيّات. والأوّل إمّا أن يكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند حضور الأطراف، أو لا يكون كذلك. والأوّل هي الفطريّات، وتُسمّى قضايا قياساتها معها^(٢٤). والثاني إمّا أن يُستعمل فيه الحدس - وهو انتقال الذّهن من المبادئ إلى المطالب - أو لا يُستعمل، فالأوّل الحدسيّات^(٢٥). والثاني إن كان الحكم فيه حاصلًا بأخبار جماعيّة^(٢٦) يمتنع عند العقل تواطؤهم^(٢٧) على الكذب، فهو المتواترات. وإن لم يكن كذلك، بل حاصلًا من كثرة التجارب، فهي التجريّيات.

وقد علّم بذلك حدّ كلّ واحد منها.



(١) كذا في النسخ الخطية كلها والطبعة الهندية القديمة والطبعة الإيرانية. وفي الهنديتين وتحفة: «اعتبر». والأول أولى.

[٢٣] قوله: «مفترعة عليها» أي على البدييات.

[٢٤] قوله: «قياساتها معها» صفة للقضايا. معناها القضايا التي دلائلها ملحوظة بملاحظة الطرفين نحو «الأربعة زوج» بالجزم بواسطة الانقسام بمتساويين، هو الملحوظ مع مفهومَي الطرفين. فكأنه قيل: «الأربعة منقسم بمتساويين. وكل ما كان هكذا فهو زوج». (برهان)

[٢٥] قوله: «فالأول الحدسيات» اعلم أننا إذا أردنا إدراك الإنسان فتأملنا فيه وجدنا مبادئه كالحوان والناطق. ثم إن رتبتهما بأن قدمنا العام على الخاص، وانتقلنا منه إلى الإنسان، فهنا حركتان تدريجيتان: الأولى: من المطلوب - أي الإنسان - إلى المبادي. والثانية: من المبادي إلى الإنسان؛ فمجموع الحركتين هو الفكر. ومقابلته الحدس. وهو مجموع الانتقالين الدفيعين من الطالب إلى المبادي ومنها إلى المطلوب. وقد يطلق على الانتقال الأول الدفيعي أيضاً. وتارة على الانتقال الثاني الدفيعي.

وهو أعم من أن يكون عقيب شوق أو تعب أو لا. ومثاله نور القمر مستفاد من نور الشمس، فإننا نجزم به بعد ملاحظة اختلاف أشكال القمر باختلاف أوضاعه من الشمس قريباً وبعداً، وبزيادة القرب والبعيد. ولا نلاحظ الترتيب بين المقدمات. كذا قيل. (عبد الحى)

[٢٦] قوله: «بأخبار جماعة» قال بعضهم: إن العدد شرط في المتواترات خمسة، أو اثنا عشر، أو عشرون، أو أربعون، أو سبعون.

وهذا القول باطل، فإننا نعلم قطعاً أنه يحصل لنا العلم بالمتواترات بواسطة أخبار المخبرين مع كونهم غير معدودين بالأعداد المذكورة. (إس)

[٢٧] قوله: «تواطؤهم» أي توافقهم.

[١٤] قوله: «بأسرها يقينية الخ» وإلا فلا يفيد اليقين، لأن المركب من اليقيني وغير اليقيني غير يقيني البتة، كما أن المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل كما هو المشهور. (عبد)

[١٥] قوله: «فيها» أي في تلك الأقسام.

[١٦] قوله: «كالشعريات» فإنها لإفادتها التخييل لا التصديق صارت أدون من سائر الأقسام التي تُفيد تصديقاً، والمحقق به، فإنه يفيد ظناً. (عبد)

[١٧] قوله: «لا يسمى جدلياً» لأن المخيلة أدون من المشهورة، لأنها تُفيد جزءاً غير يقيني^(١). ومرتبة الجزم وإن كان غير يقيني أعلى من التخييل المستفاد من المخيلة. (عبد)

[١٨] قوله: «بل شعرياً» لأن الأدنى لو كان بعض أجزائه أعلى لا بأس به، بخلاف أعلى. (عبد)

[١٩] قوله: «لم يشمل الخ» الشك عبارة عن تساوي الطرفين فليس فيه إذعان النسبة. والوهم هو الطرف المرجوح الذي لم يتعلق به الإذعان، بل تعلق بالطرف الراجح. (عبد)

[٢٠] قوله: «وقيد الجزم أخرج الظن» لأنه يحتل النقيض. والجزم عبارة عن عدم احتماله. (عبد)

[٢١] قوله: «الجهل المركب» فإن الاعتقاد بأن زيدا قائم، والحال أنه ليس بقائم، غير مطابق للواقع، بل جهل عن عدم قيامه. ولما اعتقد أن اعتقاده مطابق للواقع فقد جهل عن جهله، فصار جهله مركباً عن جهله، أي عن جهل ذلك الجهل. (عبد)

[٢٢] قوله: «لاستحالة الدور والتسلسل» فإن سلسلة اكتساب النظريات لو لم تكن متتهية إلى البدييات، فإنما أن تذهب لا إلى نهاية، فيلزم التسلسل، أو تعود، فيلزم الدور. وكلاهما محالان. (إس)

(١) في الطبعين والتحفة: «جزماً يقينياً» وهو خطأ ظاهر.

قوله: «الأوليات» كقولنا^[٢٨]: «الكلُّ أعظم»^[٢٩] من الجزء».

قوله: «المشاهدات» أمّا المشاهدات الظاهرة فكقولنا: «الشمس مشرقة» والنارُ مُحْرِقَةٌ. وأمّا الباطنة فكقولنا: «إنَّ لنا جوعاً وعطشاً».

قوله: «التجربيات» كقولنا: «السقمونيا»^[٣٠] مُسهِّلٌ للصَّفراء.

قوله: «والحدسيات» كقولنا: «نور القمر مستفاد»^[٣١] من الشمس.

قوله: «المتواترات» كقولنا: «مكةٌ موجودة».

قوله «والفطريات» كقولنا: «الأربعة زوج»، فإنَّ الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن ذهنك عند ملاحظة أطراف هذا الحكم، وهو^[٣٢] الانقسام بمتساوين.



[٢٨] قوله: «كقولنا: «الكلُّ أعظم من الجزء» فَإِنَّ مَنْ تَصَوَّرَ معنى الكلِّ والجزء، ونسبة الأعظمية بينهما، لا يكون محتاجاً في الحكم والجزم بالأعظمية إلى أمرٍ آخر بل تصوُّرها مع تصوُّر تلك النسبة كافٍ فيه.

فلا يَرِد ما هو المشهور من أنَّ الجزء قد يكون أعظم من الكلِّ كما وقع في الجهنيَّ ضرئه مثل أخذ. ووجه عدم ورود أنَّ هذه الشبهة ناشئة عن القصور في تصوُّر الكلِّ والجزء، فإنَّ الكلَّ هو المجموع - أعني ضرئه مع سائر بدنيه - لا ما سوى الصُّرس. ولا شك أنَّ المجموع أعظم من جزئه فقط. (عبد)

[٢٩] قوله: «أعظم من الجزء» ثوقش فيه بأنّ الجسم عند المتكلمين مركّب من الجواهر الفردة، فكيف يصحّ عندهم أن الكلّ أعظم من الجزء؛ فإنّ صيغة أفعّل التفضيل يدلّ على أنّ الجزء عظيم، مع أنه لا عظم ولا مقدار للجواهر الفرد، كما هو مصرّح عندهم.

ولا يخفى عليك أنَّ المناقشة في المثال خارج عن
دأب المناظرة. (إس)

[۳۰] قوله: «السُّقْمُونِیَا» بالضم گیاهی است که رُطوبت میان آن مُسهل صُفرا است. و در کتب طب آن رُطوبت را سُقْمُونِیَا مَکُونِد. و بقارسی آنرا «عموده» خوانند. (مُتَخَبِ اللُّغَات).

[٣١] قوله: «مستفاد» لاختلاف تشكلاته التَّورِيَّةُ بحسب اختلاف أوضاعه مِنَ الشمس قُرباً وبعُدًا. (طبيي شرح إيساغوجي)

[٣٢] قوله: «وهو» أى الواسطة.

[البرهان الإنسي والسمي]

ثم إن كان الأوسط مع عليته للنسبة في الذهن علة لها في الواقع فلمي وإلا فإني.

قوله: «ثم إن كان» الحد الأوسط في البرهان، بل في كل قياس، لا بُدَّ أن يكون علة لحصول العلم^[١] بالنسبة الإيجابية أو السلبية المطلوبة في النتيجة؛ ولهذا يقال له^[٢] الواسطة في الإثبات والواسطة في التصديق. فإن كان^[٣] مع ذلك واسطة في الثبوت أيضاً، أي علة لتلك النسبة الإيجابية أو السلبية في الواقع وفي نفس الأمر، كتعفن الأخلاط^[٤] في قولك: «هذا متعفن الأخلاط». وكل متعفن الأخلاط فهو محموم. فهذا محموم، فالبرهان حينئذ يُسمى «البرهان اللمي»، لدلالته على ما هو الحكم وعلة في الواقع. وإن لم يكن واسطة^[٥] في الثبوت، يعني لم يكن علة للنسبة الإيجابية أو السلبية في الواقع وفي نفس الأمر، فالبرهان حينئذ يُسمى «برهان الإن» حيث لم يدل إلا على إثبات الحكم وتحقيقه في الواقع دون عليته^(١)؛ سواء^[٦] كان الواسطة حينئذ معلولاً للحكم كالحمي في قولنا: «زيد محموم». وكل محموم متعفن الأخلاط. فزيد متعفن الأخلاط. وقد يُخص هذا باسم «الدليل»؛ أو لم يكن^[٧] معلولاً للحكم، كما أنه^(٨) ليس علة له، بل يكونان^[٩] معلولين لثالث. وهذا لم يختص باسم، كما يقال: «هذه الحمي تشتد غيباً^(١٠)». وكل حمي تشتد غيباً محرقة. فهذه الحمي محرقة. فالاشتداد غيباً ليس معلولاً للإحراق، ولا العكس، بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة عن العروق.



(١) كذا في التحفة والطبعة الإيرانية. وفي الهنديتين: «علته». والصواب هو الأول.

[البرهان الإنسي واللمسي]

- [١] قوله: «لحصول العلم الخ» أي في الذهن
كالتيغير فإنه علة لحصول الحكم بحدوث العالم في الذهن
فهو واسطة إثبات الحكم والتصديق. (عبد الحليم)
- [٢] قوله: «يقال له» أي للحد الأوسط.
- [٣] قوله: «فإن كان» أي الحد الأوسط.
- [٤] قوله: «كتعفن الأخلاط» فإن تعفن الأخلاط
كما أنه علة لثبوت الحمى في الذهن كذلك علة لثبوته
في الواقع أيضاً على ما يظهر بالمرآة في كتب الطب.
(إس)
- [٥] قوله: «وإن لم يكن واسطة» أي للحد الأوسط.
- [٦] قوله: «سواء كان الواسطة حيثن» أي حين
لم يكن علة النسبة المطلوبة في النتيجة في نفس الأمر
والواقع، أي لم يكن في الثبوت.
- [٧] قوله: «لم يكن» أي الوسط.
- [٨] قوله: «أنه» أي الوسط.
- [٩] قوله: «يكونان» أي الوسط والحكم.
- [١٠] قوله: «تشتد غباً» الغب الحمى التي تحي
بعد يوم.



[بأقي أقسام القياس المادية]

وَأَمَّا جَدَلِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ وَالْمُسَلَّمَاتِ. وَأَمَّا خَطَابِيٌّ^[١] يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَقْبُولَاتِ وَالْمَظْنُونَاتِ. وَأَمَّا شِعْرِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمُخَيَّلَاتِ. وَأَمَّا سَفْطِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْوَهْمِيَّاتِ وَالْمُشَبَّهَاتِ.

قوله: «من المشهورات» هي القضايا التي يُطابَق فيها آراء الكل كحسن الإحسان وقبح العدوان، أو آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهند.

قوله: «والمسلّمات» هي القضايا التي سُلِّمَتْ^[٢] من الخصم في المناظرة، أو بُرِّهَنَ عليها في علم^[٣]، وأُخِذَتْ في علم آخر على سبيل التسليم^[٤].

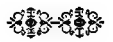
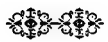
قوله: «من المقبولات» هي القضايا التي تُؤْخَذُ^[٥] مِمَّنْ يُعْتَقَدُ فيه كالأولياء والحكماء.

قوله: «والمظنونات» هي القضايا التي يَحْكُمُ فيها العقل حكماً^[٦] راجحاً غير جازم. ومقابلته^[٧] بالمقبولات من مقابلة^[٨] العام بالخاص، فالمراد به ما سِوى الخاص.

قوله: «من المخيّلات» هي القضايا^[٩] التي لَا يُدْعَى بها النفس، لكن تتأثّر^[١٠] منها ترغيباً أو ترهيباً. وإذا اقترن^[١١] بها سجع أو وزن - كما هو المتعارف الآن - لازداد تأثير^[١٢].

(١) لأبي البركات البغدادي كلام حسن في هذا المقام لا بأس بإيراده، قال في المعبر ١/ ٢٧٦ - ٢٧٧، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٥٧ هـ: «الذي وضعه صاحب الكتاب في هذا الفن هو فن ساءه «نيطوريقي»، ومعناه في لغة العرب الشعرية. وكان المذهب فيه يخالف المذهب الشعري في زماننا ولغتنا وعرفنا في الصورة، فإن الشعر في زماننا إنما هو شعر من جهة صورة عَرَضِيَّة في اللفظ والمعنى، وهو الوزن والقوافي. ولا يقال لما ليس له الوزن المحدود في كتاب العروض في زماننا مع القافية اللازمة شعر، اللهم إلا كما يقال للبرج إنه دينار، وللشخص الميت إنه إنسان باشتراك الاسم. وذلك في اللغة العربية والفارسية والتركية فاش متفق عليه. فأما في الأمم القديمة من اليونانيين والعبرانيين والسرانيين فلم يتقنوا عن قدامتهم شعراً موزوناً بهذه الأوزان العروضية، بل بأوزان نظمها أشبه بالنثر، وقوافيها غير متفقة. وكأنهم تعلموا هذه الأوزان بعد ذلك من العرب والفرس في أشعارهم، واستعملوها فيها قالوه بعد. وكلام أرسطوطاليس في كتابه هذا لا يدل على أنه قد كان ذلك في عرفهم وعادتهم أيضاً. وإن كان فعله قد كان البعض في البعض. وإنما يجعل الشعر شعراً بصفة تختص بمعاني الفاظه. وذلك ممّا لا يُراعى الآن في هذا العرف. وهو من جهة ما يُوقَع في النفس أثر أشبه التصديق في انقباضها وانبساطها وميلها وانحرافها وإثارة وكرهيتها. ويجعل الكلام الشعري قياساً كالقياس مؤلفاً من مقدمات من شأنها إذا قيلت أن تُوقَع في النفس تخيلاً أشبه التصديق، ويؤثر عندها في الميل والانحراف الإثارة والكرهية مثل تأثير التصديق.

والتخيّل هو انفعال من تعجّب أو تعظيم أو تهويل أو تصغير أو فتور أو نشاط. ولا يكون الغرض فيما يقال حصول اعتقاد يقيني ولا ظنيّ البتة.



[بأقي أقسام القياس المادية]

مظنونٌ من غير المقبولات كقولنا: «مَن يطوف بالليل فهو سارق» فإنه قضيةٌ يحكم فيها العقلُ حكماً راجحاً غير جازم، لا من القضايا التي تؤخذ مَن يُعتقد فيه كالأولياء مثلاً؛ فلا يصحُّ المبالغة.

وحاصلُ الدفع أن المراد بالمظنونات غير المقبولات. (عبد الحلي)

[٨] قوله: «من مقابلة العام بالخاص» لأنَّ المقبولات هي القضايا التي تؤخذ مَن يُعتقد فيه سواء كانت مفيدة للجزم أو الظن، وإذا قُوبِلَ العام بالخاص يُراد به ما سوى الخاص، كما إذا قيل: «هذا حيوان». وذلك إنسان، يُراد بالحيوان ههنا ما سوى الإنسان. (عبد النبي)

[٩] قوله: «هي القضايا التي لا يدعن الخ» أي تصوّراتٌ على صورة القضايا، فلا إشكال. (عبد

[١٠] قوله: «لكن تتأثر» كما يقال: «عينه ترجس، وخذه دُر». ففيه زيادةٌ تأثير في النفس من قولنا: «عينه لطيف، وخذه جميل».

[١١] قوله: «وإذا اقترن بها سجع» هذا ظاهرٌ في أن الوزن والسجع ليس بضروريٍّ في الشعر كما ظنَّ بعضهم. (إس)

[١] قوله: «خطابي» نسبةٌ للخطابة، وهي حجةٌ موجبةٌ للظنِّ بالنتيجة كما في «حواشي المطول». (محمد نظام الدين الكبراني)

[٢] قوله: «سُلِّمت من الخصم في المناظرة» كما إذا وقَّع بينك وبين أحدِ مناظرةٍ وقد ذكرت مقدّمةً مسلّمةً عند الخصم لإلزامه وإن لم تكن صحيحةً عندك. (عبد الحلي)

[٣] قوله: «أو بُرهن عليها في علم» كما يُذكر في الميزان: لو كان كلٌّ من كلِّ من التصوُّر والتصديق نظريّاً لدار أو تسلسل وهو باطل. وبطلانه مُبرهنٌ في الحكمة. (عبد الحلیم)

[٤] قوله: «على سبيل التسليم» كمسائلِ أصول الفقه فإنَّها يأخذها الفقهاء على سبيل التسليم. (إس)

[٥] قوله: «تؤخذ مَن يُعتقد فيه» إمّا بكونه مؤيِّداً بالأمر السَّامِيَّة كالمعجزات والكرامات، أو لاختصاصه بمزيدِ عقلٍ فيما بين الناس. فقوله: «كالأولياء» مثلاً الأوَّل. و«الحكماء» مثلاً الثاني. (إس)

[٦] قوله: «حكماً راجحاً» كقولنا: «كلُّ حائطٍ يتثبّر منه التراب فهو منهديمٌ». (محمد نظام الدين الكبراني)

[٧] قوله: «ومقابلته الخ» هذا دفعٌ توهم عسى أن يُتوهم. وهو أن المظنونات أعمُّ من المقبولات، فإنَّ المأخوذ من الأولياء مثلاً أيضاً مظنونٌ. وقد يكون



قوله: «وَأَمَّا سَفْسَاطِيٌّ» منسوبٌ إلى السفسطة، وهي مشتقةٌ من «سوفسطا». معرَّب «سوفاسطا» لغةً يونانيةً بمعنى الحكمة الموهبة^[١٢] أي المدلِّسة^(١).

قوله: «من الوهميات» هي القضايا التي يحكم فيها الوهم من غير المحسوس قياساً على المحسوس، كما يقال: «كلُّ موجودٍ^[١٣] فهو متحيِّزٌ».

قوله: «والمشبهات» هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الأولية أو المشهورة لاشتباهاً لفظيًّا^[١٤] أو معنويًّا^[١٥].

واعلم أنَّ ما ذكره المتأخرون في الصناعات الخمس اقتصارٌ^[١٦] مُجَلٌّ^[١٧]. وقد أجهلوه وأهملوه^[١٨]، مع كونه من المهمات. وطوَّلوا في الاقترانبات الشرطية ولوازم الشرطيات، مع قلة الجدوى^[١٨]. وعليك بمطالعة كتب القدماء فإنَّ^[١٩] فيها شفاء العليل ونجاة الغليل.



(١) «سوفا» في اللغة اليونانية بمعنى الحكمة، و«اسطا» علامة اسم الفاعل. فيكون «سوفاسطا» بمعنى الحكيم. وقد كانت هذه الكلمة تستعمل للتجليل. وإنما جاء الترميم بإطلاقه على السوفسطائين المعاصرين لسقراط. فليس التدليس والتمويه في أصل معنى الكلمة. راجع للتفصيل الترجمة الفارسية لكتاب A history of Greek philosophy, by W. K. C. Guthrie ٧٢-٥٩/١٠، ترجمة حسن فتحى، انتشارات فكر روز، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ هـ ش



خاتمة



١ - أجزاء العلوم .

٢ - الرؤوس الشمانية .

خاتمة [أجزاء العلوم]

أجزاء العلوم ثلاثة:

الموضوعات: وهي التي يُبحث في العلم عن أعراضها الذاتية.

والمبادئ: وهي حدود الموضوعات، وأجزائها، وأعراضها، ومقدمات بيّنة أو مأخوذة يُبنى عليها قياسات العلم.

والمسائل: وهي قضايا تُطلب في العلم. وموضوعاتها إمّا موضوع العلم، أو نوع منه، أو عرض ذاتي له، أو مركّب. ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لها لذواتها.

وقد يُقال للمبادئ لما يُبدأ به قبل المقصود؛ والمقدمات لما يتوقّف عليه الشروع على وجه الخبرة وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه.

قوله: «أجزاء العلوم» كل علم من العلوم المدوّنة^[١] لا بُدّ فيه من أمور ثلاثة:

أحدها: ما يُبحث فيه عن خصائصه^[٢] والآثار المطلوبة منه^[٣]، أي يرجع^[٤] جميع أبحاث^[٥] العلم إليه. وهو الموضوع. وتلك الآثار هي الأعراض الذاتية.

الثاني: القضايا التي يقع فيها هذا البحث، وهي المسائل. وهي تكون نظريّة^[٦] في الأغلب. وقد تكون بديهيّات محتاجة إلى تنبيه. وقوله^[٧]: «تُطلب في العلم» يعمّ القسمين^(١)^[٨].

وأما ما يُوجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله: «بالبرهان» فمن زيادات الناسخ^[٩]، على أنّه يُمكن توجيهه^[١٠] بأنّه بناء على الأغلب^(١١)^[١٢]، أو بأنّ المراد^[١٣] بالبرهان ما يشتمل التّنبية^[١٤].

الثالث: ما يُبنى عليه المسائل ممّا يُفيد تصوّرات^[١٥] أطرافها، والتصديقات بالقضايا المأخوذة في دلائلها. فالأوّل هي المبادئ التّصوريّة، والثاني هي المبادئ التّصديقيّة.



(١) في النسخ المخطوطة كلها وبعض الطبعات الهندية: «القبيلتين». والمعنى واحد.

(٢) في النسخ المخطوطة كلها ونسخة والطبعة الهندية القديمة: «الغالب».

[خاتمة]

[١] قوله: «من العلوم المدونة» من التدوين، وهو الجمع والاكْتساب في الديوان. (عبد)

[٢] قوله: «عن خصائصه» جمع خصيصة، وهي والخاصة مترادفان. معناه الأحوال الخاصة له. (عبد)

[٣] قوله: «والآثار المطلوبة عنه» في ذلك العلم. (عبد)

[٤] قوله: «أي يرجع» إننا فسر بهذا التفسير لأنَّ

المتبادر من قوله: «ما يبحث فيه إلخ» البحث بلا واسطة بأنَّ يُجعل أحوال موضوع العلم محمولةً في المسائل عليه، مع أنه ليس كذلك في جميع المسائل، فمن المسائل التي موضوعها نوع موضوع العلم، ومحمولها أحواله. ومن

المسائل التي موضوعها العرض الذاتي لموضوع العلم، ومحمولها أحواله؛ وهكذا. وأمَّا الرجوع فيوجد في جميع المسائل، لأنَّ حمل أحوال نوع الموضوع عليه يخرج منه حال الموضوع أيضاً. وقس عليه وسيأتي تفصيله. (عبد الحى)

[٥] قوله: «أبحاث العلم» جمع بحث، وهو في اللغة: التفحص والتفتيش. وفي الاصطلاح: إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بالدليل، وحمل الأعراض الذاتية لموضوع العلم عليه. (عبد)

[٦] قوله: «وهي تكون نظرية إلخ» لأنه إن لم تكن نظريات ولا بديهيّات خفية محتاجة إلى التنبيه لكانت بديهيّة غير محتاجة إلى التنبيه، مستغنية عن التدوين. (عبد)

[٧] قوله: «وقوله» في تعريف المسائل. (عبد)

[٨] قوله: «يعمّ القسمين» أي النظريات والبديهيّات الخفية المفتقرة إلى التنبيه، لأنَّ كلّاً منهما

مطلوبة، الأولى بالبرهان والثانية مطلوبة للتنبيه؛ فلا يرد أن هذا البيان لا يلائم قول المصنّف في تعريف المسائل، لأنّه أخذ في تعريفها الطلب، فيعلم منه أن المسائل لا تكون إلا نظريّات، لأنّها تكون مطلوبة بخلاف البديهيّات فإنّه لا احتياج إلى طلبها.

ومنشأ الورود تخصيص الطلب بالبرهان. ومدار الجواب على تعميمه.

[٩] قوله: «فمن زيادات الناسخ» لا من المصنّف.

[١٠] قوله: «توجيهه» أي توجيه تخصيص الطلب بالبرهان على ما في بعض النسخ. (عبد)

[١١] قوله: «بأنّه بناء على الأغلب» حاصله أن المسائل النظرية أكثر من المسائل البديهيّة. وقد يعطى للأكثر حكم الكلّ. فجميع المسائل وإن لم تكن نظريّة محتاجة إلى الدليل، لكن لما كان أغلبيتها محتاجةً لحكم على جميعها، اعتباراً للأغلبية، وإعطاءً للأكثر حكم الكلّ. (إس)

[١٢] قوله: «أو بأنَّ المراد إلخ» حاصله أن المراد بالبرهان هنا هو الأعمّ الشامل للتنبيه الذي يزول به الخفاء في البديهيّ. فلفظ «البرهان» أيضاً لا يستدعي التخصص، بل يعمّ القيلتين. (إس)

[١٣] قوله: «ما يشتمل التنبيه» فكأنّه أراد بالبرهان كلّ ما يصحّ وقوعه بعد اللام التعليقيّة. (عبد الحى)

[١٤] قوله: «مما يفيد التصورات» فيه إشارة إلى أن المراد بالحدود في قول المصنّف ما هو الأعمّ الشامل للحدود والرسوم حقيقة أو اسميّة. يعني أراد بالحدّ المعرف مطلقاً. (عبد)

قوله: «الموضوعات»^[١٥] ههنا إشكال مشهور، وهو أن من عدّ الموضوع من أجزاء العلم إمّا أن يريد به^[١٦] نفس الموضوع، أو تعريفه، أو التصديق بوجوده، أو التصديق بموضوعيته. والأوّل مندرج في موضوعات المسائل التي^[١٧] هي أجزاء المسائل، فلا يكون جزءً على حدة. والثاني من المبادئ التصورية. والثالث من المبادئ التصديقية، فلا يكون^(١) جزءً على حدة. والرابع^[١٨] من مقدمات الشروع^[١٩] فلا يكون جزءً.

ويمكن الجواب باختبار كلّ من الشقوق الأربعة.

أمّا على الأوّل فيقال: إنّ نفس الموضوع وإن اندرج^[٢٠] في المسائل، لكنّه لشدة الاعتبار به^(٢) من حيث^[٢١] إنّ المقصود من العلم معرفة أحواله والبحث عنها، عدّ جزءً على حدة.

أو يقال^[٢٢]: إنّ المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب، بل المحمولات المنسوبة إلى الموضوعات.

قال المحقق الدواني^[٢٣] في «حاشية المطالع»: «المسائل هي المحمولات المثبتة بالدليل»^(٣). وفيه نظر^[٢٤] فإنّه لا يلائم ظاهر^[٢٥] قول المصنّف: «والمسائل هي قضايا كذا، وموضوعاتها كذا، ومحمولاتها كذا». وأيضاً^[٢٦] فلو كان المسائل نفس المحمولات المنسوبة، لوجب عدّها سائر موضوعات المسائل^(٤) التي هي وراء موضوع العلم جزءً على حدة، فتدبر^[٢٧].

وأمّا على الثاني فيقال: إنّ تعريف الموضوع وإن كان مندرجاً في المبادئ التصورية، لكن عدّه جزءً على حدة لمزيد الاعتبار به^(٥) كما سبق.



(١) في راغب ونور والطبعة الإيرانية وكلكتة: «ولا يكونان».

(٢) في راغب ونور والطبعة الإيرانية وتحفة والهندية القديمة: «لكن لشدة الاعتناء به».

(٣) حاشية الجلال الدواني على حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح المطالع ورقة ٢٤ من نسخة مجلس رقم ٥١١٣٤.

(٤) في أكثر الطبقات الهندية: «الموضوعات للمسائل»، وفي باقيها كما أثبتناه وهو أولى.

(٥) نور وراغب والطبعة الإيرانية: «الاعتناء به».

[٢٥] قوله: «وفيه» أي في الجواب بكون المسائل نفس المحمولات نظر. (عبد)

[٢٦] قوله: «ظاهر» إننا قال: «ظاهر قول المصنف» لأنه يمكن إرجاع قول المصنف إلى ما قال المحقق الدواني من أن المسائل نفس المحمولات من حيث إننا منسوبة إلى الموضوعات بأن يجعل عبارة المصنف مساعة.

وقيل: إننا قال: «ظاهر إلخ» لأنه يجوز أن يكون مراد المحقق الدواني موافقاً لما ذكر المصنف رحمه الله من أن المسائل هي القضايا، لكن المقصود الأصلي من المسائل لما كان محمولاتها حكم بأنها هي المسائل تنبيهاً على ذلك. انتهى.

قلت: هذا التوجيه إننا يصح لو كان عبارة المحقق رحمه الله هكذا: «فإنه لا يلائم ظاهراً قول المصنف إلخ»^(١). ولعل الموجة المذكور وجد نسخة عليها. (عبد الحلي)

[٢٧] قوله: «وأيضاً» أي في الجواب نظر آخر. (عبد)

[٢٨] قوله: «فلو كان» كما هو مقتضى كلام المجيب.

[٢٩] قوله: «فتدبر» إشارة إلى منع الملازمة. وتقريره: أننا لا نسلم أن المسائل لو كانت نفس المحمولات المنسوبة إلى الموضوعات لزم إلخ؛ بسند أن ليس شيء من موضوعات المسائل وراء موضوع العلم، فإن موضوع المسألة إنما موضوع العلم أو نوعه أو عرض ذاتي له. ولا شيء منها بخارج. (عبد)

(١) وذلك لأن عدم الملازمة - على هذه النسخة - أمر ظاهري، وأما في الباطن فإنه يلائمه. وأما على نسخة الكتاب «لا يلائم ظاهر قول المصنف» فإن عدم الملازمة - ظاهراً وباطناً - مع ظاهر قول المصنف، وأما مع باطن قوله فملائم.

[١٥] قوله: «الموضوعات» موضوع العلم قد يكون أمراً واحداً كالعدد للحساب. وقد يكون أمراً متعددة بحسب مشاركتها في أمر وحداني كموضوع هذا الفن، فإنه هو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الإيصال إلى المجهول. وهذا هو جهة واحدانية. (شيخ الإسلام)

[١٦] قوله: «إنما أن يريد به إلخ» لا يخفى على من له أدنى مسكة أنه لما تقرر أن موضوع العلم ما يثبت فيه عن عوارض الذاتية فلا مجال حيثن هذه الاحتمالات الأربعة بل المتيقن هو الأمر الأول. (عبد)

[١٧] قوله: «التي» صفة للموضوعات.

[١٨] قوله: «الرابع» أي التصديق بموضوعيته.

[١٩] قوله: «من مقدمات الشروع فلا يكون جزء» فإن مقدمات الشروع في العلم تكون خارجة عن العلم. (إس)

[٢٠] قوله: «و» وصلية.

[٢١] قوله: «من حيث» تعليلية.

قوله: «من حيث» وجه لشدة الاعتبار به.

[٢٢] قوله: «أو يقال» حاصله أن الموضوع ليس داخلًا في المسائل، فإنها ليست مركبة من الموضوعات والمحمولات، بل هي عين المحمولات من حيث إننا منسوبة إلى الموضوعات كما يظهر من كلام المحقق الدواني في «شرح المطالع». وإذا لم تكن مندرجة تحت المسائل فلا مضايقة في كونه جزء على حدة سوى المسائل. (إس)

[٢٣] قوله: «ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب» أي ليست هي قضايا. (عبد)

[٢٤] قوله: «قال المحقق الدواني» تأييد لكون المسائل محمولات منسوبة إلى الموضوعات. (عبد)

وأما على الثالث فيقال بمثل ما مرَّ [٣٠]. أو يقال بأنَّ عد التصديق بوجود الموضوع من المبادي التصديقية كما نقل عن الشيخ تسامح، فإن المبادي التصديقية هي القضايا [٣١] التي تتألف منها قياسات العلم، نصَّ (١) على ذلك العلامة في «شرح الكلّيات» وأيده بكلام الشيخ أيضاً. وحينئذٍ (٢) فقول المصنف [٣٢]: «يتّني عليها قياسات العلم» تعريف [٣٣] أو تفسير بالأعم [٣٤].

وأما على الرابع فيقال: إنّ التصديق بالموضوعية لما يتوقف عليه الشروع على بصيرة وكان (٣) له مزيد مدخلية (٤) في معرفة مباحث العلم وتمييزها عما ليس منه عدّ جزءاً من العلم مسامحةً. وهذا أبعد الاحتمالات [٣٥].

قوله: «وأجزائها» [٣٦] أي حدود أجزائها [٣٧] إذا كانت الموضوعات مرّجة [٣٨].

قوله: «وأعراضها» أي حدود العوارض المبنية لتلك الموضوعات [٣٩].

قوله: «ومقدّمات بيّنة» المبادئ التصديقية إمّا مقدّمات بيّنة بنفسها (٥) أي بديهية، أو مقدّمات مأخوذة (٦) أي نظرية. فالأولى (٧) تسمى «علومًا متعارفة» [٤٠]. والثانية إن أذعن بها (٧) المتعلم بحسن ظنه بالمعلم سُميت «أصولاً موضوعّة» [٤١]. وإن أخذها مع استنكار سُميت «مصادرات» (٨).

ومن ههنا (٩) يُعلم أنّ مقدّمة واحدة (١٠) يجوز [٤٢] أن تكون أصلاً موضوعاً بالنسبة إلى شخص، ومصادرة بالقياس إلى آخر.

قوله: «موضوع العلم» كقولهم في الطبيعي (١١) [٤٣]: «كلّ جسمٍ فله شكلٌ طبيعي» [٤٤].



(١) كذا في راغب ونور وتحفة، وفي الإيرانيةتين: «كما نص» وفي الطبعين الهنديتين: «ونص». والأولى ما أثبتناه.

(٢) قوله: «وحيثنّذ» ساقط من الطبعين الهنديتين.

(٣) في الطبعة الإيرانية وحدها: «فكان».

(٤) في الطبعين الهنديتين: «مدخل» في الباقي: مدخلية.

(٥) في الطبعين الهنديتين: «بأنفسها». وفي باقيها ما أثبتناه.

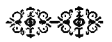
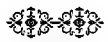
(٦) في الطبعة الإيرانية وحدها: «والأولى» وهو أحسن من حيث المعنى كما لا يخفى.

(٧) قوله: «بها» سقط عن الطبعين الهنديتين.

(٨) في الطبعين الهنديتين: «مصادرة».

(٩) في الطبعين الهنديتين: «المقدمة الواحدة».

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة كلها والطبعة الإيرانية وتحفة. في الطبعين الهنديتين: «الطبيعي» وكذا في قوله القادم: «فله شكل طبيعي»



[٣٩] قوله: «أي حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات» كتعريف ما يعرض الكلمة من الإعراب والبناء وغيرهما.

[٤٠] قوله: «مأخوذة» مقبولة ممن يُعتقد فيه غير بيّنة بنفسها، أذعن المتعلّم لها بحسن الظنّ. (تذهيب)
قوله: «مأخوذة» أي من الدليل فتكون نظريّة. (عبد)

[٤١] قوله: «علومًا متعارفة» أمّا كونها علومًا فإنّ المراد بمقدّمات بيّنة التصديقات بها. وكونها علومًا ظاهرًا، لأنّ التصديق قسم من العلم. وأمّا كونها متعارفة فلشهرتها وتعارفها. (عبد)

[٤٢] قوله: «سُميت أصولاً موضوعة» لأنّ المتعلّم وضعها وسلّمها على ما كانت هي عليه ولم يسبقها بالإنكار. (عبد)
[٤٣] قوله: «ومن ههنا» أي مقام تعريف كلّ واحد.

[٤٤] قوله: «يجوز» بأن يكون شخص مدعنا، وشخص منكرًا.

[٤٥] قوله: «في الطبيعي» أي في العلم الباحث من الجسم الطبيعي. وقد جعل موضوعاً في هذه المسألة - أعني «كلّ جسم فله شكل طبيعي» - (عبد)

[٤٦] قوله: «فله شكل طبيعي» أي شكل تقتضيه الطبيعة النوعيّة. والجسم الطبيعيّ جوهرٌ قابلٌ للانقسام في الجهات الثلاث. (عبد)

قوله: «شكل طبيعي» أي شكل لحقه من حيث ذاته وطبيعته، لا باعتبار الأمر الخارج من ذاته كالفاعل وغيره. (إس)

[٣٠] قوله: «بمثل ما مرّ» في الجواب الأوّل والثاني.

[٣١] قوله: «هي القضايا» فيكون تلك القضايا أجزاء قياسات العلم وأركانها لا خارجة عنها. (عبد)
[٣٢] قوله: «فقول المصنّف إلخ» أي حين كون المبادئ التصديقيّة القضايا هي أجزاء لقياسات العلم. (عبد)

[٣٣] قوله: «تعريف» فالابتناء وإن كان أعمّ، لكنّ المراد منه الابتناء الخاصّ، أعني ابتناء الكلّ على أجزائه. (عبد)

[٣٤] قوله: «أو تفسير بالأعمّ» لأنّ ابتناء الشيء على الشيء أي توقّفه عليه، يصدّق على أمرين: أحدهما توقّف الكلّ على أجزائه. وثانيهما: توقّف الشيء على أمر خارج عنه - أي على شرط - فإنّ الشرط والجزء مشتركان في التوقّف عليهما، متميّزان بالدخول والخروج. (عبد)
قوله: «أو تفسير بالأعمّ» والغرض التمييز عن بعض ما عدها. (عبد)

قوله: «أو تفسير بالأعمّ» أي تعريف لفظيّ.
[٣٥] قوله: «وهذا أبعد الاحتمالات» بل كلّ ما سوى الأمر الأوّل بمراحل كما عرفت. (عبد)

[٣٦] قوله: «وأجزائها» أي وجزئياتها أيضاً كتعريف الاسم والفعل والحرف التي هي جزئيات للكلمة كتعريف أجزاء الكلمة من اللفظ والوضع والمعنى المفرد مثلاً. (تذهيب)

[٣٧] قوله: «حدود أجزائها» يشير إلى أنّه معطوف على «الموضوعات».

[٣٨] قوله: «إذا كانت الموضوعات مرّجبة» فإنّها على تقدير كونها بسائط لا أجزاء لها، وكذا لا حدود لأجزائها. (إس)

قوله: «أو عرض ذاتي له» كقولهم: «كل متحرك^[٤٧] فله ميل^[٤٨]».

قوله: «أو مركب» من الموضوع^[٤٩] مع العرض الذاتي كقول المهندس: «كل مقدار^[٥٠] وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان». أو من نوعه مع العرض الذاتي كقوله: «كل خط^[٥١] قام على خط، فإن الزاويتين الحادثتين على جنبيه إما قائمتان^[٥٢] أو متساويتان لهما^(١)».

قوله: «ومحمولاتها» أي محمولات المسائل.

«أمور خارجة عنها» أي عن موضوعات المسائل.



(١) في الطبعتين الهنديتين زيادة «لها» هنا. والمعنى بدونه أولى.

(٢) في النسخ الخطية كلها والطبعة الإيرانية: «فإن زاويتي جنبيه قائمتان أو متساويتان لهما»

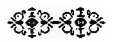
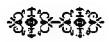
«لاحقة لها» أي عارضة^[٥٣] لتلك الموضوعات. والمراد ههنا^[٥٤] محمولةً عليها، فإن العارض^[٥٥] هو الخارج المحمول، فإذا جُرد^[٥٦] عن قيد الخروج للتصريح بها^(١) فيما قبل، بقي الحمل. ولو اكتفى المصنّف بالحقوق لكفى.

ويوجد في بعض النسخ قوله^[٥٨]: «لذواتها» وهو بحسب الظاهر^[٥٩] لا ينطبق^[٦٠] إلا على العرض الأولي أي اللاحق للشيء أولاً وبالذات أي: بدون واسطة في العروض. ولا يشتمل العارض بواسطة المساوي مع أنه من العرض الذاتي اتفاقاً؛ ولذا أولّه^[٦١] بعض الشارحين^[٦٢] وقال: ^[٦٣] أي لاستعداد مخصوص^[٦٤] بذواتها، سواء^[٦٥] كان لحوقها إياها لذواتها أو لأمر يساويها، فإن اللاحق^[٦٦] للشيء لما^[٦٧] هو هو يتناول الأعرّاض الذاتية جميعاً، على^[٦٨] ما قال المصنّف في «شرح الرسالة الشمسية»^(٢).



(١) كذا في جميع النسخ سوى الطبعة الإيرانية، ففيها: «به» وهو أولى إذ المرجع هو قوله: «قيد الخروج»

(٢) شرح الرسالة الشمسية للعلامة الفتازاني ص: ١٢٠، تحقيق جاد الله بسام، طبعة دار النور المين، الثالثة، ٢٠١٦.



[٦٠] قوله: «لا ينطبق» يعني أن العرض قسمان: أوّلِي، وغير أوّلِي. (ب)

[٦١] قوله: «ولذا أوّلَه» أي قول المصنّف: «لذواتها»، بعض الشارحين بأن معنى اللّٰهُوق لذواتها استعداداتها. (عبد)

[٦٢] قوله: «بعض الشارحين» أي بعض شارحي التهذيب. (عبد)

[٦٣] قوله: «وقال» في بيان التأويل. (عبد)

[٦٤] قوله: «لاستعداد مخصوص» الاستعداد هو كون الشيء بالقوّة القريبة أو البعيدة من الفعل. (عبد)

[٦٥] قوله: «سواء كان لحقوقها» أي الأعراض الذاتية المحمولة «إيّاهها» أي لذوات الموضوعات «لذواتها» أي بلا واسطة أمر كالتعجب اللاحق للإنسان، «أو لأمر يساويها» أي ذلك الأمر لموضوعات المسائل كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب المساوي له. (عبد)

[٦٦] قوله: «فإنّ اللاحق» الحاصل أن لحوق الأمور الخارجة للموضوعات لاستعدادها الذاتي شامل لكلا اللّٰهُوقين: أي اللّٰهُوق بواسطة، واللّٰهُوق بلا واسطة. (عبد)

قوله: «فإنّ اللاحق» علّة للتعميم الحاصل من قوله: «سواء كان». (عبد)

[٦٧] قوله: «لما هو» أي لاستعداد ذاتي في ذات ذلك الشيء. (عبد)

[٦٨] قوله: «على ما قال» يعني إن هذا الكلام - أعني اللاحق للشيء لما هو هو - وقع هناك والمصنّف في شرحه جعله شاملاً للأعراض الذاتية جميعاً. فالصواب أن يُحمّل قوله: «لذواتها» في «التهذيب» المنسوب إليه على ذلك. (عبد)

[٥٣] قوله: «عارضّة» يعني أن اللّٰهُوق بمعنى العروض. (عبد)

[٥٤] قوله: «والمراد ههنا» جواب سؤالٍ مقدّر هو أن اللاحق - أي العارض^(١) - بمعنى الخارج المحمول كالكتاب للإنسان فقول المصنّف: «لاحقة» فقط كافٍ. وقوله: «خارجة» مستدرّك.

وحاصل الجواب أن المراد ههنا باللاحقة هو المحمولة فقط على سبيل التجريد، وهو جائز. وإنّا قيّد بقوله: «خارجة» للاحتراز عن ثبوت الذاتي للذات. (برهان الدين)

[٥٥] قوله: «فإنّ العارض» يعني أن اللاحق بمعنى العروض والعارض هو الخارج المحمول يعني مجموع أمرين أحدهما الخارج عن المعروض وثانيهما المحمول على المعروض فما لا يكون محمولاً لا يسمى عارضاً كالخجر بالنسبة إلى الإنسان فإنه خارج عنه لكنّه ليس بمحمولٍ عليه فلا يقال للخجر إنّه عارضٌ للإنسان. (عبد)

قوله: «فإنّ العارض» علّة لكون المراد من اللاحقة محمولة فقط. (عبد)

[٥٦] قوله: «فإذا جرد» قيل: فالواجب أن يتعدّى بـ«على» لا باللام قلنا: المراد لاحقةً عليها لذواتها. (عبد)

[٥٧] قوله: «ولو اكتفى» اعتراض وتقريره واضح.

[٥٨] قوله: «قوله» فاعل يوجد.

[٥٩] قوله: «وهو بحسب الظاهر» يعني وإن كان بعد التأمل يشمل جميع الأعراض. (عبد)

(١) في الطبعين: «بمعنى العارض». وفي التحفة كما أثبتناه، وهو أولى كما لا يخفى.

ثم إنَّ هذا القيد^[٧٠] يدل على أنَّ المصنّف اختار مذهب الشيخ^(١) في لزوم كون محمولات المسائل أعراضاً ذاتية^[٧١] لموضوعاتها. وإليه ينظر كلام «شارح المطالع»^(٢)، لكن الأستاذ^[٧٢] المحقّق قدّس سرّه أورد^[٧٣] عليه أنّه كثيراً ما يكون محمول المسألة بالنسبة إلى موضوعها^[٧٤](٣) من الأعراض العامة الغريبة^[٧٥] كقول الفقهاء^[٧٦]: «كلُّ مسكر حرام»، وقول النحاة: «كلُّ فاعل مرفوع»^[٧٧]، وقول الطبيعيين^(٤): «كلُّ فلان^[٧٨] متحرّك على الاستدارة»^[٧٩]. نعم يعتبر أن لا يكون أعمّ من موضوع العلم^(٥). وصرّح بذلك^[٨٠] المحقّق الطوسي أيضاً في «نقد التنزيل»^(٦). وأقول: في لزوم هذا الاعتبار^[٨١] أيضاً^[٨٢] نظراً لصحّة إرجاع المحمولات العامة إلى العرض الذاتي بالقيود المخصّصة كما يرجع المحمولات الخاصة إليه بالمفهوم المرّدّد^[٨٣]. فالأستاذ^[٨٤] صرّح باعتبار الثاني^(٧)، فعدم^[٨٥] اعتبار الأوّل تحكّم^[٨٦]. وههنا زيادة كلام لا يسعه المقام.



- (١) فيه أن العلامة الدواني نسب إليه خلاف هذا في حاشيته على التهذيب ص: ٢٩ - ٣٠ واستدل له من كلامه، ولعل الملا عبد الله البردي لم يرض به، ولكن الشيخ صرح بمثله في غير موضع من الشفاء. قال في برهان الشفاء ص: ١٢٦: «وأما ما خرج من موضوع الصناعة فلا يُعتدُّ به، ولا يُلتفت إليه، ولا يُستفَع به من حيث هو خارج. نعم إن كان خارجاً من موضوع المسألة وليس خارجاً من موضوع الصناعة فلا يُؤخذ في حدّه موضوع المسألة، بل جنسه وموضوعه وأمر أعمّ منه، لكن لا بد من أن يُؤخذ موضوع الصناعة في حدّه آخر الأمر، فهو مما يدخل في البرهان». وهذا كما ترى ناظر لما يقوله العلامة الجلال الدواني.
- (٢) انظر: شرح المطالع ٦٢/١، تحقيق أبو القاسم الرحمان.
- (٣) كذا في النسخ الخطية كلها والطبعة الإيرانية وتحفة. وفي الطبعتين الهنديتين: «موضوعاتها». والأولى ما أثبتناه.
- (٤) في الطبعتين الهنديتين: «الطبعين».
- (٥) انظر: حاشية الجلال الدواني على تهذيب المنطق ص: ٢٨، ضمن مجموعة ملا جلال، مكتبة خفية، كوته، باكستان.
- (٦) صرّح به المحقّق الطوسي في شرح الإشارات ٦٠/١، نشر البلاغة، قم، مع المحاكمات. ولم أجده في نقد التنزيل. وأكبر الظن أن ملا عبد الله وهم هنا. ومنشأ قول العلامة الجلال الدواني في حاشيته على التهذيب ص: ٢٨: «أو يُثبت له ما يعرضه لأمر أعمّ بشرط أن لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم، كما صرّح به ناقد التنزيل». وعنى به الطوسي، ولم يرد خصوص كتابه نقد التنزيل. فتروم ملا عبد الله أنّه ذكره في نقد التنزيل. والله تعالى أعلم.
- (٧) حاشية الجلال الدواني على تهذيب المنطق ص: ٣٠، طبعة المكتبة الخفية، كوته.

قوله: «على ما قال» متعلقٌ بـيتناول. (عبد)

[٦٩] قوله: «شرح الرسالة الشمسية» المشهور بالسعدية. (عد)

[٧٠] قوله: «هذا القيد» أي قوله: «لذواتها».

(عد)

[٧١] قوله: «أعراضاً ذاتيةً، أوليةً كانت أو غير أولية».

[٧٢] قوله: «الأستاذ» وهو جلال الدين الدواني.
(عد)

[٧٣] قوله: «أورد» يعني منع تلك اللزوم بسنيد
«أنه كثيراً ما إلخ» أي على مذهب الشيخ الرئيس. (عبد)

[٧٤] قوله: «موضوعاتها» أى المسائل. (عبد)

[٧٥] قوله: «الأعراض العامة الغريبة» وهي التي
تعرّض الشيء بواسطة أمرٍ أعمّ منه أو أخصّ أو مباين
له. (عدد)

[٧٦] قوله: «كقول الفقهاء» فإنَّ محمولَ هذه المسألة «حرامٌّ»، وهو عارضٌ للمسكر بواسطة كونها منهياً عنه. وهو أعمُّ من المُسكر، لوجوده في الدَّم والبول وغير ذلك. (عبد)

[٧٧] قوله: «مرفوع» فَإِنَّ الرفع يكون في المبتدأ أيضاً.

[٧٨] قوله: «كُلُّ فَلَكٍ مُتَحَرِّكٌ عَلَى اسْتِدَارَةٍ»
فَإِنَّ الْحَرَكَةَ عَارِضَةٌ لِلْفَلَكَ بِوَسْطَةِ الْجِسْمِ، وَهُوَ أَعْمٌ مِنْ
الْفَلَكَ. (عد)

[٧٩] قوله: «على الاستدارة» الحركة على الاستدارة أن يفارق كل جزء من أجزائه عن مكانه ويلزم كل مكانه كما في حركة الرّحى. (عبد)

[٨٠] قوله: «بذلك» أي بجواز كون محمولات

المسائل أعراضاً غريبةً بالنسبة إلى موضوعاتها، وعدم كونها أعراضاً عامةً غريبةً بالنسبة إلى موضوع العلم.

(عبد)

(٨١) قوله: «هذا الاعتبار» المستفاد من قوله:
«نعم إلخ».

[٨٢] قوله: «أيضاً» كما كان في لزوم كون محمولات المسائل أعراضاً ذاتيةً لموضوعاتها. (عبد)

[٨٣] قوله: «بالمفهوم المرّد» توضيحه أنّ محمول

بعض المسائل قد يكون أخصّ من موضوع العلم، فلا يكون عرضاً ذاتياً له، مع كونه مبحثاً في العلم، كما أنّ امتناع الخرق محمول في مسألة العلم الطبيعي، هي «كلّ فلان يمتنع عليه الخرق»، مع أنّ امتناع الخرق ليس عرضاً ذاتياً لموضوع العلم، لكونه أخصّ منه، لأنّ العناصر أيضاً أجسام، وهي قابلة للخرق، فقالوا: إنّ امتناع الخرق الذي هو من خواصّ الفلكيات مع ما يقابله كقبول الكون والفساد الذي هو من خواصّ العنصريات، عرض ذاتي للجسم، فإنّ هذا المفهوم المردّد ليس خاصّاً بجسم، بل كلّما يوجد جسم لا يكون خالياً عن أحدهما. (إس)

[٨٤] قوله: «فالأستاذ إلخ» أي جلال العلماء
صرّح بجواز أن يكون المحمول أخصّ من موضوع
العلم، لصحة إرجاعه إلى العَرَضِ الذاتيِّ بالمفهوم المرّد.
(عد)

[٨٥] قوله: «فعدم اعتبار الأول» وهو كون المحمول أعم من موضوع العلم. (عبد)

[٨٦] قوله: «تَحْكُمُ» فَإِنَّ كَلَامَ مِنَ الْأَخْصَصِ مِنْ
مَوْضُوعِ الْعِلْمِ وَالْأَعْمَ مِنْهُ مَتَسَاوِيَا الْأَقْدَامِ فِي جَوَازِ
الْإِرْجَاعِ إِلَى الْعَرَضِ الذَّائِقِ. (عبد)

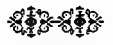
قوله: «وقد يقال المبادئ» إشارة إلى اصطلاح آخر في المبادئ سوى ما تقدّم، وضّعه ابنُ الحاجب في «مختصر الأصول»^(١) حيث^[٨٧] أطلق المبادئ على ما يُبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم، سواء كان داخلياً في العلم، فيكون من المبادئ المصطلحة السابقة كتصور الموضوع والأعراض الذاتية، والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم، أو خارجاً يتوقّف عليه الشروع^(٢) ولو^(٣) على وجه الخبرة، ويُسمّى مقدّمات كمعرفة الحد والغاية والموضوع^(٤). والفرق بين المقدّمات والمبادئ بهذا المعنى ممّا لا ينبغي أن يشتبه، فإنّ المقدّمات خارجة^[٨٨] عن العلم لا محالة، بخلاف المبادئ^[٨٩] فتنبّصر.



(١) انظر: شرح الإيجي على المختصر مع حواشي التفنازي وغيره ٤٤/١. دار الكتب العلمية، ط أول، ٢٠٠٤.

(٢) في الطبعة الإيرانية: «يتوقّف عليه الشروع على وجه الخبرة» بدون «ولو».

(٣) في الإيرانيين: «وبيان الموضوع، والاستمداد». والمدرج هو المذكور في الطبعة الهندية.



[٨٩] قوله: «بخلاف المبادئ» فإنَّها أعمُّ من أن

[٨٧] قوله: «حيث» تعليليَّة.

يكونَ داخلةً في العلم أو لا. (إس)

[٨٨] قوله: «فلنَّ المقدمات خارجة» ومنهم من

قوله: «بخلاف المبادئ» فالمبادئ أعمُّ مطلقاً من

فسر المقدمة بما يُعِين في تحصيل الفنِّ، فيكون المقدماتُ

المقدمات. (إس)

أعمُّ. (أبو الفتح)



[الرؤوس الثمانية]

وكان القدماء يذكرون^(١) ما يسمونه الرؤوس الثمانية:

الأول: الغرض لئلا يكون النظر فيه عبثاً.

الثاني: المنفعة، أي ما يتشوقه الكل طبعاً، لينبسط في الطلب ويتحمل المشقة.

الثالث: السمة، وهي عنوان العلم، ليكون عنده إجمال ما يفصله.

الرابع: المؤلف، ليسكن قلب المتعلم.

الخامس: أنه من أي علم هو؟ ليطلب فيه ما يليق به.

السادس: أنه في أي مرتبة هو؟ ليقدم على ما يجب، ويؤخر عما يجب.

السابع: القسمة والتبويب، ليطلب في كل باب ما يليق به.

الثامن: الأنحاء التعليمية، وهي التقسيم، أعني الكثير من فوق. والتحليل عكسه. والتحديد، أي فعل الحد. والبرهان، أي الطريق إلى الوقوف على الحق والعمل به. وهذا بالمقاصد أشبه.

قوله: «يذكرون» أي في صدر كتبهم، على أنها^(١) من المقدمات، أو من المبادئ بالمعنى الأعم^(٢).

قوله: «الغرض» اعلم أن ما يترتب على الفعل إن كان باعناً للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يُسمى غرضاً وعلّة غائيّة؛ وإلا^(٣) يُسمى فائدة^(٤) ومنفعة غائية^(٥). قالوا^(٦): «أفعال الله تعالى لا تُعلّل بالأغراض، وإن اشتملت على غايات ومنافع لا تُحصى».

فكان^(٧) مقصود المصنف أن القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم^(٨) ما كان سبباً حاملاً على تدوين المدون الأول لهذا العلم. ثم يعقبونه^(٩) بما يشتمل عليه من منفعة ومصلحة^(١٠) يميل^(١١) إليها

(١) وقع في الطبقات الهندية زيادة «في صدر الكتاب» بعد قوله: «يذكرون»، والصواب حذفها كما هو في المطبوعات الإيرانية. وقرنته قول الشارح ملا عبد الله البردي: «قوله: «يذكرون» أي في صدر كتبهم». فتنبه.

(٢) يعني: ليس مقصود المصنف أنهم دائماً يذكرون الأمرين: الغرض والمنفعة - كما يفهم من ظاهر كلامه، بل يذكرونها إن كانت في ذلك العلم منفعة سوى الغرض الحامل. وإلا فيكتفون بذكر الغرض الحامل خاصة. انظر: الحاشية ص: ٣٩٠

(٣) وفي بعض النسخ: «حتى يميل بزيادة «حتى». والفرق بينها و«حتى» بالمعنى بدون «حتى» أنهم كانوا يذكرون المنافع والمصالح بسبب وجود ميل الناس. وذلك من باب تعليق الحكم بالمشقّ دال على علّة المأخذ. والمعنى مع «حتى» أنهم يذكرونها لتحصيل ميل الناس، كالفرق بين القولين: «ضرته تأدياً» و«قعدت عن الحرب جنباً». وإذا عرفت الفرق بين العبارتين فلا يخفى أن العبارة بدون «حتى» أقوى منها معها. وتحرير كل دقيقة لا يحتملها الكتاب.

عمومُ الطبائع، إن كانت لهذا العلم منفعةٌ ومصلحةٌ سوى الغرضِ الباعثِ للوضعِ الأوَّل. وقد عرفتَ في صدر الكتاب أنَّ الغرض من علم المنطق هي العصمة، فتذكَّر.

قوله: «والثالثُ السَّمةُ» السَّمةُ^(١) العلامةُ^(٢). وكأنَّ المقصودَ ههنا الإشارةُ إلى وجهِ تسمية العلم؛ كما يقال: إنَّما سُمِّيَ المنطقُ منطقاً لأنَّ المنطقَ^(٣) يُطلقُ على النطقِ الظاهريِّ - وهو التكلُّمُ، والباطني^(٤) - وهو إدراكُ الكليات. وهذا العلمُ يقوِّي الأوَّلَ، ويسلِّكُ بالثاني مَسْلَكَ السَّداد. فاشتقَّ له اسمٌ من النطقِ.

فالمنطقُ إمَّا مصدرٌ ميميٌّ بمعنى النطقِ، أُطلقَ على العلمِ المذكورِ^(٥) مبالغةً في مدخلِيته في تكميلِ المنطقِ^(٦)، حتى كأنَّه^(٧) هو^(٨)؛ وإمَّا اسمٌ مكانٍ، كأنَّ هذا العلمَ محلُّ النطقِ ومظهرُهُ. وفي ذكرِ وجهِ التسمية إشارةٌ إجماليةٌ إلى ما يفصلُه العلمُ من^(٩) المقاصد.

قوله: «الرَّابعُ المؤلَّفُ»^(١٠) أي معرفةُ حالِه إجمالاً^(١١)، ليسكُنَ حالُ المتعلِّمِ، على ما هو الشأنُ^(١٢) في مبادئِ الحالِ، من^(١٣) معرفةِ حالِ الأقوالِ بمراتبِ الرجال؛ وأمَّا المحققون^(١٤) فيعرفون الرِّجالَ بالحقِّ، لا الحقَّ بالرجال. ولينعمَ ما قال وليُّ^(١٥) ذي الجلالِ عليه سلامُ الله الملكِ المتعال: «لا تنظر إلى مَنْ قال، وانظر إلى ما قال».



(١) في الطبقات الهندية: «التسمية» هنا وفي المتن كذلك. والمذكور في النسخ الخطية والطبوعات الأخرى «السمة» وهو الصواب، والدليلُ تفسيرُ الشارح لها بالعلامة.

(٢) اختلفت النسخ المخطوطة والطبوعة، ففي البعض «المنطق» وفي البعض «النطق». وعلى كلِّ المرادُ المصدرُ، لا غير. ف«النطق» أولى.

(٣) هذه الزيادة - قوله: «أي معرفة حالِه إجمالاً» - موجودة في الطبقات الهندية فقط.



[١٠] قوله: «العلامة» وكأنَّ المقصود منه تعريفُ

العلم برَّسِّه وبيان خاصَّة من خواصِّه. (أبو الفتح)

[١١] قوله: «الباطني» الذي به قدرة على الأوَّل.

- [١٢] قوله: «العلم المذكور» أي قيل لهذا العلم

المنطق لغاية مداخِلته في تكميل المنطق أي التَّنْقِط. وسبَّاه

الغزالي «معيَّار العلوم»^(١). والمعيَّارُ هو ما يُختَبَر به الشيءُ ليعرَف نقصانُه من تمامه حسّاً أو معنًى. وهذا العلم كذلك.

ويسمى أيضاً «علم الميزان»، لأنَّ القوَّة الناطقة تَرِن

به ما تفكر فيه من الإدراكات، فتُدرك صحَّة الصَّحِيح وشَقَم السَّقيم.

ويسمى أيضاً «مفتاح العلوم العقلية» لأنَّ به تُفْتَح

أبوابها، أي طُرُقها الموصلة إليها، وبه يتأتَّى سلوكُها؛

ولذلك وصَّوا على تقديمه في التعليم بعد النحو، كما قال الغزالي:

ارْكَبْ جِوَادَ النَّحْوِ ثُمَّ لِيَكُنْ

مِنْكَ عَلَى الْمُنْطِقِ إِكْبَابٌ

(١) قال في مقاصد الفلاسفة (ص: ٣٦، تحقيق الدكتور سليمان

دنيا) في تعريف المنطق: «فعلم المنطق هو القانون الذي به

يُعيَّن صحيح الحدِّ والقياس عن فاسدِهما، فيتميَّز العلمُ

اليقينيِّ عَمَّا ليس يقينياً. وكأنَّه الميزان والمعيَّار للعلوم كُلِّها».

وقال في المقدِّمة الرابعة من كتاب التهافت (ص: ٧١، تحقيق

الدكتور سليمان دنيا): «ومن لا يفهم ألفاظنا في آحاد المسائل

في الردِّ عليهم فينبغي أن يشتدَّ أوَّلًا بحفظ كتاب معيار

العلم الذي هو الملحق بالمنطق عندهم».

وللغزالي كتاب في المنطق سبَّاه «معيَّار العلم» مطبوع متوفر،

وأحال إليه في غير موضع من كتبه لمعرفة المنطق.

ويسمَّيه بأسامي أخرى، قال في المقدِّمة الرابعة من كتاب

التهافت (ص: ٧١): «نعم قولهم: «إنَّ المنطقيات لا بدَّ من

إحكامها» هو صحيح، ولكن المنطق ليس مخصوصاً بهم،

وإنَّما هو الأصل الذي نسمِّيه في فنِّ الكلام «كتاب النظر»،

فغَيَّرُوا عبارته إلى «المنطق» تهويلاً. وقد نسمِّيه «كتاب

الجدل». وقد نسمِّيه «مدارك العقول».

(محمد نظام الدين الكيرانوي)

[١٣] قوله: «المنطق» بمعنى النطق.

[١٤] قوله: «كانه» أي علم المنطق.

[١٥] قوله: «هو» أي المنطق.

[١٦] قوله: «من» بيانية.

[١٧] قوله: «الرابع المؤلَّف» أي تعيينُ المؤلِّف

ليطمئنَّ قلبُ الشارح في قبول كلامه بالاعتماد عليه. (أبو الفتح)

[١٨] قوله: «على ما هو الشأن» أي حال المتعلِّم في

مبادئ حاله. (عبد)

[١٩] قوله: «من معرفة» بيانٌ لـ «ما».

[٢٠] قوله: «وأما المحقِّقون» الحاصل أنَّ المحقِّقين

يعرفون الرجالَ بالحقِّ فإنَّ كان المَقُولُ قولاً صادقاً

صحيحاً يعلمون أنَّ قائله له مرتبة عظيمة في هذا العلم.

وإنَّ كان الكلامُ مزخرفاً باطلاً يعلمون أنَّ قائله رجلٌ

بطلٌ، وإنَّ كان مشتهراً بعلوِّ الشأن وسُمُو المكان. وأما

الجُثَّالُ المتعلِّمون فيعرفون الحقَّ بالرجال، فإنَّ كان

القائلُ رجلاً مشتهراً بالصدِّق والعلم يُوفِّقون أنَّ قوله

حقٌّ، وإنَّ كان باطلاً في الواقع. وإنَّ كان باطلاً مشتهراً

بالكذب يصدِّقون ببطلان القول، وإنَّ كان حقاً في نفسِ

الأمر.

والله أشارَ المحقِّق الدواني رَحِمَهُ اللهُ بعدَ نقلِ كلام

السَّيِّخ في حاشيته على المتن حيث قال: «وإنَّما اتَّبَعْنَا إِنْزَرَ

السَّيِّخ تَنْزِلاً إِلَى مَدَارِكِ الْجُثَّالِ الْعَارِفِينَ لِلْحَقِّ بِالرَّجَالِ.

وَأَمَّا الْمُرْتَفِعُونَ عَنْ حَفِيزِ النَّقْصِ إِلَى ذُرْوَةِ الْكَمَالِ

فِيَجْتَلُونَ بِنُورِ الْبَصِيرَةِ جَلِيَّةَ الْحَالِ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى مَا

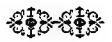
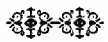
قِيلَ أَوْ يُقَالُ»^(٢). انتهى مقالُه رَحِمَهُ اللهُ. (عبد الحي)

هذا، ومقتنُّ قوانين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيم أرسطو^[٢٢]، دونها^(١) بأمر إسكندر؛ ولذا لُقِّب^[٢٣] بـ «المعلِّم الأول»، وقيل للمنطق إنَّه ميراثُ ذي القرنين^[٢٤].

ثمَّ بعد نقل المترجمين^(٢) تلك الفلسفات من لغة يونان إلى لغة العرب هذبها وربَّتها وأحكمها وأتقنها ثانياً المعلِّم الثاني الحكيم أبو نصر الفارابي. وقد فصلها وحرَّرها بعد إضاعة كُتُب أبي نصر الشيخ الرئيس^[٢٥] أبو علي بن سينا، شكر الله مساعيهم الجميلة.



(١) في بعض النسخ: «دونها» بثنية الضمير باعتبار المنطق والفلسفة. والتأنيث باعتبار «قوانين»
(٢) في الطبقات الهندية: «ثمَّ بعد ذلك نقل المترجمون» وهو خطأ، لعدم مناسبته مع قوله: «هذبها».



وقال بعضهم أرسطاليس. وعليه قول القائل:

إذا سُورِكتَ في أمرٍ بدونٍ
فلا يكُ منك في هذا نفورُ
ففي الحيوانِ يجتمع اضطرارُ
أرسطاليس والكلبُ العقورُ

وهو عجمي. والأسماء العجمية كثيراً ما يعثر بها
التغري، كما قالوا: جبريل وجبرئيل وجبرين، وإبراهيم
وإبراهام بالألف. (محمد نظام الدين الكيراني)

[٢٣] قوله: «لقب» أي أرسطو بالمعلم الأول
لكونه مدوناً أولاً لعلم المنطق (ع)

[٢٤] قول: «إنه ميراث ذي القرنين» باعتبار أنه
باعثٌ وموجبٌ له. (إس)

قوله: «ذي القرنين» أي إسكندر.

[٢٥] قوله: «الشيخ الرئيس» وهو صاحبُ نوح
بن منصور الساماني. (عبد)

[٢١] قوله: «وي» المراد به سيّدنا عليّ كرم الله

وجهه.

- [٢٢] قوله: «أرسطو» وهو حكيم يوناني كان
قبل الإسلام بكثير^(١). وهو شيخ الإسكندر. أخذ
الحكمة عن أفلاطون وعن سقراط. وكان مسكنه مدينة
أتينا، قتله قومه مسموماً لما نهاهم عن عبادة الأوثان^(٢).

من كلامه في كتاب «السياسة»: «من استخفَّ
بالناموس قتله الناموس». أي من استخفَّ بالشرع قتله
الشرع. وهذا يدلُّ على أنه كان مؤمناً بشرع زمانه.

أيضاً من كلامه في شيخه أفلاطون ما معناه:
«أحبُّ الحقَّ، وأحبُّ أفلاطونَ ما اتَّفقا، فإن اختلفا كان
الحقُّ أولى منه».

واسمه أرسطاطاليس. ويقال له أيضاً رُسْطاليس
بضم الراء وحذف الهزمة من أوّله وإحدى الطائفتين.
وُجد في قول أبي الطيب:

مَنْ مُبْلِغُ الْأَعْرَابِ أَنِّي بَعْدَهَا
جَالِسْتُ رُسْطَالِيسَ وَالْإِسْكَندَرَا^(٣)

(١) ولد سنة ٣٨٤ قبل الميلاد وتوفي سنة ٣٢٢ قبل الميلاد.

(٢) سقراط هو الذي قتل مسموماً، وليس أرسطو. وقد شرح
أفلاطون في رسالته فيدون (Phaedo) كيف قضى شيخه
يومه الأخير في البحث عن بقاء النفس! وأرسطو مات على
فراشه من مرضٍ أصابه.

وأما أنه أخذ الحكمة عن سقراط فهذا وهمٌ ثانٍ للمحشي،
فقد قُتل سقراط سنة ٣٩٩ قبل الميلاد، ووُلِدَ أرسطو سنة
٣٨٤ قبل الميلاد - كما سبق - يعني بعد ١٥ عاماً من قتله.

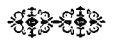
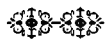
(٣) ديوان أبي الطيب (ص: ٤٢٤، تحقيق عبد الوهاب عزام) في
قصيدةٍ مطلعها: «بادِ هوالكُ صبرت أو لم تصبرا» في مدح ابن
العميد.

وقوله: «بعدها» أي بعد الأعراب.

قوله: «من أيّ علم هو؟» أي من أيّ جنسٍ من أجناس العلوم، العقلية أو النقلية، الفرعية أو الأصلية، كما يُبحث عن حال المنطق أنّه من جنس العلوم الحكمية^[٢٧] أم لا. فإنّ فُسرت الحكمة^[٢٨] بـ «العلم بأحوال أعيان الموجودات»^[٢٩] على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية، لم يكن^[٣٠] منها، إذ ليس بحثه إلا عن المفهومات والموجودات الذهنية^[٣١] الموصلة إلى التصوّر أو إلى التصديق. وإن حُذفت^[٣٢] «الأعيان» من التفسير المذكور فهو من الحكمة.

ثمّ على التقدير الثاني فهو من أقسام الحكمة النظرية^[٣٣] الباحثة عمّا ليس وجودها^[٣٤] بقدرتنا واختيارنا.





بقدر الطاقة البشرية والبحث في المنطق عن الموجودات
الذهنية على ما هي عليه في نفس الأمر فهو داخل في
الحكمة ومعدود من جنسها. (إس)

[٣٣] قوله: «فهو من أقسام الحكمة النظرية» اعلم
أن الحكمة علم بأحوال أعيان الموجودات على ما هي
عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية وتلك الأعيان
إمّا الأفعال والأعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا أو
لا، فالعلم بأحوال الأول من حيث إنه يؤدي إلى صلاح
المعاش والمعاد يسمى حكمة عملية. والعلم بأحوال
الثاني يسمى حكمة نظرية.

وكل منها على ثلاثة أقسام:

أما العملية فلائها إمّا علم بمصالح شخص
بانفراد ليتحلّ بالفضائل ويتخلّى عن الرذائل. ويسمى
تهذيب الأخلاق. وإمّا علم بمصالح جماعة مشاركة في
المنزل كالوالد والمولود. ويسمى تدبير المنزل. وإمّا علم
بمصالح جماعة مشاركة في المدينة. ويسمى بالسياسة
المدينة.

أما النظرية فلائها إمّا علم بأحوال ما لا يفتقر في
الوجود الخارجي والتعقل إلى المادّة كالإله. ويسمى
العلم الأعلى والإلهي والفلسفة الأولى والعلم الكلي وما
بعد الطبيعة. وقد يطلق عليه ما قبل الطبيعة أيضاً نادراً.
وإمّا علم بأحوال ما يفتقر إليها في الوجود
الخارجي دون التعقل كالكرة. وهو العلم الأوسط.
ويسمى بالرياضي والتعليمي.

وإمّا بأحوال ما يفتقر إليها في الوجود والتعقل
كالإنسان. وهو العلم الأدنى. ويسمى العلم الطبيعي.
(ميبيذ^(٣))

[٣٤] قوله: «ليس وجودها بقدرتنا» كالسّاء.

[٢٦] قوله: «من أي علم هو؟» ليطلب المتعلّم بها
ما يليق به من المسائل. (أبو الفتح)

[٢٧] قوله: «من جنس العلوم الحكيمية» التريّد
هنا بين كونه من العلوم الحكيمية - نظرية كانت أو عملية
- وبين عدم كونه منها، لا بين كونه من الحكمة العملية
أو من النظرية كما فهم بقرينة ما سيأتي^(١). (عبد الحي)
[٢٨] قوله: «الحكمة» التي هي مقسم الحكمة
النظرية والعملية. (عبد)

[٢٩] قوله: «بأحوال أعيان الموجودات» من قبيل
إضافة الصفة إلى الموصوف أعني الموجودات العينية
أي الموجودات الخارجية فالعين عبارة عن الموجود في
الخارج^(٢). (عبد الحي)

[٣٠] قوله: «لم يكن منها» أي المنطق عن الحكمة.
(ع)

[٣١] قوله: «عن المفهومات والموجودات الذهنية»
لا عن الموجودات الخارجية. (ع)

[٣٢] قوله: «وإن حُدّفت» بأن يقال: الحكمة
علم بأحوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر
(١) في قوله: «ثم على التقدير الثاني فهو من أقسام الحكمة النظرية
الباحثة عما ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا». إذ يوهم أن
هناك اختلافاً في كونه من الحكمة النظرية والعملية، بعد
كونه من الحكمة.

(٢) الغالب إطلاق العين على القائم بنفسه. وليس مراداً هنا، لأنه
- على تقدير إرادة القائم بنفسه هنا - لا يشمل الأعراض،
مع أن الحكيم يبحث عن الأعراض أيضاً كما يبحث عن
الأعيان.

وتكلف بعضهم لإصلاح هذا التعريف حتى يشمل المنطق
فقال: المراد من الأعيان هي الموجودات الخارجية بالمعنى
الأعم، أي ما كان في الخارج ولو بحسب منشأ الانتزاع.
والتفصيل في حاشية عين القضاة الحيدري آبادي على شرح
الميبيذ على هداية الحكمة (ص: ٨)

(٣) انظر: الميبيذ على هداية الحكمة (ص: ٨-١٢)

ثم هل هو حيثيذ أصل من أصول الحكمة النظرية أو من فروع الإلهي^[٢٥] والمقام لا يسع بسطاً
ذلك الكلام.



[٣٥] قوله: «أو من فروع الإلهي» أصوله خمسة،

الأوّل: الأمور العامّة، والثاني: إثبات الواجب وما يليق به، والثالث: الجواهر الروحانية، والرابع: بيان ارتباطات الأمور الأرضيّة بالقوّة النامية، والخامس: بيان نظام الممكنات.

وفروعه قسمان: الأوّل: منها بحث في كَيْفِيَّةِ الروح ومنه تعريف الروح الإنساني ومنه الروح الأمين. الثاني: العلم بالمعاد الروحاني على ما ذكره الشيخ في بعض رسائله^(١). (عبد)

(١) انظر رسالته في أقسام الحكمة ضمن تسع رسائل في الحكمة والطبيعات للشيخ الرئيس (ص: ١١٢ - ١١٥، دار العرب للبستاني، الطبعة الثانية).

وما نقله المحشي خلاصة ما في الرسالة. وفي ما ملّخصه نظر، وذلك أن الشيخ جعل أصول الحكمة على الترتيب التالي: ١- النظر في الأمور العامة، ٢- النظر في الأصول والمبادئ مثل علم الطبيعيين والرياضيين وعلم المنطق ومناقضة الآراء الفاسدة فيها. ٣- النظر في إثبات الواجب. ٤- النظر في إثبات الجواهر الروحانية. ٥- تسخير الجواهر الجسمانية الساوية والأرضية لتلك الجواهر الروحانية. والمحشي الفاضل لم يذكر الثاني منه، وزاد القسم الخامس. والحقيقة أنه مدرج في القسم الرابع الذي ذكره.

ثم يجب أن يكون المراد من قوله: «القوة النامية» في القسم الرابع تلك الجواهر الروحانية، فتنبيه.

وأما فروع العلم الإلهي فلعل الأولى أن يجعله ثلاثة - إن كان المطلوب عدّها بالأرقام والشيخ لم يفضلها بالرقم - الأوّل في معرفة كيف نزول الوحي. والثاني في الروح الأمين والروح القدس. الثالث: في المعاد.

فائدة استطراذية:

رأي الشيخ في المعاد الجسائي

مشهور في البيئات العلمية أن الشيخ الرئيس ينكر المعاد الجسائي. وهو الظاهر من بعض كتبه. وقد كثّر بعض أجلة علماء الإسلام لأجل هذه المسألة. وصحّ عن الشيخ إنكار المعاد الجسائي في بعض كتبه، كما أنّه صرّح في بعض كتبه

بإثباته أيضاً، ولكنه فضّل في رسالته هذه تفصيلاً يكشف عن مراده من إنكاره حين أنكر وإثباته حين أثبت. وخلاصة رأيه القول بالمعاد الجسائي شرعاً، وأنّه لا طريق للعقل إلى إثباته. فرأيت أن أسوق الجزء المطلوب من كلامه في تلك الرسالة لعموم الفائدة، إذ قلّمَا يطلّع الطلبة على مثله. قال فيها (ص: ١١٤ - ١١٥):

«ومن ذلك (أي من فروع العلم الإلهي) علم المعاد. ويشتمل على تعريف الإنسان لو لم يُبعث بدنه - مثلاً - لكان له بقاء روحه بعد موته ثواب وعقاب غير بدنيّين. وكانت الروح النقيّة التي هي النفس المطمئنة الصحيحة الاعتقاد للحقّ العاملة بالخير الذي يوجبها الشرع والعقل فائزة بسعادة وغطّة ولذّة فوق كلّ سعادة وغطّة ولذّة، وأنها أجل من الذي صحّ بالشرع - ولم يخالفه العقل - أنّها تكون لبدنه. إلا أن الله تعالى أكرم عباده المتّقين على لسان رسله عليهم السلام بموعده الجمع بين السعادتين الروحانية بقاء النفس والجسمانية ببعث البدن الذي هو عليه قدير إن شاء هو متى شاء هو.

وتبين^(٢) أنّ تلك السعادة الروحانية كيف أن العقل وحده طريق إلى معرفتها؛ وأمّا السعادة البدنية فلا يقي بوضعها إلا الوحي والشرع.

وممثل ذلك يُعرف حال الشقاوة الروحانية التي لأنفس الفجّار، وأنها أشدّ إيلاصاً. وإدامة الشقاوة التي أوعدوا بحلوها بهم بعد البعث. ويُعرف أنّ تلك الشقاوة على من تدوم وعمن تنقطع.

وأما التي تختصّ بالبدن فالشرعية أوقفهم على صحتها دون النظر والعقل وحده.

وأما الشقاوة الروحانية فإنّ العقل طريق إليها من جهة النظر والقياس والبرهان، والجسمانية تصحّ بالنسوة التي صحّت بالعقل ووجبت بالدليل، وهي متمّمة بالعقل^(٣)، فإنّ كلّ ما لا يتوصل العقل إلى إثبات وجوده أو وجوبه بالدليل فإنّها يكون معه جوازها فقط، فإنّ النبوة تعتد على وجوده أو عدمه فصلاً، وقد صحّ عنده صدقها، ويتمّ عنده صدقها، فيتمّ عنده ما صحّ وقصر عنه من معرفة^(٤). انتهى كلام الشيخ. -

قوله: «في أي مرتبة هو؟» كما يقال: إن مرتبة المنطق أن يُشْتَغَلَ به بعد تهذيب الأخلاق^[٣٦] وتقويم الفكر ببعض الهندسيّات. وذكر الأستاذ في بعض رسائله: «إنّه ينبغي^[٣٧] تأخيرُهُ في زماننا هذا عن تعلّم قدرٍ صالحٍ من العلوم الأدبيّة، لما شاع من كون التداوين^[٣٨] باللّغة العربية».

قوله: «القسم» أي قسمة العلم والكتاب إلى أبوابها.

فالأوّل^[٣٩] كما يقال: أبواب المنطق تسعة: الأول: إيساغوجي^(١) - أي الكليّات الخمس - الثاني: التعريفات^[٤٠]. الثالث: القضايا. الرابع: القياس وأخوه^[٤١](٢). الخامس: البرهان. السادس: الجدل. السابع: الخطابة. الثامن: المغالطة. التاسع: الشعر. وبعضهم عدّ بحث الألفاظ باباً آخر فصار أبواب المنطق عشرة كاملة.

والثاني^[٤٢]: كما يقال: إنّ كتابنا هذا مرّتّب على قسمين: القسم الأوّل في المنطق، وهو مرّتّب على مقدّمة ومفصّدين وخاتمة. المقدّمة في بيان الماهيّة^[٤٣] والغاية والموضوع. المقصد الأوّل في مباحث التصوّرات. المقصد الثاني في مباحث التصديقات. الخاتمة في أجزاء العلوم. القسم الثاني في علم الكلام. وهو مرّتّب على كذا أبواب. الأوّل في كذا إلخ؛ كما^(٣) قال في «الشمسيّة»: «وربّته على مقدّمة وثلاث مقالات وخاتمة». وهذا الثاني شائعٌ كثيرٌ، فلا يخلو عنه كتاب.

قوله: «الأنحاء التعليميّة» أي الطُرُق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها في العلوم. وقد اضطربت كلمة الشّراح هنا^[٤٤]. وما نذكره هو الموافق لتتبّع كتب القوم، والمأخوذ من «شرح المطالع».

قوله: «وهي التقسيم» كأن المراد به ما يُسمّى «تركيب القياس» أيضاً. وذلك^[٤٥] بأن يقال: إذا أردت تحصيل مطلبٍ من المطالب التصديقيّة فضع طرفي المطلوب، وأطلب جميع موضوعات^[٤٦] كلّ واحدٍ منهما، وجميع محمولات كلّ واحدٍ منهما، سواء كان محلّ الطرفين عليها أو حملها^(٤) على الطرفين بواسطة^[٤٧] أو بغير واسطة^[٤٨]. وكذا أطلب جميع ما سلب عنه أحد الطرفين أو سلب هو عن أحدهما.

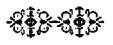


(١) في النسخ كلها سوى الهندية «الأوّل بابٌ إيساغوجي».

(٢) في الطبقات الهندية: «أخوانه». وفي غيرها «أخوه» وهو الظاهر، والقرينة تفسّر صاحب الحاشية إياه بقوله: «من الاستقراء والتمثيل».

(٣) في النسخ كلّها سوى الهندية: «وكما» بالواو العاطفة. والظاهر ما في الهندية كما لا يخفى.

(٤) في الطبعة الإيرانية: «وحملها» بالواو العاطفة. والصواب «أو حملها» كما في النسخ الباقية وشرح المطالع.



[٤٢] قوله: «والثاني» أي قسمة الكتاب.

[٤٣] قوله: «في بيان الماهية» أي تعريف علم

المنطق.

[٤٤] قوله: «ههنا» أي في شرح الأنحاء التعليمية.

(عبد)

[٤٥] قوله: «وذلك» أي تركيب القياس.

[٤٦] قوله: «جميع موضوعات» كما إذا طلبنا

محمولات «العالم» مثلاً، فوجدنا العالم متغيراً وممكناً

وموجوداً. وطلبنا موضوعات «الحادث»، فوجدنا كلَّ

متغيرٍ وبعض الممكن. وكذا طلبنا العالم مثلاً فإنه سلب

عن القديم. (برهان الدين)

[٤٧] قوله: «بواسطة» إذا كان الحمل نظرياً.

(عبد)

[٤٨] قوله: «أو بغير واسطة» كما إذا كان الحمل

بدسياً. (عبد)

[٣٦] قوله: «بعد تهذيب الأخلاق» أي أخلاق

الفكر.

[٣٧] قوله: «أنه ينبغي» قد كان سابقاً يعلمون

الصبيان أولاً علم الهندسة ويهذبون أخلاقهم بعلم

تهذيب الأخلاق ثم يعلمون المنطق. والآن المناسب

تعليم المنطق بعد تبني العلوم الأدبية كالنحو والصرف

لعدم إمكان قراءة كتب المنطق التي مدونة في اللغة

العربية بغير العلم بالنحو والصرف؛ وتعليم الهندسة

بعد المنطق. (عبد الحلي)

[٣٨] قوله: «من كون التداوين» في علم المنطق.

[٣٩] قوله: «فالأول» أي قسمة العلم.

[٤٠] قوله: «التعريفات» المعرفات.

[٤١] قوله: «وأخواه» من الاستقراء والتمثيل.



[١] بالجر عطف على قوله: «تعريف الإنسان»، أي علم العلم

يشتمل على تبين كيف أن تلك السعادة ...

[٢] كذا في المطبوع، ولعل الأولى أنها: «وهي متممة للعقل».

والمعنى واضح.

- وكلامه واضح وافٍ بالموضوع لا يحتاج إلى شرح وبيان

مراد.

ثمَّ انظر إلى نسبة الطَّرفين إلى الموضوعات والمحمولات، فإنَّ وجدتَ من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوعٌ لمحموله فقد حَصَلَت^(١) المطلوب من الشَّكل الأوَّل؛ أو ما^(٢) هو محمولٌ على محموله، فمن الشَّكل الثاني؛ أو من موضوعات موضوعه ما هو موضوعٌ لمحموله فَمِن الشَّكل الثالث؛ أو محمولٌ لمحموله فَمِن الشَّكل الرَّابع. كلُّ ذلك بعدَ اعتبار الشرائط بحسب الكميَّة والكيفيَّة. كذا في «شرح المطالع»^(٣).

وقد عبَّر المصنَّف عن هذا المعنى بقوله: «أعني التَّكثير» أي تكثير المقدمات آخذاً^(٤) «من فوق» أي من النتيجة، لأنَّها^(٥) المقصد الأعلى^(٦) بالنسبة إلى الدليل.

قوله: «والتَّحليل» في «شرح المطالع»: كثيرٌ ما يُورَد في العلوم قياساتٌ مُنتِجةٌ للمطالب لا على الهيئات المنطقيَّة^(٧) لتساهل المركَّب، اعتماداً على الفطن العالم بالقواعد^(٨).

فإن أردتَ أن تعرف أنَّه على أيِّ شكل من الأشكال فعليك^(٩) بالتَّحليل، وهو عكس التَّركيب^(١٠). حَصَلَ المطلوب^(١١). وانظر إلى القياس المُنتِج له، فإنَّ كان فيه مقدِّمة تُشارك المطلوب بكلاً جزأيه فالقياس استثنائيٌّ. وإن كانت مشاركةً للمطلوب بأحدِ جزأيه فالقياس اقترائيٌّ. ثمَّ انظر إلى طَرَفِي المطلوب ليتميَّز عندك الصُّغرى عن الكُبرى، لأنَّ ذلك الجزء^(١٢) إن كان^(١٣) محكوماً عليه في المطلوب فهي الصُّغرى، أو محكوماً به فيه فهي الكبرى.



(١) في الطبقات الهندية: «حَصَلَ المطلوب». وفي الراغب والإيرانية ونحفة: «حَصَلَت المطلوب» وهو الأوَّل لزيادة مناسبه مع قوله آنفاً «إذا أردتَ تحصيلَ إلخ».

(٢) شرح المطالع ٣/ ٤٤٥ وفيه زيادة في آخره هكذا: «بحسب الكميَّة والكيفيَّة والجهة». وكأنَّ الشارح لما لم يعرِّض لتنازع الاختلاطات في القياس ترك ذكره هنا أيضاً.

(٣) في غير الهندية: «الأقصى».

(٤) كذا في راغب وإيرانية، والطبعة الإيرانية. وفي الباقية: «الترتيب». و«التَّركيب» أولى، لأنَّه عكس التَّقسيم الذي سمَّاه بـ «تَّركيب القياس».

(٥) في النسخ الخطية كلها والطبعة الإيرانية: «حَصَلَ المطلوب»، وانظر. وفي الطبقات الهندية كلها: «حتى يحصل المطلوب، فانظر». والراجع ما في النسخ المخطوطة وهو الموافق للمطبوع من شرح المطالع.

(٦) كذا في شرح المطالع وفي النسخ المخطوطة كلها والطبعة الإيرانية. وفي الطبقات الهندية: «فذلك المشارِكُ إمَّا الجزء الذي يكون محكوماً عليه». والأوَّل أولى رواية. كما هو ظاهر - ودراية، لأنَّ هذا الكلام يبيِّن علَّة الكلام السابق - وهو قوله: «ثم انظر إلى طرفي المطلوب إلخ» - وليس متفرعاً عليه.



خاتمة: الرؤوس الشمانية



نذهيب التهذيب



[٤٩] قوله: «ما» عطف على قوله: «ما هو

[٥١] قوله: «لأنَّها المقصد الأعلى» فهي فوق

الدليل.

موضوع».

[٥٢] قوله: «لا على الهيئات المنطقية» وهي

[٥٠] قوله: «أخذاً من فوق إلخ» وفي بعض

الأشكال الأربعة (عبد)

الشروح: «التقسيم هو الكثير من فوق أي من أعم إلى

[٥٣] قوله: «بالقواعد» المنطقية.

أخص كما في تقسيم الكلّي إلى الجزئيات» انتهى. والحق

[٥٤] قوله: «فعلبك» اسم فعل بمعنى الزم.

ما قاله الشارح كما لا يخفى على من له ذهن سليم. (إس)

[٥٥] قوله: «فذلك المشارك» أي المقدّمة المشاركة

فيه.



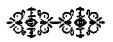
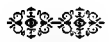
ثم ضُمَّ الجزء الآخر من المطلوب إلى الجزء الآخر من تلك المقدمة، فإن تألفا على أحد التأليفات الأربع، فما انضمَّ إلى جزئي^(١) المطلوب هو الحدُّ الأوسط، ويتميز الشكل المنتج. وإن لم يتألفا كان القياس مركباً^[٥٦]، فاعمل بكل واحد منهما العمل المذكور^[٥٧]، أي ضَعَّ الجزء الآخر من المطلوب والجزء الآخر من المقدمة كما وضعتَ طَرَقِي المطلوب في التقسيم، فلا بُدَّ أن يكون لكل واحد منهما نسبة إلى شيءٍ ممَّا في القياس، وإلا لم يكن القياس مُتَجَا^[٥٨] للمطلوب. فإن وجدتَ حدًّا مشتركاً بينهما فقد تمَّ القياس، وتبيَّن لك^(٢) المقدمات والأشكال والنتيجة^(٣).

فقوله: «وهو عكسه» أي تكثير المقدمات إلى فوق، وهو النتيجة^[٥٩] كما مرَّ وجهه.

قوله: «والتحديد أي فعل الحدِّ» يعني أن المراد بالتحديد بيان أخذ الحدود^[٦٠]. وكأنَّ المراد^[٦١] المعروف^[٦٢] مطلقاً، والذاتيات^[٦٣] للأشياء^(٤). وذلك بأن يقال: إذا أردتَ تعريفَ شيءٍ فلا بُدَّ أن تضع^[٦٤] ذلك الشيءَ وتطلبَ جميع ما هو أعمُّ منه، وتحمِلَ عليه بواسطة^[٦٥] أو بغيرها^[٦٦]، وتميِّز^[٦٧] الذاتيات عن العرَضيات، بأن تُعَدَّ^[٦٨] ما هو يبيِّن الثبوت له وما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاعاً نفس الماهية ذاتياً^[٦٩]، وما ليس كذلك عَرَضِيًّا.



- (١) في الطبقات الهندية: «جزء المطلوب». والصواب «جزئي المطلوب» بصيغة التثنية رواية ودراية، فهو الميث في أكثر النسخ الخطية الموافقة لما في شرح الطوالع. والحد الأوسط يجب أن يكون متضمناً إلى جزئي المطلوب أي الأصغر والأكثر.
- (٢) في الهندية: «تلك». وفي أكثر النسخ الخطية والتحفة: «لك». وهو الأظهر، وموافق لما في شرح المطالع أيضاً.
- (٣) شرح المطالع ٤٤٦/٣ - ٤٤٧.
- (٤) في غير الهندية: «أخذ الحدِّ».
- (٥) قوله: «والذاتيات للأشياء» ساقط عن راغب ونور والطبعة الإيرانية، وفي الإيرانية والطبعة الهندية الهندية: «وبالذاتيات». والمدرج هو المذكور في الطبعة الهندية والتحفة. وتوجيهه لا يخلو عن بُعدٍ كما لا يخفى من النظر في حاشية ٦٣ من تذهيب التهذيب، فالعبارة بدونه أولى. والله أعلم.



[٦٨] قوله: «بأن تعدّ» فإنّ كون الشيء بيّن الثبوت

لأمر علامة الذاتيّ، وكذا ما يلزم من ارتفاعه ارتفاعه. (عبد)

[٦٩] قوله: «ذاتيّاً» حاصل الفرق أنّ ما يصدّق

على الشيء إمّا أن يكون ضروريّ الثبوت له بحيث لا يحتاج إلى ثبوته إلى جعل الجاعل، بل يستحيل تخلّل الجعل فهو ذاتيّ له. وما يصدّق على الشيء ويكون ثبوته له محتاجاً إلى الجاعل فهو عرضيّ؛ فإنّ شأن الذاتيات كونها ضروريّة الثبوت، وشأن العرضيات كونها ممكنة الثبوت.

وكذا يمكن الامتياز بينها بأنّ ما يصدّق على الشيء لا يخلو إمّا أن يكون بحيث يلزم من ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية خارجاً وذهناً، [ولحاطاً أو لا^(١)]، الأوّل ذاتيّ، والثاني عرضيّ؛ فشأن الذاتيّ عدم الانفكاك عن الماهية في أيّ مرتبة فرضت، بخلاف العرضيّ، فإنّه في العوارض الغير اللازمة ظاهراً، وأمّا في اللازمة فأيضاً ظاهراً إذا كانت لوازم الوجود الخارجي أو الذهنيّ فقط لانفكاك الأوّل في الذهن والثاني في الخارج، كالإحراق فإنّه لازم للوجود الخارجي للنار ومنفكّ عنه في الذهن، وكالكليّة فإنّه لازم للوجود الذهنيّ لماهية الإنسان ومنفكّ عنها في الخارج. وأمّا لوازم الماهية وإن كان يلزم ارتفاع الماهية من رفعها خارجاً وذهناً لكنّ لا يلزم من ارتفاعها في اللحاظ ارتفاع نفس الماهية، كيف وإذا لوحظت في مرتبة لا بشرط شيء فلحاط الذاتيات يكون داخليّاً في لحاظها وأمّا العوارض فكلّها مرتفعة عنها^(٢). (إس)

(١) ساقط عن الطبيعيّين، ولا بدّ منه لاستقامة المعنى. وسقط عن التحفة «أو لا».

(٢) كلام المحتشّي هنا كلام حسن، فعليك به. وينبغي التنبّه هنا إلى أن الملا عبد الله اليزدي جعل ما هو بيّن الثبوت للشيء ذاتيّاً،

[٥٦] قوله: «مركبّاً» لا مفرداً.

[٥٧] قوله: «العمل المذكور» سابقاً.

[٥٨] قوله: «منتجاً» فلا يكون القياس قياساً.

[٥٩] قوله: «وهو النتيجة» وقد قال ذلك البعض

موافقاً لما قال أولاً: التحليل هو عكس التقسيم أي تكثير من الأخصّ إلى ما هو أعمّ منه كتحليل زيد إلى الإنسان، وتحليل الإنسان إلى الحيوان الناطق. (إس)

[٦٠] قوله: «بيان أخذ الحدود» أي بيان طريق

أخذ حدود الأشياء. (عبد)

[٦١] قوله: «وكأنّ المراد» أي كأنّ المراد من

التحديد - حينّ كون المراد من التحديد فعل الحدّ - المعروف مطلقاً، سواء كان حداً تاماً أو ناقصاً أو رسماً تاماً أو ناقصاً. (عبد)

[٦٢] قوله: «المراد المعروف» لا المصطلح.

[٦٣] قوله: «والذاتيات» عطف على قوله:

«الحدود» أي طريق أخذ حدود الأشياء، وبيان طريق أخذ الذاتيات للأشياء. (عبد)

[٦٤] قوله: «أن تضع ذلك الشيء» أي تجعل ذلك

الشيء موضوعاً. (عبد)

[٦٥] قوله: «بواسطة» كحمل الجوهر والجسم

المطلق والجسم النامي على الإنسان بواسطة حمل الحيوان عليه. (عبد)

[٦٦] قوله: «أو غيرها» كحمل الحيوان على

الإنسان والناطق عليه.

والأولى أن يُراد بالواسطة أو بغير الوساطة الحمل

بطريق الفكر والنظر وبدونه. (عبد)

[٦٧] قوله: «وتميّز» يظهر من هذا أنّ التحديد

الحقيقيّ بالأشياء ليس بعسير. والمشهور أنّه عسير. (إس)

وتطلب^[٧٠] جميع ما هو مساوٍ له. فيتميّز عندك الجنس من العَرَض العام، والفصل من الخاصّة. ثمّ تركّب أيّ قسم شئت من أقسام المعرّف بعد اعتبار الشرائط المذكورة في باب المعرّف^[٧١].

قوله: «والبرهان أيّ الطريق إلى الوقوف على الحقّ» أيّ اليقين إن كان المطلوب علماً نظرياً، وإلى الوقوف عليه والعمل به إن كان علماً عملياً؛ كما يقال^[٧٢]: إذا أردت الوصول إلى اليقين فلا بدّ^[٧٣] أن تستعمل في الدليل - بعد محافظة شرائط صحّة الصورة - إمّا الصّوريات السّت، أو ما يحصل منها بصورة صحيحة وهيئة مُنتجة، وتُبالغ^[٧٤] في التفحص عن ذلك^[٧٥]، حتى لا تشبه^[٧٦] بالمشهورات أو المسلّمات أو المشبّهات. ولا تُذعن^[٧٧] لشيء بمجرد حسن الظنّ به أو بمن تسمع منه، حتى لا تقع في مضيق الخطابة، ولا ترتبط برنقة التقليد.

قوله: «وهذا بالمقاصد أشبه^[٧٨]» أيّ الأمر الثامن أشبه بمقاصد الفنّ منه بمقدّماته^[٧٩]؛ ولذا ترى المتأخّرين كصاحب «المطالع» يُوردون ما سوى التّحديد في مباحث الحجّة ولو احيى القياس. وأمّا التّحديد فشأنه أن يُذكر في مباحث المعرّف.

وقيل^[٨٠]: هذا إشارة إلى العمل. وكونه أشبه بالمقصود ظاهرٌ. بل المقصود^[٨١] من العلم العمل. جعلنا الله وإياكم من الرّاسخين في الأمرين^[٨٢]. ورزقنا بفضلِهِ وجُوده سعادة الدّارين، بحقّ نبيّه محمّد ﷺ خير البريّة أجمعين، وعترته الطّاهرين. إنّه خيرٌ موفّق ومُعِين.

شروح الضابطة

مقدمة

١ - شرح الفاضل الميرزا جان الباغنوي

٢ - شرح الشارح الفاضل ملا عبد الله اليزدي

٣ - شرح العلامة بحر العلوم اللكنوي

٤ - شرح المفتي سعد الله المراد آبادي

٥ - شرح الفاضل عبد الحلیم اللکنوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.
وبعد، فمبحث ضابطة الأشكال الأربعة من كتاب تهذيب المنطق للعلامة التفتازاني من أصعب مواضع تهذيب المنطق، وقد أبدع فيه العلامة التفتازاني حيث لخص فيها شروط جميع الأشكال الأربعة كلها. وقد اعتنى بها العلماء قديماً وحديثاً، وصنفوا في شرحها رسائل مستقلة، وهذه ما وقعت على أسمائها في ثنايا كتب التراجم:

- ١ - شرح ضابطة التهذيب للشيخ الفاضل الميرزا حبيب الله الباغنوي الشيرازي المتوفى سنة ٩٩٣ هـ.
- ٢ - شرح ضابطة التهذيب للشارح الفاضل الملا عبد الله بن شهاب البهابادي اليزدي^(١).
- ٣ - شرح ضابطة التهذيب للشيخ الفاضل محمد قائم بن شاه مير بن محمد سعيد بن أبي العباس الإله آبادي المدرس المشهور. من رجال القرن الثاني عشر^(٢). وله حاشية على شرح التهذيب الجلالى أيضاً، وقد ذكرناه في حواشيه.
- ٤ - شرح ضابطة التهذيب الإمام العالم الكبير ملك العلماء العلامة بحر العلوم عبد العلي ابن نظام الدين بن قطب الدين بن عبد الحليم الأنصاري السهالوي اللكنوي المتوفى سنة ١٢٢٥ هـ^(٣).
- ٥ - شرح ضابطة التهذيب للشيخ الفاضل أمين الله بن محمد أكبر بن أحمد بن يعقوب الأنصاري اللكنوي. توفي سنة ١٢٥٣ هـ^(٤).
- ٦ - سراج التحقيق في شرح ضابطة التهذيب للشيخ الفاضل أولاد أحمد بن آل أحمد بن المفتي نظر محمد الحسيني النقوي السهمواني المتوفى سنة ١٢٥٣ هـ. صنفه لصنوه سراج أحمد^(٥).

(١) الذريعة ٥٤ / ٦.

(٢) نزعة الخواطر ٣٥٤ / ٦.

(٣) الثقافة الإسلامية في الهند للشيخ عبد الحي الحسيني اللكنوي ص ٢٥٧.

(٤) نزعة الخواطر ٩٧ / ٧.

(٥) نزعة الخواطر ١٠٢ / ٧.

٧- شرح ضابطة التهذيب المسمى بالبيان العجيب في شيخ ضابطة التهذيب للشيخ عبد الحليم بن أمين الله اللكنوي المتوفى سنة ١٢٨٥ هـ^(١).

٨- شرح ضابطة التهذيب للشيخ الفاضل الكبير المفتي سعد الله بن نظام الدين الحنفي المراد آبادي المتوفى سنة ١٢٩٤ هـ^(٢).

٩- شرح ضابطة التهذيب المسمى بغاية التقريب للشيخ المفتي سلطان حسن بن أحمد حسن العثماني البريلوي المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ، شرح حافل، تعقب فيه المفتي سعد الله المراد آبادي والشيخ عبد الحليم اللكنوي وعلى غيرهما^(٣).

١٠- شرح ضابطة التهذيب للمولوي عالم علي بن كافية علي المراد آبادي^(٤).

وقد حصلت على خمسة من الشروح المذكورة وهي: شرح الفاضل الباغوي، والملا عبد الله اليزدي، والعلامة بحر العلوم اللكنوي، والفاضل عبد الحليم اللكنوي، والمفتي سعد الله المراد آبادي.

والفاضل الباغوي هو أول من شرح الضابطة من بين هؤلاء، وقد أورد فيه إيرادات على الماتن العلامة، وقد أجاب عنها غير واحد من جاء بعده وستجد تفاصيل أجوبتهم في رسائلهم إن شاء الله تعالى.

النسخ المعتمدة:

شرح ضابطة الملا عبد الله اليزدي حصلت على ثلاث نسخ مخطوطة:

١ - نسخة محفوظة بمكتبة آستان قدس رضوي برقم ١٧٨

٢ - نسخة محفوظة بمجلس شواري إسلامي برقم IR - ٢٢٠٨٩.

٣ - نسخة محفوظة بمجلس شواري إسلامي برقم IR ١٠ - ٣٠٨٦٥.

وشرح ضابطة الميرزا الباغوي والعلامة بحر العلوم والمفتي سعد الله والفاضل عبد الحليم اللكنوي، الأربعة كلها كانت ذيل الطبعة الهندية سنة ١٣٠٠ هـ من ملا عبد الله اليزدي. والنسخة المخطوطة لشرح بحر العلوم المحفوظة بجامعة هارفارد.



(١) نزهة الخواطر ٢٧٦/٧.

(٢) نزهة الخواطر ٢٢٢/٧.

(٣) نزهة الخواطر ٢٢٦/٧.

(٤) الثقافة الإسلامية في الهند للشيخ عبد الحي الحسيني اللكنوي ص ٢٥٧

شرح ضابطة الميرزا جان الباغوي

(وضابطة شرائط الأربعة أنه لا بُدَّ إمّا من عموم موضوعيّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل، أو حمليه على الأكبر؛ وإمّا من عموم موضوعيّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف، مع منافاة نسبية وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر).

هذا ممّا تفرّد به المصنّف الإمام، ولم يأت بمثله أحد من الأئمة المعتمدين، ولم نجد في أسفار المحصّلين. والأفاضل عن تشرّجه مَعْروضون، وعن تخريج فرائده ناكسون. وأنا أخرج أسرارَه، وأرفع أستاذه بها عليه وما فيه وما له، فأقول:

قوله: «إمّا من عموم موضوعيّة الأوسط، مع ملاقاته للأصغر بالفعل، أو حمليه على الأكبر» يُشير إلى شروط الشّكل الأوّل والثالث بجمعها كمّاً وكيفاً وجهةً، وإلى بعض شروط الرابع، أعني إيجاب المقدّمتين معاً مع كليّة الصّغرى.

وقوله: «إمّا من عموم موضوعيّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف، مع منافاة نسبية وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر» يُستنبطُ منه شروطُ الشّكل الثاني، والبعض الآخر من شروط الرابع، أعني اختلاف المقدّمتين بالإيجاب والسلب مع كليّة إحداهما.

أمّا بيان الأوّل فهو أنّه قد عُلِمَ ممّا سبق أنّه يُشترط في الشّكل الأوّل إيجاب الصّغرى مع فعليّتها وكليّة الكبرى. فأشار إلى الأوّل - أعني إيجاب الصّغرى مع فعليّتها - بقوله: «مع ملاقاته للأصغر بالفعل» أي لا بُدَّ أن يلاقِيَ الأوسط مع الأصغر ملاقاتاً إيجابية فعليّة. وهو عيْنُ اشتراط إيجاب الصّغرى مع فعليّتها.

ولقائل أن يقول: إنّ الملاقاته هي ارتباط النسبة الحكميّة التي هي مَوْرِدُ الإيجاب والسلب كليهما، لا الحكمُ الإيجابيُّ فقط كما فهمت، إلا أن يُقال: هذا مبنيٌّ على العرف العامّ. وهو يُفهم منه الإيجاب فقط، فتأمّل.

وأشار إلى الثاني - أعني كليّة الكبرى - بقوله: «عموم موضوعيّة الأوسط»، أي لا بُدَّ من كليّة موضوعيّة الأوسط. وهو عيْنُ كليّة الكبرى، لأنّه قد عُلِمَ أنّ الأوسط لم يُجعل موضوعاً في الشّكل الأوّل إلا في الكبرى.

ولقائل أن يقول: يلزم من ذلك أن يكون المراد بالعموم كليّة القضية. وهذا اصطلاحٌ غريبٌ في هذا الفنّ، فإنّ العموم لا يُستعمل بهذا المعنى بالكليّة.

وأيضاً لقائل أن يقول: المتبادر من هذه العبارة أنه لا بُدَّ من أن يكون الأوسط نفسه كلياً إن كان موضوعاً، لا أن تكون المقدمة التي يكون الأوسط فيها موضوعاً كليّةً. وهذا هو الشرط الثاني.

فإن قلت: أراد المصنّف أن يعدّ الشروط مختصراً بوجهٍ مَوْجَزٍ.

قلت: الاختصار والإيجاز إلى هذه الغاية خروجٌ عن القانون.

فهذا بيان شرط الشكل الأوّل.

وأما الشكل الثّالثُ فقد علّم أنّه يشترط فيه إيجاب الصّغرى مع فعليّتها كالشكل الأوّل، وكليّة إحداهما من الصّغرى أو الكبرى. فأشار إلى الأوّل بقوله: «مع ملاقاته للأصغر بالفعل» أيضاً أي لا بُدَّ من ملاقاته الأوسط للأصغر في هذا الشكل ملاقاتاً إيجابيّةً فعليّةً كما قرّرنا. ولكن يجب أن يُعلّم أنّ الملاقات بين الأوسط والأصغر في الشكل الأوّل إنّما يكون بجعل الأوسط محمولاً بالإيجاب بالفعل للأصغر، وفي الثّالث بجعله موضوعاً والأصغر محمولاً بالإيجاب بالفعل؛ ولهذا اختار لفظ «الملاقات» الشاملة للصّورتين، فإنّ ملاقات الأوسط للأصغر أعمّ من أن يكون محمولاً أو موضوعاً؛ بخلاف ما لو قال: «مع إيجابه للأصغر» مثلاً، فإنّه لا يُستفاد منه حيثلُ شرط الشكل الثّالث.

وأشار إلى الثّاني - وهي كليّة إحدى المقدّمتين - بقوله: «من عموم موضوعيّة الأوسط» أي لا بُدَّ من كليّة موضوعيّة الأوسط؛ ولا شكّ أنّه موضوعٌ للأصغر والأكبر معاً في هذا الشكل.

ولقائل أن يقول: إنّ كليّة إحداهما شرطٌ. والمفهوم من هذه العبارة أنّ كليّتهما معاً شرطٌ؛ فبينهما تنافٍ.

وأما الشكل الرابع فيُشترط فيه إيجاب المقدّمتين مع كليّة الصّغرى، واختلافهما مع كليّة إحداهما. فأشار بقوله: «من عموم موضوعيّة الأوسط» إلى كليّة الصّغرى أو اختلافهما مع كليّة إحداهما. فأشار بقوله: «من عموم موضوعيّة الأوسط» إلى كليّة الصّغرى، لأنّ الأوسط موضوعٌ في صغرى هذا الشكل؛ وبقوله: «مع ملاقاته للأصغر بالفعل، أو حمليه على الأكبر» إلى إيجاب المقدّمتين، فإنّ إيجاب الصّغرى يُفهم من قوله: «مع ملاقاته للأصغر بالفعل» كما عرفت، وإيجاب الكبرى من قوله: «أو حمليه على الأكبر». وهو عطفٌ على قوله: «مع ملاقاته»؛ فيكون معناه أنّه لا بُدَّ من عموم موضوعيّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر، أو مع حمليه الأوسط على الأكبر.

ولقائل أن يقول: لو جاء بالواو الواصلة بدلاً «أو» الفاصلة وقال: «وحمليه على الأكبر» لكان صواباً، لأنّه يُفهم من عبارة المصنّف أنّ إيجاب إحدى المقدّمتين فقط شرطٌ، وليس كذلك، لأنّ إيجابهما معاً شرطٌ، لا إيجاب إحداهما فقط.

وأيضاً لقائل أن يقول: لو قال: «وإثباته للأكبر» لكان أولى، إذ الحمل عند المنطقيين أعم من أن يكون إيجاباً أو سلباً، فلا يُفقد المخصوص المقصود، وهو الإيجاب فقط، بخلاف الإثبات فإنه الإيجاب فقط.

وأيضاً لقائل أن يقول: لفظ «بالفعل» زائد، إذ لا دخل له في الشكل الرابع، فإن الإيجاب بالفعل لا يُشترط مع الشكل الرابع أصلاً، بل الإيجاب فقط شرط فيه.

أمّا بيان الثاني، هو أنه قد عُلِم من قبل أنه لا بُدَّ في الشكل الثاني من اختلاف المقدّمتين في الكيف وكميّة الكبرى. وهذا الشرط بحسب الكميّة والكيفيّة. وقد مرَّ أن الأوسط فيه محمول الطرفين معاً لموضوع، وهو الأصغر والأكبر. فأشار إلى كليّة الكبرى بقوله: «لا بُدَّ من عموم موضوعيّة الأكبر»، فإن الأكبر موضوع في كبرى هذا الشكل. وبه أيضاً أشار إلى بعض آخر من شروط الشكل الرابع، أعني كليّة إحداها على تقدير اختلاف المقدّمتين، فإن الأكبر موضوع في كبرى هذا الشكل أيضاً، فأشار به إلى كليّة الكبرى أيضاً.

ولقائل أن يقول: الشرط كليّة إحداها، لا كليّة الكبرى فقط، إلا أن يُقال: أشار إلى كليّة الصغرى أيضاً في الشكل الرابع بقوله من قبل، وهو قوله: «عموم موضوعية الأوسط». وأشار إلى اعتبار كليّة الإحدى من كليّتيهما بلفظة «أمّا». ولكن جرت بأن هذا الأسلوب بهذه الإفادة خروج عن القانون.

وأشار إلى الاختلاف المعتبر في الشكل الثاني والرابع بقوله: «مع الاختلاف في الكيف»، وقوله: «مع منافاة نسبة وصف إلخ».

وبه أشار إلى شرط الشكل الثاني بحسب الجهة.

وبيّنه أنه اشترط فيه أمران، كلٌّ منهما أحد الأمرين كما مرَّ:

الأوّل: صدق الدوام على الصغرى بأن تكون ضروريّة أو دائمة؛ أو كون الكبرى من القضايا الستّ المنعكسة السوالب.

والثاني: عدم استعمال الممكنة إلا مع الضروريّة، أو مع الكبريين المشروطتين.

فنقول: إذا كانت الصغرى إحدى الدائمّتين، فالكبرى إحدى القضايا المعتبرة في الموجهات الثلاث عشرة، ومن جملتها الممكنة، ويُشترط أنّها لا تُستعمل إلا مع الضروريّة المطلقة. ولا شك أن الممكنة الموجبة أو السالبة منافية للضروريّة المطلقة الموجبة أو السالبة.

ونقول أيضاً: إذا كانت الصغرى غير الدائميتين، بل تكون من القضايا الإحدى عشر الباقية، فلا بُدَّ من أن تكون الكبرى من القضايا الست المذكورة، ومن جملة القضايا الباقية الممكنة.

فإذا استعملت مع الكبرى الضرورية، أو مع المشروطتين، بناءً على الشرط الثاني لتحقق المنافاة أيضاً. فقله: «مع منفاة نسبة وصف الأوسط إلخ» إشارة إلى ما ذكرنا.

ولكن لقائل أن يقول: قوله: «مع منفاة إلخ» كلي عام، فالمعنى أنه لا بُدَّ مع منفاة النسبة مطلقاً في جميع الصور. وحيث لا يستقيم، لأنَّ من صورها أن تكون الصغرى ضرورية والكبرى أيضاً ضرورية، ولا منفاة بينهما من حيث الجهة، إلا أن يُقال: إنَّ الصغرى والكبرى في هذا الشكل مختلفتان في الكيف، ولا شك أنَّ بين الضرورية الموجبة والسالبة منفاة.

لكن بقي شيء، وهو أنه لا منفاة بينهما من حيث الجهة، ضرورة أنَّ الضرورة جهة واحدة. وكلامنا إنَّها هو في الجهة فقط؛ إلا أن يدعى أنَّ هذا مبنيٌّ على العُرف، أو يقال: العبارة مُطلقة لا مستغرقة. وفيه تأمل.

فإن قلت: يمكن أن يكون معنى قوله: «مع منفاة نسبة إلخ» أنه لا بُدَّ أن تكون الكبرى منفاة للصغرى بالإيجاب والسلب، وفي بعض الصورة بالجهة أيضاً.

قلت: فيه قصورٌ عظيم، إذ يلزم من ذلك أن يُصرَّح باختلاف المقدَّمتين في الكيف مرَّتين. وأيضاً حل هذا اللفظ على هذا المعنى مستبعدٌ جداً.

وبالجملة فالشرط الثاني هو عدم استعمال الممكنة إلا مع الضرورية أو مع الكبريين المشروطتين. فيُستنبط منه بلا كلفة، لأنَّ الممكنة منافيةٌ ومناقضةٌ للضرورة المطلقة والمشروطتين، كما تقرَّر في بحث التناقض. فنسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر منافيةٌ لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر، ومناقضةٌ له.

فإن قلت: لم قال: «مع منفاة» ولم يقل: «مع مناقضة»؟

قلت: لأنَّ الممكنة ليست نقيض المشروطتين في الاصطلاح، فإنَّ نقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة. ونقيض المشروطة الخاصة إمَّا الحينية الممكنة المخالفة، وإمَّا الدائمة الموافقة، بل نقيض الضرورية المطلقة فقط، على ما مرَّ في باب التناقض، مع أنَّها منافيةٌ للمشروطتين، ومستحيلةٌ للاجتماع معها. فأتى بلفظ «المنافاة» ليشمل الجميع، سواءً كان معها التناقض المصطلح أيضاً كما في الممكنة مع الضرورية، أو لم تكن كما في غيرها.

وأما الشرط الأول، وهو دوام الصغرى أو انعكاس مالبة الكبرى فاستنباطه عنه غير مشكل، فليتأمل لينكشف لك حقيقة الحال. فإن خطر على قلبك شيء فانضم إليه.

ثم لقائل أن يقول: كان الواجب على المصنف أن يحذف لفظة «إمّا» من قوله: «إمّا من عموم موضوعية الأوسط»، ومن قوله: «إمّا من عموم موضوعية الأكبر»، لأنه بصدد بيان شروط الأشكال الأربعة معاً على ما يفهم من قوله: «وضابطة شرائط الأربعة». ولا شك أنه لا بُدَّ فيها من هذه الشروط بأجمعها لا ببعضها، فذكرها يكون حصر الإشارة إلى بعضها في الأربعة لا كلها، مثلاً إذا أردنا أن نجتمع شروط الصلاة والزكاة والصوم والحج معاً فيجب أن نقول: «ضابطة شرائط الأربعة أنه لا بُدَّ فيها من الوضوء والنصاب وعدم الأكل والاستطاعة» بإيراد الواو الدالة على الجمع. فإن قلنا: «وضابطة شرائط الأربعة أنه لا بُدَّ فيها إمّا من الوضوء أو النصاب إلخ» بلفظة «إمّا» و «أو» لكان غلطاً قطعاً. نعم يجب أن يذكر لفظة «إمّا» و «أو» في عدّ شروط الشكل الثاني بحسب الجهة، وفي شروط الشكل الرابع لا غير، على ما قرّرنا من حيث عدّ الشروط مفصلاً، لكن لا بهذه الطريقة، كما لا يخفى.

فإن قلت: هذه قضية مانعة الخلو قد رُكبت من صادقتين، وهم يُوردون لفظي «إمّا» و «أو» فيها كقولهم: «زيد إمّا لا شجرٌ وإمّا لا حجرٌ» على ما وُشحت بها كتبهم.

قلت: هذه ليست قضية مانعة الخلو ليصح إيرادهما فيها، وتكونان دالّين على منع الخلو؛ كيف وهي ما حُكم فيها بمنع الخلو من الطرفين مع جواز اجتماعهما على ما مرّ في بحث القضايا. وما نحن فيه ليس كذلك، فإنه لا حُكم فيه بمنع الخلو أصلاً، ويجب فيه اجتماع هذه الشروط كلها، ضرورة أن المشروطة هي الأشكال الأربعة مأخوذة معاً.

وإذ قد عرفت ما مهّدناه لك مفصلاً، فاعلم أن حاصل معنى عبارة المصنف ومُجمل شرحها: أن الضابطة التي يندرج فيها جميع شرائط إنتاج الأشكال الأربعة بأسرها ويُستنبط بتمامها، ما عدا شرائط إنتاج الشكل الرابع بحسب الجهة، فإنه لما سكّت عنها في السابق لم يُشير إليها في الضابطة: أنه لا بُدَّ فيها:

[١] إمّا من كليّة مقدّمة يكون الأوسط فيها موضوعاً. وهي كبرى الشكل الأول، وصغرى الشكل الثالث، وكبراه معاً، وصغرى الشكل الرابع.

مع ملاقة الأوسط للأصغر بالفعل، كما في الشكل الأول، والشكل الثالث. أو مع حلّ الأوسط على الأكبر وإيجابه له، كما في الشكل الرابع.

[٢] وإمّا من كليّة مقدّمة يكون الأكبر فيها موضوعاً. وهي كبرى الشكل الثاني، والرابع.

مع الاختلاف في الكيف، إمّا مطلقاً كما في الشّكل الثاني، أو مع تقدير عدم إيجاب المقدّمتين مع كليّة الصّغرى، كما في الشّكل الرابع.

مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر، لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر. فقوله: «إلى وصف» متعلّق بقوله: «نسبة». وقوله: «لنسبته» متعلّق بقوله: «منافاة». وقوله: «إلى ذات الأصغر» متعلّق بقوله: «لنسبته».

وإنّما وصف المصنّف الأوسط والأكبر بالوصف، وقيد الأصغر بالذات، لأنّ الأصغر هو موضوع المطلوب، فلا يكون إلا الذات، بخلاف الأوسط والأكبر، فإنّهما وصفان، كما تحقّق في موضعه. هذا ما خطر ببالي في شرح هذه الضابطة من غير مراجعة إلى كتاب آخر. فإن فاض عليك شيء فلا يضرّ الإصلاح، فإنّه مشروط بإخوان الصّفاء، ومكارم أخلاق الوفاء.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح ضابطة ملا عبد الله اليزدي

حمداً لإله هو بالحمد حقيق. إذ أُرشدنا إلى رموز التوفيق. ما توفيقى بغيره في الآمال طُرّاً. وكفى الله وليّ التوفيق. نسألك اللهم هداية تُنجينا عن غياهب الظلام، ودراية تخلصنا عن مواقع الشكوك والأوهام، وأن يصليّ على ضابط شرائط صلاح الأنام، ومفيض ضوابط الفلاح من الأنام، محمد عليه الصّلاة والسلام، وعلى آله وعترته الغرّ الكرام.

وبعد؛ فيقول الواصل بفضل ربّه الهادي عبد الله بن قاضي البهابادي: لقد طال ما جال في خلدي، ودار في قلبي أن أحرّر ما يجده فكري الفاتر ويراه نظري القاصر في حلّ الضابطة المشهورة للعلامة المحقّق والنحرير المدقّق، أفضل المتقدّمين والمتأخّرين، أكمل العرفاء المتبحّرين، سعيد الحقّ والملة والدين مسعود التفنازيّ تغمّده الله برحمته وفيضه السبحانيّ، التي^(١) أعيت عن حلّ عقدة من عقدها أنظار الأفاضل، وتقاعدت في كشف بُدّة من بُدّها أقدام الأماثل. ما وطى القاصدون إليها طريقاً. فهُم في تيه غوائصها حيارى. وما وصل السالكون إلى مقاصدها فتاهوا في بیداء غوامضها كالخيارى في الصحارى. ونرى كثيرين ممن تصدّوا للشرح أصل الكتاب قاصرين عن إدراكها. قالوا^(٢) يخرج فصل الخطاب. وآخرين منهم لجمودهم على ما في شرح الرسالة^(٣) لم يجدوا إليها سبيلاً. ولم يصادفوا عليها دليلاً. فباعدوا عن شرحها وطرحوها غير متصدّين لتعديلها وجرحها^(٤)، حتى إنّي سمعتُ عن كثير من الأفاضل: إنّها مع اشتغالها على تمطّ جديد غير سديد^(٥)، ولذا لا يتفدّ فيه الذهن الحديد. ويهرب عنه الذكيّ والبلید. ويتعسّر انفهامه. ويتعذر إتمامه.

لكن كنتُ أجلو النظر في معانيها، والفكر في معاقدها ومبانيها. فوقفْتُ بتوفيق الله على حقيقة الحال. ووقعتُ من لدنه تعالى بالاطلاع على سريرة المقال. فتحققتُ أنّ الإشكال إنّما نشأ من سوء الفكر والإيهام. وإنّما جاء من قلة التدبّر. فإنّه كما قيل: درّة لم تُنقب، ومهرّة لم تُركب.

(١) صفة «الضابطة».

(٢) العبارة غير واضحة في النسختين. وكأنّ في أ: «فأتوا».

(٣) يعني بها شرح الرسالة الشمسية، إذ ليس فيها الضابطة.

(٤) من قوله: «لم يجدوا إليها دليلاً» حتى هنا ساقط من أ.

(٥) وفي أ: «غلط غير سديد» بزيادة «غلط».

فَعَطَفْتُ عَنَانَ النَّظَرِ نَحْوَ إِيضَاحِ مُشْكِلَاتِهِ. وَشَمَّرْتُ عَنْ سَاقِ الْجَدِّ لِلإِيضَاحِ عَنْ مُعْضَلَاتِهِ. وَقَدْ كَانَ حَوَادِثُ الزَّمَانِ تَطْرَحُنِي مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، وَتُقْضِي مِنْ أَمَدٍ إِلَى أَمَدٍ؛ إِلَى أَنْ شَرُفْتُ^(١) بِدَارِ الْمَلِكِ شِيرَازَ، دِينَمَتْ مَقْرُونَةً بِالْإِعْزَازِ، مَصُونَةً عَنِ الْأَعْوَارِ، لَشَرَفِ الْحُضُورِ فِي عَالِيِ مَجْلِسٍ مِنْ خَصَّةِ اللَّهِ تَعَالَى بِالنَّفْسِ الْقُدْسِيَّةِ، وَآتَاهَا مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدٌ مِنَ الْفَضَائِلِ الْإِنْسِيَّةِ. وَهُوَ أَسْتَاذُ الْوَرَى، وَأَفْضَلُ مِنَ وَطِئِ الثَّرَى، جَامِعُ السَّعْدَيْنِ، الْفَائِزُ فِي الْآفَاقِ، أَسَاسُ مَعَالِيهِ فَوْقَ الْفَرَقْدَيْنِ، قُدْوَةُ الْمُحَقِّقِينَ، وَأُسُوءَةُ الْمُدَقِّقِينَ. أَدَامَ اللَّهُ جَمَالَهُ، وَضَاعَفَ جَلَالَهُ، وَأَبْدَهُ إِلَى يَوْمِ الْمَوْعُودِ، وَأَيَّدَهُ بِالْمَقَامِ الْمَحْمُودِ.

وَبَعْدَ مَا كُنْتُ فِي خِدْمَتِهِ بَرَهَةً مِنَ الزَّمَانِ، وَاسْتَفَدْتُ مِنْ حَضْرَتِهِ طَرَفًا مِنَ الْعِلْمِ وَالْعِرْفَانِ، عَرَضْتُ عَلَيْهِ مَا كَانَ عَلَى بَالِي، وَمَنْعَنِي عَنْهُ سُوءُ حَالِي، مِنْ^(٢) حَلِّ جُلِّ هَذَا الْمَقَامِ، بَلْ كَشَفَ كُلَّ هَذَا الْكَلَامِ. فَصَرْتُ مَأْمُورًا مِنْ عِنْدِهِ بِتَحْرِيرِهِ وَتَقْرِيرِهِ، مُورِدًا إِيَّاهُ إِلَى عَرِصَةِ الْعَيَانِ بِأَبْلَغِ اللِّسَانِ وَأَحْسَنِ الْبَيَانِ. فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى اسْتِجْرَتُهُ. وَشَرَعْتُ فِيهِ مُقْرَأً بِالْعَجْزِ وَالْقُصُورِ، مُعْتَرِفًا بِالنَّقْصِ وَالْفَتُورِ، قَابِلًا مَا قَبِلَ تَصَدِّيًا لِفِعْلٍ غَيْرِ مُقَدُّورٍ لِأَجْلِ الْأَمْرِ. وَالْمَأْمُورِ مُعْذُورٍ. وَإِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى يَكُونُ مَقْبُولًا مَنْظُورًا بِعَيْنِ عَنَانِيتهِ، مَسْمُوعًا لِدُنْهُ بِسَمْعِ الْإِصْغَاءِ مِنْ بَدَايَتِهِ إِلَى نَهَائِهِ. وَمِنْ اللَّهِ الْهُدَايَةُ إِلَى سِوَاءِ السَّبِيلِ. وَهُوَ حَسْبِي وَنَعْمَ الْوَكِيلِ.

وَهَذِهِ الْمَجْلَةُ مَرْتَبَةٌ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَمَقْصِدَيْنِ: أَوَّلُهُمَا: فِي شَرْحِ الْكَلَامِ. وَثَانِيهِمَا: فِي نَقْلِ طَرَفٍ مِنْ كَلِمَاتِ الْأَعْلَامِ مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ النِّقْضِ وَالْإِبْرَامِ، وَالْهَدْمِ وَالْإِحْكَامِ.



(١) ب: «تَشَرَّفْتُ».

(٢) بَيَانٌ لـ «مَا» فِي قَوْلِهِ: «مَا كَانَ عَلَى بَالِي».

مقدمة

وَنُهِدَ مَا لَا بَدَّ مِنْهُ فِي حُلِّ الضَّابِطَةِ فَنَقُولُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ -:

يُشْتَرَطُ فِي إِنْتَاجِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ بِحَسَبِ الْكَمِّ وَالْكِيفِ إِيْجَابُ الصُّغْرَى وَكَلِيَّةُ الْكُبْرَى؛ وَبِحَسَبِ الْجِهَةِ فَعَلِيَّةُ الصُّغْرَى.

وَضَرْبُهُ النَّاتِجَةُ حَسَبِهَا يَقْتَضِيهِ ضَرْبُ الصُّغْرَيْنِ الْمَوْجِبَتَيْنِ الْكَلِيَّةِ الْجَزْئِيَّةِ فِي الْكُبْرَيْنِ الْكَلِيَّيْنِ الْمَوْجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ، أَرْبَعَةٌ.

وَفِي الشَّكْلِ الثَّانِي بِحَسَبِ الْكَمِّ وَالْكِيفِ اخْتِلَافُهُمَا فِي الْكِيفِ مَعَ كَلِيَّةِ الْكُبْرَى؛ وَبِحَسَبِ الْجِهَةِ إِمَّا كَوْنُ الصُّغْرَى ضَرْوِيَّةً أَوْ دَائِمَةً، أَوْ كَوْنُ الْكُبْرَى مِنَ الْقَضَايَا السُّتِّ الْمُنْعَكِسَةِ السَّوَالِبِ - أَعْنِي الدَّائِمَتَيْنِ وَالْعَامَّتَيْنِ وَالْخَاصَّتَيْنِ - وَإِمَّا كَوْنُ الصُّغْرَى الْمُمْكِنَةِ مَعَ الْكُبْرَى الضَّرْوِيَّةِ أَوْ الْمَشْرُوطَةِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، أَوْ كَوْنُ الْكُبْرَى الْمُمْكِنَةِ مَعَ الصُّغْرَى الضَّرْوِيَّةِ.

وَضَرْبُهُ النَّاتِجَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ ضَرْبِ الْكُبْرَى السَّالِبَةِ الْكَلِيَّةِ فِي الصُّغْرَيْنِ الْمَوْجِبَتَيْنِ الْكَلِيَّةِ وَالْجَزْئِيَّةِ، وَضَرْبِ الْكُبْرَى الْمَوْجِبَةِ الْكَلِيَّةِ فِي الصُّغْرَيْنِ السَّالِبَتَيْنِ الْكَلِيَّةِ وَالْجَزْئِيَّةِ أَيْضاً أَرْبَعَةٌ.

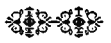
وَفِي الشَّكْلِ الثَّلَاثِ بِحَسَبِ الْكَمِّ وَالْكِيفِ إِيْجَابُ الصُّغْرَى وَكَلِيَّةُ إِحْدَاهُمَا؛ وَبِحَسَبِ الْجِهَةِ فَعَلِيَّةُ الصُّغْرَى.

وَضَرْبُهُ النَّاتِجَةُ سِتَّةٌ حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ الصُّغْرَى الْمَوْجِبَةِ الْكَلِيَّةِ فِي الْمَحْصُورَاتِ الْأَرْبَعِ، مِنْ ضَرْبِ الصُّغْرَى الْمَوْجِبَةِ الْجَزْئِيَّةِ فِي الْكَلِيَّتَيْنِ الْكُبْرَيْنِ الْمَوْجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ.

وَفِي الشَّكْلِ الرَّابِعِ بِحَسَبِ الْكَمِّ وَالْكِيفِ إِمَّا إِيْجَابِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ مَعَ كَلِيَّةِ الصُّغْرَى، وَيَحْصُلُ مِنْهُ ضَرْبَانِ؛ أَوْ اخْتِلَافُهُمَا فِي الْكِيفِ مَعَ كَلِيَّةِ إِحْدَاهُمَا، وَيَحْصُلُ مِنْهُ سِتَّةٌ حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ الصُّغْرَى الْمَوْجِبَةِ الْكَلِيَّةِ فِي السَّالِبَتَيْنِ الْكَلِيَّةِ وَالْجَزْئِيَّةِ، وَضَرْبِ الصُّغْرَى الْمَوْجِبَةِ الْجَزْئِيَّةِ فِي السَّالِبَةِ الْكَلِيَّةِ، وَضَرْبِ الصُّغْرَى السَّالِبَةِ الْكَلِيَّةِ فِي الْمَوْجِبَتَيْنِ الْكَلِيَّةِ وَالْجَزْئِيَّةِ، وَالسَّالِبَةِ الْجَزْئِيَّةِ فِي الْمَوْجِبَةِ الْكَلِيَّةِ.

فَالْمُنْتَجِجُ مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ ثَمَانِيَةٌ أَضْرِبُ:

- الأول: المَرْكَبُ مِنْ مَوْجِبَتَيْنِ كَلِيَّتَيْنِ.
- الثاني: المَرْكَبُ مِنْ مَوْجِبَةٍ كَلِيَّةٍ صُّغْرَى، وَمَوْجِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ كُبْرَى.



- الثالث: من سالية كلية وموجبة كلية.
- الرابع: من موجبة كلية وسالية كلية.
- الخامس: من موجبة جزئية وسالية كلية.
- والسادس: من سالية جزئية وموجبة كلية.
- السابع: من موجبة كلية وسالية جزئية.
- الثامن: من سالية كلية وموجبة جزئية.

وقد يُقرَّر شرائط الرَّابِع بحسب الكم والكيف بوجهٍ آخَر فيُقَال: يُشترط فيه:

- [١] إمَّا كَلِيَّةُ الصُّغْرَى مع إيجابها. ويحصل منه أربعةٌ أُضربُ حاصِلَةٌ من ضرب الصُّغْرَى الكَلِيَّةِ الموجبة في الكُبريات الأربع. وهي الضَّرْب الأوَّل والثاني والرابع السابع.
- [٢] أو مع إيجاب الكُبرى. يحصل منه أيضاً أربعةٌ حاصِلَةٌ من ضرب الصُّغْرَيْن الكَلِيَّتَيْنِ الموجبة والسالبة في الكبريين الموجبتين الكَلِيَّةِ والجزئية. وهي الأوَّل والثاني والثالث والثامن.
- فتكرَّر الضربان الأوَّل والثاني. فيحصل ستَّةُ أُضربٍ.

- [٣] وإمَّا كَلِيَّةُ الكُبرى مع اختلاف في الكيف. ويحصل منه أيضاً أربعةٌ حاصِلَةٌ من ضرب الكبرى الكَلِيَّةِ الموجبة في الصُّغْرَيْن السَّالِبَتَيْنِ الكَلِيَّةِ والجزئية. فهذه هي الضرب الثالث والرَّابِع والخامس والسادس.

فتكرَّر الثالث والرَّابِع. ويتحصل بعد الحذف والإسقاط الثمانية المُتَبَعَةُ المذكورة. فأتقن ذلك فإنَّه المناطُ في حلِّ جُلِّ الضَّابطة.

وأما بحسب الجهة فيُعْتَبَر فيه شرائط، لكن لما لم يتعرَّض المصنِّف لها لا في التفصيل ولا في الإجمال، فلا علينا لو تركناها.

وكذا إتيان نتائج تلك الضُّروب وإنتاجها، كتفصل ضروب الأشكال الباقية لما لم يتوقف المقصودُ عليه لا نتعرَّض له ونُعْرِض عنه إلى المقصِد.



المقصد الأول

في شرح الكلام وتوضيح المرام

قال المصنّف العلامة أسكنه دار المقام: (وضابطَةُ شرائطِ الأشكال الأربعة) أي القاعدةُ التي تتضمنُ جميعَ ما مرَّ من شرائطها (أنَّهُ لا بُدَّ) في إنتاجِ هذه الأشكال الأربعة من أحدِ الأمرين على سبيلِ منعِ الخلوِّ. يعني يجب أن لا يخلو شيءٌ ممَّا يُنتِج من أحدِ الأمرين:

(إِثْمَانٌ عَمُومٌ مُضَوِّعَةٌ الْأَوْسَطُ) أَي كَوْنِ الْأَوْسَطِ مُضَوِّعاً عَلَى سَبِيلِ الْعَمُومِ وَالِاسْتِغْرَاقِ وَالْكَلِيَّةِ، بِأَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْأَكْبَرِ أَوْ بِالْأَصْغَرِ مُسْتَوْعِباً لِّجَمِيعِ أَفْرَادِهِ.

ومَحْصَلُهُ أَنَّهُ لَا بَدَأَ إِلَّا مِنْ وَقْعِ قَضِيَّةٍ كَلِمِيَّةٍ مُوَضَّعُهَا الْأَوْسَطُ، وَإِنَّمَا مِنْ أَمْرِ آخَرَ سَيَجِيءُ.
وَذَلِكَ لَا يَسْتَدْعِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ قَضِيَّةٍ مُوَضَّعُهَا الْأَوْسَطُ كَلِمًا؛ حَتَّى يَرَدَّ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ
فِي الشَّكْلِ الثَّالِثِ، وَكَذَا الصُّغْرَى فِي بَعْضِ ضُرُوبِ الشَّكْلِ الرَّابِعِ كَالْخَامِسِ وَالسَّادِسِ جُزْئِيَّةً، مَعَ
كَوْنِ مُوَضَّعِهَا هُوَ الْأَوْسَطُ. فَتَدَبَّرْ.

ثمَّ عمومٌ موضوعيَّةٌ الأوسطُ إنَّها يوجب حصولَ الإنتاجِ إذا كان مع أحدِ الأمرين على سبيلِ منع الخلوِّ أيضاً:

إِنَّمَا (مع ملاقاته) أي الأوسط (للأصغر) أي اتحاده معه بأن يُحْمَلَ أحدهما على الآخر:

إمّا الأوسطُ على الأصغر، كما في جميع ضروب الشَّكل الأوَّل، فإنَّها مع اشتغالها على عموم موضوعية الأوسط - أعني كِلِيَّة الكُبْرَى - قد اعتُبر فيها إيجاب الصَّغْرى، أي ملاقاة الأوسط مع الأصغر وحمله عليه إيجاباً.

وإِذَا أَصْغُرَ عَلَى الْأَوْسَطِ، كَمَا فِي ضُرُوبِ الشَّكْلِ الثَّالِثِ، فَإِنَّهَا مَعَ اسْتِمَالِهَا عَلَى الْعُمُومِ الْمَذْكُورِ - أَعْنِي كَلِيَّةَ إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ - يُعْتَبَرُ مَعَهَا إِيجَابُ الصُّغَرَى أَيْضاً؛ وَكَمَا فِي الضَّرُوبِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالرَّابِعِ وَالسَّابِعِ مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ، فَإِنَّهَا مَعَ عُمُومِ مَوْضُوعِيَّةِ الْأَوْسَطِ فِيهَا - أَعْنِي كَلِيَّةَ صُغَرِيَّاتِهَا - قَدْ اعْتَبِرَ فِيهَا إِيجَابُ الصُّغَرَى، أَيْ مِلَاقَةَ الْأَصْغَرِ مَعَ الْأَوْسَطِ وَحُلَّهُ عَلَيْهِ إِيجَاباً.

وتلك الملاقاة- أي ملاقاته الأوسط مع الأصغر بأي وجه كان- ينبغي أن تكون (بالفعل) لا بالإمكان، لما علمت من شرائط الفعلية في صغرى الشكل الأول والثالث. وكذا اعتبر الفعلية في صغرى ضروب الرابع أيضاً، بل في مطلق مقدماتها.

قال المصنّف في شرح الرسالة: «يُشترط في الشّكل الرَّابِع أن لا يُستعمل الممكنة فيه أصلاً»^(١)، أي لا في الصّغرى ولا في الكُبرى.

أقول: فعلى هذا يكون في قوله: «بالفعل» إشارة استطراذية إلى اشتراط فعلية الصّغرى في الضروب الأربعة للرّابع، لكن المقصود بالإفادة اشتراطها في صغرى الشّكل الأوّل والثّالث، لئلا يلزم مزيّة الإجمال على التفصيل، فافهم.

(أو) يكون عموم موضوعية الأوسط مع (حملة) أي حمل الأوسط (على الأكبر) وثبوته له أو اتّحاده معه. فإنّ معنى الحمل هو ثبوت شيء لشيء، أو اتّحاده معه، على اختلاف العبارتين.

وأما سلب شيء عن شيء، أو سلب اتّحادهما، فليس من الحمل في شيء. وإنّما سُميت السالبة حمليّة لمسابتها مع الموجبة في الأطراف. نصّ عليه المحقّق الشّريف قدّس سرّه وغيره من المحقّقين.

وذلك كما في الضّربين الثّالث والثّامن من الشّكل الرَّابِع، فإنّه قد اعتُبر فيهما مع عموم موضوعية الأوسط - أي كلية الصّغرى - حمل الأوسط على الأكبر، أعني إيجاب الكبرى.

والحاصل أنّه يُشترط مع كلية الصّغرى في الشّكل الرَّابِع - إن كانت - [١] إمّا إيجاب الصّغرى كائنة ما كانت الكبرى. [٢] أو إيجاب الكُبرى موجبة كانت الصّغرى الكلية أو سالبة.

فيكون الانفصال على سبيل منع الخلو كما أشرنا إليه. فلا بأس باجتماع الأمرين في بعض الضروب كالأوّل والثّاني حيث اشتملا مع عموم موضوعية الأوسط - أي كلية الصّغرى - على إيجاب الصّغرى والكبرى كليهما. نعم مع انتفائهما جميعاً لا يتحقّق الإنتاج. اللهم إلا إذا كان داخلاً تحت الجزء الأخير من المنفصلة الكُبرى المدلول عليها بقوله: «إما، وإما».

والتفصيل أنّه يتصوّر من اختلاط الصّغرى الكلية الموجبة مع الكُبريات الأربع، أربع تأليفات؛ ومن تأليف الكُبرى الموجبة الكلية أو الجزئية مع الصّغرى الكلية الموجبة أو السالبة أربع اختلاطات، اثنان منها - وهما تأليف الموجبة الكلية مع الموجبة الكلية أو الجزئية - مشتركان بينهما. وهما الضّربان الأوّل والثّاني من الشّكل الرَّابِع. فيحصل ستّة ضروبٍ مُنتجة، بعضها تختصّ بأحد التّأليفين إمّا بالأوّل، وهو الرَّابِع والسّابع؛ وإمّا بالثّاني، وهو الثّالث والثّامن؛ وبعضها مشترك بينهما، وهو الأوّل والثّاني.

(١) انظر: شرح الرسالة الشمسية للعلامة الفتازاني (ص: ٣٤٩، طبعة دار النور المين)

فقد اندرج بهذا التقرير والتحريّر شرائط جميع ضروب الشّكل الأوّل والثّالث. وما سوى الضّرب الخامس والسادس من الشّكل الرّابع، تحت مقدّم المنفصلة الكبّرى، أعني قوله: «عموم موضوعية الأوسط» إلى قوله: «وإنّما».

وإنّما لم يندرج الخامس والسادس أيضاً تحتها لعدم اشتغالها على عموم موضوعية الأوسط، أعني كليّة الصّغرى - فيها، كما ستعلم إن شاء الله العليم أنّها مندرجتان تحت تالي المنفصلة المذكورة.

أقول: وقد علمت بما نبّهناك عليه من اندراج الضّربين الأوّلين من الرّابع تحت كلّ من جزئي المنفصلة الصّغرى - أعني قوله: «مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حمله على الأكبر» - أنّه يُمكن حمل عبارته على وجوه وجيهة يجعلها مشاراً إليهما بالجزء الأوّل أو الثاني أو كليهما. فتنبّه.

(وإنّما من عموم موضوعيّة الأكبر) أي كون الأكبر محكوماً عليه بالأوسط حكماً كلياً مستغنياً مستوعباً لجميع أفرادهِ.

ولكن لا يكفي مجرّد ذلك، بل ينبغي أن يكون ذلك (مع الاختلاف) أي اختلاف الصّغرى والكبرى (في الكيف). وهذا كما في الضّربين الخامس والسادس من الشّكل الرّابع. فإنّه قد اعتُبر فيهما مع كليّة الكبرى اختلاف المقدّمين بالكيف. وحيثُ قد تمت الإشارة إلى الشرائط المذكورة لإنتاج الشّكل الرّابع كالأوّل والثّالث.

وكما في جميع ضروب الشّكل الثّاني، فإنّه اشترط في إنتاجهِ - كما مرّ - كليّة الكبّرى مع الاختلاف في الكيف.

ولكن قد علمت أنّه يعتبر فيه مع هذين شرط آخر بحسب الجهة. وإليه يشير المصنّف بقوله: (مع منافاة نسبة وصف الأوسط) المحمول، ضرورة كونه منسوباً (إلى وصف الأكبر) الموضوع، ضرورة كونه منسوباً إليه (لنسيبته) أي نسبة وصف الأوسط المحمول أيضاً (إلى ذات الأصغر) الموضوع في الصّغرى، كما يدلّ عليه لفظ «الذّات» أيضاً.

يعني يشترط أن تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر الموجودة في الكبرى منافية بحسب الجهة، لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر المتحقّقة في الصّغرى، بحيث لا يمكن اجتماع النسبتين في الصّدق، لو اتّحد طرفاهما فرضاً. يعني لو اعتُبر النسبتان بين موضوع ومحمول بعينهما لما أمكن صدقهما معاً.

فالمراد بالمنافاة عدم إمكان الاجتماع كما هو المتبادر المتعارف.

[بيان دوران المنافاة مع شرطي الشكل الثاني وجوداً وعدمًا]

وأما بيان هذا الاشتراط وإرجاعه إلى ما مر من شرط الشكل الثاني بحسب الجهة، فقد عتوا فيه الشارحون أنفسهم بما لا يعينهم ولا يغنيهم. ولعمرك إنني ما وجدت في كلماتهم في هذا المطلب ما يشفي العليل أو يسقي الغليل. ولكن الله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل. فقد ظفرت بحمد الله بتحقيق المقام وفُزْتُ بمنته على حقيقة المرام بوجه وجيه. وها أنا أعرضه عليك فأقول:

بيان ذلك أنه قد اشترط في الشكل الثاني بحسب الجهة - كما عملته - أمران، كل منهما أحد الأمرين:

- الأول: [١] أن يكون الصغرى مما يصدق عليه الدوام الذاتي. يعني دائمة أو ضرورية. [٢] أو يكون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب.
 - الثاني: [١] أن يكون الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة. [٢] أو يكون الكبرى ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة، على تقدير كون الصغرى ممكنة.
- فنقول: كلما تحققت هذان الشرطان تحققت المنافاة المذكورة. وكلما لم يتحقق أحدهما لم يتحقق المنافاة.

[بيان دوران المنافاة مع الشرطين وجوداً]

أما الأول فلأنه إذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام، والكبرى أية قضية كانت من الموجهات الخمسة عشر، ما عدا الممكنة مطلقاً، فإن لها حكماً على حدة؛ فلا شك أنها حينئذ تكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام الإيجاب مثلاً، ولا أقل من أن تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بفعليّة السلب وإطلاقه العام، ضرورة أن المطلقة العامة أعم تلك الكبرى بأسرها. ولا خفاء في منافاة دوام الإيجاب وإطلاق السلب الذي هو محصل لا دوام الإيجاب، كما بين في باب التناقض. إذا تحققت المنافاة بين شيء وبين الأعم، فبيّن لزوم المنافاة بينه وبين الأخص أيضاً.

وكذا إذا كانت الكبرى مما ينعكس سالبته، والصغرى من أية قضية كانت إلا الممكنة - لما عرفت - إذ حينئذ تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر - الذي هو إمّا غير ذات موضوع الكبرى كما يتصور إذا كانت ضرورية أو دائمة، أو غيرها كما إذا كانت إحدى العامتين أو الخاصتين - بضرورة الإيجاب - مثلاً - أو دوايمه. وبالجمله فيكون النسبة المذكورة بدوام الإيجاب على أي تقدير. ولا خفاء في منافاته مع نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر التي هي إطلاق السلب، أو أخص منه، ضرورة أن أعم الصغريات هو المطلقة العامة.

وكذا إذا كانت الصُّغرى ممكنةً، والكبرى ضروريةً أو مشروطةً، إذ حيثُ تكون نسبةً وصفِ الأوسط إلى ذات الأصغر بإمكان الإيجاب - مثلاً - أعني لا ضرورة السلب، إمّا فقط، أو مع ضرورة الإيجاب أيضاً. ومن البين منافاته مع نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر الذي هو عين ذات الموضوع في الضرورية، وغيرها في المشروطة. وهي ضرورة السلب.

وكذا إذا كانت الكبرى ممكنةً، والصُّغرى ضروريةً، إذ تكون نسبةً وصفِ الأوسط إلى وصف الأكبر الذي هو عين ذات الموضوع الكبرى بإمكان الإيجاب - مثلاً - وينافيه نسبةً وصف الأوسط إلى ذات الأصغر، لضرورة السلب. فأيقنه وأتقنه.

[بيان دوران المناقاة مع الشرطين عدماً]

أمّا الثاني، وهو أنّه كلّما لم يتحقّق أحدُ الشرطين المذكورين لم يتحقّق المناقاة، فلأنّه إذا لم يكن الصُّغرى ممّا يصدق عليه الدوام، ولا الكبرى ممّا ينعكس سالبه، لم يكن في الصُّغريات أخصّ من المشروطة الخاصّة الموجبة - مثلاً - ولا في الكبرى أخصّ من الوقية السالبة - مثلاً - ومن البين أنّه لا مناقاة حيثُ بين نسبة وصفِ الأوسط إلى ذات الأصغر بضرورة الإيجاب في جميع أوقات الوصف العنوائيّ لا دائماً، وبين نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر الذي هو عينُ ذات الموضوع في الكبرى الوقية بضرورة السلب في وقتٍ معيّنٍ لعلّه غير أوقات الوصف العنوائيّ الزائد لا دائماً.

وإذا ارتفع المناقاة بين الأخصّين ارتفعت بين ما هو أعمُّ منهما مطلقاً، ضرورة تحقّق الأعمّ في ضمن الأخصّ.

وكذا إذا لم يكن الكبرى ضروريةً، ولا مشروطةً، حينَ كون الصُّغرى ممكنةً، كان أخصّ الكبريات إمّا العرفية الخاصّة أو الوقية لا غير. فلم يتحقّق المناقاة بين نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بإمكان الإيجاب - مثلاً - وبين نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بدوام السلب أو بضرورة السلب في وقتٍ معيّنٍ لا دائماً.

وكذا إذا لم يكن الصُّغرى ضروريةً على تقدير كون الكبرى ممكنةً، كان أخصّ الصُّغريات الوقية، فظاهر عدم المناقاة حيثُ بين نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر الذي هو عين ذات الموضوع في الممكنة بإمكان الإيجاب - مثلاً - وبين نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بضرورة السلب في وقتٍ معيّنٍ لا دائماً.

وكلّ ذلك ظاهرٌ على من له ذهنٌ قويٌّ وطبعٌ مستقيمٌ، مع ممارسة صناعة الميزان وموافقة التأمل والإمعان.

فقد أتضح بما ذكرنا من المقدمات أن بين المنافاة المذكورة والشرائط المزبورة تلازماً وجوداً وعدمًا. فتكون قوله: «مع منافاة وصف إلخ» إشارة إلى تلك الشرائط من غير خدشة. هذا.

ثم أقول: لا يخفى عليك أنه يمكن إدراج الضربين الثالث والرابع من الرابع كالخامس والسادس منه في تالي المنفصلة الكبرى، أعني «عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف». فإن كبرياتها كلية مع اختلافها مع الصغريات في الكيف؛ كما يمكن إدراجهما في مقدم تلك المنفصلة على ما مر.

وبالجملة يتصور من عموم موضوعية الأوسط في الشكل الرابع - أعني كلية الصغرى - مع ملاقاته للأصغر بالفعل - أي إيجابها - والحاصل منه الصغرى الموجبة للكلية، مع الكبريات الأربع المحتملة أربع^(١) اختلاطات.

ومن كلية الصغرى الموجبة والسالبة مع إيجاب الكبرى الجزئية أو الكلية، المعبر عنه بقوله: «أو حمله على الأكبر» أربع^(٢) تأليفات: اثنان منها - وهما الضربان الأول والثاني - مشتركان بينهما وبين الأربعة الأول. فيبقى ستة كما مر.

ثم يتصور من عموم موضوعية الأكبر في هذا الشكل^(٣) - أي كلية كبراه - مع الاختلاف في الكيف، - والحاصل من الكبرى السالبة الكلية - مع الصغرى الموجبة الكلية أو الجزئية، والكبرى الموجبة مع الصغرى السالبة الكلية والجزئية أربع اختلاطات: اثنان منها أيضاً من جملة الست الماضية، وهما الضرب الثالث والضرب الرابع.

فيحصل الاختلاطات المنتجة ثمانية هي الضروب الثمانية المشهورة للشكل الرابع حسبما ذكرناه في المقدمة.

وحينئذ يمكن إدراج الثالث والرابع في مقدم المنفصلة الكبرى، أو في تاليها، أو في المجموع. كما يمكن إدراج الأول والثاني في مقدم المنفصلة الصغرى، أو في تاليها، أو في المجموع. فيحتمل في كل توجيهات ثلاثة. يحصل من اعتبار كل مع كل وجوه تسعة.

ثم سيظهر لك إمكان حمل قوله: «مع منافاة إلخ» لوجه آخر. فيخرج من كل من التوجيهين مع كل من الوجوه التسعة ثمانية عشر أوجه في غاية الوجاهة.

(١) نائب فاعل لقوله: «يتصور» في بداية المقطع.

(٢) أي يتصور من كلية الصغرى الموجبة .. إلخ أربع تأليفات.

(٣) أي الشكل الرابع.

فظهر لك حلُّ عبارة الضَّابطة التي أُعِيَتْ الأفاضل والأماثل عن حلِّها بوجوه ثمانية عشر، برئية عن شوب التكلُّف ووصمة التعسُّف. وذلك فضلُ الله يُؤْتِيهِ من يشاء. والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله.



المقصد الثاني

في نقلٍ طرفٍ ممَّا أتى به الأفاضلُ الكرامُ
في حلِّ هذا المقام، مع نبذةٍ ممَّا فيه وما عليه

الطبقة الأولى في نقل الطَّرَف الأدنى

وفيه مراتب:

الأولى: قيل ^(١) على قوله: «مع ملاقاته إلخ»: «الظاهر أنَّ الملاقاة هي الارتباط والنسبة الحكمية التي هي مَوْرِدُ الإيجاب والسَّلب كليهما، لا الحكم الإيجابي فقط، كما هو المراد. إلا أن يقول: هذا مبنيٌّ على العُرف. وهو يفهم هنا الحكم الإيجابي فقط».

أقول: فيه بحثٌ: أمَّا أوَّلًا: فلأنَّ دلالة الملاقاة على الاتحاد إن لم يكن أجل من دلالته على الارتباط والنسبة الحكمية فليس بأخفى. فإرادة الثاني ثمَّ إيراد الإيراد عليه، مع صحَّة إرادة الأوَّل السالم عن الإيراد، أمرٌ عجيبٌ.

وأمَّا ثانيًا: فلأنَّ النسبة التامة الخبرية التي هي مورد الحكم والإذعان في القضية السالبة - على ما هو التحقيق - ليس محصَّله إلا أنَّ هذا ليس ذاك. فحقيقته رفعُ الارتباط والملاقاة. وحينئذٍ فينحصر الملاقاة والارتباط في النسبة الحكمية الإيجابية.

وأمَّا ما زعمه المتأخرون من أنَّ النسبة الحكمية في الموجبة والسالبة كليهما نسبةٌ ثبوتيةٌ تقييديةٌ صالحة للإيقاع والانتزاع، فهو خلاف ما زعمه أهل التحقيق من المتقدمين. ووافقهم المصنّف حيث قال في تقسيم العلم: «العلم إن كان إذعاناً للنسبة فتصديق وإلّا فتصور». ولولا أنَّه أراد هذا، لكان حقَّ العبارة أن يقول: «العلم إن كان إذعاناً أو رفعاً للنسبة إلخ».

ثمَّ الوجدان الصحيح شاهد بأنك بعد ما لاحظت المحكوم عليه والمحكوم به لستَ إلّا أن تثبت الثاني للأوَّل أو تسلبه عنه. لا أنَّك تلاحظ بعد ذلك على أيِّ تقدير نسبةً ثبوتيةً، هي ثبوت الثاني للأوَّل. ثم توجب هذه النسبة أو تسلبها عنه. نعم ربما لاحظت ثبوت الثاني للأوَّل أو سلبه عنه على وجه الإذعان فحصل التصديق. وربَّما لم تُدعِن فتدَّدت هل هذا ثابتٌ لذلك أو مسلوبٌ عنه، كما في صورة الشك. وتفصيلُ الكلام في ذلك لا يسعه المقام. ومن أراد تحقيق الحق فيه فليراجع إلى تعليقات الأستاذ المحقِّق المدقِّق آدم الله جماله على حواشي التهذيب ^(٢).

(١) قائله الفاضل ميرزا جان في شرحه على الضابطة.

(٢) يعني بها تعليقات شيخه الفاضل جمال الدين الشيرازي على حواشي شيخه وأستاذه العلامة جلال الدين الدواني على تهذيب المنطق. وقد طبعت حاشيته بتاشكند سنة ١٣١٠ هـ وبأفخر المطابع بلكنو سنة ١٣٣٦ هـ. ولما أن حاشيته ليست بمتناول عامة الطلبة فأنقل كلامه هنا.

الثانية: قيل^(١): يلزم من كون عموم موضوعية الأوسط إشارة إلى كلية الكبرى في الشكل الأول أن يكون المراد بالعموم الكلية. وهذا الاصطلاح غريب في هذا الفن.

وأيضاً المتبادر من هذه أنه لا بد أن يكون الأوسط نفسه كلياً، لا أن تكون المقدمة كلية.

فإن قلت: أراد المصنف أن يعدّ هذه الشرائط مختصراً موجزاً.

قلت: الاختصار والإيجاز إلى هذه الغاية خروج عن القانون.

أقول: قد علمت أن المراد بعموم موضوعية الأوسط أن لا تختص موضوعيته ببعض أفراد الأوسط دون بعض، بل تكون عامة شاملة لجميع أفرادها. فيكون جميع أفرادها موضوعاً محكوماً عليه. وهذا هو كلية الكبرى. فليس العموم إلا بمعناه الحقيقي. وهو الشمول والإحاطة والاستيعاب. ثم باب المجاز غير مسدود. وأمثال هذا على فاضل غريب. وأغرب منه كون المتبادر من عموم موضوعية الأوسط كلية نفس الأوسط؛ كيف، وليس منظوقه لغة وعرفاً إلا كون موضوعيته والحكم عليه كلياً. إن في ذلك لعة لأولى الألباب.

قال رحمه الله (ص: ٦٤ - ٦٦، طبعة تاشكند) تعليقاً على كلام العلامة الدواني: «وفي هذا إشارة»: «وفي إشارة أخرى. وهي أن التصديق ليس إدراكاً وإذعاناً لثبوت النسبة الحكمية الثبوتية التقييدية أو لا ثبوتها»، على ما ذهب إليه المتأخرون؛ بل هو إدراك وإذعان لنفس النسبة التامة الخبرية الثبوتية أو السلبية.

واعلم أن بين المتقدمين والمتأخرين في هذا المقام اختلافاً من وجوه.

فالمقدمون على أن أجزاء القضية ثلاثة: المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية الثبوتية أو السلبية.

والمتاخرون على أن أجزاء القضية أربعة: المحكوم عليه، والمحكوم به، ونسبة ثبوتية تقييدية، ووقوع هذه النسبة أو لا وقوعها. وأيضاً المتأخرون اعتبروا التمايز بين التصور والتصديق بمحض المتعلق، حيث قالوا: العلم إن كان إدراكاً لأن النسبة التقييدية الثبوتية واقعة أو ليست بواقعة فتصديق، وإلا فتصور، سواء كانت إدراكاً للنسبة الإنشائية، أو الناقصة الخبرية المشكوك فيها، أو التقييدية، أو لأمر متعدّد مع نسبة أو بلا نسبة، أو لأمر واحد.

وقال المتقدمون: التصديق نوع من العلم، مغاير بالذات والحقيقة واللوازم للنوع الآخر المسمى بالتصور. وهذا النوع إنما يتعلق بالنسبة التامة الخبرية. وليس من شأنه إلا ذلك. بخلاف التصور فإنه يتعلق بما يتعلق به التصديق وبغيره أيضاً مطلقاً. فليس التمايز عندهم بين التصور والتصديق باعتبار المتعلق، بل بحسب النوع والحقيقة.

ورجح الأستاذ رأي المتقدمين على رأي المتأخرين حيث قال: «التخيل والشك والوهم يصدق عليها إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة؛ ولا يصدق عليها الإذعان والتسليم. فلا يكون تصديقاً. فالحق ما ذكره المصنف».

[*] قوله: «أو لا ثبوتها» أي إدراكاً وإذعاناً لثبوت النسبة الحكمية التقييدية الثبوتية. لاحظ تعبيره هذا لتدرك مراد الشارح الفاضل

ملا عبد الله اليزدي. فعلى رأي المتأخرين هناك نسبة تقييدية ثبوتية سواء كان الحكم إيجابياً أو سلبياً. وانظر كذلك قوله: «والمتاخرون على أن أجزاء القضية أربعة: المحكوم عليه والمحكوم به، ونسبة ثبوتية تقييدية، ووقوع هذه النسبة (في القضية الموجبة) أو لا وقوعها (في القضية السالبة، فهذه النسبة ثبوتية وهي جزء للقضية السالبة أيضاً)».

(١) قائله الفاضل ميرزا جان في شرحه على الضابطة.

الثالثة: قيل: كَلِيَّةٌ إحدى المقدّمتين شرطٌ في الشّكل الثالث. والفهمُ من عموم موضوعية الأسط أن كليتهما معاً شرطٌ. فبينهما تفاوتٌ.

أقول: ليس معنى عموم موضوعية الأوسط - على ما مرَّ غير مرة - إلا وقوع الأسط محكوماً عليه حكماً كلياً، على وجه الإهمال^(١). وهو لا يستلزم أن تكون كل قضية موضوعها الأوسط كليةً. بل إنّها يستلزم تحقق مثل هذه القضية في الجملة.

ثمّ لم يُعتبر هذا أيضاً بخصوصه. بل المُعتبر إمّا تحقق مثل هذه القضية في الضرب المتبحر، وإمّا عموم موضوعية الأكبر إلخ. فيكون عموم موضوعية الأوسط مأخوذاً على وجه الإهمال كما هو ظاهرٌ. ويندفع هذا التوهم.

وبعدم اعتبار خصوص هذه المهمة أيضاً، وكون المُعتبر إمّا هذا وإمّا ذاك يظهر فساد ما قاله بعض الفضلاء في التفصّي عن هذه الشبهة، قال: «ولا يلزم من عبارته أن تكون كلتاها كليّتين؛ إذ المعنى: لا بُدَّ في كلّ شكل يكون الأوسط فيه موضوعاً لإحدى مقدّماته كلية القضية التي موضوعها الأوسط. فإن كان موضوعاً في إحدى مقدّمتيه تعيّن أن تكون هذه المقدّمة كليّة. وإن كان موضوعاً في كليهما فيكفي أن تكون إحداها كلية؛ إذ يصدق في هذا الشكل حيثيذ كليّة القضية المذكورة.

أقول: هذا مع أنّه لو كان المراد هذا لانتقض الحكم بالضّربين الخامس والسادس من الشكل الرابع، فإنّ صغراهما هذا.

ولصاحب القيل شكوك وإيرادات أخر سنشير إلى نُبذ منها فيما سيجيء. وأيضاً ما أسلفناه من حلّ كلامه كافٍ لردّ جلّها، بل لردّ كلّها. فلا نطوّل بنقل الجميع، فإنّ العاقل النبيه يكفيه الإشارة النقية.



(١) أي على صورة القضية المهمة.

الطبقة الثانية في نقل الحد الأوسط

ولأنها وقع التعرّض بطرف من الطّرف الأوّل استيفاءً لأطراف الكلام، واستكمالاً بتحقيق المقام. وفيها درجات.

الأولى: قال أكثر الشارحين: شرائط الشكل الرابع قسمان: الأوّل: إيجاب المقدّمين مع كليّة الصّغرى. الثاني: اختلافهما في كيف مع كلية إحداهما. والجزء الأوّل من المنفصلة الكبرى - أعني «إمّا من الخ» - إشارة إلى القسم الأوّل.

لكن اختلف آرائهم في كيفية استنباطه منه، فصاحب القيل^(١) إلى الأمر على ما يقتضيه النظر الجليّ، وقال: «عموم موضوعية الأوسط» إشارة إلى كليّة الصّغرى. و«ملاقاته للأصغر بالفعل أو حملة على الأكبر» إشارة إلى إيجاب المقدّمين الصّغرى والكبرى، الأوّل إلى الأوّل، والثاني إلى الثاني.

قال: «لو جاء المصنّف بدل «أو» الفاصلة بواو الواصلة، وقال: «وحمله على الأكبر» لكان صواباً؛ لأنّه يفهم من عبارته أنّ إيجاب إحدى المقدّمين فقط شرط، وليس كذلك؛ لأنّ إيجابها معاً شرط».

أقول: قد عرفت أنّه لا حاجة إلى الإشارة إلى إيجاب كلتا المقدّمين، بل الواجب في الشكل الرابع إمّا كليّة الصغرى مع إيجابها كائناً ما كانت الكبرى، كما في الضّرب الأوّل والثاني والرابع والسابع؛ أو مع إيجاب الكبرى كيف ما كانت الصّغرى الكلية، كما في الضّربين الثالث والثامن، بل الأوّل والثاني أيضاً^(٢)؛ وإمّا كليّة الكبرى مع الاختلاف في كيف كما في الخامس والسادس، بل الثالث والرابع أيضاً.

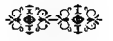
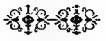
وهذه الشروط وإن كانت مخالفة بحسب المفهوم مع الشرط المذكور في المتن سابقاً على التفصيل، إلا أنّها بالمآل واحد. ويكفي هذا القدر في صحّة الإشارة بهذه إلى تلك الضابطة.

وحينئذٍ فقولته^(٣): «لو جاء» إلى قوله: «لكان صواباً» خطأ. كيف لا، ولو أتى بالواو حتى يكون المعنى: «إنّه لا بدّ مع عموم موضوعية الأوسط من أمرين آخرين مع ملاقاته للأصغر وحمله على الأكبر» لم يصحّ جعله إشارة إلى شرائط الشكل الأوّل والثالث، ضرورة أنّه لا يُعتبَر، بل لا يتصوّر فيهما حمل الأوسط على الأكبر. فتأمّل فيه.

(١) هو الفاضل ميرزا جان الباغتوي في شرحه على الضابطة.

(٢) يعني أنّ الضرب الأوّل والثاني أيضاً، تحقّق فيهما إيجاب الكبرى كيف ما كانت الصّغرى الكلية.

(٣) أي قول صاحب القيل المعترض.



ولنظره جواب آخر سيحيى إن شاء الله .

ثم قال^(١): «ولو قال: «إثباته للأكبر» لكان أولى، إذ الحمل عند المنطقيين أعظم من أن يكون إيجاباً أو سلباً فلا يقصد المقصود.

أيضاً ويلزم من ذلك أن يكون لفظ «بالفعل» زائداً، ولا دخل له في هذا الشكل، بل الأيجاب فقط يشترط فيه».

أقول: قد علمت في أثناء حل العبارة ما يفي بدفع هذين الشككين من أن الحمل ليس معناه إلا الإيجاب. وأما السلب فلا يقال له الحمل. وإنما سُميت السالبة حملية لمشابتها بالموجبة في الأطراف، كما نصّ عليه المحققون؛ ومن أنه كما يشترط فعلية الصغرى في الشكل الأول والثالث، فكذا في الرابع. بل يشترط فيه أن لا يستعمل الممكنة أصلاً. إلا أن المصنف لم يتعرض في بيان شرائط الأشكال لشرائط الشكل الرابع بحسب الجهة. فغاية الأمر أن يكون هنا إشارة استطرادية إلى شرط لم يذكر قبل، ولا بأس به.

ثم ليت شعري إنه لو حذف لفظة «بالفعل» كيف يصح جعله إشارة إلى تمام شرائط الشكل الأول والثالث كما هو المقرر؟ هذا.

وبعضهم استنبط إيجاب الكبرى من «حملة على الأكبر»، وإيجاب الصغرى وكلّيتها من «عموم موضوعية الأوسط». أراد بعموم موضوعية الأوسط العموم بطريق الإيجاب. وهذا إشارة إلى إيجاب الصغرى وكلّيتها.

ولو أمكن أن يجعل قوله: «مع ملاقاته للأصغر» إشارة إلى إيجابها في الشكل الأول والثالث لكان في غاية الحسن، لكن العبارة لا تساعده.

أقول: أولاً: إرادة العموم بطريق الإيجاب من لفظ «العموم» بلا قرينة دالة عليه خارجة من قانون التوجيه.

وثانياً: إنه لو أريد هذا لم يصح الإشارة به إلى كلّية الكبرى في الشكل الأول. وإلا لزم اشتراط الإيجاب في كبراه. وكذا لم يصح الإشارة إلى كلّية إحدى المقدّمتين في الشكل الثالث، ضرورة أنه لم يُعتبر في الشكل الثالث أن تكون المقدّمة الكلّية موجبةً البتّة.

(١) أي ميرزا جان الباغوي.

وثالثاً: عدم مساعدة العبارة بجعل «ملاقاته للأصغر» إشارةً إلى إيجاب الصغرى غير مسلّم. فإن كلمة «إما» الانفصالية محمولة على منع الخلوّ دون الجمع. ومحصله أنّه لا يخلو الأمر عند عموم موضوعية الأوسط عن ملاقاته للأصغر، إمّا فقط، كما في الشكّلين^(١)؛ وإمّا مع حمله على الأكبر، كما في الصّريين^(٢)؛ على أنّه لا حاجة إلى الإشارة إلى إيجاب كلتا المقدّمتين، كما مرّ مرّات.

وبعض الفضلاء سلك مسلكاً آخر في هذا الاستنباط، وقال: «اشترط مع كليّة القضية التي موضوعها الأوسط، ملاقاته - أي اتّحاده - للأصغر. فيُستنبط منه إيجاب صغرى الرّابع كالأوّل والثالث.

ثمّ هذا الاتّحاد إمّا أن يكون بالفعل - أي مع فعلية الحكم - ويتمّ بذلك شرائط الشّكل الأوّل والثالث. أو يكون هذا الاتّحاد مع حمله - أي الأوسط - في الكبرى على الأكبر. وذلك إشارة إلى تتمّة القسم الأوّل من شرائط الرابع.

وحينئذٍ «حمله على الأكبر» ليس قسيماً للملاقة، بل قسيمٌ للفعل. والباء في «بالفعل» بمعنى «مع».

أقول: هذا الاعتبار وإن كان أحسن وأتقن من السابقتين، إلا أنّه تكلفٌ مستغنى عنه. أمّا التكلّف فظاهرٌ في جعل «حمله على الأوسط» قسيماً لـ «الفعل»، ومعطوفاً عليه دون الملاقة، وفي جعل الباء بمعنى «مع». وأمّا كونه مستغنى عنه فلا غناء ما مرّ من الوجه الوجه، بل الوجوه الوجهية عنه.

الثانية: قالوا: «عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف» كما أنّه إشارةٌ إلى شرائط الشّكل الثاني بحسب الكم والكيف، كذلك إشارةٌ إلى القسم الثاني من شرائط الشّكل الرّابع، أعني الاختلاف في الكيف المذكور صريحاً مع كليّة إحداهما المستفاد من عموم موضوعية الأكبر.

وفيه أنّ المفهوم من عموم موضوعية الأكبر هو عموم قضية موضوعها الأكبر - أعني الكبرى -، ليس إلا. فكيف يُشار به إلى كليّة إحدى المقدّمتين. وقد تاهت آراؤهم في التفصي عن هذا، حتى أكثرهم سلّموا الإيراد واعترفوا بالفساد.

(١) الأوّل والثالث.

(٢) الأوّل والثاني من الشّكل الرابع.

وأنا أقول: إنَّ الصُّرُوب السَّتَّةَ الباقية من الشَّكْلِ الرَّابِعِ^(١) أربعةٌ منها كبرياتها كَلِيَّةٌ^(٢)، واثنان صغيراتها كَلِيَّتَانِ^(٣).

ولا ريب في صحة إدراج الأربعة المذكورة تحت عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف.

فبقي الكلام في الباقي. فنقول: إنَّها مندرجتان تحت الجزء الأوَّل^(٤)، فإنَّ صُغْرِيَاتِهَا لَمَّا كانتا كَلِيَّتَيْنِ فقد اندرجتا تحت عموم موضوعية الأوسط. ثُمَّ صُغْرَى إِحْدَاهُمَا - وهو السابع - موجبةٌ. فتشتمل على ملاقاته الأصغر. وكُبْرَى الْآخَرِ - أعني الثَّامِنَ - موجبةٌ. فتشتمل على حمل الأوسط على الأكبر.

وبهذا الوجه يندفع الإشكال. وهناك وجهان قد مرَّت الإشارةُ إليهما.

الثالثة: قال بعض الفضلاء هارِباً عن الشبهة المذكورة: أشار المصنَّف إلى بيان القسم الأخير من شرائط الشَّكْلِ الرَّابِعِ بالمنفصلة الأولى، إذا أخذتها مطلقَةً من غير تقييدٍ واقتِرَانٍ بالمنفصلة الثانية، بأن يقال: «لا بدَّ إمَّا من كلية القضية التي يكون موضوعُها الأوسط، وهي صُغْرَى الرَّابِعِ، وإمَّا من كَلِيَّةٍ قضِيَّةٍ موضوعُها الأكبر، وهي كُبْرَى الرَّابِعِ، مع الاختلاف في الكيف». فظهر صحَّةُ استنباط هذا القسم من هذه العبارة.

فالمنفصلة رُبَّمَا أخذتها مقبَّدةً بما ذُكِرَ جميعاً، كانت مثبتةً للقسم الأوَّل، وشرائط باقي الأشكال. وإن أخذتها مطلقَةً وأخرى مقبَّدةً، وجعلتها على كُلِّ تقديرٍ إشارةً إلى شيءٍ، من غير قرينةٍ عليه من الكلام والإشارة إليه في المقام، ممَّا عجبته الفطرة، ولا تقبله الفطنة؛ على أنَّ فيما ذكرناه من الوجوه غنى عن ذلك، بلا تكلفٍ مطلقاً. ولعمرك إنَّ أمثال تلك التوجيهات لكلام المصنَّف لا يُرضى بها أبداً.

الرابعة: قال هذا الفاضل: «المراد بالمنافاة لم يكن المنافاة بالسَّلب والإيجاب، فإنَّها يُفْهَمَانِ من المخالفة في الكيف. فلا يخلو إمَّا أن يكون المراد به المناقضة كما هو الظَّاهر، أو المغايرة في الجهة مطلقاً، بأن لم يكن جهةً هذه القضية جهةً تلك.

(١) إنَّها قال هذا لأنَّ الصُّرُوبَ الأوَّلَ والثَّانِيَّ من الشَّكْلِ الرَّابِعِ تحقَّقَ فيها عموم موضوعية الأوسط مع حمله على الأكبر. فالكلام هنا في الصُّرُوب السَّتَّةَ الباقية.

(٢) وهي الثَّالثُ والرَّابِعُ والخامسُ والسَّادسُ.

(٣) وهما السَّابعُ والثَّامِنُ.

(٤) من المنفصلة، وهو قوله: «عموم موضوعية الأوسط، مع ملاقاته للأصغر بالفعل، أو حمله على الأكبر».

وأيّامًا كان فلا يصحّ التباين. أمّا إذا أريد بها المناقضة، فالمباينة قد لا تتحقّق عند وجود الشرطين؛ إذ يجوز مع الصّغرى الممكنة الموجبة أن تكون الكبرى من السّالبة المشروطتين. ولم يكن مناقضة بينهما. وكذا الدائمّتان، فلو وقعتا صغرى أو كبرى. والسّالبة المشروطتان والوقتيتان إذا وقعت كبرى. إذا اجتمع كلّ منها مع غير نقضيه، إذ يجوز اجتماعهما مع كلّ من القضايا الخمسة عشر الموجّهات.

وقد لا يتنفّي المناقضة عند عدم الشرطين أيضاً، إذ لو كانت الصّغرى المشروطة مع الكبرى الحينية الممكنة، لم يتحقّق الشرطان. وقد تحققت المناقضة ههنا.

وإذا أراد بها المخالفة في الجهة بحيث لم يجتمعا في الوجود، فلاّنه لا يتحقّق أيضاً عند وجود الشرطين، كما إذا كانت الصّغرى ضرورية، والكبرى دائمة أو مشروطة، فإنّه تحقّق الشّروط ولم يتحقّق المخالفة. فإنّ كلّ اثنين منها قد يجتمعان.

ولا قد لا يتنفّي المخالفة المذكورة عند عدم الشرطين، كما لو كانت الكبرى موجبةً دائمةً، والصّغرى سالبةً مشروطةً خاصّةً، فإنّه قد تحقّق المخالفة بينهما بحيث لم يجتمعا في الوجود، لتباينهما، مع عدم تحقّق الشرائط.

وأمّا إذا أراد بها المغايرة في الجهة، فلاّنه قد لا يتحقّق المغايرة عند وجود الشرطين معاً، إذا كانت الصّغرى ضروريةً موجبةً، والكبرى ضروريةً سالبةً؛ إذ الجهة في كلّ منهما الضرورة. وهي جهة واحدة، غير مغايرة. وكذا في الدّوام وغيره.

وقد لا يتنفّي عند عدم الشرطين، كما مرّ من المشروطة والحينية وأمثالهما، فإنّ بينهما مغايرة بحسب الجهة. فلم يكن تباين شرطي الجهة تامّاً. انتهى كلامه.

وهذا الفاضل مع إتيانه ممّا عُرِف من التّكلفات والتّدقيقات البعيدة لإصلاح كلام المصنّف، قد استشكل هذا، واعترف بورود الإشكال.

أقول في الجواب:

أولاً: إنّنا نختار الأوّل، وهو أنّ المراد بالمناقضة المناقضة.

وما ذكره من أنّه عند عدم تحقّق الشرطين قد يتحقّق المناقضة بذلك من اختلاط المشروطة العامّة الصّغرى، مع الحينية الممكنة الكبرى، فوهنه ظاهر، إذ الكلام في الموجّهات المتعارفة المعتمدة خمس عشرة.

ثمَّ لا بأس بعدم تحقُّق المناقضة في بعض الموادِّ مع تحقُّق الشرطين، فإنَّه إذا ثبت أنَّه كلُّما تحقَّقت المنافاة تحقُّق أحد الشرطين، كما في تأليف الضرورية مع الممكنة، والدائمة مع المطلقة العامَّة، إذ لم يثبت العكس. فحيثُ يُدَّعى أنَّ المنافاة ملزومةٌ لتحقق أحد الشرطين. ويصحُّ الإشارةُ به إليه. ولا غبار عليه.

وثانيًا: نختار الثاني، وهو أنَّ المراد بالمنافاة المخالفة، لكن لا بمعنى عدم إمكان اجتماع الجهتين في نسبةٍ واحدةٍ، بل بمعنى عدم إمكان تحقُّق النسبتين الموجهتين - أعني نسبةً وصف الأوسط إلى وصف الأكبر، ونسبته إلى ذات الأصغر - بين موضوعٍ ومحمولٍ بعينه، على ما مرَّ في حلِّ الكلام. وقد بيَّنا التلازم بين تحقُّق تلك المنافاة وبين تحقُّق الشرطين، فتذكر.



كما نصَّ على لفظ الذات في جانب الأصغر عُلِمَ أنَّه يكون موضوعاً لصغرى الشَّكل المشروطة في هذه المناقاة. فارتفع وهم شمول الشَّكل الرَّابع؛ فإنَّ موضوع صغراه إنَّها هو الأوسط لا الأصغر. وأمثال هذه الدقائق ينبغي أن لا يشتبه على مثل هذا الفاضل.

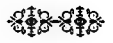
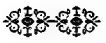
الثالثة: قال أيضاً: «الأولى أن يؤخَّر قوله: «بالفعل» من «حملة على الأكبر»، لأنَّ ذلك معتبرٌ في هذا الحمل أيضاً.

أقول: لا ريب في قبح اشتغال الإجمال على ما لم يشتمل عليه التفصيل. فينبغي أن يحترز عنه بقدر الإمكان. ولما لم يمكن بدون الإشارة إلى فعلية صغرى الشَّكل الأوَّل والثَّالث، حيث ذكر في التفصيل. وقصد اختصار العبارة وإدراج صغرى بعض ضروب الرَّابع تحت ما يدلُّ على إيجاب صغرى الشكَّلين المذكورين أتت إشارة استطراديةً إلى فعلية صغرى هذه الضُّروب من الرَّابع. ولو أمكن الإتيان بدون هذا الاستطراد مع المحافظة على الإيجاز المطلوب لكان اختيار أولى وأنسب، فتأمل.

نعم، نعم ما قال هذا الفاضل المقدام: «ولو قال: «ولو للأكبر» بدل «أو حملة على الأكبر» لكفى، لأنَّ الملاقاة متناولة للحمل كالموضوع على ما سبق، لكنَّ الأمر فيه سهلٌ عند من هو أهلٌ ولما لفظ الأهل^(١).



(١) كذا في أ. وفي ب: «وفيا وقع يسقط الأهل». وفي ج: «ولا وقع لفظ الأهل».



خاتمة الكتاب

فالمرجوُّ من الله تعالى أن يجعلنا من أهل الثواب، ويُبعدنا من الزَّيغ والزَّلَل إلى الصَّدق والصَّواب.
رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا، وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح ضابطة العلامة بحر العلوم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على من بعثهم للهداية في البداية والنهاية، لا سيما على أفضلهم كافة محمد المبعوث رحمة للخلائق قاطبة، وعلى آله خير آل وأصحابه خير أصحاب خيار الأولياء والأتقياء وتابعيهم وتبعيهم أجمعين.

أما بعد؛ فقال المصنف في بيان ضابطة شرائط الأشكال الأربعة التي لم يظفر على إتيانها أحد من السابقين: (وضابطة شرائط الأشكال الأربعة) المذكورة سابقاً تفصيلاً - أي الأمر الكلي الملازم تلك الشرائط وجوداً وعدمًا - (أنه لا بُدَّ) في القياس الاقتراضي الحملي من أحد الأمرين على سبيل منع الخلو:

[الأمر الأول]

(إنما من عموم موضوعية الأوسط) وشموله لجميع أفرادِه استغراقاً بأن يكون كلُّ أفرادِه محكوماً عليها بالأصغر أو الأكبر. وهذا لا يمكن إلا بأن تكون القضية التي هو^(١) فيها موضوع كليّة. في القاموس: «عم الشيء عموماً أي شمل».

فما وقع في حواشي ميرزا جان «أن إطلاق العموم على الكلية كما فعله المصنف رحمه الله غريب في هذا الفن» ليس بشيء، لأنه ما أطلق العموم إلا على معناه اللغوي المستلزم للكلية. ومثل ذلك غريب.

فقد أشار به إلى اشتراط كلية الكبرى في الشكل الأول، وكلية إحدى المقدمتين في الشكل الثالث، وكلية الصغرى في الضرب الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع، لكون الأوسط موضوعاً في المواضع المعدودة.

ولكن عموم موضوعية الأوسط لا مطلقاً، بل مع أحد الأمرين على سبيل منع الخلو:

[١] (إنما مع ملاقاته) أي ملاقة الأوسط (للأصغر بالفعل)، بأن يكون هو محمولاً على الأوسط كما في الشكل الثالث، والضرب الأول والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع؛ أو يكون الأوسط محمولاً على الأصغر كما في الشكل الأول.

(١) أي الأوسط.

والملاقاة: المصاحبة بين الشيئين، بأن يكون أحدهما تابعاً للآخر، استعارة^(١) لثبوت أحدهما للآخر بجامع المصاحبة. والسلب فيه سلبُ الملاقاة. فما قال ميرزا جان: «إنَّ الملاقاة عبارةٌ عن الربط. والسلب والإيجاب فيه متساويان»، ليس بشيء.

فقد أشار به^(٢) إلى اشتراط إيجاب الصغرى في الشكل الأول، والثالث، والضروب المذكورة من الشكل الرابع^(٣).

ويقوله: «بالفعل» إلى اشتراط فعلية الصغرى في الشكل الأول، والشكل الثالث قصداً، وإلى فعلية الصغرى في الضروب المذكورة تبعاً واستطراداً. وهذا لا بأس به.

[٢] (أو حملة) أي إثبات الأوسط، إذ هو المتبادر من لفظ الحمل عند الإطلاق. واستبعاد ميرزا جان في هذا الإطلاق بعيد منه. (على الأكبر) كما في الضرب الأول والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع.

فالأولان داخلان في كلا الشقين^(٤)، والرابع والسابع في الأول فقط^(٥)، والثالث والثامن في الثاني فقط^(٦).

(١) في المخطوط: «استعارة» بزيادة الواو.

(٢) أي يقوله: «مع ملاقاته للأصغر بالفعل».

(٣) وهي الضروب الأربعة: الأول والثاني والرابع والسابع.

(٤) أي ملاقاته للأصغر بالفعل، وحمله على الأكبر.

(٥) أي ملاقاته للأصغر بالفعل.

(٦) أي حمله على الأكبر.

(٧) ليزداد الأمور وضوحاً نرسم هنا ضروب الشكل الرابع، ونبين ما تحقق في كل ضرب من الشروط الثلاثة، وظاهر أنه يجب أن يتحقق فيه الشرط الأول - عموم موضوعية الأوسط، ونرمز إليه برقم ١ - وأحد الشرطين الباقيين: الأول: ملاقاته الأوسط للأصغر بالفعل - ونرمز إليه برقم ٢ - والثاني: حمل الأوسط على الأكبر - ونرمز إليه برقم ٣ -

	صغرى	كبرى
	أوسط + أصغر	أكبر + أوسط
١	موجة كلية [١،٢]	موجة كلية [٣]
٢	موجة كلية [١،٢]	موجة جزئية [٣]
٣	سالبة كلية [١]	موجة كلية [٣]
٤	سالبة كلية [١،٢]	سالبة كلية
٥	موجة جزئية	سالبة كلية
٦	سالبة جزئية	موجة كلية
٧	موجة كلية [١،٢]	سالبة جزئية
٨	سالبة كلية [١]	موجة جزئية [٣]

فكلمة «أو» لمنع الخلط، فما وقع في حواشي ميرزا جان «الصَّوَابُ إسقاطُ كلمة أو» ليس بشيءٍ.

[الأمر الثاني]

(وإِذَا مِنْ عَمُومِ مَوْضُوعِيَّةِ الْأَكْبَرِ) أي شمولِ موضوعية الأكبر لكل أفرادِهِ، بأن تكونَ القضيةُ المُستعملةُ عليها كَلِيَّةً، كما في كُبرى الشَّكْلِ الثَّانِي، وَالضَّرْبِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ وَالْخَامِسِ وَالسَّادِسِ مِنْ الشَّكْلِ الرَّابِعِ. وَالضَّرْبِ الْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا فِيهِ^(١) لَكِنْ خَرَجَ بِقَوْلِهِ: (مَعَ الْاِخْتِلَافِ) أي اِخْتِلَافِ الْمَقْدُمَتَيْنِ (فِي الْكِيفِ).

فَالضَّرْبُ الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ دَاخِلَانِ فِي كِلَا شِقَيِّ التَّرِيدِ^(٧)، فَكَلِمَةُ «إِنَّمَا» لَمَنْعُ الْخُلُوِّ.
وَالْحَاصِلُ أَنَّ ضَابِطَةَ شَرَايِطِ الْأَشْكَالِ كَوْنُ الْقِيَاسِ الْاِقْتِرَافِيِّ الْحَمَلِيِّ مُشْتَمِلًا عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ
عَلَى سَبِيلِ مَنْعِ الْخُلُوِّ:

[١] إِمَّا عَمُومٌ مَوْضُوعِيَّةٌ الْاَوْسَطُ مَعَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ: أ: مِنْ مَلَاقَاةِ الْأَصْغَرِ بِالْفِعْلِ، ب: وَالْحَمَلِ عَلَى الْأَكْبَرِ. كَمَا فِي ضُرُوبِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ وَسِتَّةَ ضُرُوبٍ^(٣) مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ.

[٢] أَوْ عَمُومٌ مَوْضُوعِيَّةٌ الْأَكْبَرُ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَقْدُمَتَيْنِ فِي الْكِيفِ. كَمَا فِي ضُرُوبِ الشَّكْلِ الثَّانِي، وَالضَّرِيئَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ^(٤) مَعَ آخَرَيْنِ^(٥) مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ.

والقياسُ الغيرُ المشتَمَلُ على هَذينِ الأمرينِ عَقيمٌ. فما قال ميرزا جان «الصَّوابُ أن يقول: «لا بُدَّ من عموم موضوعيَّة الأوسط» بحذف كلمة «إمّا»، فإنَّ الشرط في الأشكال أمراني معاً، كما يُقال في إعداد شروط الصَّلَاة والحُجَّ: الطَّهَارَةُ والسَّيْرُ مثلاً. ولا يجوز أن يقال: «إمّا الطَّهَارَةُ أو السَّيْر». ولا يصحُّ قضيَّة مانعة الخلو، لأنَّ المقصود فيها^(١) عدمُ الاجتماع في الكذب مع إمكانه في الصدق. وههنا المقصودُ الاجتماع في الصِّدْق» فليس بشيء؛ لأنَّ الشرط في الأشكال أمرٌ واحدٌ، وهو كون القياس

(١) أي الضرب الأول من الشكل الرابع يتحقق فيه عموم موضوعه الأكبر، لأنَّ الكبرى فيه كلية، والأكبر فيها موضوع كما هو معلوم. ولكن لا يتحقق فيه الاختلاف في الكيف، لأنَّ المقدمتين - الصغرى والكبرى - كليهما موجبة.

(٢) أي الضرب الثالث والرابع من الشكل الرابع. وشقاً التزديد هما: [١] عموم موضوعية الأوسط [٢] وعموم موضوعية الأكبر.

(٣) وهي الضروب الأربعة الأولى - الأول والثاني والثالث والرابع - والضربان الأخيران - السابع والثامن -.

(٤) هما الضَرْبُ الخامسُ والسادسُ من الشَّكْلِ الرَّابِعِ.

(٥) هما الضَرْبُ الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ.

(٦) أي في القضية المانعة الخلو. وقوله: «مع إمكانه» أي مع إمكان الاجتماع.

مشتماً على أحد الأمرين على سبيل منع الخلط، كما يقال: «شروط الصلوة والحج كون العبادة إتماً مع الطهارة أو مع السير». ولا خفاء في صحته.

فقد استوفى شرائط الشكّلين الأوّل والثالث بحسب الكم والكيف والجهة، وجميع ضروب الشكّل الرابع والشكّل الثاني بحسب الكم والكيف.

قال بعض من تصدّى لشرح هذا الكتاب^(١): «إنّ قوله: «إتماً من عموم موضوعيّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل» إشارة إلى شروط الشكّل الأوّل والثالث^(٢). وهو مع قوله: «أو حمله على الأكبر» إشارة إلى الشقّ الأوّل من شرط الشكّل الرابع. وهو^(٣) إيجاب المقدّمتين مع كليّة الصغرى. وقوله: «إتماً من عموم موضوعيّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف» إشارة إلى شرطي الشكّل الثاني بحسب الكم والكيف. وهو مع قوله: «إتماً من عموم موضوعيّة الأوسط» إشارة إلى الشقّ الثاني من شرط الشكّل الرابع. وهو^(٤) اختلاف المقدّمتين في الكيف مع كليّة إحداهما.

والحاصل أنّه:

لا بدّ في الشكّل الأوّل من عموم موضوعيّة الأوسط لشيء في الجملة.

فيلزم كليّة الكبرى في الشكّل الأوّل، لأنّ الأوسط موضوعٌ فيها^(٥) في هذا الشكّل لا غير.

ويلزم كليّة إحداهما^(٦) في الشكّل الثالث، إذ الأوسط موضوعٌ فيها.

ولا بدّ من ملاقة الأوسط للأصغر - أي إيجابه له بالفعل -.

فيلزم إيجاب الصغرى وفعليتها معاً في الشكّل الأوّل والثالث.

ولا بدّ في الرابع من هذا - أي عموم موضوعيّة الأوسط لشيء -.

فيلزم كليّة صغراه، لأنّ الأوسط فيه^(٧) موضوعٌ فيها.

(١) هو أبو الفتح انظر (ورقة ٢٠٥-٢٠٦، نور عثمانية ٢٧٢٠). والنقل نقل بالمعنى.

(٢) في أبي الفتح: «الشروط الثلاثة للشكّل الأوّل والثالث». وهي شروط ثلاثة لكلّ من الشكّل الأوّل والثالث. فشروط الشكّل الأوّل

هي إيجاب الصغرى وفعليتها، وكليّة الكبرى. وشروط الشكّل الثالث هي إيجاب الصغرى وفعليتها، وكليّة إحدى المقدّمتين.

(٣) أي الشقّ الأوّل من شرط الشكّل الرابع.

(٤) أي الشقّ الثاني من شرط الشكّل الرابع.

(٥) أي في الكبرى.

(٦) أي إحدى المقدّمتين - الصغرى والكبرى -.

(٧) فيه - أي في الشكّل الرابع - موضوعٌ فيها - أي في الصغرى -.

ومن ملاقاته له^(١). فيلزم إيجاب صغراه.

ومن حمله على الأكبر إيجاباً. فيلزم إيجاب كبراه.

وهو^(٢) الشق الأول من شرط هذا الشكل.

أو^(٣) لا بُدَّ من عموم موضوعية الأكبر لشيء، أو عموم موضوعية الأوسط مع اختلاف المقدمتين في الكيف.

فيلزم كلية إحدى مقدمتيه مع اختلافهما في الكيف. وهو الشق الثاني من شروط الشكل الرابع.

ولا بُدَّ في الثاني من عموم موضوعية الأكبر لشيء، مع اختلاف المقدمتين في الكيف.

فيلزم كلية كبراه مع الاختلاف في الكيف. وهما شرط الشكل الثاني^(٤).

ثم قال هذا القائل: «وفي مساعده هذه العبارة لهذا المعنى نظر»^(٥). انتهى.

عدم المساعدة ظاهر، فإن هذا المعنى لا يحصل إلا أن يكون قوله: «مع الاختلاف في الكيف»

قيداً لقوله: «عموم موضوعية الأوسط أيضاً»، ليخرج الشق الثاني من شرط الشكل الرابع. فيلزم

اجتماعه مع سائر قيوده، إذ قيود شيء واحد يجب اجتماعها.

فيخرج الحاصل: لا بُدَّ من أحد الأمرين:

[١] من عموم موضوعية الأوسط، مع ملاقاته للأصغر، ومع الاختلاف في الكيف.

[٢] ومن عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف.

فيلزم اشتراط الاختلاف في الكيف في الشكل الأول والثالث، وفي الشق الأول من شرط الشكل الرابع.

ولا تخلص عن هذا إلا بأن يقدر في نظم الكلام «وإما من عموم موضوعية الأوسط في الشق

الثاني». فيكون الحاصل هكذا: «لا بُدَّ [١] من عموم موضوعية الأوسط عيناً، مع ملاقاته للأصغر

(١) أي لا بُدَّ في الشكل الرابع من ملاقة الأوسط للأصغر.

(٢) أي المجموع من كلية الصغرى، وإيجاب المقدمتين. وهو الشق الأول من شرط الشكل الرابع.

(٣) عطف على قوله: «ولا بُدَّ في الرابع من هذا». وهذا شرح لقوله السابق: «وهو مع قوله: «إما من عموم موضوعية الأوسط» إشارة إلى الشق الثاني من شرط الشكل الرابع».

(٤) إلى هنا كلام أبي الفتح، والشارح العلامة ينقل كلامه بالمعنى.

(٥) انظر: حاشية أبي الفتح (ورقة: ٢٠٦)

بالفعل إلخ، [٢] وإما من أحد الأمرين: من عموم موضوعية الأوسط، وعموم موضوعية الأكبر، لكن أحد هذين الأمرين لا مطلقاً بل مع الاختلاف في الكيف. وهذا تكلف ظاهر.

ثم إنه كيفما كان، وحيث^(١) يرجع حاصل الشق الثاني أنه لا بد من أحد الأمرين - من عموم موضوعية الأوسط، وعموم موضوعية الأكبر - حال كونها مقارنين للاختلاف في الكيف.

وهذا يصدق على بعض الضروب الغير المتجهة من الشكل الأول، كما إذا كان الكبرى موجبة كلية والصغرى سالبة؛ ومن الشكل الثالث، كما إذا كان الصغرى سالبة مع كلية إحداها^(٢). فيلزم إنتاج هذه الضروب. هذا خلف.

ثم قال هذا القائل: «قوله: «أو حمله على الأكبر» إن كان معطوفاً على قوله: «ملاقاته» لا يفهم منه الشق الأول من شرط الشكل الرابع. - وهو ظاهر، فإن الشق الأول كلية الصغرى مع إيجاب المقدمتين، لا مع إيجاب إحدى المقدمتين^(٣). -

وإن كان معطوفاً على المقدّر - أي مع ملاقاته للأصغر بالفعل وحدها، أو مع حمله على الأكبر، فيلزم اشتراط الفعلية في الشكل الرابع. وهو وإن كان مشروطاً بها في نفس الأمر، لكنه غير مذكور سابقاً، وقد كان في صدد بيان الشروط المذكورة سابقاً^(٤). انتهى.

وهذا الكلام لا محصل له، فإن لزوم اشتراط ما هو شرط في نفس الأمر استطراداً لا خلف فيه، وإن لم يكن في صدد بيانه. وقد مرّت الإشارة إليه.

لكن في هذا فساد آخر وهو أن بين شقي شرط الشكل الرابع انفصال حقيقي. فلو كان شقاه مستفادين من شقي هذا التردد كان بينهما انفصال حقيقي، و^(٥) قد اندرج الضرب الرابع والسابع في الشق الأول، لصدق عموم موضوعية الأوسط مع الملاقاة للأصغر عليهما^(٦).

ثم إنه إن أراد بتقييد «وحدها» ملاقاته للأصغر من غير ملاقاته للأكبر، فيلزم اشتراط الاختلاف في الكيف في الشكل الأول والثالث، بل سلب الكبرى. وإن أراد مع عدم اعتبار ملاقاته للأكبر سواء كان ملاقياً له أو لا، ففيه نوع بُعد. هذا؛ فالحق في شرح هذا الكلام ما أفدناه سابقاً.

(١) كذا في المخطوط والمطبوع. وكأن أصل العبارة يحتمل أحدهما، هكذا: «ثم إنه كيفما كان يرجع إلخ». أو «وحيث يرجع إلخ».

(٢) لأنه يصدق في هذين الضربين عموم موضوعية الأوسط مع الاختلاف في الكيف.

(٣) هذه القطعة زيادة الشاوش العلامة.

(٤) انظر: حاشية أبي الفتح (ورقة ٢٠٦). والنقل بالمعنى.

(٥) الواو حالية.

(٦) أي على الضرب الرابع والسابع من الشكل الرابع.

وإذ قد فرغ من الإشارة إلى شروط الشكل الأول والثالث كلها، وشروط سائر ضروب الشكل الرابع، وشروط الشكل الثاني كماً وكيفاً. ولم يبق إلا شروطه^(١) جهة، فأشار إليه بقوله: (مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته) أي نسبة وصف الأوسط (إلى ذات الأصغر).

وتفصيله أن شرط الشكل الثاني بحسب الجهة أمران:

أحدهما: أحد الأمرين من [١] كون الصغرى من إحدى الدائميتين، [٢] وكون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب^(٢).

والثاني: عدم استعمال الممكنة إلا مع الضرورية إن كانت^(٣) كبرى، ومعها^(٤) ومع الشروطتين إن كانت صغرى.

فإذا كانت الكبرى من المنعكسة السوالب، فلا أقل من أن تكون عرفتة عامة^(٥)، والصغرى مطلقة عامة^(٦).

ففي الكبرى نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بالدوام كما هو شأن العرفية العامة، فإن الدوام فيها ما دام الوصف. ونسبته^(٧) إلى ذات الأصغر في الصغرى بالإطلاق. ولا شك في منافاة الدوام والإطلاق إذا كانا في قضايا مختلفة الكيف.

وكذا إذا كانت الصغرى ممكنة مع المشروطة^(٨) الكبرى؛ فإن نسبة الوصفين^(٩) في الكبرى حيثنذ بالضرورة، كما يُنادي عليه حقيقة المشروطة. ونسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر في الصغرى حيثنذ بالإمكان. ولا شك في تنافيهما^(١٠).

ولكن لا يخلو عن شائبة شبهة، فإن في المشروطة الكبرى ضرورة نسبة وصف الأوسط إلى

(١) أي شروط الشكل الثاني.

(٢) وهي الدائمتان - الضرورية والدائمة - والعامتان - المشروطة العامة والعرفية العامة - والخاصتان - المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة -.

(٣) أي إن كانت الممكنة كبرى.

(٤) أي مع الضرورية، ومع المشروطتين - العامة والخاصة - إن كانت - الممكنة - صغرى.

(٥) لأنها أعم القضايا الست المنعكسة السوالب.

(٦) لأنها أعم القضايا سوى المكنيتين.

(٧) أي نسبة وصف الأوسط.

(٨) أي المشروطة العامة. ولأنها اكفى بها لأنها أعم القضايا الثلاث: الضرورية والمشروطتين.

(٩) أي وصف الأوسط ووصف الأكبر.

(١٠) أي تنافي الضرورة والإمكان إذا كانا في قضايا مختلفة الكيف.

مجموع وصف الأكبر وذاته، فإنَّ منشأ الضرورة فيها مجموع الذات والوصف. ومن الجائز أن يكون الشيء ضرورياً للمجموع، ولا يكون ضرورياً لواحد من أجزائه. فيجوز أن لا يكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بالضرورة، حتى تكون منافية لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر التي هي بالإمكان.

وحله أن وصف الأكبر لا يوجد خارج الذات التي لها معه^(١) ضرورة نسبة وصف الأوسط؛ لأنَّ الكبرى كلية في هذا الشكل، فوصف الأكبر مستلزم لمجموع ذاته ووصفه، فإنه لا يوجد بدونها، وكذا مجموع ذاته ووصفه مستلزم لوصفه. فنسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر ضرورية، كنسبته إلى مجموع الذات والوصف. ونسبته إلى ذات الأصغر إمكانيةً. ولا شك في تنافيهما إذا كانا مختلفي الكيفية. هذا. والله أعلم بالصواب^(٢).

وأما إذا كانت الصغرى مشتملة على الدوام الذاتي مع كون الكبرى إحدى الفعليات، فغاية التقرير أن الكبرى على هذا التقدير لا أقل من أن تكون مطلقة عامة. فنسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر في الكبرى بالإطلاق، ونسبة وصفه إلى ذات الأصغر في الصغرى بالدوام، كما يحكم به الدائمة. ولا شك في تنافيهما.

وكذلك الضرورية مع الممكنة إذا كانت الضرورية صغرى، والممكنة كبرى. فنسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر في الكبرى بالإمكان، ونسبته إلى ذات الأصغر في الصغرى بالضرورة. ولا شك في تنافيهما إذا كانا مختلفي الكيفية.

(١) قوله: لها - أي للذات - معه - أي مع الوصف - وقوله: «لها» مع متعلقه خبر مقدم. وقوله: «ضرورة نسبة إلخ» مبتدأ مؤخر.
(٢) حاصل الشبهة أن الصغرى إذا كانت ممكنة، والكبرى مشروطة عامة يصح أن لا يكون بينهما تناف، فلا يتحقق الشرط - منافاة نسبة وصف الأوسط إلخ -.. ولنفرض القضية الممكنة هكذا: كل كاتب متحرك بالإمكان العام. والمشروطة العامة: بالضرورة لا شيء من الكاتب بمتحرك ما دام كاتباً. والحكم في هذه المشروطة بضرورة التحرك لمجموع الذات والوصف، أي لمجموع ذات الكاتب - مثلاً عمرو وبكر و... - ووصف الكتابة. فالتحرك ضروري لمجموع الذات والوصف. وقد يجوز أن لا يكون ضرورياً للوصف - الكتابة - وحده!

وواضح أن النسبة المطلوبة في هذه الضابطة هي نسبة وصف الأوسط - وهو المحمول هنا - إلى وصف الأكبر - وهو الموضوع -.. فيجوز أن لا تكون نسبة وصف المحمول - المتحرك - إلى وصف الموضوع - الكاتب - ضرورية.
وقد كانت نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بالإمكان. فلما لم تتحقق الضرورة في نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر، لم تتحقق المنافاة هنا! لأن الإمكان إنما يتناقض مع الضرورة، ولا ضرورة هنا.
وحاصل الحل أن الكبرى - وهي التي فرضناها مشروطة عامة - في هذا الشكل - أي الشكل الثاني - كلية. فالحكم فيها يكون بالأوسط على جميع أفراد الأكبر، لأنَّ الأكبر يكون موضوعاً كما هو واضح.
وبعبارة أخرى يكون الحكم بوصف الأوسط على جميع أفراد الأكبر. فالحكم شامل لجميع أفراد وصف الأكبر. ولا يوجد فرد ذات. من أفراد الأكبر إلا ووصف الأوسط يشمل. فليس للأكبر فرد خارج هذا الحكم. فالوصف هنا مستلزم للذات.

وإن كانت الممكنة صُغرى مع الكبرى الضرورية فالأمر حيثنّذ بالعكس^(١).

والمراد بالمنافاة عدم الاجتماع في الصدق لو فُرض الموضوع واحداً. وهذا أعمّ من المناقضة فإنّها عدم الاجتماع صدقاً وكذباً^(٢).

فإذا تحقّق التّنافي المذكور فيما إذا كان الاختلاط من الصّغرى المطلقة العامّة التي هي أعمّ الفعليّات، مع الكبرى العرفيّة العامّة التي هي أعمّ المنعكسة السّوالب، وفيما إذا كان الاختلاط من الصّغرى الدائمة التي هي أعمّ من الضرورية ومن الكبرى المطلقة العامّة، تحقّقت تلك المنافاة فيما إذا كان الاختلاط من سائر الفعليّات الصّغريات، وسائر المنعكسة السّوالب من الكُبريات.

وكذا إذا تحقّقت فيما إذا كان الاختلاط من إحدى الدائمّين الصّغرى مع سائر الكُبريات الفعليّات، لأنّ تنافي الأعمّين مستلزمٌ لتنافي الأخصّين كما لا يخفى على من له أدنى مَسَاسٍ.

فما قال ميرزا جان: «إنّه إذا كانت الصّغرى ضروريّة، والكبرى من إحدى الفعليّات فلا يتحقّق التّنافي المذكور بحسب الجهة، لأنّهما قد يكذبان» خالٍ عن التحصيل^(٣).

[شروط الشّكل الرّابع جهة]

ثمّ^(٤) اعلم أنّ الضّرْب الثّالث من الشّكل الرّابع^(٥) مشروطٌ بأمرين:

- أحدهما: كَوْنُ المَقْدَمَتَيْنِ فعليّتين.

(١) أي تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر في الكبرى بالضرورة، ونسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر في الصغرى بالإمكان.

(٢) فيجوز في المنافاة الاجتماع في الكذب بخلاف المناقضة.

(٣) وذلك لأنّه لما تحقّقت المنافاة بين الدائمة التي هي أعمّ من الضرورية وبين المطلقة العامّة التي هي أعمّ الفعليّات، لا شكّ أنّها تتحقّق بين الضرورية وبين إحدى الفعليّات.

هذا أولاً، وثانياً قد ذكرنا أنّ المراد من المنافاة هي التّنافي في الصدق، فلا حرج لو كذباً.

(٤) وزيد في المطبوع قبل هذه العبارة قطعة كاملة، هي: «وهنا بحثٌ عَوِيصٌ، هو أنّنا لا نسلم أنّ الكبرى إذا كانت مطلقة عامّة كانت نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بالإطلاق، لجواز أن يكون الوصفان متنافيين فلا يكون بينهما ثبوت بالإمكان، أو متلازمين فلا يكون سلب بالإمكان فضلاً عن الإطلاق، ألا ترى أنّه يصدق «لا شيء من الفلك يساكن دائماً». وكلّ متحرّك الأصابع ساكنٌ بالفعل»، وكلّ فلك متحرّك. ولا شيء من متحرّك الأصابع بمتحرّك بالإطلاق». وكذا إذا كانت الصّغرى ضروريّة والكبرى ممكنة أنّ لا يكون نسبة وصف الأوسط ممكناً لوصف الأكبر كما في المثال المذكور. هذا. والله أعلم.

وهي زائدة هنا، إذ البحث يأتي مع زيادة بقوله: «ولكن بقي هنا بحث حق إلخ»

(٥) إنّياً بدأ بالضرب الثالث، لأنّ كلتي مقدمتي الضريين الأولين موجبة، فلا يكون فيه إلا شرط واحد وهو كونها فعليّتين. وهو مشهور.

• وثانيها: كون السالبة منعكسة، فلزم كون صغراه من السَّنة^(١).

• وثالثها: كون الصُّغرى دائمة، والكبرى مشتملة على الدَّوام الوصفي.

فإن كانت الصُّغرى دائمة فتنعكس كنفسها. فتصير نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بالدوام، ونسبة وصف الأكبر بالإطلاق. ولا شك في تنافيهما.

وإن كانت الكبرى عرقيَّة عامَّة فنسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بالدوام، وإلى ذات الأصغر بالدوام الوصفي. ويلزمه الإطلاق. ولا شك في تنافيهما.

وأما إذا لم تكن السالبة فيها منعكسة فلا نسبة لوصف الأوسط إلى ذات الأصغر أصلاً. وكذا لو كانت منعكسة، لكن كانت الصغرى غير الدائميتين، والكبرى غير منعكسة السوالب، بل كانت مطلقة أو وقتيَّة أو وجوديَّة، فلا نسبة لوصف الأوسط إلى وصف الأكبر، بل وليس نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأكبر منافية لنسبته إلى ذات الأصغر، إذ لا منافاة بين الدوام والضرورة الوصفيَّين أصلاً.

فلاح لك أنه إذا تحقَّق الشَّرطان المذكوران تحقَّقت المنافاة المذكورة. وإذا انتفى أحدهما انتفى المنافاة.

وشرط الفعلية لازم للأخيرين^(٢). وبانتفاء الفعلية انتفى الأخيران.

• والرابع والخامس مشروطان بالأوليين فقط^(٣).

فإذا كانت الصُّغرى موجبة فعلية. والموجبة الفعلية لا أقل من أن يصدق في عكسه مطلقة عامَّة. فنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بالإطلاق. والكبرى لما كانت منعكسة السوالب، فلا أقل من أن تكون عرقيَّة عامَّة. فنسبته إلى وصف الأكبر بالدوام. ولا شك في التنافي بينهما.

وأما إذا لم يكن الصُّغرى فعلية، بل ممكنة، فلا عكس، فلا نسبة لوصف الأوسط إلى ذات الأصغر. وكذا إذا لم يكن الكبرى وصفية، فلا نسبة بين الوصفيين، بل ليس نسبته إلى ذات الأكبر منافية لنسبته إلى ذات الأصغر، إذ لا يصدق في عكس موجبة الدَّوام الوصفي. فهذه المنافاة دائرة مع الشرطين وجوداً وعدماً.

(١) لأن صغرى الضرب الثالث سالبة كلية.

(٢) هما كون السالبة منعكسة. وكون الصغرى دائمة والكبرى مشتملة على الدوام الوصفي. وذلك لأن الفعلية أعمُّ منهما، والأعمُّ لازم للأخص. وبانتفاءه ينتفيان لأن انتفاء الأعمِّ مستلزم لانتفاء الأخص.

(٣) أي الضرب الرابع والخامس من الشكل الرابع مشروطان بكون المقدمتين فعليتين، ويكون السالبة منعكسة.

والسادس مشروطٌ بأمرين: [١] انعكاسِ صفراءِ السَّالبةِ [٢] وكونِ كبراهِ ممَّا يصدق عليه الدَّوامُ. فنسبةُ وصفِ الأوسطِ إلى ذاتِ الأصغرِ بالدَّوامِ الوصفِيّ، لأنَّ السالبةَ الجزئيةَ إنمَّا تنعكس إذا كانت من إحدى الخاصَّتين إلى العُرفيةِ الخاصَّة. فهذه النسبةُ بالإطلاقِ البتَّة. ونسبةُ وصفِ الأوسطِ إلى وصفِ الأكبرِ بالدَّوامِ. ولا شكَّ في تنافيهما.

وأما إذا لم تكن صفراءِ منعكسةً، فلا نسبةٌ لوصفِ الأوسطِ إلى ذاتِ الأصغرِ. وكذا إذا لم تكن كبراهِ ممَّا يصدق عليه الدَّوامُ الوصفِيّ، فلا نسبةٌ بين الوصفَيْن. وأما نسبةُ وصفه إلى ذاتِ الأصغرِ فبالإطلاق، وهي غيرُ منافيةٍ لنسبته إلى ذاتِ الأصغرِ بالدَّوامِ الوصفِيّ.

فلو حمل قوله: «مع منافاة إلخ» على ما هو أعمُّ من الصريحة والضمنية، وأخرج حاصل الشقِّ الثاني أنَّه لا بُدَّ من عمومِ موضوعيّةِ الأكبر، مع الاختلاف في الكيف، مع منافاة نسبة وصفِ الأوسطِ إلى وصفِ الأكبرِ المذكورة في الكُبرى صريحاً، كما في الوصفيات، أو ضمناً كما في الدائميتين وغيرهما، لنسبة وصفِ الأوسطِ إلى ذاتِ الأصغرِ المذكورة في الصُّغرى صريحاً، كما في الشَّكل الثاني، أو المفهومة التزاماً كما في صُغريات الصُّروب المذكورة من الشَّكل الرَّابع، لم يكن^(١) بعيداً، بل أولى كما لا يخفى على المتأمل فيما ذكر.

فلا يرد أن قوله: «إمَّا من عمومِ موضوعيةِ الأكبر مع الاختلاف في الكيف» مقيدٌ بقوله: «مع منافاة إلخ» وهذا المقيد غيرُ صادقٍ على ضربٍ من صُروب الشَّكل الرَّابع، فبقي الضُّربُ الخامسُ والسادسُ خارجاً عن كلا الشَّقَيْنِ فما تمَّ الضابطةُ.

وبعضُهم^(٢) قيّدوا قوله: «مع منافاة إلخ» بالقياس الذي الأكبر والأصغر فيه موضوعان. ولا يخلو عن تكلفٍ.

قال ذلك البعضُ ممَّن تصدَّى لشرح هذا الكتاب: «المرادُ بنسبة وصفِ الأوسطِ إلى وصفِ الأكبرِ نسبةً كبراهِ». وقال: «إنمَّا عبَّر به مع أنَّها نسبةٌ وصفِ الأوسطِ إلى ذاتِ الأكبرِ أيضاً، لأنَّ الأكبر يصير في النتيجة محمولاً. والمحمولُ هو الوصف»^(٣).

ثمَّ نقض^(٤) بأنَّه لا يصحُّ هذه المنافاةُ فيما إذا كانت الكُبرى من إحدى الوصفيات، والصُّغرى

(١) جواب قوله: «لو حمل قوله إلخ»

(٢) هو أبو الفتح. والقياس الذي يكون الأكبر والأصغر فيه موضوعان يكون على هيئة الشَّكل الثاني. قال أبو الفتح (ورقة: ٢٠٦): «ثمَّ قوله: «منافاة نسبة وصفِ الأوسطِ إلخ» إشارة إلى شرط الشَّكل الثاني من حيث الجهة».

(٣) انظر: حاشية أبي الفتح (ورقة: ٢٠٦)

(٤) انظر: حاشية أبي الفتح (ورقة: ٢٠٦) قال: «ولا يذهب على من له أدنى تأمُّل أن المنافاة المذكورة غير متحققة في كثير =

فعليّة. وكذا إذا كانت الممكنة صغرى مع الكبرى المشروطة، فإنّ الدوام الوصفى لا ينافي الإطلاق الذاتى، والضرورة الوصفية لا تنافي الإمكان الذاتى.

ثمّ قال^(١): «إلا أنّ يُراد بمنافاة نسبة الكبرى منافاة نوع النسبة وههنا نوع الدوام ينافي نوع الإطلاق. وكذا نوع الضرورة ينافي نوع الإمكان. وإنّ لم يكن خصوص الدوام الوصفى منافياً لخصوص الإطلاق الذاتى، وخصوص الضرورة الوصفية لخصوص الإمكان الذاتى».

ثمّ قال: «وعلى هذا يلزم دخول الاختلاط من الصغرى المشروطة مع الكبرى الممكنة والعرفية العامة الصغرى مع المطلقة في هذه الضابطة لأنّ نوع النسبتين متافيان وإنّ لم يكن خصوص الوصفى والذاتى متنافيين».

والحاصل أنّه إن أريد تنافي خصوص النسبتين المذكورتين في المقدمتين فيلزم خروج اختلاطات الصغريات الفعليات مع الوصفيات الكبرى واختلاطات الممكنات الصغرى مع المشروطتين مع أنّها منتجة بلا ريب. وإنّ أريد تنافي نوع النسبتين يلزم دخول اختلاطات الصغريات الوصفيات مع الكبرى الفعلية في الضابطة مع أنّها غير منتجة^(٢). انتهى.

أعجبني كلامه فإنّ حمل العبارة على معنى بعيد، ثمّ الاعتراض عليه، وترك محمل قريب سالم عنه، لا يليق بأحد من المحصلين، فإنّ حمل قوله: «نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر» على نسبة الكبرى، وحمل الوصف على الذات بعيد غاية البعد، فعليك ما فسرنا به كلام المصنّف بلا مزيد عليه في تصحيحه.

[بحث حق]

لكنّ بقي ههنا بحث حق، لأنّا لا نسلم أنّ الكبرى إذا كانت من المطلقات الغير الوصفيات مع الصغرى الدائمة، يكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بالإطلاق، فإنّه لا يلزم من فعلية انتساب وصف الأوسط إلى ذات الأكبر فعليّة تلك النسبة بين الوصفين^(٣)، بل ربّما تكون نسبة الوصفين منافية لنسبة الوصف إلى الذات، فلا تكون منافية لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر، بل موافقة.

= من الاختلاطات المنتجة من هذا الشكل، كاختلاط الصغرى الممكنة العامة مع الكبرى المشروطة العامة أو الخاصة، واختلاط المطلقة العامة مع الكبرى المشروطة العامة أو الخاصة أو العرفية العامة والخاصة.

(١) انظر: حاشية أبي الفتح (ورقة: ٢٠٦)، والنقل بالمعنى.

(٢) انظر: حاشية أبي الفتح (ورقة: ٢٠٦)، والنقل بالمعنى.

(٣) أي وصف الأوسط ووصف الأكبر.

ألا ترى إلى قولنا: «لا شيء من الفلك بساكنٍ دائماً». وكلُّ متحرِّكٍ ساكنٌ^(١) بالفعل». فإنَّ نسبة وصفي الأوسط والأكبر بدوام السلب. وهي موافقةٌ لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر.

كذا إذا كانت الصُّغرى ضروريَّةً، والكبرى ممكنةً، لا يلزم فيه أن تكون نسبةٌ وصفي الأوسط والأكبر بالإمكان كما في المثال المضروب.

فالصَّواب أن يقال: «مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر أو ذاته لنسبته إلى ذات الأصغر». وحيثُ لا يرد هذا السؤال الحق.

[بيان دوران المنافاة مع الشرطين عدماً]

هذا كلُّه بيان دوران هذه المنافاة مع الشرطين وجوداً. وأمَّا دوراؤها معهما عدماً، فلائنه لو انتفى الشرط الأوَّل لكان الصُّغرى إمَّا غيرُ دائمة، والكبرى ممَّا لا تنعكس سوابقها. وحيثُ فالصُّغرى إمَّا من إحدى الوصفيات الأربع أو من سائر المطلقات، والكبرى من إحدى الوجوديات. وأخصُّ الوصفيات المشروطة الخاصَّة. وأخصُّ الوجوديات الوقتية. فحيثُ نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بالضرورة الوصفية دائماً والوقتية. ونسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر - لو كانت - تكون بالضرورة الوقتية. ولا منافاة بين الضرورة الوصفية والوقتية. وكذا لا منافاة بين نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأكبر، ونسبته إلى ذات الأصغر. وإذا لم تُنافِ النسبتان الأخصَّان لم تُنافِ الأعمَّان أيضاً.

ولو انتفى الشرط الثاني، فالممكنة الصُّغرى إمَّا أن تكون مع الكبرى الدائمة أو العرفيتين أو الوجوديات. ومن البين أنه حيثُ يكون نسبةٌ وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بالإمكان، ونسبةٌ وصف الأوسط إلى وصف الأكبر أو ذاته بالدوام الذاتي أو الوصفي أو الضرورة الوقتية أو الفعلية. ولا منافاة بينهما وبين الإمكان الذاتي.

أو تكون الكبرى ممكنةً مع الصُّغرى الدائمة أو الوصفيات الأربع أو الوجوديات. ولا خفاء في أنَّ نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بالدوام الذاتي أو الوصفي أو الضرورة الوصفية أو الوقتية أو بالفعل. ونسبةٌ وصف الأوسط إلى ذات الأكبر أو وصفه - لو كانت نسبةً إلى وصفه - بالإمكان. ولا منافاة بين الإمكان وبين واحدٍ منها.

(١) في المخطوط والمطبوع: «حيوان ساكن». ومقتضى السياق حذف الحيوان كما لا يخفى.

(٢) في المخطوط والمطبوع: «وذاته». وقد اتضح من البحث الذي ذكره آنفاً أن الصواب أن يقول: «أو ذاته».

[ضابطة للشارح العلامة تشمل جميع ضروب الشَّكل الرابع بحسب الجهة أيضاً]

هذا ما منَّ الله تعالى على هذا العبد بمَنِّه وكرمه في تحقيق الضَّابطة للتهذيب. لكنَّها لما كانت عاريةً عن بعض شروط الشَّكل الرابع بحسب الجهة فلذا أُريدُ أن أتمَّها بزيادةِ بعض القيود فنقول:

[لا بُدَّ (١)] من عموم موضوعيَّة الأوسط، ولا موضوعيَّة الأكبر، مع ملاقاته للأصغر بالفعل. وعند موضوعيَّته إمَّا مع حل الأصغر عليه بالفعل، أو حمله على الأكبر كذلك، أو منافاة وصفيَّ الأكبر والأوسط في ذات في الجملة، مع مقارنتهما لتلك الذات بالفعل، وإمَّا مع منافاة وصفيَّ الأصغر والأوسط في تمام ذاته، مع صدقيهما عليه بالفعل، مع ملازمة وصفيَّ الأوسط والأكبر في ذات في الجملة.

[٢] وإمَّا من عموم موضوعيَّة الأكبر، مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأكبر أو وصفيَّه لنسبته إلى ذات الأصغر المشتملة عليها الصُّغرى صريحاً أو على ملزومها.

فزيادة قولي: «ولا موضوعيَّة الأكبر» لإخراج الشَّكل الرابع من هذا الشُّق من الترديد الثاني^(١). وقولي: «عند موضوعيَّته» إشارةً إلى الضريبتين الأولين^(٢). والشرطُ فيها فعليَّةُ المقدَّمتين.

وقولي: «أو منافاة وصفيَّ الأكبر والأوسط» عطفاً على قولي: «أو حمله» إشارةً إلى الضَّرب السابع. والشرطُ فيه فعليَّةُ الصُّغرى، وكونُ الكبرى من الخاصَّتين. ويلزمُ فيها منافاةُ وصفيَّ الموضوع والمحمول في ذات في الجملة، مع صدقيهما عليها بالفعل. وهو السلب في السالبة الجزئية منهما.

وقولي: «وإمَّا مع منافاة» إشارةً إلى الضَّرب الثامن. والشرطُ فيه [١] كون صغراه من الخاصَّتين. وإليه أشرتُ بقولي: «منافاة وصفيَّ الأصغر والأوسط، مع مقارنتهما للذات». [٢] وكون كبراه ممَّا ينعكس سوابُها. وإليه أشرتُ بقولي: «مع ملازمة وصفيَّ الأوسط والأكبر في ذات في الجملة». فإنَّ أعمَّها العرفيَّةُ العامَّة، ولا بُدَّ في موجبتها من تلازم الوصفين في ذات الموضوع.

ويقولي: «إمَّا من عموم موضوعيَّة الأكبر» إلى قولي: «المشتملة عليها صريحاً» إلى شروط الشَّكل الثاني كماً وكيفاً وجهَةً.

وقولي: «أو على ملزومها» أي ملزوم نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر، إشارةً إلى الضُّروب الباقية من الشَّكل الرابع، على ما بيَّناه. وهذه النسبة المذكورة في صُغرياتِها، وهي ملزومة لها.

(١) كذا في المخطوط والمطبوع. والظاهر أن قوله: «من الترديد الثاني» زيادةٌ ولا تستقيم مع السياق.

(٢) أي من الشكل الرابع.

الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد المصطفى أحمد المجتبي، وآله وأصحابه.

اللهم تجاوز عن سيئات عبدك عبد العلي.

واجعل خاتمة أموره خيراً آمين آمين آمين يا رب العالمين.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح ضابطة المفتي سعد الله

نحمدك يا من منه المبدأ وإليه المعاد، ونصلي على الشكل الأول^(١) من سلسلة الإيجاد، وعلى ضابطة ضروب الرّشاد، وآله وأصحابه الأجداد.

أمّا بعد؛ فيقول المعتصم بحبل الله محمد المدعوّ بـ «سعد الله»: لَمَّا التمس مني خُلص الأحياء وعمدة الأصحاب، ولا سيّما من وهو كالروح للجسد، جعله الله كاسمه شمس الدين محمد، أن أفصّل ما أجمله العلّامة السعد الأديب في ضابطة التهذيب، فشرعت في شرحه فاتحاً لإغلاق بعض الشارحين^(٢)، مع التعرّض لما عثر به بعض الناظرين. لكنني لقصور باعي في صناعة التصنيف، وعجز فكري عن إتيان ما يقتضيه التأليف، لا آمنُ الرّلات في هذه الوريقات، فأرجو من سلكوا مسلك الإنصاف وتكبّوا عن طريق الاعتساف، أن يُجروا قلم الإصلاح على خطيّاتي، ويُسِدّوا ستر العفو على عثراتي. هذا، وأسأل الله الميسّر لكلّ صعب، أن يُمنّ عليّ بما يُوصلني إلى الصّواب.

وها أنا قبل الشّروع في كلام المصنّف أضع ضابطة أخرى أخصر^(٣) من ضابطته، وأوضح وأسهل من تفصيله للشرائط فيما سبق^(٤)، مع الإشارة^(٥) إلى شرائط جميع ضروب الأشكال الاثنين والعشرين^(٦) تعييناً وترتيباً، بخلاف ضابطة المصنّف، فإنّها لا تشير إليها كذلك، إلا^(٧) أنّ هذه كلّها وكيفاً فقط.

(١) المراد به سيّد المرسلين وخاتم النبيين ﷺ لأنّه الصّورة الأولى من الموجودات، كما قاله ﷺ: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ نُورِي». ولا يخفى لطف براعة الاستهلال فيه. (هامش)

(٢) المراد به اليزدي. (هامش)

(٣) إذ حروفها ثمان وسبعون، وحروف ضابطة المصنّف مائة وثلاثة وتسعون. فهي ضعفها تخميناً. (هامش)

(٤) إشارة إلى ما في التهذيب من ذكر شرائط الأشكال الأربعة مفصلاً. والحاصل أن هذه الضابطة الموعودة أخصر مما أجمله العلامة التفتازاني وأوضح معنى وأسهل تناولاً مما فصله أوّلاً. ولعمري إنها لأجدي من تفاريق العصى. (هامش)

(٥) يعني أنّ في هذه الضابطة أشير إلى ترتيب ضروب الأشكال الأربعة أيضاً، بأنّ الضرب الأوّل من الشكل الأول من الموجبتين الكلّيتين، والثاني من كذا، وهكذا، بخلاف ضابطة المصنّف، إذ غاية أمرها أن الضروب مندرجة تحتها، لكن لا يُعلّم منها تعيين الضروب. (هامش)

(٦) فالأربعة للأوّل، وكذا للثاني، والستة للثالث، والثانية للرابع. (هامش)

(٧) يعني أنّ هذه الضابطة أحسن بكثير من ضابطة المصنّف، لكن لم يُذكر فيها شرائط الأشكال جهةً، بخلاف ضابطة المصنّف إذ قد ذُكر فيها بعضها. (هامش)

فلنصطلح أولاً أن «أ» عبارة عن الموجبة الكلية، و«ب» عن السالبة الكلية، و«ج» عن الموجبة الجزئية، و«د» عن السالبة الجزئية. فعليك أيها الطالب الحبيب أن تعرف بهذه الحروف ^(١) مقدّم الأشكال بالترتيب، وهي في هذين البيتين على بحر المتقارب ^(٢):

فَأَب، وَجَا جَب لِأَوَّل^(٣)، وَأَب بَا
وَأَج أَذْ لِثَالِثٍ، وَأَأْجَ وَبَا أَب
وَجَب دَا وَأَذْجَ، لِرَابِعٍ مُجَارِبُ

إن استحضرت هذا الخطاب ظفرت على الأعلام في هذا الباب. يُعينكم حق الإعانة فيما سيأتي من شرح هذا الكتاب، فإن هذا شيء عجاب.

فأقول: إن الضابطة عرفاً يرادف القاعدة والقانون. وأمّا على ما اصطلاح المصنّف من (ضابطة شرائط الأشكال الأربعة) فهي الأمر المُلَازِم للشرائط المذكورة سابقاً في القياس الاقترانيّ الحمليّ وجوداً وعدمًا كما قالوا.

وفيه ^(٤) ما أقول: أمّا عكساً فلأنّها لا تشتمل على كبرى السّابع من الرّابع، إذ إنّها سالبة جزئية، لا يشملها عموم موضوعية الأوسط، ولا عموم موضوعية الأكبر، لا بنفسها، ولا مع الضميمة المعترية مع كلّ واحدٍ منهما.

(١) وهذه الحروف مأخوذة من كلمة «أبجد» الشائعة عندهم. (هامش)

(٢) وهو فعولن ثمان مرات. (هامش)

(٣) يعني أنّ هذه الضروب للشكل الأوّل فه «أ» بالهمزتين المنقلب تانيهما بالالف إشارة إلى الموجبتين الكلّيتين، و«ب» إلى المرجبة الكلية الصّغرى والسّالبة الكلية الكبرى، وهكذا. (هامش)

(٤) أي في أنّ الضابطة تُلازم الشّرائط وجوداً وعدمًا، حيث متى وُجدت الشّرائط وُجدت الضّابطة وبالعكس نظرًا، لوجود بعض ما «أ» وُجدت الشّرائط فيه لا الضابطة.

فإن كُبرى السّابع - أي السّالبة الجزئية - مندرجة تحت الشّرائط السابقة؛ مع أنّ الضابطة لا تشير إليها، إذ الشّروط الأوّل فيها عموم موضوعية الأوسط، أي الأوسط ما ^(٥) كان فيه موضوعاً يكون كلية. فكيف يندرج الجزئية تحته. والضميمة المعترية ما هو إمّا ملافاة الأوسط للأصغر أو حملة على الأكبر. والمراد من كلّ منهما الإيجاب - كما سيبيح - في الشرح - فلا تندرج السالبة تحتها أيضاً. والشّئ الثاني عموم موضوعية الأكبر، أي ما كان الأكبر موضوعاً يكون كلية. فكيف يندرج الجزئية تحته، مع أنّ الأكبر في كبرى السّابع وقع محمولاً لا موضوعاً. مولوي شمس الدين دام فضله. (هامش)

[*] «ما» موصولة. والمعنى: لوجود بعض الضروب التي وجدت فيها الشرائط المذكورة سابقاً، ولا توجد فيها الضابطة.

[**] «ما» موصولة، والمراد منه القضية. فالمعنى: القضية التي كان الأوسط فيها موضوعاً تكون كلية.

وأما طرداً فلاشتهاها على فعلية صغرى بعض الضروب من الرابع كما قالوا - وستقف عليه^(١) - مع أن الشرائط السابقة ليست مشتملة عليها.

لا يقال: عموم موضوعية الأوسط أعظم من أن يكون الأكبر محمولاً - أي ثابتاً - أولاً؛ يعني كيف ما كانت الكبرى موجبة كلية - كما في الأول من الرابع - أو جزئية - كما في الثاني منه -، أو سالبة كلية - كما في الرابع منه - أو جزئية - كما في السابع -، فحينئذ تشتمل على كبرى السابع قطعاً.

لأننا نقول: فإذاً يلزم كون الشكل الأول من الموجبة الكلية الكبرى مع الجزئيتين الصغريين منتجاً، ضرورة اندراجها تحت عموم موضوعية الأوسط على هذا التقدير.

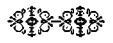
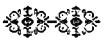
فإن قلت^(٢): إننا نصلح على أن مراد المصنف من الضابطة الأمر المشتمل على تلك الشرائط، أي متي وجدت الشرائط وجدت الضابطة من غير عكس كلي، فلا بأس باشتهاها غير تلك الشرائط أيضاً، كفعلية صغرى بعض الضروب من الرابع، وهي الأول والثاني والرابع والسابع، كما سيأتي.

قلت: هذا التوجيه مع عدم بقاء الضابطة على الحسن واللطافة على هذا التقدير، في غاية السخافة؛ ألا ترى أن الضابطة هي الأمر المجمل للشرائط المفصلة. ولا شك أن المجمل عين المفصل. وإنما الفرق بالإجمال والتفصيل. فلا بد من التلازم بين الشرائط والضابطة. وإلا يلزم مفاسد أخرى غير عديدة.

وهي (أنه لا بد) من أحد الأمرين على سبيل منع الخلط، مع الضميمة المتبعة مع كل واحد منها. فلا بأس باجتماعها أيضاً كما ستعرفه (إمّا من عموم) وشمول (موضوعية الأوسط) أي كون موضوع القضية أوسط، على ما يقتضيه الياء المصدرية والإضافة العهدية في قوله: «موضوعية الأوسط». ثم لا بد أن يحمل ذلك بمعنى: الموضوع الكائن أوسط، بجعل المصدر بمعنى الفاعل، وإضافة الصفة إلى الموصوف، حتى يصح إضافة «العموم» إليه، إذ لا معنى لشمول كون الموضوع أوسط. بل المراد أنه لا بد من شمول الموضوع الكائن أوسط لأفراده كلاً. ولا يمكن ذلك إلا في قضية كلية موضوعها الأوسط.

فالقضية مستفادة من الإضافة العهدية، والكلية من العموم بمعناه اللغوي، لا أنه اصطلاح في هذا الفن.

(١) إشارة إلى ما سيُفيد من أن قوله: «بالفعل» الواقع في قوله: «مع ملاقاته للأصغر بالفعل» شامل لصغرى الأول والثاني والرابع من الشكل الرابع، مع أن الشرائط المذكورة سابقاً لم يبين فيها جهة الشكل الرابع قطعاً. فلا يصدق أن ما لم يشتمل عليه الشرائط لا يشتمل عليه الضابطة، فلا تلازم بينها.



فاندفع كلا الإيرادين من الفاضل ميرزا جان:

الأول: أنه يلزم من ذلك أن يكون المراد بـ«العموم» كلية القضية. وهذا اصطلاح غريب في هذا الفن، فإن العموم فيه لا يستعمل بهذا المعنى بالكلية.

والثاني: أن المتبادر من هذه العبارة أنه لا بد أن يكون الأوسط نفسه كلياً، إذا كان موضوعاً، لا أن تكون المقدمة التي يكون الأوسط فيها موضوعاً كلياً.

ثم لما فرغنا عما يتعلق بالألفاظ فلنشعر في المقصود، فنقول:

هذا القول^(١) يشعر إلى كلية كبرى الشكل الأول، وكلية إحدى مقدمتي الشكل الثالث، وكلية الصغرى في الضرب الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع، دون الخامس والسادس، إذ صغراهما جزئية، فلا تندرج تحت «عموم موضوعية الأوسط».

فقد أشار به إلى جميع شرائط الشكل الأول والثالث كلياً، وبعض الشروط كذلك من الرابع أيضاً.

وهنا شك مشهور. وهو أن قوله هذا يشعر إلى أن كل قضية يكون الأوسط فيها موضوعاً يجب أن تكون كلية. فيلزم أن تكون كلتا مقدمتي الشكل الثالث كليتين، إذ الأوسط موضوع فيهما. وهذا فاسد جزماً، إذ إننا اشترط فيه كلية إحداهما، دون المقدمتين.

والحل أننا لا نسلم أن هذا القول يشعر إلى ذلك، بل إننا لزم منه قضية مهمة، ليس ماها إلا عموم موضوعية الأوسط في الجملة. وهذا القدر كاف في كلية إحداهما للشكل الثالث.

وما عرفت من عموم موضوعية الأوسط ليس هو على سبيل الإطلاق، بل مع أحد الأمرين على سبيل منع الخلو:

إما (مع ملاقاته للأصغر بالفعل). فهي إما بان يُحمَل الأوسط إيجاباً على الأصغر بالفعل، كما في صغرى الشكل الأول؛ وإما بان يُحمَل الأصغر على الأوسط كذلك كما في صغرى الشكل الثالث، وصغرى الضرب الأول والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع.

فأشير به إلى جميع شرائط الشكل الأول والثالث كيفاً وجهةً، وإلى شرائط صغرى الضروب الأربعة المذكورة من الرابع أيضاً.

(١) أي عموم موضوعية الأوسط. (هامش)

وقد مرّت الإشارة إلى هذه كلّها كلّها، بل إلى صُغرى الضرب الثالث والثامن من الرّابع أيضاً، لكن خرجنا عند انضمام هذه الضميمة، إذ المجموع لا يصدق عليهما. والمراد إنّها هو ذلك.

فلما هنا تمت الإشارة إلى جميع شرائط الشّكل الأوّل والثالث كلّاً وكيفاً وجهةً، وإلى صُغرى الضروب الأربعة المذكورة كلّاً وكيفاً وجهةً. لكن الإشارة إلى صُغرى ضروب الرّابع جهةً استطراديةً ضمنيّةً، إذ المقصود ههنا بيان جهة الشّكل الأوّل والثالث. وقد بُيّن في ضمنه جهة الرّابع في الجملة، فلا ضير، بل هو أحسن. وهذا كما إذا رميت سهماً إلى الصيد فأصابه وصيداً آخر أيضاً. فهو من الاتفاقات الحسنة لا بالقصد والإرادة.

وأنشد حسب الحال هذا المصراع الفارسي:

چنه خوش بود كه برآید بیک كرشمه دو كار

فتأمل فيها سبق.

ولو كان المقصود بيان جهته أيضاً فعليه أن يؤخّر قوله: «بالفعل» عن قوله: «حملة على الأكبر»، ليتعلّق بـ «الملاقاة» و«الحمل» كليهما، إذ الفعلية شرط فيما يُشير إليه قوله: «أو حملة على الأكبر» أيضاً. وأيضاً حيثنّ كان عليه بيان الشّرائط الأربعة الباقية له بحسب الجهة، كما هي مذكورة في المطوّلات.

ومن ههنا تبينّ اندفاع ما قيل: إنّ الأولى أن يؤخّر قوله: «بالفعل» عن قوله: «حملة على الأكبر»، لأنّ ذلك معتبرٌ في هذا الحمل أيضاً.

كذا اندفاع ما قال العارف الجامي، وتبعه الفاضل الباغنوي: «إنّ لفظ «بالفعل» زائد، إذ لا دخل له في الشّكل الرّابع، فإنّ الإيجاب بالفعل لا يشترط في الشّكل الرّابع أصلاً، بل الإيجاب فقط شرط». انتهى.

ووجه الاندفاع أنّ لفظ «بالفعل» لبيان شرطي الشّكل الأوّل والثالث، فكيف يكون زائداً. على أنّ فعلية المقدّمتين شرطٌ في الرّابع، كما بُيّن في موضعه. فالقول بعدم اشتراط الفعلية فيه أصلاً مبنيٌّ على السهو عن أقوالهم. اللهم إلا أن يُحمل عدم اشتراط الفعلية على ما مرّ من شرائط الأشكال في هذا الكتاب، لا في نفسه.

قال قاضي القضاة ما حاصله: إنّ الضروب كلّها مندرجةٌ تحت الضّابطة. والإشارة إلى فعلية الصُغرى في أيّ ضربٍ من الضروب إنّما تثبت إذا يلزم من فرض عدم اشتراطها فيه خروجه عن

الضابطة. ولا يجري ذلك إلا في الضرب السَّابع فقط، لأنَّه لما لم يكن داخلًا تحت قوله: «عموم موضوعية الأكبر» ولا في «عموم موضوعية الأوسط، مع حمله على الأكبر» لكون كُبراه سالبةً جزئيةً، فتعيَّن دخوله تحت عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل، إذ صغراه موجبةٌ كليةً.

فعلِّم أنَّ الضرب السَّابع إنَّما يكون مندرجاً تحت الضَّابطة إذا اندرج تحت «عموم موضوعية الأوسط إلخ». وإلا يلزم الخروج عن الضَّابطة.

أمَّا الأوَّلان فلو فرض عدم اندراجها تحته لا يخرجان عن الضَّابطة، كما إذا كانت الصُّغرى ممكنةً لاندراجها حيثنَّذ تحت عموم موضوعية الأوسط مع حمله على الأكبر، لكون كبراهما موجبةً والصُّغرى كليةً. فتشمل الضَّابطةُ عليهما، ولو فرض عدم الفعلية.

وبالجملة لا يجري الخلفُ فيها. بخلاف السَّابع، إذ لا يمكن أن يُفرض صُّغرى السَّابع ممكنةً، وإلا لزم خروجه عن الضَّابطة، هذا خلف.

وكذا الرَّابع إذا فرض فيه عدم فعلية الصُّغرى لا يلزم خروجه عن الضَّابطة، لاندراجه تحت «عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف»، إذ كبراه سالبةٌ كليةً، وصغراه موجبةٌ كليةً.

فمن أين الإشارةُ إلى اشتراطها في هذه الثَّلاث. انتهى.

وبالجملة بنى هذا الخبر مدار الإشارة إلى فعلية الصُّغرى على قياس الخلف المذكور.

وفيه أنَّه ليس مدار الإشارة على ذلك القياس، بل على كون الضَّابطة مشتملةً على الشَّرائط المذكورة في محلِّها. وهذا ظاهرٌ، فإن كانت تلك الشَّرائط بحيث تشتمل عليها هذه الضَّابطة فهي تشير إليها، وإلا فلا، سواء كان فرض عدم شرطٍ منها محرَّجاً عنها أم لا. ولما اندرجت الضُّروب الثلاثة المذكورة تحت «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل» تحقَّقت الإشارةُ إلى تلك الضُّروب الثلاثة.

ولو صحَّ ذلك المبني لزم اندراج الضُّروب العقيمة تحت الضَّابطة، إذ هذه الضُّروب على تقدير كون صغراها ممكنةً مندرجةً تحتهَا، كما صرَّح به ذلك الخبر. وهي بهذه الجهة إنَّها تكون عقيمةً بحكم اشتراط فعلية المقدِّمتين. فاحتمال كون الصُّغرى ممكنةً في هذه الضُّروب بعيدٌ عن مثله.

هذا ولقد نأيتُ جداً عن المرام. وقد بقي بعدُ خبايا في المقام، فعليَّ أن أعود إلى أصل الكلام، وأبين ما هو الحقُّ عند العبد المستهام.

فاعلم إنّما فسرنا الملاقاة بالحمل إيجاباً لأنّها ههنا بمعناها اللّغويّ، أي بآي كِدْيَكْرَ يَوْسَتَنَ. والسّلب إنّما هو سلب الملاقاة بهذا المعنى.

فاندفع ما قال الفاضل الباغنوي: «إنّ الملاقاة هي الارتباط والنسبة الحكمية التي هي مورد الإيجاب والسلب كليهما، لا الحكم الإيجابي فقط». إذ هو لعلّه معنى اصطلاحيّ ليس مبنى الكلام عليه. فحيثنّ لا حاجة إلى ما تكلف «أن مبنى هذا على العرف، وهو يفهم منها الإيجاب فقط».

وإنّما خصصنا هذه الضّروب من الرابع، إذ الضرب الثالث والسّادس والثامن منه صغراها سالبة، لا تصدق عليها «ملاقاة الأوسط للأصغر بالفعل إيجاباً». والضرب الخامس منه وإن كان صغراه موجبة جزئية تصدّق عليها «ملاقاة الأوسط للأصغر بالفعل إيجاباً»، والضرب الخامس منه وإن كان صغراه موجبة جزئية تصدّق عليها تلك الملاقاة، لكن لا يصدق عليها ما انضمت إليه هذه الملاقاة، أعني عموم موضوعية الأوسط، لكونها جزئية.

وقوله: «أو حملة» عطف على قوله: «ملاقاته» أي مع حمل الأوسط إيجاباً، إذ الحمل ههنا بمعنى الصّدق. ومن ههنا تسمعهم يقولون: هذا محمولٌ عليه أي صادق. وكون الشيء محمولاً أي صادقاً.

والسّلب، وإن كان حملاً حقيقةً في اصطلاحهم، لأنّ الحمل عرفاً عبارة عن العلاقة بين الشيئين بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه.

فكما أنّ الإيجاب رابطة في «زيد قائم»، كذلك السّلب في «زيد ليس بقائم» أيضاً رابطة؛ وإلا لم تكن السّالبة حمليّة. ولذا قال المصنّف العلّامة: «القضية إن حُكِمَ فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه فحمليّة». لكنّه بمعنى مصطلح غير مرادٍ ههنا.

فلا يرُدُّ ما أورده العارف الجامي وتبعه الفاضل الباغنويّ «الأولى أن يقول «إو إثباته للأكبر إلخ»، إذ الحمل في العرف أعمُّ من أن يكون إيجاباً أو سلباً، فلا يفيد الإيجاب فقط؛ بخلاف الإثبات، فإنّه للإيجاب فقط.

ولا حاجة إلى ما يتكلف أنّ هذا مبنيٌّ على المعنى المتبادر من الحمل، وهو الإيجاب فقط. ولعلّ ما قال الشّارح اليزديّ «أنّ السّلب سلب الحمل، وإنّما الحمل هو الإيجاب»^(١) مبنيٌّ على ما قلنا.

(١) شرح التهذيب لملا عبد الله اليزد (ص: ٥٣، طبعة قديمي كتب خانه)

وما يترشح من كلام بعض الناظرين عليه «أن الحمل اصطلاحاً هو الإيجاب. وهو المراد ههنا». فيه أن هذا يستلزم أن لا يطلق الحملية عرفاً على أمثال «زيد ليس بقائم».

ويجيب بأن إطلاق الحملية على السالبة للمشكلة، لا على سبيل الحقيقة.

وفيه أن هذا يستلزم أن لا تكون تلك السوالب قضايا، فضلاً عن الحملات؛ إذ الحمل عند المجيب هو الرّبط المخصوص - أعني الإيجاب - فمتى سلب الحمل في السالبة بقي المحكوم عليه وبه بدون الرّبط. ولا قائل بكونها قضية. فعاد المحذور. ولا يدفعه الجواب المذكور.

قيل: السلب في السالبة وإن كان سلب الحمل، لكن هذا السلب رابطة بين الطرفين.

وفيه أن القضية إمّا حليّة أو شرطية. والحملية لا بدّ فيها من الحمل. فالسالبة المذكورة إن لم تكن حليّة، لعدم الحمل، فلا جرم إمّا أن تكون شرطية أو متوسطة بينها بين الحملية. وكلاهما باطلان. اللهم إلا أن يلتزم أن الحملية أعمّ من أن يكون فيها الحمل أو لا. فافهم.

وقوله: «على الأكبر» متعلّق بـ «حملة»، أي بأن يكون الأكبر موضوعاً كلياً أو بعضاً.

وهذا إشارة إلى الضرب الأوّل والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع كيفاً وكماً، أمّا على الكبرى كيفاً فلما أن قوله: «حملة على الأكبر» يفيد إيجاب الكبرى، وأمّا كماً فلتركة مطلقاً وعدم تقييده بالكلية والجزئية. ولا ريب في أن كبرى هذه الضروب موجبة كلية أو جزئية، وأمّا إلى الصغرى كماً فلما يُشعر إليها ما ضُمّ إليه قوله: «حملة على الأكبر» - أعني «عموم موضوعية الأوسط» -، وأمّا كيفاً فلعدم التقييد بالإيجاب والسلب. ولا شك أن صغرى تلك الضروب كلية موجبة، أو سالبة.

وقد تبين بهذا دفع شبهة عويصة الحلّ بأنّه لا إشعار في هذه الضابطة إلى كبرى الضرب الثامن كماً، إذ لا يشتملها «عموم موضوعية الأوسط مع حملة على الأكبر»، ولا يُشعر بالكمية كلياً أو بعضاً، ولا إلى صغرها كيفاً، إذ هي سالبة كلية. ولا يشتملها إلا الشقّ الثاني من الترديد الثاني - أعني «عموم موضوعية الأوسط مع حملة على الأكبر» - وهو لا يفيد كيفيتها. انتهى.

فبالإشارة إلى الصّريين الأولين كماً وكيفاً تمّ الأوّل من الشرطين المذكورين على سبيل الترديد - أعني إيجابها مع كلية الصغرى - وبالإشارة إلى الثالث والثامن كماً وكيفاً - كما عرفت آنفاً - وإلى صغرى الرابع والسابع كماً وكيفاً - كما قد ثبت في الشقّ الأوّل من الترديد الثاني - أدّى مؤدّى بعض ما يشير إليه قوله: «اختلافهما مع كلية إحداهما» أيضاً، إذ وراء الصّريين الأولين كلها من المذكورة مندرجة تحته.

فتخصيص الإشارة إلى إيجابها مع كَلِيَّة الصُّغرى ههنا - كما وقع من العارف الجامي والفاضل الباغنوي - مبنيٌّ على قَلَّة التدبُّر. فافهم ولا تكن من المؤمنين بالأموات. وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء.

وإنَّما خَصَّصنا هذه الضُّروب الأربعة إذ كبرهاها موجبةً، بخلاف الرَّابع والسَّابع، لأنَّ كبراهما سالبةٌ، فلا تندرج تحت «حملة على الأكبر إيجاباً»، وبخلاف السَّادس إذ كبراه وإن كانت موجبةً لكن صُغراه سالبةٌ جزئيةٌ، فلا يصدق عليها «عموم موضوعية الأوسط»، وبخلاف الخامس، إذ صُغراه موجبةٌ جزئيةٌ، وكبراه سالبةٌ، فلا تندرج تحت إحداها.

فما قال الشَّارح البيزدي: «وهنا تمت الإشارة إلى شرائط إنتاج جميع ضروب الشَّكل الأوَّل والثَّالث، وستة ضروب من الشَّكل الرَّابع» ليس بتمام.

وإنَّما يتمُّ لو تحقَّقت الإشارة إلى كُبرى الضُّرب الرَّابع أو السَّابع. وظاهر أنَّها لم تثبت. اللهم إلا أن يُتكلَّف ويقال قوله: «ستة إلخ» معطوفٌ على «جميع ضروب الشَّكل»، لا على «ضروب الشَّكل». ويُراد من الإشارة في الجملة.

وإذا انتقش هذا في صحيفة خاطرك العاطر فاعلم أنَّ في هذه الضَّابطة ترديدين:

الأوَّل مشتملٌ على الشَّقَّين المدخولين بكلمة «إمّا»، أعني «من عموم موضوعية الأوسط» و«من عموم موضوعية الأكبر».

والثَّاني: في الشَّقِّ الأوَّل من الترديد الأوَّل. وفيه أيضاً شقان: الأوَّل «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل». والثَّاني: «عموم موضوعية الأوسط مع حملة على الأكبر».

والضُّربان الأوَّلان من الرَّابع قد اندرجا تحت كِلَا شَقِّي الترديد الثَّاني، لصدقهما عليهما، إذ الضُّرب الأوَّل مركَّبٌ من الموجبتين الكلَّيتين. فعموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر، بحمل الأصغر عليه، صادقٌ على صُغراه. وعموم موضوعية الأوسط مع حملة على الأكبر صادقٌ على مقدِّمته.

وكذا الضُّرب الثَّاني المركَّب من موجبةٍ كَلِيَّةٍ وموجبةٍ جزئيةٍ. بخلاف البواقي من المشار إليها، إذ الرَّابع والسَّابع مندرجان تحت الأوَّل فقط؛ والثَّالث والثَّامن اندرجا تحت الثَّاني فقط. فكلمة «أو» لمنع الخلو. فلا ضيرَ بالاجتماع أيضاً.

ومن ههنا ظهر فسادُ ما قال العارف الجامي وتبعه الفاضلُ الباغنوي: «لو جاء بالواو الواصلة بدلَ «أو» الفاصلة، وقال: «وحمله على الأكبر» لكان صواباً، لأنَّه يُفهم من عبارة المصنِّف أنَّ إيجاب

إحدى المقدمتين فقط شرط، وليس كذلك، لأن إيجابها معاً شرط، لا إيجاب إحداها فقط. انتهى بلفظه.

ووجه الفساد ظاهر، إذ أنت خيرٌ بما أُلقيت عليك بأنه لا يُفهم من قوله ما ذكره؛ بل لو قال ذلك يُحِلُّ بالمقصود، ولم يكن مشتملاً على صغرى الثالث والرابع والسابع والثامن. ولعل منشأ القول الفهم بأداء ذلك القول مؤدى إيجابها مع كلية الصغرى فقط. وليس كذلك. بل هو يؤدى بعض ما يدل عليه اختلافها مع كلية إحداها أيضاً كما عرفت.

قيل: «لو قال: «أو للأكبر»، وحذف قوله: «حمله»، وعطف على قوله: «للاصغر» لكان أخصر، ومفيداً للمقصود؛ إذ حيثئذ يشتمل عليه الملاقاة المغنية عن الحمل. فكأنه يقول: «مع ملاقاته للأكبر». وأجيب: لو قال ذلك لزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الأول من كبرى موجبة كلية، مع صغرى سالبة مُتتجاً؛ إذ الملاقاة - كما تقدّم - تشتمل الوضع والحمل كليهما. فعلى كبرى ذلك الشكل يصدق عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأكبر بحمله على الأوسط.

ويلزم أيضاً كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة، وكبرى موجبة، مع كلية إحدى المقدمتين مُتتجاً؛ إذ كبراه أيضاً تندرج تحت عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأكبر بحمله على الأوسط.

ولما قال بـ«حمل الأوسط على الأكبر» أي بأن يكون الأوسط محمولاً على الأكبر، لم يلزم ذلك المحذور. فلا بُدَّ من ذكره. وتركه إثمٌ كبيرٌ في شريعة الصناعة.

(وإما من عموم موضوعية الأكبر) أي كون موضوع القضية أكبر - أعني الموضوع الكائن أكبر - لا بُدَّ من عمومه. فهي كناية عن قضية كلية موضوعها الأكبر، على قياس عرفت سابقاً.

فأشير به إلى كبرى جميع الضروب من الشكل الأول والثالث والرابع والخامس والسادس من الرابع كماً. فلما انضم إليه قوله: (مع الاختلاف في الكيف) خرجت كبرى الأول.

وأشيرت إلى صغرى هذه الضروب، سوى الأول أيضاً، بل إلى شرائطها كيفاً.

فهذا هو الأمر الثاني من الأمرين اللذين ذكرنا أنه لا بُدَّ من أحدهما.

ومن ههنا اتضح عليك وجه حملنا التريديد على منع الخلو؛ إذ الضرب الثالث والرابع من الرابع مندرجان تحت كلا الأمرين؛ إلا أن اندراجهما تحت الأمر الثاني كماً وكيفاً باعتبار المقدمتين. وكذا اندراج الثالث تحت الأمر الأول، واندراج الرابع تحت الأمر الأول باعتبار الصغرى فقط، إذ يشتمل

عليه شقّه الأوّل، دون الثاني - يعني «عموم موضوعيّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر» - يُشعر إلى صغراه الموجبة الكلّيّة، ولا يصدق عليه «عموم موضوعية الأوسط مع حمله على الأكبر»، إذ كبراه سالبة كليّة.

ولمّا بقيت شرائط الشّكل الثاني بحسب الجهة أشار إليه بقوله: (مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر إلى ذات الأصغر) أي مع كون نسبة وصف الأوسط المحمول إلى وصف الأكبر الموضوع منافية لنسبة وصفه إلى ذات الأصغر.

يعني لا بُدّ من أن يكون كلّ من النسبتين في مقدّمتي الشّكل الثاني موجّهة بجهة يستلزم صدق كلّ كذب الأخرى، بعد فرضهما في القضيتين متحدّي الموضوع والمحمول، كالدّوام والفعليّة مثلاً، كما تقول: «كلّ فلكٍ متحرّك دائماً. ولا شيء من أصابع الكاتب بمتحرّك بالفعل».

فنسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر - أعني نسبة المتحرّك إلى أصابع الكاتب - بفعليّة السّلب. ونسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر - يعني نسبة المتحرّك إلى الفلك - بدوام الإيجاب. ولا شك أنّ تينك النسبتين متنافيتان لو فرضناهما في القضيتين متحدّي الطرفين - أعني «كلّ فلكٍ متحرّكٌ بالدّوام. ولا شيء من الفلك بمتحرّك بالفعل».

وليس المراد أنّ النسبتين المذكورتين متنافيتان حال كونهما في مقدّمتي الشّكل الثاني، إذ هما لا تكونان على هذا الطّريق في مادّة من موادّ الشّكل الثاني. وإلا فكيف ينعقد منهما القياس والإنتاج كما لا يخفى.

فلا يُتوهم أنّ المنافاة إنّما يتحقّق بوحدة الموضوع. ولا يمكن ذلك في مقدّمتي الشّكل الثاني. ولو فرضنا ذلك فلا يمكن الإنتاج، كما إذا قلت: «لا شيء من الإنسان بحجر بالفعل». فلو قلت كبراه «وكلّ إنسان حجرٌ بالدّوام». فلا شك أنّ تينك النسبتين متنافيتان، لكن يُنتج سلب الشيء عن نفسه. فكيف يُعدّ ذلك الشّكل من القياس الموضوع للعصمة عن الخطأ.

ولنّما قلنا: «إنّ هذا القول يشير إلى شرطي الشّكل الثاني جهة» لأنّ هذه المنافاة دائرة وجوداً وعدمًا مع شرطي الشّكل الثاني بحسب الجهة:

الأوّل: المفهوم المردّد بين صدق الدّوام على الصّغرى، وكون الكبرى من القضايا التي تنعكس سوابها، سواء كانت موجبة أو سالبة. وهي الدّائمتان والعامتان والخاصتان.

والثاني: استعمال الممكنة مع الضّروريّة، يعني سواء كانت الممكنة صغرى، والضروريّة كبرى، أو بالعكس؛ أو كون الممكنة صغرى والمشروطة - عامّة أو خاصّة - كبرى.

ومرجع الدوران إلى هاتين القضيتين: كلما وجد الشَّرطان في الشَّكل الثَّاني تحقَّقت المنافاة. وكلَّما انتفى أحدهما لم تُوجد.

أمَّا الأولى فلائها إذا كانت الصُّغرى ممَّا يصدق عليه الدَّوام الذاتي، والكُبرى آية قضية من الموجَّهات، سواء كانت من المنعكسة السَّوالب أم لا، سوى المكتتين - فإنَّ لهما حكماً على حدة، كما سيجيء -؛ فلا شكَّ أنَّه حيثنَّ تكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام الإيجاب مثلاً. ولا أقلَّ من أن تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بفعليَّة السَّلب، بحكم اشتراط الاختلاف في الكيف، وبحكم أنَّ المطلقة العامَّة أعمُّ من تلك الكُبريات. والمطلقة تدلُّ على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل. وإذا كان مسلوباً عن ذاته بالفعل كان مسلوباً عن وصفه بالفعل قطعاً. ولا خفاء في منافاة دوام الإيجاب وفعليَّة السَّلب.

وإذا تحقَّقت المنافاة بين الدَّائمة وبين الفعليَّة التي هي أعمُّ من البواقي لزمَت المنافاة بين الدَّائمة وبين البواقي بالضرورة.

قال بحر العلوم: «هنا سؤال حقَّ لبعض الناظرين. وهو أنَّنا لا نسلِّم أنَّ الكُبرى إذا كانت من المطلقات الغير الوصفيَّات مع الصُّغرى الدَّائمة، تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بالإطلاق. فإنَّه لا يلزم من فعليَّة انتساب وصف الأوسط إلى ذات الأكبر فعليَّة تلك النسبة من الوصفين. بل ربَّما تكون نسبة الوصفين منافيةً لنسبة الوصف إلى الذات. فلا تكون منافيةً لنسبة الوصف إلى الذات. فلا تكون منافيةً لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر؛ بل موافقةً.

ألا ترى إلى قولنا: «لا شيء من الفلك يساكن دائماً. وكلُّ متحرِّك حيوان ساكنٌ بالفعل». فإنَّ نسبة وصفيَّ الأوسط والأكبر بدوام السَّلب. وهي موافقةً لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر.

وكذا إذا كانت الصُّغرى ضروريَّة، والكُبرى ممكنة، لا يلزم منه أن تكون نسبة وصفيَّ الأوسط والأكبر بالإمكان، كما في المثال المضروب.

فالصَّواب أن يُقال: «مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر أو ذاته لنسبته إلى ذات الأصغر. وحيثنَّ لا يرد هذا السَّؤال الحقُّ».

أقول: المراد من وصف الأكبر الوصفُ التعبيريُّ، أي ما يُعبَّر به موضوع الكبرى، سواء كان ذاتاً فقط، كما في الضروريَّة، أو وصفاً، أي الذات بشرط الوصف، كما في المشروطة. فالإنسان وصفٌ كالكتاب. فإذا الحاجةُ إلى زيادة «أو ذاته» بعد قوله: «وصف الأكبر» لدفع هذا الاعتراض. كيف، ولولا ذلك لزم أن لا تكون الكبرى ضروريَّة.

ولمّا لم تكن الصُّغرى في هذا الشَّكل مشروطة ولا عرْفية، لم يقل: «إلى وصف الأصغر». فافهم فإنّه من مزال الأقدام.

وقد يُقرَّر: لا نسلّم أنّ الأوسط إذا كان مسلوباً عن ذات الأكبر بالفعل يكون مسلوباً عن وصفه العنوانيّ أيضاً؛ لم لا يجوز أن يكون مسلوباً عن الذات بالفعل، وضروريّ الثبوت مع الوصف، نحو «كلّ فلك متحرّك دائماً». ولا شيء من أصابع الكاتب بمتحرّك بالفعل». فنسبة المتحرّك إلى ذات الأصابع، وإن كانت فعلية السلب، لكن مع الوصف المذكور ضرورة الإيجاب.

ويُجَاب أنّ الوصف المذكور في الضابطة أعمّ من أن يكون باعتبار نفس مفهومه من حيث هي، أو باعتبار متعلّقه - أي الذات - أيّا كان مناسباً، كما يظهر من النتيجة.

ولا شكّ أنّ نسبة المتحرّك إلى متعلّق الكتابة - أي أصابع الإنسان - فعلية السلب، وإن كان مع نفس الكتابة ضروريّ الثبوت. فتأمّل.

وكذا تلزم المناقاة إذا كانت الكبرى من السَّتّ المنعكسة السوالب، والصُّغرى آية قضية كانت سوى الممكنتين - لِمَا مرّ - إذ حيثنّ لا أقلّ من أن تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بدوام الإيجاب، لأنّ تلك النسبة إمّا الوصفيات الأربع أو الدائماتان. وأعمّها العرْفية العامّة. وليس مُفادها إلا ما قلنا آنفاً. ولا شكّ في منافاتها مع نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بفعلية السلب، أو أخصّ منها.

وكذا تثبت إذا كانت الصُّغرى ممكنة، والكبرى ضرورية أو مشروطة خاصّة أو عامّة. إذ حيثنّ تكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بإمكان الإيجاب مثلاً. ونسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة السلب.

أمّا في الكبرى المشروطة فظاهر. قال بحر العلوم: «لا يخلو عن شائبة شبهة، فإنّ في المشروطة الكبرى ضرورة نسبة وصف الأوسط إلى مجموع وصف الأكبر وذاته، فإنّ منشأ الضرورة الذات والوصف. ومن الجائز أن يكون الشيء ضرورياً للمجموع، ولا يكون ضرورياً لواحد من أجزائه. فيجوز أن لا تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بالضرورة، حتى تكون منافية لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر التي هي بالإمكان.

وحلّه بأنّ وصف الأكبر لا يُوجد خارج الذات التي إليها معه ضرورة نسبة وصف الأوسط، لأنّ الكبرى كلية في هذا الشَّكل. فوصف الأكبر مستلزم لمجموع ذاته ووصفه، فإنّه لا يُوجد بدونها. وكذا مجموع ذاته ووصفه مستلزم لوصفه.

فنسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر ضرورية، كنسبته إلى مجموع الذات والوصف. ونسبته إلى ذات الأصغر إمكانيةً. ولا شك في تنافيهما إذا كانا مختلفي الكيفية. انتهى بلفظه. ولي فيه تأمل بعد، فافهم.

وأما في الضرورية فلأن المحمول إذا كان مسلوباً عن الذات ما دامت موجودة سلباً ضرورياً كان مسلوباً عن وصفها العنواني أيضاً، لأن الذات لازم الوصف، والمحمول لازم الذات، ولزم اللازم لازم.

وكذا يتحقق المنافاة إذا كانت الصغرى ضرورية، والكبرى ممكنة بمثل ما مر. كذا قالوا.

وهنا شك قويّ معركة الآراء. وهو أن المنافاة المذكورة غير متحققة في كثير من الاختلاطات المتبعة من هذا الشكل، كاختلاط الصغرى الممكنة العامة مع الكبرى المشروطة العامة والخاصة، واختلاط الصغرى المطلقة العامة مع الكبرى المشروطة العامة والخاصة والعرفية العامة والخاصة.

وحاصله أن الصغرى إذا كانت الممكنة، والكبرى مشروطة عامة أو خاصة. فلا شك أنه حينئذ تكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بإمكان الإيجاب مثلاً. ونسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة السلب. ولا منافاة بين ضرورة السلب بالنظر إلى الوصف، وبين إمكان الإيجاب بحسب الذات.

ألا ترى أن لا تنافي بين قولنا: «كل كاتب ساكن الأصابع بالإمكان»، وبين قولنا: «لا شيء من الكاتب ساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتباً».

وكذا إذا كانت الصغرى مطلقة عامة، مع الكبرى المشروطة العامة والخاصة والعرفية العامة والخاصة. إذ حينئذ تكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بفعليّة السلب مثلاً. ولا أقل من أن تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بدوام الإيجاب. ولا منافاة بين فعليّة السلب بالنظر إلى الذات، ودوام الإيجاب بحسب الوصف.

ألا ترى أن سلب تحريك الأصابع بالفعل نظراً إلى ذات الكاتب يُجامع ضرورة ثبوته له بالنظر إلى الوصف.

أجيب بأن المقصود في هذا الشكل المنافاة بين ذات الأصغر ووصف الأكبر، لا ذاته. ولا شك في الامتناع بالنسبة إلى ذات الموضوع في الممكنة الموجبة مع وصف الموضوع في المشروطة السالبة.

والله يُشير قول المصنف: «إلى وصف الأكبر».

ولعل الاعتراض منه مبني على ما فهم من عبارة المصنّف حيث قال: «إنما عبّر عن المنسوب إليه في الكبرى بوصف الأكبر لكونه محمولاً في المطلوب. وإلا فالمنسوب إليه فيها ذات الأكبر، كما أنّ المنسوب إليه في الصغرى ذات الأصغر». انتهى.

حاصله أنّ المراد من وصف الأكبر ذاته. وذكر الوصف ليس إلا لرعاية النكتة المذكورة. وأنت تعلم ممّا ذكر أنّ ليس مراد المصنّف كذلك. كيف ولولا ذلك لزم إنتاج الصغرى المشروطة مع الكبرى الممكنة، لتحقيق المنافاة المذكورة. ولي فيه كلامٌ بعد فتأمل في هذا المقام، إذ ههنا زلت الأقدام.

فإن قلت: لم قال: «مع منافاة»، ولم يقل: «مع مناقضة»؟ قلنا: لأنّ الممكنة ههنا كما تتحقّق مع الضرورية، كذلك تتحقّق مع المشروطة، مع أنّها ليست نقيضاً للمشروطة. فالمنافاة ههنا أعمّ من التناقض المصطلح.

وأما الثاني - أي كلّما انتفى أحد الشرطين لم يتحقق المنافاة المذكورة - فلائّه إذا لم تكن الصغرى ممّا يصدق عليه الدوام، ولا الكبرى ممّا تنعكس سوابها، يكون أخصّ الصغريات المشروطة الخاصة، وأخصّ الكبريات التسع الغير المنعكسة السوالب الوقتية.

ولا منافاة بين ضرورة الإيجاب مثلاً بحسب الوصف لا دائماً، وبين ضرورة السلب في وقت معين؛ إذ لعلّ ذلك الوقت غير أوقات الوصف العنوائيّ، نحو «كلّ منخسفٍ مُظلمٍ ما دام منخسفاً لا دائماً. ولا شيء من القمر بمُظلمٍ وقت التّربيع غير أوقات الانخساف».

وإذا ارتفعت المنافاة بين الأخصّين ارتفعت بين الأعمّين. وإذا لم تكن الكبرى ضروريةً ولا مشروطةً حين كون الصغرى ممكنة. فالكبرى إمّا من منعكسة السوالب، فإمّا من الدائمات، فتكون دائمة، أو من الوصفيات الأربع، فلا بُدّ من أخصّها - أعني العرفية الخاصة -؛ أو لا تكون من منعكسة السوالب، فأخصّها الوقتية.

ومن البين أنّه لا منافاة بين إمكان الإيجاب ودوام السلب ما دام الذات؛ نحو «كلّ ماشٍ ساكنٌ بالإمكان. ولا شيء من الفلك ساكنٌ دائماً».

ولا بينه وبين دوام السلب بحسب الوصف لا دائماً، نحو «كلّ كاتبٍ ساكنٌ بالإمكان. ولا شيء من الرّاقم ساكنٌ وقت التّقيم لا دائماً».

وكذا إذا لم تكن الصغرى ضروريةً، على تقدير كون الكبرى ممكنة، إذ حيثُ كان أخصّ

الصُّغْرِيَّاتِ المشروطة الخاصَّة من غير الدَّائِمَتَيْنِ، نحو «لا شيء من الكاتب بساكنٍ ما دام كاتباً لا دائماً. وكلُّ فلكٍ ساكنٌ بالإمكان». ولا منافاة بين إمكان الإيجاب وبين ضرورة السَّلْب بحسب الوصف. ومن الدائمتين الدائمة نحو «ليس بعض الكواكب بساكنٍ دائماً. وكلُّ فلكٍ ساكنٌ بالإمكان». ولا منافاة بين إمكان الإيجاب وبين دوام السَّلْب مادام الذات موجودة. وحاصل الضَّابطة: أنَّه لا بُدَّ من أحد الأمرين:

إمَّا عموم موضوعيَّة الأوسط مع أحد الأمرين: [١] من ملاقة الأصغر بالفعل. [٢] والحمل على الأكبر، كما في ضروب الشَّكل الأوَّل والثَّالث، وستة ضروب من الشَّكل الرَّابع. أو عموم موضوعية الأكبر مع اختلاف المقدَّمتين في الكيف، كما في الشَّكل الثَّاني، والضَّرْبَيْنِ الباقيين مع آخرَين من السَّنة المذكورة كما قيل. وفيه ما مرَّ فتذكَّر.

وإذا بلغ الكلامُ هذا المقامَ فعلينا الاختتام. ولعلَّ تحقيق هذا المبحث على هذا النِّظام لم يأت به أحدٌ من العظام. فالحمد لله المِفْضَلُ المِنْعَام. والصَّلَاةُ على رسوله وآله الكرام. هذا، ولقد استراح القلمُ عن تأليف هذا الشَّرح في السَّادس والأربعين بعد مُضِيِّ المائتين وألفِ سنةٍ من هجرة سيِّد الأوَّلِينَ والآخِرِينَ وخاتَمَ المرسلين.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح ضابطة الفاضل عبد الحليم اللكنوي

الحمد لمن هو أهله، والصلاة على من هو مستحقها.

وبعد؛ فهذا هو «البيان العجيب في شرح ضابطة التهذيب» نَظَّمَه في سِلْكِ التَّحْرِيرِ مَنْ لَا بُضَاعَةَ لَهُ إِلَّا التَّقْصِيرُ مُحَمَّدُ عَبْدِ الْحَلِيمِ الْأَنْصَارِيُّ نَسَبًا وَاللَّكْنَوِيُّ مَوْلِدًا، ابْنُ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ أَمِينِ اللَّهِ، أَوْصَلَهُ إِلَى غَايَةِ مَتَمَّنَّاهُ، حِينَ التَّمَاسِ بَعْضَ الْأَحْبَابِ، مَتَوَكِّلًا عَلَى مُلْهِمِ الصَّوَابِ.

ولو ظهر الخطأ فعليكم العفو والعطاء. وإن ظهر الصواب فلا تنسوني في دعائكم المستجاب.

قال المصنف - أسعد الله أعماله - بعد الفراغ عن توضيح الأشكال الأربعة، وبيان شرائطها، مريداً أن يذكر أمراً كلياً مجملاً مفيداً للناس ضبطه وحفظه:

(وضابطة شرائط) إنتاج الأشكال (الأربعة).

تُلْقِي عَلَيْكَ أَوَّلًا: أَنَّ «الضابطة» مِنْ صَبَطَ بِمَعْنَى حَفَظَ. وَهُوَ فِي الْإِصْطِلَاحِ عِبَارَةٌ عَنْ حَكْمٍ كَلِّيٍّ يَنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ جَزْئِيَّاتِ مَوْضُوعِهِ، نَحْوُ «كُلُّ ضَرْبٍ أَوَّلٍ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ يُنتِجُ مَوْجِبَةً كَلِّيَّةً».

سُمِّيَ بِهَا^(١) لِحَفَظِهِ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ. وَالتَّاءُ لِلنَّقْلِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْأِسْمِيَّةِ^(٢) كَمَا فِي الذَّبِيحَةِ.

وثانياً: إنَّ المراد ههنا بالضابطة هو الأمرُ المختصرُ المحتوي على ما سبق تفصيلاً من الشرائط في الأقيسة الاقتراحيَّات الحملِيَّات. وإذا روعيَ هذا الأمرُ في كلِّ قياس منها كان مُتَّبِعاً.

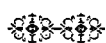
(أنَّه لا بدَّ) في إنتاج أشكال القياس الاقتراني الحملي من أحد الشبَّين الآتيين، مع الأمر المنضمَّ معه على سبيل منع الخلو، فلا مُشاحَّة في اجتماعهما كما ستقفُّ عليه.

[الأمر الأول]

(إِذَا مِنْ عَمُومٍ مَوْضُوعِيَّةِ الْأَوْسَطِ) العموم بمعنى الشمول. والياءُ في قوله: «مَوْضُوعِيَّةٌ» للمصدرية. وإضافته إلى «الأوسط» إضافةُ الصِّفَةِ إلى الموصوف. أي مِنْ شُمُولِ الْأَوْسَطِ الْكَائِنِ

(١) أي بالضائطة.

(٢) ويقال لها «تاء الاختصاص» أيضاً.



موضوع القضية لجميع أفرادِهِ. ولا يكونُ شمولُ الأوسطِ الكائنِ موضوعاً لجميع^(١) أفرادِهِ إلا في قضيةٍ كليّةٍ يكون موضوعُها أوسطاً. فالمراد بهذا القولُ كونُ المقدّمةِ التي موضوعُها الأوسطُ كليّةً، بأن يكون جميعُ أفرادِ الأوسطِ الموضوعِ محكومةً عليها بالأكبرِ أو بالأصغرِ.

وهذا التّحقيقُ اندفع ما أورده الفاضلُ ميرزا جان من أن المتبادر من هذه العبارة أنّه لا بدّ من أن يكون الأوسطُ نفسه كليّاً إن كان ذلك الأوسطُ موضوعاً، لا أن تكون المقدّمةُ التي يكون الأوسطُ فيها موضوعاً كليّةً. والشرطُ هو كونُ المقدّمةِ التي يكون الأوسطُ فيها موضوعاً كليّةً، لا كونُ الأوسطِ نفسه كليّاً.

لا يقال: إنَّ أرادةَ كليّةِ القضيةِ من العمومِ اصطلاحٌ غريبٌ؛ لأنّا نقول: إنَّ العمومِ هو الشمولُ لُغةً. ولما كان بين شمولِ الموضوعِ وكونِ القضيةِ كليّةً تلازمٌ كُنِيَ بأحدهما عن الآخرِ. ولا مُشاحّةٌ في الكناية، بل هي أبلغُ من التّصريحِ.

ثمّ أقول: إنَّ هذا القولُ إشارةٌ

[١] إلى كليّةِ كبرى جميعِ ضروبِ الشّكلِ الأوّلِ، إذ لا موضوعيّةٌ للأوسطِ في هذا الشّكلِ إلا فيها^(٢).

[٢] وإلى كليّةِ إحدى مقدّمَتَي الشّكلِ الثّالثِ من الصّغرى أو الكبرى، لأنَّ الأوسطَ في هذا الشّكلِ موضوعٌ فيهما، وكليّةُ أحدهما ضروريّةٌ.

[٣] وإلى كليّةِ صغرى الضّربِ الأوّلِ والثّاني والثّالثِ والرّابعِ والسّابعِ والثّامنِ من الشّكلِ الرّابعِ، لأنَّ الأوسطِ الموضوعِ في هذه الضّروبِ عامٌّ لجميعِ أفرادِهِ.

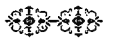
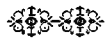
وأما الضّربُ الخامسُ والسّادسُ من الشّكلِ الرّابعِ، فلا يندرجان تحت قوله: «عمومِ موضوعيّةِ الأوسطِ»، لأنَّ صُغْرَاهُمَا - التي الحدُّ الأوسطُ فيها موضوعٌ - ليست بكليّةٍ، بل هي في الخامسِ موجبةٌ جزئيّةٌ، وفي السّادسِ سالبةٌ جزئيّةٌ^(٣).

(١) قوله: «جميع» متعلق بقوله: «شمول».

(٢) أي في الكبرى.

(٣) من المفيد أن نذكر هنا ضروب الشّكلِ الرّابعِ، ليزداد كلام الشارحِ الفاضل هنا وفيما بعد وضوحاً.

كُبرى	صُغرى	
أكبر + أوسط	أوسط + أصغر	
موجبة كلية	موجبة كلية	١
موجبة جزئية	موجبة كلية	٢



والمصنّف أشار بهذا القول إلى شرط الشّكل الأوّل والثّالث، وبعض الضّروب من الرّابع وراء الضّرب الخامس والسّادس كلّاً. فما قال بعض الشّراح^(١): «وهذا إشارة إلى كليّة الكبرى في الشّكل الأوّل، وكليّة صغرى الشّكل الرّابع» ليس بسديد، فتدبّر^(٢).

لا يقال: إنّ هذا القول من المصنّف يشير إلى أنّ كلّ قضية فيها الأوسط موضوع لا بُدّ من أن تكون كليّة. فيلزم أن تكون مقدّمتا الشّكل الثالث كليّتين، لكون الأوسط موضوعاً فيهما. وهذا باطل. فإنّ الشرط في الشّكل الثالث إنّما هو كليّة إحدى المقدّمتين، لا كليّة المقدّمتين.

لأنّا نقول: لا نسلم تلك الإشارة، بل هذا القول من المصنّف إشارة إلى القضية المهملة، وهي أنّ القضية التي يكون موضوعها أوسط تكون كليّة. وكلّما كانت إحدى مقدّمتي الشّكل الثالث كليّة صدق أنّ هناك قضية كليّة موضوعها أوسط، فلا ضير.

(مع ملاقاته للأصغر) الظّرْف متعلّق بقوله: «عموم». والضميرُ المجرورُ بالإضافة راجعٌ إلى «الأوسط». (بالفعل) أي بفعليّة الحكم بين الأصغر والأوسط.

يعني أنّه ليس عموم موضوعيّة الأوسط مطلقاً، بل مع أحد الشّيئين على طريق منع الخلو: إمّا مع ملاقاته الأوسط للأصغر المتلبّسة^(٣) بفعليّة الحكم، بأن يكون حمل الأوسط على الأصغر إيجاباً مقيداً بفعليّة الحكم، كما في صغرى جميع ضروب الشّكل الأوّل، لأنّ الأوسط في الشّكل الأوّل محمولٌ على الأصغر؛ أو بأن يكون حمل الأصغر على الأوسط إيجاباً مقيداً بفعليّة الحكم، كما في صغرى جميع ضروب الشّكل الثالث، لأنّ الأصغر محمولٌ على الأوسط بالفعل إيجاباً في هذا الشّكل، وكما في صغرى الضّرب الأوّل والثّاني والرّابع والسّابع من الشّكل الرّابع، دون الضّرب الثّالث والسّادس والثّامن من الرّابع، فإنّ صغرها سالبةٌ ليس فيها الحمل الإيجابي، ودون الضّرب الخامس منه، فإنّ صغرها وإن كانت موجبة، لكنّه لا يتحقّق فيها ما انضمّ هذه الملاقاة إليه وهو عموم موضوعية الأوسط، لكونها جزئية^(٤).

موجبة كلية	سالبة كلية	٣
سالبة كلية	سالبة كلية	٤
سالبة كلية	موجبة جزئية	٥
موجبة كلية	سالبة جزئية	٦
سالبة جزئية	موجبة كلية	٧
موجبة جزئية	سالبة كلية	٨

(١) أي المولوي فتح الله. (منه)

(٢) لعلّه إيهاء إلى أنّ المراد من الشّكل الرّابع بعض ضروبه. (منه)

(٣) صفة «ملاقاة».

(٤) انظر الجدول الذي رسمناه سابقاً يتّضح لك الأمر جلياً.

فالمصنّف أشار بهذا القول إلى شرط الشّكل الأوّل والثّالث بحسب الكيف والجهة، أعني إيجاب الصّغرى وفعليّتها قصداً وبالذات، وإلى شرط صغرى الضّروب الأربعة المذكورة^(١) من الشّكل الرابع كيفاً وجهة تبعاً وبالعرض.

وكان في القول السابق - أعني «عموم موضوعية الأوسط» - إشارة إلى شرط الشّكل الأوّل والثّالث، وهذه الضّروب الأربع المذكورة من الرابع بحسب الكمّ. بل سبقت الإشارة في القول السّابق إلى شرط صغرى الضّرب الثالث والثامن من الشّكل الرابع أيضاً بحسب الكمّ، إلا أنّ هذين الضربين خرجا عند انضمام هذا القول - أي «مع ملاقاته للأصغر بالفعل» - لأنّ المجموع - أعني «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل» - لا يصدق على هذين الضّربين.

فلما كان هذا القول يمتدّ الإشارة إلى جميع شرائط الشّكل الأوّل والثّالث بحسب الكيف والكم والجهة، وإلى صغرى الضّروب الأربع المذكورة من الشّكل الرابع كما وجهة وكيفاً، إلا أنّ شرط الشّكل الرابع بحسب الجهة مذكور ضمناً وتبعاً.

ومن هذا التفصيل اندفع التوهّمات:

أحدها: ما أورده الفاضل ميرزا جان من أنّ لفظ «بالفعل» زائد، إذ لا دخل له في الشّكل الرابع، فإن الإيجاب بالفعل لا يشترط في الشّكل الرابع أصلاً، بل الإيجاب فقط شرط فيه. انتهى.

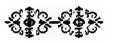
ووجه الاندفاع أنّ لفظ «بالفعل» ههنا لبيان شرط الشّكل الأوّل والثّالث بحسب الجهة - أعني فعليّة الصّغرى - بالذات. فلا يكون زائداً. على أنّ قوله: «فإنّ الإيجاب بالفعل لا يشترط في الشّكل الرابع أصلاً» غير صحيح، لاشتراط فعليّة المقدمتين في الشّكل الرابع.

قال شارح المطالع: «لا يستعمل الممكنة في هذا الشّكل أصلاً موجبة كانت أو سالبة»^(٢). انتهى. وما قيل من أنّ مراده عدم اشتراط الفعلية على ما مرّ من شرائط الأشكال في هذا الكتاب لا في نفسه، ففيه أنّه يأباه قوله: «لا يشترط» مؤكّداً بقوله: «أصلاً» كما لا يخفى.

وثانيها: أنّ المصنّف لما ذكر فعليّة صغرى الضّروب الأربع المذكورة من الرابع، فعليّه أن يذكر الشروط الأخر للـرابع بحسب الجهة أيضاً كما هي مذكورة في المطوّلات.

(١) وهي الأولى والثاني والرابع والسابع.

(٢) ذكره في شرح الشمسية (٢/ ٢٤٤). ولم أجد تصريحه في شرح المطالع، بل قال فيه (٣/ ١٩٨)، تحقيق الرحمان: «لإنتاج الشكل الرابع شروط ثلاثة بحسب جهة المقدمات: الأول: أن تكون الموجبة المستعملة فيه فعليّة، سواء كانت صغرى أو كبرى».



واندفاع هذا التوهم لا يخفى على اللبيب، فإنَّ المقصود إنَّما هو بيان شرط الشَّكل الأوَّل والثَّالث بحسب الجهة. وأمَّا بيان شرط فعلية الصُّغرى في الضُّروب الأربع المذكورة من الشَّكل الرَّابع فضمنيٌّ وتبعيٌّ، وليس قصدًا، حتى يلزم عليه ذكرُ الشروط الأخر أيضًا.

وثالثها: أنَّ الأوَّل أن يؤخَّر قوله: «بالفعل» عن قوله: «حملة على الأكبر» لأنَّ ذلك معتبرٌ في هذا الحمل أيضًا.

ووجه الاندفاع أنَّه لو كان المقصودُ بيانَ جهة الضُّروب الأربعة المذكورة من الشَّكل الرَّابع، فعلى المصنِّف أن يؤخَّر قوله: «بالفعل» عن قوله: «حملة على الأكبر» ليكون متعلِّقًا بالملاقاة والحمل كليهما، فتكون الفعلية شرطًا فيما يفهم من قوله: «أو حملة على الأكبر» أيضًا. وإذ ليس فليس^(١)، فتدبَّر.

لا يقال: إنَّ المتبادر من الملاقاة الحملُ الإيجابيُّ بالفعل. فالملاقاة يُشعرُ بالفعلية. فلفظ «بالفعل» زائد؛ لأنَّنا نقول: هذا تصريحٌ لما علَّم ضمناً. ولا مشاحةً فيه.

وما قال القاضي نجمُ الملة والدين رحمه الله من أنَّ الإشارة إلى فعلية صغرى الضُّروب الأربعة المذكورة من الشَّكل الرَّابع إنَّما تثبت إذا لزم من فرض عدم اشتراط فعلية الصُّغرى في ضربٍ من تلك الضُّروب خروجُه عن الضابطة. وليس كذلك إلا في الضُّرب السَّابع من الرَّابع، لأنَّ هذا الضُّرب ليس داخلًا تحت قوله: «عموم موضوعية الأكبر» ولا في قوله: «عموم موضوعية الأوسط مع حملة على الأكبر»، لأنَّ كبرى هذا الضُّرب سالبةٌ جزئيةٌ. فلا بُدَّ من أن يكون داخلًا تحت قوله: «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل»، لأنَّ صغراه موجبةٌ كليةٌ، إذ لو لم يدخل تحت هذا القول أيضًا لزم خروجُ الضُّرب السَّابع عن الضابطة.

وأما الضُّرب الأوَّل والثَّاني من الرَّابع فلو فرض أنَّهما لا يندرجان تحت قوله: «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل» بأن يكون صغراهما ممكنةٌ فلا يخرجان عن الضَّابطة، لاندرجاهما حينئذٍ تحت قوله: «عموم موضوعية الأوسط مع حملة على الأكبر»، لأنَّ كبرى هذينِ الضُّربين موجبةٌ، وصغراهما كليةٌ. فيشمل الضَّابطةُ عليهما، وإن فرض أنَّ الفعلية ليست بشرط فيهما.

وكذا الضُّرب الرَّابع من الشَّكل الرَّابع لو فرض عدمُ فعلية الصُّغرى فيه، لا يخرج عن الضَّابطة، لأنَّه يندرج تحت «عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف»، لأنَّ كبرى هذا الضُّرب سالبةٌ كليةٌ، وصغراه موجبةٌ كليةٌ.

(١) أي وإذ ليس المقصود بيان جهة ضروب الشكل الرابع فليس على المصنف أن يؤخَّره. والخلاصة أن بيان شرط ضروب الشكل الرابع بحسب الجهة ليس مقصودًا، بل هو تبعيٌّ وبالقرض كما مرَّ غير مرة.

وبالجملة أين الإشارة إلى اشتراط الفعلية في هذه الثلاث^(١)؟

ففيه أن احتمال كون الصغرى ممكنة في الضرب الأول والثاني والرابع من الشكل الرابع إنما هو بالإغماض عن المطولات، فإن الواقع اشتراط فعلية الصغرى في الشكل الرابع، فيندرج هذه الضروب الثلاث في «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل». ولما اندرجت فيه تحققت الإشارة إلى فعلية الصغرى في هذه الضروب الثلاث. فتأمل.

وإنما أردنا بـ «الملاقاة» الحمل الإيجابي حملاً لها على معناها اللغوي، أي «بأي كدٍ يكرّ ينوَسْتَن». والسلب ليس إلا سلبُ الملاقاة.

ولك أن تقول: إن الإيجاب لكونه فرداً أقوى متبادراً من الحمل. والمطلق ينصرف إلى الفرد الكامل.

فاندفع ما أورده الفاضل ميرزا جان من أن الملاقاة هي الارتباط، والنسبة الحكمية التي هي مورد الإيجاب والسلب كليهما؛ لا الحكم الإيجابي فقط. انتهى.

لا يقال: لما أريد بالملاقاة الإيجاب، فلم لم يقل المصنّف: «مع إيجابه للأصغر» مقام قوله: «مع ملاقاته للأصغر».

لأننا نقول: إن إيجاب الأوسط للأصغر عبارة عن حمل الأوسط على الأصغر. فحيث لا يثبت الإشارة إلى شرط الشكل الثالث، وبعض الضروب من الرابع كيفاً^(٢).

(أو حملة) أي حمل الأوسط. وهذا معطوف على قوله: «ملاقاته». (على الأكبر). والمراد بالحمل الحمل الإيجابي.

يعني أنه ليس عموم موضوعية الأوسط مطلقاً، بل مع حمل الأوسط على الأكبر إيجاباً كلاً أو بعضاً.

فهذا إشارة إلى شرط كبرى الضرب الأول والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع كيفاً، لأن كبرى هذه الضروب الأربعة موجبة، وكما لعدم تقييد قوله: «حملة على الأكبر» بالكلية أو الجزئية. ولا شك في أن كبرى هذه الضروب الأربعة المذكورة من الرابع كلية أو جزئية^(٣).

(١) إلى هنا ينتهي قول القاضي نجم الملة والدين.

(٢) لأن الأوسط في الشكل الثالث والرابع يكون موضوعاً للأصغر، فلا يمكن حملة على الأصغر.

(٣) كبرى الضروب الثلاثة الأولى منها - الأول والثاني والثالث - كلية. وكبرى الضرب الخامس جزئية.

ومن ههنا اندفع أنه لا إشعار في هذه الضابطة إلى شرط كبرى الضرب الثامن كماً، لأنه لا يشملها قوله: «عموم موضوعية الأكبر» فإن تلك الكبرى ليست بكمية، بل هي جزئية موجبة، ولا قوله: «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر» لأن الأوسط في هذه الكبرى إنما لاقى بالأكبر لا بالأصغر، ولا قوله: «عموم موضوعية الأوسط مع حمله على الأكبر»؛ فإن هذا القول لا يشعر بالكمية كلية أو جزئية. فافهم.

وإنما خصصنا هذه الضروب الأربعة من الشكل الرابع، لأن الضرب الرابع والخامس والسابع كبراهما سالبة، فلا تندرج تحت حمله على الأكبر إيجاباً. وأمّا الضرب السادس فكبراه وإن كانت موجبة إلا أن صغراه سالبة جزئية فلا يصدق على تلك الصغرى ما انضمت إلى هذا الحمل، وهو قوله: «عموم موضوعية الأوسط».

وأمّا ما قال بعض العلماء^(١) من أن قوله: «أو حمله على الأكبر» إشارة إلى كبرى الضرب الرابع من الشكل الثالث، ففيه أن كبراه سالبة كلية، ليس فيها الحمل الإيجابي. على أن الأوسط ليس محمولاً هناك على الأكبر، بل الأوسط موضوع في كلتي مقدمتي الشكل الثالث.

وما قال الشارح اليزدي: «وههنا تمت الإشارة إلى شرائط إنتاج جميع ضروب الشكل الأول، والثالث، وستة ضروب^(٢) من الشكل الرابع^(٣)». انتهى.

ففيه أنه لم يثبت الإشارة إلى كبرى الضرب السابع والرابع بعد، فكيف تمت الإشارة إلى ست ضروب من الشكل الرابع.

اللهم إلا أن يُراد بالإشارة الإشارة في الجملة، ليعم الإشارة الناقصة أيضاً.

والعجب من بعض المحشّين^(٤) بشرح اليزدي حيث قال: «يعني أن قوله: «إمّا من عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل» إشارة ناقصة، ولما قال: «أو حمله على الأكبر» تمت الإشارة». انتهى.

ومما يجب التنبيه عليه ههنا أمور:

الأمر الأول: أن في ضابطة المصنّف ترديدتين:

(١) أي المولوي بزرگ علي. (منه)

(٢) أي الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن. (منه)

(٣) شرح التهذيب (ص: ٥٣، قديمي كتب خانه).

(٤) أي عبدالنبي. (منه)

أحدهما: بكلمة «إمّا» وهو ما شقّاه: [١] عموم موضوعيّة الأوسط. [٢] وعموم موضوعيّة الأكبر.

وثانيهما: بكلمة «أو». وهو في ضميمة الشقّ الأوّل من الترديد الأوّل. وشقّاه: [١] ملاقاته للأصغر بالفعل. [٢] وحمله على الأكبر.

فالنّصّ الأوّل والثاني من الشّكل الرّابع داخلان تحت كلا الشّقين من الترديد الثاني، لأنّ النّصّ الأوّل مرّكب من الموجبتين الكلّيتين، والنّصّ الثاني من موجبة كلّية صغرى وجزئية كبرى. فعموم موضوعيّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل يُوجد في صغراهما، لكونها موجبة كلّية. وحمله على الأكبر صادق على كبراهما، لإيجابها كما لا يخفى.

وأما النّصّ الرابع والسّابع من الرّابع فيندرجان تحت الشقّ الأوّل فقط، دون الشق الثاني كما مرّ آنفاً.

والضرب الثالث والثامن منه يندرجان تحت الشقّ الثاني فقط، دون الشقّ الأوّل كما مرّ سابقاً. فكلّمة «أو» الداخلة في الترديد الثاني لمنع الخلو كالترديد الأوّل كما سيّجيء، لا لمنع الجمع فلا بأس باجتماعهما.

فمؤدّى عبارة المصنّف حيثنّذ: إمّا من عموم موضوعيّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل فقط، كما في النّصّ الرابع والسّابع من الشّكل الرابع، أو من عموم موضوعيّة الأوسط مع حمله على الأكبر فقط كما في الثالث والثامن منه، أو مع كليهما جميعاً كما في النّصّ الأوّل والثاني منه.

فاندفع ما قاله الفاضل ميرزا جان: «لو جاء بالواو الواصلة بدل «أو» الفاصلة، وقال: «وحمله على الأكبر» لكان صواباً، لأنّه يفهم من عبارة المصنّف أنّ إيجاب إحدى المقدمتين شرط، وليس كذلك، لأنّ إيجابها معاً شرط، لا إيجاب إحداها فقط». انتهى. فتأمّل.

والأمر الثاني: أنّه قال العارف الجامي: «إنّه لو قال المصنّف: «أو للأكبر» مقام قوله: «أو حمله على الأكبر» عطفاً على قوله: «للاصغر» لكان الكلام مختصراً ومفيداً. إذ يكون التقدير «مع ملاقاته للأكبر». والملاقة يشمل الحمل^(١) كما للوضع^(٢).

وفيه ما قال الشّارح اليزدي^(٣) بما توضّحه أنّه يلزم حينئذٍ فسادان:

(١) أي كون الأوسط محمولاً على الأكبر. (منه)

(٢) أي كون الأوسط موضوعاً للأكبر. (منه)

(٣) انظر: شرح التهذيب (ص: ٥٣، طبعة قديمي كتب خانة)

الأوّل: أن يكون القياس المرتّب على هيئة الشّكل الأوّل من كبرى موجبة كلّية، وصغرى سالبة، مُنتجاً، لصدق عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأكبر، لأنّ الأوسط في الكبرى موضوعٌ. وهي فُرِضت موجبة كلّية. واللازم باطلٌ، إذ في الأوّل يُشترط إيجاب الصّغرى. فلا يتنج هذا الضّرْبُ.

والثاني: أن يكون القياس المرتّب على هيئة الشّكل الثّالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة كلّية مُنتجاً، لصدق عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأكبر، لأنّ الأوسط في كبراه موضوعٌ، وهي كلّية موجبة. والأمر ليس كذلك، إذ يُشترط في الثّالث أيضاً إيجاب الصّغرى.

ولمّا قال المصنّف: «حمله على الأكبر» أي حمل الأوسط على الأكبر، بأن يكون الأوسط محمولاً على الأكبر، لم يلزم محذورٌ، كما لا يخفى.

والأمر الثالث: أنّه إنّما قلنا: «إنّ المراد بالحمل في قوله: «أو حله» الحمل الإيجابي»، لأنّهم يقولون: «هذا الشيء محمولٌ على ذلك الشيء» أي صادقٌ عليه. فالحمل ههنا بمعنى الصدق. والصدق على الشيء يكون في الإيجاب. وأمّا الحمل في الاصطلاح فهو أعمُّ من الإيجاب والسلب. ولذلك سُمّي السالبة حمليّة. فالمدلول الاصطلاحيّ للحملية كما يصدق على الموجبات، كذلك يصدق على السوالب.

فاندفع ما أورده الفاضل ميرزا جان «لو قال: «أو إثباته على الأكبر» لكان أولى، إذ الحمل عند المنطقيّين أعمُّ من أن يكون إيجاباً أو سلباً، فلا يفيد المخصوص المقصود. وهو الإيجاب فقط. بخلاف الإثبات فإنّه الإيجاب فقط». انتهى.

ووجه الاندفاع أنّ المصنّف ما أراد المعنى الاصطلاحيّ للحمل، حتى يشمل السلب أيضاً. بل المراد به الإيجاب.

وقال بعض المحشين^(١) ما توضّحه: «إنّ السلب لا يُطلق عليه الحمل حقيقة، بل سلب الحمل. فالحمل في الحقيقة ليس إلا الإيجاب فقط، إذ معنى الحمل اتحاد المتغايرين. وإطلاق الحملية على السالبة للمشاكلّة لا على سبيل الحقيقة».

ولا يخفى عليك أنّ السّوالب قضايا. فلا يخلو إمّا أن تكون حمليّات أو شرطيات. واللازم باطلٌ حيثيّد، فالملزوم مثله.

أمّا الملازمة فلا أنّ القضية منحصرّةٌ بالحصر العقليّ الدائر بين النفي والإثبات في الحملية والشرطية.

(١) أي المولوي برهان الدين رحمه الله. (مته)

وأما بطلان اللازم، فلأنَّ الحملية قضية فيها الحمل، والحمل هو الإيجاب فقط في الاصطلاح على ما قلتم. وليس الإيجاب في السالبة. فليست السالبة حملية.

وأما عدم كون السوالب شرطيات فظاهر، لانتفاء أدوات الشرط فيها.

اللهم إلا أن يقال: إنَّ القضية منحصرة في الحملية والشرطية. والحملية ليست عبارة عن قضية فيها الحمل. بل هي أعمُّ من أن يكون فيها الحمل أو سلب الحمل. فيشمل الحملية السوالب أيضاً.

[الأمر الثاني]

ثمَّ قال المصنف: (وإمَّا من عموم موضوعية الأكبر، مع الاختلاف) أي اختلاف المقدّمتين^(١) (في الكيف) مبيّناً للأمر الثاني من الشئتين اللذين ذكرنا سابقاً أنّه لا بدّ في إنتاج الأشكال الأربع من أحدهما، وعاطفاً هذا القول على قوله: «إمّا من عموم موضوعية الأوسط».

ومعناه على قياس ما مرَّ^(٢): كون الأكبر الكائن موضوع القضية عامّاً وشاملاً لجميع أفرادها. وكنتي به عن كون القضية التي موضوعها الأكبر كليّة. لكن ليست هذه الكليّة بالإطلاق، بل مع كون المقدّمتين - أي الصّغرى والكبرى - مختلفتين في الكيف - أي الإيجاب والسلب -.

ومن ههنا تنفطن أن قوله: «مع الاختلاف في الكيف» متعلّق بـ «عموم موضوعيّة الأكبر»، لا بـ «عموم موضوعيّة الأوسط» أيضاً كما يفهم من تحرير بعض الشارحين^(٣)، كيف، فإنّه يستلزم أن يكون الاختلاف في الكيف شرطاً في الشّكل الأوّل أيضاً.

فالمصنّف قد أشار بهذا القول إلى اشتراط كليّة الكبرى مع اختلاف المقدّمتين في الكيف في جميع الضّروب من الشّكل الثّاني، لأنّ الأوسط محمول في كبرائها على جميع أفراد الأكبر. فكليّتها واجبة مع الاختلاف في الكيف.

وإلى اشتراط كليّة الكبرى واختلاف المقدّمتين في الكيف في الضّرب الثالث والرّابع والخامس والسادس من الشّكل الرابع، لأنّ الأوسط محمولٌ في كبرى هذه الضّروب على جميع أفراد الأكبر. فكليّتها في هذه الضّروب مع الاختلاف في الكيف واجبة.

(١) إيحاء إلى أنّ الألف واللام عوض من المضاف إليه. (منه)

(٢) في بيان معنى «عموم موضوعية الأوسط».

(٣) أي أبو الفتح. (منه) انظر حاشيته (ورقة: ٢٠٥). يعني أنّه يفهم من تحرير أبي الفتح أن قوله: «مع الاختلاف في الكيف» متعلق

بقوله: «عموم موضوعية الأكبر» و «عموم موضوعية الأوسط» كليهما.

فَالضَّرْبُ الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ قَدْ اَنْدَرَجَا تَحْتَ كِلَا شَقِيَّ التَّرْدِيدِ الْأَوَّلِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ: «إِمَّا مِنْ عَمُومِ مَوْضُوعِيَةِ الْأَوْسَطِ» وَ«إِمَّا مِنْ عَمُومِ مَوْضُوعِيَةِ الْأَكْبَرِ»، لِأَنَّ قَوْلَهُ: «عَمُومِ مَوْضُوعِيَةِ الْأَوْسَطِ» يُؤْمِي إِلَى كَلِمَةِ صَغْرَى هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ. وَقَوْلُهُ: «مَعَ مَلَاقَاتِهِ لِلْأَصْغَرِ» إِنْشَارَةٌ إِلَى إِيْجَابِ صَغْرَى الضَّرْبِ الرَّابِعِ وَفَعْلِيَّتِهَا. وَقَوْلُهُ: «أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الْأَكْبَرِ» إِنْشَارَةٌ إِلَى إِيْجَابِ كِبْرَى الضَّرْبِ الثَّالِثِ دُونَ الضَّرْبِ الرَّابِعِ، لَكُنْ كِبْرَاهُ^(١) سَالِبَةٌ كَلِمَةً.

فَانْدَرَجَ الثَّالِثُ فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ كَمَا وَكَيْفًا بِحَسَبِ الْمَقْدَمَتَيْنِ. وَانْدَرَجَ الرَّابِعُ تَحْتَهُ بِاعْتِبَارِ الصَّغْرَى فَقَطْ. وَانْدَرَجَ هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ فِي الشَّقِّ الثَّانِي كَيْفًا وَكَمَا بِحَسَبِ الْمَقْدَمَتَيْنِ. وَهَذَا^(٢) حَمَلْنَا التَّرْدِيدَ الْأَوَّلَ عَلَى سَبِيلِ مَنَعِ الْخَلْوِ، دُونَ مَنَعِ الْجَمْعِ وَالْحَقِيقَةِ.

وَاعْتَرَضَ هَهُنَا بِوَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: إِنَّ الشَّرْطَ فِي الشَّكْلِ الرَّابِعِ عَلَى تَقْدِيرٍ، هُوَ اخْتِلَافُ الْمَقْدَمَتَيْنِ فِي الْكِيفِ مَعَ كَلِمَةٍ إِحْدَاهُمَا، لَا كَلِمَةُ الْكِبْرَى فَقَطْ.

وَأَجَابَ عَنْهُ الْفَاضِلُ مِيرْزَا جَانٌ بِأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى كَلِمَةِ الصَّغْرَى فِي الشَّكْلِ الرَّابِعِ بِقَوْلِهِ مِنْ قَبْلِ - أَيْ «عَمُومِ مَوْضُوعِيَةِ الْأَوْسَطِ» - وَإِلَى كَلِمَةِ الْكِبْرَى فِي ذَلِكَ الشَّكْلِ بِهَذَا الْقَوْلِ. وَأَدْرَجَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ لَفْظَةً «إِمَّا». فَتَبَتِ الْإِنْشَارَةُ إِلَى كَلِمَةِ الْإِحْدَى مِنْ كِلَيْهِمَا بِلَفْظَةِ «إِمَّا».

وَالثَّانِي: مَا أَوْرَدَهُ هَذَا الْفَاضِلُ مِنْ أَنَّ الصَّوَابَ حَذْفُ كَلِمَةِ «إِمَّا مِنْ قَوْلِهِ: «إِمَّا مِنْ عَمُومِ مَوْضُوعِيَةِ الْأَوْسَطِ» وَقَوْلِهِ: «إِمَّا مِنْ عَمُومِ مَوْضُوعِيَةِ الْأَكْبَرِ»، لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ بَصَدَدَ بَيَانَ شُرُوطِ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ مَعًا فِي الضَّابِطَةِ، عَلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَضَابِطَةُ شُرَائِطِ الْأَرْبَعَةِ». وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ بِأَجْمَعِهَا لَا بَعْضُهَا. فَذَكَرَ كَلِمَةَ «إِمَّا» يَفِيدُ الْإِنْشَارَةَ إِلَى بَعْضِهَا فِي الْأَرْبَعَةِ لَا كُلِّهَا. مِثْلًا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَجْمَعَ شُرُوطَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ مَعًا، فَيَجِبُ أَنْ نَقُولَ: «ضَابِطَةُ شُرَائِطِ الْأَرْبَعَةِ^(٣)» أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْوُضُوءِ وَالنَّصَابِ وَعَدَمِ الْأَكْلِ وَالِاسْتِطَاعَةِ بِإِيرَادِ الْوَاوِ الدَّالَّةِ عَلَى الْجَمْعِيَةِ. فَإِذَا قُلْنَا: «وَضَابِطَةُ شُرَائِطِ الْأَرْبَعَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا إِمَّا مِنَ الْوُضُوءِ أَوْ النَّصَابِ إِنْ خُ» بِلَفْظَةِ «إِمَّا» وَ«أَوْ» لَكَانَ غَلَطًا قَطْعًا.

فَإِنْ قُلْتُ: هَذِهِ قَضِيَّةٌ مَانِعَةٌ الْخَلْوَ مَرَكَّبَةٌ مِنْ جَزَيْنِ صَادِقَيْنِ، وَالْمُنْتَظَمُونَ يَوْرَدُونَ لَفْظِي «إِمَّا» وَ«أَوْ» فِيهَا، كَقَوْلِهِمْ: «زَيْدٌ إِمَّا لَا شَجَرَ وَإِمَّا لَا حَجَرَ».

(١) أَيْ كِبْرَى الضَّرْبِ الرَّابِعِ.

(٢) أَيْ لَانْدَرَجَ هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ تَحْتَ كِلَا شَقِيَّ التَّرْدِيدِ الْأَوَّلِ. (مِنْهُ)

(٣) أَيْ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ.

قلت: إنَّ هذه القضية ليست قضية مانعة الخلو، حتى يصحَّ إيرادُ «إمّا» و «أو» الدالّتين على منع الخلو فيها. إذ مانعة الخلو ما حُكِمَ فيها بمنع الخلو من الطرفين مع جواز اجتماعهما. وما نحن فيه ليس كذلك، فإنَّه لا حكم فيها بمنع الخلو أصلاً. ويجب فيه اجتماع هذه الشروط كلّها، ضرورة أنَّ الشروط هو الأشكال الأربعة مأخوذةً معاً ومجمعةً. فالمقصود ههنا الاجتماعُ في الصّدق.

والجواب عنه ما أفاده بحر العلوم^(١) قدّس سرّه من أنَّ الشرط في الأشكال أمرٌ واحدٌ. وهو كون القياس الاقتراضي الحمليّ مشتملاً على أحد الأمرين على سبيل منع الخلو: [١] إمّا عموم موضوعية الأوسط مع أحد الأمرين: من ملاقاته للأصغر بالفعل، وحلّه على الأكبر. [٢] أو عموم موضوعية الأكبر، مع اختلاف المقدمتين^(٢). أي المفهوم المردّد بين الشئيّين، والقياسُ الغير المشتمل على هذين الأمرين عقيمٌ. فلا بُدَّ من كلمة «إمّا» ونظيره. كما يقال: «شروط الصلّاة والحج كون العبادة إمّا مع الطهارة أو مع السير». فتدبّر.

(مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر، لنسبته متعلّق بالمنافاة، أي لنسبة وصف الأوسط الكائنة (إلى ذات الأصغر)).

أقول: لما فرغ المصنّف عن الإشارة إلى جميع شرائط الشّكل الأوّل والثالث كمّاً وكيفاً وجهتُ، وإلى اشتراط بعض ضروب الشّكل الرابع كمّاً وكيفاً، وإلى شرائط الشّكل الثاني كمّاً وكيفاً بقوله: «وإمّا من عموم موضوعيّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف»، أراد أن يُشير إلى شرائط الشّكل الثاني بحسب الجهة فقال: «مع منافاة إلخ».

ومعناه إنَّ القياس المُنتج المحتوي على عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف إذا كان من الشّكل الثّاني^(٣) لا بُدَّ في إنتاجه من شرطٍ آخرٍ جهةً أيضاً. وهو أن تكون النسبتان الكائنتان في مقدّمتي الشّكل الثاني، أي نسبة وصف الأوسط الذي هو المحمول إلى وصف الأكبر الذي هو الموضوع في الكبرى، ونسبة وصف الأوسط المحمول إلى ذات الأصغر الذي هو موضوع في الصّغرى متنافيتين وموجّهتين بجهتين يمتنع اجتماعهما في الصّدق. ويلزّم من صدق كلّ كذب الأخرى، إذا فرضناهما متحدّيتين في الموضوع والمحمول، كالضرورة والإمكان، والدوام والفعليّة.

(١) أي مولانا عبد العلي. (منه)

(٢) أي في الكيف. (منه)

(٣) إنّما قيّد بهذا لتلاّ يتوهّم اشتراط المنافاة المذكورة في ضروب الشّكل الرابع المتدرجة تحت قوله: «عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف». (منه)

كما تقول: «كُلُّ فلكٍ متحرِّكٌ دائماً. ولا شيء من الساكنين بمتحرِّكٌ بالفعل». فنسبة وصف الأوسط - وهو المتحرِّك - إلى وصف الأكبر - وهو الساكن - بفعلية السلب. ونسبته إلى ذات الأصغر - وهو الفلك - بدوام الإيجاب. ولا شك في أنَّ دوام الإيجاب وفعلية السلب متنافيان لو فرضناهما في القضيتين المتحدتين في الموضوع والمحمول، بأن نقول: «كُلُّ فلكٍ متحرِّكٌ بالدَّوام. ولا شيء من الفلك بمتحرِّكٌ بالفعل».

فاندفع ما يُتوهم من أنَّ المنافاة بين النسبتين^(١) المذكورتين إنَّما تُوجد إذا كان الموضوع واحداً. وليس وحدة الموضوع في مقدِّمتي الشَّكل الثاني.

ووجه الاندفاع أنَّه ليس المراد تنافي تَيْنِكَ النسبتين حال كونهما في مقدِّمتي الشَّكل الثاني. بل بعدَ فَرَض أن تكون طرفا القضيتين متحدتين. فتأمل.

وإنَّما قلنا: «إنَّه إشارة إلى شرائط الشَّكل الثاني جهة»، فإنَّه^(٢) مشروطٌ جهةً بشرطين كلٍّ منهما مفهومٌ مردَّد:

أحدهما: [١] أنَّه إمَّا أن يكون صُغْراه ممَّا يصدق عليه الدوامُ الذاتيُّ - دائمة مطلقاً كانت أو ضرورية مطلقاً. [٢] وإمَّا أن يكون كبراه من القضايا الست المنعكسة السوالبِ موجبة كانت أو سالبة. وهي الدائمات والعامَّتان والخاصَّتان.

وثانيهما: [١] إمَّا كون الممكنة الصُّغرى في هذا الشَّكل مع الكبرى الضرورية أو المشروطة العامة أو الخاصَّة. [٢] أو كون الممكنة الكبرى مع الصُّغرى الضرورية لا غير.

والمنافاة المذكورة^(٣) دائرة مع هذين الشرطين وجوداً وعدماً، بمعنى أنَّه إذا تحقَّق هذان الشرطان في الشَّكل الثاني تحقَّقت المنافاة المذكورة. وإذا انتفى أحدهما انتفت تلك المنافاة أيضاً.

[بيان دوران المنافاة مع شرطي الشَّكل الثاني وجوداً]

بيان الأوَّل^(٤): إنَّ الصُّغرى إذا كانت دائمة أو ضرورية، والكبرى أيَّة موجَّهة من الموجَّهات سوى الممكنتين، سواء كانت من الست التي تنعكس سوابلها، أو من التسع الغير المنعكسة السوالبِ.

(١) أي نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر ونسبته إلى ذات الأصغر. (منه)

(٢) أي الشَّكل الثاني.

(٣) أي منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر. (منه)

(٤) أي بيان أنَّ المنافاة المذكورة دائرة مع الشرطين وجوداً.

المتحرك الحيوان - بدوام السلب. وهذه الجهة موافقة لنسبة وصف الأوسط - أي الساكن - إلى ذات الأصغر - أي الفلك -.

وهكذا إذا كانت الصغرى ضرورية، والكبرى ممكنة. فلا يلزم في الكبرى من إمكان النسبة بالنظر إلى ذات الأكبر أن يكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر أيضاً بالإمكان، حتى تكون منافاة لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بالضرورة، كما في قولنا: «كل كاتب ساكن الأصابع بالإمكان». فثبت ساكن الأصابع لذات الكاتب بالإمكان. وليس ثبوته لو وصف الكاتب بالإمكان كما لا يخفى.

فعلى هذا كان على المصنف أن يقول: «مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر أو ذاته، لنسبته إلى ذات الأصغر». وحيث لا يرد هذا السؤال. اللهم إلا أن يقال: إنه أراد المصنف من وصف الأكبر ما يشمل الذات أيضاً على سبيل عموم المجاز. فتأمل.

ومن ههنا اندفع ما قال بحر العلوم^(١) رحمه الله في شرحه لـ «سلم العلوم»^(٢): «إن ضابطة إنتاج هذا الشكل أحد الأمرين:

[١] إما منافاة النسبة المتحققة في الكبرى إلى ذات الأكبر للنسبة المتحققة في الصغرى إلى ذات الأصغر، ليدل على مغايرة الذاتين. ويلزم دوام سلب الأكبر عما يصدق عليه الأصغر.

[٢] وإما منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر التي تضمنها الكبرى الوصفية لنسبته إلى ذات الأصغر، ليدل على عدم صدق وصف الأكبر على ذات الأصغر بالجهة التي ينسب بها إليها^(٣) الأوسط.

فما ظن التفاتاني أن منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر ضابطة هذا الشكل، فإنه غلط فاحش». انتهى.

وإذا كانت الكبرى من القضايا الست^(٤) التي يعكس سوابقها، والصغرى أية موجهة من الموجهات سوى الممكتنين لما مر^(٥)، فلا أقل من أن يكون نسبة وصف الأوسط المحمول في الكبرى إلى وصف الأكبر بدوام الإيجاب ما دام وصف الأكبر. ونسبة وصف الأوسط المحمول في الصغرى

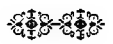
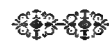
(١) أي مولانا عبد العلي. (منه)

(٢) شرح سلم العلوم (ص: ٢٣٦، طبعة مطبع مجتبائي، لاهور، باكستان)

(٣) أي ينسب بتلك الجهة إلى ذات الأصغر. و«الأوسط» نائب الفاعل لقوله: «ينسب».

(٤) وهي الوصفيات الأربع والدائمات. (منه)

(٥) من أن حكمها سيحي. (منه)



إلى ذات الأصغر بفعلية السلب، لكون العرفية العامة أعم من السَّت المنعكسة السوالب، والفعلية أعمَّ الموجَّهات سوى الممكتين، نحو: «لا شيء من الحجر بحيوانٍ بالفعل. وكلُّ إنسانٍ حيوان بالدوام ما دام إنساناً». ولا ريب في تنافي دوام الإيجاب وفعلية السلب إذا كانتا متَّحدتين في الموضوع والمحمول. وإذا تحقَّق التنافي بين الأعمَّين - أي العرفية العامة والمطلقة العامة - لزم بين الأخصَّين قطعاً.

قال الفاضل ميرزا جان - ما مُلخَّصه -: «إنَّ قوله: «مع منافاة إلخ» كليٌّ عامٌّ. فالمعنى أنَّه لا بُدَّ مع منافاة النسبة مطلقاً في جميع الصُّور. وحيثُ لا يستقيم، لأنَّ من صُورها أن تكون الصُّغرى ضروريةً، والكبرى أيضاً ضروريةً. ولا منافاةً بينهما من حيث الجهة. إلا أن يُقال: إنَّ الصُّغرى والكبرى في هذا الشَّكل مختلفتان في الكيف، ولا شكَّ أنَّ بين الضرورية الموجبة والسالبة منافاةً.

لكن بقي شيءٌ، وهو أنَّه لا منافاةً بينهما من حيث الجهة، ضرورة أنَّ الضرورة جهةٌ واحدةٌ. وكلامنا إنَّما هو في الجهة فقط. إلا أن يُدَّعى أنَّ هذا مبنيٌّ على العُرف. أو يقال: العبارة مُطلقةٌ لا مستغرقةٌ. وفيه تأمُّلٌ.

فإن قلت: يمكن أن يكون معنى قوله: «مع منافاة نسبة إلخ» أنَّه لا بُدَّ أن تكون الكبرى منافيةً للصُّغرى بالإيجاب والسلب، وفي بعض الصورة بالجهة أيضاً. قلت: إنَّ حل هذا اللَّفظ على هذا المعنى مستبعدٌ جداً.

[حكم الصُّغرى والكبرى الممكتين]

وإذا كانت ^(١) الصُّغرى ممكنةً، والكبرى ضروريةً أو مشروطة عامَّةً أو خاصَّةً، يكون نسبةٌ وصف الأوسط المحمول إلى ذات الأصغر الموضوع في الصُّغرى بإمكان الإيجاب مثلاً ^(٢)، ونسبةٌ وصف الأوسط المحمول إلى وصف الأكبر الموضوع في الكبرى بضرورة السَّلب، مثل «كلُّ كاتبٍ متحرِّك الأصابع بالإمكان. ولا شيء من الساكن بمتحرِّك الأصابع بالضرورة ما دام ساكناً». ولا مِرية في تنافي إمكان الإيجاب وضرورة السَّلب إذا كانا متَّحدَي الموضوع والمحمول.

وإنَّما قلنا: «إنَّ نسبةً وصف الأوسط المحمول إلى وصف الأكبر الموضوع في الكبرى بضرورة السَّلب» لأنَّ الكبرى الضرورية لما كان وصف الأوسط المحمول فيها مسلوباً عن ذات الأكبر الموضوع بالضرورة ما دامت موجودةً كان مسلوباً عن وصفها العنوائيّ أيضاً، لكون الذات لازمةً للوصف، فإنَّ قيام الوصف بنفسه ممتنعٌ.

(١) إيفاء لما وعدنا سابقاً من أنَّ حكم الممكتين سيجيء. (منه)

(٢) إنَّما قال: «مثلاً» لما مرَّ مثلاً، فتذكَّره.

وأما في المشروطة الكبرى فلأنَّ الضرورة فيها وإن كانت بالنسبة إلى مجموع الذات والوصف، لكن الوصف لاتساع قيامه بوصفه يستلزم مجموع الذات والوصف. ومجموعهما يستلزم الوصف ضرورة. فلمَّا كانت^(١) الضرورة بالنسبة إلى مجموعهما تحققت بالنسبة إلى الوصف أيضاً. كذا قيل.

وإذا كانت الكبرى ممكنة، والصغرى ضرورية، يكون نسبة وصف الأوسط المحمول إلى وصف الأكبر الموضوع في الكبرى بالإمكان، ونسبة وصف الأوسط المحمول إلى ذات الأصغر الموضوع في الصغرى بالضرورة. ولا شبهة في تنافيهما إذا كانا متحدثي الطرفين، نحو «كل حيوان متحرك بالضرورة. ولا شيء من الفلك بمتحرك بالإمكان».

[إيرادُ على قول المصنّف: «مع منافاة» والجواب عنه]

لا يقال: لم قال المصنّف: «مع منافاة» ولم يقل «مع مناقضة»؟

لأنّا نقول: إنّ الممكنة ههنا كما تتحقق مع الضرورية كذلك تتحقق مع المشروطتين أيضاً. ولا مناقضة بين الممكنة والمشروطتين في الاصطلاح.

فالمنافاة أعم من المناقضة المصطلحة، لأنَّ المناقضة عدم الاجتماع صدقاً وكذباً. والمنافاة عدم الاجتماع صدقاً لو فرض الموضوع واحداً. فالمنافاة تعم ما كان بين المقدمتين تناقض مصطلح كما في الممكنة مع الضرورية، وما لم يكن بينهما تناقض مصطلح كما في غيرهما.

ثم اعلم أنّ بعض الشُّراح^(٢) قال: «إنّما قيد المصنّف الأكبر «بالوصف»، والأصغر بـ«الذات»، لأنَّ الأصغر موضوع المطلوب فلا يكون إلا ذاتاً، والأكبر محمول المطلوب فصار وصفاً، فعبر به.

ثم اعترض ذلك الشارح بما توضيحه: إنّ الصغرى إذا كانت ممكنة، والكبرى مشروطة عامّة أو خاصّة، فحينئذ يكون نسبة وصف الأوسط المحمول إلى ذات الأصغر الموضوع في الصغرى بإمكان الإيجاب مثلاً، ونسبة وصف الأوسط المحمول إلى وصف الأكبر الموضوع في الكبرى بضرورة السلب بالنظر إلى الوصف. ولا منافاة بين ضرورة السلب بالنظر إلى الوصف وبين إمكان الإيجاب بحسب الذات. ألا ترى أنّه لا تناقض بين قولنا: «كل كاتب ساكن الأصابع بالإمكان» وقولنا: «لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً».

(١) في هذه الملازمة مؤاخفة. فتدبر.

(٢) أي أبو الفتح. (منه). انظر: حاشيته (ورقة: ٢٠٦)

وكذا إذا كانت الصُّغرى مطلقةً عامّةً مع الكبرى المشروطة العامّة والخاصّة والعرفيّة العامّة والخاصّة. إذ حيثُ يكون نسبة وصف الأوسط المحمول إلى ذات الأصغر الموضوع في الصُّغرى بفعليّة السلب مثلاً. ولا أقلّ من أن يكون نسبة وصف الأوسط المحمول إلى وصف الأكبر الموضوع في الكبرى بدوام الإيجاب بحسب الوصف. ولا منافاة بين فعليّة السلب بالنظر إلى الذات ودوام الإيجاب بحسب الوصف. ألا ترى أن سلب تحرك الأصابع بالفعل نظراً إلى ذات الكاتب يجامع ضرورة ثبوته له بالنظر إلى الوصف.

ثمّ أجاب ذلك الشارح بأنّ المراد بمنافاة نسبة الكبرى مع نسبة الصُّغرى منافاة نوع النسبة، فإنّ بدّل الضرورة الوصفية بالضرورة الذاتية، أو الدوام الوصفيّ بالدوام الذاتي يتحقّق المنافاة بين المقدّمتين في الصّورتين المذكورتين قطعاً. وبالجمله نوع الدوام منافٍ لنوع الإطلاق، ونوع الضرورة منافٍ لنوع الإمكان، وإن لم يكن خصوص الدوام الوصفيّ منافياً لخصوص الإطلاق الذاتي، وخصوص الضرورية الوصفية منافياً لخصوص الإمكان الذاتي.

ثمّ ردّد هذا الجواب بأنّه على هذا توجد تلك المنافاة في الصّور الغير المتّيجة أيضاً كعكس الاختلاطات المتّيجة المذكورة، أعني اختلاط الصُّغرى المشروطة العامّة أو الخاصّة مع الكبرى الممكنة، واختلاط الكبرى المطلقة العامّة مع الصُّغرى المشروطة العامّة أو الخاصّة أو العرفيّة العامّة أو الخاصّة، لأنّ نوع النسبتين متنافيان، وإنّ ليس خصوص الذاتي والوصفيّ متنافيين.

وبالجمله لو حملت المنافاة المذكورة على ظاهرها، وهو تنافي خصوص النسبتين المذكورتين في المقدّمتين، لم يكن هذه المنافاة موجودةً في كثير من الاختلاطات المتّيجة فيلزم خروجها. وإن صُرفت المنافاة عن ظاهرها، وأريد تنافي نوع النسبتين، كانت موجودةً في كثير من الاختلاطات الغير المتّيجة أيضاً، فيلزم دخولها، فيختلّ الضابطة طرداً وعكساً. فتدبّر تدبّراً فائقاً، وتدرب تدرباً لا ثقاً.

[بيان دوران المنافاة مع شرطي الشكل الثاني عدماً]

وبيان الثاني - أي كلّما انتفى الشرطان لم يتحقّق المنافاة - أنّه إذا لم تكن الصُّغرى ممّا يصدق عليه الدوام - أي لا تكون دائمةً مطلقةً ولا ضروريّةً مطلقةً - ولا تكون الكبرى من القضايا السّتّ المنعكسة السّوالب، كان الأخصّ من الصُّغريات المشروطة الخاصّة، والأخصّ من الكبرى التّسع التي لا تنعكس سواها الوقتيّة.

وفي المشروطة الخاصّة يُحكّم بضرورة الإيجاب - مثلاً - ما دام الوصف لا دائماً. ويكون في الوقتيّة ضرورة السلب في وقت معيّن لا دائماً. ولا منافاة بين ضرورة الإيجاب - مثلاً - بحسب الوصف لا دائماً،

وضرورة السلب في وقت معيّن لا دائماً عند اتّحاد الطّرفين؛ إذ يحتمل أن لا يكون ذلك الوقت الذي فيه ضرورة السّلب من أوقات الوصف العنوائيّ، بل غيرها، نحو «كلّ منخسفٍ مظلمٍ بالضرورة ما دام منخسفاً لا دائماً». ولا شيء من القمر بمظلمٍ وقت التّربيع لا دائماً». ويبيّن أنّه لا منافاة بين ضرورة ثبوت الإظلام لذات المنخسف ما دام الوصف، أي الانخساف لا دائماً، وبين ضرورة سلب الإظلام عن ذات القمر في وقت التّربيع عند اتّحاد الطّرفين أيضاً، لأنّ وقت التّربيع ليس من أوقات الانخساف.

وإذا ارتفع التّنافي بين الأخصّين - أي المشروطة الخاصّة والوقتيّة - ارتفع بين الأعمّين منهما قطعاً. ونظيره أنّه إذا ارتفع المنافاة بين الإنسان والكاتب ارتفع بين الحيوان والماشي أيضاً.

وكذا إذا كانت الصّغرى ممكنة، ولم يكن الكبرى ضروريّة ولا مشروطة. فالكبرى إمّا أن تكون من القضايا الستّ المنعكسة السوالب أو من التسع الغير المنعكسة السوالب.

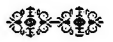
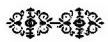
على الأوّل فإمّا من الدائمّين وإمّا ليست ضروريّة، فتكون دائمة قطعاً أو من الوصفيّات الأربع. وأخصّها العرفيّة الخاصّة. وعلى الثّاني فأخصّها الوقتيّة.

ولا شبهة في أنّه لا منافاة بين إمكان الإيجاب في الصّغرى الممكنة، ودوام السّلب ما دام الذات في الكبرى الدائمة، نحو «كلّ ماشٍ ساكنٌ بالإمكان. ولا شيء من الفلك ساكنٌ دائماً». فلا منافاة عند اتّحاد الطرفين بين «كلّ فلك ساكنٌ بالإمكان» و«لا شيء من الفلك ساكنٌ دائماً»، لأنّ الدوام عدم الانفكاك، فلا يكون الانفكاك مستحيلاً.

وأيضاً لا منافاة بين إمكان الإيجاب - مثلاً - في الصّغرى، وبين دوام السّلب بحسب الوصف لا دائماً في الكبرى، نحو «كلّ كاتب ساكنٌ الأصابع بالإمكان. وبالدوام لا شيء من الرّاقمٍ بساكنٍ ما دام راقماً لا دائماً».

وأيضاً لا منافاة بين إمكان الإيجاب - مثلاً - في الصّغرى، وبين ضرورة السّلب في وقت معيّن لا دائماً في الوقتيّة، نحو «كلّ كاتب ساكنٌ الأصابع بالإمكان. ولا شيء من الرّاقمٍ بساكنٍ الأصابع وقت الرّقم بالضرورة لا دائماً».

وكذا إذا كانت الكبرى ممكنة ولم تكن الصّغرى ضروريّة، فإمّا أن تكون دائمة أو أن تكون أخصّ الصّغريات من غير الدائمّتين، وهي المشروطة الخاصّة. ولا منافاة بين إمكان الإيجاب - مثلاً - في الكبرى الممكنة، وبين ضرورة السّلب بحسب الوصف لا دائماً في الصّغرى المشروطة الخاصّة، عند اتّحاد الطّرفين، نحو «لا شيء من الكاتبٍ بساكنٍ بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً. وكلّ فلك ساكنٌ بالإمكان».



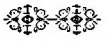
وأيضاً لا منافاة بين إمكان الإيجاب - مثلاً - في الكبرى الممكنة، وبين دوام السلب ما دام وجود الذات في الصغرى الدائمة عند اتحاد الطرفين، نحو «ليس بعض الكواكب ساكنين دائماً». وكلّ فلك ساكن بالإمكان.

وقال بعض المحشّين^(١): «إن قيل: قد مرّ أنّ التنافي في الصغرى الممكنة والكبرى المشروطة موجود. وشرط الإنتاج متحقّق، نحو «كلّ فلك ساكن بالإمكان. ولا شيء من الكاتب ساكن الأصابع ما دام كاتباً». ولا خفاء في أنّ المتنافيين أيّهما قدّم على الآخر لا يزول المنافاة بينهما. ففي المشروطة الصغرى والممكنة الكبرى أيضاً يكون التنافي موجوداً، مع أنّ شرط الإنتاج غير موجود.

أقول: في الكبرى المشروطة اعتبر نسبة الأوسط إلى وصف الأكبر. فإذا جعلت الكبرى صغرى يلاحظ نسبة الأوسط مع ذات الموضوع. وفي الممكنة الصغرى اعتبر النسبة مع ذات الأصغر. فإذا جعلت كبرى يلاحظ مع وصف الموضوع. فالمتنافيان في صورتَي التقديم والتأخير ههنا لم يبقيا على حالهما». انتهى.

هذا. وقد فرغت من تسويد هذه الأوراق شهرَ رمضان الذي أنزل فيه القرآن سنة السادس والخمسين بعد مضيّ الألف والمائتين من هجرة سيّد الأولين والآخرين.
فالحمد لله. والصلاة على حبيبه وآله وصحبه أجمعين.





فهرس الموضوعات

٥	كلمة المعلق
٧	النسخ المعتمدة ومنهجى فى العمل
٧	المخطوطات
٧	المطبوعات

صور المخطوطات

١٧	العلامة التفتازانى
١٧	شيوخه
١٧	تلامذته
١٧	كتبه
١٩	شروح تهذيب المنطق
٣١	ملا عبد الله اليزدى
٣٧	حواشى الحاشية
٤٥	العلامة عبد الحى اللكنوى

شرح تهذيب المنطق لملا عبد الله اليزدى مع حواشى العلامة عبد الحى اللكنوى

٥٠	[خطبة الكتاب]
----	---------------

القسم الأول فى المنطق

٨٠	القسم الأول فى المنطق
----	-----------------------

مقدمة

٨٤	مقدمة [فى بيان الحاجة إلى المنطق وتعريف المنطق]
----	---



٩٨ [مقدمة] [موضوع المنطق].

التصورات

١٠٤.....	فصل [في الدلالة]
١١٢.....	[المفرد والمركّب وأقسامهما]
١٢٠.....	[أقسام المفرد باعتبار وحدة المعنى وكثرته]
١٢٨.....	فصل [في الكلي والجزئي]
١٣٢.....	فصل [في النسبة بين الكليين]
١٤٢.....	[الجزئي الإضافي]
١٤٦.....	[الكليات الخمس]
١٤٦.....	[الأول الجنس]
١٥٠.....	[الثاني النوع]
١٥٤.....	[ترتيب الأجناس والأنواع]
١٥٨.....	[الثالث الفصل]
١٦٢.....	[الفصل المقوّم والمقسّم]
١٦٦.....	[الرابع والخامس الخاصّة والعرض العامّ]
١٦٨.....	[العَرَض اللازم والمفارق]
١٧٢.....	فصل [في الكلي الطّبعي والمنطقي والعقلي]
١٧٨.....	فصل [المعرّف]

التصديقات

١٨٨.....	فصل في التصديقات
١٩٦.....	[أقسام القضية الحملية باعتبار الموضوع]
٢٠٢.....	[أقسام القضية المحصورة باعتبار وجود الموضوع]
٢٠٦.....	[القضية المعدولة والمحصّلة]
٢٠٨.....	[القضايا الموجّهة]
٢٠٨.....	[الموجّهات البسيطة]
٢١٨.....	[الموجّهات المركّبة]
٢٢٨.....	فصل [في القضية الشرطية]



٢٣٨.....	فصل [في التناقض]
٢٥٢.....	فصل [في العكس المستوي]
٢٧٠.....	فصل [في عكس النقيض]
٢٧٨.....	فصل [في القياس]
٢٧٨.....	[تعريف القياس وبيان أقسامه وأجزائه]
٢٨٨.....	[شروط الأشكال الأربعة]
٢٨٨.....	[شروط الشكل الأول]
٢٩٢.....	[شروط الشكل الثاني]
٢٩٨.....	[شروط الشكل الثالث]
٣٠٢.....	[شروط الشكل الرابع]
٣١٢.....	[ضابطة شروط الأربعة]
٣٢٦.....	فصل [في الشرطي من الاقتراني]
٣٣٠.....	فصل [في الاستثنائي]
٣٣٤.....	فصل [في الاستقراء]
٣٤٠.....	[التمثيل]
٣٤٤.....	فصل [في أقسام القياس باعتبار المادة]
٣٥٠.....	[البرهان الإنشائي واللمعي]
٣٥٢.....	[باقي أقسام القياس المادية]

خاتمة

٣٥٨.....	[أجزاء العلوم]
٣٧٢.....	[الرؤوس الثمانية]

شرح الضابطة

٣٩٣.....	المقدمة
٣٩٥.....	شرح ضابطة الميرزا جان الباغتوي
٤٠١.....	شرح ضابطة ملا عبد الله اليزدي
٤٢٥.....	شرح ضابطة العلامة بحر العلوم
٤٤١.....	شرح ضابطة المفتي سعد الله
٤٥٧.....	شرح ضابطة الفاضل عبد الحليم اللكنوي